ان الاضمار ما له اثر في اللفظ كقوله
فعلىٰ بالجر والحذف خلافه
فيه وقول البصرا الله لافعلن بالنصب
كذا في

من ويدا اسم وفي الجملة خبر
تقديره لا بد حاصل في الجملة
ماخوذ من الشيوع بمعنى
ارفين بيت لانه في تكون
كذا صحه الجاروى في حواشى

لان الظرف الواقع خبرا لا يكون الا مستقرا

خلاف العرب الواحد عجمى
خلاف العرب وفي
لة نو العجم و عجم
الذي لا يفصح في
وان كان من العرب

وكلام لا يفيد على الكلام اصلا

مقدر بلفظ فعل معناه
معنى فعل آخر
ليس شيء من متعلقات
فلما كان فاكرا لاخلف
و ولالت عليه
كما كر قلنا انه
بين العطف
فعلا مخصوصا ان
ذكر في الكوفة

الفَعلة المرة من المصدر كالضربة والفُعَلة اسم للمفعول كالضحكة للذي يضحك منه والفُعَلة اسم للفاعل كالضحكة لمن يكثر الضحك من الناس ومنها الهمزة واللمزة والفِعلة اسم لهيئة الفعل كالركبة و الجلسة وفُعالة اسم ما يبقى بعد المصدر كالنخالة وهي القشر اراد الظرف العلم وفِعالة للصناعة كالخياطة ومن بعضهم الفعلة للمرة والفِعلة للحالة والمَفعل للموضع والمِفعل للآلة كالمشر والمخيط للمفتوح والابن من قوامي اللسان

والفرق بين الاضمار والحذف ان الاضمار ما بقي اثره في اللفظ كقوله وبلغ اي وزيدا بلغ وقوله الله لا فعلن بالجر والحذف خلافه في قوله نه واختار موسى قومه اي من قومه وقوله الرجل الله لافعلن بالنصب كشف

قوله اسم لا بقية الجملة من ضمير لا تنبع الجنس وبيدا اسمه وفي الجملة خبره ومن ضمير حال من الضمير المستتر في الجملة تقديره لا بد حاصل في الجملة كائنا من ضمير ومعنى لا بد لا تفريق لانه ماخوذ من التبديد بمعنى التفريق ولا يجوز ان يتعلق واحد من الظرفين بيد لانه ح يكون مشبها بالمضاف فيجب ان يكون منونا كذا صحح الحاروردي [illegible]

لان الظرف الواقع خبرا لا يكون الا مستقرا [illegible]

[illegible] ما فائدة [illegible] الشيء الذي [illegible] اسم [illegible]

قوله الصواب فتح السين من حسب وهو فعل بمعنى مفعول كالقصص بمعنى المقصوص اي قدر ما يحتاج اليه هو شاع قول صاحب الكشاف ونزل بحسب الصالح منجما واما حسب بالسكون فمعناه الحسب كما في قولهم وهو حسبه اي كافيه [illegible]

وقال الفاضل اليمني تقوية للمجيب واما اذا وجد النحويون يقدرون في الظرف المستقر فعلا عاما اذا لم يوجد فيه قرينة الخصوص واما اذا وجدت فلا بد من تقديره لانه اكثر فائدة واولى الخبيصي ان هذا القسم من الظروف انما يسمى مستقرا لانه استقر فيه معنى عامله وفهم منه فان لم يفهم منه سوى الافعال العامة كان المقدر منها وان فهم منه معها شيء من خصوص الافعال كان المقدر بحسب المعنى فعلا خاصا كما في الامثلة السابقة وذلك لا يخرجها عن كونها ظرفا مستقرا لان معنى ذلك الفعل الخاص استقر فيها ايضا وجاز تقدير الفعل العام لتوجيه الاعراب فقط ولما كان تقدير الافعال العامة ضابطا مطردا اعتبروه وفسروا المستقر بما عامله محذوف وعام من حاشية الكشاف للسيد [illegible]

نظ فيه

والعجم خلاف العرب الواحد عجمي والعجم بالفتح خلاف العرب وفي لسانه عجمة فهو اعجم ومستعجم والاعجم ايضا الذي لا يفصح ولا يبين كلامه وان كان من العرب [illegible]

وكل من لا يقدر على الكلام اصلا [illegible]

والتضمين ان يقصد بلفظ فعل معناه الحقيقي ولا يلاحظ معه معنى فعل آخر يناسبه ويدل عليه بذكر شيء من متعلقات الآخر كقولك احمد اليك فلانا فانك لاحظت فيه مع الحمد معنى الانهاء ودللت عليه بذكر صلته اعني كلمة الى كانك قلت انهي حمد اليك وفائدة التضمين اعطاء مجموع المعنيين فالفعلان مقصودان معا قصدا وتبعا [illegible]

[illegible]

الاعجمي هو الذي لا يفصح وان كان عربيا منسوب الى العجمة في اللسان والعجمي منسوب الى العجم وان كان فصيحا وكذلك الاعرابي هو البدوي والعربي من نسب الى العرب كواشي

[illegible]

التأويل صرف اللفظ الى معنى اخفى
والتفسير الكشف التعبير
بظاهره وقيل التأويل بباطنه و
الذي هو الكشف [illegible] و
قيل التفسير [illegible]
التأويل [illegible]

قوله وقالوا ان هذا الشيء عجاب لانها ذكر من ان الشروح
غير وافية امر عجيب ما سمعنا بهذا من اسانيدنا
الاولين فانا نجد واضح ذلك على صدق فكر منه

ای طالما كافة للعمل عن طلب الفاعل وان كان يحتمل
ان يكون مصدرية الا ان كتبها متصلة وعدم
جواز الفصل بينها وبين الفعل يرجح جانب
الكافة قال الشاعر فقد طالما بالمرء ان طلم منه

قوله وفيها شفاء للناس
ان حمل الشفاء على ما يشتفي
به لا المعنى المصدري لتناسب
الوواة الذي هو منصوص للاسمية
وكذا لو قرئ الدواء كان بمعنى ما يتداوى به منه

قوله واطلعنا لما جاء الله عليه على توفيقه لتحصيل علم
البلاغة ما به تعرض خزانة الدين الاطلاع على
حقائق كلامه فهو منها على ان هذا العلم صار ثمرة العلوم
اعظم الثمرات واجل المقاصد فهو بمنزلة البرهان
ماخوذ من مسائله وهكذا ينبغي ان يكون كل
مسلم تصديق لتعلم والثاني من اسماء القرآن لانه
يثني ويكرر قراته والفاظه وقصصه ومواعظه او
يثني على الله بما هو اهله او يثني عليه بالبلاغة منه

هو

مالكه المحتاج الى الله ملا محمد بن علي
المشهور علاء برهانه العباسي
الصفوي عفا الله عنهما
بالنبي والولي

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين رب تمم بالخير

نحمدك اللهم على ما هديتنا إليه من دقائق المعاني بدائع البيان. وأطلعتنا على
مرصعات المثاني بتلخيص البرهان. ونصلي على نبيك المبعوث بأشرف الأديان ورسولك
المختار من بني عدنان محمد سيد الأنام وعلى آله الكرام وأصحابه العظام. والذين اتبعوهم
بإحسان إلى يوم القيام. وبعد فقد طالما جال في صدري ودار في خلدي أن أرتب للقسم
الثالث من مفتاح العلوم شرحا يذلل صعابه. ويكشف عن مخدرات نقابه. إذ قد فيه سائح الأفكار
وأوضح فيه خزائن الأسرار. وكان يحول بيني وبينه صروف الزمان وخطوب الحدثان حتى
لبثت وأخو العزم بالارتحال للمعارك الشهير فوجدت نصائح أن قوما عطشى الأكباد يحومون
حول الكتاب لا يشربون إلى مواقعه سبيلا. وأخرى يخوضون عن السرقة قد تاهوا في لجة
جهالة إرشاده فلم يجدوا على وارده دليلا. وكانوا في حل أو الكشف عن نكت أساليبه متكلفين
على فروع أكثرها جروح وأمثالها مدخول ومجروح لا ترى لعليل فيه شفاء ولا لغليل فيه إرواء
كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء فلا غرو فيها سائغ أنظارهم ومطالع أفكارهم فقلنا
لهم يا أهل الكتاب لم تشتغلون على شيء تشحنون بالإبرام وتشتمون ذا ولم تضيعون الأعمار
ولا تستضيئون بالأنوار وتحسبون أنكم تحسنون صنعا فلعمري ما أنتم إلا كباسط كفيه
إلى الماء أو كنازح من بئر بلا رشاء بل كطالب الترقي إلى السماء فهل أدلكم على تجارة تنجيكم من
الشقاء فرفعوا أصواتهم بالصراخ والاضطراب وقالوا إن هذا لشيء عجاب ما سمعنا بهذا في آبائنا
الأولين فأتنا بآية إن كنت من الصادقين فأريناهم من آياتنا الكبرى فظلت أعناقهم لها
خاضعين وقالوا آمنا بما جاء من الحق المبين فرددناهم إلى كتاب عليك وهديناهم إلى أمر الرشاد
وفرحنا بكتاب النظر بسط مطالبهم وأوضحنا لهم أحاديث ما بينهم مما يختلفون
عن الضلالة ونخلصهم بأجزل النوال في عبارات موضحة بلا إخلال وإشارات موجزة بلا
إخلال تشتمل على قواعد الفوائد وتحتوي على شوارد الفرائد معرضا عما لا طائل تحته من رد
الحاصل في نقل ومقتصرا على محض الصواب وتمييز الغث من اللباب هذا وإني
الكريم الذي جبل على الإنصاف طبعه وعصم عن الاعتساف نفسه وقبل قاسم فإن أكثرهم

يكادون

كما ترى إنا على قلوبهم أكنة فلا يفقهون حديثا. أولئك كالأنعام بل هم أضل سبيلا أو يحسدون
الناس على ما آتاهم الله من فضله فإذا جاءهم ما عرفوا من الحق كفروا به وارتدوا وانبتّوا
تنزيلنا أولئك حزب الشيطان ألا إن حزب الشيطان هم الخاسرون. ربنا لا تزغ قلوبنا
بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب منك المبدأ وإليك المآب
قال المص القسم الثالث من الكتاب رتب كتابه على ثلاثة أقسام وأوردها بكلمة وفي
وتوجيهه أن علم العربية المسمى بعلم الأدب علم يحترز به عن الخلل في كلام العرب لفظا أو كتابة و
ينقسم على ما صرحوا به إلى اثني عشر قسما منها أصول هي العمدة في ذلك الاحتراز ومنها
فروع أما الأصول فالبحث فيها إما عن المفردات من حيث جواهرها وموادها فعلم اللغة
أو من حيث صورها وهيئاتها فعلم الصرف أو من حيث انتساب بعضها إلى بعض بالأصالة
والفرعية فعلم الاشتقاق وإما عن المركبات على الإطلاق فإما باعتبار هيئاتها التركيبية
وتأديتها لمعانيها الأصلية فعلم النحو أو باعتبار إفادتها لمعان مغايرة لأصل المعنى فعلم
المعاني أو باعتبار كيفية تلك الإفادة في مراتب الوضوح فعلم البيان وإما عن المركبات الموزونة
فإما من حيث وزنها فعلم العروض أو من حيث أواخر أبياتها فعلم القافية وأما الفروع
فالبحث فيها إما أن يتعلق بنقوش الكتابة فعلم الخط أو يختص بالمنظوم فالعلم المسمى
بقرض الشعر أو بالمنثور فعلم إنشاء النثر من الرسائل والخطب أو لا يختص بشيء منهما فعلم
المحاضرات ومنه التواريخ وأما البديع فقد جعلوه ذيلا لعلمي البلاغة لا قسما برأسه فأخذ
المص الأصول وترك منها اللغة لأن مباحثها جزئية منتشرة مع كونها مستقصاة في الكتب
المبسوطة إلا أنه جعل القسم الأول من كتابه في الصرف وخلط به الاشتقاق بأنواعه الثلاثة
لأن معرفة هيئات المفردات إنما تتم بمعرفة نسبة بعضها إلى بعض بالأصالة والفرعية والقسم الثاني
في النحو وختمه بتمام علمي المعاني والبيان وذلك لأنهما يجريان منه مجرى اللب من القشر
لكنه لكونهما ملاك المرجع في معرفة دقائق الكلام ومزاياه والمرقاة المنصوبة إلى ذروة
الإعجاز مع كثرتهما أصولا وفروعا أوردهما في القسم الثالث وإنما جعلهما جزءا لاتحادهما
فيما هو الغرض منهما أعني البلاغة الكتبية وما يتفرع عليها من توفية مقامات الكلام

حنها والترقي الى الكشف عن وجوه الاعجاز ولكون البيان شعبة من المعاني قدم علم
ان علم الكشف لا جزء من علم البلاغة الا انه كما قال يبنى على التحقيق البحث والحكيم العقل
الصرف والتحرز عن شوائب الاصطلاحات بخلاف سائر اجزائه المبنية على لطائف المناسبات
الخطابية المستخرجة بنوع الذوق فلم يستحسن ان يكون منها في قرن ولا ان يجعل قسما على حدة
فافرده عنها بان جعله تكملة للقسم الثالث وادعى ان التدرب على المعاني والبيان يتوقف على
ممارسة النظم المحوج الى علمي العروض والقوافي فجعلهما تتمة الغرض منها واوردهما في
فن واحد ولما راى بعض الجهال يطاعن في القران متعلقة بعلم النظم جعل دفعها فنا
ثانيا من تتمة الغرض فظهر ان علمي البلاغة هي الغاية القصوى بكلامنا ذكر فيهما وستعان
بما اخر ذكره عنهما وان الكتاب كما صرح منحصر في ثلثة اقسام لان التكملة والفنين من
تتمة القسم الثالث ثم انه بعد ما عين ان كل قسم في اي علم تفنن في ذكر الاقسام فقال القسم
القسم الاول من الكتاب يشتمل على ثلثة فصول وترك اما في القسمين الباقيين اعتمادا
على ظهور كونهما قسمين للاول واعاد التعيين فيهما لبعد العهد وجعل اللام في القسم
الثالث للعهد كما في نظيره فقوله من الكتاب لما صفة لمذكور بان يقدر متعلقه معرفة اي الكائن
منه على القول بجواز حذف الموصول مع بعض صلته واما حال مؤكدة من المبتدا عند من
يجوزه او من ضميره في الخبر اعني في علمي المعاني والبيان اذ لا مانع ههنا كما في القسم الاول
وتثنية العلم تنبيه على انهما نوعان منه متمايزان معلوما وحدا ولفظا المعاني والبيان
علمان لهذين العلمين كالنحو والصرف فذكر علم المعاني كنحو الاراك والقسم الثالث هو هذه
العبارات والالفاظ المخصوصة اي هذه العبارات في بيان معلوماتهما وما هو تتمة لهما من الحرس
والعروض فيكون بيان مدلولات الالفاظ طرفا لها وهذا نوع شايع بينهم كان هذه الاية في
تحريم الخمر وتلك النصوص في مسح فلان اي في بيانهما او شانهما ولا يسافي ما اشتهر ايضا
من كون الالفاظ اوعية وقوالب لانفس المعاني لكونها مستفادة وماخوذة منها وقس
على ذلك الفصول والابواب والمقدمات المذكورة في الكتب قال وفيه مقدمة لا اشكال في
كون القسم الثالث طرفا للكل ولعدين جزئية اعني المقدمة والفصلين وايراد اللام

وهو

الحان في لفظي البيان والضبط لوجود معنى الاختصاص وتجوز ابدالها بناء
على التوسع المشهور ولذلك قال الفصل الاول في ضبط معاقد علم المعاني ولو صح الوصف
لما مر ولانها فيه تفصيله في الحدين الى الاحتراز وجعل العلمين ظرفا لها اشعارا بما حاطتها
به مستقلين بافادته واخذ عنه من العرف الجاري السائغ والغرض من الفائدة المرتبة
على الشيء من حيث هي مطلوبة بالاقدام عليه وذكرها في المقدمة تبصرة للطالب بتصوير
ما يطلبه اجمالا وتعيين فائدته ليتوفر عليه ثبات بحقيقته من الجد والاجتهاد ومعاقدها
موضوعاتهما ومبادئهما فان فوات المسائل موقوفة عليها مربوطة بها اشد ارتباط وهي
عدت من اجزاء العلوم ولذا كان الراجح ان يشتغل في كل علم بمسائله بتصوير قولي والكلام فيهما
وموضوع المعاني من التراكيب الخبرية والطلبية من حيث انها تفيد معاني مغايرة لاصل
المعنى وهي موضوع البيان ايضا لكن من حيث انها مختلفة في وضوح الدلالة وما بين تلك
التراكيب في الفصل الاول اقتصر في الفصل الثاني على ضبط الدلالات بيان التحقيقية المعتبرة
هناك فموضوع كل منهما مضبوط في فصله كما يتبادر من قوله وضعا لضبط معاقدها
قال الغرض اعلم ان علم المعاني اي الغرض في بيان حدهما والغرض فيهما وكلمة العلم
حيث للمخاطب على ان يلقي سمعه الى ما يعقبها من شهيد تقول تبعت الشيء اذا استرشته
شيئا فشيئا واراد بالتنبيه ههنا المعرفة المسببة لها فانه مجاز لا بشيء وفيه فوائد التنبيه على
طرق العلم وفيه اشعار بصعوبة المطلب فعلى الطالب ان يشمر عنه ولذا قيل عليه ان يجلد صاحبه
كما يسلي سبابي وفي الاشارة من اول الامر الى ان علم الدقيق ولا نكتة بالخواص وتعرفهم العرب
لانه يتبع علم المعاني وقوله في الافادة قيد للخواص اتما صفة لها وحال منها ولما احتيج الى
ذلك لان المتبادر من خواص التراكيب ما يختص بها ما لا عل الا طلاق واما الاضافة فقيد لكي فيها
الصفات المختصة بها الراجعة الى هيآتها التركيبية ومفرداتها الواقعة فيها فلما قيدت
بالافادة خصصت بالمعاني التي تفيدها التراكيب وجعلت الافادة ظرفا للخواص لانها شبهها
فكانها محيطة بها واختير الافادة على الدلالة لان المعتبر في الخواص افادة التراكيب اياها
للسامع لا مجرد دلالتها عليها وما يتصل عطف على الخواص وضميرها للتراكيب كي حمل

وهو

الاستحسان على المحسنات البديعية غير صحيح لان تلك المحسنات لا مدخل لها في الاحتراز
المذكور ولا في تحصيل البلاغة اصلا فكيف تجعل جزءا من علم المعاني وادراجها في حد مع
جعلها تابعة لها خارجة عنها مما لا يقبله فطرة سليمة والتمسك بذكر الانفصال المبني على التنبيه
وفهم ان معلومات علم واحد قد تنفصل بعضها عن بعض على ان المشهور في العبارة عنها وجوه
التحسين لا وجوه الاستحسان فالصواب ان تحمل الاستحسان على ما هو مقتضى الحقيقة وتعين على
عليه وذلك ان التراكيب الخبرية خاصة كالخبر المؤكد مثلا قد يستحسن من متكلم في مقام فيحمل
على انه قصدها ولا يستحسن من اخرى ذلك المقام لسوء ظن به فلا يحمل على قصدها بل على ان
صدورها منه اتفاقي وكذا الحال في المخاطب وقد صرح بذلك حيث قال ومن مقامات البلاغة
ما قد سبق لي ان نظم الكلام اذا استحسن من بليغ لا يتعين ان لا يستحسن مثله من غير البليغ وان
اتحد المقام بل لا بد في حسن الكلام من انطباق له على ما الجملة تناسب وصاحب علم الخواص يجهات
الحسن لا يتخطاها ولا بد مع ذلك من ان لا افتتانات الكلام مضوعة فطري ابدا لا يضارع
المعاني مع معرفة الخواص معرفة كون التراكيب مستحسنة غير مستحسنة ليتمكن من ايراد
تراكيب منطبقة على ما ساقها لاجله مستحسنة في مواقعها ومن تحمل كل تركيب يرد عليه
مطابق لحال المتكلم فان البلغاء ايضا على درجات متفاوتة فربما يستحسن الكلام في مقام
من بليغ فيحمل على انه في انه حجة ولا يستحسن مثله في ذلك المقام من اخر دونه في البلاغة فلا تحمل
عليه بل على ما يناسب منه ما فيه من شيء وقوله ليحترز متعلق بالتتبع وتنبيه على الغرض
ولم يجعله جزءا من الحد فانه قيد له فلا يكون لاخراج شيء والمراد ان هذا الاحتراز فائدة
ذلك هذا العلم الحاصل فينبغي ان يقصد المتتبع فلو قصد بتحصيله غرضا اخر لزم تخريج بذلك
عن كونه علم المعاني وذكر الوقوف بعد المعرفة اشارة الى حضور تلك المعلومات مشاهدة
اذ بذلك يحصل رعاية اللازمة للمشاهد عادة يتمكن من الاحتراز والحال هو الامر الداعي
الى ايراد الكلام على وجه مخصوص وذلك الوجه مقتضى الحال وتطبيق الكلام على مقتضى الحال
ايراده مشتملا عليه فان كان المخاطب مثلا امرا يقتضي تأكيد الخبر ليرد فالانكار حال والتأكيد
مقتضاه وتطبيق الكلام عليه ايراده مؤكدا والكلام غير كل حمله على خواص تناسب ما فيه

من مقتضيات الاحوال وسيرد عليك ان شاء الله تعالى مزيد تفصيل لهذا المقام ثم الخطأ
في تطبيق تراكيب الكلام اما لعدم معرفة خواصها وصحيحها واما لعدم المعرفة بان تلك التراكيب
تستحسن ممن لو يصح فيما قيل ولتعلم ان اسماء العلوم كالمعاني مثلا قد يطلق على
معلوماتها التي هي القواعد وعلى ادراكاتها وعلى الملكة الحاصلة من ادراك القواعد مرة بعد
اخرى اعني ملكة استحضارها متى اريد قال واعني بتراكيب الكلام معرفة المضاف وحيث
هو مضاف تتوقف على معرفة المضاف اليه فاذا احتاج الى تفسير او تعيين كان المضاف
اليه اولى بالتقديم فلذلك قدم على تفسير الخواص تعيين التراكيب التي اطلقها والاد بها
شيء منها اعني التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز به بين الامور الداعية الى تركيب
الكلام على وجوه مختلفة وفضل معرفة بدقائق مناسبة لتلك الوجوه فيورد كلا من تراكيبه
على ما ينبغي فاصل له ما يناسبه ولما الذي تجرد تمييزه ومعرفته عن الفضل فلا تمييز بين
مقتضيات الدواعي ولا يعرف دقائق المعاني فتتجرد تراكيبه عن تلك الوجوه اولا يقصد
بها افادة شيء مما يناسبها بل تحمل هي مقصورة على افادة المعاني الاصلية بلا تصرف منه تعمدا
فالتراكيب الصادرة عنه في تعريتها عن الاعتبارات اللطيفة بمنزلة اصوات تصدر عن
حيوانات على مقتضى طباعها وقوله وهي تراكيب حالة نوسطت بين المعطوفين لتزيد تقبل
المراد مع الاشعار بان فضل التمييز والمعرفة هو البلاغة او ما يناسبها وقوله يرد بالصادرة
مرفوعا معطوفا على تراكيب البلغاء فالضمير في سوابقه للبلغاء والصناعة علم متعلق
بكيفية العمل سواء كعلم الطب اولا ويرونها كعلم الطب مثلا وقد تطلق على ملكة يقتدر بها على
استعمال موضوعات ما على وجه البصيرة لتحصيل غرض من الاغراض بحسب الامكان وانما اطلقت
عليها لانها المطلوبة من العلوم العلمية فصناعة البلاغة علم المعاني والبيان ولما حملت
على المعاني الثلاثة كانت الاضافة بيانية ولما تنبه رضي للبلاغة وما يتعلق به من
السؤال والجواب بموضعه اللائق به لو الكتاب وتنكير حيوانات للقصد الى غير معين و
ليتوصل به الى تنكير اصوات فتوصف بجملة هي تصدر وقوله على محالها دون عنها اشعارا بانها
محال الخرج هذه الاصوات عنها بلا قصد منها ولفظة ما مصدرية اي بحسب اتفاق الاصوات

وحصولها بلا علة فاصرع اياها او حصولها اى بحسب ما يتفق من الامور التى لا تقتضيها

قال واعنى بخاصية التركيب فسر تعريف الخواص لاحتياجه الى تعيين المراد بها كما فى

التراكيب فاختار المفرد الدال على الماهية مضافا الى مفرد ليعلم ان المقصود بالتنوين هو الماهية

دون جزئياتها والحق به الياء المشددة تنبيها على نوع الاختصاص بتراكيب البلغاء كما مر

او دلالة على ان الخواص اثر مخصوص فخاصية بمعنى الاثر يقال ما خاصية ذلك الشئ اى ما اثره الناشئ

منه ولما قرر الاطباء هذا الدواء يعمل بالخاصية فقد عبروا بها عن السبب المجهول للاثر المعلوم

وهذا الموضوع هو الاحض لكتاب فاستمع لما يلقى عليك فقد ذكر فى صدر الكتاب ان بعضا

من علم البلاغة مبنى على ما تراه الاعتبارات الخطابية وبعضا انه على التحقيق البرهانى كما قلنا

عنه ثم صرح فى اول الفن الثالث بان الكلام باب التحويل والاستدلال جزء من علم البلاغة وقال هناك

ايضا وعندك علم ان مقام الاستدلال بالنسبة الى سائر مقامات الكلام جزء واحد من

جملتها وعرف علم الاستدلال بانه تتبع خواص تراكيب الكلام فى الاستدلال ولم يبين هناك

ان المراد بالخواص ماذا فوجب ان يكون تعريفه هنا للخاصية متناولا للخواص الخطابية و

الاستدلالية اعنى خاصية تركيب البليغ فى الافادة المعنى الذى يسبق منه الى الفهم عند

سماعه حال كون ذلك المعنى جاريا مجرى اللازم لذلك التركيب بسبب صدوره عن البليغ و

هذا هو الخواص الخطابية المبنية على المناسبات الذوقية والعلاقات الظنية كما بين التاكيد

ودفع الشك او رد الانكار فهذه خواص ليست لازمة لتركيبه من حيث هو بل جارية مجرى

اللازم له لصدوره عنه اذ البليغ يلزمه عرفا ان يقصد بتراكيبه ما يناسبها او المعنى الذى

يسبق الى الفهم من تركيب البليغ حال كون ذلك المعنى لازما له من حيث هو اى لازمة وهذا

هو خواص الاستدلالية التى اوردها فى التكملة فان عكوس القضايا ونتائجها الاقيسة لوازم

عقلية يستحيل انفكاكها عن تراكيبه لانها اذا لم يرد بالتراكيب الالفاظ وحدها لنفسها بل من

حيث انها دالة على معانيها التى تستتبع تحققها بدون تلك اللوازم بسبب علاقة عقلية قطعية

وقوله حينئذ اشارة الى ان الخواص الاستدلالية والتراكيب المنتجة لها يكون فى حين من احيان

البليغ خلاف الخطابية فانها توصف بالعموم او تقام فان قلت اذا كانت لازمة لتركيبه من حيث

هو فاذا صدر مثله عن غيره كانت لازمة له ايضا فيبطل الخواص لغير تراكيب البلغاء قلت هى

لازمة لكنها ليست مقصودة بالافادة الا للبليغ وقد اعتبر فى الخواص الافادة كما اشار اليه و

سيصرح به فى التكملة وكذا الحال فى الخواص الخطابية فان التركيب المؤكد اذا صدر عن غير

البليغ لا تحمل الا على معناه الوضعى والسبب فى ذلك كله عدم شعوره بالمناسبات الظنية

والقطعية وعدم قصده اليها بل ولا شك ان المعتبرة المتعارفة هو المعانى التى تقصد

المتكلم فى قوله يسبق منه يصل اياه الى ان من حق المعانى ان تسابق الالفاظ فيصل الى الفهم

قبل استقرار الالفاظ فى الاذان وفى قوله ذلك التركيب موضع اسم الاشارة موصوفا بالمظهر

موضع المضمر مزيد اعتناء بتمييز التركيب المختار عن سائر التراكيب فان مقاصد جليلة وقوله

لكونه صادرا متعلق بجاريا وقد عطف عليه التفسير ذلك التركيب دفع التوهم بعيد اعنى كونه

الجريان متعلقا بذلك التركيب وتصريحا بالتقابل بين قسمى الخاصية فى قوله هو هو واصل الضمير

للموصول والثانى للتركيب وحيثما ظرف مستقر صفة للازما اى لازما حاصلا فى حين من احيان

التركيب ليناسب اللزوم الذاتى وما يقال من ان اللازم هو خاصية الامثال والخاصيتها

اخرى على مقتضى الحال او هو مثل التعجب السابق من قوله تعالى كيف تكفرون بالله اى مع وضوح

الايات فما لا يعتد به اصلا اذ كلاهما من خواص خطابية مبنية على اعتبارات ذوقية كما لا يخفى على ذى

مسكة قال ولعنى بالفهم الملق الفهم نوع من الخاصية واراد به قسما منه فاحتاج الى التعيين

كما فى التراكيب والتطرق الخلقية التى جبل عليها الانسان وسماها طبعا نظرا الى خلوها عن الات التعلم

فاحدث لكليها نوع التركيب والاطلاع على ما بينهما من المناسبات الذوقية وقيل اشار بالانسان فطرة

الانسان على الفطنة وان حذفها لا فيه ولما قيل فطرة الله التى فطر الناس عليها ان السليمة عن

العقائد الباطلة والاخلاق الردية فلا يناسب المقام كيف وبلغاء الجاهلية كانوا على غير

الفطرة وقد بدلوا فطرة الله تبديلا فلا يتمكن الخواص من كونه الخاطب فاطنا سليمة كما لا يدلها

من كون المتكلم كافضل بن عفرة ومعرفتها قال ولهذا الباب نوع من نوعى الخاصية مع ما هو تحته

اعنى تعيين المراد بلفظ الفهم فشرع فى تفسيرها توضيحا لما قوله مثل بالنصب اعمال من ما

يسبق ولما كان منه ولما مصدر ليسبق الفهم سعد من مضافا اى مثل سبق ما يسبق ولا يدرك

من التقدير لان ما موصولة لا مصدرية بدليل رجوع المستتر في يسبق اليها وتبيينها بقوله

من ان يكون وفي خطاب بفهم تنشيط للمخاطب وتنبيه على ان الاصل في كتابه ينبغي ان يكون كذلك واراد بالمعارف

بصياغة الكلام من فضل تمييز ومعرفة والصياغة من الصنعة المعروفة شبه تاليف الكلام

بترتيب كلماته لحالات متناسبة الدلالات على حسب الاغراض المقصودة منه بصياغة الحلي

تقتضي قول الجاحظ ان الشعر صياغة وضرب من التصوير والمستتر في ان يكون راجع الى تركيب

ان زيدا منطلق واقتصر على المثال الاول عن ذكر التفصيل لان الكلام المؤكد معان اذا ظاهر

ذكره في الاخر من اللزوم لكونه اقرب الى اللزوم من الاول ولم يرد ان فيهما لزوما عقليا لان

الكلام المجرد عن التاكيد جاز ان يحصل به نفي الشك او رد الانكار فلا يلزم عقلا تجرد

الاضمار ولا تجرد الفصل للاضمار ولما الاختصاص الحاصل بحذف المسند اليه فانه وان كان

لازما للتركيب المخصوص صرفه لزوما عقليا لكنه يسبب اللزوم للطلب افادته وكذلك حاله

يلزمه قطعا فالاختصار به الخاص المسند اليه وقيد السبع عن العارف بحرف الجمع

وانا قال ومن نحو منطلق بتركيب تركيب لاختفاء صورة فيه وحضر المكتوب به في الاختصار

لانه لازم فلا بد ان يكون مقصودا للعارف لما وصل ولما رجع فان الحكمة تقتضي من اللطائف

الخطابية التي يلوح بها اي يشير اليها باب حكمي المسند اليه واضافة الوصال الى اختصار بما ينبغي

مشيرة بو ما له اختصار موقعه **قال** وكذا اذا لفظ بالمسند اليه لفظ ذا من كذا اشار الى

الحصول نسبق فيه مثل ما سبق او مثل السبق مع هذا الا مثله السبق اذا لفظ العارف

بالمسند اليه اي لم يترك اذ هناك ايضا يسبق الى فهمه معان مقصودة كالاحتياط وزيادة التقرير

وغيرها وجاز ان يكون اشارة الى ما سبق اي مثل ما يسبق مع هذه الصور ما سبق

اذا لفظ قوله وهكذا اذا عرف اي عرف المسند اليه او نكره الى اخر ما ذكره وجاز ان يراد

بحذف المفعول عموم هذه الافعال المسند اليه وغير ذا عارف لفظه كذا مصدر بحرف

التشبيه اما لكثرة ما ذكر بعدها واما للكثرة مع العموم وما صرح به من امثلة الخواص او اسناد

اليه كلها خطابية جارية مجرى سوى الاختصار وانما لم يتم بامثلة اللازم لما سبق ولانه

افرد الخواص المسند اليه التكلم وقلما يوجد لازم كذلك وغيرها اذ لما يطلعك ما مصدرية

والجار متعلق بيسبق في مثل ما يسبق اي يسبق هذه الخواص المصرح بها واشار اليها كانت على

ان يطلعك عليها سوق الكلام في العلمين وقد يحصل من صلته اي كانت على الوجه الذي يطلعك

على جميعها عليه ذكر السابق والمقصود لها الذي يعرفها مع قواعد هذين العلمين معا فان الخواص

كما عرفت من المعاني المغايرة لاصل المعنى وقد يعبر عنها بالتي يفيدها التراكيب للمجرد الوضع

سواء افادها بعض مفرداتها او هيئاتها التركيبية ولا شك ان المعاني المجازية والمكني عنها

داخلة فيها فالبحث عن افادة التراكيب الخواص سواء كانت مقصودة اصلية منها او كانت

مستتبعاتها وظيفة علم المعاني ولذلك ذكرت فيه معان مجازية ومكني منها والبحث عن كيفية

افادتها المعاني التي قصدت اصالة في وظيفة علم البيان لان افادة المستتبعات محالة منضبط

كيفيتها فالاطلاع على جميع الخواص من حيث الافادة وكيفيتها انما هو في العلمين لا في احدهما

وقوله شيئا فشيئا نصب على المصدر اي اطلاعا متدرجا وقوله باذن الله اي بتيسيره متعلق

بيطلعك او بسياق **قال** ولما علم البيان ايراد العلمين في قسم واحد مشعرا بانه ما يخص

خواصها كان مظنة ان يقع في ذهن السامع ان حدا الاخر قريب من هذا ويترددها في انه ماذا فا

فادرج كلمة اما تنصيصا على الواقع في ذهنه وازالة للتردد وقد يقال اراد تفصيل ما في

اللغة من الحرب والعرض فجمل اوله كلمة اعلم مكان اما لانها تغني غناءها فجعل هذه قرينة

لما نظر الى المعنى وتصريحه بالمعرفة في هذا الحد اشعار بانها المراد في الحد الاول كما ان تصريحه

بالتتبع هناك مشعر بان المراد هنا المعرفة المسببة له اي علم البيان معرفة ايراد كل معنى واحد

من المعاني التي تقصد اليها في تراكيب مختلفة في مراتب وضوح الدلالة عليه فان العارف بالقواعد

البيانية يتمكن بها من ايراد كل معنى يقصده في عبارات مختلفة وذلك لان له لوازم وملزومات

مختلفة بحسب القرب والبعد فيختلف دلالتها عليه قطعا ولا استحالة في الاحاطة بها لانها ليس كما

كما في سائر العلوم وذكر الايراد انسب بالطرق التي هي عبارة عن التراكيب الموصلة الى معانيها ايصال الطرق

الى ما يقصد بها كما ان ذكر الافادة هناك انسب بالخواص التي هي الاثار واقتصر على الوضوح لان خلافه

مردود ولما اختلاف مراتبه فلا يتصور ان وصف بعضها بالخفاء نظرا الى ما هو اجلى منه وصرح

بالنقصان ولكان مفهوما الزيادة تنبيها على انه مقصود ايضا والوضوح صفة للدلالة وصف

الدلالة تبعًا او صفة لها لاختلافها بالظهور في نفسها على حسب تفاوت اسبابها في القوة و
تسبا بكر في الفصل الثاني ان الاختلاف انما هو في الدلالات العقلية دون الوضعية وتبين
ههنا ان الدلالة بالوضع وحدها كالاصوات والحيوانات فايراد المعنى الواحد بتلك الطرق
انما يكون بالدلالات العقلية وقوله لبعض متعلق بالمعرفة وتنبيه على ما هو فائدة العلم ينبغي ان
يكون مقصودًا للعارف بكماله ولا حاجة الى جعله جزءًا من الحد لاخراج معرفة العرب بكل تركيب
البليغة لانها خارجة عن المعرفة المسببة للتتبع وذكر الوقوف ما مر وهو المراد من الكلام
هو المعنى الذي يتفاوت به وتمام المراد منه كيفية افادته اياه فانها من توابع افادة المعنى و
تتمتها والتكفل بالاحتراز عن الخطاء في الافادة في علم المعاني وعن الخطاء في كيفيتها علم البيان و
وتبديل التطبيق بالمطابقة في العبارة واشار الى ان تصرف المتكلم في الافادة اكثر منه في كيفيتها
قال وفيما ذكرنا ما ينبه قد نبهت بما ذكرته في الحدين ان معرفة خواص تراكيب البلغاء
وكيفية افادتها لما هو كولي للهذين العلمين ولا شك ان خواص تراكيب نظم القرآن اكثر وفي
دلالتها عليها احسن والطف فلا بد لمن اراد الوقوف عليها اذا لم يكن بليغًا سليقة في تحصيل مراده
من هذين العلمين ولذلك يظهر فضلهما ووجوب الاعتناء بشانهما وقد عرفت ان المراد من الكلام
هو الخواص وان تمام كيفية افادتها ولا اشتباه في وقوف البشر على تمام مراد الله بهذا المعنى
ولا كان وقوفهم على جميع ما اراد من كلامه ممتنعًا عند بعض المعتزلة وعندهم الفهم وقد يقال الاد
بجميع ما اراد فهم من البشر وفي قوله ينبه اشارة الى ان من حقه ان يكون معلومًا الا انه قد
يغفل عنه وقد اصاب بذكر الحكيم ... وقوله فالويل تنفير عن التقصير في تحصيلهما وبيان لفضل
الاهتمام والتقصير فيهما وكم ان من لم يعرف ممن ذكر قواعدهما شرع في تفسير القرآن و
استخراج لطائفه اخطأ غالبًا وان اصاب نادرًا كان مخطئًا في اقدامه عليه برايه وقد ...
قال ان الناظر في العلوم الحاصلة حسبك لتشتغل بهما اذ لا ... في تفسير آية منه
ولما كان علم البيان فرعًا عما وضع المقدمة ... بيان الحدين والتوضيح فالحق به بيان ترتيب
ايراد العلمين في الفصلين وحاصله ان علم المعاني كما عرفت يبحث فيه عن افادة التركيب
خواصها وعلم البيان يبحث فيه عن كيفية تلك الافادة ولا خفاء ان كيفية الافادة متوقفة عليها

وتنزل منزلة شعبة منها فكالمركب بالقياس اليها فكان حق العلم الباحث عنها ان يوضع عالكل
عن الافادة نفسها وقوله لا ينفصل يروى بتأنيث الضمير على ان الجملة صفة شعبة وتذكيره
على انه خبر ثان والاعتبار الزائد هو الكيفية التي ضمت الى الافادة على وجه الاضافة و
قوله جرى جواب لما رتبت كونه كالمركب على كونه شعبة ورتب ناظمه على تركيبه فكلمة من في منه
وهي المنزل اتصالية كما في قوله عليه السلام انت مني بمنزلة هارون من موسى والاول صفة
المحذوف والثانية حال اي جرى مجرى كانه منه مثل مجرى المركب كانه من المفرد ولا جرم الكلام
جملة اسمنا فيه بيان للنتيجة قال الفراء معنى لا جرم في الاصل لا بد ولا محالة ثم استعمل بمعنى
حقا فيجري مجرى القسم وتجاب باللام فالعلماء لا جرم لافعلن قال الفصل الاول اضافة
المعاني الى علم المعاني وصح دلت على ان ضبط معاقد البيان في الفصل الثاني كما اشرنا
اليه لكنه غير اسلوب الكلام هناك فقال الفصل الثاني في علم البيان اي في ضبط معاقده و
الكلام فيه ولم يصرح بذلك اعتمادًا على ما ذكر ههنا والكلام بمعنى التكلم ومعطوف على
الضبط ولما اراد ضبط التراكيب التي هي موضوع المعاني ولم يكن بكل التراكيب موضوعًا
له مطلقًا بل من حيث يتفصل بها تطبيقها على مقتضى الحال الذي يقتضي ما يفتقر في تاديته
الى ازيد من دلالات وضعية احتاج الى تمهيد ذكر الاصل اعني انقسام مقتضى الحال الى ذلك
القسمين واستغناء القسم الاول عن علم المعاني والذي يحتاج اليه الذوق السليم هو ان
قوله تارة واخرى يتصل بقوله ان مقتضى الحال عند التكلم يتفاوت اي تارة يكون مقتضاه ما
لا يفتقر وتارة ما يفتقر وان حق قوله كما ستعرف ان يكون في موضع القسم الثاني لانه المحتاج الى تفصيل
ويعتني به في هذا العلم الا انه بادر بالحوالة دفعا لتوهم من اول الامر ان تفصيله الذي شرع فيه
واف بما يراد من بيان تفاوته وليس كذلك بل هو مقدار ما احتيج اليه ههنا والمراد بما لا يفتقر ما تاديته
اي اداؤه والقاؤه الى السامع هو المعنى لانه المقصود الاصلي بالاداء وجاز ان يراد اللفظ لانه
مؤدى ويلقى اليه ايضا والمراد بالدلالات الوضعية دلالات المفردات وهو في كيفية تنسيق الالفاظ
لا يعتبر فيها كونها فصيحة واللام في قوله لمجرد يتعلق بنظم على معنى التعليل اي نظم وجمع لاجل تحصيل
التاليف منها حتى يتادى بها اصل المعنى لا لتحصيل كيفيات وصفات يتفاضل بها التراكيب

الكلام ويستفاد منها خواصها وبستحق ان ينسج فيه مفرداتها نظما تشبيها بنظم الدرر والنشا
دقول تخرجها صفة النظم اي ذلك النظم الحاصل بمجرد التاليف بين تلك الالفاظ تخرجها عن حكم النعيق
وهو اشارة الى ما ذكره في التحرير من ان وضع المفردات ليس لافادة معانيها لاستلزامها
الدور كما هو المشهور بل لافادة المعاني التركيبية فالمفردات بلا تاليف في حكم النعيق لخلوها
عن الفائدة فاذا الفت على القواعد النحوية خرجت عن ذلك وافادت فائدة معتبرة في صناعة النحو
لكنها في صناعة البلاغة كاصوات الحيوانات والاقرب بحسب المعنى ان تخرجها صفة للتاليف عنها
انه في نوع النكر والقصر تشبيه وتركناه رجوع الى ما له بتشوف فان عني بالمعنى احتيج في الثاني الى
تقدير نزلنا النظم وان عني به اللفظ اصح البيت الاول يتمهامعناه لا اثاث اذا كان
مقتضى الحال ما ذكر وقد وجد على التاليف رعايته كان الصادر عنه كاصوات الحيوانات لانا نقول
اذا كان المخاطب عالما يعلم ان اصل المعنى لزمه ان يخاطبه بما يناسبه لكنه مع ذلك يقصد بكلامه معنى ذكره
زايد عليه مصاحبا لما يوجد من الخواص رعاية لمقتضى الحال وبذلك يرتفع عن منزلة تلك الاصوات
قال وظاهر ان الخطاء الى الخطاء في تطبيق الكلام على مقتضى الحال الذي نحن بصدده اي فريد
ويحصل المعاني وسيلة الا الاحتراز عنه لجامع فيما لا يتفرع تأديته الى ازيد من دلالات وضعية
ادنى التمييز فكيف بتصور وقوعه من عاقل وفطانة ولما الذي يتوقف منه الخطاء المذكور تورات
الغبار المانع من الابصار هو القسم الثاني فيحتاج فيه علم المعاني دون الاول فضلا مصدر
منصوب بفعل محذوف ابدا متوسط بين ادنى واعلى للتنبيه بنفي الادنى واستبعاد على نفي الاعلى
واستبعاده يقع بعد نفي صريح كقوله لا يجامع او ضمني كما في قولك قل ما رنا اسم عن طوالع العلوم فضلا
عن دقائقها وهو من قولك فضل عن المال كذا اذا ذهب اكثره وبقي اقله فلما اشتمل على معنى الذهاب و
البقاء ومعنى القلة والكثرة ظهر هناك توجيهان ثم نظر الى المعنى الاول قال تقرير الكلام ههنا
فضل اي بقي عدم مجامعة الخطاء لادنى التمييز عن وقوعه من العاقل المتفطن اي وقوعه منه متنف
بالكلية والباقي هو ذلك العدم وهما يتوجهان معتبران في اصل الاستعمال كون الباقي من
جنس الذاهب وكونه اقل منه لذلك انتفاء الادنى من جنس الاعلى وله معنى يكون اقل منه و
من نظر الى المعنى الثاني قال تقديره فضل انتفى مجامعة الخطاء لادنى التمييز عن انتفاء وقوعه من

العاقل المتفطن اي مجامعته للفطانة على ان الانتفاء الاول لكونه انتفاء ممكن مستبعد
قليل بالنسبة الى الانتفاء الثاني لانه انتفاء ممتنع وجه يتوجب اصل الاستعمال معنى
الذهاب والبقاء ويحتاج الى تقدير النفي بعد فضلا والى تكلف في تعلق كلمة عن المقدرة
ههنا بان يجعل تعلقها بفضلا باعتبار معنى القلة او باعتبار الاستعمال الاصلي وهو المعنى
المراد وقد يوجه توجيها ثالثا بتنباعا اعتبار ورود النفي على الادنى بعد لفظ فضلا بينه
وبين الاعلى كانه قيل لا يجامع الخطاء ادنى التمييز فضلا عن مجامعته للفطانة على معنى فضلت
اي بقيت المجامعة الاولى التي هي من جنس الثانية وذهبت الثانية ثم اورد النفي على البقية والحا
اتى ببقية الشيء مما عداها اقدم منها في الانتفاء وكان حاصل المعنى نفي البقية في الانتفا
ما عداها فيظهر المبالغة المقصودة قال وان اختلج في ذهنك فتبين ان مقتضى
الحال على قسمين وان الاحتراز عن الخطاء في القسم الاول لا يحتاج فيه الى علم المعاني فيعين ان الخلجان
الاختلاج الدال على الخطور والاضطراب مع ذكر الوهم الذي ينسب اليه الاباطيل تنبيها
على ضعفه وتقريره ان الاحتراز عن الخطاء في القسم الثاني ان لم يتوقف على علم المعاني كان
مستغنى عنه بالكلية وان توقف عليه لزم ان يتوقف تعريفه اي تحصيل المعرفة بعلم المعاني
اي معلوماته على ذلك سابق على التعريف الاول وذلك لان العلوم المدونة كسبية سواء كانت
قطعية او ظنية فلا بد لها من ادلة تناسبها ويكتسب منها وهي اخذ شيء منها تقبلا الا
بسبع علل لابد حالها ثم ان علم المعاني هو معرفة قواعد يستخرج من تتبع جزئيات من تراكيب البلغاء
وتعرف ما لها من الخواص المستفادة منها بحسب مقتضيات الاحوال مثلا اذا تتبعت جزئيات كثيرة
من تراكيب الكلام المؤكد وتعرفت انها تفيد دفع الشك او رد الانكار او غير ذلك وتبين لك ان افادتها
لتلك المعاني لاشتمالها على التاكيد المناسب لها بوجه خطابي حصل عندك قاعدة كلية هي ان كل كلام مؤكد
من حيث هو مؤكد صالح لافادة تلك المعاني فهي القاعدة مسئلة من علم المعاني ودليلها استقراء
تلك الجزئيات وقس على ذلك تتبع جزئيات سائر انواع التراكيب واستخراج القواعد منها
فيكون الجزئيات التي تتوقف حال استقرائها للقواعد يتوقف على معرفة خواص تلك الجزئيات
والاشتراك خواص تلك الجزئيات مما يفتقر في تأديتها الى ازيد من دلالات وضعية فهي من القسم

الثاني الموقوف على علم المعاني فيتوقف معرفة تلك الخواص على علم المعاني فتتوقف على تعريف علم المعاني
على تعريف له سابق بمرتبتين وان كان متعلق التوقفين علما واحدا لان توقف تعريفه على تعريف
نفسه دور او تسلسل قال فان قيل جاز تعدد التوقف المتعلق بمعلوم واحد قلنا ان جوزتم ذلك كان
الدور او التسلسل في التوقفات المتعددة ولما ذكر تعريفه دون معرفته لانه يتضمنه تحصيل علم المعاني
فقد تصدى لتعليله فقيل له ان تعليلكم هذا محال ودخول الفاء في قوله فيتوقف لتفريع التفصيل
وان كان الفاصل مما بينهما بلزوم الجزاء للشرط قال فاستوضح ما اجبنا به من الجواب
لنقول وان تخيله بمثال استوضح الشيء اذا وضعت يدك على عينك تنظر هل تراه واذ قيل ظاهر والاجنبا
واختار كلمة او في موضع الواو اشارة الى ان تقرير الشبهة تارة بكفاية العقل ولتقوى بكفاية
الطبع ولو كانت بمعنى الواو لما يكفيان اي وان كان العقل كافيا في تعليم علم الكمالات
اي في تحصيل العلم به لكونه ضروريا ثم تخريج عاقل في تحصيله الى تعليم من غيره فلا حاجة الى تصنيف
فيه لتعليمه وان لم يكن كافيا في تحصيل العلم به لكونه كسبيا احتيج في تعليمه بل وفي تعليم
الى قانون لم للاكتساب هو ايضا كسبي فيحتاج في تعليمه الى الاول فيدور او الى قانون
ثالث كسبي ايضا فيتسلسل وقس على ذلك حال الطبع في الوجه قوله فليستغن عن تعليمها اي
عن تعليم كل منهما ان كان العقل والطبع كافيين فيما فيهما فيستغنى عن تعليم احدهما ان كان الكافي
احدهما في بابه وكذا الكلام في قوله وان كان تعليمهما موقوفا وقصد لهذا المعنى
على المقدر سواء حمل كلامه على الحذف او على ان التعليم المنسوب اليهما يتناول تعليم الحي زما يتعلق
بكل منهما وما يتعلق باحدهما وتحقيق الجواب الذي اشار اليه في الاستدلال ان بعضا منه ضروري
فتنبه المخاطب عليه وان لم يتنبه له نحو ناده دفعا للمخاطبين اذ كل ينتبه لما خلوله وان تنبه عليه
علمناه به البعض الاخر الكسبي وبذلك الجواب يعلم جواب علم المعاني فيقال ان جماعة فهموا
بسليقتهم خواص جزئيات كثيرة من تراكيب البلغاء واستنبطوا منها قواعد فدونوها و
استشهدوا عليها بتلك الجزئيات فاذا ارادوا تعليم تلك القواعد لغيرهم نبهوهم على
خواص تلك الجزئيات فان تنبه لها علم القواعد بدلائلها والا اعرضوا عنه وعلى هذا القياس
علم البيان والنحو والصرف قال واذ قد عرفت اذا تحققت الاصل الذي مهد وما تبعه

من اختلاج الشبهة وحلها بطريق الاستئناف ظهر لك ان من التراكيب ماله خواص اي معان
يتنزل في افادتها الى ازيد من دلالات وضعية وان علم المعاني يبحث فيه عن تلك الخواص و
انا في التراكيب ايادها وله شك ان التعرض لخواص تراكيب الكلام من حيث انها تفاد بها موقوف
على التعرض لتراكيبه توقفا معلوما بالضرورة فوجب علينا ان نتعرض لها بايراد ما يحصل الضبط
لتنضبط التراكيب التي هي موضوع علم المعاني قوله لا يخفى عليك حال التعرض لها منتشر اي هي
على الانتشار في علم النحو وليس يحصل به ما هو مقصودنا من ضبط مأخذ المعاني قوله
وسابق في الاعتبار لك في نظر ارباب هذه الصناعة وقوله ثم قيل معطوف على تعيين فان الضبط
انما يحصل بالتعيين والحمل شيئا فشيئا اي حمل من ضاعه عليها ما يوجبه سوق الكلام وتقتضيه
لا يقال اذا كان المرتبة من تمام الضبط لم يحصل الضبط الا بتدريجه ايضا لانا نقول يكفيه
هنا الضبط الحاصل بتعيين الاصل وحمل ما عداه عليه اجمالا قال والسابق في الاعتبار
حصر اصول التراكيب الثابتة في الخبر والطلب المنحصر عنده في التمني والاستفهام والامر والنهي
والنداء وادعى ان ما سوى ذلك فروع متولدة فيحمل ان اراد ما سوى المذكور من الخبر والطلب فان الخبر
ايضا قد يمتنع اجراؤه على اصله فيحمل على معنى تقتضيه الدعاء في رحمك الله وكالمعاني المقصودة بصيغ
العقود ونحوها وقيل اراد ما سوى الابواب الخمسة لانه تعرض للحمل هناك في صور الغافر
الثاني هنا امتنع اجراء هذه الابواب على الاصل تولد منها ما يناسب المقام وساق الكلام في بيان المعاني
المتولدة منها اجمالا ولم تعرض لها ايضا في تفاصيل الخمسة وكانه لم يلتفت الى تفاصيل امتناع
اجراء الخبر على اصله اما لقلته او لعدم تعلق غرض بالبحث عنها ولم يعتد ايضا بالترجي لانحطاطه عن
ان يعد اصلا برأسه وعدم اندراجه في احد الاصلين وعند بعضهم ان طلب الاقبال خارج عن
النداء الذي هو صوت يهتف بالرجل لكنه يلزمه وان التمني ليس طلبا ولا يستلزمه فان العاقل
لا يطلب ما يعلم استحالته قال وهناك الحكم بان ما سوى ذلك فروع نشأت من امتناع اجراء الكلام
على الاصل عاما يتبعه ويظهر ان مما يرى متجرا في اذهانك انواع كثيرة كثير الاستعمال كالتوبيخ
والانكار والتعجب والاستبطاء والتهديد وغيرها فاذا تشبثت ردها الى ما ذكر فرفعها باتما استوضحه

بازالة الخفاء عنه على وجه تشبيهه ومعاني ما نرى لما مصدرية اى فى ظنكم او موصول اى فى
الذى نراه اى نجعل منظرا اياه والعامل فى الظرف عسى لما فيها من معنى المقاربة وقيل هو
لموضع الجزاء هنا فيما نرى كانى هب كم لان الخطاب لمن له الحكم فارتب فى ظنكم او فى شان ما
اربته وللضمير تتخيلها ذكر من ان ما سوى ذكر فرع او الموصول الذى هو عبارة عنه
بتال افتحمه عينى اى ازدرته واحتقرته والخيلة العروس اذا نظرت اليها مجلوة مكشوفة شبه
الصورة المعقولة بالصورة المحسوسة فاثبت لها اقتحام العين والاجتلاء وكشف القناع
ذلك كله فهم اى نحله فاله فتهام اى وجدت من نفسك الامتحان والا فاعظم فلتنبيهها اى لكان
السابق فى الاعتبار الخبر والطلب وجب علينا تعيينها لافتتاح الحديث لما هى منصوص
او منصوص اليه من بيان خواص التراكيب قال اعلم ان المتنبين فى فرقة خرجها اى
حكم باخفائها الا النوع وزعم انها مكتسبان ومحصول ما استدل به عليها افتتاح من
استفادة الخبر عن النوع ان العقلاء الذين لم يزاولوا اكتساب الاشياء بالحدود و
الرسوم ولا عرفوا كيف تكتسب الاشياء بها بل الصغار الذين لا يتوهم فيهم ذلك اصلا
يعرفون مفهومى الصادق والكاذب اللذين يوصف بهما المتكلم وذلك لانهم اذا صدقوا
المتكلم اى حكموا بانه صادق اوردوا ابدا تصديقهم فى مقام التصديق اى فى مقام صالح
فى نفسه لان يوصف فيها المتكلم بانه صادق وكذلك اذا كذبوه اى وصفوه بانه كاذب فلو
لا انهم عارفون بهذين المفهومين ومميزون للمقامات الصالحة فى انفسها لهما عن غيرها
لما تيسر منهم ذلك على الاستمرار فظهر ان مفهوم الصادق هو المتكلم بالخبر الصدق ومفهوم
الكاذب هو المتكلم بالخبر الكذب فيتوقف معرفتها على معرفة مفهوم الخبر الذى هو جزء لها وما يتوقف
عليه التصور الضرورى اولى بان يكون ضروريا وانت تعلم ان مرجع ما ذكره الى ان الحكم
بان هذا صادق وذاك كاذب ضرورى لا يتوقف على كسب فظهر انه ضرورى من غير التصور منه
كالتسابل اصلا فوجب ان يكون تصور اطرافه وما يتوقف عليه ضرورية الا انه زاد عليه
ان الكلام يولد الحكم بتميز المقامات الصالحة فى انفسها لاتصاف المحكوم عليه بالمحكوم به فيها

عن غيرها وهذا القدر لا يدفع السؤال المشهور وهو ان اللازم بداهة تصور مفهوم الصادق
والكاذب بوجه ما وليس يلزم منها بداهة تصور كنه الخبر الذى هو المتنازع فيه فقوله اما فى الخبر
اى اما الخبر بما فيه قولهم اى الاستغناء ومعانى لما رأيته ومحله مما يعار من صنعة مخصص لكل احد بعد
مخصص بصنعة كوندر العقلة وقابل الحدود بالرسوم على مصطلح القوم والغض فى لغة للمارسة وقوله
بل الصغار يروى بالنصب عطفا على كل احد والصغار يعرفون انما هى او الصغار فيعرف لكل
احد جزا اى يعرف ويالجر عطفا على العقلة وعطف على من لم يمارس تنبيها على ادنى التميز والفهم
فى يعرفون وهو الضمير الفاعل عليكلى احد من معنى الجماعة وللتاكيد يتعلق ان يعرف انهم للصادق
والكاذب وان لم يكن مطلوبا لكنه يستلزم هذا الاستدراك لدفع توهم عليهم عدم الاستلزام
وقوله بالخبر الصدق وبالخبر الكذب اى الصادق والكاذب فان الخبر يوصف بهما اصالة والمتكلم
تبعا ولمقام يصرح بلفظهما دفعا لتوهم اتحادهما بما ذكر اولا قال هذا والحدود تبين ان
تصور الخبر بديهى فلا يصح تحديده اصلا الا انه نزاع ذكره لانه تعرض به فى تزييف حدود
الفرقة الاولى ليعلم بطلانها على مذهبهم انها قوله والحدود مبتدأ وصفه بينها صلته
اما على تقدير القول المشهور ولها على انا وله بمعنى لا يصلح للتعويل وفى صيغة التى اشارة الى
ان صلوحها كالمستحيل ولمحو يرفع الاشتباه جبر المبتدأ بلا تقدير ولا تاويل وليس بشئ
والحق الاول للجمهور وارادوا بالكلام المركب التام المتناول للخبر والانشاء وباحتمال الصدق
والكذب ان ذلك الكلام اذا لوحظ معه خصوصية المتكلم ولا خصوصية بل نظر الى الحاصل مفهوم
وهو ان المحكوم عليه هو المحكوم به او ليس اياه كان صالحا لان يتصف بكل منهما بدلا عن الآخر
على سواء فيندرج فيه خبر الصادق قطعا وكذا قولنا اجتماع النقيضين حق او باطل ثم ان بعضهم
بدلوا فى هذا الحد الصدق والكذب بالتصديق والتكذيب فهو هربا من اندفاع الدور وذكر اى
الكلام الذى يحتمل ان يقال فى شأنه انه صادق او كاذب والحد الثانى لابى الحسين و
اتباعه وارادوا بالكلام على ما صرحوا به المنتظم من الحروف المسموعة المتميزة فالحرف الواحد وما
انتظم من الحروف المتخيلة او المكتوبة وما انتظم من المسموعة التى لا تتميز ليس بكلام وقد يراد بعد
التمييز فيداركان فيقال المتواضع عليها احترز به عن فادرواحد فيجرز بالاول المهملات

بنحوه … الكلام

التي هي على اكثر من حرف واحد وبالثاني نحو ضرب اذا صدرت حروفه عن قادرين مثلا قالوا وهذا هو الكلام الذي يسمع من الشخص متكلما في اللغة قال اورد عليهم نحو قد احا اولا بانه مركب من الحروف نعم لم اوما لنحو ما من الاستفهام ثم انه يخلص منها الا بالالتزام ولما نوقض بالتنوين ثم تهيد المحدود عليه من الالتزام واخرجوا بتقييد المفيد اضافة اسم المراد من الالفاظ المفردة وبتقييد النفي و الاثبات المركبات الناقصة كالاضافة والمركبات التامة الانشائية بالقياس الى نعا بنها الحقيقية وبتقييد بنفسه الى بصريح كالمنسوبات الى المركبات الانشائية من حيث افادتها للوازمها الخبرية كافادة في مثل معنى اطلب منك القيام والمراد بالاضافة ان كان المعنى المصدري فنفيا واثبات نصب على المصدرية اي اضافة نفي او اثبات وان اريد بها النسبة التي بين الامرين فالنصب على البدلية اي نسبة نفي او اثبات وقائم مقام الصورتين كبيرا لاطلاق في جانبي المسند والمسند اليه واعلم ان الطلب المستعمل في معنى الخبر مجازا داخل في الحد الاول لاحتمال الصدق والكذب انما هو بالنظر الى المعنى المقصود لا في الثاني لان افادته للمعنى الخبري ليست بنفسه بل بالقرينة الا اذا صار حقيقة فيه بالاستعمال ولصاحبه ان يلتزم ذلك الا يرى ان مفردات الكلام قد تستعمل في معان لم توضع لها ولا يخرج بذلك عن اصولها وحدودها والحد الثالث لعبد القاهر وهو قريب من الحد الثاني فالقول بمعنى المركب مطلقا والمقيد بمعنى القيد وبصريحه بغيره فالمراد بنفسه والنسبة بمعنى الاضافة والعلم بمعنى الامر مضمونا اليه صفة المعلومية وقد اشار بذكر الامرين الى المسند والمسند اليه لابد ان يكونا معلومين ولو بوجه ما قال اما ترى ابطال الحد الاول بان صاحبه حين اراد تفسير الصدق والكذب المأخوذين فيه اخذ في تعريفهما الخبر فصار حده دوريا واجيب بان المأخوذ في حد الخبر هو الصدق والكذب اللذان هما صفة الخبر اعني مطابقته للواقع وعدم مطابقته وما اخذ فيه حد الخبر صفة للمتكلم وايضا الخبر المأخوذ في تعريفهما ليس بمعنى الكلام بل بمعنى الاخبار الكشف والاعلام ولهذا عدي بعن فصدق المتكلم اخباره وكشفه عن الشيء الذي هو المسند اليه على الوجه الذي هو عليه في نفسه من ثبوت المسند له او انتفائه عنه وكذبه اخباره وكشفه على الشيء لا على ما هو به وحمل البحث

على النسبة اي الاخبار عنها على الوجه الذي هي ملتبسة به من الثبوت او الانتفاء بعيد لان المتعارف في الاستعمال اخبرت عنها على الوجه الذي عن زيد مثلا دون اخبرت عن نسبة القيام اليه ثم قال ومن ترك هذا الحد الصدق والكذب ذاهبا الى ان الصدق والتكذيب فقد وقع دائرة الدور لان تصديق الكلام هو الحكم بكونه صادقا وتكذيبه هو الحكم بكونه كاذبا فيتردد في الدور مرتين فتحتمي فيصير اخفى قوله كيف دار مفعول ثان لترى وكلمة كيف في موضع الحال من ضمير دار اي على اي صفة دار الحد الاول والثاني اذ كانا على صفة عجيبة ظاهر فقد انسلخ عن معنى الاستفهام فجاز ان يعمل فيه الظرف السابق عليه اعني حين عرف وقال روي عن جانب الصيغة قدر كيف دار قبل حين فجعل المذكور تفسيرا له واما جعله ظرفا فخرج بحسب المعنى كما ترى وقس على ذلك حال الظرف والاستفهام المذكورين في كل واحد من الحدين الآخرين قال وبحد الثاني اي ولما ترى الحد الثاني كيف خرج عن ان يكون مطردا حين اوجب فابطله بنفسه ولما التبس من الحدود وهو مثل قولنا في باب الوصف دون الاخبار الغلام الذي لزيد وهو مثل قولنا ان زيدا له غلام او ليس له غلام ينبغي ان لا يكون بكسرها ليس لزيد فلا يكون مطردا وبيان دخولهما في الحد بان كل واحد منهما كلام عند صاحبه لكونه منتظما من الحروف المسموعة المتميزة ويفيد بصريحه اضافة امر الى امر اثباتا او نفيا وذلك لانهما يفيدان اضافة الغلام الى زيد اثباتا او نفيا وهذا ظاهر في المثال الثاني وما في الاول فلان الاولى ان يقال انه يفيد نسبة امر هو الكون لزيد الى امر هو الغلام لان تقدير الكلام الذي كان اي حصل لزيد فالمنسوب هو الكينونة لزيد والمنسوب اليه هو الغلام وليس المراد بالنسبة مجرد التعلق الذي يوجد في غلام زيد مما يصلح للاثبات والنفي لانه يقال يلزم المثال الاول معنى قولنا في باب الوصف اخبارا زيد الذي له غلام او ليس له غلام وهكذا ينبغي كلامه لانه ادا نظر الى هذا المعنى اللازم لم يكن المثال مفيدا له بصريحه على ان المسند في هذا المعنى هو حصول الغلام لزيد لا كونه غلاما كما يفهم من كلامه وكانه اورد بصريحه ههنا بنفسه تنبيها على اتحادهما واداء وتبين خروج المثالين عن الحدود اعني الخبر بانتفاء لازمه عنهما اعني احتمال الصدق والكذب لكنه بالغ في نفي الاحتمال فزاد المعنى اي لا يوجد الا الاحتمال فضلا عن الاتصاف به وقوله فلا نزاع

دفع لان يقال قد منع كون المحتمل للصدق والكذب حد الخبر بكيف صح لنم الاحتمال لازما للخبر
يستدلون بانتفائه على انتفاء الخبرية اذ على هذا يكون تحديدا به صحيحا الى النزاع لا صح وان
الاحتمال لازم للخبر شامل لجميع افراده لان النزاع في ان يكون منكرا او معرفا وكان ما تقدم
من لزوم الدور فيجاب ان المراد بالاثبات والنفي مورد الحكم من وقوع النسبة او لا وقوعها
اعني ايقاعها او انتزاعها وليس في شيء من المطالب ايقاع ولا انتزاع صادر من المتكلم بل فيها
اشارة الى الحكم منقول كما سيصرح به المص فلا نقض بهما اصلا قال فكذا الثالث ابطله
اولا بعدم انعكاسه لخروج ما سوى افراد المحدود انما عنه وقال الامتناع ان يقال ما يلحقه
في امتناع كون ما لا يعلم بوجه من الوجوه معلوما حتى كان التعريف ممتنعا وثانيا بعدم اطراده
لانتقاضه بالنقيضين المذكورين في ابطال الحد الثاني وقال فقد يرد الى انتقاضه بهما في
ذكره ما يقال تعلم ان القول بتنافي لما كان الكلام في الحد الثاني وان المنتفي بعض الكل
للخبر بهما على قياس ما عرفت هناك والنقصان مندفعان ان ما تم لاحتمال القول مرادفا للكلام
بمعنى المركب التام اذ لا يستعمل لغة ولا اصطلاحا وكذا عدم الانعكاس فقد اشار الى جوابه
بقوله ولسؤال المعلومية وجه دفع اي وللسؤال الذي نشأ من اعتبار المعلومية وجه دفع بذكر
في الحواشي واراد بها حواشي الشفاء التي وعدها في صدر الكتاب ولعله ذكر الوجه هو ان ما لا
يعلم بوجه من الوجوه اعني المجهول مطلقا المصنف وذات فكذا الصفة اعني مفهوم الا معلوم
مثل اشباهه كمثال مفهوم المعلوم كذلك وكذا الذات المتصفة بالا معلومية اذا توجه العقل
اليها بهذه الصفة كما في قولك ما لا يعلم بوجه من الوجوه صارت معلومة بهذا الاعتبار وصالحة
لان يحكم عليها بانها متصفة بامتناع الحكم وحيث انضافها بهذه الصفة فمعلومية باعتبار
التوصل اليها بهذه الصفة لا فيه فانه راجع الى المعلوم وقد ذكر القول فصح الخبر وصحة
الحكم عليها بانها لا يعلم وله نقيض له الحكم عليها اصلا وربما يقال ان عبارته مشعرة بان هناك
سؤال لا يرد به اعتراضه بعدم الانعكاس وجوابه الكلام ان ما لا يعلم بوجه من الوجوه ليس معلوما
بل هو معلوم باعتبار الصفة اللامعلومية كما عرفت وكذلك السؤال وجه دفع وجوابه لو كان ما لا
يعلم بوجه من الوجوه معلوما باعتبار لاجتمع النقيضان لان المراد بما لا يكون معلوما بوجه

داعا فالجواب عن هذا الدفع انكار ذلك فانا ما لا يعلم بوجه من الوجوه دائما فقد توجهت باللامعلومية
او الا معلومية المخاطب فلا يدرك بحد معلومية كل بل لا اعتبار في نفس الامر واما لا معلومية الواجبة
فيجب فرض العقل حين توجه اليها بهذه الصفة لا يجب نفس الامر فلا تناقض واعلم
على الحد لا ورد بالخروج عن كونه معرفا وعلى الاخرين بالخروج عن الاطراد والانعكاس اشارة
الى ان الدور لا يفيد معرفته اصلا لاستلزامه المحال وان غير المطرد وغير المنعكس قد يفيدان معرفته
بوجه ما ولكن حوزه جماعة في التعريفات الناقصة ان يكون اعم او اخص قال واما في الطلب
استدل على استغناء الطلب عن التعريف لكونه بديهيا بان كل احد من العقلاء الذين لم يمارسوا
الكتاب المتصورات من الحدود والرسوم ولا عرفوا الكيفية ذكر الاكتساب بل الصغار الذين
لم ادرك تمييز ولا يتوهم منهم الاكتساب اصلا يوردون كلا من اقسام الكلام الطلبي الدالة على
معنى التمني والاستفهام والامر والنهي والنداء في موضعه عن علم بذلك الايراد واختيار ولا
يطلبون ويحكم فلا يوردون الكلام الدال على التمني مثلا في موضع الاستفهام ولذا اجابوا
عن شيء منها اجابوا بما يناسبه فهم عالمون بتلك الاقسام ومعانيها ومواضعها اللائقة بها وما يجب بها
المناسبة ابالها وكل واحد منها كلام طلبي مخصوص والعلم بالخاص مسبوق بتصور العام فيكون
مطلق الكلام الطلبي معلوما لهؤلاء بديهة والجواب ان ذكرتم انما تم اذا كان العام ذاتيا للخاص
والخاص معلوما بالكنه وكلاهما ممنوعان ههنا وان اراد ان هذه الاقسام ومطلق الكلام
الطلبي معلومة بوجه ما فلا نزاع فيه اذ الكلام في تصور الطلب بالكنه قوله واما في الطلب
اي واما اختيارنا في الطلب فقول الرضي الثانية التي تليه باستغنائه عن التعريف وقوله بتمنى اي
باتي بكلام يدل على التمني ويعتبر ما عطف عليه جزاؤه ويحصر كلا بدليله وجعل الاول صفة لكل
اصل والثاني جزاء بعد ان يقال بلا ماتم في بحث الخبر قال ثم ان الخبر يرد انهما بعد اتفاقهما وجدانا
يختلفان البديهيتين بعرفان ايضا باللازم المشهور بثبوت الخبر واستلزامه عن الطلب وهذا
نوعه نوطئة منه لما سيذكره من بيان مرجع الخبرية ولما قدم مباحث الخبر بطولها على مباحث
الطلب اراد ان يجعل الشارح في كتابه على صرف رضاه وعلمه باستيفاء تلك المباحث المؤخرة
ايضا فقال والكلام في الطلب وهو ايضا البحث اقسام خمسة وما يتولد منها انه ينتشر على هذا الكلام

الاجمالي الذي اوردناه ههنا وفرعنا به جملا من غيران يتعلق فيه ويتصل معناه على ما ينبغي الى
تعلمك لكنا في اوان التصدي لتحقيق مباحثه سنشرع وتقتضب تقسيره الذي ينبغي اذ يتكرر به تحصل
المقاصد كلها بنقش في ذهنك صورة مباحثه من كيفية انقسامه الى اقسامه وتفاصيل احوالها
ولو لم يكن كالتدرج هذا النقش الجلي الذي اخذناه فيه وهذا دعوا اذن واشمل ما سيبين وبعد
كشف القناع عن وجه المتوسل اليه ولتكشف عطف على يتقدر اي فلنشرع في المقصود الاصلي
ولنكشف وصرح بان ما ذكر في موضع الكنز لا حاجة استغنائها عن التنوين تنبيه على حكم هو
اشارة الى ان ما يعرض به عليه الاجرى نفعا وقيد الكنوين بالجري اي الذي يحصل في الذهن صورة
لم يكن حاصلة فيه احترازا عن التنوين اللفظي اعني الذي نتصور به تعيين صورة هي حاصلة من بين الصور
الصور بانها المراد بلفظ كما الكنوين المفضي الاسد فانه يجري في الصور الهيئات ايضا جلاء في الاول
سواء كان هذا استجابا محصلا لصور المفهومات او حقيقيا محصلا لصور حقائق الموجودات و
القانون كلمة سريانية بمعنى المسطر ثم نقل الى القضية الكلية من حيث يستخرج بها احكام جزئيات
المحكوم عليه فيها ويسمى تلك القضية ايضا اصلا وقاعدة وتلك الاحكام فروعا واستخراجها من ذلك
الاصل تفريعا وانما نحو بحث في ابواب الكلام في الخبر والطلب قانونا لاشتماله على بيان قوانين هي
مسائل علم المعاني **قال** القانون الاول فيما يتعلق بالخبر قدم مباحث الخبر لكونه اكثر استعمالا
واوفر اشتمالا على الخواص ولتقدمه اعتبارا في الاشتقاق فان الفاظ الطلب ماخوذة بتصرف في
الفاظ الخبر ثم ان مثل قولنا زيد قائم يطلق عليه انه خبر ويحتمل للصدق والكذب وانه مفيد للمخاطب
وانه صادق او كاذب فاراد ان يبين ان هو كذلك فقال اعلم ان مرجع الى وصف الخبرية التي يحصلها
في الحقيقة احتمال الصدق والكذب الى الحكم الصادر من المتكلم في خبره فان هذا الحكم يتصف
بكل الاحتمال اولا وبالذات ثم يتصف به المجموع المركب منه ومن طرفيه ثانيا وبالعرض وتخصيصه
ان المتصف بالخبرية هو المجموع كما هو احتمال جزئيته بعضا الى الاحتمال الذي هو من الصفات
الذاتية الاولية للحكم فاذا قيل الكلام انه خبر كان محصوله انه باعتبار حكمه يحتمل قوله المجرى اي الذي
هو مصدر الاخبار والاعلام وضمير حكمه راجع الى الموصول الذي هو عبارة عن الحكم على تضمين
معنى الفعل كما يرشد اليه قوله فاعلة ذكرا اي بفعله حكما اي فضمير بمفهوم لمفهوم اثباتا كان او نفيا

تونا

نسبا وهاهنا كما تجد الحاكم اعتبار عن الحكم اي كالحكم الذي يجد المخبر فاعلا له ذكر الحكم فوضع اسم الاشارة موضع
الضمير وكما يجده حالا من الهاء في حكمه ولقد تضمن رابطة الحال ضمير المخبر في حكمه اي كما نبا على حاله مثل
حاله وجعل ذلك اياه فاعلا والحكم ههنا بمعنى ايقاع النسبة او انتزاعها الا انه الموصوف بالاحتمال
بالصدق او الكذب وهو الذي يفعله المخبر دون وقوع النسبة او لا وقوعها فانما قال هو لزيد
باللام تنبيها على ان الاصل في المسند ان يتبادر منه الوصف قوله الا الى الحكم منقول اي الى المتكلم
بلفظ مشتمل على نسبة ولم يفعل فيه حكما بايقاع تلك النسبة او انتزاعها بل اشار الى الحكم منقول
فان ذلك اللفظ المشتمل على الاشارة الى الحكم المنقول لا يكون خبرا اي محتملا للصدق والكذب فلم
يكن يصح الخبرية الى الحكم للفعل المذكور اليه فمثل لذلك بمثالين احدهما الجملة الواقعة صلة
فان فيها اشارة الى النسبة قد علمها المخاطب وحكم بها قبل ان يجعل هذه الجملة صلة والثاني الجملة
التي دخل عليها ان المفتوحة فانك اذا قلت عندي ان زيدا قائم فقد اشرت الى حكم يكون مفعا مما قبل
ان هو مما في حيزها محكوما عليه وكان الاولى ان يقتصر على ذكر الصلة فان قولك مشكوك ان
زيدا قائم ليس فيها اشارة الى الحكم منقول لا صريحا بل المفتوح مع ما في حيزها شيئا بل مفرد وحكم عليه
او به وليس يقتضي ان يشار به الى الحكم منقول كما في الصلة فان اجراها ملحوظة تفصيلا فيه
شيئا بل مفرد وفيها اشارة الى الحكم الى الخطاب قطعا هذا ما يقال ان الصلة جملة خبرية لم يرد انها
خبر حال كونها صلة بل انها كانت خبرا قبل جعلها كذلك وكذا الحال في الجملة الخبرية الواقعة خبرا للمبتدا او
صفة للمنكر او حالا فانها جمل وليست جزاء اي كلاما مقابلا للطلب وذكر ظرف بها على كونها
مقصودة بالذات فاذا قلت زيد ابوه منطلق كان المقصود القصد الى اثبات الانطلاق في الاب
لزيد الى اثبات الانطلاق لابيه فانه مقصود بالذات فليس كل جملة كلاما والكلام جملة غير اضافية
خبرا **قال** فاما النسبة فقد علمت ان الخبر صفة للكلام وان الخالي من الاحتمال الى الاحتمال الذي
هو صفة ذاتية للحكم المنقول للخبر في ضمنه وهو صفة به الكلام تبعا لذلك الحكم فالآن يريد بيان نسبة
اتصاف الحكم والخبر بالاحتمال فذكر كلمة اما لما مر في صدر البيان وصدر بها الفاء لان ذكر الاتصاف
بالاحتمال يقتضي ذكر سببه واشار بذلك الحكم الى الحكم المنقول للمخبر وقال من حيث انه حكم مخبر تنبيها على ما مر

في حد الخبر وجوب قطع النظر عن خصوصية المخبر والحكم لئلا يحصل الحكم بالاحتمال في بعض الصور
فان قلت احتمال الحكم للصدق والكذب هو بعينه امكان تحققه مع كل منهما بدلا عن الاخر فكيف
جعل سببا له قلت ان الاحتمال هو الامكان الذهني اعني تردد الذهن وتجويزه لا الامكان الذي
هو بحسب نفس الامر اي احتمل الحكم لهما في العقل لامكان تحققه مع كل منهما في نفس الامر وقد يتوهم
ان السبب لاحتمال الخبر هو بعينه احتمال الحكم قال ومرجع كون الخبر مفيدا اي اعلم ان مرجع كونه مفيدا
والظاهر عبارته ان ذلك الحكم اشارة الى الحكم المفهوم ضمنا اعني الايقاع او الانتزاع لكن المقصود
الاصلي من الخبر كما لا يخفى افادة المخاطب الحكم بمعنى وقوع النسبة او لا وقوعها وذلك الحكم المفعول
وسبيل ذلك فان المخاطب يستفيد من الخبر وينتقل منه الى متعلقه الذي هو هذا الحكم المقصود
بالاعلام فكانه عبر ههنا عن وقوع النسبة او لا وقوعها بذلك الحكم لان ذكر ما يتعلق به اعني
الحكم المفعول في قوة ذكره بسر كما يخلو قوله او استفادته منه انك تعلم ذلك الحكم اذ لا يبقى
ان المراد علم المتكلم بالوقوع لا بالايقاع الصادر عنه ولو قال الى استفادة المخاطب منه الحكم
لكان الامر اهون فان قلت الاستفادة فرع الافادة فكيف يرجع الافادة الى فرعها قلت
اراد ان حكمنا بكون الخبر مفيدا للمخاطب بالنظر الى استفادته منه احد هذين الامرين والحاصل
ان معنى افادته له افادته اياه احدهما فاذا لم يحصل شيء منهما لم يعد مفيدا له كقولك السماء
فوقنا قوله ويسمى هذا اي الحكم بمعنى الوقوع او اللاوقوع فائدة الخبر لانه المقصود الاصلي
الذي وضع الخبر للاعلام به وكذا لازم فائدة الخبر كون المخبر عالما بالوقوع واللاوقوع وقد
صرح بذلك في شرحه للمفتاح حيث قال والسر في ذكره هو ان فائدة الخبر لما كانت هي الحكم او
لازمه كما عرفت اولا فانه من الخبر ولازم الحكم وهو كونه عالما بالحكم ايضا فقال فائدة الخبر استفادة
الحكم ولازمها استفادة كون المتكلم عالما وقد فسر الكلام عالما به لفظه صاحب ... المثل كحفظ
التورية لانه مما يندر وقوعه غالبا قال ولا اولى بدون هذه يعني ان تسمية ما سماه لازم فائدة
الخبر انما هي بسبب كونه لازما بقوله هذه لازمة الفائدة وانه باعتبار انه في نفسه ايضا فائدة كما صرح
به عبارته المنقولة انفا وقد يعني امتناع الاول بدون هذه انه كلما حصل للمخاطب العلم بالحكم من الخبر لزم

ان يحصل له منه العلم بكون المخبر عالما بالحكم وذلك لما عرفت من ان المعتبر في العرف فهم المعاني المقصودة
للمتكلم فاذا حصل للمخاطب من الخبر علم بالحكم اي اعتقاد به قطعي او ظني فانه يتبع علما في المتعارف كان
ذلك تبعا علم بان المتكلم عالم به قاصد بالخبر تفهيمه اياه وهذه بدون الاول لا يمتنع لجواز ان يحصل
للمخاطب من الخبر علم بكون المتكلم عالما بالحكم ولا يحصل له منه العلم بالحكم لكونه معلوما قبل سماع ذلك
الخبر كما في حفظت التورية وما يقال من ان علم المخاطب بالحكم من الخبر هو حصوله في ذهنه بمجرد سماعه
سواء اعتقده ام لا فليس بشيء لان ذلك الحصول قد يحصل بسماع الخبر من النائم ولا يعد خبرا
منه بل عند ارباب اللغة وكذا مجرد حضوره في ذهن المتكلم لا يعد علما عندهم اصلا ولما كان
لزوم علم المتكلم بالحكم للحكم باعتبار علم المخاطب بهما من الخبر نفسه كما بيناه لا باعتبار تحققهما في
انفسهما كما هو المتبادر من لزوم احد الشيئين للاخر كان ذكر باعثا على تنبيه فان الخبر حكم
لازمها بالاستفادتين اي العلمين وليما الى اللازم المجهول المساواة فالمناسب للمقام ان يحمل كنايته
عن اللازم الاعم بناء على كونه ادخل في مجهولية المساواة وقد يقال ان تمتنع ولا تمتنع يعني حكم العقل
بالامتناع وعدمه حكمه اي العقل يحكم بامتناع الاول بدون الثانية ولا يحكم بامتناع الثانية
بدون الاول كما هو حكم اللازم المجهول المساواة فان العقل يحكم بامتناع ملزومه بدونه ولا يحكم
بامتناعه بدون ملزومه مساويا كان في الواقع او اعم قال ومرجع كونه صدقا او كذبا اشار
بذلك الحكم الى الحكم المفعول للمخبر في ضمنه اعني الايقاع او الانتزاع فانه كما مر هو المفعول للمخبر
وهو المتحمل للصدق والكذب وهو المتصف بمطابقة الواقع ولا مطابقته دون وقوع
النسبة او لا وقوعها وحمل الحكم في هذه المواضع الثلثة على الوقوع او اللاوقوع كما في كتب
افاضل الخبر عاله وصححه وقد ذهب جمهور المحققين انه لا شك ان الجملة الخبرية كزيد قائم او
ليس بقائم مثلا مشتملة على حكم ايجابي او سلبي مفعول للمخبر في ضمن هذا وقد يعبر عن هذا الحكم
بالنسبة التامة الذهنية فهذه النسبة الذهنية ان طابقت النسبة التي بين زيد والقيام
بحسب نفس الامر في الكيفية بان يكونا ثبوتيين او سلبيين معا كان الخبر صادقا وان لم يطابقها
بان كانت الذهنية ثبوتية والنسبة الاخرى سلبية او بالعكس كان الخبر كاذبا والحقيقة ان الجملة
الخبرية تدل على نسبة تامة ذهنية مشعرة بحصول نسبة اخرى في الواقع موافقة للاولى في

الكيفية وهذه النسبة الاخرى مدلول الخبر بتوسط الاولى وهي المقصود بالافادة فان
كانت هذه النسبة الاخرى المشعر بها حاصلة كان الخبر صادقا والا كان كاذبا ومن ثمه قيل
ان صدق الخبر هو ثبوت مدلوله معه وكذبه تخلف مدلوله عنه ولا استحالة في ذلك لان دلالة الجملة
الخبرية على النسبة الذهنية وضعية لا عقلية ودلالة الذهنية على حصول النسبة الاخرى بطريق
الاشعار من دون استلزام عقلي فجاز ان يتخلف عن الجملة الخبرية مدلولها بلا واسطة فضلا
عن مدلولها بواسطة وهذا معنى ما قيل من ان مدلول الخبر هو الصدق واما الكذب فاحتمال عقلي
قوله او غير مطابقته اراد او لا مطابقته على حمل غير بمعنى لا كما يشهد به قوله والا لا طباقه
وللجواز اراد غير المطابقة لان سائر صفات الحكم كاليقينية والظنية والضرورية والكسبية
غايرة للمطابقة وليس مرجع الكذب اليها واراد بمرجع كون الخبر صادقا او كاذبا اليهما
ان معنى صدقه وكذبه مطابقته للواقع وعدم مطابقته له وهذا هو المتعارف بين جمهور
الناس فانهم لا يعرفون سوى ذلك وعليه التعويل اي الاعتماد لما سنذكره من اجماع المسلمين
على تصديق اليهودي وتكذيبه في قوليه مع ثابت بالنقل عن ائمة اللغة والتعارف فيما بين
اربابها قال وعند بعض اي مرجع كون الخبر صدقا او كذبا عند بعض واراد به النظام و
تكرير الخبر المذهب في هذا المطلب لتطابق الحكم المدلول للخبر في ضمن الاعتقاد الجازم او ظنه
والا لا طباقه لذلك الاعتقاد او الظن فاذا كان حكمه مطابقا لما ذكر كان صادقا سواء طابق
الواقع او لم يطابق والا كان كاذبا فلا واسطة بين الصادق والكاذب عنده ايضا
لا يطابق الاعتقاد كاذب سواء كان هناك اعتقاد اولا وقدم كون الاعتقاد خطأ على كونه
صوابا اذ ح يظهر الافتراق بين معنى الصدق والكذب ولم يرد بقوله سواء كان ذلك الاعتقاد او
الظن خطأ او صوابا انه لا بد على تقديري الطباق واللاطباق من اعتقاد او ظن حتى يتشعب
بالواسطة بل اراد انه لا اعتبار بمطابقة الواقع ولا مطابقته في هذا المذهب اصلا وقوله بناء
نصب على انه مفعول له او حال او مصدر لفعل مقدر هو حال والعامل معنى قوله ومرجعها عند بعض
اي حكم بعض بمرجعها الى ما ذكر لاجل البناء او بانيا او مبني بناء وقوله واصحاب عطف على
دعوى اي هذا البعض بني مذهبه على ان المخبر يعني ظهر ضرر كلامه في الواقع بعدي يترتب على الكذب

فيحتج لدعواه هذه بان ضمير كان عائد وفق اعتقاد او ظنه ويسلم ذلك من خصمه فلولا ان الكذب
عدم مطابقة الاعتقاد لما صح كذبه لما سيجئ له فوجد ان يكون الصدق مطابقة الاعتقاد ايضا وكذب
انه انما يخبر او عن الكذب عدلا اي مع العلم بكونه كذبا دفعا لاستحقاق اللائمة عرفا وقد بين لكن تكذيبنا
عن قوله بناء دفعا للتوهم استحكامه وتشييد ما بني عليه اي اجماع المسلمين على تكذيب اليهودي في قوله
الاسلام باطل مع مطابقته لاعتقاده واجماعهم على تصديقه في قوله الاسلام حق مع مخالفته لاعتقاده
بيان اي تفصيلا لما يتفرع على هذا البناء بان الحكم عليه بالسوط خالف به عليه والمراد انهما يتعلقان
هذا البناء وما بني عليه باقبال وتوهم ثم ابواب لغو تعلقا به يعني ان هذا دليل قطعي يثبت به
مذهب الجمهور وتقمح به مذهب النظام ويبطل شيء مما بناه عليه لانه ظني ضعيف جدا صادق قابله
فحرض عن كونه صالحا للتمسك فلم يبق اثر من البناء المذكور والمبني والمبني عليه قوله وستوهبان
اي يستخفان وحكم لان الاية الكريمة ظاهرة الدلالة على راي النظام وقد وقف في مقابلة القاطع
الذي يستحق ان يصاد بل الظاهر اي صرفه عن ظاهره لما ظهورها فلان الله تعالى كذب المنافقين بانهم
وصف فيما حكى عنهم من قولهم انك لرسول الله مع مطابقته للواقع دون الاعتقاد فتعين ان الكذب
لا مطابقة الاعتقاد والصدق مطابقته اذ لا قائل بالفصل واما ثانيا وبيانا فلانه التكذيب اصح
الخبر ضمني بتشويهنا كيدهم لكلامهم بان واللام وكون الجملة اسمية وهو ان اخبارنا هذا صادر
عن صميم قلوبنا وخلوص اعتقادنا ووفور رغبتنا ونشاطنا لا الى خبرهم المذكور صريحا
ولذلك توهم رجوعه الى الصريح زيد قوله والله يعلم انك لرسوله على طلب تنكرع باب الاطناب
قوله كما يترجم اي يعتبر ويكشف عنه ايه انه فوارس صميم القلب اي خالصه وقوله لارباب البلاغة متعلق
بيترجم قال واذ عرفت ان الخبر حصر اصول تراكيب الكلام في قسمين وبين حال تضمنهما
وجعل القانون الاول للخبر وذكر مرجع خبريته فشرع في ضبط بيان الاحوال التي بها يفيد الخبر
خلاصة اي عرفت مما مضى من بيان مرجع الخبرية ان الخبر يرجع الى الحكم الذي حكم المخبر في ضمن الجمع
المفهوم يعني ان الخبر لا بد فيه من ذكر الحكم الذي لا بد له من طرفين فتحقق هذه الاشياء الثلاثة التي هي اجزاؤه
به توقف على عرفها الآن الحكم لما كان جزءا اخيرا كالصورة مستلزما للطرفين جعله مرجعا للخبر
ولما قال المفهوم اشار الى ان المحكوم عليه هو المقدمة الكبرى لانه الذي قصد في الخبر اثبات صفة

لا اوفها عنه ولذلك سماه محكوما له وفي قوله نسبة اشارة الى ان هناك معنى آخر للاسناد فان النحاة
يفسرون الاسناد الخبري بضم كلمة الى اخرى على وجه يفيد فائدة تامة ويحتمل الصدق والكذب وانما بدا بها في
غاية العموم والابهام اي هذا القدر كاف في تحقق الخبر وما زاد من الخصوص في المحكوم عليه او به
فليس معتبرا في تحققه ما هيته بل في مرتبة الفائدة والتنكير في شيء بدل على ما صفته اي شيء من الاشياء
يجاز وقوعه مبتدأ والمراد بالايجاب سلب الثبوت ونفيه وقد يقال فيما يسند اليه بالعدول
انما استعمال ايجاب الثبوت لخارج وقوع محمولا لم يكن بينهما فرق فان معناه انتفاء الموضوع
في الخارج وانما يعرف ان اذا جعل الثبوت رابطة كما في قولك زيد ليس بكاتب وزيد لا كاتب
قال كما اذا كان الخبر راجعا الى الحكم عموم لخصوص لم يثبت والخبر الشرطي قلت سيأتي في الكتاب
ان الجملة الشرطية جملة خبرية مبنية على الجزاء منفية بقيد مخصوص هو الشرط محتملة في نفسها
للصدق والكذب فالخبر عنده منحصر في الحملي وسينكشف لك الحال هناك باذن الله تعالى قوله
لا تزال كل للشيء اي الاعتبار انما الراجعة الى الخبر في افادته للخواص منحصرة في فنون ثلثة راجعة الى
اجزائه الثلثة وليس هذا حصرا عقليا ليتعرض عليه بجواز ان يكون هناك اعتبارات بتصف بها
المجموع من حيث هو لا شيء من اجزائه او بتصف بها اثنان منها ولما كان متعلقات المسند والمسند
اليه كالاجزاء منها ادرج الاعتبارات الراجعة اليها في فنيهما قال اما الاعتبار الراجع الى الحكم
جمع الاعتبار اولا نظرا الى انها فنون ثلثة وافرد ههنا لانه فن واحد من تلك الفنون وقوله في
التركيب حال من الحكم والعامل هو الراجع اي الذي يرجع الى الحكم حال ثبوته في التركيب بل يرجع اليه
باعتبار كونه فيه فيخرج الاعتبار الذي لا يكون يرجع اليه مقيدا بحاله كونه واقعا في التركيب
لكونه ضروريا او كسبيا يقينيا او ظنيا وقوله من حيث هو حال لفي منها ما يأخذ من هذه الحيثية
وقوله من غير التعرض الى بل يرجع النوص تفسير لهذه الحيثية او بدل منها للتنبيه على ان المقصود
رجوع الاعتبار الى الحكم لذاته مع قطع النظر عما عداه فيتعرض بان اشتمال الاعتبار لما لم يكن مع
ليس كذلك وكون الحكم لغويا اشارة الى ما ذهب اليه طائفة من ان الفعل كانبت مثلا موضوع
للاسناد الى القادر المختار فاذا اسند اليه كان الحكم واقعا على ما يقتضيه اصل الوضع واذا
اسند الى غيره كان خارجا عنه وعلى التقديرين كان الحكم منسوبا الى اللغة وكونه عقليا اشارة

الى ما هو المختار من ان المختار اللغة لا مدخل لها في تعيين ما يسند اليه الفعل بل ذلك مفوض الى العقل
كما سيأتي تحقيقه وقوله من غير التعرض لكونه حقيقة او مجازا كما ذكره في المسند اليه كان
اظهر في كونه وظيفة بيانية وكان مثال الاول انبت الله البقل فانه حقيقة عقلية على التفسير
المختار ولغوية على مذهب الآخر ومثال الثاني انبت الربيع فانه مجاز اما عقلي او لغوي
والاعتبار الراجع الى الحكم منحصر في ضمن كونه مجردا عن التاكيد وكونه مخارا له في
التاكيد اسبابا كالتكرير ولام الابتداء واخواتها اما منفردة ولما مجتمعة ونسب هذه
الامور الى التركيب حيث قال فكون التركيب تارة غير مكرر ولا تنبيه لظهور هذه الامور في
التركيب وان كانت قائمة راجعة الى الحكم وايراد كاف التشبيه اشعار بان يحتمل التاكيد
بطرق أخر غير ما ذكر وفي بعض النسخ فكون بلا كاف وعلى هذه النسخ فقوله في الاثبات متعلق
بقوله فكون التركيب تارة غير مكرر وقوله وفي النفي كون التركيب غير مكرر معطوف على
كون التركيب في الاثبات الا انه قدم متعلق الكون في المعطوف وعلى النسخة الاولى فتقدير
الكلام هذا في الاثبات وان اعتبار الراجع الى الحكم في النفي كون التركيب وايراد الكاف في
كتبي اشارة الى الكثرة الى مثله وقوله لا رجل عندي قيل ان رفع على ان لا بمعنى ليس وفيه منقوض
لان لا النافية للجنس تعمل عملا ولكن لا يتوهم ان التاكيد وقوله فهذه ترجع الى نفس الاسناد الخبري دفع لما يتوهم
من ان اللام والباء داخلة على جزء ليس وبون التاكيد لاحقة بالمسند الذي هو فعل ولام الابتداء
وارد على المسند اليه او المسند فهذه اعتبارات راجعة الى المحكوم عليه او المحكوم به لا الى
الحكم فاشار الى ان الكل من حيث المعنى راجعة الى الحكم كما مر قال ولما الاعتبار الراجع الى المسند
اليه فقدم الاعتبار الراجع الى الاسناد لانه جزء صوري يحصل به الخبر بالفعل وعقبه بالاعتبار
الراجع الى المسند اليه لانه العمدة الكبرى وقوله في التركيب حال من المسند اليه واحترز عما لا يكون
يرجع اليه مقيدا بحال كونه واقعا في التركيب كالادغام والاعلال وقوله من حيث هو حال الى في
منه وقوله من غير التعرض بيان او بدل على قياس ما حققناه في الحكم والبحث عن كونه حقيقة او مجازا
وظيفة بيانية وتنكير الحروف في المسند اليه التركيب المسند تغيير في العبارة ولذلك قال فيما سبق او
من نحو منطلق بترك المسند اليه وقد يغاير اعتبار الحرف والطي في المسند اليه كما سيأتي في اشعار

بانه الركن الاعظم فكانه ذكر ثم اسقط او طوي واما المسند فقد ترك ولم يؤت به وتقديم الحرف
على الاثبات لكونه الغرض والانسب في اقتضاء الخاصية ولان عدم الذكر متقدم عليه وقد
راعى التفنن ايضا في ذكر امثلة الاعتبارات فاستوفاها في الاسناد لقلتها واقتصر على
مثال الحذف في المسند اليه ولم يتعرض لها في المسند لكثرة اعتباراتهما وما للاختصار بعد
الارشاد وقدم التعريف على التنكير في المسند اليه وعكس في المسند رعاية لما هو الاصل في كل
منهما وعقب التعريف بذكر التوابع لانه يسلك فيها اتفاقا ونقارنه غالبا الفصل لاختصاصه به وذكر
فيما رواه سيبويه من قول اهل المدينة ظننت زيدا هو خيرا منك بنصب خير ولم يستحسنه فقد
انسبه ابو عمرو الى اللحن وعقب الفصل من اعتبارات المسند اليه لمطابقته اياه لفظا واقترانه
به في التلفظ اولا وان كان معناه متعلقا بهما معا فانه لقصر المسند على المسند اليه ولو
جعل اعتبارات المسند لكان ايضا وجها اذ يؤتى به ليفصل بين المسند والنعت وقوله معرفا
خبر ثان لكونه لا صفة لقوله ثابتا لان التعريف يعم الثابت والمحذوف ومن في قولهم احد
المعارف بيانية والظرف صفة لمعرفا وكذا قوله منصوبا وقوله بغير ما صفتان له وقوله
منها خبر ثان ايضا قال واما الاعتبار الراجع الى المسند تركهما فيه في التركيب
انكالا على ما ذكر غير مرة واشار بقوله ايضا الى ان فيه حيثية المسند مغنى عما فسره
حيثية المسند اليه اعني عدم التعرض لكونه حقيقة او مجازا ومو مصدر ايضا بمعنى عاد
وتحت حروف ناصبة اي عادت الحيثية في المسند الى ذلك التفسير المذكور في المسند اليه اي رجعت
اليه وتقيدت به وقوله وفي افراده اي في افراد اعتباراته من كونه فعلا وفي كونه جملة اعتباراته
من كونها اسمية ولا باس مع عطف كونه مقدما او مؤخرا على كونه منونا ولا على كونه
متروكا لان الفاصل يتبع المعطوف عليه او المعطوف الاول ولو ان يقدر وكذا الاعتبار الراجع
اليه في افراده وفي كونه جملة وقدم في اعتبارات افراده الفعل لاصالته في كونه مسندا من
حيث انه يدل على النسبة الحكمية وفي اعتبارات كونه جملة الاسمية لكونها على الوضع الطبيعي من
تقديم ذكر الذات على ذكر الصفة او ليفرغ الفعلية ما يرجع اليها من الشرطية والظرفية وقوله
متعلقا خبر لكونه اي متعلقا لكل من الفعل والاسم المنكر والمعرف بنوعيه قيد يناسبه واعلم ان

الاسنا

الاسناد اذا اطلق على الحكم كان المسند والمسند اليه من صفات المعاني ويوصف بهما الالفاظ
تبعا واذا اطلق على الضم المذكور كان الامر بالعكس وان اعتبارات الاسناد تجري في الكل على
سواء واما اعتبارات المسند والمسند اليه فانما يظهر جريانها في الالفاظ قال هذا اي كانت اي
انحصار الاعتبارات الراجعة الى الخبر في فنون ثلثة انما يكون اذا كانت الجملة الخبرية منزوعة البحث
مع جملة اخرى اما اذا كانت مع اخرى فهناك اعتبارات اخر هي فن رابع يعني مباحث الفصل و
الوصل والايجاز والاطناب وقوله اذا انتظمت اي اقترنت والعامل في اذا كلمة اما اي مهما يكن من
شيء في زمان انتظامها مع اخرى فلا ينحصر اعتباراتها في الفنون الثلثة لانه يقع اذ ذاك الانتظام
حاصلا اي يقع في زمان حصول اعتبارات سوى ما ذكر وقوله فن رابع خبر مبتدا محذوف
اي هي فن رابع او بدل من اعتبارات ثم ان الفصل والوصل يعمان الجمل الخبرية والانشائية و
كذا الايجاز والاطناب بل هما يجريان في جملة واحدة ايضا وكذا كثير من احوال الاسناد والمسند اليه
والمسند يعم الانشاء الا انه لما ذكرها في قانون الخبر اكتفى به اذ يعرف حال الانشاء بالمقايسة و
ربما نبه عليها في بعض المواضع بايراد الامثلة الانشائية قال ولا يخفى انه ينبغي الكلام في
جميع ما ذكر من فنون الاعتبارات الاربعة حتى انقضاء الة بالتوضيح لمقتضى الحال وذلك لانه ليس
المقصود في علم المعاني معرفة تلك الاعتبارات الا ان يورد كلاما مشتملا عليها على وفق
مقتضى الحال يستنبط منها الى فهم ما يناسبها وبالجملة يبحث في علم المعاني عن افادة التراكيب خواصها
بحسب اعتبارها للاحوال ومقتضياتها قوله فليجر اي اذا كان كذلك فليتنبه لجريه على ما ادعيتم الخ
ظهر ما منشؤه الا ينبغي اليه وقد يروى بالتشديد على زيادة الباء اي الجري ذكر قال تنقل في
الدالة الوفق فقد عرفت ان الحال هو الامر الداعي الى ايراد المتكلم الكلام على وجه مخصوص و
كيفية معينة وقد يطلق عليها المقام ايضا والفرق بينهما بحسب الاعتبار فان ذكر الامر الداعي
من حيث انه بمنزلة زمان يقارنه ذكر الوجه المخصوص يسمى حالا ومن حيث انه بمنزلة مكان
حل فيه ذكر الوجه المخصوص يسمى مقاما ثم انه نبه على تفاوت الاحوال والمقامات اذ بذلك يتفرع
التفاوت بين المقتضيات فذكر مقامات متعلقة بالمتكلم متباينة اي متقابلة يقتضي كل
واحد منها نوعا من الكلام مباينا لما يقتضيه مقابله ومو الى قوله بما بين وتعرف هذه

المقامات ومقتضياتها وتطبيق الكلام عليها مما له كثير نفع في علم المعاني فذكرها
ههنا توطئة في الكلام فلا يكون حشوا لانا نقول اذا اقتضى كل واحد منها نوعا من الكلام لم يكن
داعيا الى ايراد وجه تخصيص في تطبيق الكلام فلا يكون حالا لانا نقول خصوصية كل نوع من
الكلام وجه مخصوص لمطابق الكلام ثم ذكر مقامات متعلقة بالمخاطب من ذكاوة ذهنه و
النجابة والكابة وهي متغايرة بمعنى انها ليست متقابلة تقابل المقامات السابقة ومقتضية
لوجوه مختلفة في حالة واحدة من الاعتبارات الراجعة الى الحكم ولذلك فصلها عما تقدم بلفظ
كذا وكما ذكر هناك مقامين يجامع كل منهما كل واحد مما غيرهما اعني مقامي الجد والهزل ذكر ههنا
ايضا مقامين يجامع كل منهما كل واحد من الاحوال المذكورة للمخاطب اعني ذكاوة وغباوة فرع
الذكي يتغاير اقتضاء تلك الاحوال دون الغبي وفصلهما عنها بكذا لكونهما جليين و
ذكر فيهما التغاير دون التباين نظرا الى انهما لا يوجبان اختلافا في اصل الكلام بل تفاوتا
في وجوه الاسناد في الكلام واصرح به بقوله ولكل ذلك المذكور من المقامات مقتضى الى قوله
على ما مر تصور تحقيق مقتضى الحال وتفاوته ثم اشار الى الاحوال المعتبرة في الفنون الثلثة
الاخيرة ثم اخذ شرعه وانما قدمها على احوال الاسناد لان الاسناد جزء من الكلام لا يتصور وجوده
قبله حتى يتصور ان الكلام اخذ ذكر الوجه وضم الغير فيعتبر له احوالا ذكر الفهم بل
احواله راجعة الى مجموع الكلام بلا اعتبار انضمام كله في المسند اليه والمسند فانه يتصور
وجودهما قبل الكلام فكان المتكلم اذا اراد ان يشرع في الكلام باخذ احدهما ويضم الى الآخر
ويجعله مصاحبا له فلكل واحد منهما احوال في ضمه الى صاحبه وكذلك الجمل المنتظمة فاحوال هذه
الفنون الثلثة راجعة الى الاشياء باعتبار انضمامها الى الاشياء اخرى ولذا بقوله لكل كلمة مما
يتناوله طرفا الاسناد ومتعلقاتهما ويتناول الجملة ايضا والمعنى ان المسند اليه اذا اريد ضمه
الى المسند فله مقام يقتضي تعريفه او تنكيره الى غير ذلك وكذا المسند وما يتعلق بهما وكذا
الجملة اذا اريد ضمها الى اخرى فلها مقام يقتضي فصلها او وصلها قوله ولكل حد اي ولكل مرتبة
من مراتب الايجاز والاطناب يصل اليها الكلام مقام يقتضيها وانما افرد الاشارة الى الحكم
مع ادراجه في الفن الاول لانه في نفسه باب مراتبه قال وارتفاع شان الكلام لما اشار

الى ان المقامات المقتضية لفنون الاعتبارات الاربعة رغب في الاعتناء بها فقال وارتفاع
شان الكلام اي الكلام الذي نعتد به وله بعد من اصوات الحيوانات وباب حسنه الذاتي وكونه
مقبولا عند الناقد والخاطر في كمال الباب بقدر مصادفة المقام ما يليق به من الاعتبارات
والكيفيات فكلما كانت المصادفة اتم واوفر كان حسنه وقبوله اكمل واكثر وكلما كانت المصادفة
انقص كان حسنه اقل قوله وهو اي ما يليق بالمقام من الاعتبارات هو الذي نسميه مقتضى الحال قال قوله
فالكلام مقتضى الحال هذا تفصيل لمصادفة المقام لمقتضاه وما يترتب عليها من الحسن وانما تعرض
لمقتضيات الاحوال المتعلقة باجزاء الكلام وبانتظام جملة مع اخرى وتطبيق الكلام عليها لانها
المعتبرة في علم المعاني وما تقدمها توطئة لها كما مر واكد باطلاق الحكم بتقييد بان تكير وكما لحصل
بتجريد الكلام عن المؤكدات فلذلك اقتضى كيفية مخصوصة من الاطلاق في امر معنوي هو الحكم واقتضى تنوع كر
الكيفيات كيفية لزومية اللفظ من تجريده عن المؤكد فحصل الكلام قدر بالتجريد ليتم به ما هو المقصود اعني
الاطلاق وبجرد الاخبار ولما اقتضى المقام تقييد الحكم بالتاكيد واقتضى تنوعها اقتران الكلام بالمؤكد
كان حسنه بتحليته وتزيينه بشيء من المؤكدات بقدر المقتضي ضعفا وقوة فلفظ المقتضى يروى بصيغة
الفاعل اي الحال المقتضي ان كان ضعيفا ضعيفا كالسؤال وادنى الانكار تحلى الكلام بمؤكد اقل وان كان قويا
تحلى باكثر وبصيغة المفعول اي مقتضى الحال وهو التاكيد شدة وقوة وضعفا فيراعى ذلك في المؤكد
قال قوله وان كان مقتضى الحال طي ذكر المسند اليه فحسنه تركه اي الطي والاثبات من الكيفيات الراجعة
الى اللفظ دون المعنى فان علم ان مقتضى الحال من الاطلاف بعينه اوله في المعنى وثانيا في اللفظ على قياس ما
عرفته في الاسناد فقد سبقنا قوله اثباته على وجه من الوجوه المذكورة يعني كونه معرفا من اصل المعارف الى آخر
ما ذكر هناك وقد يشكر هذا على ان قوله معرفا وما بعده صفة لقوله اثباته وقوله بشيء من التخصيصات يعني
كونه مفردا او جملة باقسامها قوله عند انتظام الجملة مع اخرى اي الاولى ان تحمل الثانية على الجملة الاولى لان كلمة مع
تدخل على المتبوع دون التابع ففصلها او وصلها راجع الى الجملة كما يقتضيه سياق الكلام وكذا ضمير
منهما في مع انتظامها وقوله اي الايجاز والاطناب يطوي جملة ولطيها عن بين الجملتين المنتظمتين الا تطيها دون ذكر
والطية مشروحان في الفنون الثلثة واعلم ان مقتضى الحال هو الوجه الذي يقتضي الحال ايراد الكلام مشتملا
عليه من اطلاق الحكم وتاكيده وطي المسند اليه واثباته وترك المسند وذكره وغير ذلك مما ذكر ههنا اجمالا

وسببا شرع تفصيلها اي لم للمقتضية للحذف للاثبات للتقديم للتأخير للتنوين للتنكير فتطبيق الكلام
على مقتضى الحال المراد مشتمل عليه وقد يقال مقتضى الحال هو الكلام المشتمل على ذلك الوجه وتطبيقه عليه
مشروحا لهذا المقتضى اشارة الى ... الكلي فالانكار مثلا يقتضي كلاما مؤكدا فاذا قلت ان زيدا لقائم
كان مطابقا للمقتضى الحالي وجزئيا له وبهذا الاعتبار يقال في تعريف المعاني تطبيق الكلام على ما يقتضي
الحال ذكره فان المذكور حقيقة هو الكلام لا الحذف والتقديم وانت تعلم ان بعض المقتضيات
كالمؤكدات واداة التنوين ما يذكر فيصح حمل الذكر على التغليب ... تصريح بما لاجمال والتفصيل
وكانه قال على ما يقتضي الحال المراد في الكلام وايضا كما يجعل الالتفات ... التعلق بالسمع
جعل ما يتعلق بالمذكور مذكورا قال وما ذكرنا حديثا اي الى الان نفصله اي نفصل لكن ... مقتضيات
الاحوال المتعلقة بالاعتبارات المذكورة بتعيين كل حال وما يقتضيه وقد ترتيب الكلام هو هنا
اي في تفصيل تلك الاعتبارات على فنون اربعة هي اجزاء العلم الذي الكلام عنه الفصول والابواب
الا انه سماها بالفنون نظرا الى انما تبقى فنون الاعتبارات الاربعة وتحقيق الفصل والوصل حيث
انه امر عارض للجمل التي يكون مقتضى الحال واعتبار مناسباته ولذلك قال اولا اذا كان المقتضي
فصلها وقد يجب ان لا يأمور تعلق بكون الوصل بالواو وغيرها وكونه للتوسط او دفع الايهام
وكون الفصل لكمال الاتصال او الانقطاع يكون لها اعتبار مناسب ولذلك قال ههنا في تفصيل اعتبارات
الفصل والوصل وكذا الكلام في الايجاز والاطناب قال وقيل ان غير ... على اصل ... يعني
غلبة الثبات على مزاولة العلوم ومقاساتها ان تحفظ منها بحظوظ كاملة ولزم وافر
اعطاء فنون الاعتبارات منها في الذكر بكسر الذال ... للسان ان يفصل عباراتك تحررها
ويمثل لها بشواهد تقررها فلا يكون اي حكمك الاصل على ذكر منك بضم الذال ... بالقلب ... بزوال
عن فطنك ويروى لتكون اي انت على ذكر منها كل حفظ لا تقع يعني قولها في صناعة اي في علم والعلوم
وان كان المرجع في اصولها وفروعها الى مجرد العقل بان يستدل عليها بالدلائل
عقلية او يكتفي بتنبيهاته كالعلوم الحكمية والاخرى الصناعة المبتدي فيها بحال ... في تمثيله
فلان اذا انتسب اليهم ولم يكن والناشئ عليها المتمرن فيها كانه جبر عليها من نشأ الغلام ثم لقا
ارتفع وبلغ والذوق ... ادراك ... ذوق المطعوم واللازم كانها عيان بعد برهان

منهم

البديع بيان

وقت الطلب وتعلم منه انه يمتنع تحصيل الحاصل والا لاستدعى ان يكون مطلوبه غير حاصل وقت الطلب
ولو ترك الحال الذي اعتمد على شهادة الطلب به يعني التحصيل وان تحصيل الحاصل محال لكان اولى واوكد منه
بل من مطلوبكم اي نعلم ان مثل مطلوب ... هل رايت وقال عندكم ... ان يكون المطلوب ثابتا في نفسه وان
لم يعلم الطالب فيطلبه واذا لم يكن ثابتا عندكم لم يكن لكم ان تجعله وصفا او خبرا ولقائل ان يقول ليس
الكلام الطلبي من الطلب الثابت في نفسه لا المطلوب الذي هو ليس حاصلا معه فالصواب ان يقال ان الوصف
يجب ان يكون معلوم الانتساب الى الموصوف عند السامع قبل ان يجري على الموصوف والطلب لا يعلم المخاطب
الا بالكلام الصادر عن المتكلم الدال عليه وكذا سائر الانشاءات فلا يقع شيء منها وصفا الا بتاويل واما الخبر
فلا يجري فيه ذلك والتمسك بان الخبر يحتمل الصدق والكذب والانشاء لا يحتملهما غلط نشأ من اشتراك
لفظ الخبر بين خبر المبتدأ وما يقابل الانشاء واستدلال المص على ذلك بان الخبر يجب ان يكون ثابتا في نفسه
ومن لوازم الكلام الطلبي ليس كذلك فيظهر ... بطلانه ... فزعم بعضهم انه يجوز وقوع الانشاء لانه
فزعم بعضهم انه يجوز وقوع الانشاء خبرا للمبتدأ بلا تاويل والمشهور هو التاويل وذلك لان خبر
المبتدأ يجب ان يكون ملحوظا من حيث انه حال من احوال المبتدأ ونسبته سواء وقعت النسبة بينهما او لا
... وله تشكك ... اضرب ... اذا اجرى على ظاهره كان في قولك اضرب زيدا
واما اذا اول بقولك حتى اضربه على معنى انه يستحق ان يؤمر بضربه فقد صار ملحوظا من حيث انه حال لزيد
وفيه مبالغة تعري عنها قولك اضرب زيدا لانك امرت بضربه واشرت الى انه مستحق لذلك ... عليه نحو قول لو
بل ... لاحسابكم ... الاستفهام هنا داخل في الحقيقة
على النسبة بين ... المذكور والخبر ... وقوع الطلب وصفا
او خبرا او حالا ... سمعت زيدا يقول ... سمعته قائلا والمعنى سمعت
قول قائل ... الصدر اي سمعت قوله ... ان ثاني مفعولي سمع ... اللبن الممزوج
بالماء ... هذا القول مقول عنده ... بل تقديرا على
معنى ان المذوق ... على ان يخاطب مشاهد المذق ... بذلك القول ...
لونه لون الذئب لانه على ... قال الصاحب هل رايت الذئب قط
اللبن لونه مثل لون ... الازمنة الماضية واللام ... متعلقة بحمل والضمير للمذق
والمورق ... السواد ... اللبن الوقيق ... بالماء ...
زيد لضربه اي ... قوله ... ههنا ... الكشاف بجواز الامرين

قوله ونبذ عطف على نقول له ولا تكن تسمعنا تفسير الظلم انه اراد تقرير القول في الاية وفي ان حل العذاب
بهم المهين سهوا كان خارجا فقرر القول سهوا اي المقول عنه وان حصل سهوا كان ذهبنا فقرر منكرا لان يقول
عنه وعلى الوجهين يجوز ان يقدر مقولا على انه حال فان الحال حكم الخبر وقيل اراد تفسير الاستفهام على وجه
يشيع صنعه بلا تقرير القول كان ما آل ما ذكره سوا ان المعنى من العذاب المهين الشديد التقطيع في الغاية
ولانه فرعون في معنى صفة سوء قوله على التقطيع من الاستفهام احتراز عن قراءة العامة بلفظ من الجار فيكون
حالا اي كائنا من فرعون قوله بانه متعلق بتفسير والضمير كنهم للعذاب اي كائنه في الشدة والفظاعة ومثل
تعرفونه بدلا من قوله فرعون ومن سوء تدبر تستقوله تعرفونه وقوله في فظ متعلق بمعنى العلق المستفاد
من من يكانه قيل لله تعالى بوصف فظ عتو في الشكيمة الحديد المعترضة في فم الفرس وشدة الشكيمة
مثله في فظ الاباء عن الانقياد والنزوع عن التجبر وتجاوز الحد في الظلم ماخوذ من لفظ فرعون لا شتهاره
بذلك قوله ما علمكم بل من هل تعرفونه والمعذب على صيغة اسم الفاعل وضمير به العذاب قوله ثم عرف عطف على قال
الا عرف فقال فرعون في فظ عتو وشدة شكيمة قوله ثم عطف لما ظهر بقوله وما تري الا هنا مطلق دقيقة
لطيفة كانما تركانه كانت محتجة في الظهار انتسار لان من عرم كتابه هذا حق خدمته اطلع على نظائر لها كثيرة
قال ولما الحالة التي تقتضي تكرير اي تحقيق المسند اليه بالتابع المسمى تاكيدا والمراد بالظن التوهم والاحتمال
فان السامع ربما يتوهم في حكمك بالمسند على المسند اليه التجوز في اي تشبيك المسند الى غير ما هو له مجازا بعلاقة
المجاز العقلي او سهوك فيه بان تخبر على ما هو له فذكرته غير بحكاية او نسبة فوضعته غير موضعه والسهو
ما يتنبه صاحبه بادنى تنبيه لانه زوال الصورة عن المدركة فقط دون النسيان فانه زوالها عن المدركة والحافظة
معا فيحتاج الى تحصيلها ابتداء فان اردت دفع ذلك التوهم اكدت المسند اليه تاكيدا لفظيا اما باعادة
لفظ بعينه نحو عرف زيد زيد واما بتكرير ما هو في حكم اعادته نحو عرفت انا فيندفع به توهم التجوز و
السهو والنسيان او تاكيدا معنويا بلفظ النفس او العين فيندفع به توهم التجوز دون السهو و
النسيان لاحتمال ان يتوهم وقوع زيد نفسه موقع عمرو نفسه سهوا او نسيانا قوله ودعا كان اي ربما
كان القصد بتاكيد المسند اليه اللفظي او المعنوي المذكور مجرد تقريره اي تحقيق معناه في ذهن السامع
فاكر اذا قلت جاءني زيد وتوهمت ان معنى زيد لم يتقرر في ذهن السامع اكدته باعادته لتقرير معنى ولما
قال مجرد التقرير نبها على ان ما تقدم مشتمل على التقرير ايضا الا انه قصد به شي اخر من دفع التجوز وغيره فان
التاكيد فيه لم التقرير واورد لفظة ربما اشعارا بانه قليل بالقياس الى ما تقدم قوله كما يطلعك
ليس متعلقا بقوله ربما كان القصد مجرد التقرير كما توهمه العبارة اذ ليس في فصل اعتبار التقديم

والتاخير مع الفعل ما يطلعك على ان التاكيد قد يقصد به مجرد التقرير بل هو مخل بمنعلق بما قبله وذكر مجرد
التقرير اعتراض بينهما لانه قيل اراد دفع توهم التجوز او النسيان او السهو تقتضي تاكيد المسند اليه كما
يطلعك عليه ذكر الفصل فانه ذكر هناك ان قولك انا سعيت في حاجتك يفيد القصر وان قولك سعيت انا في
حاجتك يقصد به دفع احتمال التجوز او السهو والنسيان فجعل قولك ان تكرير المسند اليه في انا عرفت لا يفيد
دعوى ذلك التوهم انما يفيد تكريره على وجه التاكيد فيكون اراد دفع مقتضيه لتاكيد المسند اليه لا التكرير
مطلقا قوله او ظنه عطف على الشمول عطف على نحو قوله ان لا يظن بك السامع في حكمك اراد الشمول و
الاحاطة فان المسند اليه اذا كان على اي ذا اجزاء يصح ان يقصد به بعضها جاز ان يتوهم السامع
انك قصدت بعضها فلا يكون الحكم شاملا محيطا فتوكده بكل دفعا للتجوز اللغوي كقولك جاءني الرجال
كلهم ولم يندفع به توهم السهو او النسيان او التجوز العقلي واما عرفني الرجال كلهم فقد قيل
ان تقرير الشمول لا لدفع ظنه فقد اخذ المثنى نص في مدلوله فلا يجوز ان تقصد به بعضه فقيل لدفع ظنه في
الشمول في الحكم بناء على ان الفعل الصادر من احد المتصاحبين يسند اليهما فيكون تاكيد لدفع التجوز العقلي
دون اللغوي ولما كان اذا اردت دفع توهم ان الجائي رسوله من بينهما وجب ان تقول انفسهما لا كلاهما
وكذا اذا اردت دفع توهم ان اصحابه جاءه دلالة تحرص على ذلك المجي بطريق عموم المجاز وجب ان تقول جاءني
الرجلان اي ان توهم التجوز اللغوي انما هو في المسند ولذا اذا اردت دفع توهم السهو والنسيان
وجب ان تقول الرجلان الرجلان قوله ومنه كل رجل اي مما يرفع به ظن عدم الشمول وان لم يكن تاكيدا
اصطلاحيا وذلك لانه في معنى قولك الرجال كلهم عارفون فيبطل الاعتبار فيه دفع ظنه عدم الشمول وقد
يقال الخبر اذا كان نسبة الحكم لواحد بجنسها سوى فهم من النكرة العموم كما في قولك ضرب رجل رجلا في جلد
انسان في المثالين للشمول ولفظ كل لرفع توهم خلافه ولذا تركت التاكيد كان لفظ كل في المثالين
لافادة الشمول ابتداء لا لدفع توهم خلافه قال ولما الحالة التي تقتضي بيانه اي تعقيب المسند اليه الموصوف بالبيان
الذي هو عطف بيان لا فائدة في متبوعه وتفسيره ولذا قال لزيادة ايضاحه لان الموضوع لا يزعم الوضوح قوله
مما يختص الاسم يتناول العلم وغيره فان البيت الحرام عطف بيان للكعبة على سبيل المدح ولا يجوز ان يكون
اختصاص ذلك الاسم به على الاطلاق بل اللازم ان يكون مختصا به في الجملة والفرق بالقياس الى بعض ما
يطلق عليه لفظ المتبوع ليتصور ايضاحه اياه وقد صرح في قسم النحو بكون عطف البيان اعرف
لكنه ليس لازما من كونه موضحا لجواز ان يحصل من متبوعه عند الاجتماع ولا يكون اوضح منه عند الافراد قوله
وقوله على كلمة مبتدا خبره هذا الشيء اي قبيل التابع الذي يراد به البيان والتفسير وان لم يكن

بيانه

عطف بيان صناعيًا وله متبوعه مسند اليه فان اثنين وواحد من الصفات المؤكدة الا انه لم يقصد بهما مجرد التاكيد كما في امس الدابر ونفخة واحدة بل قصد ان الوصف الاصلي من متبوعهما مع ذلك المعنى الذي اكد بهما ولبيانه في البيان كالصفة الكاشفة لو قيل بيان مفهوم المتبوع وفيهما بيان المقصد الاصلي من مفهومه ونوهم كونهما عطف البيان بط لانه عرف في النحو بانه تابع بعد الشيء من الدال عليه لا على بعض احواله بيانا له لكونه اعرف الا نرى الا انه اورد الآية الاخرى بهما وله بحال الوهم كونهما عطف البيان اشتراط كونه اسما فوله وكذا لفظ الرجل الجنسية والوصف وذلك ان اسم الجنس كالانسان مثلا ان كان موضوعا للماهية بقيد الوحدة اعني الفرد المنتشر كانت الوحدة داخلة في مفهومه كالاثنينية في مفهوم الهين وان كان موضوعا للماهية من حيث هي كانت الوحدة مستفادة من تنكيره وتنوينه ولو انتزاعا فوله والذي له الكلام مسوق هو العدد في الاول وذكر لان سوق الكلام للنهي عن اتخاذ الاثنين من جنس الاله لا عن اتخاذ جنس الاله فقصدت النهي لا اصل فيه هو العدد وما لجنس فتقيد للمنهي عنه تتميم اياه فوله والوصف في الثاني وذلك لان المقصود اثبات الوحدانية في الالوهية لا اثبات الالوهية فانها مسلمة فوله فحسن يعني ان تعبيرها بهذين الوصفين المذكورين بيان لما هو الوصف الاصلي منهما فوله ومن هذا الباب وهو اي من باب البيان والتفسير وفصله من الاية الاولى لاختلافهما في ان الصفة في الاولى اسم وفي الثانية فعل وفيه نظر او طرف فكانت بعض ابعد من عطف البيان ولذلك قال من وصه وايضا الصفة في الاول لبيان ان الوصف الاصلي هو العدد والوصف مع كون الجنس داخلا في المراد وفي الثانية لبيان ان المراد هو الجنس دون الوحدة ولذلك قال لبيان المقصود من لفظ دابة ولفظ طائر انما هو الجنس والى تقريرها وكانه اشار بعطف بذكر التنوير الى ان اسم الجنس موضوع للماهية فكان المقصود منه الجنس تقريرا له على معناه الاصلي وتجريدا له عما عرض في الاستعمال باعتبار التنوين والتنكير واذا كان المقصود من دابة وطائر الجنس فلا اشكال الاضافة عليهما بقوله الامم امثالكم كانه قيل وما من جنس من هذين الجنسين الا امم ولا شك ان الجنس مفهوم واحد فلا يتصور كون الوصف مفيدا لزيادة التعميم وفي الكشاف ان المقصود بهذين الوصفين زيادة التعميم والاحاطة كانه قيل وما من دابة قط في جميع الارضين السبع وما من طائر قط في جو السماء من جميع ما يطير بجناحيه الا امم امثالكم محفوظ احوالها غير مهمل امرها ولقائل ان يقول ان التنكير في سياق النفي يفيد العموم فكيف جاز ان يراد بها دواب ارض واحدة

وطهور جو واحد فكيف يستفاد العموم لما ذكر وما ان نسبتهما الى دواب الارض كانت

وطيور جو كان على السواء فيه ان الاستغراق حقيقة يتناول دواب جميع الارضين وطيور جميع الافاق فظهر ان الوصف يفيد ان زيادة التعميم والاحاطة لكن يرد بحكم عليه ان التكرة المفردة في سياق النفي تدل على كل فرد فرد فلا يصح الاضافة بقوله امم وكذا الجمع وكم الاعتبار ان اريد بتكرير التكرة النوع لان كل نوع امة لا امم وجوابه ان التكرة ههنا مجاز لكنه تحمل على المجموع من حيث هو بقرينة المجرور الى السؤال والجواب اشار حيث قال فان قلت كيف قيل الا امم مع افراد الدابة والطائر قلت لما كان قوله وما من دابة ولا طائر دالا على الاستغراق ومغنيا عن ان يقال وما من دواب ولا طيور حمل قوله الامم على المعنى واذا تحققت ما قررناه انكشف لك ان كلامي الشيخين ليسا متحدين قال ولما كان الحال التي تقتضي البدل هي الابدال عن المسند اليه ليناسب ما تقدم من البيان والتاكيد والوصف فان المراد بها معانيها المصدرية والنافلة تكرير الحكم ولم يقل اذا كان المراد تكرير الحكم لان المتبادر من هذه العبارة تكرير الحكم لفظا وليس كذلك بل هو تكرير نية وقصدا فوله وذكر المسند اليه معطوفا على نية وقد جعل البدل منه ثانيا مسندا اليه نظرا الى الظاهر واخرى توطئة للمسند اليه الذي هو البدل نظرا الى الحقيقة فوله لزيادة التقرير متعلق بذكر المسند اليه والاقرب التاكيد وربما كان التفصيل بمجرد التقرير وقال ههنا لزيادة التقرير تنبيها على ان المقصود الاصلي في البدل كونه منسوبا اليه فيكون التقرير امرا زائدا بخلاف التاكيد فان التقرير فيه مقصود اصلي اذا عرفت هذا فنقول الابدال الثلاثة ان اصدقها تكرير الحكم نية فحكم البدل كحكم تكرير العامل بناء على انه المقصود بالنسبة فيتكرر العامل والانتساب وايضا ورود البدل مع تكرير العامل صريحا كثير وثانيهما زيادة التقرير والايضاح وذلك لان كون المسند اليه مذكورا بعد توطئة يقتضي ذكره مرتين فهو تقرير وايضاح قطعا وكونه مذكورا مرتين ظاهر في بدل الكل وفي بدل البعض ايضا واما في الاشتمال فلان فوله سلب زيد ثوبه بمعنى سلب شيء من زيد ومن ثم قال في بدل الاشتمال ذكر المسند اليه اجمالا ثم تفصيلا وكذلك في بدل البعض فهما في الايضاح اقوى من بدل الكل وان كان اضعف منه في التقرير وقد يكون الثاني في بدل الكل اوضح من الاول فيتبع ايضا كما هو الجهة ايضا وتقديم الاشتمال والبعض على الكل لكونهما اظهر في الايضاح وارجح في البدلية لان الكل يحتمل عطف البيان غالبا لظهور التوطئة فيهما لان بدل الكل عين المبدل منه فمجرد اصدقها توطئة نوع تحكم فوله الانواع الثلاثة متعلق بقوله وآمر الناصل لينضح ان البدل على بدل الغلط اذ لا يكون في كلام تصدر له عن رويته وفطانة فهو موقوف على رابع احد عشر نوع منها لم لاختصاصها بالكلام والكلام في الحرف الواو واذا عطف بها على المسند اليه كان المقصود تفصيله ای ذكر منفصلا مع رعاية الاختصار فلو قيل مثلا جاء رجلان ان فات التفصيل ولو قيل جاء زيد عمرو وجاء

كان من عطف الجمل وفات الاختصار وليس في الواو تفصيل المسند اذ لا يدل على ان المجيء تم بل يلزم حصوله
من احدهما قبل الآخر او بعده او معه فلا يفهم منها تفصيله وتعدده بل يفهم منها اشتراكهما في مطلق
المجيء نعم يلزم عقلاً تعدد افراد المجيء لامتناع قيام عرض واحد بمحلين وافادة التفصيل للمسند لانهما
على التعقيب وحصول المجيء الثاني بعد الاول بلا مهلة فيفهم منها تفصيله وتعدده ولما
تفصيل المسند اليه فهو وان كان لازماً في الفاء الا انه ليس مقصوداً بل المقصود الاصلي بيان التعقيب
كان قولك جاءني زيد فعمرو خطاباً لمن عرف مجيئهما ولم يعرف التعقيب بينهما ولا يعتبر الاختصار هنا لعله
احترازاً عن مثل قولك جاءني زيد فجاءني عمرو ثم مثل الفاء الا انها تدل على المهلة وحتى مثلهما في
الترتيب وافادة تفصيل المسند لكن لا في ايهام الترتيب بان يكون المسند اليه ذا اجزاء يتعلق بها
المسند شيئاً فشيئاً حتى يبلغ جزء هو اقصى الاجزاء الاعلى او الادنى المذكور بعد حتى والترتيب على هذا الوجه
معتبر بحسب الذهن دون الخارج اذ ربما كان حصول المسند لما بعد حتى في الخارج قبل حصوله لما قبلها او
في اثنائه كقولك مات كل اب حتى آدم ومات الناس حتى الانبياء واستشهد على التدريج بالبيت لظهوره
فيه فان التابع لا ينقلب متبوعاً للمتبوع الا بتدريج وللاشعار بلزوم التدريج فيها وان كانت
لعطف الجمل فان صارت عطفت حتى على فارقي والمعنى رماني الطالع التراز ورقاني بهم الى ان
صار متبوعي تابعي وبعده ولو عطف حتى على ما فيه افردت بعده ... ليس ... بعدي

قوله او كان المراد رد السامع يجوز استعمال لا في قصر القلب لا في قصر الافراد وفي حاشية الاهمي انها تستعمل في القلب
فقط واوجه رد لكن في قصر القلب اخص بوصل استعمالها في الافراد الا ان كونها للاستدراك اعني دفع التوهم
الناشئ الذي نشأ من الكلام السابق تقتضي ان يكون قولك ما جاءني زيد لكن عمرو خطاباً لمن اعتقد انتفاء
المجيء عنهما بعد نفيك المجيء عن زيد قوله او كان المراد صرف الحكم كلمة بل اذا كان ما قبلها مثبتاً لنسبة على
صرف الحكم عنه الى ما بعدها وجعله في حكم المسكوت عنه بحيث يحتمل ثبوت المسند له وعدمه كان المتكلم قال الحكم على الثاني
وله التعرض للاول ومن قال ان الحكم على الاول كان خطأ اراد انه تعرض لاثبات المسند للاول كان
لكن لا ان ثبوت المسند له كان غير مطابق للواقع حتى يلزم انتفاؤه عنه فانه مما لم يقل به احد واذا كان
ما قبلها منفياً فهي عند المبرد تدل على صرف ذلك النفي عن الاول وجعله في حكم المسكوت عنه كما في حكم
الاثبات بعينه وعند الجمهور تدل على ثبوت المسند للثاني وكون الاول في حكم المسكوت عنه صرف
الحكم على مذهبهم وكانه اختار مذهب المبرد وذهب جماعة الى ان النفي في المتبوع يتحول الى الاثبات في
التابع وعلى هذا المذهب يكون بل بعد النفي للقصر كما سيصرح به المصنف في مباحثه ولما اذا افاد ذلك كون الاول في حكم
هذا

المسكوت فلا يفيد قصراً اذا لا يدفع من حكمي اثبات ونفي قوله او كان المراد الشك من المتكلم في المسند
اليه هل هو الاول او الثاني او تشكيك للسامع في حكمه فان التشكيك قد يكون مقصوداً لغرض يتعلق به قوله
قوله المجرد على انه لا يجري تفسير وما بعده عطف بيان لما قبله ويحتمل ان اهل اللغة يفسرون بالضمير
المرفوع المتصل بلا تأكيد وفصل والضمير المجرور بلا اعادة الجار وان سائر الحروف العاطفة يقتضي الخلاف
بين المعطوفين فان العطف التفسيري بالواو واي قليل فلان نظر الى ان التشكيك لا يجوز توسط حرف
قوله في العطف لكن ليس مباحث العطف محصورة على ما ذكرناه بل ... تذكر في باب الفصل والوصل دقائق
مخصوصة في العطف بالواو ... لا سيما ... بوسائط ... وظهر
اخرى بانواع ... بعيد يعني بان يجعل ... غير موصوفة ومنصوبة ... بعدها ...
اعني وعلى التعبير اذا كان سكران قال واما الحالة التي تقتضي الفصل اي تعقيب المسند اليه الموقوف باسم فصل
قوله لتخصيصه اي تخصيص الفصل او المتكلم المسند بالمسند اليه اعني جعله خاصاً بالمسند اليه لا يتجاوزه الى غيره
واشترط دخول الفصل ان يكون الخبر معرفاً باللام او افعل من كذا معبّراً عن صيغته او غير معبّر او فعلاً
مضارعاً ... وقدم المعرف لانه الاصل فان اريد بالمتعلق الجنس كان التخصيص مستفاداً من
اللام وافادة الفصل تأكيد ذلك التخصيص وان اريد به المعهود كان التخصيص مستفاداً من الفصل
وصح ولا استبعاد في جريان التخصيص قطعاً او تعييناً في المعهود وقد صرحوا بان الفصل
يفرق بين النعت والخبر ويفيد تأكيد ثبوته للمخبر عنه وقصره فيه واما في قولك الكرم هو التقوى اي
لا كرم الا التقوى فقصر المسند اليه على المسند مستفاد من اللام على طريقة قولك المنطلق زيد وضمير
الفصل فيه مجرد ههنا عن معنى القصر وافاد تأكيد ثبوت المسند للمسند اليه فانه يتوهم من الفصل قد
يفيد تخصيص المسند اليه بالمسند او تأكيد تخصيصه به فليس بشيء والتخصيص في الامثلة الباقية
مستفاد من الفصل اذ لم يجعل تقديم المبتدأ على الخبر مفيداً لحصر الخبر فيه فكان الاولى بيان ... يكون
نصاً في الفصل نحو قولك كان زيد هو القائم بالنصب فان كلمة هو في الامثلة المذكورة تحتمل ان يكون
مبتدأ خبره ما بعده قال واما الحالة التي تقتضي تنكيره اي تنكير المسند اليه فهي اذا كان
المقام اي موضع ذكر الكلام للافراد اي لجعل المسند اليه فرداً مما يدل عليه لفظه اما شخصاً او نوعاً
فان كان المقام اي موضع ذكر الكلام للافراد اي لجعل المسند اليه فرداً اسم الجنس موضوعاً للماهية
بقيد وحدة شخصية او نوعية فاطلاقه على احدهما ظاهر وان كان موضوعاً للماهية من حيث هي
كان الافراد الشخصي او النوعي مستفاداً من التنوين وقوله شخصاً او نوعاً منصوب على المصدر اي افراد

افراد متحص او افراد نوع او على التجبر اي لا افراد بحيث الشخصية او النوعية قوله اي من نوع
من الملائكة تنكير للدلالة على النوعية فكان تنكير الدابة ايضا كذلك فقوله بتلك الدابة اراد به نوعا منها
وان كان المتبادر منه التشخص قوله او من ماء مخصوص اي من نوع مخصوص من الماء وهي النطفة فاعتبر
نوعية الماء من وجهين احدهما اضافته الى نوع من الدابة والثاني اعتبار كونه نطفة فانها نوع من
الماء مختص بنوع من سائر انواعه ولم يتعرض لوجه التنكير فيما وجدانه للافراد متحص الخ لملائم قوله
فنهم من يمشي على بطنه الآية فانه تفصيل للانواع لا للاشخاص وللاصناف الا ان يجعل ما وجدانه منتقلا
اليه بالتاويل لان المقام الافراد الجارية غير المسند اليه كما عرفت في نظائره قوله غير صالح للتنويه
لا يصلح المقام لتنوين المسند اليه لان المتكلم لا يعرف بجنسه بل ما يعرف منه القدر الذي يعبر عنه بالنكرة
وهكذا اما على سبيل الحقيقة او بطريق الادعاء ونصب حقيقة على المصدرية اي انتفى عنك معرفته انتفاء
حقيقيا اي انتفاء حقيقيا لا ادعائيا وجعله تمييزا للاوصاف قوله او تجاهل عطف على حقيقة الاول منه
حقيقة وفائدة هذا التجاهل والاداء تحقيره وعدم الاعتداد به واظهار انه غير ملتفت اليه قوله
وذكره كذاب بعد معرفته بالغير ومنقادا بالي متى هيا محذرا حالا من فاعل قلت قوله كذلك بيان للتجاهل
الذي تضمنه قوله فلو قلت هل لكم في حيوان او مثل اي رجل خاطرك فلك شيئا انت عن لا يعرف
وله اصحاب منه الآلة لصورة اما عدم معرفتكم فيدل التنكير واما عدم معرفة اصحابكم فيدل قوله هل لكم
اذ معناه هل لكم رغبة في معرفة حيوان كذا فلكم عليه قوله ولعله حال متعلقة بمعنى قوله هل لكم ليست
اي تظهر عدم معرفتكم به حيوان متجاهلا لكونه عندكم اشهر من الشمس قوله وعليه اي وعلى التجاهل وان
لم يكن في المسند اليه كما ان المثال السابق اعني هل لكم في حيوان ايضا كذلك والتمثيل التنويع وكل
معرفا بكل تعريف وترك الفاء في الجزاء المعنى انكم لو خلقتم لانه بمعنى تجدد خلقكم غير انه لا سبب للدلالة
على التحقيق قوله كانهم لم يكونوا الى فالواو في حضه كان لم يكونوا يعرفونه منه قوله والى التجاهل
الاشتمال على نكتة بينة تشمل النفوس بحسنها مالك تجد البلاغة والمنصرف فيه يقصد حسب
وان شئت ان تعرف كونه كذلك فانظر لفظة كان وما قبلها ايضا اعني ما كان مورقا في حكم ماذا
ترى الى قوله انباتهم لطائف عجيبة منها ان عنها الناظر فيها وذكر ان الذي امر هنا درعها انها
وانت تتخيل ان الارض وما عليها تغير عن حالها وذهب نقصانها فتجتمع عليه فتحت
تحت هذا الموضع اي الخابور من ديار بكر قائلة مالك مورقا كانك لم تجزع اه على ابنا آ ذنت
بنعي شان المصيبة وجاورها الخزا لمهوى في المصائب حتى تجزع لها كل شجر ومدر فالكريت طريقه

كون هذا الشجر مورقا مع ظهور جزعه وفرط حزنه قوله او للاستخبار عطف على لفظ كان وفي العدول عن
الاستفهام الى الاستخبار رعاية لادبه وذكر علام الغيوب لصاحب المجرب لدلالة على ان الاستخبار ليس على حقيقته
واختبار او على الواو واشعار بان كلا واحدا من المثالين كاف في التنبيه على ما ذكر من ان سوق المعلوم مساق
المجهول في سياق البلاغة ولا شك انهم لو اخبروا بانكم ان توليتم ان تفسدوا في الارض وتقطعوا ارحامكم
وبين لكم ذلك الخبر ما للعناد والبغي لاشتد غضبهم ولجوا في الباطل ولم يذعنوا للحق فعدل الى صورة
الاستخبار ولفظ التوقع استدراجا لهم الى الاعتراف بالحق وتليينا لسورة جماحهم قوله منتصبا كما
من الاستخبار والتعريض التفصيل نقصهم في امر الدين وضاق العقد ضعف الاعتقاد وتاما عيا
حال من الاستخبار ايضا فعال عليه هفوات اذا اشتهر بها كان ذلك هفوة موته وان يتوقع مفعول تاعيا
قوله ان تفسدوا فاعل يتوقع اي مشهورا عليهم ان يتوقع الافساد وتقطيع الارحام من امثالهم وان تولوا
معترض بين يتوقع وفاعله جزاؤه محذوف قوله وتناصروا عطف على تولوا تفسيرا كما يتوهم انه من
التولي بمعنى الاعراض وتناصروا معطوف الى تفسدوا وتقطعوا لهذا الاثر النوم على الشيء اذا تشاحوا
عليه حرصا وتناصروا حرموا في القتال والتهالك شدة الحرص كانه يتوقع نفسه في الهلاك قوله لتبهيج متعلق
بالاستخبار في المعنى فهو تكملة اختبار على التصريح اي يتخبر استخبارا على الوجه المذكور من التعرض
والتبع ليتبهج بهم اي لتطليعهم التابع للتوقع الذي هو الافساد والتقطيع على ما يتميز اي على ما يفعل
ذلك المتوقع وهو اولئك الذين لعنهم الله فاصمهم واعمى ابصارهم يعني اشتهارهم واستهامهم بكونهم
ملعونين صما وعميا حتى يوصفوا بذلك في الالسنة قوله لئلا يلبسوا متعلق بالاستخبار ايضا وهو علة
للعلة بالعلة السابقة اعني لتبهيج وجعل كلمة اذا في مثل هذا اذا عرض وما اذا كان زايد اوله كما
قوله حتى اذا اسلكوهم في ثيابهم كلما يطرد الذي عليها صرح به المهلبي وقد اذ
ظرف فيه والعامل فيها لئلا يلبسوا وجملة من معلول اي لئلا يلبسوا اذ عرض لم عرض وقيل جزاؤه
محذوف والشرطية صلة لمن اي لمن اذا عرض لهم لم يلبسوا لجلد النمر وسور كبر جلا وجاز ان يقدر
لجزاؤه ولم يستحيوا ذلك عرفا قوله على سبيل النصيحة يعني ان التعريض اذا كان على وجه النصيحة و
الارشاد الى الحق برفق لم يكن موجبا للغضب بخلاف ما اذا كان على وجه التشهير والعدول الى الطريق
الابلغ فانه يكون اشد غضبا واقل انابة ولبس جلد النمر عبارة عن شدة الغضب فان النمر علم فيه و
كذا النمل عبارة عنها والجلاف الجفر وان لا يبعث عطف على لئلا يلبسوا قوله
وليما الانه لا طريق كما عطف على قوله ما الا تكلا لا تنزع منه فصلة كون المقام غير صالح للتنويه لك امور

اربعة احدها ماهو والثاني ان لا يعرف السامع من المسند اليه الا مجرد الذي يعبر عنه بطريق
التنكير والعلم بنظم في سلك الاول عرفا من ما مرّ في الموصولات يقال اما الاكبر لانوه منه انت او
سامعك لتصور ابرار حديث التجاهل المخصوص بالمتكلم والثالث ان هناك مانعا يمنعك عن تعيين
المسند اليه كان بمراد الايهام على السامع وتلقي الاكاذب لدى الحاجة والتحرز عن النطق بالاسم الذي
تعينه او عن تعرفه والرابع ان المسند اليه في شانه جهة الارتفاع والانحطاط واصل الصا
توهم قصور العبارة عن تعريفه وتعيينه ثم مثل لهذه الاربعة بجنس المسند اليه في احدها مثلا
وفي اللاخرى خلاف قال وله شراهر ذاتا بين الاعتبار الاخير كان الوصول الحد لما يمكن معنا التنوين اد
المراد شر عظيم بلغ من كمال العظمة حدا لا يكتنه كنهه فهو من قبيل ارتفاع الشان قوله في مثل هذا التركيب
اي في مثل قولهم شر اهر ذا ناب فيما كان المسند اليه فيه مبتدأ نكرة وخبره فعلا له قوله كذا في كراهي من
ايضاح اعتبار الاخير الا انه من قبيل انحطاط الشان فتقول عنوه شيء له عنوه شيء قليل حقير فيلزم
تحقير مقدار ذلك الشخص في ذكر النوع ونقطه شيء يدل على الغلبة والخفاء من وجوه ثلثة جوهر الكلمة
ونباء المرء والتنكير العارض وله محذوف في ذكر لان الغلبة قابلة للزيادة فيهم من احتماع الدوال الثلث
ان الغلبة في الغاية وكذا الحال في العظمة نحو قوله ومنه اي ومن الاعتبار الاخير ان تطن الا ظنا اي الا ظنا
قليلا مستحقرا والمعنى لا نظن بالساعة شيئا من ظن الا ظنا ضعيفا لا اعتداد به قوله وقول ابن السميط
مبتدأ خبره منه ايضا اي من الاعتبار الاخير ايضا ولو عطفه على نظر الا ظنا لاغناه عن تكرير منه
الا انه راعى التباعد فلم ينظمهما في سلك ونظرا ايضا الى اشتماله على قسمي الاعتبار الاخير اعني الارتفاع والانحطاط
فاورده جملة على حدة وفائدة لفظه ايضا الاشارة الى ان الضمير في وله منه ان تظن للاعتبار الاخير
لا للتحقير خصوصا يقال شانه شيء اي عابه والعرف المعروف وان قصدا يتعدى الى مفعولين ثانيهما قضاه
الذين وله حاجب الاول مرفوع حاجب للحكاية وجر الاخر لكونه صفة للمضاف اليه وجاز وقوعه صفة لكونه
معرفة لقصد العهد المعهود الا انه ترك اللام رعاية للحكاية وان اريد التلفظ كان ايضا معرفة
لانه علم لهذا اللفظ الا انه علم حقيقة بناء على ما توهم من ان وضع لفظ المعنى بنفسه وضعه لنفس ذلك اللفظ
علما فانه باطل قطعا لان الالفاظ المهملة اذا اريد بها انفسها كانت مشاركة للالفاظ الموضوعة التي
اريد بها انفسها في اجراء حكم المعرفة عليها بلا فرق ودعوى وضع المهملات لانفسها مما لا يلتفت اليه
قوله وقال الحاجة فعلية معطوفة على الاسمية التي هي قول ابن السميط منه وحمل تنكير غشاوة على التهويل و
التعظيم اقتضى حمل المقام وحمله على النوعية اي على ابصارهم نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس

وموعظة، التعامي عن ايات الله وعلى ما ذكر في الكشاف قوله في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص
جعل اللام في القصاص لتعريف الجنس لانه المناسب للمقام دون العهد والحكم المتعلق بجنس القصاص
جنس من الحكم قال ولكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو شرعية جنس القصاص حياة عظيمة في شرعه لحاجة الذين
خلصوا عن القتل بشرعية القصاص لو نوعها من الحياة واللام في المكان بالارتداع وزيادة لفظ مكان
تعظيما للعلم اي لمكانه ومنزلته وقوله اوما نوى بيان الكيفية حصول الحياة بالارتداع المترتب على العلم
بالاقتصاص والاول منصوبة ترى متروك العطف على المفصل المعين وثانيهما الجملة الشرطية
وجواب اذا كتبه ليسم وفاعل اورد ضمير الاقتصار او تذكره قوله فيتثبت عطف على يسلم وفاعله ضمير الارتداع
قوله ولمعنى طلب التعظيم قدم لجارية على العلم لعنو قال تنبيها على اختصاص المثال بالتعظيم كانه يتعلق
لجارية المثال الذي ينبه على اختصاصه بخلاف التعظيم وتنوين الشيء جعله هاهنا محذوفا وعطفه على التعظيم
يجري مجرى التفسير وحوله في موقع الحال اي حال ذكر منجاة وذلك بتحول وله شكر ان المتبادر من قوله ونحلاه
ذكر هو التحقير المقابل للتعظيم لكن لما سبق في الحمل التنكير في رضوان من الله للتحقير عارضا اجعله بل هو للتقليل الذي
يقابل التكثير كما صرح به حيث فسره بقدر يسير من رضوانه وكانه لما كان التقليل كالعرف فيه قال ثانيا واما
التحلافيه اي بخلاف التهويل وفسره به ايضا حيث في ان نصاب من عذاب الرحمن اي قدر يسير منه وهو في
الاصل ما ينبته الريح من التراب وجمعه اصول الشجر وبالتاويل الذي ذكرناه يندفع ما قيل من انه لم
يفرق بين التعظيم والتكثير وبين التقليل والتحقير مع ظهور الفرق لان التعظيم والتحقير بحسب المنزلة والرتبة و
التكثير والتقليل بحسب العدد والكمية قوله قصدا الافادة حال عاملها قال قوله رسل جلة وقعت خبر المبتدا
الذي هو قوله وان يكذبوك والعائد محذوف اي معناه وفي بعض النسخ المعول عليه وقال وان يكذبوك وهو
ظ وهذا المثال يشتمل على قصد التعظيم والتكثير معا والى الاول اشار بقوله ذو عدد كثير والى الثاني بقوله
واولو ايات اي قل وعزم ولما قوله وما اشبه ذلك فيقبل الانسب بما جرى به عادته من ضم الطاء بالمعاني
بريد بها اشبه ذلك المذكور من مقتضيات التنكير كقصد العموم في قوله علمت نفس وقصد غير ذلك
والانسب بسياق الكلام والعطف بالواو ان يريد بما اشبه ذلك من جملة تعظيم الرسل واجعلهم بقوله من
مقتضيات التنكير حتى نعم لاجله والتنكير في علمت نفس للتقليل الا انه تقليل ادعائي اذ المقصود استقلال
الكثير في مقام الكبرياء والتنكير يتبع الافراد الشخصي والعموم مستفاد من تساوي نسبة الحكم الى الافراد الجنس كما مر
قال واما الحالة التي تقتضي تقديمه على المسند فهي متى كان ذكره اهم اي ذكر المسند فتقديم المسند اليه
لذكره على المسند قال سيبويه في ذكر الفاعل والمفعول كانهم يقدمون الذي هو عندهم اهم وهم بشانه اعنى

وان كانا مجتمعا بجماعهم في بعضهم وحكم الشيخ عبد القاهر ان الخبر شيا يجري مجرى الاصل في التقديم سوى العناية الا انه لا يكفي ان يقال قدم للعناية بل لا بد ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف فيه معنى فلذلك شرع المصنف في بيان وجوه الاهمية واختار النظم ثم الدلالة على التراخي في الرتبة قوله اما الان اصله اي الراجح في المسند اليه هو تعديمه على المسند لان المسند صفة له وحال من احواله فيكون متقدما عليه طبعا فناسب له بل اعتبر حكم اللفظ اذا لم يكن هناك ما يقتضي كما في الفاعل فان كون الفعل عاملا فيه منع من تقديمه عليه قوله في هذا المعنى اي ان الشيء يتقدم اذا كان اصله التقديم ولا مقتضي للعدول عنه وقد فصله في النوع الثالث ويتبين ان ذلك كالمبتدأ المعرف وذو الحال المعرف الى غير ما ذكره هناك قوله ولما لانه منضم الاستفهام كان الاولى به الا يتعرض له لانه في قانون الخبر كلام بتعرض لانه في مباحث العطف وكانه نظر الى انه من احوال المسند اليه في الكلام وان لم يكن خبرا فاورده هاهنا على طريقة ايراد امثاله من غير باب المسند اليه قوله وسيقرر في القانون الثاني اي سيقرر هناك الوجه في اقتضاء الاستفهام التقديم وهو اشارة الى ما ذكره في تقويل الاستفهام من انه طلب والطلب انما يكون لما يجهل ويتعين الى غيره فلا يتجه لزوم كلمات الاستفهام صدر الكلام قوله ولما الان ضمير الشان والقصة هذا ضمير راجع الى الحكم ضمنه الذهن فيجوز ان يعتبر ذلك الخبر شانا فيذكر الضمير وان قصة فيؤنث الا ان الاستعمال انه لا يؤنث الا اذا كان في الجملة التي تفسره مؤنث غير فضلة كقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار وكلمة عن في قوله عن قريب بمعنى بعد كقوله تعالى عما قليل ليصبحن نادمين وقوله عن ظهر لي وبعد قريب تعرف السر ينبهم منه عرفا انصال الموعود بالوعد او بمعنى على كقوله ورضي الغني الخبر ما ان رايته عن الشيء حين الاقرار بذلك اي تعرف السر كائنا على قريب وقد صرح بهذا السر في وضع المضمر موضع المظهر حيث قال مبني على انهم السامع من الضمير معنى يبقى منتظرا لمقتضى الكلام كيف يكون فيتمكن المسموع بعده فضل تمكن في ذهنه وهو السر في التزام تقديمه قوله اذا ورد اي اذا ورد الخبر السامع اخذ هذه ولا يخفى ان التشويق الى الخبر انما يظهر اذا كان المسند اليه طولا وتشتمل على امر عجيب فلذلك اورد في المثال عطف البيان والصفة والتشبيه في الاستعمال كون الفاعل الصانع كناية عن او صانع ذهبي كالسارق الزاني لكنه كني به عن الصانع المحوه المباري والخبر هو مصروف ورطل بوطيه له وفي ذكره مبالغة كانه قيل مصروف عن الرجال الصنوف قوله وهو اصله خواص تراكيب الاخبار في باب الكلام تميل تراكيب باب الاخبار بالذي على ما هو المشهور لئلا يتوهم كون الباب اصل للاخبار فيحتاج الى دفعه بانها للاستعانة وانما جعل التشويق اصل الاثار هذا التركيب وخواصه الاضافية اذ الخواص اذ كالقصر وتاكيد الحكم واله جمال والتفصيل قوله كالخاف اي كالتشويق المختص اذا قلت وبه انصب على الحال انما بل التكرير من المقول وهو الذي زيد هو

منطلق

منطلق والابعد ان الخبر بمعنى مكان ظرفا محذوفا ما ذكرنا في نصب سوى في الاستثناء متناولة للاخبار عن المسند ونائب للاخبار عن المسند اليه المضاف ما خوذ من ضيف اليه اذ يمتنع الاخبار عن المضاف وضع وثالثا للاخبار عن المضاف اليه وصح قوله وهو التشويق الى الخبر هو السبب عند انهم لما التزموا في هذا الباب التشويق الى الخبر التزموا تاخيره اذ لو قدم لم يتصور تشويق اليه وانما صح سبب التزام تاخير الخبر التشويق لانه العمدة الكبرى من خواص باب الاخبار بالذي وكان تقديم المبتدأ متفرعا عليه لا على قصد تاكيد الحكم او الاجمال والتفصيل قوله والامتناع اي هو السبب في امتناع الخبر عن ضمير الشان وذلك لان ما الخبر عنه في هذا الباب يكون خبرا والتشويق يوصف بتاخير الخبر في هذا الباب فلو اخبر عن ضمير الشان لا وصف بتاخيره وهو ممتنع فالتشويق بتوسط ايجابه التاخير صار سببا لامتناع الاخبار عن ضمير الشان قال والمراد بالاخبار في عرف النحويين بتزيد ان هذا لحث النحوي لكنه لما جرى ذكره وكان مشتملة على مزيد فيه وغموض اوردناه استطرادا قوله الى اي اسم شئت في الكلام اي سواء كان منويا او منسوبا اليه فضلة او عمدة فان الاخبار جار في الكل اذا امكن فيه رعاية شرائطه قوله فتزحلقه اي تؤخره الى عجز الكلام وتجعله خبرا قوله واذا كانت فعليه فلا اي فقصر ما على اصلها للاولى الالف واللام بمعناه وقيل اشار الى ان الموصول مجموع الالف واللام لا اللام و حده كما اختار سيبويه في حرف التعريف وقوله واضعا من لعبا حالا ان مراد فان فاعل ثم صلته او نصبه ولفظ في ذلك اشارة الى المذكور اعني الى صلته والموضع ويترا منصوب على انه بدل من ما افاد ذلك قوله وان الضمير لا ينصب مفعوله والاولى ان يقول بدله وان الضمير لا يعمل فيعلم منه امتناع الاخبار عن الاسم العامل بدون معموله سواء عمل فيه الرفع او النصب او الجر وكانه نظر الى المثال الذي يورده لامتناع اعمال الضمير اذ هناك يلزم نصب المفعول قوله لتحقق جميع ذلك انما يتحقق كيفية الاخبار عما يصح ان يخبر عنه وامتناعه فلا هنا للابهام قوله وعن الذباب الذي اظنه وان اخبرت باللام عن الذباب فلت الطائرة انا يطير الجو فيغضب له زيد الذباب وعن الجو قلت الطائر انا الذباب يطير فيه وهكذا بين ثبوته ضمير الى عائد في الكل لاجل الصفة على غيره من هو له قوله لانه خبر عطف على قراو ليس قوله هو اكرمني زيد افلا ما واجب من باب ضربني زيد فاما الان لكان هاهنا من تتمة المبتدا قوله ولما الان بلغوى عطف على قوله ولما الان في تقديمه تشويقا وقد يقال الخ الكان تقديم المسند اليه مفيدا للتشويق الى الخبر او لتقوي اسناده اليه او منشاء تعظيم لما سنذكره كان جعل امثال هذه حالات مقتضية للتقديم بلا توسط الاهمية اولى جعلها من اعتبارات الاهمية بناء على ان تقديمه لما كان مفيدا

لبنى المعاني كان ذكره اهم من ذكر المسند ولعل المصنف ادرجها في تكميل الاعتبارات ادرجا لضبط
التقديم وحصره في الاربعة قوله على الفعلي يتقوى اسناد الخبر الى المسند اليه المبتدا حال كون الكلام
يجري على الظاهر وهو ان يكون للتخصيص كما مثل في نحو انا عرفت مبتدأ خبره ما بعده بلا اعتبار
تقديم وتاخير فيتقوى الاسناد بتكرره ولما اعتبر كونه مؤخرا في الاصل ثم قدم كان التقديم مفيدا
للتخصيص وقد صرح في بحث تقديم المسند بان مثل انا عرفت يجري تارة على الظاهر وهو ان
يكون المبتدأ وعرفت خبره فلا يفيد الا تقوى الحكم واخرى على ان اصله عرفت انا فيفيد التخصيص
وقد يقال ان الجاري يتقوى بناء على الظاهر دون التحقيق لان مبناه على تكرر اسناد الخبر ان بصرفه
الى المبتدأ الا نفسه اوله ويرتقي اليه ولا تخفى ان ذكر الصرف بناء على الظاهر ايضا الجزئي الكلي منه مو
الفعل مع الضمير وليس اسناده هذا المجموع متكررا الا بحسب الظاهر وهو ان اسناد الفعل الى الضمير
مثلا اسناده الى المبتدأ قوله يصح النفي ولا اراد به ما يتناول الجزء والشرط والمشهور اختصاصه
بالجزء ويستعمله الشرط النظر قوله فتقديم اي اذا كان الغرض بصحة التناول وتخصيص النفي ولي فتقديم الكلام
الى السامع لتقوية على المسند اليه المبتدأ الذي فحصل به مستحق او مساواة وحكم لان النفي او النظر انا يكون ان
يستقبل الكلام لما ذكر في اثنائه من طرف ما يتوهم من ان النفي الحاصل قد يتم او اوجه فالمقتضي للتقديم
تحصيل الحسن او المساواة تجعل التفاول فيما قال ح دار فلان دون دارك لئلا يتوهم ان المراد نفي الحاصل
لحصول سعد بن سعيد دار فانه نفي الاستغراق مجموع الكلام وليس تقديم المسند اليه انا يقتضيه
النفي الحاصل بمجرد سماع اسم سعد بن سعيد دار فانه نفي الاستغراق مجموع الكلام وليس تقديم
المسند اليه انا يقتضيه النفي الحاصل بمجرد سماع اسم سعد بن سعيد وقارع المثال الثاني في دار
صديقك بالجزء فيه النظر الحاصل بمجموع الكلام مع النظر المتعلق بسماع اسم المسند اليه بمجرد المساواة
فتامل وكن على بصيرة قوله واما ان لا يكون منصفا بالخبر يكون مع القطع بان اتصافه تعجز عن الخبر على
الاستمرار لجت لفرق بين التقديم المسمين بديه يكون من العلماء من الكلام لا بمجرد الاخبار فحصوله الخبر
الاول يعني خبر المبتدأ والثاني يعني الاخبار وههنا كذلك وهو ان الاستمرار في ذكر الزاهد يشرب في
يشرب ولهذا كان في قوله الله يستهزئ بهم ابلغ من يستفاد التجدد من المضارع فانه يفيد استمرار التجدد بالاخر
كان هناك قرينة كما في قوله لو يطيعكم في كثير من الامر وقوله عما كنتم ابن دوبرام مما يكسبون
ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون وههنا قرينة دالة على ان المضارع للاستمرار ومن ان كبد الفتيا انسان
بها عرفاء الحال المستمرة في اكثر الاوقات وقيل ارادوا ان موصوفة المسند اليه تحصل الجزء مو

المطلب دون

المطلب دون وصيغة الجزء وهي اعتبار انه مثلا زمان لكنه قد يقصد الاول كما اذا كان الكلام في الزاهد
وانه هل يتصف بالشرب فيقال الزاهد يشرب وقد يقصد الثاني كما اذا كان الكلام في الشرب وانه هل
يقع وصفا للزاهد فيقال الشرب الزاهد قوله ولعا اي المتوهم اي انت ان المسند اليه لا يزول عن خاطرك فهو
يسبق الى لسانك كقولك وصالك تعتني وانه لجلالة عندك فتجري به على لسانك مثل ماكم حبيبي اتصالنا فلا
قوله ولما لان تقديم يتنح انباء التقديم في الذكر عن التعظيم والتقديم في الشرف على ما الابلغ معارف الا
ان المنافي هنا هو الجزء وبيان شرف المبتدأ عليه عما لا يلتفت اليه فكانه اراد الافتتاح به ما صدر
الكلام به كما كان على سنن تلك الطريقة وبيان طرق التعارف انباء عن تعظيم وشرفه في الجملة و
قوله والمقام يقتضي ذكر تذكيره بما هو معتبر فيما تقدم وتاخر قوله زيادة تخصيص لم يرد به التخصيص في
الشرح اعني القصر اذ لا يناسب شيئا من المثالين التخصيص في الاثبات وهو التخصيص بالذكر لكن
يرد ان التخصيص بهذا المعنى حاصل بلا تفاوت قدم المسند اليه او اخر فلا يكون تفرعه هو فقيد الزيادة
هذه التخصيص سوى الحقيقة اضافة الزيادة بما نبه اوله وعليه ما يتكلف له ان الضمير لو كان مؤخرا
لاحتمل خفوف ان يكون صفا الى غير ثم فاذا ذكر الضمير تخصص الاثبات ثم بعد هذا التوهم
ولما قدم الضمير تخصص الاثبات ثم مجردا عن ذكر الاحتمال فكان تخصيص الاثبات قد تقوى التقديم
وزيادة وما يقال من انه اراد زيادة التخصيص بالنسبة الى الحكم بسبب تكرير الاسناد فليس بشيء لان هذا
هو معنى تقوية الاسناد اليه وههنا كذلك وهو انه لما لم يذكر في مقتضيات تقديم المسند اليه التخصيص
الحصري في مثل انا سعيت في حاجتك كما ذكر في مقتضيات تقديم المسند اليه التخصيص الحصري بعيد
فقيل لان لفظ انا مثلا في المثال المذكور عنيف تابع هو قدم على متبوعه باقيا على حاله لا مسند اليه
وفساده ظاهر وانت خبير بان حمل التخصيص هنا على القصر مع عدم الظهور في المثال الاول تكلف ودعوى
كونه مشروطا بكون الخبر فعلا لا اشا هذا لها بل هي مردودة بنص الحكم بالقصر في قوله هم كلهم ملوفا لها
وما انت علينا بعزيز الة التحريك والبعث وتنوقطن فيبلغ قوله ان لمعوزين وهو الوقور
الخوف محو خاف من الحبة وصفهم بالقيمة الامور لكانهم يسرعون وبالشجاعة ميل لم يتفارقوا
السلاح وبالسكون والوقار في المجالس وبالاسراع بانفسهم في دفعة الاضياف وقراهم قوله و
المراد هم ضيوف الى محل الكلام لما ذكر الغول يجدهم سيوفا اذ ليس تقديم المسند اليه فيه لا لذكر ولا
لو جلوس لاحتمال التقديم فيه مؤخرا والبادي في خبر كثر زاهر ومعناها فبكر وهو مبتداء خبره
ان يعلو بطلعة والعروس له صنع اي ماله كثير او سيف له ضرابر اي تتمنع بازواله والمسيح بالكار المجهولة

من الرجال من لا يجد الا وبين الهم ما الطعوم والمليح بالمجد ايضا من انها اه ولحي ارو لدا الناقة فيحال ان نصل
قوله لا انت صلو ولا انت حتى اى لا انت نافع للاولياء ولا ضار للاعداء بل انت ملحق بالعدم كرر المسند اليه
ليثبت لكل واحد من المسندين على حدة مبالغة قوله او اشباه ذلك يروى بالنصب عطفا على زيادة تخصيص
وبالجر عطفا على انه يتعين له واما الاشباه ماذكر والاول اظهر واياما كان فتلك الاشباه مثل ان يقصد
في ابتداء الكلام الى خبر يحمل حمله جعفرا والتوجه عليه نحو اسير كل المسكين بالبدا او تحذير السامع منه
مثل الاسد وافق عطفه والضابط ان كل ما يصلح لتقديم المسند اليه اخاراد تعجيل افادته قدم قال واما
حالة التي تقتضي تاخيره عن المسند فهي اذا اشتمل المسند على وجه من وجوه التقديم لاشتراك ما يقتضي تقديم
المسند يقتضي بعينه تاخير المسند اليه وبالعكس فلا كذا حال هنا تاخير المسند اليه على ما يقتضي المسند و
احال هنا كتاخير المسند على ما يقتضي تقديم المسند اليه لكن يرد عليه ان المسند اليه قد يوخر بسبب في نفسه
بلا نظر الى ما يقتضي تقديم المسند مثل كونه اسما مما ينتظره وله الفصل المخاطب او كونه قبل الحضور
في الذهن وكذا يوخر لاشتراط ماذكر قلنا اجزنا ما يوخر اسباب تغاير جهات تقديم ما يقدم عليه وكان
المصلح يلتفت اليه لقلتها وخفائها او نظر الى اندراجها في جهات التقديم بنوع تكلف فيجعل كون المسند اليه
مما ينتظر به يقتضي تقديم المسند قوما الضبط باحالة تاخير كل منهما على تقديم قال واما الحالتان المقتضيتان
للاطلاق في المسند اليه والتخصيص الظاهران يعطف بالواو ليكون في مقابلة المتعدد بالمتعدد فيتوزع اذ
ليس لكل واحد لطلاق في المسند اليه والتخصيص حالتان يقتضيانه فقيل او بمعنى الواو وذلك لانه لما كثر
استعماله في الاباحة التي معناها جواز الجمع استعملت في معنى الجمع كالواو او على ما نص عليه بعض المحققين
ومن البين فيه كذلك قول الشاعر شبابا كثيرا غنيه او كثير عظم من عظائمه وقيل شاع في اللغة الامثال ان
يذكر شيء باو كقولهم وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى لان الذي وقع عليه
اتفاق القولين هو احد الامرين والموكول الى السامع هو التعيين فكذا ههنا اشتركت الحالتان في
اقتضاء احد الامرين لا في اقتضائهما معا قوله حال التنكير متعلق من حيث المعنى لكل واحد من الاطلاق في
والتخصيص قوله اشتغلت عن التعرض فيهما اى اشتغلت الحالتان عن التعليم يعني قد عرفت ان المسند اليه
الموضوع مختلفة تحتمل الاضافة بتغييرها بالتوابع لامور تقتضيها فاظهر ههنا ذكره وتعرفت ان
انتفاء تلك الصور يقتضي الاطلاق في المسند ان تعتبر انتفاؤها بلا اضافة الى التعليم وايضا يعطى موضعا
التنكير يوجب الاطلاق في المنكر مثل ان لا يعرف منه سوى الاطلاق في حقيقة او ادعاء او ان لا يكون لذكره نوع
لا تعرف الزائد على الاطلاق لسامع او لكونه منكرا ما نوع التخصيص قال واما الحالة المقتضية

قصر المسند اليه عدل عن التعبير الى الظاهر في هذه الحالة وما قبلها لمزيد الايضاح فيهما لكونهما اول احوال المسند اليه
الجارية على مقتضى الظاهر على ان احمالها ههنا يوهم رجوعه الى المنكر قوله وانت تريد تقرير صوابه و
نفي خطائه هذا في قصر الافراد ظاهر واما قصر القلب في الصواب فيه اعتقاد ثبوت احدهما والخطاء عدم
هو التعيين واما قصر التعيين الذي ليس عن الافراد فقبل الصواب فيه اعتقاد ثبوت احدهما والخطاء
عدم الترجيح بينهما وفيه نظر لان عدم الترجيح ليس مما يتصف بكونه خطاء ولا صوابا فاجل حكم السامع
بان زيدا منقول وحو احصل او اصل اسنو بالصواب وخطاء نظرا الى انه حكم بكونه جامعا بين الوصفين
وان كان في الحقيقة حكمين وفي احدهما صواب وفي الاخر خطاء قوله مثل ان يكون بالنصب حال من حكم يثبت
دون قوله نقول بالنصب عطفا على يكون وبالرفع اي وانت نقول والتنبيه بذكر تلك من طرفي القصر ولم يذكر
الثالث اعني التقديم حوان تقديم المسند يفيد حصر المسند اليه فيه لانه اراد قصره على المسند ولانه تغير في
وضعهما ولان التقديم دلالته على القصر بالنحو الا بالوضع حوانه سيذكر في بحث تقديم المسند قوله وعليه
اى وعلى قصر المسند اليه على المسند لتقرير الصواب ونفي الخطاء والاية الاولى من قصر القلب فقرآن فيهما هو
صواب من اعتقاد السامعين بكون يوسف عليه السلام على احد الوصفين ونفي الخطاء الذي هو
نفي البشرية والثانية من قصر الافراد لان الظاهر من حال الاثنين وان كان في اجتماع الاصلاح
والافساد فيهم ونفيهم على الافساد لا ينافي ذلك قوله منصورون على الصلاح مبني على ان الاصلاح صلاح
وقوله الاشكال هنا امر سواه بناسب قصر الافراد كان لا يتخطاها انسب بقصر القلب اي ليس يتجاوز
وينزل صفة الملكية الى البشرية قوله ثم ليس هو كلمة ثم للتراخي في الرتبة فان عدم اختصاص القصر
بما بين المسند اليه والمسند وشيوعه فيما بين غيرهما كالفاعل والمنعول وذي الحال والحال اغرب
ذكره على رتبته من جريانه فيهما قوله ولتغريعات نكاتها متسار الى الافراد والقلب وتابعه بطرق
متعددة لها شروط واحكام مختلفة ولهذا كان افراد فصل القصر مرتاضعا من سائر مباحث الفاني
يقتضي ان يتعرض اليه بتصير على صريح قرائح بالبيان فيكون ذكر اقرب له الوقوف عليها ان لا يتزداد فصلا
اوبورد فصلي في اثناء مباحث فان قول المجر قال واعلم ان جميع ذكر اي جميع ما ذكر من مباحث المسند اليه
هو مقتضى ظاهر الحال فان قلت قد تقدم من الكلية ما ليس على مقتضى الظاهر كتغليبا ولكنك على هدي
مربهم واولئك ابائي فجئني وهذا على الكشف فان اسم الاشارة فيهما وضع العلم للتقدم ذكر المشار اليه
قلت لعله نظر الى ان الاعيان اذا ذكرت صارت بمنزلة المشار اليه حقيقة في ان الاسم الاشارة
هناك في موضعه كذلك في المعاني اذا ذكرت فان حقها ان يعبر عنها بالضمير فاذا عبر عنها باسم الاشارة

فقد وضع موضع المضمر ثم انه اشار الى بعض صور اخراج المسند اليه لا على مقتضى الظاهر شاكلا كيفية
سلوك طريقه ولما كان بعض الصور المشار اليها من قبيل الالتفات انتقل اليه وبسط الكلام فيه لانه فن
من فنون البلاغة له شيوع في الكلام بعم المسند اليه وغيره وله فوائد عامة ولطائف معان تختص بها
مواقعه قوله كما لانه اختص شرع في تفصيل اسباب كمال العناية بتمييز المسند اليه مثل ان تختص حكم بديع
فيقتضي تمييزه ليعلم اي هذا الخبر المتعجب هو الذي له هذا الحكم العجيب الشان كما في قوله كم عاقل عاقل
اي كامل في عقله اعيت اي عجزت مذاهبه اي طرق معاشه فليس يشرق اليها وجاهل جاهل اي كامل
في جهله تلقاه مرزوقا فهذا اشارة الى ما ذكر من كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا
قد اقتضى حكم بديع هو جعل الاوهام حائرة والعالم النحرير زنديقا اي مبطلا للكفر
نافيا للصانع الحكيم او قائلا بان خالق الشر والخير قوله ولما لانه قصد التهكم قد يقال الحكم
بالسامع والمسند على كمال بلادته او فطانته او ادعاء الظهور لا يقتضي شيء منها كمال العناية بالتمييز
فلا يكون من اسبابه بل تقتضي اسم الاشارة سواء قصد به كمال العناية بالتمييز ام لا ويجاب بان اسم
الاشارة تفيد كمال التمييز كما هو ولا يسكران التهكم مثلا يزيد بزيادة التمييز فاذا قصد التهكم اعتني بالتمييز
فقصد كمال التمييز فاورد اسم الاشارة وهو كما صلى مبالغة في انتفاء المشار اليه بحسب الحس حتى يكون
المبصر هناك بمنزلة فاقد البصر او عدم صلى حينئذ لخطاب ... فيتعين قصد التهكم بلا
اشتباه قوله او قصد ادعاء اعادة الضمير لطول الفصل ولان ما تقدم متعلق بالسامع وهذا بالمسند
اليه تعالى اللشا ... طرحت العلة والمرض واتجع من نجع بالكسر اي حزن وتردد من حال او استيناف
وقد تطوفت وذكر واتبع موضع الضمير الراجع الى العشر ادعاء ظهور كالمحسوس بالبصر قوله وما
شاكل ذلك اي اكثر المذكور من اسباب كمال العناية وهو عطف على ادعاء وكان اختيار الواو
او للفرق ... مع التنبيه على عدم منع الجمع واراد بما شاكل ما نفس اسم الاشارة من
بيان القرب والبعد والتوسط والتحقير والتعظيم قوله ويوضع المضمر موضع المظهر كقولهم اي
كوضع العرب في قولهم وانما احصر للتعارف موضع الحال انه بحذف ابتداء وقوله غير جري
كالبيان للابتداء ولفظا نصب على المصدر اي كثر الفظا او قرينة حال عطف على لفظا معنى او تقديرا
وقد يروى مجرورا عطفا على جري فيتبع قرينة لفظا بل تحمل ... كان ظرف لقولهم وقوله عا قول من
لا يرى حال من نعم رجلا وبئس رجلا وانما اعتبر هذا القيد لان الضمير على القول الآخر يحتمل ان يكون
راجعا الى المخصوص لكنه التزم افراده فيقال نعم رجلين الزيدان او نعم رجالا الزيدون لان

آخره م

المخصوص متأخر غالبا فهو عامل الضمير معاملة الضمير المبهم قوله ليتمكن متعلق بوضع المضمر والمستتر
في ما يعقبه لما والبارز للمضمر قوله يعقبه الكلام اي قوله فضل تمكن في ذهنه لان الانسان مجبول على
التوقع المعرفة المبهم وزيادة تلقيه لما يسيق اليه بعد الطلب وهذا الابتغاء في مثل نعم رجلا اذا لا
يعرف السامع ان هناك ضميرا الا بذكر النكرة قوله قبل ليتمكن متعلق بقوله وقولهم هو زيد عالم
وهي هند مليحة فقط وابتداء قوله وهو السرفي التزام تقديم بقوله بان البيان تخصص لضمير
الشان لانه الذي تقدم الوعد ببيان من اي التمكن في ذهن السامع فضل تمكن هو السبب في التزام
تقديم ضمير الشان وقد بان التمكن المذكور وما يترتب عليه من التزام التقديم جار في كل ضمير بارز
فسر بظهر فالضمير في تقديمه للضمير الذي وضع موضع المظهر والسر الموعود خاطر السر المذكور
قوله قال الله تعالى استشهاد على ان الفائدة مع تمكن ما يعقب الضمير فان ذكرها بظهر اذا كان ما يعقبه
مما يعتني بشانه ويراد تمكنه كما في الاثنين حتى له يعني ان قال هو الذباب يطير وهي النملة تسير
قوله كما يوضع المظهر متعلق بقوله ويوضع المضمر واراد بالمظهر غير اسم الاشارة لما سبق فيه المظهر
غير ضمير المتكلم لما سياتي من قوله ويترك الحكاية الى المظهر قوله اذا اريد تمكين نفسه يعني ان وضع
المظهر موضع المضمر يفيد تمكين نفس المظهر اي تمكين المعنى الذي اريد به كما في وضع
المضمر موضع المظهر فانه يفيد تمكين ما يعقبه كما في قوله انا الحق نحط لكي سابلة قبله
وضع الظاهر موضع ضمير الغائب والمخاطب ايضا اذا اصله نحط بالكم والمثال المظهر
موضع المضمر مطلقا فلا حاجة الى تاويل جعل الحق مسندا اليه وكانه افتتح بما جرى البلاغ هنا وفي
قول زيد رجلا لنتبينه من اول الامر على الشيم قوله ونظيره اي نظير قوله الله الصمد في وضع المظهر
موضع المضمر حال ثبوت ذلك المظهر في غير باب المسند اليه بنبه على المحروية ههنا دون
قول بكل ورثه رجلا ونحو لكي تعيننا في عبارته وتدبرا في بعض المواضع مع عدم الالتباس
في نحو امنا اي وما انزلنا القرآن الا ملتبسا بالحق اي بالحكمة المقتضية الى انزاله وما نزل الا ملتبسا
به ولما فيه لكي النافذ بالاوامر والنواهي لم يكن على الحق فيه قوله وترك الحكاية عطف على يوضع
المظهر موضع المضمر وانما افرد ترك الحكاية الى المظهر لينبني عليه حديث الالتفات وفعل نصب على
انه مصدر بترك لانه فعل ايضا كانه قيل وترك الحكاية قوله ادخال الروع هذا الغلام يكون له خوف و
اريد لصدائه وتربية المهابة اذا كان له خوف واريد ازدياده ولم يكن فيهما او لتعان بهما و
قد يقال المهابة يراد بها عرفا الحالة التي يكون يكون في قلوب الناظرين الى الملوك وتربيتها تقويتها

وبعد فان تعطفوا فانت لذاك اهل وان تطردوا فمن يرحم سواكا

بازديادها واما الروعة فالخوف الذي يتجدد لمخاطبتهم اسم فوله او تنويه عطف على احصال الروعة
وعليه اي ودل على ترك الحكاية الى المظهر لتنوية داعي الامور فان لفظ الله ينبئ عن كمال القدرة ووجوب
الطاعة وسعة الرحمة واستحقاق تفويض الامر اليه فيقوى الداعية الى كمال التوكل عليه قوله او دعل
عطف على فعل الخلفاء حيث يقول اي حين يقول استعر حيث للزمان قوله وعليه اي على ترك الحكاية
الى المظهر ليكون ادخل في الاستعطاف فان لفظ العبد ادخل فيه من الضمير خصوصا اذا اضيف الى المخاطب
وتمام البيت مقرا بالذنوب وقد دعاكا قوله وما جرى مجرى هذا الاعتبار وهو عطف على ما تقدم
نظرا الى المعنى اي ترك الحكاية الى المظهر لما ذكرنا وما جرى مجراه كالتمكن من اجراء الوصف في قوله تعالى
فامنوا بالله ورسوله النبي الامي وقوله عبدك العاصي اتاك فان الضمير خصوصا المتكلم لا يوصف و
كالتعظيم في قوله افضل العصر يخاطب وكذلك العبد وكثير من المعاني التي يصلح لها ذكر الاسم المظهر قوله واعلم النوع
بريد ان هذا النوع من الاخراج لا على مقتضى الظاهر وهو نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة لا يختص بالمسند اليه
اي لا يختص به بحذف الجار واوصل الفعل قوله ولا هذا القدر يحتاج الى تقرير اي ولا النقل مطلقا
يختص بهذا القدر وهو نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة بل كل واحد من التكلم والخطاب والغيبة
ينقل الى الآخر اي كل واحد صاحبيه فالاقسام ستة وقد يفسر هذا القدر بنقل الكلام عن الحكاية الى
الغيبة التي هي المظهر فانه المذكور في قوله وترك الحكاية الى المظهر فلا يحتاج الى ذكر التقدير لكنه لا يلائم
تعميمه في المنقول عنه بقوله بل الحكاية الخ وقد يقال ارادة هذا النوع النقل من الاسلوب الى اسلوب
وصدور المصنف من تعميمه اي يعني نوع نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة وهو بعيد جدا لان الانتقال
من طريق من الثلاثة الى الآخر منها هنا انما يسمى التفاتا اذا كان على خلاف مقتضى الظاهر كما يشعر به لفظ
النقل كما من الالتفات فلا يرد حق الضمير العائد الى الموصول او الموصوف وابراز في المخاطب
الاخراج لا على مقتضى الظاهر ومقتضاه وما ذكره من قال الشارح العلامة فلا يكون نحو انا الذي فعل اتيت رجل
يفعل كذا من الالتفات شيء لان حق الضمير العائد الى الموصول او الموصوف ان يكون غائبا لان الاسماء
الظاهرة غيب بلا سعدان يجعل مثل قوله انا الذي سمتني امي حيدرة وانت الذي اخلفتني وقد فعلتم
فعلنا وانتم قوم تجهلون من باب الالتفات من الغيبة الى التكلم او الخطاب وهو اعني الالتفات
من مباحث علم المعاني لانه بحث عن خواص تراكيب الكلام في الافادة وانما قال صاحب الكشاف وان له
سمي في علم البيان بالالتفات لانه اراد به علم البلاغة الشامل للمعاني والبيان وكون الالتفات
من اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر المندرج تحت الكناية على ما مر لا يوجب كونه من مباحث البيان

الشرع والاول تركه في الوقاية مع نون الا عن اصله بحروفي وا واورد على ضمير الغائب الراجع الى الموصول
ضمير المتكلم نظرا الى المعنى والموصول المبتدأ الذي هو انا كما في قوله كرم الله وجهه انا الذي سمتني امي حيدرة وتمامه
ذلك انت الذي تنزل الايام منزلها وحوادثه المذكورة بعده ومن صروفهم متعلق بتحرف ولا ارى في حال
والصدر بالفتح اسم المصدر ونصب على الحال او على المصدر اي ارتفاعا وصدورا والمرعث لقب بشار بن برد اي غني
اي قرطه كانت له في صغره ومعنى البيت دعوى الانتشار ولا اخفى على احد ممكن الحلة الاولى وقد ترك في اي
اطلعتني وشهرتني او طلعت مليئا به نحو اي اي انا سمها يعرفني من يعرفها او يخص التاركون والاخرون
اي المشهورون بذلك كان اللام للعهد والمختصون به على انها للجنس اي الحقيق بقدر اصراري يجري على خلاف
ما اوردناه قوله على ذكر الاشارة الى ما هم بني اعمام اي نحن مع ما بيننا من نسب العمومة قد رضت بيننا بسط حنوع
رتبا غيض وتحاسد وقد تمكن فينا الشر والفساد حيث لا ينبغي اصلاحها كما في وضربا كشق البرد العظيم
ان اعطى شاسعا اي فصلنا للاقوام بقول على اصلاح وبحث نسكم عيبه بل بقي تشاحنا اي تعادلا بغير
ستر من تشاخص اسنانه اي اختلفت قوله ومقام خطاب اي موضع تعبير حاضر فيصار به الخطاب في
المسند اليه من عرنان حال من المنادى لما في النداء من معنى الفعل او صفة للاكارم بتقدير متعلقه معرفة و
نالك المجد اي وباقدم الشرف كما من طها الاب والام تنزل اي بان منزلها اي عظمها ان تجاوز طورها و
تظهر طورها وتسكن الارض من ان تخسف بما عليها وتضطرب فيخرج الاشياء عن نظامها اي كرم مقدرته
نامة ومرحبة عامة وقد علي اي حمل معرضا اي فد عليم الناس بكم كثير المذكور من قوله تجمع اسم صفة
اقوام وظن لنا خبر كان والسمح في الاصل مصدر فاطلق واريد معنى الجمع وثانيهما معنى الواحد لا تجمع فكما قوله
كثيرة تخفي هلكهم اي ولم يبق شيء في اسماعنا وابصارنا اي لم تذهب اسماعنا بسماع نعيهم ولا ابصارنا
بالبكاء عليهم وانت مع وصولكم لم يدع لنا منهم الا شيئا ابياتا قليلة فاقر عيننا اي ابصارنا بسبب ذلك
لكمل الاغانة واه والركيك الحبرى بعض الليل فاضافة الى الشرى من اضافة البعض الى الكل والجون
جمع الجون شكل ركب نجار ضثم اي قوي وقوم ضثم وقيل جمع جون كورود وغرى وحاطه جانب الوادي
والحلقوم جمع حلقوم من جثم الطائر اذا الصق صدره بالارض وهذا البيت من ابيات لابن الدمينة
كتبها الى حبيبته امامة يعرض عليها ما نال في شانها من المشاق فاجابته بابيات منها قولها وانت الذي
اخلفتني ما وعدتني قوله وعلى جنابته قال وضع الخطاب ان يكون مع مخاطب معين وذلك لان
ضمير المخاطب موضوع بوضع عام لكل معين من المخاطبين او موضوع لمعنى كلي بشرط استعماله في جزئياته

عـ الشارح الي معنى امرأته

عـ النعي ضرب الموت وكذلك النعي وقد يطلق على الناعي ايضا

المبنية على اختلاف الرأيين فخذ ايهما شئت فيما وضع له او اشترط في وضعه استيفاء الذهب واراد بقوله
مع مخاطبه حق الخطاب ان يكون حاصلا مع مخاطب معين متوجها اليه ولو قال لمخاطب معين لكان
اظهر فان قيل فصل الخطاب لما استوفى المعنى بين قوله فصل الخطاب معهم اتركه في الخطاب ثم ان وجه لها
الغير معين قوله كما تقول فلان اللئيم ان اكرمته وان احسنت اليه كما ترى لا تقصد هنا مكرما او محسنا معينا كذلك
في صورة الخطاب فقال اخرج الكلام عن هذا البيان الى الخطاب المعين في تشهير سوء معاملته كانه احضرت
كل واحد من يصلح ان يخاطب بخاطبه بسوء معاملته معه وصوته فيه في ذهنه وقوله فضلا استثناء
للنفي في قوله بينه بين ان يترك الخطاب للمعين فضلا ولما قال الخطاب او لمحض من حق الظاهر واصلا
بالواو واثباته الحال بكل واحد منهما شرط الجزاء على وجه قوله فصلا التعليم حال المجرمين برؤوسهم لكان ابلغ
تقتضي بتة الرؤية للحال من يصلح ان يكون رائيا ممن يصح ان يكون مخاطبا واعتبار الرؤية هكذا
عامة يدل على ان حال المجرمين انتظاما عنها وصلت الى غاية الظهور فلا تختص بحال المجرمين رؤية
راء دون راء بل كل من يتأتى منه الرؤية يتيسر له اخبرنا فله مدخل في الخطاب بروئيتها قوله وكذا امثاله
لمراى وكل فيه رؤية ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ وقفوا على ربهم جنبهم ولو ترى اذ
المجرمون موقوفون وقد يقصد بتعميم الخطاب بحسب الحال كقولك اذا رايتهم حسبتهم لؤلؤا منثورا واذا
رايت ثم رايت نعيما وملكا كبيرا ولما قال اولا كان المسند اليه في ذهن السامع عطفا على قوله لكان المقام
مقام حكاية ولم يقل غيبة عطفا على مقام خطاب لان الكلام الظاهر للغيبة ايضا والحال الضابط ان
مقام كون المسند اليه ضمير الغيبة اجتماع امرين احدهما كونه حاضرا في ذهن السامع وحضوره فيه اما لكونه
مذكورا لفظا او معنى ولما لكونه في حكم المذكور لقرائن الاحوال الحالية كانت او معنوية الثاني ان لا يقصد
الاشارة اليه من حيث انه حاضر فيه فادام يكون حاضرا لم يعبر عنه بضمير الغيبة الا اذا اجري على خلافه في مقتضى الظاهر
كما في ضمير الشان وضمير نعم على مذهب ابي علي وكذا اذا كان حاضرا ولم يقصد الاشارة اليه من هذه الحيثية
كقولك ان جاء زيد فقد جاء كل فاضل كامل ومع اجتماع هذين الامرين قد يترك الضمير اجراء على خلاف مقتضى
كقولك في اعطيت الرجل قوله من سمى الوصي اي الشيخ وصيهم وبنى اسنانهم بالنصب على المدح
وقبحا اي اعني او تعلوا اي محله شنا واكثر في الرفع المكتب ومن كحسب الحروث وابو اسحق كنيته
المعتصم بالله ثم الحلي استعارة تكنيته وتخييل وطول البحر كناية عن اله فتلوح الوصول الى المطالب
العالية وقناعا الطير محيص فنزل وقيام الشتاه استواء الفاعل وانشداد الكاهل او ما بين الكتفين

عبارة من غاية العلو وكمال الثبات واي شرطية جزاؤها فالحجة ومن مخاطبه بانشنة والحجة معظم الماء
والساحل شاطي البحر في ينبه من الهوى طرف يذهب فيها وينقضي بها على المكروه والصبر عليه فكيف
لا يجد اذ لم يكن هناك طريق من تلك الطرف قال فضل لا يلزم وكونه محمودا حالا الا قبيا لان يكون محمودا حال
الاضطرار فضلا عن كونه بطريق الاولى كما اشتروا فيه فيكيف لا احرى بالمدح حال الا خبار اليقظان والنفس فيها التمكنه
با خبار وادا خبره هنا كان صالحا يكن الثاني بالحمد اولى وايضا كونه محمودا كناية عن وجود الذهب المحمود
الشوق عليه قوله ليس عنهن مهرب الا المهرب عنهما سواه دفعا للتناقض اوكان مهرب اصلا والادخ يكون
الضمير الصبر مهربا انه بمنزلة المهرب المنجي فانه اذا احتمال النفس هان الخطب او انه في الحال فانه
المهرب المنجي في المآل قال ولما الحالة التي تقتضي كونه علما قوله بعينه اي بشخصه بعينه وتخصه
احترازا عن النكرة وقوله ابتداء اي اولا حترازا عن ضمير الغيبة والمعرف بلام العهد وقوله بطريق الحصر
اي لا يطلق على غيره باعتبار وضع واحد فخرج بالاعلام المشتركة بل سائر المعارف قال في هذا القيد
نحرج ما عدا العلم من المعارف والنكرات فلا حاجة الى غيره قد نعم لكن في تفصيل الشيوخ والاحترازات
تحقيق المقام العلمية على وجه ابلغ لا نقال علم الجنس كاسامة خارج عن الضابط المذكور لانا نقول
لا باس اذا الكلام في الاعلام التحقيقية وعلمية اسامة تقديرية الضرورة الاحكام قوله ابو ملك قاحضرهن
فصرت النبي على الشي اذا حبسته عليه لا يتجاوز الى غيره اي مولكرمه وخلق حضنه لا يظهر حاجته
وببشبع عطشه ولفظ الاله هكذا معرفا باللام غلب على ذات المعبود بالحق ولما اسم الاعلام الغالبة
نظرا الى الاصل ومن المختصة نظرا الى انه بعد حذف الهمزة لا يصح اطلاقه على غيره تعالى والله تعالى جرى مجرى
القسم وجوابه ما ذكر فيما بعد قوله والباء في باسم للتعدية اي صلى جزء حرف وعلو فرعي جولام اشترى زيد الكتاب
وعليه انه يتعين ليكون عن قراءة قوله قال الله تعالى تبت يدا ابي لهب عبارة الاسلوب لان العلم هنا مضاف
اليه في الظاهر ومسند اليه في الحقيقة لان ذكر اليد كناية اي تبت ابو لهب وهذا دعاء ونبت الذي بعده خبر
قوله والاسم صالح اي العلم الصالح للتعظيم او الاهانة دون غيره من الاسماء التي عكس ان يعبر بها عن
المسند اليه وصلاحية العلم للحصر باعتبار انه بحسب معناه الاصل عن شرفه وكمال الاختصاص
نقصان فالكنية علم صدر باب او ام او ابن او بنت واللقب علم يشعر بمدح او ذم مقصود منه قطعا
وما عداهما من الاعلام يسمى اسما والكنى والالقاب المحدثة كابي الفضل وابي المعالي وابي المحاسن

شمس الائمة وفخر الاسلام وصدر الافاضل والمؤمنون كاخي الفضول واهل النشر ولي حسن وفتنة
وبطة وكرز وقوله او كناية عطف على تعظيم او اهانة وتوجيه الكناية في ابي لهب انهم قد يعتبرون
في الاعلام المعنى الاصلي الازام بكنوه او لادعم ويلقبونهم بما يدل على معان مستحسنة كما في الكنى والالقاب ومن
البين في ملاحظة المعنى الاصلي في الكنية قول الشاعر قصدت ابا المحاسن كي اراه بشوق كاد يجذبني اليه
فلما ان رايت رأيت فردا ولم ار من بنيه ابنا لديه وقول ابن طباطبا الكوفي الصريح في الدين بابي الفضل
فانه كناية معناه الاصلي ملابس اللهب ملابسة ملازمة كما ان حقيقة معنى ابي الخير ملازم الخير وكون الشخص جهنميا
ملزوم لكونه ملابسا للهب الحقيقي فاطلق ابو لهب على الشخص المسمى به ولوحظ معه معناه الاصلي اعني ملابسة
اللهب لينتقل منه الى ملزومه وهو كونه جهنميا وانا قال بدل جهنمي بالتنكير تنبيها على ان فيه ما لا يخفى وكل
الا ان يقول انه اشتهر بهذا الاسم وبكونه جهنميا صار هذا الاسم دالا على كونه جهنميا دلالة الكلي على ان جواد
فلما اطلق على ذلك المسمى وقصد به انتقال الى وصفه لم يكن مجازا بل كناية ايضا بلا اعتبار للمعنى الاصلي
فلما اطلق على شخص لو كان شعارا وافادة انه وصل وقصدت الى كونه جاهلا فقد اعتبرت المعنى الاصلي
ولم يجعله كناية عن شيء فتأمل فان هذا المقام مما اشتبه على الفهم قوله او ايهام استلذاذ عطف على مقام تعظيم
وترك لفظ الايهام اولا ايما الى ان الاعلام اوسط بالاستلذاذ والتبرك قوله او ما شاكل عطف على مقام احضار
او مقام ايهام وذلك اشارة الى جميع ما ذكر وبين الامور التي لها مدخل في اعتبار اختيار المخاطب في المسند
بني سعد وسعيد ادى في الساحة بني ساكن سعاد والتنبيه على غباوة السامع تنبيه على ان المسند اليه
باسمه الخاص **قال** وبالموصولية اي تعريفه بكونه اي كون المسند اليه موصولا اي معبرا عنه بموصول
فهي حاصلة في ذات شيء فيها احضاره ولفظة بمجرد الطرفين يجاز وما آل المعنى ما سبق نحو قوله صلوة
الانتساب المشار اليه الى نفس عند المخاطب باعتبار نعينه عنه هو لعله الجملة الواقعة صفة اي
معلومة الانتساب الى الشيء الذي نعين عنه الاني انما الانسب ههنا الا التنكير قوله والاصل في احضاره
اشارة الى مرجح للموصولية بعد ذكر المصحح وله بين انها حالة الكلية خالية تيصلحها للعلة المرجحة كما في المضمر
والعلم وقد نعينها كما في الموصول واسم الاشارة والراجح بالغرض المناسب والغاية التي يقصد حصولها بايراد
الموصول كزيادة التقرير والايماء الى وجه بناء الخبر ونحو ذلك الذي بتقدم وجه وعلى ايراده لعدم العلم بغير الصلة
والاستهجان فلهذا سواء ادعوى اتساب الجملة المذكورة فيقول بالرفع عطف على قوله لعدم قلت فالاحصل

لكن الجملة صفة المكر فلا تعين الموصول قلت الكلام على تقدير كون المسند اليه معرفة والمقصود تعيين وجوه
الترجيح واضار في المثال الاول مع انه انسب لتخريج ورفاق في المثال الثاني معنادون معنى لبشر بعلم المخاطب
بالصلة وتنبيه في الثالث على انه اذا اتفق علم المتكلم والمخاطب معا في مادة جاز ان يلاحظ اتفاقهما او
احدهما فيه او لا يقصد له القصد لتدريجه مع الاغراض السابقة وكونه حاصلا متقدم الوصول كل
ذكر الموصول فان زيادة التقرير غاية متاخرة عنه والمراودة مفاعلة من راد يرود اذا جاء وذهب كان المعنى
خادع صاحبه عما في يده اي خادعته عن نفسه وفعلت في طلب مواقعته اياها فاستعمل الحكم
بالمراودة على المراة المصرحة باسمها وذكرت بالموصول الذي نعيرها زيادة تقرير في المسند اليه فان
كونه في بيتها وتمكنها من مشاهدة جماله وجنا جنيا مما يكشف مراودتها وتعبير العباد زيادة تقرير المقصود
اعني نزاهة يوسف عليه السلام لان امتناعه عنها مع كمال قدرته عليها بل وحالها في ذيلها جلالا و
بتقييد ايضا زيادة تقرير المسند اليه وتعيينها لان في زليخا وامراة العزيز بسبب تجويز الاشتراك في الاول و
اللام الجنس في الثاني احتمالا للبس بخلاف التي هو في بيتها لانها اشارة الى معهود معين قوله والعدول على التصريح
تاخيره هذا الاستطراد عن التمثيل بقوله وراودته التي هو في بيتها شاهد على انه مثال للاستهجان وزيادة
التقرير معا قوله كثيرا اي معهم اكثر الوجهان تا كثيرا وان اورث المعصية تطويلا ومن لطيف هذا النوع لغنى
العدول عن التصريح ما الحكمه الشاعر في قوله قالت الترب مع هاجا لمن فهم هذا الذي اراه من
قالت فتى يشكو الغرام عاشق فالت لعل فالت اللعل قالت لعل وذلك الذي اخفى النكر وابن امكن على المخاطب
بشهادة الوقوف قرينة الخصص العام فان الثاني بتناول الغالب والاول يتناول الابن فالمذكور قوله لعدول
عن التصريح بنسبة الي فان المكر لانه لما لم يصرح باسمه بل كنى عنه صارت نسبة الخافقة غير مصرح
بها ايضا لا ان الكناية ههنا في نفس النسبة والرفعة في فتبين عرى يشتد بعد صغار النعم وتنكيرها
للتعظيم ولما قال قد يعني انه ليس صار اي لا لحز ولا انتقال عن احد الامرين بل هو لازم فقطعا لانه
ان كان صادقا في اقراره فقد دخل في ربقة الكذب بالانكار وان كان كاذبا فيه فقد دخل بالانكار في
ربقة التهمة نفي اطلاقه على وزن التهمة ولتوسط الحالة بين الكذب والنهمة اشعار ثبعلقه بهما قوله
وكذا ما لحق قبل هذا اين لبواعث المعطوف عليه والمطلوب ان المشبه المحكي بالمحكي الخطاب بالحكاية بمعنى
ابن انت في اي شغل انت بحسب فكم نكم هل لكم فراغ بالاستماع قصيدتنا وقد كان في هذا السؤال سوء ادب
غلظ شرها في عليه ملى موضوع الحقيقي اعني السؤال عن المكان واجاب بما فيه غلظة اي انما بين عادين قوله

عالظه النوم عند

بعيد مجئ الامطار بحيث بلغ غاية السعة فتوقع الا تنقطع عنه وقيل نوع تحرز من الاشتغال بالمقال فيه ولما اطلع ما جرى على فلما غضب ابكر شوقي غضبه فرضيه وقال الحر مقدم ثم دعا له اى اكرمت ملتبسا بالموافقه والبنين وزاد في الدعاء بكون الولد حبا الى ابيه به مرضيا ويبلغ حد الغرر ثم قوله الشرط الملكى فما اسمعليكم اولكم وهذا مثل يضرب في وجوب المحافظة على الشروط والعهود اى هو اقوى ما حكمة وتقرنا فكر شكري زوجتكم اى كيف عليكم الوفاء بالشرط فقوله ما يشبه على التصريح بل التضمين معنى التشبيه **قال** وان تومئ عطف على قوله اوان تقصد وهذا هو الغرض الرابع وهو غايته مما تفرع على ايراد المسند اليه موصولا وقد ذكر باسلوب الخطاب كالغرض الاول بعد ذكر الثاني والثالث بصيغة المبني للمفعول وبذكر اشار الى ايراد المسند اليه موصولا واختير لفظ البعيد بعد المعهود عن المشار اليه بتوسط قصد العدول عن التصريح وقد فسر الوجه بعلة تسلسل الخبر الى المسند اليه نظرا الى ظاهر المثالين فورد ان الوجه بهذا المعنى لم يوجد في بعض الامثلة المتفرعة على الايماء كقوله ان الذي سمك السماء وان الذي ضربت الذين ترونهم وان الذي الوحشة في دار فرفعه بعضهم بان كلمة هل في قوله ثم تفرع على هذا اشارة الى ايراد المسند اليه موصولا وهو مردود بان التعظيم وذكر المتفرع واسم الاشارة للتوبيخ بنادي على فساده وفسر ايضا بطريقة الخبر وجهته كقولك عملت هذا العمل على وجه عملك اى طريقته وطرزه فالمعنى ان تاتي بالموصول مع الصلة للاشارة الى ان بناء الخبر عليه من اى طرف وجنس من الثواب والعقاب والمدح والذم والخبر وكذا وحاصله ان تاتي بفاتحة الكلام على وجه ينبه الفطن على خاتمته كالارصاد في علم البديع وليس يشئ ايضا اما اولا فلانه يقتضي استعمال لفظ البناء لان الاول طرف واجناس مختلفة هو الخبر نفسه لا بناؤه واما ثانيا فلان ... الايماء بهذا المعنى لا يكون ذريعة الى التوسل الى التعظيم والاهانة وسائر المعاني المتفرعة كما ستعرفه فالصواب ان يفسر الوجه بعلة بناء الخبر اى اسناده الى المسند وربطه به سواء كانت علة لثبوت الخبر في نفس الامر اولا فالايمان سبب لثبوت الدرجات وعلة باعثة على اسنادها الى الموصول وبناؤه عليه وكذا الكفر بالنسبة الى الدركات فذلك تفرع على هذا اى على الايماء الى وجه بناء الخبر وهو عطف على مقدر يدل عليه ان نومئ اى فحصل الايماء تفرع وقيل ربما جعل استينافا لبيان الاعتبارات اللطيفة فقوله الى التعريض بالتعظيم اى لغير الخبر المتكلم والى طرف المخاطب نحو الذي يرافقني او يرافقكم او يرافق زيدا فالمرافقة المقترنة باحدها علة لثبوت الاستحقاق ادعاء وباعثة على الاسناد وذكرها وسيلة الى

اى لغير الخبر لظهور معنى الكبار اى لسعى الاجلال والرفع

اى اصل الجماعة المذكورة

التعظيم

التعظيم وكذا الطالنا اذا قلنا الخبر وعرضنا بالاهانة فلما حصل اى من التعريض بالتعظيم باب الموصول وانما فصله لانه ليس من باب المسند اليه وايضا التعريض بالتعظيم وههنا من الحرف الاسمى الابناء الوجه بعد الخطة الصغيرة والكبيرة التي تقصر العبارة عن بيانها لكثرتها وقطع عن شانها قوله وربما جعل ذريعة الى تعظيم شان الخبر اذ تعظيم شان الخبر كما تقدم لانه تظهر بمنزلة التصريح الحاصل من حاق الكلام فلا يندرج في التعظيم الحاصل من عرض الكلام اى جانبه وربما جعل ذريعة الى تحقيق الخبر ايضا كقوله ان الذي لا يعرف النشر قد صنف فيه وسمك السماء ليس علة لبناء البيت بل هو علة حاملة على اسناده الى ما اسند اليه وبنائه عليه وذريعة الى تعظيم شان الخبر بناء على شانه الذي اثر الواحد كما كون هذه الصلة تجب ان يكون الخبر عن الموصول من جنس البناء فلو مرض لما التعظيم الابلغ انه لو قيل بنى لنا بيتا الذي سمك السماء كان تعظيم شان بناء البيت باقيا بلا شبهة ولا ايماء فيه بهذا المعنى اصلا فالتعظيم ناشئ من ذكر الصلة لا من ايمائها الى جنس الخبر وقس على ذكر حال المرافقة والمفارقة التعظيم او الاهانة ناشئ منهما تقديم الموصول او تاخر وضرب البيت في مكان المهاجرة معلول لنزول الحجة على انه لكنه سبب حامل لاسناد النزول اليها وذريعة الى تحقيق النزول وقد يورد على ثبوت ظاهر قول سمك السماء اذ لا ايماء فيه تحقيق بناء البيت ولو قيل على البيت العول وقد التي ضربت بيتا مهاجرة لكان فيه تحقيق الخبر ايضا وكذا ظن الى ظنين بكون تلك الجماعة اخوانا لهم علة باعثة على اسناد شفاء النفس اليهم وذريعة للتنبيه على الخطاء ولو قيل شفى صدر عليك صدور الذين ترونهم اخوانكم لكان التنبيه على الخطاء باقيا على حاله وكذا ثبوت الوحشة في دار المبيت باعث على الاضرار باس الرحمة اى انه شيئة للمتخلفين وفيه تنبيه على معنى لفظ بوان الاول تعلقا بوصف لكل الوحشة في غرتهم وتخجيلهم ولو اخر الموصول لكان التنبيه على ذكر المعنى باقيا فظهر بما بينا ان الايماء بمعنى الاشعار بجنس الخبر ليس وسيلة الى ذكر المعاني كيف ولا شبهة على ذى مسكة ان قولك الذي يرافقك يستحق الاجلال ذو كان يستحق الاجلال الذي يرافقك بتساويان في التعظيم الناشئ من ايراد المسند اليه موصولا ثم ان المصنف اورد الكلام في الجملة الا ان حيثية الكون ما على الوضع الطبيعي من تقديم ذكر الذات على الصفة وذكر بناء الخبر دون اثبات المسند واما ان فلا فرق بينها وبين التعليقة في افادة هذه النكت المعني الايماء وما يتفرع عليه من النظائر في توضيح المقام لتثبت اذا تكرر في ذهنك ثبت الله وهام قوله بيتا بريد بيت العز والشرف

حتى مقصود الكلام ادعائه ... عبارته

دعا لم ذلك البيت اعز الى فرد والطول من علم كل بيت وسميت الكوفة كوفة لجتمع الناس فيها جند كسرى
بها غالناس اي هلكت وذهالى غول دولة بن حجر رضي غضب كلكوفة اليها تروضهم تطلونهم والغبس ما يحو
الانسان من شرح الغبط وحرارة العطش نقال صرعا اي القاه على الارض قوله وربما قصد بذكر عطفه
على الاغراض المذكورة بحسب المعنى اي يقصد بايراد المسند اليه موصولا ما ذكر وربما قصد والاجود
عطفه على قوله ربما جعل ذريعة لانه قد استوفى فروع الايماء بقوله او على معنى او سطوفا على خطاء وايضا
كان المناسب لفظ هذا الغرض الايماء، والكلام بقوله او ان يقصد عطفا على ان نوى بل على عبارة الاسلوب لو ربما
قصد اشارة الى ان ايراد المسند اليه موصولا لم يعرض في التشويق المذكور وليس مستقلا بافادته
لانه من تعريف ايضا والمعنى انه قد يقصد بايراد المسند اليه موصولا تشويق السامع وتوجه ذهنه
الى الخبر وذلك بان يكون الصلة امرا غريبا مشوقا الى سماع الخبر فيا حضر في ذهن السامع مكانه اي يتمكن
فيه وذلك لان الوارد بعد التوقف والانتظار اعز واوضح في القبول وهي متعلق بتشويق ومستقر الحال
مرفا علة قال الحمد الشاعر في تنوير السقط المراد حيرة الناس في خلقة ادم عليه السلام من جماد الذي هو
التراب وقيل الحيرين هم في حشر الاجساد لان البيت من قصيدة يرثي بها فقيها حنفيا قوله في
هذه الاعتبار اشارة الى المعاني التي تعتبر وتجعل اغراضا من ايراد المسند اليه موصولا وقد حصل الطول
للابتنوع على الموضع الذي تمكن فيه شرح وذكر المعاني كالترغيب في قولك الذي يحسن فلان ويكمل ما عاده
منتظرا على الباب والتنفير كما في قولك الذي حسن خلقه وذم خلقه والحث على الترحم كما في قولك الذي انبسط له
وسبى اولاده او على التامل كما في قولك الذي ناله قبل الفكر سنده القضاء والقدر قال وبما لحالة التي
يقتضي كونه اسم اشارة قوله مما صح احضاره في ذهن السامع بوساطة الاشارة اليه حسا وكلام
اسماء الاشارة موضوعة في اصلها لان يشاربها الى محسوس مشاهد فان اشيربها الى غير محسوس او الى محسوس
غير مشاهد فلجعله بمنزلة المحسوس المشاهد وتنزيل الاشارة العقلية منزلة الحسية قوله واتصل بذكر واقع
اي باعث فانه عدم طريق الى الاحضار سوى الاشارة الحسية باعث متقدم لاغاية متاخرة من ايراد المسند
اليه اسم الاشارة نعم تنبه الخاطر عند ذكر العدم غاية متاخرة عن ذكر الايراد وكذا القصد المتعلق بالكل
التمييز وغيره باعث متقدم واسم الاشارة وان كان بحسب الوضع والاستعمال مستاولا للمتعدد الا
انه بسبب اقترانه بالاشارة الحسية يفيد الكل تمييزا وتعيين لذا قيل انه اشتباه اصلا بعد الاشارة التي

من منزلة وضوح البدر ومنار المقصود بعند العقل والحس معا لجلاء والعلم والمضمر فان المقصود بهما
ممتاز عند العقل وحد ولذلك جعله بعضهم اعرف المعارف ومن جعل العلم اعرف نظر الى انه يجب وضعه للخصر
لاسناد الاصحاب ومن جعل المضمر اعرف نظر الى ان ضمير المتكلم لا يتصور تطرق الاشتباه اليه قطعا فكل
وجهة هو موليها وانت تعلم ان الانسب الثقافي تقديم اسم الاشارة على الموصول قوله نحو الذي عاملها
معنى الاشارة او التنبيه وجملة حالة مؤكدة اولى ومن تشل شبان على الاخرى وبين حال من شبان على
طريقة ملة ابراهيم حنيفا والضال والسم نجرنان بالبلادة اي هو مع كونه مخلصا للوحي وفهمي منهم و
كرمانهم متوحد في لحاسة عن غيره وهذا مثال للقصد الى كمل تميز وتعيين قوله بهذا الليل جاء طله
الليل يرى انه تتريل ما طارق فلا يرى الا بناء حصوصا اذا كان هناك غبار والكوة النافذة
العظيمة السنام اي ادى اليها قائلا هذا طارق لجر نحي اي تحملني حماد عليه وفيه نحاية السناعة كله
او النعت اليها خاطبها بذلك على مجرى عادتهم في خطاب الحيوانات فالباء دخلت تجرى ضمير مجاز لابانة الكناية
وهذا مثال الايراد اسم الاشارة بحسب الطارق سواه قوله وله نعم الضمير به راجع الى المستثنى منه اعني
العام المقدر بحسب المعنى فانه للمثنى الذي يدل عليه بنعم اي له نعم نعيم او احد على ظلم يراد به وقد يتوهم
ان المستثنى منه ضمير مستتر في بنعم راجع الى امر احد على ظلم يراد به وهو موهوم والاذلان يراد به كما
يشعر به عبارة المصنف قوله تعالى ان كانت الا صيحة ولا ترى الا مساكنهم بالرفع كما حكي في مباحث
النقص وغيرها هي لخيار لاهل الشرك بينهم بركبون وله بل اعد احد منهم اشار اوله الى اسبال غاية على هما
في صفة الدل والهوان ثم بين ذلك تمامهم اورد اسم الاشارة لكل منهما فاصلا بذلك غير التمييز وتعيين
ليكون ابين بما اسند اليه من وضلة بحث لانظرها اليه الناس اصلا والخسف الذل والجوع والرمة القطعة
البالية من الحبل الحبيبة الرف والكسر لا يرفى اي لا يرف ولا يرحم والمقصود الحث على عدم تحمل الضيم بان هذا
صفة الحار والجادر قوله اخي التي تبان بشر وثني فيهما بالضم كمهيم وضحى وبالكسر فيهما جزية وجزي
والمراد ما يتوهم من صنايع الميار وكلمة اشار بكلمة ان الملك ما بهم من احسان بناء المكارم والالقاء
بالعهود ونوليهم العقود وكثيرهم مما نخلق من هذه الامور وما تقرر منها وايثار اسم الاشارة للكمال
التمييز قوله او ان يقصد تلك كلمة ايراد المسند اليه اسم الاشارة سان حاله فان جعل القرب والبعد و
التوسط حاصل في معاني اسماء الاشارة كان هذا لتحقيق ذكر توطئة لما يتفرع عليه من بيان حال الحاضر
وان جعلت خارجة عنها كما يقتضيه البلغاء بحسب مناسبة الالفاظ في القلة والكثرة والتوسط كان من علم

المعاني قال ثم يتفرع على ما ذكر اي الاصل في اسم الاشارة ان يقصد به كمال التمييز او بيان الحال
ثم يتفرع على كل منهما ما يناسبه لان الاشارة قد يقصد بها كمال تمييز المسند اليه لنوع فرق
اعتبار لعنوانه كما في قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون وكالتنبيه على غباوة السامع
اي على علاوة الحيوانات فانه لم يحمل الشي منبها غاية التمييز كما في قوله هو لم يوركه كما في خطاب
الفرزدق لمن كان بحاجبه وكذا يقصد بها بلفظ قربه المطالب واذى بنوش يقربه دنو قريبه
نسبها بالمراتب المعقولة بالمسافة الحسية ولما لم يكن الاذى المشبه مع المشبه كان التفرع ههنا
بمجرد المناسبة المصحح لايراد المشبه بمجرد كمال التمييز وكمال العناية بالتمييز فانهما يجتمعان في القصد
مع المناسبة كما عرفت قوله كما قالت عائشة رضي الله عنها تنظر فانا اسم الاشارة ههنا مسند لمجرد
لجرور المسند اليه او تنزيل ما قصد تجريد تقريبه التمييز فانه يوصف غير المسند اليه انشاد يا عجبا منه
ايا قوم العجوا عجبا وغير سؤله ايضا اي يا عجبا احضر فهذا او اكر وخبرها عبد الله سرا اقا
بوجوب نقض الضفائر على النساء عند الغسل لهذا امر لخا علم به منه صافكيف لخا الفساد وشك ايحير
او ما كانوا يقولون ذكر ما يسموا الله بضرب المثل بالذباب والعنكبوت والبعوض قوله في موضع كم
ضربا بعض غير الصلوب لانه يشمل قوله ومنه وما هذه الحيوة الدنيا الا لهو ولعب فضل عما فيه مع كونه
تقليله ايضا ان احتمال ان يقصد به مجرد فرق الحيوة بلا تحقير ولسائلان المشار اليه فيه تحقير في نفسه بخلاف
ما تقدم ونظم الاية الكريمة الا لهو ولعب فتاخير اللهو كما في اكثر النسخ سهو وفي سورة الانعام وما الحيوة
الدنيا الا لعب ولهو بدون اسم الاشارة قوله وكما حكيه القائل هذا ايضا تنظير وعطف على قوله وكما حكيه عن
وعله وابراده مثله بينهما تناقض منه ودقيق في موضع الحال وهذا خبر لعل وبالرحي متعلق بما
يفسره المتقاعس اي لعل هذا المتقاعس بالرحي اي الذي حصل له التقعس وهو ضد الحرز بسبب
ادارة الرحي مع كلل النفس فلاح لكونه مشكرا لكونه بحال ما قوله وتعد في تعظيمه اي ان يقصد بالبعد
التعظيم بناء على ما تقدم فيجعل علو مرتبته ورفعة محله منزلة بعده في المسافة قوله ومن التبعيد لقصد
التعظيم تلك الجنة هذا كلام بقال لاهل الجنة في الجنة فهي حاضرة قريبة فذلك للتعظيم وفصله
احتمال ان يقال ان تلك الجنة اشارة الى الجنة الموعودة في الدنيا اي تلك الموعودة هذه التي او رثتموها
بخلاف قوله الا فذلكن فانه متعين للتعظيم قوله او ظلاف تعظيمه عطف على تعظيمه اي او يقصد بعده
خلاف التعظيم اي التحقير واهانته علما يعني انه بعيد في الغاية عن ساحة عز الحضور والقرب قوله او ما سوى

وكذا عطف على قوله ان لا يكون لو ليساسك وهكذا اشار الى ما ذكر من الدواعي الى ايراد اسم الاشارة
او ما يتفرع عليهما وهذا السلك لها يحكم الابتداء والتفرع وهذا الفصل اشارة الى قصر كون المسند اليه اسم
الاشارة ومن جملة اللطائف الداعية الى ايراد اسم الاشارة التنبيه على ان المشار اليه لما يبتني ما ذكر بعده
لاجل الصفات السابقة كقوله تعالى اولئك على هدى ودون الشاعر فذلكن الذي لمتنني فيه الا ان هذه
الثانية غير ما اخرج الكلام اه على مقتضى الظاهر ومن اللطائف المتفرع قصد التعظيم بالقرب بناء على ان
عظمة الشي مما يقتضي القرب اليه والتقرب منه كقوله تعالى ربنا ما خلقت هذا باطلا وان هذا القران يهدي للتي
هي اقوم وسيأتي في اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر نكتة اخرى ربما يكون ايراد بعضها في الاخراج على
مقتضى الظاهر قال واما اللام فللاشارة الى معهود اي تعريف المسند اليه باللام فهي ... المسند
اليه نفس الحقيقة اي معنى الاشارة الى حضوره في ذهن السامع فان معنى تعريف اللام هو هذه الاشارة
كما سيجيئ وقوله تعالى عزمن قائل استشهاد بطريق الاستيناف على صرف قوله الماء مبتدأ الكل حي مثوانه
مثال التعريف الحقيقة باللام في غير باب المسند اليه وقوله تعالى في الروايات الاستيناف لكونه في قسم ان
تعين للايه مخالفة لما ورد في الكتاب مع ما اشتهر من ان مبدأ الانس التراب ومبدأ الجن النار وللملائكة
ان مبدأ الملك الريح فاشار الى وجه التوفيق ثم رجع الى ذكر الامثلة واللام في الرجل والمرأة و
الدينار والدرهم لتعريف الجنس والحقيقة وليس يلزم من كون جنس الرجل افضل من جنس المرأة ان يكون
امرأة افضل من رجل لجواز ان يكون الجنس الحاصل في ضمن كل فرد من الرجل افضل من جنس المرأة الحاصل
في ضمن اي فرد منها مع كون خصوصية فرد منها افضل من خصوصيات افراده وكما في قوله الكل اعظم من
الجزء معناه الظاهر ان كل واحد من افراد الكل اعظم من جزئه فاللام في الكل للاستغراق وفي الجزء عوض عن
المضاف اليه وقد يجعل اللام في الكل للجنس لكن بقصد الجنس من حيث وجوده في ضمن فرد منه لا بعينه كما سيأتي
فهو اعظم من جزئه ولا يصح ان يقال جنس الكل اعظم من جنس الجزء قوله ونعم الرجل زيد على ان يقول الجنس
للمبالغة كانه يدعي ان جنس الرجل وماهيته اي معنى كلي نسي او المساوي للتسوية الى هذا الجنس
هو ذلك المخصوص وقد يقال المراد الجنس من حيث وجوده في فرد لا بعينه فيرجع الى ما ذكره من ان اللام
فيه للعهد الذهني وسيأتي تمام الكلام في باب الاطناب ان شاء الله تعالى قوله ومن تعريف الجنس فيل
فصله احتمال الاستغراق في هذه الامثلة والبعد الاول مشتمل على ارضع امثلة الى جنس الحق كجنس

لله وقوله يبرى بيان لوجه الشبه والمعنى يبرى خلصا لى او يبرى كل من جنس الطفيل لصاحبه
قوله الناس ارض اى لهذا الجنس ضيعة حيث كانوا الكرعليهم على مرتبة والكتاب والحكم والنبوة
محمول على الجنس وقد يحمل على الاستغراق ايضا لان اولئك اشارة الى الانبياء وآبائهم وذرياتهم وقد
اوتوا جميع الكتب والاحكام والنبوات على سبيل التوزيع قوله ولقرب المسافة متعلق بقوله يعامل و
بين حال والمسافة واذا نا ملك ظرف للقرب نفسه الا انه فى الحقيقة ظرف لظهوره فهذا التنوين اشارة
الى تنوين الجنس ولفظة يستدرك لان المقصود ان يترك الاسم منكرا غير معرف بشئ من التعريف وهذا المعنى
القريب انما هو بين المنكر والمعرف باللام الجنس اذا اريد الجنس من حيث وجوده فى ضمن فرد لا بعينه
لاجل قرينة يقتضى ذلك كقولك حيث لا عهد ادخل السوق او اشرب الماء فان مؤدى هذا المعرف مؤدى
المنكر وهو الفرد المنتشر كما اذا قلت ادخل سوقا او اشرب ماء والفرق بينهما ان المعرف تنبيه الى كون ما
هيئ ذكر الفرد معلومة وليس فى المنكر هذه الاشارة والتعريف الجنسى الملاحظ فيه الافراد باعتبار
هو المسمى بتعريف العهد الذهنى واذا قصد بالمعرف باللام الجنس الماهية من حيث هى كما فى الاشياء
التى يراد تعريفها او اجراء الاحكام عليها بانها فيبين المعرف والمنكر بون بعيد لان المراد بالمعرف
الماهية من غير ان يلاحظ معها وجودها فى ضمن شئ من افرادها وبالمنكر فرد منها ثم المصادر
التى ليست فيها شائبة الوصفية كرجعى وذكرى وبشرى يلحق مؤدى معرفها ومنكرها وهو الماهية
من حيث هى الا ان فى المعرف اشارة الى حضورها دون المنكر كما هو شأن يعامل المعرف اذا اريد به الفرد
المنتشر معاملة المنكر كما فى المشهور ينبغى ان يكون ذلك فى هذه المصادر قوله يعامل معرفه كثيرا معاملة
غير المعرف فان اريد ان هذه المعاملة جائزة اذ يجوز ايضا ان يجعل هذا المعرف مبتدأ ودخانا كما فى العارف
قوله على اللئيم لم يرد به اللئيم المعين اذ ليس فيها ظهار ملكه لكلم ولا الماهية من حيث هى بقرينة المرور ولا
الاستغراق بل الجنس من حيث وجوده فى ضمن بعض افراده والمعنى ولقد امر على لئيم من اللئام
فعلى الحاضر للاستمرار وثم بالحاق التاء مخصوصة بعطف الجمل قوله والمذكور اى وكونه بمعنى
لئيم يقدر يسبنى وصفا له لا حالا والمراد ان ذكر يصح للعدول عن الحال الى الوصف الا انه مرجح للوصفية
على الحالية بل المرجح ان جعله وصفا اى على لئيم علاوة للمدح يتفق افيد فى المعنى وادل على وقاره
لان تحمل قيد المرور فكانه قال اثر دائما على اللئيم مع طلب يسبنى فلا التفت اليه واقول لا يعنينى اى لا يريدنى
ان تحملا

ان يريد غيرى اوله يعنى الاشتغال به والاهتمام منه قوله قوله اى والمعرف الذى عومل معاملة المنكر غير
نظير له نظائر كثيرة وذكر له مثلا او لقوله على اللئيم يسبنى نظائر اى اشباه كثيرة فى القرآن
كنوينه كمثل الحمار يحمل اسفارا او قوله الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون
فى الكشاف فان يحمل صفة للحمار وله يستطيعون صفة للمستضعفين او للرجال والنساء و
الولدان وقوله غير المغضوب صفة الذين انعمت عليهم لانهم يقصدون من المعرفات بجنس بعينه
وعلى هذا اعلم ان الموصول كالمعرف باللام فى هذه المعاملة قوله اى او العموم والاستغراق عطف على نفس
الحقيقة اى او اريد بالمسند اليه بل بتعريفه عموم الحقيقة لافرادها ولما كان العموم قد يطلق على الشمول
على سبيل البدل عطف عليه الاستغراق تعيينا للمراد ولما حصل تعريف الاستغراق مقابلا لتعريف الجنس جريا
على ما هو المشهور ويحتمل ان يراد به العهد الذهنى تحت التعريف الجنسى الا انه اشار ههنا الى ان الاول
الذهنى لكونه اظهر فلم يجعله قسما على حدة وقرينة الاستغراق فى ان الانسان ورود الاستثناء وفى
المثالين الاخيرين صحة ورود [illegible] قال الكل اللام فى السارق والسارقة موصول وعموم الحكم مستفاد
من علية السرقة والسرقة فلنسلمه نسلم كون اللام موصولة فهذا الموصول فى حكم المعرف باللام ولكل
ان صحة الاستثناء انه عدد برلج برك على عموم اللفظ مع قطع النظر عن العلية له فلا لخالكان الساحر عاما
وقد وقع فى حيز النهى وصلته تنصيصا به فى العموم لا عموم النهى لما اشتهر ان النهى يتوجه الى قيد الكلام لا الى
اصله لانا نقول ليس ذلك كليا الا ترى الى عموم قوله تعالى لا يحب كل مختال فخور ورد الشرف به انا عند قيد
العموم فى الكلام اوله حظ النهى عليه ثابت كان النهى واردا على المقيد نافيا للقيد اعنى عمومه وان عكس
كان القيد واردا على النفى مفيدا للعموم نفيه والتعويل فى تعيين احد الاعتبارين على القرائن قوله او
كان المسند اليه حصة معهودة من الحقيقة عطف على قوله اريد بالمسند اليه نفس الحقيقة ولعلم يقل او
حصة معهودة لئلا يكون عطفا على نفس الحقيقة او العموم اشعارا بان تعريف العهد قسم مستقل من التعريف
مقابل لتعريف الجنس ليس كالاستغراق متولد من التعريف الجنسى قوله كما فاذا كان قائل فيه تنبيه على
ان الحصة المعهودة من الحقيقة قد يكون فردا وقد يكون اكثر وعلى ان معهوديتها للمخاطب قد يكون
باعتبار كونه مذكورا فى كلام متخصص لكثرة قوله تعالى فى السحرة اشارة الى المجموع المذكورين اعنى
كل سحار عليم ولا شك ان هذا الجمع حصة معهودة من حقيقة الساحر فليس فى السحرة استغراق افراد

الحروف

الحقيقة وليس اللام فيه اسما موصولا وان كان صفة وانما كان ذكر في الصفات التي يقصد بها
الحدوث لان الصفات التي صارت بمنزلة الاسماء ولئن سلم فقد ترك في حكم الموصول باللام قال فان قلت
اذا قلنا مثلا كل عدد اما زوج او فرد فالاعداد غير خارجة عنهما لان العهد والاستغراق يجتمعان
في لفظ الاعداد قلنا اذا قصد بلفظ الاعداد استغراق الافراد فلا حاجة الى ملاحظة كونها
مذكورة حتى يكون معهودة فمن اين يكون اجتماعهما على ان الحصة المعهودة من الحقيقة لا تصدق
على جميع افرادها قطعا فلا يجتمعان اصلا قوله فعصى فرعون الرسول نبه بايراده على ان التعريف
باللام اخص المسند اليه وكثيرا ما يورد الامثلة من غير الباب الذي هو فيه تنبيها على عدم الاختصاص
فيقال لكل امثلة الحالة الجارية في غير هذا الباب ايضا فلا حاجة الى التأويل بما يردها الى الباب قوله
وتقرير ما ذكرنا من افادة اللام الاستغراق او العهد يذكر في الفن الثالث ذكر هنا ان القول
بافادة اللام لتعريف الحقيقة والاستغراق مشكل في حق كثيرة افادتنا اياها بان اللام موضوع للعهد
فكان الاولى بان يذكر هاهنا تعريف الحقيقة ايضا قال واما الحالة التي يقتضي التعريف بالاضافة
اي تعريف المسند اليه بالاضافة قوله اي احضاره اي بعينه متعلق بطريق لتضمنه معنى موصل
واصلا مصدر مؤكد لاسعاد الطريق او حال من طريق اي اتم طريق سواها انتفاء كليا او انتفاء
ملتبسا بالكلية قوله ان لم يكن عند المتكلم من الغلام شيء من طرق التعبير عنه سواه اي سوى
انه غلام زيد او لم يكن عند السامع شيء سواه وفيه بحث لان النسبة الاضافية يجب ان تكون
معلومة للمخاطب ولا شك انها تصلح ان تكون صلة بان يقال الذي
هو غلام زيد فيرجع الى ان الاضافة اخصر قوله او طريق سواها اخصر اي لم يكن عند المتكلم طريق
غير الاضافة اخصر من الاضافة فيفهم منه عرفا ان الاضافة اخصر الطرق الحاصلة عنده في
احضاره بعينه ولك ان تجعل سواها استثناء طريق اخصر فيدل على ان الاضافة اخصر الطرق
قوله هواي اي مهويّ ومحبوبي اخصر من الذي اهواه واليمانين نوع عمان بمعنى حزن لحرك الباني [illegible]
وعوض عنها الالف للتوسط مصعد اي مبعد من اصعد في الارض اذا ابعد فيها جنيب اي
مجنوب مستتبع يقال الخيل [illegible] جنيب [illegible] مع الركب اليمانين وجسمي بمكة [illegible] فاختار
الاختصار لعدم الارتياح الى بسط الكلام قوله او لانه عطف على ما تقدم من المعنى اي تعريف المسند اليه

بالاضافة اما لانتفاء طريق سواها او للاختصار او لانه اي اضافته حصول مطلوب لم سوى
الاختصار وقد يقال هو عطف على متى لم يكن طريق عطف ظرف على ظرف اي الحالة المقتضية
للاضافة حاصلة متى لم يكن او حاصلة لان في اضافته وفيه ان اللام ظاهر في الحاصل فلا يلائم
العطف على الزمان قوله مثل ان تغني بالنصب على انه بدل من حصول او حال من مطلوب لم ويجوز
على انه صفة له قوله اي الاولى عطف على المتعذر وترك فالاولى يلزم اعمال اسم التفضيل في الفاعل الظاهر
بدون الشرائط المعتبرة في مسئلة الكحل فيكون شاذا وجاز ان يكون الاولى ترك جملة اسمية
معطوفة على صلة اللام في المتعذر نظرا الى المعنى كانه قال عن التفصيل الذي تعذر او الاولى تركه
فيلزم حمل الاسمية صلة اللام على وجه التبعية قوله جناة من الجناية كقضاة لقاضي لعدم الغرضة ولاداء
التفصيل الى ملال السامع واشتمال اسمائهم على ثقل او كراهة سمعا او صلة حيث نظر او كاستهجان
التصريح بنسبة الفعل القبيح الى صريح اسمائهم واقتضاء التفصيل تقديم بعض على بعض فيورث
عداوة او اذى خاطر قوله توسط هذا قيد المتعذر عادة لان المراد القبيلة ويوم اللقاء معمول
بمعنى التشبث المستفاد من كانهم والخبر اللاحق وتعنت ما شرع سيبويه والاسد اذا كان ذا شبل
اي ولد كان اشد خذلة ومدافعة قوله او لانه متضمنة ما ترك تفصيله للاولوية اذ المراد في [illegible] معدودة
والمعنى انهم لم يعرفوا عن ابيهم عن مؤخر تيمم وانهم لا ينتجون كسائر الاعراب ترك تفصيلهم احترازا
عن تقديم بعضهم على بعض وعن التصريح باسامي الاناث اللاتي فيهم وما ربتهم جنتهم قوله قومي
لم يصرح باسماء قبيلته اجبة من الغدر ولم يفصلها لانه يورث تاكيد العداوة واميم مرخم اميمة اسم امرأة
كانت تلومه على تركه انتقام قومه فزعم الاشتهاء بان الانتقام منهم يعود بالمضرة اليه لانه عز الرجل
بعشيرته قوله فما لنا سبع ترك التفصيل لان مقصود التفصيل باعتبار كثرة العدد المعلومة
من السبع صرحا فضيع التفصيل وايضا لانه اخبار سبع عن المفصلين يكون لغوا وانه اخبار بشيء
التصريح ببعض اسماء القبائل كلب وكلاب ونمير وقال الرواة كليب نظرا الى التاويل بالاحياء
ثم عاد الى [illegible] قوله او مثل ان يتضمن اي الاضافة اعتبار الطيف منسوبا الى الحي ركاب الاضافة
الحقيقة لانه فان الهيئة التركيبية في الاضافة اللامية موضوعة للاختصاص الكامل المصحح لان
يخبر عن المضاف بانه للمضاف اليه فاذا استعملت في ادنى ملابسة كانت مجازا لغويا لا عقليا كما توهم

ان المجاز في الحكم انما يكون بصرف النسبة عن محلها الاصلي الى محل آخر لاجل ملابسة بين المحلين
وظاهر انه لم يقصد صرف نسبة الكوكب عن شيء الى الخرقاء بل لاحظ ملابسة بينهما بل نسب الكوكب
اليها لظهور جدها في تهيئة ملابس الشتاء بشروعها في غزلها في زمان طلوعه
الذي هو ابتداء البرد فجعلت هذه الملابسة بمنزلة الاختصاص الكامل وفيه لطف قوله اذا قال
في استشهاده اصحهما ان الاناء للضيف وقد اضاف فعل الضيف للملابسة بينه اياه
ذ... صلح هذه للملابسة بمنزلة الاختصاص الملكي مبالغة في اكرام الضيف ولطف
والثاني ان ذا بمعنى الصاحب والمراد به اللبن واضيف الى الاناء للملابسة اياه بكونه فيه
ايضا اضافة لادنى ملابسة اي اذا قال الضيف حسبي ما شربت قال للضيف احلف بالله
حلفة واللام في لتغني جواب القسم والباء مفتوح بتقدير النون الخفيفة اي لتغنين ذا انائك
عني ولتجعلنه فيغني بي كأن الطعام يحتاج الى من يطعمه وقد يروى بكسر اللام على تقدير
ان وليس شيء من هذه المضافات مسندا اليه فكأن الاولى تغيير الاسلوب الا انه ترك تفننا
في ايراد الامثلة ... الباب قوله او مثل ان تتضمن نوع تعظيم اي للمضاف اليه او المضاف
او غيرهما باعتبار كما الكبيرة والملوكية والمصاحبة في الامثلة المذكورة ومثال تحقير المضاف
اليه ضارب زيد بالباب ومثال الاخرين مذكور في الكتاب قوله او غرضا عطف على
نوع تعظيم وذلك كالتحريض على اداء حق المضاف في قولك صديقك بالباب وعكسه في قولك عدوك
يسلم عليك وله سلطان في ... كخلاء البكر ... والتحرز ... او ... قال
ولما الحالة التي تقتضي وصف المعرف اي ايراد نعت للمسند اليه المعرف فهي اذا كان ذلك النعت مبينا
للمسند اليه كاشفا عن ماهيته فالوصف في المثال الاول حد للجسم عند المعتزلة كاشف عن حقيقته وفيه ايضا
اشارة الى علة الحكم اعني الاحتياج الى المكان فان تعلق الجسم عند تحيزه لا يقال هناك اوصاف للجسم
ليس شيء منها كاشفا الا ان نقول الوصف في الاصل مصدر جاز اطلاقه على المفرد فيقال للجميع وصف
كاشف وايضا ... الثلاثة ... في الجهات وقد يقال الكاشف هو الطويل العريض العميق بجملته اعني
العريض والعميق والوصف في المثال الثاني يحتمل وجوها ثلاثة الكشف والمدح والتخصيص و
ذلك ان المتقي ان حمل على معناه الشرعي اعني الذي يفعل الواجبات باسرها ويترك السيئات بتمامها فان

كان المخاطب جاهلا بذلك المعنى كان الوصف كاشفا وان كان عالما كان مادحا وان حمل على ما هو من
معناه اللغوي اعني المجتنب عن المعاصي كان الوصف تخصيصا قوله باسرها اي بتمامها والاسر في الاصل
القد الذي يشد به الاسير ويقال هو لك باسره اي بجملته وقوله ويجتنب الفواحش والمنكرات عن
آخرها اي يجتنب جميعها والتقدير متجاوزا عن آخرها الا انه ضمن التجاوز معنى التباعد فعدي بعن
اي متباعدا عن آخرها بالتجاوز وفيه مبالغة ليست في تقدير متباعدا عن آخرها ... عما يتوهم
فيه انه لم يجاوز عنها اي عنها وكذلك نقول المعنى اجتنابا ناشئا عن آخرها وكذلك ان يكون الخالي في
الاجتناب ... ويكون قولهم جاؤوا عن آخرهم ... فيهم قوله كالكاشف حد به
شبهه بالحد ولم يجعله حدا كالاول لان بعض لوازم مفهوم المتقي مذكور فيه ... في ...
الاول من قبيل كشف الحقائق العينية والثاني من كشف المفهومات الشرعية قوله ووجه اللطافة يريد
ان في العدول عن العبارة الظاهرة اعني الذي يفعل الواجبات باسرها ويجتنب المنكرات عن آخرها
الى قوله الذي يؤمنون ويصلون ويزكون فوائد الاولى ان للحسنات لها اساسا ومنصبا اي اصلا ...
من جهة لا تستغني عنه شيء منها اصلا وهو شرط لصحتها اعني الايمان الثانية انقسام الحسنات الى البدنية
والمالية والثالثة الاقتصار من البدنية على الايمان ومن ... على الصلوة والزكوة
تنبيها على انهما اصول وما عداهما منطوية تحتهما الرابعة ان شأن ... بذكرها على تفاصيلها الخامسة
الايماء الى ان واصل من العبادات البدنية اعني الصلوة تستتبع ترك السيئات وفي قوله ... العبادات
دال على ان الصلوة والزكوة وان كانتا اصليين مستتبعين لما عداهما لكنهما ليستا شرطين لصحة
فان الايمان قد يستغني عنهما بعد الوقت ... قوله وذكرت الفائدة عطف على ذكرت اساس
الحسنات قوله ونظيره اي ونظير قولك المتقي الذي يؤمنون ويصلون ويزكون فصله عما تقدم لان الموصوف
ههنا ليس مسندا اليه ولما قال في تنزيل الوصف منزلة الكاشف اي في الكشف لا في كونه كاشفا على
الطف وجه ولم يقل في كون الوصف كاشفا لان الكلام في المطلق هو الحد فقد ... وصف المتقي منزل
فاعل الجري وفيه ضمير منزلة اي فالوصف في قول اوس ايضا منزل منزلته فقوله الجري عليه اي الموصوف
فاعل الجري او فيه للوصف ... والا لهي بالرفع على انه خبر ان في البيت السابق اعني قوله
ان الذي يجمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا او بالنصب على المدح وضرائب قوله بعده ابيات

أوحى فلا ينفع الوشاة من أمرلس فرطا ولا البدعا وصف الالمعي وهو الذكي المتوقد بما ينكشف
به معناه بادفى النعاث وهو انه يصيب في ظنه كانه راى المظنون او سمعه أو حيّا اي عجلا و الاشاح
الحذر والبدع الامر الغريب اي انه ينفع طالب الصعود الغريب الحذر من امر يناسب قول اوس فصله عنه
لكون الموصوف فيه نكرة ولاحتمال ان لا يكون مجزوما ومنوعا صفة لهلوعا بل حالا مثله وعلى
التقدير من مجموع هذا الجزاء الكاشف للهلوع قوله عن احمد بن يحيى هو ابو العباس ثعلب اي حكى عنه هذا
الكلام اعني قال فقوله او مخصصا عطف على قوله مبنيا اي كان الوصف مخصصا للمسند اليه قوله او كما اذا قلت
الاولى ان عا بقال او كما في قولك لانه عطف على قولك وسيرد عليك كلام في اذا هنا والمراد بالمتقي هنا
المعنى الشرعي ايضا الا ان مقتضى الكلام على انه معلوم للسامع وذكرت هذه الامور من حاله وخصصتها
بالذكر اظهار الفضلها على غيرها لا استباها لما عداها كما في صورة الكشف بل هي المراد وهو ها
قوله زيادة تخصيص وذلك لان الموصوف معرفة ففيه تخصيص قطعا فيفيد الوصف زيادة تخصيص اي
توضيحا بازالة الابهام في قوله سبيل [illegible] فائدة الكشف او المدح اشارة الى ان التخصيص اي
التميز يوصف في الوصف الكاشف والمادح ايضا لكن المقصود هناك احدهما لا مجرد التخصيص كما
في الصفة المخصصة ولم يذكر الذم اختصارا قوله وانت تريد بالمتقي المجتنب عن المعاصي اراد بالمعاصي
الشبهات التي تعلق النهي بها صريحا وترك الواجب منهي عنه ضمنا فلا يخرج المعاصي بالمعنى المذكور
فلا يرد ان المجتنب عن المعاصي كلها يكون آتيا بالواجبات عن آخرها فلا يكون الوصف مخصصا واعلم
ان صاحب الكشاف ذكر في هدى للمتقين هذه الوجوه الثلثة ونقل المص المثال المذكور ليكون
من باب المسند اليه قوله وكان ما هو عطف على كان الوصف مبنيا اي الحالة المقتضية لوصف الموصوف
على اذا كان الوصف مبنيا او مدحا الخ وكان ما يتعلق بالوصف من البيان والكشف والمدح والذم و
التخصيص والتاكيد مطلوبا قال وطا تري مقصود الاشي هنا اثبات مطالب ثلثة يتبين كل منها بتقديم
العلم بما يليه لكنه قدم دالا ورود عليه بلا توقف الا وان الوصف حقه ان يكون معلوم الثبوت
للموصوف عند المخاطب قبل حمله صفة له وذلك لان المقصود بالوصف تميز المخاطب للموصوف عن غيره بالوصف
فلا بد ان يكون معلوم الثبوت للموصوف عنده لاستحالة ان يميز شيئا عن شيء بما لا يعرف ثبوته له فالخبر
اذ حقه ان لا يكون معلوم الثبوت للمخبر عنه عند المخاطب ولهذا قيل ان الصفات قبل العلم بها اخبار والاخبار

بعد العلم بها صفات نعم يشتركان في ان حقهما ان يكونا معلومي التحقيق للموصوف والمخبر عنه عند
المتكلم فان قلت قد يقصد بالوصف المدح او غيره دون التميز فلا يثبت المدعى كليا قلت الاصل
في الوصف هو التميز لكن ربما يقصد به معنى آخر مع كون التميز حاصلا ايضا كما نبه اشارة الى
ذلك آنفا ولما فال العكس والضمير انه يتوصل لان العلم بالمخبر عنه غير كاف في حصول المطلوب لا بد
من التميز والنظر قوله لا يتعلق بعكسه والضمير في بطلانه للمطلب الثاني ان حق كل وصف
ان يكون ثابتا في نفسه وذلك لان تحقق الموصوف فرع على تحققه في نفسه فان قيل الا يلزم من كونه معلوم
التحقق للموصوف عند السامع والمتكلم ان يكون متحققا له حتى يلزم منه تحققه في نفسه لجواز ان يكون
اعتقادهما غير مطابق للواقع قلت الكلام على تقدير مطابقة ذلك الاعتقاد فنقول
يلزم تحققه للموصوف تحققه في نفسه ولما الاعتقاد بتحققه يستلزم الاعتقاد بتحققه في نفسه
لا تحققه في نفسه ولهذا قال ثابتا متحققا تنبيها على ان الثبوت والتحقق بمعنى واحد وذلك المعنى
عند المعتزلة اعم من الوجود فلا يرد عليهم النقض بالاوصاف الاضافية والاعتبارية التي لا وجود
لها في الاعيان كالابوة والبنوة والعمى لجواز ان يقولوا انها ثابتة في انفسها وان لم يكن موجودة و
لما كان هذا الحكم متناولا للخبر ايضا عممه فقال وان حق كل ما يتصل اي ولا يشتبه عليك ان حق كل ما
يقصد ثبوته للغير سواء كان بطريق الاعلام والاخبار كما في الخبر او بطريق الانشاء والاحضار
كما في الوصف ان يكون في نفسه ثابتا لما علمت من ان تحقق الشيء للشيء فرع على تحققه في نفسه وزاد
هنا ثبوته عند المتكلم حيث قال وعندك لان قصدك ثبوت شيء لغيرك وحكمك به يستلزم علمك بثبوته
له وهو يستلزم العلم بثبوته في نفسه فتلخص من ذلك كله ان الشيء اذا كان ثابتا لغيره وجب ان يكون
ثابتا في نفسه وانه اذا قصد اثباته لذلك الغير فان كان بطريق الوصفية وجب ان يكون ثبوته
لذلك الغير وثبوته في نفسه معلومين للمتكلم والمخاطب وان كان بطريق الخبرية وجب كونهما
معلومين للمتكلم وصح ثم ان معنى قوله كل ما تقصد ثبوته للغير كل ما يمكنك ان تجعله وصفا او
خبرا ومعنى قوله حقه كذا انه يكون متصفا بكذا وحينئذ فالقضية المثبتة هنا هي قولنا
كل ما يمكنك ان تجعله وصفا او خبرا يكون ثابتا في نفسه وعندك لا محالة فتنعكس عكس النقيض على
طريقة المتقدمين الى قولنا كل ما لا يكون ثابتا كذلك اي في نفسه وعندك لا يمكنك بل يمتنع منك جعله وصفا

وكذا جعله جزا انضا وقوله او متحققا اشارة الى انه لا فرق بين العبارتين وههنا بحث وهو ان
المستحيل منفي اتفاقا لا تحقق وله ثبوت له اصلا وقد يوصف بصفات ويحكم عليه باحكام صادقة
كقولك المستحيل الذي لم يعقل امتنع الحكم عليه ولا يمكن ان يقال تلك الصفات والاحكام ثابتة في انفسها
بحسب الخارج واما الثبوت الذي الذهني فهم لا يقولون به قوله وعسى اذا امعن هذا الشارح الى
سبيله كلامية وهي ان مشايخ المعتزلة قسموا الاشياء الى الذات والصفة وعرفوا الذات بما يصح ان
يعلم ويخبر عنه وزعموا ان الصفة لا تعلم وان تشاركت الذات في المعلومية وما يتوزع عليها من صحة
الاخبار فيعرض في حد الذات فرد عليهم بان ما ابتناه من كون الوصف النحوي معلوم التحقق لغيره
وفي نفسه بل غاية الصفة المقابلة للذات معلومة ايضا فان قولك عالم مثلا معناه شي له العلم فالشي
هو الذات ومعنى له العلم هو الصفة عندهم فاذا جعل عالم نعتا كان ما يشترك في مفهومه معلوما ايضا
فالصواب ما ذكره ابو الحسين من ان الصفة تعلم تبعا لا اصالة وتحقيقه انهم وجدوا النسب التي تحصل
الآن بملاحظة اطرافها وتوقفت احوالها عليها لا يمكن الاخبار عنها من هذه الجهة ولا العلم بها على الاستقلال
فسموها صفات وملاحظاتها ذوات فالصفة معلومة تبعا حيث جعلت آلة لمشاهدة غيرها كالمرآة
للصورة التي تشاهد فيها وهذا القدر من المعلومية لا يقتضي صحة الاخبار اذ لا بد للمخبر عنه من
ان يكون ملحوظا في نفسه فلا يلزم اندراج الصفة في حد الذات وقوله اذا امعن وتحقق متعلق بعسى
وان لم يحذف عسى ويضرب القسيم عبارة عن التنوية ويحفظ عن الزلل قوله ولان تحقق عطف على ان
كذب بريد ان الموصوف والمخبر عنه ما ان يكونا ثابتين في انفسهما لانه قد اثبت انهما معلومان
في نفسه وثبوت الشي لا فرع ثبوته ذلك الشي في نفسه فان قلت الصاحب هذا الى الاستيضاح ما
تقدم قلت نعم لكنا لما ذكر ان المحقق ان ثبوت شي لغيره فرع ثبوته في نفسه تحقق بذلك ان ثبوته لغيره
فرع ثبوت ذلك الغير في نفسه لان هذا اوضح الامرين انهم جوزوا كون مبادي المحمولات الخارجية
معدومة فيه كالعمى ولم يجوزوا ذلك في موضوعاتها **قال** ثم لعلك ان الطلب هذا هو المطلب الثالث
ومعنى الجملة الطلبية ممتنع ان يجعل وصفا او خبرا او حالا او رد لفظة ثم لان اثبات هذا المقصد
لا يتم بما ذكر ههنا وصح بل بما مع ما تقدم من كون الوصف او الخبر ثابتا عند المتكلم قوله
كما سيأتي كلام لهكلى فان نوع الطلب فانه ذكر هناك ان الطلب يستدعي [illegible] مطلوبا ان لا يكون حاصلا
لا محالة ونعم ان الطلب يقتضي تحصيل شي الا انما يستدعي مطلوبا كما ذكره وذكر ايضا انه يستدعي مطلوبا ان لا يكون حاصلا

وقد نطلق على النوع الادراكية التي يتوصل بها الى تلك الحالة ولما لم يجب تساويهما في المقتضيات العرفية
تكلف بحث في صناعة مستندة الى الكلمات وضعية كحكون اللام وان مثلا للتاكيد والى اعتبارات العقلية
كالامور المعتبرة في التراكيب البلغاء المبنية عليها سببا علاقة للتاكيد ككون التاكيد لدفع الشك
او رد الانكار او اعتبار المتكلم واما نفي وجوب التساوي ولم يترجح امتناعه لان الرجل ربما زاد على
الناشي في استفادة الذوق لشدة ذكائه وفرط فطانته ولانه كاف في اثبات مطلوبه فان لم يجب
التساوي فلا باس على الرجل في صناعة علم المعاني في ان نقلد صاحبها الناشي عليها الذي صار كالمجتهد
المجتهد فيقبل منه قوله وان لم نعلم وجهها ولم نصرح بالبعض مع كلمة الشك تنبيها على ان فوات
الذوق ان كان فانما يكون في بعض المسائل لخفاء في دليله الاستقرائي واما اكثرها فيتوصل بادلتها
الواضحة او بالتنبيه عليها الى ادراكها الذوقي وقوله ملى مهل اي على تدرج يعني بالمواظبة على
الاشتغال بهذه الصناعة وتتبع تراكيب اهل البلاغة والتنقير عن مناحيها سيا تراها بما يستفاد
منها فاذا قيل لكم مثلا ان الاستفهام اذا امتنع اجراؤه على اصله فربما يفيد الاستبطاء بمعونة المقام كقول
القائل كم ادعوك وتقبلته في بادي الراي فقد تحصلت فيه ولذا تتبعت التراكيب وتعرفت ان سؤال
الداعي عن عدد دعائه يدل على كثرة المناسبة الاستبطاء في الاجابة فقد ذقته **قال** وكان شيخنا
يريد انه لبس للرجل بالتقليد وترغيبه في استحصال موجبات الذوق بانه طريقة معهودة فيما بين
ارباب هذه الصناعة ووصف شيخه شرف الدين الطائي وتقه مما يدفع به توهم ان حاله كانت
عن قصور منه او عدم استنصار اباه ذكر الامام نصب على المدح او رفع على البدل ليس تبيح مثله الى
هذه الصناعة وتنبيه بترك السماع الى الاحوال المجازية متعارفة لاعلى طريقة اهل النجوم من اسناد الحوادث
الى الاوضاع الفلكية وما في ماحداني اي بروز مصدرية وقد قال اشار بذلك الى انه قصد بلفظ شيخ المنزار
مبالغة في الاطراء تغمده الله اي ستره برضوانه وجعله علاقة تخيلا حسن كان وفي الجمع بينهما اشعار بتوجه
الاستعارة كما يناسب لفظ كثير فقال الحال يكره على غيره كان بيان جهة الحسن كان ذلك في خدمة
الحاتمي فاحال به على الذوق اي النوع الذي يتوصل بها الى تلك الحالة الذوقية فان هذا النوع من
بلاد الله سرى في ادراك خواص تراكيب الكلام والترقي الى شاهد الاعجاز وطرقوا الاكتساب بها اذا لم يكن
سليقة طول خدمة هذين العلمين كما سنذكره وتتبع فيهما المستحسنات ر اي صبر اذ تخيلنا ف

ومعطوف للمجاز اعني من يتوخى الى ظهور شيء والعود العدو وعلم الادب ما يرويه صحيح البدن ما عيان عن
جهلها بحكم ولسم راسخ رسوخ الصبغ في بد الصباغ على طريقة الاستعارة التمثيلية وعانى
قاسى وكل قصد كل شيء جمع في العلم ثم انه شبه اركان التقليد بان واضع هذه الصناعة
ومرقنها قد بالغ في الاحالة على الذوق لا بكامل موجبات الاصل تهل فلا بد للمبتدى من ان يقلد
صاحبها في بعض مستحسناتها وتحكماتها التقليب وضمير الشأن وعبد القاهر بيان للام وكم يجد
خبر على تاويل يعني الخبر اي بعد هذا اي الاحالة اعان كثيره وقوله في دلائل الاعجاز طرف
ببعد فان ذوق صاحب الصنعة قررته ما عليه قال الفن الاول من
العلوم اي من القضايا المعلومة لكل احد ان ما حكم به العقل هو ان يقرع المتكلم اي
يقصد حال الطلاق للسان عن قيد التشكيل ما نطق به خبرا كان او طلبا في قالب الافادة اي
بجملة بقرره الا انا فصحنا او لا لالحاجة ونجانبا عن عبث اللغو فانه اذا لم يكن مفيدا اصلا
كان لغوا محضا واذا كان نافعا عن ان ما قصد به كان في حكم اللغو وكذا كان زائدا
كان مشتملا على اللغو فولي حال الطلاق معول لغرض يدل عليه ان يقرع لا بحكم العقل اذا معنى نشيعه
به ولذا كان حكم العقل ما ذكر فاذا اندفع اي شرع المتكلم في الكلام مخبرا اي آتيا بالجملة الخبرية لاعلام
اي لمطلق الفائدة والتنويه السكوت والتصريح ونظائرها لزمه ان يكون مخصوصا في حكمه بالمسند
للمسند اليه في ضرب كل حال الذي اندفع فيه افادة المخاطب فان من انتهاطها اي متناول مناط الافادة ومتعلقها
من تركيب الالفاظ بقدر الاحتياج لا ازيد ولا انقص قال فاذا القى شرع في تحصيل مناط الافادة بقدر الافتقار
لاعتبار الواصفة لان الاسناد الخبري في الكلام على افادة المخاطب فان فرغ الخبر لا الاصل ولظهور
جريان الاقسام الثلثة فيها وذكر الحضور اشار الى ان الطرفين كانا حاصلين عنده الا
انهما غابا فذكر او يتصور الى المقصود الذي من حصول الاسناد في ذهنه
وانتقاشه فيه لا بكونه ان حاضرين عنده حال القاء الجملة اليه فلا يتصور حضورهما
بالالقاء لا يحرر عدم ترتيب العرض او على ما قصد به مع انه يلزم لفظهما
الالتفات وهو عند حضورها وكيف الى كيفي وانتقاش الاسناد بالثبوت او
الانتفاء يحكم الملقى اليه بالثبات او النفي بمعنى ايقاعه او انتزاعه ويتمكن الاسناد في الملقى الى المصادقة

الاسناد في ذهنه خاليا عن ونقوش فيه يستشهد لذلك استشهادا معنويا اي انا في هواها
قبل ان يتنفس في قلبي هوى غيرها وأعرف ما الهوى فتمكن فيه طلوع ما منعه فان قيل كان الكمكن لم يتمكن
الاسناد في ذهنه بل كمن او تردد فيه بعد الاضمار قلنا حيث انه حال الذهن وصيغة الانتقاش
الصور لا ينقضي عليها الا بقبول الحكم وتمكنه فيه ومما ذكرنا فلا مرض على الحالة التي من فيها و
يسمى هذا النوع من الخبر ابتدائيا لانه غير ان طلب او انكار قال وان
القاها الى طالب اي الجملة الخبرية الى طالب لها متحير فيها وقد طرفاها مستدلا حسن ودون
طرف وفي حال الامر المستنزل عنده اي بحا وربين الاسناد فانه ليس عنده وقوله فهو مبتدأ
خبره بين بين اي بين الاثبات والنفي مع ما عطف عليه اعني جملة طرفاها عنده
دون الاسناد صفة كاشفة لقوله متحير وضمير فيه للاسناد والمعنى فهو حاصل في محل الاسناد
كائن بين بين واللام في لتنفي متعلقة بالنزاع اي ليستنزل المتكلم المخاطب كما يقتضيه سوق الكلام
بطاعة وتوكيد قوله في النفس للانكار ليرجع الى الحكم نفسه وقد قبل المخاطب و
الورطة الهلاك واصلها ارض مطمئنة لا طريق فيها وقوله استحسن جواب لذا وفي ايثاره على وجب
تنبيه على الفرق بينه وبين ادنى مراتب الانكار اذ هنا يجب التاكيد
جدا وربما يكفي في دفعه وانتقاش الاسناد مجرد الحكم قوله تقوية المنفرد الفعل
فقد يتشبث الى الالة كالقاطع للسكين ذلك الانتقاش
الانكار استوجب حكمه تاكيدا وبفعل المنفرد على المتكلم بناء على انه فاعل للنفس بالطباع السليم
قال وان القاها الى منكر اي الى المخاطب حاكم في الجملة بخلافه حكم المتكلم بان يكون اثباتا
والآخر نفيا وانما قال بخلافه لان الحاكم علانية سبالي حكم قوله تعليل
واستوجب جواب لذا والتدرج على المفعول اعني تاكيد الذي ينفصل بينه وبين
مستحقة اعني بحسب الصفة اي
في اعتقاد تعلق للتاكيد
المخالف الانكار في اعتقاد المتكلم فانه التاكيد على قدر الانكار واعتقاده في نفس
الامر لكني الى صادق الانكار
الله الى الصادق كائنا على هذا القياس المذكور اعني زيادة الانكار فهو يزيد المبالغة في انكار

صدرك وانما قال البرهان ان ردّ لأن الحكم المتكلم يحتاج الى ترجيح حكمه بالتاكيد اذ لو وقف على صاحب الشاوى
لا ترجيح وطاحين قال وان شئت بين ان شئت شاهدا على ان التاكيد تزداد بزيادة الانكار
فتامل هذه الآية ولا يخفى عليك حسن موقع رب العزة وعلّت كلمة ههنا ولو ارسلنا الى آخره عطف
بيان او بدل من كلام وكيف تغير متعلق بتامل على تضمين المعرفة وقيل قال الى على سبيل الحكاية
عن رسل عيسى عليه السلام يتعلق به ايضا اي تامل ههنا مشعرا الفريقين المشاهد الكامل لما
يقتضي الى ان التاكيد بحسب الانكار وانما اكد في المرة الاولى لان تكذيبهم لاثنين تكذيب للثالث ايضا
لاتحاد مقالتهم ولما بالغوا في الانكار ايضا بتكذيبهم بوصف البشرية زادوا في المرة الثانية اللام وما يعوض
عن القسم اعني ربنا يعلم ولم يتعرض المص للقسم المعنوي اما لحصول مقصوده بدونه وانما الحق في كونه قسما
مع عدم تعيين لصورة الجملة ولما قال صاحب الكشف في توجيه زيادة التاكيد الاول ابتداء اخبار
والثاني جواب عن انكار فلا تنظر الى ان مجموع الثلاثة يسبق منهم اخبار فلا تكذيب لهم في المرة الاولى
فيحمل التاكيد فيها على الاعتناء والاهتمام منهم بالخبر وتظن اللقاء اذ فعززنا بثالث اي قويناه
فانها تعزز المطر الارض اذا لبدها وشددها ومجمل عز يعز اذا غلبه اي فغلبنا وقهرنا
بثالث قال ويخرج الكلام في هذه الاحوال على احوال الخاطب اعني خلو ذهنه وتردده والانكار
والوجه المذكور يجري الكلام على المؤكد وتاكيده استحسانا او وجوبا بحسب مراتب الانكار واراد
بمقتضى الظاهر مقتضى الحال وقيد بالظاهر لان مقتضى الظاهر وكلاهما مقتضى الحال واضافة اخراج الى مقتضى
الظاهر لادنى ملابسة فانه لتراهم ان البحث عن هذه التراكيب من مهمات
الاحوال الشعرية من وظيفة علم المعاني والبحث عن وجوه الدلالات بحسب الجلاء على وجه كلي وظيفة علم البيان
واخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر يندرج في الكناية التي يبحث عنها هناك فيطلق عليه اسم الكناية واخراجه
على مقتضى الظاهر يندرج فيما يقابل الكناية اعني التصريح فيطلق عليه اسمه وهو المراد بقوله يسمى بالتصريح
ولك في الاخرين نوع خفاء اذ ورد فيهما كلمة ان وتعلم ان تاكيد الكلام قد
يكون لوفور نشاط المتكلم ومزيد رغبته والرد على ظنه الباطل كقولك انا لمن المرسلين
او لكمال التضرع ربنا آمنا او لكمال الخوف نحو ربنا انك من تدخل النار فقد اخزيته المغيرة
ذكره من المعاني التي تناسب التاكيد بوجه خطابي قال والذي اريناك اي اريناك وصلناك مصطرا
اياه والبصيرة للقلب كالبصر للعين ولعلها انما جعلها عاملة في ذلك المبصر يقال استوثقت

من كذا اذا اصر على نغمة لكانك اخذت منه نغمة واعتمادا عليها اي عرفت ان ابي العباس المبرد الى
اسحق المتفلسف الكندي صادر عن تحقيق وصفه بالظرف وفي قوله الى اخر
اشعار بانه كان جازما بوقوع الحشو فيكون ما ذكره تذكيا في صناعة ابى العباس لا اظهار التردد
متصديا للاستفادة منه وذكر اشارة الى التجلب قال هذا كله اي كل هذا الذي ذكرناه من اخراج
الكلام على مقتضى الظاهر واشار بثم الى تراخي الرتبة اي للاخراج مرتبة اعلى وارفع في البلاغة من
الاولى التي هي قريبة من كلام الاوساط والتعليق هو الاخذ بالجانب من العلق بكسر اللام وهو الامر
العجيب كلام البليغ في بالقلوب ونحو بلها فاطلق السحر عليهم في هذا
الفن اي في الاسناد وفن البلاغة والشغف شيء من الربق يقال نفث ينفث
بالكسر وهو افصح من الضم والمراد بالكثير كثرته في نفسه لا انه اكثر واقسام الاخراج لا على مقتضى
الظاهر تسعة حاصلة من تنزيل العالم منزلة احد الثلاثة المذكورة ومن تنزيل كل منها منزلة الآخرين
وذكر اشارة الى النفث وتعرض ههنا للازم الفائدة مبالغة مع ان الاقتصار على الفائدة كاف
وعلى تنزيل الخبط المترقب وذكر اشارة الى العلم والجاهل العلم بالفائدة بشاوط
اقسام ثلثة الا ان المراد هو الحال عن الاسناد وطرفيه ولا اعتبار له متعلقة بالعلم خطابية
اي قناعية بكونه غير عالم مرجع الى
محل الحال بسبب الاعتبارات خطابية بوجوه مختلفة مثل ان لم يعمل بمقتضى علمه او يكون علمه تقليدا
او مستندا الى دليل ضعيف او يكون مضمون الجملة امرا غريبا او دقيقا او نظر منه سؤال او اثر من
انكار قال وان شئت فعليك تنزيل العالم بشيء منزلة الجاهل به فاستمع لما شهد الله
سبحانه وصف اليهود بالعلم بشيء على طريق المبالغة ثم نفى ذلك العلم عنهم لانهم لم
يعملوا بعلمهم اي ان شئت شاهدا بان الخبط بشيء على انه منزلة الجاهل به فتمسك بكلام رب
العزة كيف تجد صدره يصف اهل الكتاب بانهم علموا ان من اشترى كتاب السحر و
الشعوذة اي اختاره على كتاب الله ماله في الآخرة نصيب من الثواب على سبيل التوكيد
القسمي لان اللام في ولقد علموا جواب قسم محذوف بنفيه عنهم لان لو للانتفاء السلبي لانتفاء غيره
اي لو كانوا يعلمون ان المشترى لا نصيب له شروا به لم يكونوا يعلمون ذلك قال وعلى

جاز ان يكون متعلق العلم النفي مضمون قوله وليئس ما شروا به انفسهم فانه علة
قسمية ايضا معطوفة على القسمية الاولى فلا يتوارد النفي والاثبات على علم واحد قلت سياق
الكلام تنبيه على ان علمهم يقتضي تعلق بعلمه بما يتعلق به علمه وايضا موضوع مذموميته بما شروا به
الحداثة وعدم تعلق تنبع به في الآخرة فيرجع الى المضمون ما تعلق به علمهم وعلم الآية على انها
مثال التنزيل العالم بفايدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل والقارئ الكتاب اليس بشيء اذ ليس هاهنا
الخطاب لاهل الكتاب وايضا قوله كيف تجد صورة الى الغير صريح في الاستشهاد معنوي وايضا
قوله فيسوقون من تتمة الفاعل فكيف يورد المثال فعل ما ما قوله نظرة اي نظر قوله
ولقد علموا في مجرد توارد النفي والاثبات على شيء واحد باعتبارين قوله وما رميت اذ رميت
حقيقته اذ رميت صورة وذلك لان اثره كان خارجا عن طوق البشر روي انه صلى الله عليه وسلم
لما التقى يوم الجمعان يوم بدر رمى كفا من الحصباء في وجوه المشركين فلم يبق مشرك الا شغل بعينه
فانهزموا قوله وان تكلموا اثبت لهم الايمان باضافتها اليهم وانما جعلتهم عليها ثم نفيت عنهم بقوله لا
امان لهم حيث لم تراعوها ولم يفوا بها قوله فيسوقون الكلام اليه هذا اي المحيط على مساقه الى
ذلك الى الحال الاولى فيلقى اليه الخبر مجردا ويعطف على اصلوا عدل عن الماضي الى المضارع
ليتأخر السوق عن الحال او لاستحضار صورته قوله وهكذا قد يغيرون من لا يكون سائلا
ان يذكر اقسام اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر على ترتيب ما ذكر من اقسام مقتضى الظاهر فبدأ
بان يجعل الخالي بمقام مقامه الا انه ذكر ههنا اقامة العالم مقامه ولم يذكر تنزيل المنكر منزلته فيما يأتي
من قوله ويجعلون هذه القضية مع المنكر ولم يتعرض لتنزيل السائل منزلة الخالي اما الظهور او لانه
انما يكون مع السؤال الحصانى فلذا ترك لم يلزم تنزيله منزلة غيره ثم ذكر تنزيل غير السائل منزلته
الا انه اقتصر ههنا على اقامة الخالي مقامه ولم يتعرض لاقامة العالم مقام السائل لظهورها بالمقايسة
على تنزيل منزلة الخالي ولا لاقامة المنكر مقامه لانه يلحقها في تغليبه ثم ذكر ان غير المنكر ينزل منزلته
ثم اورد حكمه وتحقيق هذه الاقسام في معرض التفصيل لتنويع الكلام لا على مقتضى الظاهر فوضع
ان يكون قوله وهكذا اذا اطلقوا شارع الى التنوع المذكور مطلقا وكل الاقسام المفصلة المنقول
متعاطفة فكانه قال وهكذا التنوع حاصل اذا اطلقوا فيما قوبلوا اذا كانوا قد صوا فاما سوء واذا

ما ذا املأه بين الانكار فنزلوا ولما كان مع المنكر زائدة فقبلوا الا انه تفنن في هذه الجمل بذكر
الاحكام على صيغة المضارع من الفاظ مختلفة وذكر شرطها على صيغة الماضي كذلك وقدم ذكر
الشرط في الجملة الاولى وعطف عليه الحكم دون البواقي اذا عرفت هذا فنقول كلمة اذا في هكذا
اشارة الى تنزيل العالم منزلة الجاهل منزلة الخالي وكلمة قد للتحقيق لا وهو مثل تنزيل العالم منزلة
الجاهل قد ينزلون غير السائل منزلة السائل ومن الجملة معطوفة على جملة اذا اطلق فيسوقون
نظرا الى المعنى كما بينا والمراد غير الذي يكون سائلا مع الحال لان تقديم الملوح انما يعتبر فيه وضع
يصلح ان للكلام ولما كان طرف ليتقيوه ولم يرد ان الملوح جعل المخاطب مترددا في ان يكون سائلا
حقيقة بل ارادة للتنبيه على هذا المعنى زاد لفظ مثل وقال للنفس المتطلع اي مثل حال
شك ان ينزع بعيد للنفس المتهيئة الادراك ما يرد عليها الى الحكم ذكر الخبر فقال ستشرف النفس اذا رأيت
تصرك تنظر اليه ونبسطت يدك نحوه حاضر كالذي يستطلب التشمس قوله يتمل اي يتكلف الحبل ويتردد
والرواية بالباء التحتانية فالجملة بيان المتحير او صاحب الطالب المتحير ولكن تقرأها بالتاء الفوقانية
وتجعله مستندا الى ضمير النفس فانه انسب بسياق الكلام حيث قال بين اقدام الملوح قوله
مصوتة بان يعني ان تاكيد هذا النوع في الاستعمال الكلام ان دون غيرها وبدون عطف على قوله
وهكذا قد يغيرون لا على الحصر ولا اسلوب الغنى اي النوع فهل اخذ فلان في اساليب من الكلام
اي في فنون منه شبه السلوك الى هذا الاسلوب لان اساليب الكلام طرق وهذه المعاملة اشارة
الى جزئيات مقام التلويح ولهذا قال امثال الهيما مبالغة في كثرتها او تنبيه على ان تنزيل غير السائل
منزلة قد يكون لغير التلويح مثل امارات التردد وبواعث السؤال والجزاء المقطوع واصابة عمار عن
الاتيان بالفعل على ما ينبغي من الوجه الاحسن قال او ما ترى بشارة اي اثرناه فيما ذكرناه
وما ترى والهجر الهاجر وهي ما بين الزوال الى العصر والتهجير التبكير بالمطر والتبكير الذهاب بكرة
واستنوا سنماته اي جعله هائما وتطبيق مفاصل البلاغة اصابته مجازها فقال طبق السيف
اذا اصاب المفصل فابان الهرهم القضو وصفهم بالجلوس على قسمة الاعاجم الموردية لعوانات
الحد المفصلة وبانهم يسكنون البوادي دون البلاد اذ لا يخلو غالبا عن لسان المخالفة فيورث
نقصانا في بلاغتهم والهباء الشيطان والنقب بضم النون وسكون القاف مع فتحة ومى

ويتو

اول ما يبدو من الحرب قطعا متفرقة وقوله يضع المناد مواضع النقب متراع صار مثلا لمن يحسن
الصنعة ويضع الاشياء مواضعها وقيل قوله اي عرف غير محض وكلمة تولة اي ليست من اهل
لغتهم واولئك اشارة الى الاول الخلص فانهم ائمة البلاغة والباقون يتشبهون بهم وان كانوا علماء
المعاني والبيان قوله لما لحن فيه من حسن هذا الاسلوب ورؤيتهم اياه من كمال البلاغة قوله لخصم اي
عمرو فيه تعظيم له اذ كان من علماء القرآن وعلماء اللغة والنحو وذكر الزمخشري ما ورد به الرواية المشهورة
من ان ابا عمرو وخلفا كانا يأتيان بشارا او يسلمان عليه فقالا له عظيم ويقولان له يا ابا
معاذ ما احدثت فيخبرهما وينشدهما ويكتبان عنه فاتياه يوما وقالا ما هذه القصيدة التي
احدثتها في ابن قتيبة قال هي التي بلغتكما قال بلغنا انك اكثرت فيها من الغريب قال ان ابن قتيبة
يتباصر بالغريب فاحببت ان اورد عليه ما لا يعرفها قال فانشدنا اياها فانشدهما اياها وبشار بن
برد على ما قال الشريف المرتضى كان مقدما في الشعر جلا حتى ان كثيرا من الرواة يجعله من قبله من
المجودين فلا استبعاد في تردد ابي عمرو اليه فانهم كانوا ياخذون علومهم من الاعراب ومن يحذو
حذوهم فقصر اشعرهم اياه اي عمرو وخلف والاصمعي راوي القصة والقصيدة ما ضوضع القصر
لان الشاعر يقصد بجويدها وتهذيبها وترصيفها وانشاؤه للنقل الى الاصمعي او من القصيدة وهو
الحج التميمي الذي ينفصل اي يتكسر اذا اخرج من قصبته ليتهيأ قوله على ما روي حال من تقبل اي رواية
الاصمعي تقبيل خلف ثناء على ما رواه عليه قوله كان احسن اذ لا تماثل هنا فالنا كبير مستدرك
اعرابية اي منسوبة الى العجم كالنجم عاطر بعض قصائدهم وحشية اي غريبة منسوبة الى الوحش
لا تعارف بمنزلة ولا يشبه ولا يعدل معطوفان على خبر كان اي كان هذا القول من جنس
كلام غير الخلص وكان غير متشابه لكلام الخلص وغير داخل فيها فصلت بالقصيدة من كونها
اعرابية وحشية اي غير مناسب للقصيدة ويجوز عطفهما على كان والعدول الى المضارع لاثبات
الصوت وفحوى الكلام لحنه اي معناه الذي يفطن له منه والمراد بصاحبه ابو عمرو وخلف لا ثم
لا الاصمعي وطلعا عليها انهم فان الضمير في قوله وهم راجع الى بشار وصاحبه كما يشهد
به سلامة النظم فيخرج ذكر حضرة ابي عمرو والفحول جمع فحل وهو الشري من ذكور الابل والشبيه
به البليغ الكامل وهذا النوع في البلاغة والتاخير من الاصل وهي رقبة او حرز يستجلب
الفنون

بها محبة القلوب والآراء شحنة بالرفع على انه خبر ثاني والباء صلة الفعل فقال رشحت الغربة بالماء
اذا ترشح منها الماء وما آمنه على ريبة تنزيل غير السائل منزلة المتلوح ومنه متعلق بمحذوف
قبله يفسره ما بعده اي على ريبة منه احال من المجرور على المشهور وقيل هي عطف على مقدر لعله ضع
الى تفسيك ولفظ مثل كتابه وهو مبتدأ خبره اذا خاطب مع جوابه اعني افتراك وادخال الهمزة
على الجزاء الانكار ترتبه على الشرط بل لترتب الانكار عليه اي اذا خاطب بكذا فلا تظنه غير مقصود قوله
وقد تعد حال في المعنى من ضمير خاطب فانه لم يجعل اذا مضافة الى ما بعدها فلا اشكال والا فوز لخاطب
قبل الحال فقال هدر البعير اذا ردد صوته في حنجرته والشقشقة شيء كالرئة يخرجها الجمل من فيه عند
هيجه سكره بينه ضد تكلم الفصيح بصوت كالحاد في تلك الحالة فيقال هدر بشقشقته وخطبت
دو شقشقة وهما في الريح منها بما مع منقى من هفت الريح اي هبت في الغصون والنبه بتاه
في البادية ومضمنها كناية عن كون الشخص بدويا واضافة الساف الى الجد للملابسة او على التشبيه
بنى جر بيجرد اذا بالمعز سافر وما كمين حال او مفعول ثان على تضمين التصور معنى الظن فيجاب قوله
بالرفع عطفا على لا تصور فان التجاني مترتب على عدم التصور ولا وجه لنصبه على انه جواب للنفي
لان ذكر التصور سبب للتاكيد لا للتجاني ولا على انه جواب للنفي لان ذكر التصور سبب للتاكيد لا الاستفهام على معنى
الكون شك على عدم تصورهم فيه تجانف لان ظن المخاطب لا يكون سببا للتجاني بشار ومدار القصيد على السببية
الاول الثاني وقد جعل ههنا من ضمير عدم التصور وقال قوله وقيل له حصول التخفيف الى التشريح ظاهر
كانه سابل ينصب قوله ونظيره اي ونظير قول بشار في التاكيد لتقديم الملوح والجزاء السوف
قال هذا الابل صرما وصرا اي اترك عناية الابل مع السوف قوله وفي التنزيل ولا تخاطبني جملة
معطوفة على جملة قوله ونظيره فغيرها اي في التنزيل هذا المثال فان قوله لا تخاطبني لما تضمن سبق وقع
العذاب عليهم مع ما تقدم من قوله واصنع الفلك يلوح بانهم محكوم عليهم بالاغراق واكد التاكيد في قوله
ان النفس لامارة بالسوء لتنزيل المخاطب منزلة السائل والثاني لكون الحكم مما يشاهد الوهم الانكار
سواء قيل النفس كل النفوس وكل نفس لوح عليه السلام لظهور نزاهتها والمتوج في المثال الاخير اعني
الامر الاول بلوح ظنه جنس الخبر المذكور لا خصوصه قال ولذا اصادونا ما اربنا كل ما اربنا كذلك
تنزيل غير السائل منزلة لتقديم الملوح ووقف عليها بالنكر في التراكيب لوجه تزيين على

آخر فقد تعوض للاهم السامع لمكان قول القائل به ثم يدعوك على لقيه فانه يدعوك لعشرك الى الطلعة ما ارتباطه
مع ما يتفق عليه وول على تفاوتها شعلق باعترك والضمير لتركيبات الجمل وهناك اشارة الى باب النقد
وولجاحال من كاف اعترك فنقول ان اقتضى المقام التحقيق لاعتبار التلويح فالفصل للاولى والاضرب
رديئة جدا والثانية فضيلة بالدلالة الفاء على ان ما بعدها سبب لما قبلها ولما كان السبب حاصلا قبل
على تحقق السبب فى الثاني اشعار بالتحقيق فى الجملة وان اقتضى المقام التحقيق لاعتبار التلويح الى بيان
السببية بطريق التعويض فالفصل للاضرب والاولى رديئة جدا اخلالة لما على السببية الا عند
قوم من الاصوليين نقال اشتبه عليهم المكيون الدالة على التحقيق فقط بالمفتوحة المقدرة باللام الدالة
على التعليل والثانية فضيلة لحصول الاصل المقصود وان اقتضى المقام التصريح بالسببية فالفصل
للثانية والاولى رديئة وللاضرب فضيلة لحصول الاصل المقصود ايضا وان اقتضى المقام اعتبار
التلويح مع التصريح بالسببية وضح الجمع بين الفاء وان فان قلت كيف يتصور ترتيب السبب على
السبب بالفاء مع ان الواقع ترتيبه على السبب قلت من حيث ان ذكر السبب يقتضى ذكر سببه والفصل
هو الذى يفصل بين الاشياء وقيل هو القضاء الفاصل بين الحق والباطل وصف به الحاكم مبالغة قال
وكذلك قد ينزلون منزلة المنكر ما لا يكون ايام هذه الجملة معطوفة على قوله وهكذا اقرر يقسمون ولفظة
ذلك اشارة الى ما اشير اليه بذلك هكذا اعنى تنزيل العالم بالحكم منزلة الخالى او الى تنزيل من لا يكون سائلا
منزلة من يكون او اخبر لفظ ذلك لبعد المشار اليه بطول الكلام ومثلا بين الانكار امارات الظاهر
كانها مشتملة عليه اشتمال الملابس على صاحبها وثوب حبرى اى جديد والمثال خشبة يلف الحائك الثوب
عليها شبه الكلام الواقع بازاء ملابس الانكار بالحبير وجعل ابراز المنكر وعبره على طريقه واصل حياكة
على منوال واحد والكلام الخاص كزينة والثانى هو البيت والضمير للغاويين ولك شرك المتصرى عام
بان امامه مكاوحاله الان عدم تعرضه لاغتراع يشعر بالكلام وكذا شقيق عالم بان فى بنى عمه
رماحا الا ان مجيئه هكذا مرخا يشعر بنبأ عنه واضح زهوه على خصمه عرضا امان الكلام فنزل العالم منزلة المنكر
وصورة الجملة الاسمية عا مع علم التاكيد اعنى ان قوله ويقلبون عطف على ينزلون منوطا معه خفيف
كذلك ليتمان بحامع شرح الارتباط بينهما فلذلك لم نقل وكذا يقلبون وهذه القضية عبارة عن تنزيل
غير المنكر منزلة المنكر وتقلبها تنزيل المنكر منزلة غيره فلا حاجة الى قوله مع المنكر الا للتصريح بما علم ضمنا

النفس بالتحقيق اى ختل اليه
بالاكون وكلمة ما بينه بتبيينه
بقوله من سهولة والعوائد محذوف
اى بما كوين به

وليعود الضمير فى معه الى المذكور لفظا اى مع المنكر ولان ولعارات اذا تأملها ارتدع عن الكار ومعنى
معنيها مع المنكر كونها معلومة له حاضرة عنده كدلائل حقيقة الاسلام فانها الظهور بحيث هذه
المنكر حرى بان يتأمل فيها وقد تعسف فيقال اما عبارة عن العقل اى مع المنكر العقل الذى اذا
تأمل ارتدع فحذف الى ردا وصل الفعل ولما كان جعل المنكر كغيره بما ذكره بنظر الى اغربها هو تنزيل
وجود الشى منزلة عدمه لامور فالمناسب استشهد بقوله لا ريب فيه الى ما يكن فى القران حمل وجود
الريب كعدمه وتقدمه على سبيل الاستطراد لما مر المرتابين من الدلائل المزيلة للريب وغير اسلوب الكلام
وتعرض لارتيابهم اشتباه ودون انكارهم اشعارا بانه ينظر الاشتبال وبكونه ينظر كما سبق
من قوله ومن ما نقص الكلام فى اعتبار الاثبات وخفوها على اعتبار النفى ولذا اصل الاريب عنهم كما ذكر فى
الكشاف بمعنى لا ينبغى لاحد ان يرتاب فيه لسطوع البرهان على حقيته كان تنزيلا لانه كلهم ينكر كثير
من الاشتباه وقد يذكر ما يكون لتنزيل الكلام منزلة عدمه وكلها اذا اشار الى اسلوب تنزيل الانكار
منزلة عدمه لوضوح ما يخالفه وتوكى ذكر من شى فى موضع لان الكلام فى حق القران فهذا القول فى قد
والعاشرة الكلام الصدور العامه مشتملة ابتنى
كثرة الاشتباه المرتابين فهو قال وهذا النوع اعنى نقث الكلام لا على مقتضى الظاهر فن لله
نوع ثم اى المراد به نوع من انواع النقث كتلقين الغضبة مع المنكر مثلا يقال استهلت الانفس جعلها ذات
هشاشة اى ارتياح وخفة للمعروف وانت اى العجب وهو اى حرك والقريحة اول ما يستنبط من
البئر بعد فاستعير للعلم المستنبط بجودة الطبيعة ثم اطلقت على الطبيعة نفسها وتنشط جعله
ذا نشاط اى حركة السرور والذهن فوة معدة لاكتساب المعارف والعلوم الاذان لا نفس ترتاح
للاصغاء الى هذا النوع لما الوقع من موقعه والاسماع يتعجب منه حال وروده عليها والقرائح تنشر
اليها والقوى الدراكة تتحرك سرورا بقوة منازلها قوله ولا بريد بالجلاء ولا برهان الامر عظيم تجدوا الطراد
مطاردة الاقران فى الحرب اعنى حمل بعضهم على بعض يقال هم فرسان الطراد ولجاز اعنى فى ميدانها
بكسر الميم يتعلق بالطراد الرامعة اى الذين يرمون سهم البلاغة فى صرف البيان والنصاعة والمراد
اصابة الحزر الى الاغراب عما فى الضمير ولمن ورد لمن وبه وانما اى هذا النوع الذى هو نقث الكلام لا على مقتضى
الظاهر يسمى بالكناية اى يطلق عليها الكناية وبيان حكاية الخبر المجرد على التاكيد لا على خلو ذهن
المخاطب عن التردد والانكار فى عرف البلغاء دلالة فى اصح فى الغاية والمؤكد بتاكيد قوى بدل على الانكار

الى الانفصال عام فى الضمير

كذلك فاذا القى اصلها الى المخاطب وقصد به ما اقتضى دلالته عليه كان من قبيل التصريح بالكلام ولذا
القى الجرد الى العالم واريد به ما يستلزم خلو ذهنه وعدم علمه استغناء او ادعاء فقد ذكر ما يدل
على اللازم اعنى الخلو لينتقل منه الى ملزومه الادعائى ولذا القى الجرد الى المنكر واريد ان معه
ما اذا تامله ارتدع عن الانكار فقد اطلق ما يدل على اللازم اعنى عدم الانكار واريد به ما يستلزمه
اذا تامل فيه واذا القى الجرد الى المتردد وقصد به ان معه ما يزيل تردده فقد اطلق ما يدل على اللازم
اعنى عدم التردد واريد ما يستلزمه وكذلك اذا القى المؤكد الى العالم بتصريحه الانكار بل مكابرة
لا مارات يستلزم الانكار فالكل من قبيل الكناية اذ لا قرينة مانعة عن ارادة معانيها الظاهرة
وقس على ذلك سائر الاقسام ولا يخفى لطف هذا المقال من ان ايراد الكلام في مقام لا يناسبه بحسب الظاهر
الظاهر كناية عما يحرز له ذلك المقام منزلة المقام الذي يطابقه حكم الكلام بظاهره لان هذا التنزيل
مما يستلزم ذلك الايراد فقد انتقل من اللازم اعنى ايراد الكلام على الوجه المذكور الى ملزومه الذي
هو التنزيل وانما قلنا ذلك لان التنزيل والايراد المذكورين فعلان من افعال المتكلم بينهما اللزوم
وفي الملزوم خفاء فينتقل من لازمه الظاهر اليه فيكون هذا انتقالا من نفس اللازم الى ملزومه
ولا يكون كناية اصطلاحية اذ لا بد فيها من استعمال لفظ دال على اللازم في ملزومه كما في قولك
طويل النجاد والتوكل بان المراد من تسميته بالكناية مشابهته اياها بعيد جدا عن عبارة الكتاب
قال قلت الحقيقة والمجاز والكناية اوصاف للالفاظ منسوبة الى معانيها التي هي اغراض اصلية
منها كما سياتي وما ذكرتم من المعاني ليست اغراضا اصلية من المركبات المذكورة قلت هي اغراض
اصلية منها في عرف البلغاء ولكلامنا عليه قوله على الكناية بناء على ترك التصريح انواع ثلثة اقسام
الثلثة اعنى ما يطلب به نفس الموصوف وما يطلب به نفس الصفة وما يطلب به تخصيص الصفة بالموصوف
وقد ينقسم ايضا باعتبار اخر الى التعريض والتلويح والرمز والايماء وسنتكلم عليها كلها هناك في علم البيان
قال قلت هذا القول اعنى نقل الكلام لا على مقتضى الظاهر من اي قسم من تلك الاقسام الثلثة قلت
الظاهر انه من الكناية التي تطلب بها نفس الصفة فان المط بقولهم ان بني عمك فيهم رماح الاشارة الى
علامات الانكار قال وان هذا القول اشارة به كما هو مقتضى السياق الى نقل الكلام لا على مقتضى
الظاهر لان اخراجه على مقتضى الظاهر سهل المأخذ قريب المتناول والتوكل الطبيعة وبقية السلم

المتناول

تبال فلان لانت عريكته اي انكسرت نخوته وصار سلسا ولين السلم عبارة عن الانقياد والذل
تحت التصرف في العمل وقبال انقاصت قرونته واسمحت قرونته اي ذلت نفسه وتابعته على الانكر
والضمير منه راجع الى الفرق لما الصور وفرق تكرارها الى الصور وحيث انما وكذا باق الضمائر يعني
ان المهارة في هذا الفن تيسر لمجرد الاحاطة بصورته ولحواشيه لما بل لابد ايضا من طول
التنبه والاشتغال بالتعلم في ازمنة متطاولة ولا بد مع ذلك مما هو فضل وموهبة من الله تعالى
لا مدخل فيه للتحصيل وهو سلامة الفطرة عن الافات القادحة في ادراك الدقائق وانقياد الطبيعة على فن
الصواب في تحصيل المطالب وتنقح قوة لان ينتقل ذهنه الى الفروع المستنبطة لما وقف على الفروع
القابل بها التلاد ليجري على تكرارها قال ومن الفن الضوابط المذكورة في اخراج الكلام على مقتضى
الظاهر وعلى خلافه فانما نشعر علمه متناول لشيئ الا ان الاشلة كانت من الانبات الذي هو
الاصل فاشار الى ان اتفاق اعتبارات الاثبات كاف في الوقوف على اعتبارات النفي فلا ذكر تركت
امثلته قال ولعلم ان اخراجه في هذا الفن اي فن الاسناد وقد يتسحيد لذلك اشاربه انفا
الا اعتبارات النفي لجاري على مقتضى الظاهر وعلى خلافه عند من له ذوق سليم وان انزال القراة
الجيد على مناهج القسمين معا الحذاقة المهارة وصرف قصرف الهمة خلوص الوهم واستنزاع
الجهد بالضم بذل الطاقة وبالحري اي ملتبس بالحري صرف همتك واستنزاع جهدك او الحري ذلك والجملة
معترضة بين الشرط وجزائه بلال نسلق الجبل اذا تسور وعلاه وقصر به للفن الضمير فيه
والعثور الاطلاع اي تطلع على تفاصيل الاسباب المقتضية لورود على مناهج الاخراج على مقتضى
الظاهر وعلى خلافه قال الفرائد لما تقرر ان مدار حسن الكلام وقبحه على انطباقه
تركيبه فقد تقدم ان ارتفاع شان الكلام في الحسن وانحطاطه فيه بحسب انطباقه على مقتضى الحال
فيتفاوت حسنه زيادة ونقصانا بتفاوت ذلك الانطباق عليه شرفا وضعفا ومنه يعلم ان مدار
الحسن على الانطباق وعدم بعدمه فقد علم هناك ايضا ان مدار قبحه اعني حسنه على الانطباق
قوله على انطباق تركيبه اشار بزيادة لفظ تركيبه الى ان انطباق الكلام على مقتضى الحال انما هو بحسب
تركيبه سواء كان راجعا الى هيئته التركيبية او الى مفرداته من حيث انها واقعة فيه قوله وجب جواب
لما وقعا عليه ان ترجيح قولك ايها الحريص وصفه بالحرص فلان تتصابه والتنقص تشبطاله ونفيه كل

انه لا يبحث عن اعتبار المسند اليه ان المتصف بها واله فتدلك استخراج النادر من الزبد فيما دل على
بين العود بين والاصل زبدة والزبد مجموعه فان حمل على حقيقته الحقيقة كان مجاز اعتباري في
الاحوال كلية لان عقلك لا ينفك مجموع من الزبد وان حمل على مجموع العود بين الذي بها كالاية واصرح
فقد شبه العقل به الاشتمال على كثير الطبيعي مضمنه يستخرج منه بالاستعمال كسقط النار بالاخلاط
والمرية المنضبطة والتفاضل التغالب الفضل كالتسابق في السبق والناضر في الزبرق
الخاطر في الاصل ما يختلج في القلب ثم اطلق على محله اعني القلب فقوله بنور عقلك وعين بصيرتك
من قبيل لجين الماء وجاز ان يشبه والنور القوى الدراكة وان يجعل العين تخييل على تشبيه البصيرة
بالبصر اعني نور العين وقوله في التصفح متعلق بترجع وقوله بل اجعل امر متضمنات والاحوال
واراد بالكيفيات المختلفة ما يجري كالاثبات والتوبة والوصف وبالصور المتنافية ما لا يجتمع كالحذف
والاثبات وكالتنوين وقوله الحالات المختلفة ما يلحقه مع بقاء على لفظه كالذكر والحذف والتقديم والتاخير
والمتنافية ما يتبدل معها اللفظ كالتنوين بالاضمار والعلمية والاشارة والموصولية وهي وصف مخلف
بترجع والروض النور الذي يعرض فيه الجارية على المشتري وهو لبروز المسند اليه والبرهان
مصدر اهتز والمراد ما يرى اهتز عليه والجياد جمع الجواد من الفرس والبضاعة في الاصل المناضلة
اي المراماة والمراد ما يناضل عليه فيهم في النصب عطف على ترجع والتضمينه معنى العلم تعلق بالاستفهام
وكلمة ما في ابها زائدة وفي قوله تونه وتنكيره تنبيه على ان المصادر المذكورة ههنا كالطي والتقديم و
التاخير وغيرها مصادر الافعال المبنية للمفعول واضافتها نقص ولذلك عاد الى لفظ التنكير في قوله
او اطلاقه في حال التنكير وفي قوله وما الحالة التي تقتضي تنكيره قوله او معرفا باللام على تقديرا وتعرفه
باللام لا وهم عطف الظرف اللغو على الحال قوله تعقيبه اي تعقيب المسند اليه الموصوف وقد تقدم سبب
تخصيصه التوابع بالموصوف ان الفصل مخصوص به قوله تقتضي تقديمه اي تقديم المسند اليه معرفا
او منكرا كما دل عليه تاخيره عن تنكيره ولما كان التقديم متناولا للمعرف والمنكر جميعا قدمه على ما يخص
بالمنكر من التخصيص والاطلاق واما تاخير القصر عنه اعني عما يخص المنكر فلعله لعلة قصر المسند
اليه على المسند وانما قال الخبر دون المسند لان حصر فيه لا يتصور الا اذا كان في موقع الخبر ولم يذكر
ما قصر لما ذا قال بل تخصيص المنكر باطلاقه ولم يقابل تخصيص المعرف بما يقابله اعني تركه وقال لان المنكر

عطف على الاحوال المذكورة اعني مضمرا او علما او موصولا او معرفا باللام والوقال او باللام

للتشعب هو الفصل الذي يراد تخصيصه كما سنذكره فالمقتضي لتركه التشعب عدم الفصل البرهان و
ما قصر الاول على ما ينبغي استغنى عن ذكر الثاني وتفصيله ولما تخصيص المنكر واطلاقه فلم
يفصل التوابع في شيء منهما بل احالها على البرهان فيما تقدمهما فلا يرد ان ذكرهما صريحا وكلاهما
معا اشتمالا لاهتمام بكل منهما **قال** اما الحالة التي تقتضي طي ذكر المسند اليه فترجع الى التفصيل
بعد الاجمال الفضاء بطي وتحكمه لا داعيها بطريقة مجرحة اي هذه الحالة ثابتة وقت كون السامع مستحضرا
له الى آخره ويعلم منه ان حضوره بكلام يعضده ما اضيف اليه الظرف وقوله بل اذا هذه ليست
بظرف بل اسم اي الحالة هي وقت كون السامع مستحضرا له ان استحضاره للمسند اليه فان قصد عند
ذكر المسند اشارة المقصود القرينة المجوزة للحذف فان الحذف بدونها الغاز وتعمية ولا بد فيهما من
استحضار السامع ذات المسند اليه ومن عرفانه فقصده المتكلم اليه عند ذكر المسند والا بدعم الغرينة
المجوزة من مرجح يتعلق به التحكم وضيق المقام لما الاخلال الوزن او خوف ملال السامع او سلمه
الكلام او فوت الفرصة ولهذا قال بناء على الظاهر ان المسند اليه ركن الكلام فلا يكون ذكره عبثا في
الحقيقة بل بالنظر الى الظاهر لوجود القرينة المغنية عنه او لانه قد يحصل بذكره مهما فان في حذفه كالتنبيه
على غباوة السامع والاستلذاذ وغيرها ونبه بذكر التخييل اي ايقاع الشيء في الخيال على ان ما ذكره
ليس امرا خفيا بل اشاهد من الحذف العمل مع اللفظ المقدر وفي الذكر اللفظ مع العقل ايضا وقوله من
حيث الظاهر متعلق بالتخييل دون التعويل من حيث الظاهر يحتمل بل العادة هنالك يختلها بنا ثناقص
حيث الظاهر وكم بين الشاهدين اي كم فرق حاصل بين الشاهدين اي بينهما فرق كثير فيل وهذا
الجملة استئنافية لموقعه الحال من شهادة العقل ومنهما في اللفظ قوله او لما الابهام لا ادا ناسه وهي محض
للحق لما صل بخلاف التعويل اذ هناك شائبة بوقت واطلق الثلث اوله ايهاما الادعاء كونه في الحب
والرد التحبب بلوك به كل لسان ذكره وقبحه بالمخاطب ثانيا لا استبعاد الى بعض انه من الشرف
والنباهة بحيث يلوك بكل لسان بذكره بل ذكره تواضع من المتكلم على معنى اني اصونه عن لسان لحقه
ولما كان الخبر لا يصلح الا لخصيصة آثر الخبر على المسند حالا على ان المسند اليه المحذوف لا يكون الا مبتدأ
فان الفاعل لا يحذف واورد المثالين تخصيصهما لفظية والمعنوية خالق لما يشاء خلقه وفعال
لما يريد فعله فلا يرد على المثال انه يكون يشاء ويريد اتيان الكافر وطاعة الفاسق ولا تخلفهما ف

والابتعلها ومثال الاجماع على قولك واهب الالوف اى الامير فان قلت اذا لم يصلح الخبر الا له كان حذفه
احترازا عن العبث قلت لا شك ان القصد الى عدم صلاحية لغيره مغاير للقصد الى الاحتراز عن
العبث فجاز ان يقصد كل منهما مع الذهول عن الآخر وان يقصدا معا وقس على ذلك سائر النكت
التي يمكن اجتماعها فتدبر ولما لان الاستعمال الوارد على تركه او ترك نظائره ورود الاستعمال على تركه
بنا والقياسي وغيرهما فانك اذا سمعت من العرب كلاما حذف فيه المسند اليه من غير قياس في
عطف تثنية في تراكيب على هيئته فقد تعتبر الاستعمال الوارد على تركه كقولك رمية من غير رام
وخبز قليل وفضيحة نفس الحقير حكمه واذا سمعت منهم ما حذف فيه المسند اليه قياسا وحكمت بعينه
في عرض من اغراضك فقد اعتبرت هنا الاستعمال الوارد على تركه واما الاستعمال الوارد على ترك نظائره فيختص
بالقياسي وايضا الحذف لورود الاستعمال على تركه بخصوصه محل نظر بذكر الكلام اولا بخلاف الحذف
لورود الاستعمال على ترك نظائره فانه بخصوصه ومن غير حاضره كقولهم ان كان للمنفي بكان
مثال للاستعمال الوارد على ترك نظائره وكذا ان كان للنجاة ولم يسمعوا خصوصية هذا التركيب قبله
سمعوا ما كان مثله للاستعمال الوارد على تركه وما كان في اتباع الاستعمال نوع خفاء فرق بين مثال

قال ولما لاغراض سوى ما ذكر يعني ان المرجح لا ينحصر فيما ذكر بل هنالك اغراض اخر كاختبار
تنبه السامع او مقدار تنبهه والتنبيه على فطانته والاحتراز عن نسبته الى الغباوة او عن تخبير
بشعره بلفظ المسند اليه وكاجتماع الامور المذكورة ثنتان او ثلث او ازيد كما اشرنا اليه قوله
يهدى الى امثالها الا الفعل السليم والطبع المستقيم اي يهدي الى ادراك تلك الاغراض من تراكيب
البلغاء دون غيرها فتتبع تراكيبهم وراجعها فيما قصدت بها من الاغراض تنبيه اليه ولذلك امر
بالمراجعة اليها في ان مثلها التي ذكرها وكلمة ما في فلما وطالما كافة للفعل عن طلب الفاعل وكذلك
كيف موصولة واذا جعلت مصدرية والمصدر فاعلا وجعلها ان يكتب مفصولة وهنالك
اشارة الى موضع التهدي الى غرض ومعنى الفعل الذي ذكر السابق قوله ذلم يقل انا عليل لا يصح
فجعله في الفحوله لقوله اصحها ان هو تعليل المراجعة وكذا حيث وصين المذكوران فيما بعد والحذف
فهمنا يحتمل ضيق المقام والاحتراز عن العبث وتخييل الشوط وسهر دائم انا بمنزلة اي في سهر وحزني
سببا على سهر والجملة استينافية يتعدى على الاول ما بك عليك وعلى الثاني ماسبب علتك ويلطف وجه حال

من ضير بربع والحذف لتطهير اللسان عنه والمحذوف اسم الظاهر لا ضمير كما يتوهم رقوله هو مربع
والسين في ما شكر للتاكيد اي لا انزل البتة وان ناخر وابادي جمع ابدي اليد بمعنى النعمة وهو مفعول
ثان اذ يقال شكرته النعمة او بدل اشتمال عمر اي اياديه لم تمن اي لم تقطع البتة او لم تمن بمعنى القطوع و
للمظهر الشكوى يروى بالجر على ان لا زائدة وتركيب اللغة التي يتضمنه عمرو بالرفع على انها بمعنى غير لكن
الاعراب على ما بعدها وزلة النعل كناية عن الفقر والحذف لتطهيرها عن اللسان او ادعاء التعيين
ولكن ما يعتري الدهر من مفاخر نفسه وآبائه والمعنى ان احسابهم بكما لها ووصفهم بحالها
اضاءت لهم الليل البهيم وبدلت دجاه بالضياء الى غاية يتبرك ثاقب الجزع ومن يعتريه الجرح
المعروف نظمته في سلكه وهذا الخبر وتصوير لشرف احسابهم وسناها كالنجم وجعهم ونهاكها
وقبلها انقض كوكب صعة النجوم بتقدير العابرى كوكب منا والمراد انهم سادة وكبراء يهتدى
بهم اذ مات منهم سيد قام مقامه كونهم يهتدي الباقي وفائدة نصب التميز اي عن فا البتة في
تحتمل الحال فلما ذكر لم يقل هذه سورة انزلناها وذلك لتعيين الخبر لها فان السورة الموصوفة بما ذكر
من الصفات ليست الا هذه وكونه ان يجعل من حذف المسند اليه فيها او حينئذ الكل سورة انزلناها والحذف
في نار حاصة للاختصار ودفع التكرار على التوالي وانا فارغ على اصل الاعتبارين فيهما كما سيأتي
من جملها على حذف الخبر لها اي مما جعل اهل وطاعة معروفة امثل في المثل بالمعروف وان قدرت
بالمشروع كطاعة المخلص من المؤمنين فالتقدير امركم والذي يطلب منكم وان قدرت بالمشهور منها
باللسان دون القلب فالتقدير طاعتكم فان قلت لا بد في الحذف من استحضار المحذوف فكما يجوز في
كلام واحد ان يقدر المسند تارة والمسند اليه اخرى على وجوه مختلفة قلت جاز ذلك باعتبار تعارض
القراين فباعتبار كل قرينة يتعين محذوف قال ولما الحالة التي تقتضي اثباته فهي ان يكون الخبر
هذه العبارة في بيان الحالة اظهر مما ذكر فيما اذا ومعنى لان المذكور ههنا نفس الحالة لا طرفها
الذي يحصل للناوين ومعنى لان الحالة الذي اعتبار الخصوصيتها وكونها حالة مقتضية لكذا
هي باعتبار الثاني حاصلة في زمان ثبوتها باعتبار الاول والمراد بعموم نسبة الخبر الكل مسند
البيان بكون الخبر المذكور في ذلك المقام صالحا لان ينتسب الى متعدد لما العدم قرينة معينة ولما التعارض
القراين المعينة فان لم يرد تخصيص المسند اليه لا اثباته لمعين حال الحذف يفهم حينئذ لا قرينة

معينة اصله اشتباه الكل ما يصلح له دفعا للتحكم كقولك ضرب من هذا الفاسق اى كل احد وحينئذ
تعارض الغرض يحمل على مقتضى كل بدلا عن الاخر كما فى طاعة معروفة وان اريد تخصيصه بواحد على
التعيين لو اشتباه لم يقطع فلا بد من ذكره لعدم قرينة معينة على الخصوص وليس المراد بالتخصيص
كما توهم عدم القرينة مطلقا لان مثل خالق لما بنا ، وضرب هذا الجاهل وجد فيه قرينة الحذف
فقد سها لان انتفاء قرينتين مخصوصتين لا يستلزم انتفاءها مطلقا اذ لها افراد اخر كتقدم
الذكر فى السؤال ونحو ما قال لانه اذا وجد قرينة الحذف وجب الذكر فكان موجبا للاتيان لا مرجحا
لم قلت لكل المتنفية يتناول الموجب والمرجح فلا اشكال قوله ويحا على صيغة اسم الفاعل
او على صيغة الماضى فيشكر الجملة التعبية فى الخبر تكرر الموجد وارجح من نجح الامر اذا تيسر وسهل
والباء فى بدر زائدة فى المفعول اى بامر مطلوب واسهل حصوله من كل ما يطلب او من نجحت
حاجته اذا قضيتها وبناء التفضيل من باب الافعال قياس عند سيبويه والباء ح للسببية
الا انه اى هو اقضى للحوائج من كل ما يتوسل به فيها ولولا ملاحظة الالة لكان الخبر حقيقا بتعيينه
ليس لانه الا اقضى للحوائج كلها لكن زنا كان غيره اولى بان يجعل وسيلة واكثر فى طلبها والكيفية
والكيفية بالجملة المركبة والمضاف فيها الى الرجل لجارية لا دفى ملابسة فى اللفظ واذا نزل الفعل تنزيل
عطف على راغبة اعلى سواء اعنى اذا رغبت النساء والمعنى فقد اشارة الخبر الى الجملة الشرطية بالكلية
نزكا له سببية قوله او يذكر نصب عطف على ان يكون والمعنى او يراد ذكره فان اراد ذكره للاحتياط
حالة متنفية له ثبات لا الذكر نفسه واحتياطا مفعول له على طريقة قولك ضربت ابن تاديبا ، وقوله
لقلة علة للاحتياط بالقرائن متعلق بالاعتماد على نفسه بمعنى الوثوق وقوله او للتنبيه عطف
على احتياطا فان حذف اللام مع شرائط النصب غير واجب فاراد بزيادة الايضاح ان المسند اليه
يكون واضح الاصل القرائن لكنه يذكر لزيادة ايضاح وتقرير فى ذهن السامع قوله كما يكون فى بعض
الاسامى يعنى كاسماء الاوصاف مثل العالم والزاهد والجاهل والفاسق وكالاعلام اللقبية و
كالكنى والاعلام الاسمية لاخذ بدلا عنها المعانى الاصلية كاسد وكلب وكذا اى فضل وابى جهل و
قوله والمقام مقام ذكره اى مقام التعظيم والاهانة وهذا الشرط معتبر فى جميع ما ذكره كما يأتى فى
المسند اليه وغيره الا انه يشير اليه فى بعض المواضع تذكيرا وتاكيدا وترك اعادة الفعل فى قوله

او يذكر تبركا ولو ابدا اصغاء السامع بسماع الحى الطلبات واشبه ما نسب علقه لكان اولى قوله بسط
بالرفع على انه جزاء والشرط محذوف اى فهو بسط او بسط يروى بالنصب عطفا على المؤول المنصوب لى
او ان يذكر للاصغاء فبسط والافتراض انتهاز الفرصة واغتنام الوقت والواو فى قوله وكان للعطف
على حال او للحال لعدم قدرة ضمير لو اغنا لك فيتم الحال بمجرد عصا لان السؤال عن الجنس لا عن فعل لك
ما عندك فيتناول كتاب وكلمة ثم للتراخى فى الرتبة وهى عطف على مقدر اى فلم يقتصر على ما سعى بطلب
نعم والمعطوف يتم مع مجموع الا ما يدل على الشئ اعنى ذكر المسند اليه وزاد فقال وللعطف عليه كان وجه
حسن اى لم يخطئ الجواب الثام وقيل كان المراد بالسؤال عن الجنس استحضار ما هيئة يصفها البطح
لم المباينة العهدية بين المقلوب عنه والمقلوب اليه وبشاهد القرب الباهر فلما فطن موسى
لذلك اجاب بانها خشبة من جنس العصا متصفة بما يتصف به افراد جنسها من الا تكاء عليها والهش
بها وما يناسبها فليس هنا بسط للافتراض الذى ربما يعد جواز فى تلك الحضرة قوله ونظيره فى البسط
اى فى مجرد البسط لا فى كونه للافتراض اذ البسط هنا للابتهاج ولا فى كونه بذكر المسند اليه والزيادة
عليه والاصل انه تعالى بالمواظبة عليها اى على العبادة الا انه نزع الخافض وعدى المصدر بلا ايصال
اكلام تعارضه شئ من تحيث قوله او لان الاصل اى الراجح مع ذكره فيرجح الحذف فيلم القرينة يقصد
رعاية الاصل اذا لم يعارضه شئ من تكتة الحذف قوله وما يجرى هذا المجرى ورد من مثل سقط من الانكار
على السامع والتصريح باسم المسند اليه بنشر وجريانه على لسانك او لنشر بذكره او يتعجب منه نحو
الصبى بقاوم الاسد او يصل لزيادة المسرة الى الخاطب نحو حبيبك على الباب ونعين كونه مقدما
او مؤخرا وكان حق العبارة ان يقال او ما يجرى هذا المجرى الا انه عطفه على المجرور الذى هو مدخول
اللام متناعى وليلان الاصل قال وما الحالة التى تقتضى تعرفه ما كان تعرفه اى كونه معرفة على
وجوه مختلفة ذكر اولا الحالة المقتضية لتعرفه على الاطلاق ثم بين الحالات المقتضية لتلك الوجوه
ضبطا للكلام وتفصيلا للمرام وزاد لفظ مثل تنبيها للفائدة بان ما يتوجه الحال اوصفها متعذر
بها ومعنى الا عند الجماعة تعرف منه عارف الناس فائدة فبقال افادتى كذا قولهم السيف نكرات
ذكر اقتضاء التفصيل الحال فان الفائدة للعقد ما تعرف المسند اليه واراد بفائدة الخبر هنا ما هو اعم
من المصطلح عليها وبالحكم وقوع النسبة او لا وقوعها وبلا ريب كون المتكلم عالما بذلك الحكم كما مر وجعلها

كانت

محذوف اى ما لكلون فائدته الحكم او لازمها الذى هو معلوم كم ايضا الحصر فائدة الجملة الحكم ولا شك ان
الاحكام متفاوتة فمنها ما يبعد تحققه فى نفس الامر لكثرة شرائطه وموانعه ومنها ما يقرب تحققها على
مراتب متفاوتة فمتى كان الحكم بعيد التحقق فى الواقع كان بعيد الارتسام فى الاذهان فكان اعلام
السامع مما يعتد به ومتى كان تحققه ابعد كان ارتسامه ايضا ابعد فكان تعريفه اى اعلامه افيد فلا
الاعتداد بالحكم على انحاء من كونه معلوما لان الحكم الذى من شانه ان يعلم بادنى التفات لا يعتد باعلامه
عرفا ومدار بعده عن المعلومية على بعد تحققه فى نفسه وبعد تحققه فى نفسه بحسب تخصيص طرفيه اعنى المسند
اليه والمسند كلما ازدادا تخصيصا ازداد الحكم بعدا وكلما ازداد عموما ازداد الحكم قربا وان شئت
مثلهما على ما ذكرناه فاعتبر حال المثالين يتكشف لك ما قررناه من ان بعد تحققه بحسب تخصيص المسند اليه و
المسند ومن ان الاعتداد بحسب البعد ولما نسب البعد ههنا الى تحقق الحكم واجرى الى الحكم تحققه تفننا
فى العبارة وتنبيها على انه لا يراعى فاعتبر قوله ثم ان تخصيص المسند اليه يريد انه قد تقرر بما
تقدم من ان المسند اليه اذا كان اخص كانت فائدة الخبر اقوى ثم ان تخصيص من انسب انواعها ان يكون معرفة خصوصا
اذا كانت مبنية بتعيين الفرد فظهر ان التعريف الاقوى كاملا بعيد عنهما يقتضى ان يكون المسند اليه فوله
ويمكن اقسام الموقوفات ولما ذكر العاطف من الاخبار تنبيها على ان المجموع بحسب الحقيقة خبر واحد
للاقسام لانه قبل اقسام الموقوفات هذه الاشياء ولما ما يقال من ان الخبر اذا تعدد لفظا تعدد المخبر عنه
حقيقة او كلا وجد احتمال الواو بين الفاظ الخبر اشعارا بان المجموع خبر واحد فلم يلتفت اليه المصنف لا
اشتراط العاطف يستعمل الكل خبرا على ما ظهر الاجزاء ان ترك الواو فى مثل حامض حلو والمراد احتمال الذى
جزء ابو على والفعل المذكور فى علم النحو وان لا يكون للمضاف متوغلا فى الابهام كشبه غير ادام
بشبهه للمضاف شابهته للمضاف اليه ومغايرته قوله ولما اراد على كل اى على كون المسند اليه احد اقسام
الموقوفات والحصر فيه من كونه المسند اليه المعرف او احد الاقسام والتوابع ابعاضه انواع لا انحصار اسمها فهو خاص
بالجملة فى صدر هذا الفن لم يحرزه تابعه قبولا حسنا بالحمل الكلى فى نسخته الشرح ههنا وجعل المعطوف بين التوابع
تخصيص المسند اليه لم ذلك فلما ادرجها تغليبا او نظرا الى العطف يكلمه اى ادرج عرف حال الفصل وكونه
مخصصا للحكم بالفصل قال ولعلها الحالة التى تقتضى كونه معطوفا فيها اخلا لان المقام مقام حكاية كان الموضع
موضع حكاية وتعبير عن نقل الحكم فى المسند اليه قوله انا الذى يجرون معنطا لى جر عقته وصرورهم الازمة

اشارة الى ان
المقام ليس
مقامه الاصطلاحى

كسائر الجزئيات المندرجة تحت قواعد ثم عقب الصرف علم البديع من المحسنات المعنوية وكلا
استعماله لاشتراك العلمين فى مسئلة من جنس كالصوغ موضوعه والنظرية بالهمزة الابراد
والاحداث من طرا عليه الحادث وبالباء التجرد من طريق الثوب اذا خلع ما يجعله
طريا كانه جديد والنشاط بالفتح حركة السرور وآلفلة اى اشد اشتكاء من ملوك الانا بالكسر
انا اشتد به مثلا ان اوقد من يكون بالضم عنى واقتدر فهو كلما كان يسند الى
الاصل استجلاب الود اى اللبن ذلاله حريا اى جمع حرى بمعنى جدير بذلك لانه المسكنا قوله
البس مثلها استبنا فيه لبيان كونهم احرياء والهمزة لانكار النفى وتقرير الاثبات النسجية
الطبيعة والعشار جمع عشراء وهى الناقة التى اتى عليها من حملها عشرة اشهر وهى اعز
مال عندهم والتجبر العان وتمزيق الادم وهو الجلد عبارة عن العيب والاضلال بالوصف
وابنة الكريم الكريم تسليط العرق بالاسر والنهب قوله افتراهم استيناف لبيان ان كونهم
فى الاضياف على ما ذكر يقتضى استكثارا له لنفات اى ارتياب فيما ذكرنا من كونهم احرياء
قوله فيما انتو اى يوفقون المخالفة فى الورى والفاء لتنصيص المجاز وقصد الاستهزاء الكون فى
الابراد بازاء الطمع لاكن عن لطف قوله وان الكلام وليس على ان ابراح الكلام فى الازواج
قوله لكن رفع التوهم ابراد مطلق الانسان قوله لكان متعلق بالتى الوجوب من معنى الفعل اى
المنصوع الانسانية بحسب المعنى والمراد بالانصاف وتحوها من الزكا والتفطن الخاصة
الخابن والتلذذ بها قوله قال بيعة من معروبه استيناف لبيان استكثار العرب الالتفات
واستحسانهم اياه وصرح باسم الشعراء ليعلم ان تلك الامثلة من كلام العرب العرباء بان ذلك
فارق فاسى اى صار مهجورا تعرضا للاجر اكى بعد لطفه قوله ابو عبيد يتعدى الى المفعول بنوع الوعيد
محو التبعاد او الموعود اصلحتك الفعال على مرهم صشك بشرط سبق الطريق للتنفيض
لا يكتفى بمجرد اقتضاء الظاهر التعبير بطرق قال الى ربيعة فى هذه القصيدة بعد قوله ابيات وما لم
الاق بعد من سالم الف فى البيت السابق عليه اعنى قوله شكت الى الابن فليت لها
لا تشتكى علم الله مسعود الخبر لا اى عظيما سهل الفناء اى يسهل ورود فنائه اذ لا حاجب هناك
لا رباب الحاجات والرحب الواسع اى واسع الباع بالعطاء فيحمدون لبس صفة لقوم بل يخبر للخبر
بتوابع سمعه يقول وسمع به بمعنى سمعه وفيها غير ولا مركب للتى والالتفات فى شكت
شفق عليه وفاى اى ربيعه ذكرت فيه الالتفات من الحكاية الى الخطاب كما فى اخلفتك وزينبا

معمول تذكرت والمحل المزبد المتوسط حال او اعتراض بنا لها جاء اي بعثه وحركه و
ليس في تهيجك التفات لان مقتضى الظاهر الاستمرار على الخطاب بعد العدول الى تعذيب
اي نطع واله باني يروى بالواو وبالفاء ايضا على ان الحلول في هذا الموضع كان عقيب
الحلول تنليط واهلنا التفات من الخطاب بصيغة المفرد الى التكلم بصيغة الجمع وعمرة و
شفيق موضعان والرواية هنا بالفاء فلما ادرجت اللام جواب قسم مقدر اي تعادد لم
يبق والنصائب جمع نصيبة وهي حجارة تنصب حول الحوض ويشبه بها من اثر الملازم
النوني والله نا تصب الماء الى الحوض قوله خلقه صفة للحياض اي الكاينة اما والحوض
الكاين اما وهاثل فقوله ادفهم اي اصحاب الحياض بغني مصدر من غني بالمكان اقام
فيه مضاف اليه ذوو اتغني او يجعل بمعنى اسم الفاعل اي مقيمون وهم رياء اي يتقابلون
بحيث يرى بعضهم بعضا فالتفت اهلكم من الغيبة الى الخطاب وقوله بفتح العين و
النون والبيرة وزبد قبيلتان بريدان بني السيلا يرجعون في القسم لتريد من الحرمة و
النجيل مثل ما توصف هاتان القبيلتان ضجر انهم للجيزون قتلا واحد منهم بواحد من زبد
والرؤية بمعنى الابصار اي لم تنظرون باعينهم كما تنظرون باعين وبني كوز ومرهوب والضمير في
تنوهم للسيد وكان له نصب على المصدر والكبير تريد والحق الدية والبواء مؤنث مخففة اي
مشروعون في الخيبة مقرور المعروك البوار في التفت في شان الواس الغيبة في تريدان الخطاب
وكذلك تعطف الغيبة الى الحكاية لان الضمير للسيد وفي سايله من الخطاب الى الغيبة كما مر وطلع لم
الحاء واللام المشددة وهي في الاصل جمع النقصير والنجيلة طرف الجبال ارض احبال الجنية
بالبلد والحال ان الطروف مثل ظروف لبيد مدرج اي سائرة او الليل برويه نفسه و
المقصود تقصيل طرف في تلك الليلة على طرو فهمي غيرها شيكا اي لا زمان حالا من الحمار يتدرك
علاه كذا اي الرهيم بارضنا جمع نصل و مسكين البرصل وما سعجته من الاثاث ولم تتورع الم له
بعطف و لم يل عطف على سلكا فقد الخبار انس الجنية فالتفت من الغيبة الى الخطاب يعاني الى
اهتديت والرحلة بالحاء المهملة وبالجيم ايضا النوية على السير اي كيف صرت فوية على اللتي
حتى اهتديت لنا والحال ان القوم قد قطعوا سائد طويلة والمنان جمع متن وهو ما صلب
من الارض والسجيح موضع وقيل الارض المهتوح او ما لبس بصليبة وله شهلتا يقال
طحا به قلبه اذا ذهب به في كل شيء والباء للتعدية طروب اي كثير الطرب في طلب الحسان وهو

حفتهم يعتري الانسان لنشاط سرور او حزن وبعيد تصغير بعد للتقريب وهو ظرف وبدا وطي
تحين او عصر على الروايتين بزاعلا من نعيت انقصص وكل الشباب وكاد يتصرم واقبل الم
المشيب تكلفني اي القلب وصال ليلى ويروى بالنا الفوقانية على ان ليلى فاعل تكلفني شط اي
قرابها او على خطاب القلب وقد شط اي بعد وليها قربها وعادت عوالي ودوعوايقه وعادت
من المعاداة كأن الحوادث تعاديه او من العود اي عادت العوايق الى ما كانت عليه من الحيلولة
بيننا فالتفت في تطحا بك من التكلم الى الخطاب وفي يكلفني من الخطاب الى التكلم واذا حمل الاول
على خطاب القلب كان فيه التفات اخر من الغيبة الى الخطاب والاثمد بفتح الهمزة وضم الميم موضع
ويروى بكسرها والخلي الخالي من الحزن والعائر العوار وهو القذى الرطب الذي تلفظه العين
حال الوجع والارمد صفة ذي العائر من رمد بالكسر اذا هاج عينه والمراد تشبيه نفسه
بذي العائر الارمد في القلق والاضطراب وتشبيه ليلته بليلته في الطول الا انه اختصر
في الكلام قوله وذلك اي ما ذكر في البيتين من سوء الحال الاجل نبا جاءني وخبرته في ذكر النبا عن
ابي الاسود قيل هو ضجر قتل ابيه وابو الاسود كنيته وقيل يحتمل ذكر الخبر وفيه والتفت في الابيات
الثلثة اما في الاول فمن الحكاية الى الخطاب اذ الغيبة من تطاول ليلك واما في الثاني فمن الخطاب الى
الغيبة حيث قال وبات وبات والغيبة هنا على الخطاب وليس كذلك ثم تنرقد وبات له الفتنة لانها جار
على طريق اسلوبه واما في الثالث فمن الغيبة الى الحكاية في جاءني والتفتيش جاءه وكان ثم التفت
اشعار الى هذه الحيثية التفات من الحكاية الى الغيبة فاقتصر على اثبتة الاقسام الخمسة
وتقال عامر من وضع المظهر موضع ضمير المتكلم وفي نحو انشاناه خلقا لكم فتبارك الله في علم الكلام
الكشاف وجعل قال التفتازاني الى القسم ثلث التفاتات في ثلثة ابيات صريح فيما ذهب اليه المص من عدم
اشتراط سبق طريق لكون خبقا ورما يتوهم من ان يشترط ذكر التفاتا من الغيبة الى الخطاب فيكون في
تلك الابيات ثلث التفاتات على مذهب الجمهور ايضا فليس مما يعتد به لجواز ان يكون الكاف خطابا لغير
النفس على ان المتبادر بطلبه توزيع الالتفات على الابيات لا قيال الفائدة العامة التي ذكروها
اعني تطرية نشاط السامع اي تنصور فيما اذا كان الالتفات عقيب الالتفات يرتا لا تنوا اذا اورد
على السامع خلاف ما يترقبه من اسلوب لم يزد نشاطا ووفور رغبته في الاصغاء الى الكلام قوله اكثر
من ان تضبطها القلم يرد عليه ان ما يعد من لا يتصل يكون منفصلا عليه اذ ليس ثم ارتكاء
لما قبلها في اصل الفعل اعني الكثرة ونظيره قوله اكثر من ان يحصى في قول الكيس من ان يحصي

صلى الله عليه وسلم [illegible] آن الاحسان وهو كثير في كلام المولدين فقيل كلمة من متعلقه بفعل نفهمه
اسم التفضيل اي متباعد في الكثرة من ضبط القلم ومن الاحصاء ومتباعدون في الكبائر
من [illegible] الرجل الطائي على الاشياء وذاك من اخاليم يكن تفضيلية فقد استعمل افعل التفضيل
بدون الاشياء الثلثة ولم يشترك ان التفضيل مراد فالمعنى اكثر مما يمكن ان يضبط بالقلم ومما يمكن
ان يحصى واكبر مما يتباعد ان [illegible] الحال على الاحسان الا انه نوع في العبارة اعتمادا
على ظهور المراد قال وهذا النوع اراد به الالتفات او هو نوع من اساليب الكلام و
لفظه فقد اشار الى ان الفائدة العامة كافية في حسن الالتفات في مواقعه كلها لكن قد
اشتمل بعضها على فائدة لطيفة قدر زائد حسنه فيه ويختص على صيغة المبني للمفعول والباء
داخلة على ما هو مقصور وخاصة على طريقة خصك بالعبادة واختص [illegible]
في الاشعار وان كان الاصل دخول الباء على المقصور عليه اعني حالة الخاصة وسيأتي تحقيقه
في تقديم المسند اليه ان شاء الله تعالى وقلما يتضح من الوضوح اي لا يتضح الا للاوحد من اهل
البلاغة او للكاملين في المهارة في هذا الفن وقوله والعلماء النحارير من عطف الصفات
بعضها على بعض اشعارا بان المهارة فيه انما يكون للعالم النحرير ومنها اختص موقعه
الالتفات في الكلام بشيء مذكور للمذكور اعني لطائف المعاني كما الالتفات المختص موقعه
بشيء منها الكلام زمانا بها اي حسن ورونق الطراوة وفاعلا اورثه ووجد ضمير الالتفات
ايضا وليس في بعض النسخ الصحيحة لفظ في الكلام فالمعنى كما الشيء الموقع واورثه الشيء
السابع ووجد الموقع او الالتفات المختص موقعه ان كان ممن يسمعي اي يستمع الكلام حق
سماعه ويعقل لطائفه على [illegible] وكلمة [illegible] لتاكيد القلة وافرد قليلا مع كونه خبر الكلام
اما لتقدير موصوف مفرد اي شيء او فريق قليل او لكونه على صيغة المصدر كالصهيل والنهيق
او لانه [illegible] على صيغة الافراد اشعارا بالقلة ايضا قوله لم تحسب هذا ايضا اقتباس
استشهادا على قلة من يسمع ويعقل [illegible] فيه لا يكاد يحسبان فيدل على القلة وكان قد
قوله وما نحو به للدلالة على القلة فان الفاعل الزائد في غاية القلة قوله سامعيه اي من
سمعه بان ينتظر [illegible] النكت وما موقعه محله استفهاما منه في موقع المفعول الثاني اي
عرفك ذلك الالتفات موقعه الحسن الجميل في الغاية بحيث لا يدرك ما لم يشاهده اعني قوله ان
تصيرا من سامع الالتفات واحد ما وقع في القرآن لا من سامع كل التفات فيه وانما قال ثم

ليشير الى ان الالتفات الى الاعلى رتبة الاصالة في صيرورته سامعا الوحي بتمامه وحضر لعلك تحزو ولى
لعلك تحضر من سامعيه الذين يفهمونه وانما اختار الترقي على الجزم [illegible] لان الاظهر ليس كذلك
في [illegible] مفردة وصاحبه مشتملة على قصتين تمهيدها البيان نكتة الالتفات
المذكور ولما كان قصة المنع اقرب الى معنى الآية وقصة الجاني اظهر في وصول الحالة
الحركة الملجئة الى الاقبال اقتضى حسن الترتيب والتعليم تقديم الجاني على المنع والاشعار
لانكار النفي وتقرير المنع وما [illegible] واسم ان المرء متعلقة اي [illegible] الانتقال
وفاعل الانكار ضمير الشان [illegible] في الحال [illegible] وهناك اشارة
الا [illegible] استحسان الجناية قوله [illegible] الا اشكر فيما ذكرناه وما ترك وكيف تصنع
ثاني مفعولي ترى واذا كنت ظرف لكيف تصنع [illegible] او سيتاق ونبه
تأكيد [illegible] اي الطهر [illegible] وقوله واصل [illegible] حال وجناياته اي متصلة
متعاقبة [illegible] فيما بين ذكر واصلا [illegible] ضمير [illegible] على [illegible] كما
على [illegible] ذكر التزايد وانت لا تجيب حال من كاف تدعوك فتقطع بالرفع [illegible] تقطع
و[illegible] الى مفعول [illegible] لانه [illegible] له بالمشافهة وفي [illegible] التفات من الغيبة الى الخطاب
لان [illegible] في الالتفات وصف السامع له سلوته دون وصف المخاطب الذي يبلغ اليه
الى الكلام قوله على هذا نصب على المصدر اي مشافهة [illegible] على هذا النسق والنوع
وفيه اشارة الى ان المشافهة لا يجب ان يكون بخصوصية [illegible] ما كان على هذا الطريق من
التعبير والتقريع وقد يقال معناه [illegible] في الكلام على هذا المنوال ولا يكتفى بالقدر المذكور منه
نظير قوله وما جرى ذكر الجرية في قصة المنع قوله واذا كان لحاضر عطف على قوله اذا كنت
في صريف ولو كان [illegible] المعنى فيما النوال وقد حضر مجلسكما وقال [illegible] وفيما تقدم الى
ان يغلب اشارة الى ان الحالة الغضبية اشد تأثيرا واقوى وتثنى عليه ثاني مفعولي يجد والضمير
المرفوع والرابع المحجة والعارفة العطية السابقة من [illegible] قوله وما جرى ذكر
الجرية على [illegible] والاطراء [illegible] وهو عطف على مفعول تنول قوله ولها [illegible]
وهو عطف على قوله واذا اعيت قوله على الوصف الذي [illegible] على الوصف الذي يجد فيك
الوصف في التلاقي [illegible] التأمل [illegible] من النقل لا [illegible] فيه [illegible]
اصاب عطف على موقعه ولكونه تعليلا لما في حيز العلم اي علمت انه اصاب المحز وطبق [illegible]

سنبها الفائدة الحصر ای السابقة ایاه نخشی لا نعبد الا ایاك كالحصر وله یتصل البیان حتی فائه كذا افاده سبقه
ولم يذكر قوله من جهة جزان العبد وان يكون قراءته فاعلا واذا قدر ظرفا ولذا اقتدر له
من اذا قدر انما اذا فرض ولاحظ فبالحكل بين يديه مثوله اذا انتصب قلنا فتجد معنا به
صفته وصورة العابد المحذوف اي تجديد مع القراءة وصاير بحضرة صفته المحركة كان لفظ غيبة زال
كما يشعر قولها فيما بعد اقبلن تجد بحركاته وذكر اشارة الى الاقبال عند ظرف للاجابة مسندة
صفته لقوى حالته وصير انطباقها للقراءة وعلى بما يمر عليه حال من المنزل لكانتا على الوجه الذي
هو كائن عليه والا اي ان لم يكن قراءته كلم يكن موقرا به حقيقيا وانما كان الالتفات
في الاية تنبيها على ما ذكر لان الفاتحة انزلت على لسانهم ليقرؤها فاشير فيها الى كيفية قراءتهم
ابحصوله والوصال الى الوجه الذي من حق العبد ان يكون قراءته عليه ولذا افتتح متعلق
وبان يكون اما على الحمد التوسع في الظروف واما على كونه مفسر العامله قوله فاذا انتقل ان يكون
عطف على اذا افتتح ان يكون محذوفا به حدو الافتتاح اي معذرا التقدير له فتتاح مساويا
له في كونه عن غيبة حاضرة به فاعل تجد واو الضمير للانتقال لكنه يتعدى بنفسه فالصدور الفعل
بالفعل فلا حاجة الى الباء فكانه ضمن معنى الذهاب اي من ذهوبا به مذهب الافتتاح قوله فانه
من افتتح تعليل لكون ذلك الوجه المذكور صحة ملو هذا قوله على الوجه الذي عرفت يعني كونه
عن غيبة حاضرة واقبلن تجد محركاته مبنية على انه معنى انه يجد ذلك المحرك قطعا قوله من معبود
عظيم الشان هذه المعاني مستفادة من لفظة الله الدال على الذات المتصف بجميع صفات
الجلال والاكرام ومحاسن الافعال والانعام فلان عظيم الشان حقيقيا بالثنا الغاية لانه
وبالشكر لوفور انعامه وقوله مستحقا العبادة اي غاية الخضوع والتذلل لكونه جامعا
لجهات ذلك الاستحقاق مع ان اللام الجارة تنبيء عن استحقاق الحمد والثناء قوله ثم اذا انتقل بتمه
بلفظة ثم على المهلة اي سبق ان تجري له الحمد اوله وثبا ثم ينتقل وهكذا فيما بعده قوله جلائلها ودقائقها
اشارة الى ما قيل من ان الرحمن لكونه ابلغ يتناول جلائل النعم فقدم وارد في […] يتناول دقائقها
على سبيل التتميم عند هذا اي عند هذا الوصف والتولع المتناهية بالحمد على انه احسنه فانه قوله
الامر كله هذا العموم من حذف مفعول مالك مع انه صار عن الترجيح بلا مرجح وقوله في العاقبة
بازاء يوم الدين في نظم الاية وفيه اشارة الى ان اليوم مع اجراءه مجرى المفعول به توسعا
باق على الظرفية بحسب المعنى وتعميم الحشر تفسير لقوله في العاقبة واللام في للثواب متعلقة

بالحشر قوله يوصف بكل الاقبال التفات من الغيبة الى الخطاب كما في الاية بعينها اذ ان تقال
يوصف عليه قوله انما تصور اي ما تصوره من الحضور من تمسكه بحركة الاقبال بتقوى شيئا فشيئا الى
حد الايجاب فيستطيع بالنصب عطف على ان لا يقصر قوله ينطبق عطف على ان لا تقول وفي عله ضمير
القراءة قال وليس ابن حجر بعد ما بين النكتة الخاصة في الالتفات واصل التنزيل بل ان شرع
يبين اللطائف المختصة في التفات ابيات امرئ القيس وذكر ههنا شيئا وبينه تنبيها على انه
كان من الملوك فان تلك اللطائف مبنية على ذكر قوله بضم الحاء المهملة وفتح وسكون الجيم من
سنا هو ملوك العرب قبل كندة وبعيد خبر ليس وفيه ضمير مستتر راجع الى ابن حجر وان تكون
متعلق بيبعد على تقدير من الركوب او بدل اشتمال من فاعل المستتر وهو المشهور له حال من فاعل
يبعد وفائدتها تعليل انتفاء البعد والحائز الجامع كان عادتهم في تسابق الفرسان ان
تغرز قصبة في آخر الميدان فمن اخذها من سابقا وكان له الفضل والتقدم صار
احراز قصبات السبق عبارة عن التقدم والكلام فيه والنزك بفتح الراء وسكون اللام
الادراك والتعليل المنقطع من الوقف وهي القطعة والاناسي جمع انسان العين والنكتة
اللطيفة المؤثرة في القلب من النكت وهو النابتة في الارض بنحو قضيب لاحظ للمختارات
من تحتار ان النكت قوله افتتانه متعلق بالتعليل واذا التفت ظرف لبعد وقد كتب
في نسخة مصححة […] انظر الى ان التعني على المضي وكان يمكنه حال من فاعل التفت بتعلل بقد
والتمثيل […] لانه لاستبعاد افراد الضمير وجمعه لشيء واحد في بيت وبان لنا
وكذا الحال في بك على الخطاب وبان لكم في الوجه الاخر ومن قصد ظرف ليكون او حال من
اعني كحلك وتهويل الخطب جعله هائلا اي عظيما مخوفا منه واستفظاعه وجعله فظيعا اي
شنيعا شديدا والبناء متعلق بالتهويل او حال من الخطب اللام للنوع الحادث الذي وقع
متعلق بالنبا قوله فتّ اي كسر وفتّ في عضد على طريقة تجرحي في عراقيبها كناية عن فل
شوكته ونقص […] ولقد بالنوع وصف الخبر بالايجاع والتفجيع قوله حقه اي وجه
والخاصية التي اخبر عنها بالفتّ والاحراق وحاصل تقرير الكلام وليس ابن حجر بعد اذا التفت
تلك الالتفاتات مع انه كان ان لا يلتفت اصلا او يلتفت التفاتا واحدا ان يكون فقد ذكر
المذكور من الالتفاتات حين قصد تهويل الخطب بنيتها وقد ذكر الالتفات الاول والرابع ثلث
والثاني ثلثا والثالث واحدا وجمع بين نكتين من نكت الاولان اما التسلية اعني

كشف الغم والتوفيق بان الاولى اعتبر فيها كون المشتكى ملازما بعبور كرع الثانية وبان افادة
النفس مقام المصاب تنبيه على صفة المكرع الثانية دون الاولى قوله فاقامها اى
النفس واخذ يخاطبها اى ذكر المصاب نسبته اى يحصل له بعض التسلى بسبب تفجع مثل
هذا المكلم وتحزنه عليه واللام لتطاعه متعلقة بابث فصبر استشعارها للنفس
بالاستشعر خوفا اذا اضمر فى قلبه والكمد الحزن المكتوم والانزعاج الانزعاج من
الحزن والضجر القلق والاضطراب من الغم فصبر لا يقلقه ولا يفجعه فى موقع المصدر
اى لا يقلق ذلك القلق ولا يفجع ذلك الفجع وكان من ضميرها حال من ضمير ابث وقيل المؤكد نصب
على انه مصدر لان تثبت وتنصبر وكذا جرى لانه فعل وتجرى فى الثبات والصبر جريا على سنتها
والضمير للنفس المملوكة وعند ظرف لان تثبت والنوائب المصائب البوارف تحرج بارقة و
هى سحابة ذات برق فحين لم تفعل النفس التثبت والتصبر والمعنى فشكلته حين لم تفعل
والفاء السببية لان التشكيك متفرع عما تقدم ومستبقا حال من المستريح فانا كما انه حال من
المستريح اقامها قوله وفى التفات الثانى عطف على قوله فى التفات الاولى ولا شك ان التحزن
المنبا اذا كان تحزن صورى اى المطلوب لا يتفاوت لحضور المصاب وغيبته كان اقوى فى التسلية
قوله خاطبتك لا تخلطا وليكن اولم اخاطبك الا فى بابى فتنبه بصيغة الغيبة على ان المصاب لو
كان غائبا لكان يتحزن عليه قوله على ان جميع ذلك ايضا جميع ما ذكر من تطاول الليل و
انتفاء الرقاد وتفاقم الشكوى بالليل انما كان لما فعله الاجل امر قضى ولم يجاوزه
لا غيره يريد انه نبه فى التفات الثالث على ان تلك الشدائد كانت لامر وردت عليه فكيف
مع تسلى تلك الشدائد ومن لطائف الخاطب والغائب المذكورين اولا ولولا الالتفات
الثالث لجاز ان يراد بها غيره فيكون تلك الشدائد لامر ورد على غيره لا عليه وقد يقال
حضرتهم البناء فى التكلم بنهم لمعونة المقام وتحرى الكلام وان لم يكن فى اللفظ ما يدل على
الحصر ان ما هلك حائر الى متحيرا هالك واللام فى لمقتضى الحال صلة فطن بالفتح فطانة وفطنة للشئ
فطنة ومن الكناية بيان المقتضى وههنا كلام وهو ان حاصل هذه النكتة ان قوله تطاول وصدوره
عنه لا عن غيره وقطعهم منزلة كلام الشكوى فلا يكون الخطاب الذى فيه من جهة تحسين الكلام
ولا يحصل به ايضا التنبيه على ما ذكر وغاية ما يتكلف لذلك ان يقال لم يرد انه نبه على ان ذلك نزل
النبا وحمله كذلك على ما ينبا درس العبارة فانه غير معقول بل المراد انه نبه على ان ذلك النبا

لتشرية وفطاعته يجب اذا اورد على انسان شكى عنه تفطن لمقتضى الحال وصلة يجب يجرى
على لسانه ما كان الغم ولا شك ان التنبيه على هذا المعنى بكلام تفطن للحال الذى هو ورود النبا
والتفطن لمقتضاه الذى هو الخطاب وكذا ان اراد بقوله وال ان اذا غم اى اصابه وغلبه ما
كان من ان ال ان اذا ابتلى عن هذه الحالة لا يتكلم بما ذكر الآن الشاعر لم يسوغ
العقل عقله وكان فطانته تثبت فى هذا المقام ونبه على مقتضاه قوله وما هو ضر
انه وبعد الصدمة ظرف له فدم عليه تو سكا وحين اى فى بدل من بعد وشا نصبه على المصدر
اى افاقتها وميزكا حال من ضمير افاق قوله غاظه ذلك اى عدم تثبتى وتصبرى فانى بلاء
لان المعنى للعتاب والظرف اعنى حين متعلق به لا فاعلا انه يجعل الفاء داخلة على ما هل تقدم
اى فولى حين سكت ولما ان يجعل الظرف منزلة شرط جوابه فلى والجملة جواب لما وهو على
التقدير من نجد ان المتعارف فى جواب لما هو الفعل الماضى لفظا او معنى بدون الفاء و
فى سكت مبالغة لانه جعل الغضب الحامل على فعل كالآمر به والمرغى عليه فعبر عن سكونه بالسكوت
وتذكير ضمير عنها اولى وتظهر تانيثه ماذ وجد فى بعض النسخ العتيقة خاطبتك اولم اخاطبك
بكسر الكاف والدهر به الكلام مع النفس خطابا قوله ولما ذكرت لم يريد ان النسبة بالكاف تعيد
كاف لا انا بصرح من ان الالتفات قد يختص مواقعه بلطائف معان الآن ذكرت
هذه الاضمار لان الوقفة فى التفاتات امرئ القيس يعلم انه لما اسنهر بالبلاغة و
اعترف له بها حول ان ذكرها ارشاد للمتعلم الى كيفية استخراج اللطائف المختصة بالالتفاتات
تحو والنزلة بحر بازل وهو البعير الواطئ فى السنة التاسعة ومن تشقق نابه وهو فى غاية
القوة وقول الامر اسبب من ان يقال لم يحصل تطاول الاسم الشاعر وتوهم انه الحال ليس بشئ
والمطاوى جمع مطوى موضع الطى قوله والتناقض ابتداء الكلام كالاعتراض وضمير اشباهها
اللطائف الاعتبار ان فذكر الاشباه بمعنى الامثال بعد تخيم بها وقبل الضمير ما ذكرت والتانيث
باعتبار المعنى قال واعلم ان لطائف الاعتبارات اراد باللطائف خواص وبالاعتبارات
مناسباتها فى تركيب البلغاء والمرفوع بالنصب صفة اللطائف وهذا الفن من المسند اليه و
المطارح جمع مطرح من الطرح وهو ارتفاع البصر والنازحة باطراح صفة المطارح صيرتنا
اللطائف بعيدها عن معرفة تفاصيلها وما يستنبط منها على ما ينبغى كالمواضع المرتفعة
التعبيرة واللطائف المستخرجة منها كالامور المرفوعة هناك لم تدرك بالبصر واستخراجها

منها كرفع تلك الامور قوله لا تنتهيها اي لا تحقق تلك اللطايف ولا تعرفها حق معرفتها
الا بمعرفة تلك الثلث الاول الجد البليغ والسعي الكامل الثاني صرف الهمة ووفور الرغبة الثالث
الفكر الثاقب والذهن الصافي وانما ذكرها على هذا الترتيب لانه اعتبر ادراك اللطايف ثم ما يفرع
اعني السعي ثم ما هو مبدا السعي ثم ذكر ما هو الاصل ولو اعتبر الواقع لانعكس الترتيب و
الاطراق ادمن المرء ومعه سهر العزيمة لافراط التروي والاستشراف رفع البصر للنظر وبسط
الكف فوق الحاجب كالمستظل من الشمس لما هناك اي للطايف التي في تلك المطارح والظلف
بالضم السباع وذوات الحافر بمنزلة الظفر لذوات الاظلاف والمجهود الطاقة يعني
بانهم تستخرج عن طاقتك ما هو الحق الصافي منها ولم تخلف اي انت والتنقير المبالغة في
التفتيش واللام متعلقة بالسعي مضمر عنها لما هناك وفي ذكر وراء كسعي لم تخلف كبد
وفي سهو حامه كل جهد ووصول الناس اليه وفهم عنه وما كان حاصل من ما هو فاعل لم
تخرا ولم تخلفا اعني الى ططف ابراح الباء اي ضيعك لتضمين الترك معنى الاخذ والبطش الاخذ
بقوة والنوخ المطر والنبع فرزحتا البدين وصفه بالبسط لافادة زيادة الفرق
على الاخذ والحفظ ان لا نزاله لما نزل متعلق بتطش او بقاء والمجي المري موضع
الرعي والغرض الذرف والقسيط قلانه الظفر ستنظر اهال اخرى اي متعبنا بنفس تقطي
وما الطها عند الطلع والاداما سنسعار اللطايف فجعلها شعارا وهو ما يلي الجسد من الثياب
والمقول كثير المعونة قوله هذه الطبقة الاد بها علم البلاغة لانه من الطبقة التي هي
فوق طبقات سائر العلوم والناظرة بانوار البصاير اشارة الى صفاء اذهانهم في
الخصوص بالعناية اشارة الى التوفيق والرغبة والمدلول من ادلى بحجة اذا توسل
بها اشارة الى السعي والجد فقد ذكر تلك الامور الثلثة على الترتيب بحسب الواقع والحكمة العلم
المشفوع بالعمل وفصل الخطاب الخيص الكلام بحيث لا يشتبه على السامع ما اريد به وقد
يجعل بمعنى المفصول اي المفصول للخطاب الذي يتبينه من يخاطب به او الفاصل بين
الخطاب من الحق والباطل قوله على ان كلام رب العزة خبر لقوله وعلاء هذه الطبقة
انهم على الى اعجاز القرآن بالبلاغة وكونه واردا على اسلوب لا يتسع على منواله الا بالصرفة وغيرها
مما ذهب اليه طايفة قوله وهو من قراءة اشارة الى ان كلامه هو هذا المتزدق والمنتظم من الحروف
كما هو مذهبه والطلاوة بالضم الحسن والقبول والغدق بالغين المعجمة والدال المهملة

لما تلا على النبي صلى الله عليه وسلم حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم الى قوله المصير
علم النبي صلى الله عليه وسلم ان الوليد بن المغيرة يسمع قراءته فلما فطن به النبي صلى الله عليه وسلم
اعاد قراءة الاية فانطلق الوليد الى قومه بني مخزوم فقال والله لقد سمعت من
محمد كلاما ما هو من كلام الانس ولا من كلام الجن ان له لحلاوة

اي صار رطبا كثير الماء المراد ان القران يثمر طيبه اسنهم اصولها لكثرة الماء واثمرت فروعها
في السماء تعويل ارباب التحقيق في وصف القرآن ان له لحلاوة وان عليه لطلاوة وان
اسفله لمغدق وان اعلاه لمثمر وانه يعلو ولا يعلى وما هو بكلام البشر والمعا في
الذوايب لمراوحة الذوايب والمراد بها الطرف المذكورة في فن المسند اليه بجملتها على
مقتضى الظاهر وعلى خلافه ولحصر فيهما لما اشرنا اليه من رجوع الصرفة ولفظ الي الا لعدم اعتبار
طرف الاسناد والمسند وغيرها

فن الثالث

للوجه الذي عليه النظم الذي
لم لابد من التصريح لمقتضيات الاحوال ابراز المسند اليه على تلك الصور المتنافية و
الكيفيات المختلفة مدار حسن الكلام على انطباق تركيبه باعتبار مجموعه واجزائه
على مقتضى الحال فلابد من معرفة مقتضيات الاحوال باب المسند اليه ليتميز لكل حال ما يوضحها
ولهذا بعينه تعلم ان لابد من معرفة مقتضيات الاحوال باب المسند لبناني برونه كذلك قوله
للوجه متعلق بنظم والقطه تكرير لبعض العهد تجري مجرى البدل في قوله على طريقه فوكل
من الامر ورث به وكم ان تجعل للوجه حق له لما تستر له انظمه ولهذا قال ايضا نظرا الى انه وصف
الوجه بانه علم الشيء لكون العايد الى الموصوف محذوف اي علمت له والواو في جمع اركه وجمع
الموضع جمل فكرى والشماله على امور نفيسة ودقته في موضع الحال الذي فض
بلاغة امر اوضح فكر متجاوزا في ذكر اشياء اجنبية للمشاركين له في اصل الفكرة وكان اشنه
ناي منزل المتوضح ولعلها المنزل الراجع الى الموصول فال استودعته الشيء اذا طلبت منه
يكون وديعة عنده وكانه اشار بجعله وديعة الى وجوب محافظته وكونه محصن التوفيق
والتفات بوزن الكتاب الغلاف وكانه تنبث الاشياء فيصل الى حقايقها والمحدث في
الصادق الظن في الامور كانه حدث بها وقوله فلا تخفى عطف على الصلة الذي خرجت
فلا تخفى كقوله وقضوا الذي بدايع النكت غرايب خواص التراكيب في مكانها مواضعها
التي اختفت فيها وبلطايف التي ابداني وجوه الدلالات اللطيفة المستميلة للقلوب
اليها المستخرجة من معادنها اي مواضعها المنصفة بها فقد اشار الى علمي البلاغة وقوله
المستطلعة اشارة الى فائدتهما اعني ادراك اعجاز القرآن على الوجه الذي ادرك ارباب البلاغة
السليقية بدلك استطلعته رائيه اي طلبت الاطلاع عليه والطلع بالكسر الاسم من الاطلاع
وبالاضافة الى الاعجاز التنزيل صار نوعا من الاطلاع قوله لزمام الحكم اي الحكم بكونه

ان المصرفين والمصرفات م

مجزا وكفاه منصور كما قالوا اذا قابلته وصرت نظيره وقوله هنا نصب على الحال
بمعنى المكافى والمتحدى اسم مفعول من تحدى به اخاه اذا رعته فى فعل ع سببه الغلبة
قوله هوامى طلع الى مجاز بمعنى الاطلاع عليه فهو الطليعة اى المطلع من فن البلاغة
وما يتعلق به قوله ان لابد معمول عليه وان مخففة وضمير الشان محذوف وقوله المقتضيا
الاحوال ع ايراد المسند اليه مفعول ثان بفتح الضاد مع كلمة فى متن المواقف لما مر فيه
صدر الكتاب باب المسند اليه وفى بعض النسخ بكسرها ونصب ايراد على انه مفعول الاسم الفاعل
وقوله انسب بقوله ع الاحوال المقتضية لانواع التفاوت فى المسند لانها كيفيات
نصبه للمفعول به ولا اعتداد لان نقول معنى المعنى معتمد على الموصول لان الاضافة
بيانية فكانه قيل الاحوال المقتضية ايراد المسند اليه ولا شك ان تصحيح المقتضيات
يستلزم تصحيح المقتضيات وبالعكس فكل واحد من النسختين يلائم ما تقدم وما تأخر
اما صوره لا معنى قوله وفى افراده وفى كونه جملة معطوفان على قوله فى المسند اى لانواع
التفاوت فى افراده وفى كونه جملة قدم الفعل لانه الاصل فى المسند ومثل بالماضى والحال
والاستقبال دون الامر لان الكلام فى الخبر وقدم فى الاسم المنكر لانه الاصل تقديما الى
المعرف والشار بقوله من جملة المعرفات الى انه لا بد لخصوصية كل منها من حالة تقتضيها و
قوله مثيلا اصفه فعلا وما عطف عليه واورد لكل واحد مثالا ومن كونه مثيلا عطف
على من كونه مشتركا قدم ناظر المسند هنا لانه الاصل فيه واضح فى ضبط الاعتبارات
بناء على ان نفر ع يبحث عن الاحوال المقتضية له وقوله حتى انه هنا متعلق بالتخصص وعلى
بقسم ضمير المسند والسمة العلامة والفرسم سمته اى اعداد طريقه والضمير لكل مقام وقوله
المذكور من الانسام والاجزاء والمطارح اسم مكان من طارح الكلام اذا طرحه
بعضهم على بعض كما فى المناظرة نوازل اى مجاهين الرؤوز بتقديم المهملة على المعجمة والمطارد
اسم مكان من مطارد الفرسان بعضهم بعضا والجارح من الفرس ما تم له سنتان و
القارح ما تم له خمس سنين وقوله بتوى **قال** اما الحالة المقتضية لترك المسند اشار الى
وجود القرينة المجوزة لتركه بقوله لان ذكر المسند اليه كما يعرف منه اى من ذلك اى ال
المسند والا ترجح على الاثبات بقوله وتعلق بتركه غرض اى داع سواء كان غاية
تقصد حصولها بالترك او باعثا متقدما لوجود عليه على قياس ما مر ثم فصل الاغراض

واتباع

واتباع الاستعمال انما يكون غرضا لغير المستعمل الاول وهو على قسمين الاول اتباع استعمال
وارد على تركه كما فى الامثلة السماعية فى كلامهم وغيرها الى ان كلامهم وارد بذكر نحو ما
فى الامثلة المقيس عليها من القياسات الثانى اتباع استعمال وارد على ترك
نظائره كما فى الامثلة المقيسة من القياسات والضابط فى ضربى زيدا قائما
ان يكون المبتدا مصدرا منسوبا الى فاعله او مفعوله او اليهما بعده حال منهما او
من احدهما او افعل تفضيل مضافا الى مصدر كذلك والضابط فى كل رجل وضيعته ان
يعطف على المبتدا بواو بمعنى مع ويكون الخبر المقارنة اى كل رجل مقرون بضيعته و
ضيعته اى مقرونة به والضابط فى لولا زيد لكان نحو المبتدا بعد لولا ويكون الخبر امرا عاما
قوله ونحو ذلك نحو شى فقد لعمرك لافعلن ومباحث هذه الضوابط مستوفاة فى كتب النحو وكذ
ولما قصد الاختصار لم يذكر لفظ القصة اتباع الاستعمال لان اتباعه فى الامثلة التى
ذكرها واجب واما الاختصار فقد لا يقصد فيترك المسند وقد لا يقصد فلا يترك و
الاحتراز يروى مرفوعا ومجرورا والجمع بينه وبين الاختصار تنبيه على جواز الاجتماع
فى الاعتبارات لكن ضيق المقام مع ما فيهما من ترجحات يجوز اعتبارها مجتمعة وفرادى
واذا المفاجاة بدل على مطلق الوجود فيحذف خبر المبتدا بعدها جوازا قياسيا اذا كان
علما فيجوز ان يقصد هنا اتباع الاستعمال ايضا وفى زيد منطلق وعمرو اى منطلق ان
حمل من عطف الجملة باسرها على مثلها فقد حذف فيه المسند من الجملة الثانية المسند الاول
عليه وان قصد فيه عطف عمرو على زيد وعطف منطلق المحذوف على منطلق المذكور
فقد حذف فيه المسند ايضا ولا يقدح فى ذلك كون المحذوف معطوفا على مسند لكن قوله
عطف مفرد جملة لغوى كما فى قولك كان زيد قائما وعمرو قاعدا قوله فلنسامل قوله اذا
حمله على تقدير النار شر من ذلكم اى من غيظكم على من يتلو عليكم الايات واما على
تقدير هو النار كان من حذف المسند اليه ولعله اولى لان السامع قد عرف ما هو شر
ولم يعرف خصوصيته فهو طالب الحكم عليه بالتعيين قوله ولما ضيق المقام كملا المتكلم
وفوت الفرصة والمحافظة على وزن او سجع وفى قوله مع قصد الاختصار اشعار
بان ضيق المقام يمنع التوضيح او بان ضيق المقام لاجل الاختصار الذى هو لازم فى الكل قوله

فالك اى الحبيب وللطالع اناركك اصفرار وهى من به اى من المطالب بهذا الاصفرار
والمجازى به وتشهدت اى تنفست تنفس الصعداء فاجبتها قائلا المتشهدى اى
الانسان المتشهد هو المطالب واذا عبر عما هو المطالب به المتشهد كان من حذف المسند
اليه قوله اى التقديرين اولى اى اذا جعل كلمة من فى السوال مبتدأ والمطالب به خبرا
له كما هو المشهور وهو مذهب سيبويه كان التقدير الاول اولى لان السوال عن
معين يحكم عليه بالمطالب به كانه قيل ازيد المطالب به ام عمرو ام خالد الا انه اختصر
فى العبارة فى لسان ان يطلب بهذا السوال كما يكون المطالب به فيه محكوما به والخصوصية
كالمتشهد مثلا محكوما عليها فيجب ان يلقى اليه الحكم على الوجه الذى يطلبه كما ستعرفه
ولذلك حكم الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف بانه اذا اخبر من التائب فقيل
زيد كان التقدير زيد التائب واذا جعل المطالب به مبتدأ وكلمة من خبر الكان
التقدير الثانى اولى لان السائل يطلب كما عن المطالب به بالتعيين فيجب ان يراعى
ما يطلبه وهذه المطابقة بين السوال والجواب هى المطابقة المعنوية التى امر
اوجبوا رعايتها فى نحو زيد اخوك واخوك زيد حيث قالوا انما يقدم ويحكم عليه بما يتصور
ان المخاطب طالب للحكم عليه واما زيد فى جواب من قام فهو مطابق للسوال هذه المطابقة
المعنوية سواء جعل فاعلا او مبتدأ لان قام مسند فى المعنى الى زيد قدم او اخر
لكنه اذا جعل فاعلا فاتت المطابقة اللفظية لان الجواب جملة فعلية والسوال
اسمية وانما اختاروا فوات هذه المطابقة اللفظية لنكتة هى ان الاستفهام بالفعل
اولى فقولك من قام اصله اقام زيد ام قام عمرو ام قام بكر فلما تعذر التفصيل وضع
لفظ دال على الذات مطلقا وضمن معنى الاستفهام فوجب تقديمه على الفعل فصارت الجملة
فى الصورة اسمية وهى فى المعنى على فعليتها فاعتبر فى الجواب الفعلية اذا لم يكن هناك
مانع تنبيها على اصل السوال والدليل على هذا الاعتبار التصريح بالفعلية فى نحو قوله
قل يحييها الذى انشأها وقوله خلقهن العزيز العليم واما قوله بل الله يجتبى فى جواب من
فيه مانع هو التفصيل الا فاد الحصر على المذهب المختار واذا اجتليت ما جلوناه
انكشف لك خفايا معان فى غاية الظهور ولكن من لم يجعل الله له نورا فما له من نور

قوله ايغش عا عند ما راضون فالقرينة ههنا متاخرة عن المحذوف الا ان فى قوله عا عندنا
نوع اشعار بذلك الخبر المقدر قوله وبين الوجهين بون كقوله فى باب المسند اليه وكم بين الشاهدين
قوله وكان ان تاخذ من هذا الخبر اى من حذف المسند الى الله احق و رسوله كذلك فاحق خبر
الاول اخر الى موضع خبر الثانى ليكون كالعوض عنه او هو خبر الثانى دال على خبر الاول وفى حذف ما
كلامه اشارة الى ان هناك وجها اخر وهو ان لا حذف فيه ولحق خبر عنهما وافراد
الضمير فى يرضوه لكونهما فى حكم مرضى واحد فان رضى رسول الله رضى الله وهو مع اعتبار
تطبيق هو التنويه برفعة شانه وعلو مكانه عم قوله ولما ان خرج وفى بعض النسخ
ان الخرج وكلاهما صحيح فان اخراج الذكر اما لبس براد باعث على الترك داع
اليه وعدم لقوله الذكر اليه غاية يترتب على الترك وقد عرفت ان الغرض اعم منهما قوله
كما اذا قلت يعنى اذا قلت ازيد عندك ام عندك عمرو وكانت ام منقطعة قصد بها
الاضراب عن الاستفهام السابق لا متصلة اذ لبست هى والهمزة داخلتين على المتساو
وموطن وكذا اذا قلت ام عمرو عندك كانت منقطعة ايضا لكن تعذر على الاتيان بالمفرد
يعلم وهو ان الانفصال فى العدول عنه الى الجملة دليل الانقطاع فان قلت لم
لا يجوز ان يكون عمرو فى ازيد عندك ام عمرو معطوفا على زيد لا عطف مفرد على مفرد للمشاركة
فى المسند المذكور اعنى عندك كما فى قولك قام زيد وعمرو فلا يكون هناك ترك مسند للغرض
المذكور قلت لانه تقرير الكلام ازيد حصل او حاصل عندك ولى ذكر المقدر مستتر راجع
الى زيد وقد اشتغل الظرف فلا يصلح خبرا عن عمرو بخلاف قام فيما ذكرته من المثال فانه
دال على مطلق القيام وليس فيه ما يقتضى ربطه بزيد فقط الا ترى انك اذا قلت زيد قام
وعمرو لم يجز اسناد قام اليهما معا لاشتماله على ضمير زيد قوله ولما لاختبار السامع الظاهر
ترك اللام لان الاختبار نفسه قسم الغرض المذكور الذى نفصله لكنه نظر الى ان اللام مقدر فيما
تقدم بحسب المعنى فكانه قال ترك المسند المذكور للاختبار ثم عاد الى طريقة التفصيل افتنانا
فقال واما طلب تكثير الفائدة بالمذكور اى بما ذكر من الكلام سواء كان مسندا اليه كما اذا حمل على
ترك المسند او مسندا كما اذا حمل على ترك المسند اليه فلفظ كل واحد من صبر جميل وطاعة معروفة
اذا ذكر يمكن حمله ان على ترك المسند واخرى على تقدير ترك المسند اعنى ترك المسند اليه فهو
نكتة مشتركة بين حذف المسند والمسند اليه يمكن ايرادها فى حذف كل منهما قوله اى معروفة

بالتوكيد دون الفعل واذا قدر المبتدأ امركم او الذي يطلب منكم يراد بعروفة انها معلومة لا
يشك فيها كطاعة الخلص من المؤمنين على ما مر واذا حمل على صرف الخبر اريد بمعروفة هذا
المعنى ايضا **قال** واما الحالة المقتضية لذكره فهي ان لا يكون ذكر المسند اليه بعبد المسند
بوجه تام من الوجوه اي لا بذاته ولا بقرينة اخرى حالية او مقالية فيجب ذكر المسند قوله
او ان يكون في ذكر المسند غرض يريد ان هناك قرينة دالة على المسند الا انه تعلق بذكره
تعلق بذكره غرض مصحح اما غاية مطلوبة واما حاصل محقق قوله قال زيادة في التوبيخ
لان القرينة تفيد المسند وهو السامع فذكره يزيد تقريره فيه قوله او قصد التعجب من
المسند اليه بذكره فان مفهوم المسند مكتفا وهذا الامر مثلا اذا كان مستغربا التعجب من المسند
اليه وكان هناك قرينة دالة على المسند فانه لم يذكر فهم استناده الى المسند اليه واما قصد
التعجب فلا ولما ذكر ح كونه يستغني عنه في اللفظ لا بد من نكتة وحينئذ كان قصد قصد
التعجب مناسبا لحمل عليه وقد يقال ان المراد ان التعجب الحاصل بالذكر اقوى فاذا قصد هذا التعجب
فلا بد من ذكره ولذا زاد لفظة بذكره قوله مع دلالة قرائن القول اراد بها ما يعم القرائن
الحالية كتوقع الاسد ولفظ توبيخ وسبقه بالعدم والمقالية كان يقال عامر يقاوم الاسد
فتقول يقاوم الاسد قوله او غير ذلك كالتوبيخ والتمدح والترحم والاعتراف عليه الى غير
ذلك من المعاني التي تصلح ان يقصد بها في حق المسند اليه ان كان المسند صالحا لذكر النوع
من الغرض قوله والمقام مقام بسط كان يكون اصغاء السامع مطلوبا وكان يقصد اله فيقل
والابتهاج بذكر المسند واللام في قوله او لان الاصل للنظر الى جانب المعنى وكذلك قوله او ليتعين
اي ان دلت القرينة على ان المسند من العلم مثلا ولم يدل على خصوصية شيء من العبارات التي
يعبر بها عنه من نحو عالم او علم او يعلم او له العلم الى غير ذلك فاذا اريد تعيين شيء منها لغرض
يتعلق به صرح بذكره والحكم كعالم مثلا يدل على ثبوت العلم لمن حكم به عليه وليس فيه توقيت
لاقتران بزمان وحدوث فيه وله لدوامه نعم لما كان اسم الفاعل جاريا على الفعل جاز ان يقصد
به الحدوث بمعونة القرائن كما في ضائق ويجوز ان يقصد به الدوام ايضا في مقام المدح و
المبالغة ولهذا قال فاضرب نبههما على ان مجرد الثبوت يستفاد منه صريحا باصل وضعه
وقد يستفاد منه غيره بقرينة وكذا الحكم اسم المفعول واما الصفة المشبهة فلا يقصد بها الا
مجرد الثبوت وضعا او الدوام باقتضاء المقام والجملة الاسمية اذا كان خبرها اسما فقد

يقصد بها الدوام والاستمرار الثبوتي بمعونة القرائن ولذا كان خبرها مضارعا فقد يفيد استمرارا
تجدديا فليس كل جملة اسمية مفيدة للدوام فان قولك زيد قام يفيد تجدد القيام كما سيأتي في
كون المسند جملة فعلية قوله فاصل الحكم دفع لما يقال من الصفات كاسمي الفاعل والمفعول
يدل الزمان والتجدد يعني ان اصل الحكم صفة كان كعالم او غير صفة كغلام الدلالة على
الثبوت واما الدلالة على التجدد فامر عارض في الصفات فلا اعتداد به قوله فيستفاد التجدد
اي صريحا فان الفعل يدل بوضعه على التجدد اي الحدوث والاقتران بالزمان وكذا قوله
فيورث احتمال الثبوت والتجدد اراد به صريحا الا انه اكتفى بذكره في الحكم ولما كان ذكر
الطرف يورث ذلك الاحتمال صريحا بخلاف القرينة التي لا تدل على تعيين الطرف وكذا اذا
فرضت دالة على تعيينه قوله ولنا حاصرا وقصل اختار او في موضع الواو نظرا الى انهما
متباينان وقد يرد مثله قوله وما يذكر اي في الحالة المقتضية لافراد المسند فيه اي في الطرف
الواقع خبر الكلام مدار على ان الاولى تغيير العمل قوله تشمل هذه الاعتبارات اي اكثرها
كما صرح به في بعض النسخ اذ ليس هاهنا مثال التعجب لا اهانة المسند اليه ولا مثال ما اشار
اليه بقوله او غير ذلك والاصالة لزيادة التوبيخ والتوبيخ تبعا في السامع الحالي الكف
والاستلذاذ وبسط الكلام ورعاية الاصل وتعيين الاسمية من الثلاثة وفي الاكثر
تعظيم المسند اليه والمعتزلة لما اوجبوا على الله ثواب المطيع وعقاب العاصي ونفوا
عنه تعالى خلق الافعال القبيحة وارادتها وزعموا ان صفاته تعالى عين ذاته سموا انفسهم اهل
العدل والتوحيد لكن قالوا بانه لو عاد اليه بفعل قبيحا ولا يخل بواجب وبانه
متوحد بالقدم لا شريك له فيه وذكر الناصر لدين الله تاريخ للتصنيف وهو الرابع
والثلاثون من الخلفاء العباسية بويع سنة خمس وسبعين وخمسمائة وتوفي سنة
اثنين وعشرين وستمائة **قال** واما الحالة المقتضية لافراد المسند وضع لفظ المسند
موضع ضمير لا فادة تمكينه فان المسند المفرد يشتمل على انواع اقسام واراد بالمفرد ما
يقابل الجملة لا المركب فضبط افراد المسند باجتماع امرين كون المسند فعليا وان لا
يقصد به نفس التركيب تقوى الحكم واحترز بالاول عن كونه سببا وبالثاني عن قصد
التقوي بنفس التركيب فان كلا منهما يقتضي كون المسند جملة كما سيأتي له تعالى نحو زيد قائم
فقصد بنفس تركيب التقوي وليس المسند فيه جملة بل مفردا الا انا نقول ليس فيه من

وهـ

التقوي ما يعتد به لكونه شبيها بالخالي عن الضمير كما سنعرفه فلا يتناوله لفظ التقوي
عند اطلاقه وانما قال من نفس التركيب احترازا عن قصر التقوي بالتكرير او اداة
التاكيد فانه لا ينافي افراد المسند كقولك قام زيد قام زيد انّ زيدا لقائم قوله واعني
بالمسند الفعلي حصر في قسم النحو الوصف على قسمين فعليا وهو ما يكون مفهومه ثابتا
للمتبوع كمررت برجل كريم وهو الذي سماه النحويون وصف الشيء بحال نفسه وسببيا و
هو ما يكون مفهومه ثابتا لامر يتعلق بمتبوعه كمررت برجل كريم ابوه وهو الذي سموه
وصف الشيء بحال متعلقه وعلى ذلك القياس جعل المسند ههنا قسمين فعليا وسببيا
فقوله بالثبوت للمسند اليه اراد به ما هو المتبادر من لفظه اعني الثبوت الحقيقي و
هو قيامه بالمسند اليه وكونه حالا له ولذا اراد بانتفائه عنه ما يقابله اعني رفع الثبوت
الحقيقي بذلك على ذكره فان في المسند السببي مما يكون مفهومه محكوما عليه بالثبوت
لما هو مبني عليه او بالانتفاء عنه مطلوب التعليق بغير ما هو مبني عليه تعليق اثبات
له بنوع ما او نفي عنه بنوع ما فان حقق تعليق اثبات له بنوع ما او نفي عنه
بنوع ما في مقابلة الثبوت لما هو مبني عليه او الانتفاء عنه دليل ظاهر على انه اراد
بالثبوت والانتفاء ما ذكرناه لا ما يتناول الثبوت التعليقي وانتفاءه وفيما ذكره
في تفسير الوصف الفعلي والسببي اشعار بذلك ايضا فلا يرد ما يتوهم من ان تفسير المسند
الفعلي يجب ان يكون تفسيرا لمطلق المسند في الجملة الخبرية اذ لا معنى للمسند فيها الا ما حكم
بثبوته للمسند اليه او بانتفائه عنه فيتناول المسند السببي الذي جعله مقابلا للفعلي
قوله كقولك فيما تمثيل للمسند الفعلي سواء كان مفردا او جملة الا يرى انه اورد الامثلة بعد
تفسيره ثم قال وتغيير تقوي الحكم بذكر فيما بعد فلو كانت امثلة للمسند المفرد لاخرها عن
النوعين لتفيد تنصيص ضابط الافراد كما يشهد به الذوق السليم فالمثال الاول للفعلي الذي
هو اسم مفرد والثاني لما هو ظرف مقدر على المسند اليه محتمل لكونه جملة ومفردا و
الثالث لما هو فعل ماض غير مقيد والرابع لما هو مضارع مقيد بالشرط وكله مفرد
وقدم الظرف على الفعل لمشاركته المثال الاول في صورته بالنصرف ثم مثال للسببي الذي
هو جملة اسمية والخامس لما هو ظرف متقدم على المسند اليه وانما لم يقدمه لعدم مشاركته
للظرف الاول فيما ذكر في المبتدا وفي الدار ضرب ولم يقصد بقوله اذ تقديره استقر

وهـ

اوصل

خالد

وهـ

او وصله انه لو قدر باسم الفاعل لم يكن مسندا فعليا بل لما كان المعتبر في المسند الفعلي معنى
الثبوت الحقيقي او انتفاءه ولم يكن ذلك ظاهرا في قولك في الدار اراد تقريره بما يكون ثبوته
للمسند اليه ثبوتا حقيقيا الا انه قدره بما هو المختار عنده وارد على سبيل الاستطراد ودليله
عليه وهو ان الظرف يتنوع صلة ويجب ان يكون مقدرا بالفعل اتفاقا فكذا ينبغي ان يقدر اذا
وقع خبرا لاتحاد معناه فيهما واحد لانها حالا اذا كان في الدار مقدرا بالحصر كان الخبر فعلا للمبتدأ
ولا يجوز تقديمه عليه كما في زيد قام لانا نقول حيث عدم الجواز الا لالتباس بالفاعل ولا التباس
ههنا لان الظرف غير معتمد فلا يجوز اعماله على المختار والقائل بقيل للمسند المفرد ههنا لانه اما فعل
ماض او مضارع واما اسم منكر او معرف وفرد ذكرهما بعد امثلتها وقوله ههنا لا يتصور
المطلق مثال سوى ما ذكره في اقسامه فمن زعم انه يتبين بتقديره باسم الفاعل وان الدار خالد
محمول على ان خالد فاعل للظرف كما هو مذهب الاخفش بناء على انه امثلة للمسند المفرد فقد حسن
بالاطناب قال واما الحالة المقتضية لكونه اي لكون المسند المفرد فعلا بدليل ما تقدم من قوله
في افراده من كونه فعلا وما تاخر من قوله واما الحالة المقتضية لكونه جملة ومعنى تخصيص
المسند باحد الازمنة جعله مخصوصا ومقيدا بالزمان الماضي او الحال او المستقبل وانما
كان الفعل اخصر ما يمكن من الظرف لدلالته على الحدث الذي هو المسند وعلى الزمان معا
بخلاف الاسم فانه يحتاج الى ما يدل على الزمان الى شيء آخر كقولك زيد قائم في الزمان
الماضي وقد يقال صرح بهذا الخبر ايضا نحو زيد قام فانه يفيد التخصيص باحد الازمنة
مع التجدد لكنه ليس باخصر لان الضمير في حكم الملفوظ ولا حاجة الى ذكره لان الكلام في تعيين الحالة
المقتضية لكونه فعلا بعد تحقق الحالة المقتضية لكونه مفردا كما عرفت مثل زيد قام خارج
عن ضابطة الافراد واما افادة التجدد اي الحدوث فلان زمنه لما كان الزمان في مفهوم الفعل
لم يقصد بذلك مجرد اقتران الحدث بالزمان بل حدوثه فيه فذكر افادة التجدد لتحقيق
المقام لا لتقييد للاحتراز فنحو علم الله لا يقصد به تجدد علمه حتى يلزم تغير القديم بل
تجدد تعلقه ولا محذور فيه كما علم في موضعه ونحو زيد كاتب والكل يفهم منه التجدد في
الاختصاص باحد الازمنة بقرينة العقل والمقام خصوصية الحدث لا لخاصية
وضعه ولنا تعرض لتغير الآتيين دلالة على ان كثيرا وكذا ثم للماضي ويكسبونه في
يقتلون للحال وكلمة ما في الآية الاولى موصولة في الموضعين او مصدرية كمن بيان

وهـ

لقتلها بقوله من كتبته ما يمكن بكل اسم وبقوله من افضا الرشى ابنا رسنه لكونها موصولة فيهما و
لا بين المكسور بافضا الرشى لان مكسور العهد طبقة فعلم الذي انزلنا بنا عليه او يعاقب
واذا اطلق المكسور على الرشى مثلوا ان لهما تكسيب بخصلها قوله ما يكسبون بذلك نعد
لا بعد ما مضى فيكسبون لطال وكذا يقتلون اذ ليس القتل ماضيا محضا لان بعضهم اعني
قتل محمد عليه السلام لم يثبت بعد ولا مستقبلا محضا لانهم قتلوا بعضا كزكريا و
شعيا عليهما السلام وفي يقتلون مجاز عقلي حيث اسند قتل الانبياء السالفين الى الحاضرين
ومجاز لغوي ايضا حيث جعل قصد القتل بمنزلة القتل فان قصدهم الى الكل وثابت في
الحال لمحمد عليه السلام واضرابه الزينين وقد يقال قتلهم لم ينح اصلا وقتلوا قبل فقد تقادم
عهده فاتي لجمعهما في الحال المغرب باواخر الماضي واوائل المستقبل فلو صح ان يراد بالزمن
الثالث في من قتلوه من الانبياء ويكون التعبير بالمضارع لاستحضار تلك الصورة الشنيعة في
الايات الثلاث الاضرب امثلة للاستقبال مرتكزة فيه قوله والمراد بالزمان الماضي حين نعرفها
نعرفها شبهتها نفهم منها اهل اللغة ما هو المقصود بعبارتنا فلا يتجه ان لفظ قبل ظرف
زمان فيلزم ان يكون للزمان الماضي زمان آخر وهو فيها ويكون الشيء ظرفا لنفسه
ولا ان لفظ يترقب ان جعل بمعنى الاستقبال فات معنى الترقب اذ لا يتصور ترقب الاستقبال
وان جعل بمعنى الحال كان كل من الحال والاستقبال ماخوذا في تعريف الآخر فيلزم الدور على
انه قد يقال التغاير الاعتباري يصحح الطرفين في الجملة وقد تبين في علوم تعريف الخط
فيها جانب المعنى فظان تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض بذواتها لا باززمنة لنفي
كله فالزمانيات قوله لانها لما ترابها هو العرف لغير يريد انه تعيين مقدار الحال مفوض
الى العرف بحسب الافعال فلا يتعين له مقدار مخصوص فانه يقال زيد ياكل ويمشي ويحج ويكتب القرآن
ونحو هذا الكفار ويعد كل ذلك حالا ولا شك في اختلاف مقادير ازمنتها هذا وليس الغايون
بان الزمان موجود متصل لا يجوز اجتماع اجزائه فقد زعموا ان الحاضر عرض حال
الزمان هو الآن كالنقطة في الخط والله وجود للزمان عند المتكلمين بل هو عندهم موهوم
محض قال واما الحالة المقتضية لتقييده اي لتقييد ما ذكر بالمفعول ونحوه الى الفعل كالمصدر و
الصفات لانه الاصل في هذا التقييد فيعلم التقييد اي التقييد للمسند المؤدى الذي هو الفعل كما
يشهد به سياق كلامه وانما خصصه بالذكر مع جريان هذه التقييدات في الاسماء والمتصلة

بالافعال كالمصدر والصفات لانه الاصل في هذا التقييد ايضا فيعلم تقييد ما عداه بالمقايسة
عليه وقد قيل فهذه كلها تقييدات للمسند فاشار الى التعميم بمنزلة ابدال الا مثله من غير الباب
قوله مما يتصل به اي يتعلق بالفعل سواء كان معمولا له كما عدا الشرط او لا كالشرط وفائدة لفظ
هو للتوالي من نحو المصدر ونحوه واما البيس مذكورا ههنا كالمستثنى المنصوب مثل فوكل ما جاءني احد
الا زيدا ثم انه قدم المصدر لشدة اتصاله بالفعل ووصفه ليظهر كونه قيدا وعقبه بالزمان
اذ قد يكون مدلول الفعل كالمصدر ثم بالمكان لمناسبته اياه ثم بالمفعول له لكونه لازما للافعال
الاختيارية عندنا وعبر عنه بالحامل للشباب والغرض المطلوب والباعث المتقدم واورد
شاهدا ثم ذكر مثالها المفعول معه وجعل بالسقوط منه بناء على ان الجار والمجرور ملحق بما
هو اقرب اليه من المفاعيل وقد يقال كل ما صرح فيه بالجار فهو مفعول به اصطلاحا وهو
مستبعد في مثل ضربته في يوم الجمعة للتاديب وقوله او ما ضربت الا زيدا اشارة الى ان
التوسط بين الفعل والمفعول له فلا يكون حرف جر ولا شبهة في ان زيدا مفعول به لان
المستثنى منه متروك لفظا ولكنه يجعل ما بدلا منه وانما كونه بتوسط حرف جر فلان الفعل المنفي
لا يتعدى الا بالقصر وفيه علة الابدال الاستثناء قوله كيفي يضرب زيدا اي ضرب عمرو
فقدم التمثيل بما هو جزاء معنى فقط على ما هو جزاء لفظا ومعنى لانه اظهر فيما اختار في الشرطية
قوله اغرد هو على صيغة الخطاب اي سواء اخر الشرط او قدمه فانه قيد للمسند في الجزاء والفرق
انه اذا قلتم الجواب الجزم الجزاء اذا حرف شرايط ولنا فهي ههنا يقدر على ما هو الرواية مع تقدم
الشرط عليه لكونه فعله ماضيا قوله يزداد الحكم بها بعدا اي فيكون الفائدة في تعريفه اقوى كما في
كحقيقته وليعلم اذكر كله قيل ان كان مسند هو فعل وله قيد هو ضرب الشبيه بالمفعول فكان
عليك ان تذكره نوعا كاملا ما خرج في الصورة حسن الا ما هو فاعلها صريحا فاجاب بان الخبر
وهذا الكلام هو المسند في الحقيقة لا قيد للمسند وكذلك الافعال الناقصة لانه من فروعها
كلما يتوهم الصورة مسند الا ما هو فاعلها وفي الحقيقة قيود للمسندات التي هي اخبارها
الا ترى ان كان زيد منطلقا فيه المسند الذي هو الانطلاق بالزمان الماضي وصدق كان في كلام
في المقام دفع لتوهم الصورة لحقيقته لمن يتامل قوله وقد ظهر لك من هذا اي مما ذكرناه
ان الشرط قيد للمسند في الجزاء ان الجملة الشرطية اي المركبة من الشرط والجزاء جملة خبرية هي مضمون
الجزاء مقيد بقيد مخصوص هو مضمون الشرط وقوله محتمله في نفسها اشارة الى ما تقدم من ان

الاحتمال الحاصل بقطع فيه النظر عن خصوصية المتكلم والخبر ايضا وحاصل ما اختاره ان الجملة
الجزائية جملة اسمية او فعلية مستقلة قد حكم فيها بالنسبة بين طرفيها اما اخبارًا او انشاءً
هي جملة خبرية او انشائية مقيدة بقيد مخصوص يجري مجرى الظرف والحال وله بتغير
ذلك القيد عما كانت عليه من الاحتمال وعدمه ولما خص الخبرية بالذكر لانه في قانون
الخبر وارد الجزاء فعلية لان الكلام في تقييد الفعل فاذا قلت مثلا ان ضربتني ضربتك
كان معناه اضربك وقت ضربك عمرو ونحن نقول اذا قلت ان جئتني اكرمتك
الاكرام مقيد على من لا ادري تميزه هذا الكلام قد يكون صادقا وان لم يوجد شيء من
المجي والاكرام اصلا ولو كان الاكرام كلاما خبريا فقد حكم باسناد الاكرام الى المتكلم وقيد
ذلك الاكرام بقيد لوجب ان يكون صدقه بتحقق الاكرام له مع ما قيد به فان صدق
الخبر انما يكون بتحقق مضمونه مقيدا كان او مطلقا الا ترى ان قولك ما اكرمتك راكبا
لا يتصور صدقه الا بتحقق الاكرام مع قيد الركوب وقولك يضرب زيد في وقت ضرب عمرو ان
اريد به معنى الشرطية اعني تعليق ضرب زيد بضرب عمرو جاز صدقه وان لم يوجد شيء من
الضربين وان قصد به مجرد الظرفية وجب ان يكون صدقه بتحقق ضرب زيد مع كونه
في وقت ضرب عمرو وقد تقرر ان الشرط ليس كسائر القيود وان معنى الشرطية مغاير
اللغة الحكم بالاتصال بين الشرط والجزاء فان طابق الواقع فالشرطية صادقة والا فكاذبة
ولا اعتبار في صدقها وكذبها بوقوع شيء من مضمون طرفيها كما حقق في موضعه الا ان القوم
لما نظروا الى ان الجزاء المتقدم على الشرط في صورة جملة مستقلة توهموا انه حكم بالنسبة فيما
بين طرفيها وجعلوا المؤخر ايضا كذلك لاشتراكهما في التقييد بالشرط معنى فحكموا بان مرجع
الشرطية الى معنى الجملة واشار الى ذلك في بيان مرجع الخبرية وقلدهم في ذلك جماعة ونبه عليه
حيث لا انهم يحسبون انهم يحسنون صنعا قوله واعلم ان الفعل يريد ان الفعل الذي
ذكرنا تقييده لو طلب نصب من فاعله وغيره اعتبارات في الترك … مقتضية
للترك وما عطف عليه ولو قال من الترك لكانت الاعتبارات مقتضيات الا هو قوله
ولا اعني الفعل … اعتبارات القيد الشرطي بالذكر لظهار … للاعتناء بشأنها
كان الماضي والفعل مع تقديره بالمظهر موقع حسن ولعل التنبيه في تخصيصه بعني في
والقط الفظ اعتبارات الثاني مع النصب عطفا على الاول لكنه يروى بالرفع اما عطفا

على محل اسم ان واما على انه مبتدأ خبره محذوف لا يعلم في جزاء اعلم قوله ما نوع قريب كما علم … بالفتوح
او عدم ارادة اعلام السامع بها او عدم الفرصة لذكرها او علم السامع بها او بعيد كالظرف
من نوع كونه مكتسبا او قادرا على الكلام او الاعتماد على شهادة العقل او ادعاء ظهورها
وبالجملة مدار الغرض على كثرة الوقوع وظهور المانعية … قوله فهي اما الحكم
يكون المراد المسند المفرد اما اسم او فعل والمقتضى لكونه فعلا على ما مر افادة التجدد والاختصاص
باحد الازمنة على اخصر وجه يمكن فمع هذه الارادة يكون مقتضيا لكونه اسما قوله فان الفعل نصب
على المصدر من المصدر لا كما قال في كونها على اخصر وجه فهذه الاغراض متعلق بل يكون … اثباته
او عدم كون المراد ما ذكر وكل الاغراض شرط ان لا يكون المسند زمانيا كقولنا الله عالم او
لا يختص باحد الازمنة كقولك زيد عالم او كان مختصا واريد بسط الكلام كقولك زيد
ضارب في الزمان الماضي قوله واما الحالة المقتضية لكونه اي لكون المسند الذي هو اسم مشكل
فهي اذا كان الخبر عن المبتدأ والخطاب اريد اللفظ على الاسبق صورة الاولى فان يكون شكل
استبنى على شكين من قوله كما اذا اخبر عن رجل يريد الاخبار عنه على طريقة اخبار بالذي فان
الخبر هنا يكون محكيا على تنكيره قطعا وان لم يلزم حكاية اعرابه وقوله نصب … منقول
له لا خبر على طريقة قولك ضربت زيدا تأديبا فهو تعليل لفعل الفاعل المذكور كانه علل اولا ثم بين
المنقول قوله فان كون المسند اليه نكرة تعليل لاقتضاء تنكير المسند اليه تنكير المسند قوله
ليس في كلام العرب ضرب زيدا سواء اخبر به قلنا تمنعوا فقلنا يصح … المصير … الواو
لا يسنو بان قولنا … وهذا الجملة معترضة وفيها اشارة الى ان بعضهم قالوا بامتناعه عقلا
وليس بشيء فان الذي يجب عقلا ان يكون كل واحد من المحكوم عليه والمحكوم به معلوما بوجه ما
سواء كانا معرفتين او نكرتين او مختلفين اذ لا يشكل ان النكرة معلومة بوجه ما وان لم يكن
فيها اشارة الى تعينها ومعلوميتها والقول بان ترك الاصل في المسند والمسند اليه معا ممتنع عقلا
مما لا يلتفت اليه اصلا قوله وتحقيق الكلام فيه اي في انه ممتنع عقلا اوله ليس مما لا نقضه الا ان
لا يكفيها المآخذ فيه التمسك بعدم الوقوع المعلوم بالاستقراء لو قال مذهب سيبويه ان من في
من ابوك وكم في كم مالك مبتدأ … فقد اسند المعرفة الى النكرة لانا نقول المراد
المصدر ان حكمه ليس … لجملة الخبرية ظرفية فان … ذلك في الخبر ايضا قوله …
ان اولى … للمناسب الذي … وكم قولك مررت برجل افضل منه ابوه قال سيبويه

على ان افضل بنيك وابوه ضرع قلت لم ان تحمل ذكره على القلب الذي يذكره قوله ولما ماجا
كان قبل كيف لا عند ان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة ليس على الكلام العربي ورد على
كلام فصيح ثم قال فان قلت ذكره على طريق القلب وسوان يجري حكم جزئي الكلام على الآخر فههنا
يجعل كل واحد من المسند اليه والمسند بحكم الآخر واعراب باعرابه واذا رجعت ههنا الى اصل
الاستعمال الذي به الاعتبار جرى المسند اليه معرفة والمسند نكرة والابيات الثلثة من
كتاب سيبويه الاول الا ان انا لنا ينعمن قائلة في فعل التنوق يا ضباعا وهو من خطم ضباعا
واللام للطلاق قوله الوداعا بتقدير مضاف اي موقف الوداع والمراد الدعا
بان لا يكون وداع وفراق والبيت الثاني لحسان من قصيدة يهجو بها ابا سفيان و
يمدح النبي عم واوله كان سبيئة من بيت راس السبيئة بالهمز المشتراة للشرب وبيت
راس قرية من الشام يسمى خمر وزعم اشهر يكون مزاجها عسل وماء او قوله يعدو على
انيابها او طعم غض من التفاح هصره اجتنائه الثمر الذي يمتز بعسيرها او بطعم
تفاح طري كسره اجتناؤه من الشجر لحلاوته ولطافته وصدر البيت الثالث فانك لا تبالي
بعد حول بعده لقد ظعن له ساقر بالاعالي فعاج اللؤم واختلط النجار واذهب السودد
وغلب الناس من اللؤم والدناة واشتبه الاصل والنسب حتى لو تشاوا على هذه الطالة
سند له ببال انسان امجينا كان ام غير محبين ثم وجه كون هذا البيت من تنكير
المسند اليه وتعريف المسند هو ان ظبي مرفوع على انه اسم لكان المحذوف المفسر لكان المذكور
وامكر بالنصب خبره واما اذا قدر كان لان الاستفهام بالفعل اولى قوله وان تعطف بعض
الكلمات عارضا على خبرها اي من كون المسند معرفة والمسند اليه نكرة قوله والضمير معرفة يعني
وان كان عايدا الى نكرة لانه اشارة الى كل المنكر من حيث انه معلوم بوجه ما الا يرى انه يقع
مبتدا نحو قولك جاءني رجل وهو راكب فانه يفسر بذلك الرجل فاسم كان وخبرها معرفتان
والجملة خبر للمبتدا المنكر الذي هو ظبي للتخصيص بالاستفهام وتعيين المراد ايهم يرد ان
محل ورود الاشكال كان لم يرد ان اسم كان هنا نكرة وخبرها معرفة حتى يجاب بان اسمها ضمير
وهو معرفة انما المراد ان مورد الاشكال هو ظبي المنكر على انه اسم كان المقدر لما عرفت والعدول
لا يجعله مبتدا كما ذكرتم تخالفه لاصل الاستفهام وترك للاولى بلا ضرورة ولكن لك ولان ارتفاع
ظبي بالفعل المفسر لا بالابتداء قدرنا اصل الكلام اظبيا كان امكر فجعلنا ظبيا مسندا او امكر مسندا

اليه حتى يرجع الكلام الى اصل من كون المسند نكرة والمسند اليه معرفة قوله وفي البيت بحث
اعتبارات بعضها سؤال وبعضها جواب قوله والتنجيب المعول شي بلا علم كانه اعتماد
على البحث قوله فيحطا على انه جواب النفي لان ابالك والتنجيب بمعنى لا يبحث فمن له سؤاله
سائر من انه لا يجوز ان يكون ظبي مبتدا ضرب الجملة فلا يكون البيت مما نحن فيه
وجوابه ما مر ايضا من انه عدول عن الاولى بلا ضرورة ومنها انه اذا قدر الفعل كان
الهمزة داخلة على الفعل وام داخلة على الاسم فلا يتعادلان وجوابه ان ذكر الفعل محذوف
وجوبا لوجود مفسره فكانه لا فعل هناك فلا خلل في التعادل ومنها ان الضمير العايد الى النكرة
اقوى منها في الابهام لانه كناية عنها فيجب ان يكون نكرة وعلى هذا اتر الاشكال على كان امكر
اذا جعل اسمها ضمير ظبي وجوابه ان معنى التعريف هو التعيين اي الاشارة الى معلوم
من حيث هو معلوم وان كان مبهما وهذا المعنى موجود في الضمير العايد الى النكرة دونها
ولهذا يجري عليه احكام المعارف اتفاقا الا الكلام في ضمير ربه رجلا ونعم رجلا و
منها ان المسند اليه في اصل الاستعمال الاكان امكر وجب تانيث الفعل لانه مسند الى مونث
حقيقي من ان وجنس بلا فصل ولو كان الفعل المفسر مونثا لكان مفسره ايضا كذلك
وجوابه ان المقدر مسند في الظاهر الى ظبي فروعي تذكيره نعم كان الواجب على القصد بيان
اصل الاستعمال ان يقول ام ظبيا كانت امكر بتانيث الفعل لكنه نظر الى تقديم الخبر المذكر
فجعله كالضمير الواقع بين المذكر والمونث لذات واحد فيجوز تانيثه وتذكيره ثم اختار
ما وافق نظم البيت قال وان هذا النمط يسمى هذا النوع من التصرف في الكلام الذي
ذكرناه يسمى فيما بين علماء المعاني بالقلب من قبيل المجاز جعله ظاهرا باطنا وباطنه ظاهرا
وتانيث الضمير باعتبار الشهرة وفي قوله وهي مما يورث الكلام ملاحة اشارة الى ان القلب
نفسه تحسين الكلام ويزينه فكان مقبولا مطلقا وان نقص اعتبار الطيبا زاد حسنه على
قياس الالتفات قوله وله شيوع عند الاجلال البلاغة فان الكامل في البلاغة يتصرف
في الكلام تفننا فيقلب فيجري احكام اجزاء الكلام بعضها على بعض اذ ليس هناك الباعث في
المقصود اما بتشابه في المعنى او اللفظ او بتشاد بينهما مع اظهار قوة التصرف في احوال اللفظ و
قوله ثاني بيان لقوله لما شيوع الآن الموجود في اكثر نسخ الرواية تذكير الضمير نظرا الى التلبيس وقد
سلك في ازالة استبعاد القلب واستنكاره سبيل التدرج فقال هو واقع في كلام الناس ومحاوراتهم

يبدا ولونه فيما بينهم فيقولون على سبيل التجوز والاستعارة عرضت الناقة على الحوض بل واقع
في اشعار الفصحاء الماضين بل ثابت في كلام الله الذي هو فوق كل كلام ولا شعار بقصد
الترامي اعني الجارية المعطوفين قوله ويوم يعرض [illegible] عرضت الحوض على الناقة وكذا المعروض
عليه [illegible] في هذا القلب اعتبار لطيف [illegible] بالمعروض
عليه اي بالناقة الى الحوض جعلت كانها موضوعة عليه [illegible] تطاير اي خلت الخاتم
في الاصبع والقلنسوة في الرأس واولى قول القطامي فلما ان جرى سمن عليها اي على الناقة يقال
طينت السطح اي طليته وسويته بالطين والفدن القصر والسياع الطين بالتبن [illegible]
ناقته بالسمن وانها كفدن طين وصار [illegible] حسبي [illegible]
كما غصبت العلباء بالعود والضمير في منه للابيات [illegible] والعصب والشد والعلباء
العنق اي ابانه لا من غيره ثم اي عصبت به لا كعصب العلباء بالعود بل اشد واقوى منه
وليس في البيتين اعتبار لطيف والجامع المبالغة بجعل الاصل فرعا مستبعد جدا قوله
وتشقى [illegible] بينها [illegible] اللين والرفق والضبا [illegible] ضبطار
وهو الرجل الضخم الذي لا نفع فيه ولا كفاية عنده والحمر جمع احمر اللون وقيل من له سلاح معه
ان [illegible] فرسان [illegible] بالقتال في القلب تنبيه على [illegible]
وكثرته حتى كانه [illegible] بالرماح [illegible]
خشيتهم وانهم ليسوا اهلا لان يطعنوا بها [illegible]
والمهمة المفازة والمتغبرة [illegible] بلون الغبار والارجاء الاطراف جمع رجا [illegible]
مبالغة في تغبر لون السماء [illegible]
شيء [illegible] والفص [illegible] الصدر [illegible] الظهر [illegible] والاكباب السقوط
على الوجه [illegible] فصار [illegible]
[illegible] الافعى [illegible] السقوط [illegible] القلب [illegible] من غاية ضعفه
سقط على وجهه [illegible] على احد الوجهين [illegible] القلب الذي هو هذا الوجه المبالغة
وتعلق [illegible] اهلكوا قبل مجيء البأس اي العذاب اليهم [illegible] على الوجه الاول
هو ان معنى اهلكناها اردنا اهلاكها [illegible]
ان المعنى اهلكناها فحكم بمجيء بأسنا حال كونه على الوجه الذي يحمل عليه اشار بقوله الا ان

ابا ها اي شيء ذكره فيما بين الناس قوله
على ما يحمل حالين اذهب بكنانة هذا
فالظاهر اي سوس القلب

لم يحملا له الا فيه وهو ان المعنى نزل [illegible] عنهم الى مكان قريب تتوارى فيه بحيث لا يسمع كلامهم
فانظر [illegible] والنكتة في القلب طلب المسارعة في [illegible]
[illegible] ان يسمع الخطاب قوله يحمل [illegible] وذلك لان التولي [illegible]
فيكون [illegible] في لفظ [illegible] الا ان لم يحمل الا على القلب فيه وهو ان التولي هو التعلق
من الهواء [illegible] جبرئيل عليه السلام من النبي عليه السلام [illegible] بين الهواء والفضا بين السماء
والارض [illegible] قوله او كان المسند اليه [illegible] عطف على قوله او كان
المسند اليه نكرة واراد بالوصف [illegible]
الاسناد الى ما يوصف [illegible] اما بالاضافة [illegible] قد تخص بها الجنس
ايضا [illegible] اما العهد او الجنس [illegible] غير معهود احترازا عن [illegible] المنطلق اذا
اردت به معهودا قوله [illegible] احترازا عن [illegible] الامير اذا اردت
به الجنس فانه [illegible] اذا كان المقام خطابيا واما اذا كان استدلاليا
[illegible] فلا يكون [illegible] العهد [illegible] لتنكير المسند قوله
من ارتفاع الشان [illegible] الضمير عاد الى المسند [illegible] ارتفاع
شانهم يتقدم في تنكير المسند اليه وان عاد الى المسند اليه [illegible] تنكير المسند لا ينبئ عن
ارتفاع شان المسند اليه بل [illegible] بارتفاع الشان [illegible] ودلالة
الوصف [illegible] شيء عظيم على ارتفاع الشان [illegible] دلالة التنكير عليه ايضا [illegible] قوله التخصيص
التخصيص اي تخصيص المسند اليه الذي هو الاسم المنكر [illegible] الاضافة والوصف [illegible]
لان تخصيص الاسم من حيث انه اسم انما يكون بهما واما تخصيصه بالمفعول ونحوه فهو باعتبار
كونه في معنى الفعل [illegible] انه اسم ويسمى [illegible] تخصيص الفعل [illegible]
ما بالوصف تخصيصا وبالمفعول ونحوه [illegible] في اصطلاحهم [illegible] بان الفعل [illegible]
[illegible] الاسم [illegible] او يوصف ثم يسند [illegible] في الاول [illegible] في الثاني اسناد [illegible]
فسمى كل قسم باسم تمييزا بينهما وكان التخصيص بالاسم اولى [illegible] التعميم [illegible] الاسم
اظهر قوله ان كان ما سبق على ما ذكر [illegible] قوله [illegible] العالم [illegible] قريب
او بعيد قال [illegible] ولعل الحال المقتضية لكونه [illegible] اذا كان [illegible] المسند عند السامع
مشخصا اي متعينا [illegible] طرفي [illegible] معلوما [illegible] لكونه مشخصا اي معلوما

باحدى تلك الطرق وقد يتوهم ان الثانى اشارة الى سبب توفيه مطلقا فان التوفيق هو
ان يشار الى المعلوم من حيث انه معلوم والاول اشارة الى تعيين توفيه بطريق مخصوص
وعلى هذا كان الواجب تقديم الثانى على الاول ذكر كانى واشعر كان او ضربنا ان والفاء فى
قوله فلسنذ تنبيه على ان السوال نشا من سياق الكلام السابق وانما نشا منه بناء على ظاهر
ما قال من ان محط الفائدة هو الخبر فاذا كان معلوما فانى يتصور الفائدة خصوصا
اذا كان المسند اليه ايضا معلوما والجواب انه يستفاد لازم الحكم او الحكم الا ان العلم بكل واحد
من الطرفين باحد طرق التوفيه لا يستلزم العلم بالاسناد وقدم اللازم لانه اقرب بالاستفادة
ههنا فتدبر وكذا ايضا ولنا جعل الخبر محط الفائدة على معنى ان المقصود الاصلى من
الكلام استناده الى المخبر عنه لا على انه فى نفسه مقصود منه قوله كما ترى اى كما تستفاد فى
تراها فى قولك وهو حال من ضمير فيكم وقوله اذا قلت طرف لتوكيد يعرف اى كما ترى
فى قولك اذا قلت وظاهر قوله لكن لا يعرف ان ذكر الانسان هو اوضح لابلام تقديم الاخ
فى الامثلة بل تاخيره فكان الوجه ان يقول لكن لا يعرف ان احدهما هو الاخر كما اشار اليه
فيما بعد فقوله هو فاله الا يجيء بحال من ضمير فيكم او من ضمير اذا قلت الاولى ما عطف عليه
قوله وله يتقدم فيما نحن فيه يعنى ان طرف الكلام الخبرى اذا كان معرفتين وامثلة لعرى
قدم فيها المعرفة الاخرى فاشار ههنا الى ان ما تقدم من المعرفتين لا يتقدم بسلامة التعبير
اى جزافا بلا سبب داع اليه وهذا اشارة الى الجواب فان المتعلقين من الخدم يا خذون من
الشوق الاشياء ويمسكون فيحكم بسلامة الاسير لم يتبين الداعى فى تلك الامثلة وغيرها
والضابط فى التقديم انه يراعى حال السامع فاذا تصورته كالطالب بعلم حكما على
احد هذين المعرفتين كزيد مثلا قدمته وجعلته محكوما عليه بالاخر رعاية للمطابقة
بحال ذهن السامع وكذا تقدمه اذا تصورته كالطالب بعلم لازم حكم عليه قوله
لكن اذا اثنى استدراك من لا يتقدم اى لكن اذا اثنى تقدم اذ هناك سبب تقتضيه فوله
هو تعلم وقوله هو حكم عليه ذكر الثنى به بدل على ان السامع يستفيد هناك لازم الحكم اذ الحكم
معلوم له قطعا قوله على الوجه المتصور له على الوجه الذى تصورته كالطالب الحكم على
ذلك الوجه وكذا معنى قوله على ما تتصور قوله كيف حكمك عليه وعلى ذلك الاخر فجعلته محكوما
عليه وان كان محكوما به لان المخبر به فى بابنا الذى هو الخبر عنه فى المعنى اى كيف حكمك

هذا احد نوعى ما توهم بعضهم

بشانه

المثنى الذى هو مخاطبك والاخر هو المحكوم عليه بالمخاطب اعتدادا بشانه فقط او بالاخرا وبهما
معا ففى هذا المثال يستفيد السامع حصر المثنى فيه وان المقصود به ثناؤك فقط على سبيل
قصر التعيين فكانه قيل الذى اثنى على ثناء معتدا به انت فيكون مستفيد الحكم فى ضمنه
الحصر والحصر غير متعلق بشىء وللثانى افاد قصر التعيين فيستفيد السامع منه الحكم
ايضا على طرفيه فلا بد ان يكون ذكر الغير قد اثنى عليه ايضا وانما نقل الثناء الحصر و
تصورته كالمتحير هل حكم عليه بالمثنى استفاده منه لازم الحكم اذا لم يكن هناك ثناء من غيره
قوله لكن لا يحمله على التعيين اى لم يتعين عنده انه زيد او عمرو والا انه لم يتعين باعتبار نسبة الاخ
حتى ايضح اذ لو كان ذلك لكم فوله وليما باعتبار تعريف الحقيقة بقصد والاستغراق فيها لعطف الاستغراق
فى المقام على تعريف الحقيقة كانه تفسير له لان المام الجنس اذا عرف تعريف الحقيقة بقصد الاستغراق
فى المقام الخطابى فيقال زيد المنطلق اى كله على طريقة قولهم النوم كل النوم بالام خالد قوله
اعتبر كل معنى قول النحويين ثم بيانهم حكموا بامتناع تقديم الخبر على المبتدا اذا كانا معرفتين
و تساويا كلى امر لتعلق موضع الالتباس ولذلك اجازوا اذا لم يلتبس كما فى قوله بنونا
بنو ابنائنا ولم يتبينوا ذلك امرا معنويا داعيا اليه بل كل اذا ما منه ما تلوناه عليك عرفت
ان السر والحكمة فى ذلك هو ان ما يتقدم من المعرفتين هو الذى طلب الحكم عليه فيجب ان يكون
مبتدا ومحكوما عليه وفى هذا الذى ما ذكره لانه المحافظة عليه فى افادة حواصل التراكيب
برعاية مقتضيات الاحوال لانه مهم التركيب بحسب تأدية اصل المعنى فكيف يقال بحكم نحوى
قوله وما قد يسبق الى بعض الخواطر فى على الامام الرازى حيث قال زيد الدال على الذات و
المنطلق على الوصف ولا شك ان الوصف يستند الى الذات لا الذات الى الوصف فزيد هو
المحكوم عليه قدم او اخر وتقرير الرد ان المنطلق اذا قدم وجعل مبتدا لم يرد به مفهوم
الشامل على معنى نسبى اعنى ثبوت الانطلاق لشىء بل اريد به ذات اعنى ما صدق عليه
وزيد اذا اخر وجعل خبرا اريد به مفهوم مسمى بزيد فيكون الوصف مستندا الى الذات دون
العكس وانما قال زيد ابطل بما حاصله ان الجزئى الحقيقى لا يصح حمله على شىء بل هو امر
يحمل عليه المفهومات الكلية بل يتجه ما حكم فى المعلق مع قطع النظر عما يوهم الاضافة
على ان مذهب الكوفيين ان الخبر كان يكون مشتقا او فى معناه قوله فلا تتوجه عليه الى المعول
ولانه اقام من عرض على المنزل مطيته اذا اقامها عليه قوله ولعلما قد عرفت انه قيل قد ذكرت

ان المقدم من المعرفتين هو المبتدأ قطعا ونحن نجد ما يجب فيه ان يكون المقدم خبرا
كقول ابي تمام الحبوبة ثم وانك لم انم كراك كراكا شاهدي الدمع ان ذاك كذاكا اذ لا شبه
ان المراد كراك كراي فانه المناسب للسياق واللائق بالعشاق وكقول البحتري في وصف
القلم لعاب الافاعي القاتلات لعابه واري الجنى اشتارته ايد عواسل فان المعنى لعابه
لعاب الافاعي اذ المقصود تشبيه مداد قلم الممدوح بالسم في حق الاعداء وبالعسل في حق الاوليا
فاجاب بانه من باب القلب فيكون المقدم مبتدأ فلا نقض على ما ذكرت الا ان الكلام اخرج على
خلاف مقتضى الظاهر للمبالغة المطلوبة من التشبيه المقلوب وكذا الحال في قوله بنونا بنو ابنائنا الا ان
العسل والجنى بالجنى وبهذا ظهر اشتاركه حجته واخذيه والعاسل من باب اخذ العسل
وصف بالطيب والنظافة افلم يعتبر الابرى من اجتناه قال وعلم ان القول بتعريف الحقيقة
باللام وباستغراقها مشكل فقد ذكر ان اللام في زيد المنطلق وعكسه قد يكون لتعريف
الحقيقة واستغراقها لافراد وكان عليه اشكال فاورد ههنا ثم اختار ما هو الاقرب عنده
فقول اما قلنا انه قول وكل ذكر على ما ترى فاسد بيان للاشكال وتقريره ان هناك احتمالات
ثلثة لا مزيد عليها الاول ان المراد بتعريف الحقيقة القصد اليها من حيث هي وتمييزها عما عداها
ويلزمه محذوران الاول ان يكون اسماء الاجناس مجردة عن طرق التعريف معارف فانها
موضوعة لذلك اي للقصد الى الحقيقة وتمييزها وليس اللام في قوله لذلك صلة للوضع بل للغاية و
كونها معارف قولهم لم يقل به احد وأورد على هذا الكلام اعتراض بمنع الملازمة بناء على ان
اسماء الاجناس موضوعة للحقائق بقيد وحدة غير معينة ومنع بطلان اللازم بناء على عدم
النقل بشيء ليس قوله بعدم الا انه اخر بحسن الترتيب فقدم منع بطلان اللازم على منع الملازمة
وان انسب التزام كون اسماء الاجناس معارف لا يلتزم مجهول لانه منكر بل فان سكوت
ائمة اللغة عن ذلك مع تعرضهم لانواع المعارف واحكامها دلالة قاطعة على انها ليست معارف و
كذلك امتناع وصفها بالمعارف وقال الشكل ثم في امتناع ما كان الظاهر امتناع تعينها على انه
سبب مع طرق التكذيب فيما النزم واورد في بيان امتناع الوصف المصدر الخالي عن
التنوين لكونه اظهر فان المصادر موضوعة للحقائق من الافراد اتفاقا والخلاف الا انه
في نفسه غير صالح للوصف بما فيحتاج الى بيان تنوين التنكير انما هو في غير المتمكن
من الاسماء كصه واما تنوين نحو رجل فللتمكن وكذا تنوين الثاني في قولك مررت بزيد

ورد

ورد آخر وتنكير الكونه في معنى مررت بزيد فوقك ولمن ذهب الى منع الملازمة وتنبيه
لا المنع اظهر لانه مما ذهب اليه كثير من العلماء وكذا بالاجماع اهل اللغة فانهم اجمعوا على ان اسماء
الاجناس موضوعة للحقائق ليس فيها اعتبار الفردية وان كان بعض النحويين فيه خلاف
قال ولزم عطف على لزم الاول وهو المحذور الثاني ولم يتعرض ههنا لالتزام الثاني لظهور بطلانه
عما تقدم واما منع الملازمة فمبني على اعتبار الفردية وقد قدم هنالك واشار اليه بقوله او
نحو الضرب فوقك وانه لا يجوز اللام في اسماء الاجناس كما في المصادر وصرحها لتاكيد تعريف الحقيقة
تمام تعريفه اصلا الاحتمال الثاني ان المراد بتعريف الحقيقة القصد اليها حال حضورها او تقدير
حضورها اي الاشارة اليها من حيث انها حاضرة في ذهن السامع اما تحقيقا او تقديرا ويلزم
من ذلك ان لا يبقى تعريف الحقيقة على تعريف العهد التحقيقي او التقديري لانه ليس معنى تعريف العهد
سوى القصد والاشارة الى الحاضر في الذهن حضورا حقيقيا او مجازيا الى يلزم ان يكون
تعريف الحقيقة مندرجا في تعريف العهد فقسيمه لا قسيما له كما يزعمونه واما ذكر معنى تعريف العهد
بطريق الحصر تنبيها على اندفاع ما يتوهم من ان تعريف العهد هو القصد والاشارة الى الحضور الحصة
من الحقيقة لا الى حضور الحقيقة فيتمايز التعريفان قطعا فكانه قال معنى تعريف العهد هو مجرد القصد
والاشارة الى الحاضر من حيث انه حاضر واما ان ذلك الحاضر هو الحقيقة او حصة منها فامر خارج
عن حقيقة تعريف العهد بل هو اختلاف راجع الى المعروض التعريف اعني الحاضر لا المعنى التعريف اعني
الاشارة الى الحضور فلو اعتبر خصوصية الحاضر وسمي الاشارة الى الحضور الحقيقة تعريف الحقيقة
والى حضور الحصة تعريف العهد كان ذلك اعتبارا مجردا اصطلاحا والكلام في تحقيق ماهية
تعريف الحقيقة واعتبارها في نفسها مع تعريف العهد ثم ان سيا قوله كلامه يقتضي ان يكون مراده
بالتحقيق والتقدير في العهد تحقيق الحضور وتقديره ولم يرد ذكر قوله حقيقة او مجازا فان
الحضور المجازي ان لا يكون الشيء حاضرا لكنه يجعل كالحاضر لما سيأتي من الوجوه الخطابية و
ثم يلزم ان يكون تعريف المنطلق والزكر للعهد التحقيقي ايضا لان المراد بهما حاضر في ذهن
السامع تحقيقا وان لم يكن مذكورا لفظا فقد ترك مثال التقديري اعتمادا على ما يذكره
من بيان وجوه التقدير وقد يقال الظاهر انه اراد بالعهد التقديري ما ليس مذكورا لفظا كما هو
المشهور وحملها هنا ليس له الاحتمال الثالث ان المراد بتعريف الحقيقة هو الاستغراق و
يلزمه محذوران الاول ان يكون اللام الموضوعة لتعريف الحقيقة موضوعة لغير التعريف

وذكر ان الاستغراق معنى مغاير للتعريف لوجوده حيث لا يتوهم هناك تعريف كل رجل ذكر
رجال ولا رجل ولا رجال وقوله اذ ما انا ملك متعلق بلزم على انه قيد لظهور اللزوم لا لنفسه
الثاني ان يكون الجمع من اسم الحقيقة ولفظ المفرد محكا بين المتنافيين لدلالة اللام فيه على الكثرة
ودلالة لفظ المفرد على الوحدة وهذا انما يلزم اذا كان اسم الجنس المفرد دالا على الماهية بقيد
الوحدة لا بعينها واما اذا دل على الماهية من حيث هي فلا على انه جاز على الاول ان يجرد عن معنى
الوحدة من غير ان يجعل الكل كلمة واحدة او يراد بكل فرد فرد لا مجموع الافراد فلا منافاة
ايضا قوله وان صيرة في الجمع بينهما اي ان زعم والتعجب اي الجمع بينهما الا ان المفرد سلب عنه دلالته
على معناه المفرد وضم اليه اللام وجعل المجموع دالا على معنى آخر كلفظ مسلمون قوله لوقوع
كثيرة مثل جواز تأنيث الفعل كجاءت الرجال وجواز تأكيده باجمعون وجواز دخول من عليه
كما في الجمع وجواز عود ضمير الجمع اليه الرجال ضربوا ولزم ان لا يكون اللام في الرجل كلمة برأسها
كالواو والنون في مسلمون قوله ادناها جعل وجوب الوصف بالجمع وجواز احد الوصفين اي
اقلها يجوز المبالغة وقد يقال اراد قربها الى الوقوع قوله او صحة عطف على وجوب المقصود
ان الوصف انما دفع بالمحافظة على الصورة الاصلية فلا يرفع الجواز والصحة كما في اسماء الجموع و
قيد الصحة ينبه على الاطراد ان وصف الجمع مسموع في الجملة الا انه شاذ لا يقاس عليه كما هلك
الناس الدرهم البيض والدينار الصفر قوله الا اقل اي الاقرب الصحة على الاطراد وهي جملة
معترضة واعتبار معنى القلة نظرا الى ان الصحة بالنسبة الى الوجوب كالبعض من الكل قوله وكذلك
على ما نرى كذا اشارة الى ما لم يبين فساده من اللوازم والاحتمال الاول الثاني والثالث وقد
ظهر لك مما قررنا ان القول بكون اللام للاستغراق الحقيقة مشكل ايضا كما ادعاه في صدر
الكلام فلا يرد لم دليله فاخبر عن مدعاه فقط قال وانه قريب بناء هو نصب على انه مفعول له
يا فيلسوف اذ يدل عليهم لرجال وكون اللام موضوعة لتعريف العهد لا غير كما ادعى بعض ائمة الاصول
هو الصواب بل معنى التعريف مطلقا هو العهد في الاشارة الى ان مدلول اللفظ معهود اي
معلوم حاضر في ذهن السامع ففي الكشاف ان معنى تعريف الجنس في الحمد هو انه يشار الى ما يعرفه
كل احد من ان الحمد ما هو وفي ايضاح المفصل الرجل موضوع لمعهود بينك وبين مخاطبك ولفظ
غلام زيد لمعهود بينكما بحسب تلك النسبة الخصوصية والاشبه لاحق في اعتبار معنى العهدية
الموصول واذا كانت اللام موضوعة لمعنى العهد مطلقا سواء كان الحاضر ماهية او حصة منها كان تعريف

الحقيقة قسما من العهد كما ان ما يشتمل تعريف العهد قسم له ومنه لم ان الحاضر ماهية كان او حصة
جاز ان يكون حضوره حقيقيا وان يكون للحاضر الحقيقة لما الحقيقة كما فيه وكذا اصلح عنك وبين
الحقيقي بالجمع واما تقديرنا بان ينزل الحقيقة منزلة المعهود الحقيقي بوجه من الوجوه الخطابية الآتية
تعرض لتنزيلها منزلة المعهود لغاية ونكتة وجوده بخلاف كونها معهودة حقيقيا فانه قبيل
ظاهر قوله اما الآن ذكر الشيء ... لتقارب الفهم والبادئ المعنى واختار ذكر الشيء
ليعم الحقيقة وغيرها فانه ايضا قد ينزل منزلة المعهود حقيقيا قوله بعد ذلك حاضر في الذهن
اي كالحاضر فلا معهود حقيقة كجوهري الشمس والماكولات المعتادة الغالبة قوله او على طريق
التهكم بان يكون ذكر الشيء مستغنى عنه فينزل الاستغناء عنه منزلة الاحتياج اليه تهكما اي المخبر به
وان شئت او التجليل فيشبه ما يلزم الاحتياج كالحضور والمعهود في فنون باللام كما في
علم البيان ان الجبن مثلا ينزل منزلة الشيء عند احد من المذكورين فيقال الجبان اسد قوله
على احد الطريقين الى التخييل او التهكم قوله في شأنه صفة اسنانا ما منا ... وقوله
او غير ذكر اما مجرور عطفا على ما بعد اللام من قوله اما الان ذكر الشيء اي او بغير ذكر المذكور مثل
كونه امرا عجيبا خارقا للعادة ... او قطيعا مستهجنا كالطاهر ولما رفع كما في بعض النسخ المعتبرة
فيكون عطفا على ما تقدم نظرا الى المعنى وقوله فيقام الحقيقة لذلك مقام المعهود رجوع
الى ما كان بصدده من بيان تعريف الحقيقة بعد الاشارة الى التعميم بذكر الشيء كما مر قوله
الى الحقيقة الظاهر من كلام النحاة ان اللام انما هو لتعريف الحقيقة وتعريف العهد ومن
كلام بعضهم ان الاستغراق معنى ثالث وقد يتوهم ان هناك معنى رابعا هو العهد الذهني الذي
هو في حكم المنكر وقد تبين ان معنى اللام واحد هو العهد مثال ولتعريف الحقيقة فلا ينبغي ان
يجعل تعريف الحقيقة معنى آخر مقابلا للعهد كما فعلوه وان الاستغراق لا يجوز ان يكون معنى اللام
فشرع يبين ان الحقيقة استفادة الاستغراق والعهد الذهني من اللام مع كونها موضوعة لذلك
المعنى الواحد وقد وقع في عبارة الكشاف في نسخة الاصل وعليه اكثر النسخ هكذا ان الحقيقة
لكونها صالحة لتحققها مع التعدد وله لا متعددة لتحققها مع الوحدة
وقد صح علمه تغييرها الى قوله لا متعددة لتحققها مع التوحد ولا متعددة لتحققها مع التكثير
ومعنى هذه النسخة المغير اليها ظاهر وعلوما اشتهر في الكتب الكلامية من ان الماهية من حيث هي هي
ليس الا هي صالحة واحد من المتقابلين غير منفكة عنهما معا واما النسخة القديمة فقد جعلت

تقريريا فكان الاولى به ان يقول تعريف
الحقيقة احد قسمي تعريف العهد وهو
ان يكون ...

هذا اعتذار عما اورد عليه

ليست ولا واحدة ولا كثيرة ولا
شيئ من المتقابلات التي تحمل
عليها والا لما اجتمعت مع
المقابل الآخر منه

على نفي التعليل بان يكون اللام في تحققها متعلقة بمتعددة والنفي المستفاد من لا التي بمعنى
غير منسحبا على هذا التعليل وكذا اللام في تحققها مع الوصف متعلقة بمعنى الاشتعال
وله الاول متضمن للنفي المنسحب على التعليل وذلك انه ربما يتوهم ان الماهية بسبب تحققها مع
التعدد يكون متعددة وانها بسبب تحققها مع اللاتعدد اي التوحد يكون لا متعددة
فنفي كل واحد من التوهمين واثبت غيرهما فان تحقق الماهية مع صفة لا يستلزم
ان يكون متصفة بها وبان كل واحد منهما يرتفع الاخر وبان تعليل صلوحها للتوحد والتكثر
بسلب التعليل المذكور لا يصح لان نفي نوعي سببها لا يستلزم محال بصلاحها ان يكون منشا وله لا يكون
سببا لذلك الصلوح في نفس الامر وله ويدل عليه لا يخفى على ذي فطنة سليمة وقد
حمله على تعليل السلب ايضا لان تحققها مع التعدد مثلا يدل على ان التعدد ليس نفسها ومن
ذاتها ولا جزءها لان الجزء متقدم فيكون ايراد تحققها عنهما عارضا لها ورد بان المعية الدائمية
لا تنافي الجزئية والمعية الذاتية تنافي العروض لان العرض متاخر على ان الخارج عن الشيء قد يكون
لازما مقتضى لذاته فلا يكون ذلك الشي الا صالحا لما يقابله ولعل الاعراض عن توجيهه
حمله طائل تحته اولى قوله صالحة فان الحقيقة واللام في لهما لكونها متعلقة به ومن ضبط
حال من ضمير لكونها اي ماخوذة من حيث هي الحقيقة وله متعددة نصب على الخبرية قوله فيكون
الحكم اي اذا كانت الحقيقة صالحة للتوحد والتكثر يكون المعرف باللام دالا بنفسه على الوحدة
او الكثرة بل على نفس الحقيقة من حيث حضورها في الذهن كثيفا او تقديرا فان قصرت به
الماهية من هذه الحيثية كما في مقام التعريفات واجراء الاحكام على الماهيات فذاك وان
قصدت الماهية من حيث وجودها في ضمن الافراد بناء على ان الاحكام الجارية عليها انما تثبت
لها في ضمنها كان استغراقها او عدم استغراقها مفوضا الى مقتضى المقام فاذا كان المقام
خطابيا يطلب فيه الظن دون اليقين حمل على الاستغراق في التوهم الترجيح بلا مرجح واذا
كان استدلاليا يطلب فيه اليقين حمل على اقل ما يتحقق فيه فقد صح الاستغراق والعهد
الذهني اعني الحمل على غير معين الى نوع الحقيقة فاسم الجنس اذا عرف باللام فان كان هناك
حصة من الماهية معهودة حمل عليها وان لم يكن هناك ما يدل على ارادة الحقيقة
من حيث وجودها في ضمن افرادها حمل على الحقيقة وان دلت قرينة على ارادتها من حيث الوجود
فان كان المقام مناسبا للاستغراق حمل عليه والا حمل على غير معين وانما قدم الحصة على

الماهية لانها اعرف واقوى في معنى العهد والمعلومية قوله استغراق تعبير للحكم اللغوي بالكسر وهو
الذي يتحرج بسهولة للقلم تجارية والكتب بالفتح الخداع المجرب قوله مفردا جمعا كان [illegible]
والجملة حال من المعرف باللام الحقيقة والمراد التسوية بين المفرد والجمع في الحمل على الاستغراق و
على الاطلاق قوله وتفريع كان في مثل هذا الموقع واجب وانما زاد لفظ الابهام
في وهم السامع ان تساوي جميع الافراد في تحقق الحقيقة فيها لا يستلزم ان لا يكون لبعضها
ترجيح من جهات اخرى قوله على اقل ما يحمل هو على صيغة المبني للمفعول قوله الزائد
على الاثنين بواحد اشارة الى رد ما ذهب من كون الاثنين جمعا اي هو العدد الزائد على
على الاثنين لا الاثنان وفيه تنبيه على ان النسبة بين المفرد والجمع كالترتيب بين الواحد والاثنين
والثلثة وعلى الجمع اذا اطلق على ازيد من اثنين باقل من واحد كان مجازا ايضا كما في قوله
الحج اشهر معلومات قوله ويتفرع على هذا ان الحمل على الاقل المتيقن في المقام الاستدلالي في
نوعه الاستدلال فان هناك الجملة التي لا يكون محتملة للحال في الكل ويطلق فيه كقولنا المؤمن
غر كريم محتملة للحال ولا احتمال في الكل ويطلق فيه ان استعمل لم يشتمل الا في المتيقن وهو البعض
ولطلب المتيقن في الاستدلال الا بترك الحقيقة فيه لا الجار التصريح الى الكناية قوله ويتنبه كلامي
هذا يعني حكمه بان الحمل في الجمع على ما زاد على الاثنين بواحد قوله لبسا للجمع الى سائر
من الجزئيات التي يصدق عليها حقيقة صيغة الجمع الاصطلاحية والمراد بها نكر الصناعة
علم البلاغة وسوابقها اللغة والصرف والنحو ولواحقها الخط والاستدلال وعلم العروض وغيرها
سوابقها السوابق منها وكذا سمي لواحقها وهي علم المعاني وما يتبعه انه ليس في
تلك العلوم تمايز التثنية والجمع بالحدود والصيغ وعود الضمائر وجعل التاء في نحو
الرجال وهذا تعريض لصاحب الكشاف فانه في اشهر معلومات
ان لفظ الجمع ما ورد الواحد قوله عرفي الاستغراق العرفي ما يعد في العرف شمولا
واحاطة مع خروج بعض الافراد وغير العرفي وهو المسمى بالحقيقي ما يكون شمولا لجميع الافراد
في نفس الامر قوله غفار الذنوب الجمع وكونه يغفرها كلها الان غفران الكبائر مقيد
بالتوبة عند المعتزلة وغفران الشرك عند الكل وله ذكر في شمول الذنوب جميع
افرادها قوله واستغراق المفرد يكون اشمل اذا لفظ يكون اشعار بان استغراق المفرد قد
يكون اشمل لا دائما ومثل بالنكرة المنفية لوضوح ذكر فيها وانما يصدق لا رجال مع صدق

او المراد شهران وبعض من الشهر الثالث

رجل او رجلين لان مدلول الجمع مركب من الجنس والجمعية فاذا نفي هذا المفهوم المركب انتفى افراده
ومعنى الجنس ولبس الواحد والاثنان منه واعلم ان المفرد اذا عرف بلام الجنس في قصد الاستغراق
بتناول لكل واحد من افراد مفهومه اعني الآحاد فاذا نسب اليه حكم كان منسوبا الى
كل واحد منها واما الجمع المستغرق فبالقياس على المفرد يقتضي تناوله لكل جماعة جماعة وفي
بشرط ان لا يتداخل الجماعات واجزاها حذرا عن التكرار فاذا نسب اليه حكم كان منسوبا
الى كل جماعة فان استلزم ثبوته لها ثبوته لآحادها كالمجيء مثلا ثم ثبوته لكل واحد والا فلا
واليه مال المحقق لقولنا ان نسبنا الوهن الى العظام لا انه ثابت للكل اذ ثبوت الوهن لكل عظم فاختصر اللفظ
بالافراد ونص على الاطناب في معناه وحسبنا بكر غلام الكلام اكثر من كتب واذا كان
معناه كل جماعة جرى علبه الواحد والاثنان فيكون استغراق المفرد اشمل لكن جمهور ائمة التفسير
واللغة على ان الجمع المحلى باللام والمضاف كالعالمين والمحسنين وعبيدي يتناول كل واحد
كالمفرد ولذلك يقال بطل عنه معنى الجمعية وصار للجنسية ويؤيده صحة استثناء الواحد فيقال
منه نحو جاءني الرجال الا زيدا وقد يراد بالجمع الكل المجموع كما في قولك للرجال عندي درهم اذ
لا يلزمك الا درهم واحد وقد فرق المحقق بين المفرد والجمع في جانب القلة بان المفرد يجوز
ان يراد به بعض الجنس الا الواحد والجمع يراد به بعضه لا الى الواحد فعلى هذا عرفت
هذا انه لا يكون المعرف باللام في المقام الخطابي محمولا الا على الاستغراق فقولك لزم الحكم عنه زيد
منطلقا لان مخاطبك الوارد كل منطلق ومعنى الثاني كل منطلق زيد ولم يصح زيد المنطلق
وعمرو لاستلزامه التناقض ويصح لا عمرو لان اكد التاكيد وبعضه المنطلق زيد وعمرو
بالواو ايضا لان القصر الحصر المنطلق فيهما معا فلا من قوله بجهات اعتباريه مثل ان
يكون جهة غير عام مثل قليلة في نفسه او ضعيفا او غير عام او غير واصل الى المخاطبين **قال**

واما الحال المقتضية لكونه جملة جعل الحالة المقتضية لكون المسند جملة امرين فقصد تقوي
الحكم بنفس التركيب وكونه المسند سببا اما الاول فلانه اذا اريد ذكر التقوي وصار ان
يسند الفعل الى ضمير المسند اليه ويسند الى المرجع اليه فيتكرر الاسناد ويكون المسند جملة واحترز
بنفس التركيب عما اذا اريد تقوي الحكم بالتكرير او باداة التاكيد كان زيد او المسند اذا كان جملة
اسمية لم يتصور هناك تقوي الحكم علي ما صورناه فلم يعتبر بها وان ورد المسند اليه فيها اذا كان المسند
الجملة الفعلية مضمرا على اصالة الثلثة ونظر الى ان ذلك الكلام فيه افادة التقوي وعطف

الشرط

المظهر نحو ان الضمائر تفيد التخصيص ايضا لحال فيه وقوله كما في قبله ينكر اسناد الى المسند كرمن
بيان سبب التقوي اعني تكرر الاسناد وذكر النحو عوض الاول ومقصودها العدم الفرق في التقوي
واورد بجراء جملة فعلية اذ ح بتعقيد سبب التقوي قوله عرضنا الشرطية تشارك الفعلية المحضة
في التقوي لما عرض الشرطية وما عدا في الشرطية لفظ قوله في الظرفية الكاف ايضا
لان الظرف اعم اصلها الا انه لا يحل في الشرطية فانها جملة مغيرة واما الثاني فلما
تعين بقوله او اذا كان المسند سببيا وهو عطف على قوله اذا اريد تقوي الحكم وقد تقدم ان
ان المسند السببي نحو زيد ابوه منطلق وصف الشيء بحال متعلقه الا ان مثل هذا لم يصح كريم ابوه وحسبك سبب و
مثل زيد كريم ابوه لا يعد مسندا سببيا في السببي ثم ان ظاهر قوله اذا كان المسند سببيا
يدل على ان المسند السببي يكون نفسه جملة لان المتبادر من قوله المسند هو المسند الذي نصير
لبيان الحالة المقتضية لكونه جملة وعلى هذا فالمسند السببي يكون في هذا المثال هو جملة
ابوه منطلق ونظائره كلكن تعريفه يقتضي ان يكون المسند السببي هو نفس منطلق وانطلق
فقيل يطلق السببي على كل واحد منهما فيه بعبارته على كل فالمراد بالمسند المعنى الاول وبهم
في قوله وهو ان يكون مفهوم المعنى الثلث على طريقة الاستخدام قوله وهو كون المسند سببيا
وان رجع الضمير الى المسند اضيفه الى المقدر كذوان يكون قوله مع الحكم عليه العبارة الظاهرة
ان يقال مع الحكم بثبوته لما هو مبني عليه فان مفهوم المسند ليس محكوما عليه ولعله ان
من اجزاء الكلام عمدة كان المسند او فضلة قد حكم عليه ضمنا لا مولدا فالمسند مثلا حكم عليه بانه
ثابت للمسند اليه والمفعول بانه وقع عليه الفعل والمراد بالمبني عليه هو المبتدأ فانه اساس يبنى
عليه الخبر عليه كذلك وقوله مطلوب التعليق بالنصب خبر ان يكون وتعليق الشيء منصوب
على انه مصدر التعليق مثل اوله بالفعل ثم بالصفة المشتقة ثم بالظرف والمنفي بما سلبه الانبات
لانه الاصل وقوله او يكون نصب عطفا على ان يكون وكذا قوله فيطلب نصب عطفا على او يكون
ووصف المصدر بما سنده والاسناد لا بعد حيث ان كل فعل كذلك يترتب على كون المسند فعلة
موصوفا بكذا قوله فيطلب قوله بسبب فقيل لا متعلق ما قبله اي متعلق بمتعلق
الفرح وزيد وقال ينوع اثبات لانه يخص لفي مثلا ثبوتا في معنيها امر منسوب
اليه بنوع ثبوت قلت كان علمه ان يجمع بين قسمي المسند السببي في حد واحد بان يقول بعان
يكون مفهومه مع الحكم عليه بالثبوت لما هو مسند اليه او بالانتفاء عنه كما لا ذا علم عنه قلت

لئلا ينتقض بمثل زيد منطلق ابوه فان المسند هاهنا ليس سببيا ولذلك قيد المسند في القسم
الثاني بكونه فعلا واكتفى بان عطف عليه الاشارة متصلا بالفعل ولم يذكر في امثلة المتصل الفعل
المنفصل لانه لا يتحقق فيما هو سببي مما قبله والسر الذي يطلعك عليه هو ان الكلام المتصل بالفعل
مع فاعله الظاهر صريح الا في اذا ثابتا لما فاعله مضمر وانما صريح المضمر نحو الشبيه بالجملة
عن الضمير لعدم تغيره في الحكاية والخطاب والغيبة وههنا ابحاث الاول ان منطلق ابوه ليس
مسندا فعليا فينبغي ان يكون سببيا كما يقتضيه قياس على النحو قلنا نعم لكنه اخرج عن السببي
محافظة على الضبط لاقتضاء السببية كون المسند جملة الثاني ان المسند في مثل انا عرفت ايضا
فضمير التخصيص جملة ليس سببيا ولم يقصد هناك تقوي الحكم ايضا واجيب بان ذكر الضمير
تاكيد يشعر له بتقديم المسند في نحو الكلام جملة فعلية وليس سببيا كما سيأتي وقد يجاب بان المقصود
الاصلي هناك التخصيص لا انها كان سبب التقوي متعقلا لكان الجواب اذا تبعا بر شد كان لا
ذلك لانه قال الغزالي ان عرفت على ظاهره لا يفيد الا التقوي واذا اعتبر فيه تقديم وتأخير يفيد التخصيص
فلم يورد مثلا للحصر الى فذا التخصيص الثالث ان الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان خارجة عن
ضابطا لكون المسند جملة واجيب بان جعلها مستثناة عن الحكم المستفاد من مضمون الضابط
تنبيه على خروجها منه قوله الرابع ان المسند في مثل زيد اضربه عمرو يشكل جعله سببيا اذ لا حاصل
لتعليق عمرو بما اسند اليه الا بواسطة التعليق اثبات قلنا هو مما قول يكونه سببي بعمرو كما فيظهر
صحة تعليقه بزيد كما في المشتقات والاحوال الخامس ان مثل زيد ضربته او ضربت غلامه او قام
عمرو في داره له تقوي فيه وليس بما بعده الفعل اعني فاعل سببي مما قبله واجيب بالتزام التقوي
بناء على تكرر الضمير مطلقا يعرف بجر الى المبتدا ثانيا فيكتفي الحكم في عليه ايضا وانت تعلم ان كونه
المسند الى زيد جملة في هذه الصور لم يعلم من قصر التقوي حتى اقام فيه مكان ايضا
مسندا الى زيد ولكن شرط كما لا انا عرفت فقد بر قوله وما ذكرت لك من ان المقتضي لكون المسند
جملة اما افادة التقوي او كون المسند سببيا انما هو حقيقة التي علمت ضمنه مضمونه اعتراض على ما
ذكر معنيه بها في تعميم النحو الاول ومن قول النحاة لا بد في الجملة الواقعة خبرا من ذكر يعود الى المبتدأ
وان كان مفردا وذلك لان التقوي المذكور انما يكون باسناد الفعل الى ضمير المبتدا او بعوده الضمير
مطلقا للخبر الى المبتدا والمسند السببي بعد بنائه على ما بني عليه او اسناده الى ما يرجع اليه لا يكون
مطلوب التعليق بغير الا اذا كان المبني عليه او المسند اليه يتعلق وارتباط بذلك الخبر الثانية

ان الجملة الواقعة خبر ضمير الشان مستثناة عن هذا الحكم الكلي اعني اشتراط العائد وذلك لان التقوي
انما يقصد اذا اريد اثبات معنى للمبتدا وكون المسند سببيا انما يتصور اذا اريد تعليق معنى
به وليس خبر ضمير الشان الا عين المبتدا لكونه تفسيرا له ورافعا الابهام منه فهو بنفسه مرتبطا
بمبتداه كالخبر المفرد والاولى منه الا انه وجه نيابة تعريف الجنس والعموم عن الضمير وذلك
لان المقصود هو الربط وهو حاصل بما هو كالضمير فالاولى عطف نيابة العموم على نيابة
تعريف الجنس اشعارا بان ليس معنى الجنس المستغرق بل الماهية التي هي جنس كزيد نطق
عليه وعلى غيره فاذا ذكرت الحجر عن زيد علم انه هو وكان رابطا له بزيد واما كون العموم
رابطا فظاهر اي لا تضييع درهم ولا حجر غيرهم قوله واما الحالة المقتضية لكون الجملة فعلية يعني
ما يقتضي كون المسند جملة على الاطلاق فقد عرف بين الحالات المقتضية لخصوصيات الجمل
الاربع على النمط الذي سبق في المسند المفرد واقسامه قوله فهي اذا كان المراد اي من الجملة الخ
وقصد منه التجدد اي صدوره للمسند اليه فزيد انطلق يشارك انطلق زيد في الدلالة
على تجدد الانطلاق وتباينه في افادة التقوي واللام في قوله الافادة ليست صلة الوضع بل هي
للغاية واراد بالافادة الدلالة كيلا ينافي ما ذكره في خاتمة النحو من ان الالفاظ المفردة
لا تفيد السامع مسمياتها انما تفيد معانيها التركيبية قوله مع ذلك اي بكون الفعل
موضوعا للدلالة على التجدد فان الفعل يدل على اقتران حدثه بزمان هو متجدد متغير قطعا
فناسب ان يدل على وضعه تجدد ذلك الحدث في ذلك الزمان لا لحدود اقترانه به قوله اذا كان
المراد في التجدد والتغير هذا انما يجري على الا سمية التي خبرها اسم كالمثال المذكور وكما في زيد
ابوه انطلق فانه يفيد التجدد الابدي الى قوله فالحكم في قانون ان خلاف التجدد مستند الى
الاسم الذي وقع مسندا فانه سمية لا الى الاسمية مطلقا فانه توهم فاسد والمراد بخلاف التجدد
مطلق الثبوت اعني لا تعرض لحدوث ولا الاستمرار الثبوتي فانه مفوض الى المقام كما ان الاستمرار
التجددي في المضارع مفوض اليه ايضا كما مر قوله الا بالعرض كاسم الفاعل اذا كان عاملا فانه يدل
على الزمان اعني الحال او الاستقبال فيفيد التجدد كالفعل الا انه عارض وكلامنا في الموضوع للفعل
لخصوصيات فانه يتوسط ذلك الفعل يدل على التجدد قوله وما شاع من تفاوت الجملتين الفعلية
والاسمية بحسب وقوعها مسندا لخبر اول كما في الامثلة المذكورة وتجدد انصب على التمييز وضمير هو
فصل لحصر هو يطلق لا غيره وضمير على انه للشان وضمير كينه طبق وانما جاز ذلك مع ان

المفسر بضمير الشان لا يكون الا جملة خبرية لانه انخلع عن معنى الاستفهام فصار معناه طبق نطبقا
بليغا كاملا وحق ثم جاز ان يكون حين ادعى طرفا الطبق وقد سبق نظيره في ها بين حال من
للمنافقين او من ضميرهم في بقولهم والضمير في به للمقول وقوله لم يبرحوا متعلق بجالس وكذلك
اشارة الى ادعاء الاحداث اي ادعاء اولا الاسمية مدعين انهم ثابتون في الايمان لم يكن
ولجاعنهم منفصل منهم كيف والمبادرة في ادعاء الاستمرار وحينئذ متعلق بطبق ومع
الباء وعطف على قوله تمام اسمية اي وكانت جملة الباء وقوله هو فاعل طبق والوصف تطبيق المفصل
في رد دعواهم الكاذبة انهم ادعوا احداث الايمان لا ثبوته بل يرتوا عنهم فرد ذلك عليهم بانهم
مستمرون على عدم الايمان مع التاكيد بالباء فان الجملة الاسمية بجزئيها لما اذا كانت مثبتة
يقصد بالجملة الخالصة استمرار الثبوت كذلك اذا كانت منفية يقصد بها بحسبها استمرار النفي
يلزم من استمرار انتفاء الاحداث فهنا كاثبات النفي بجنيه ولو قيل وما امنوا لم يبلغ هذه
المرتبة في الرد وقد يقال قصد بالاكتفاء في الجواب اخراج ذواتهم عن اصطلاح ما سبق الايمان ويلزم
انتفاؤه اصلا وقوله على نمط صب ومن عطف على قوله على انه والتناسب لا تقدم فيما تاقران يقال
وعلى ان تفاوت ولما لم يقصد كلمة ان حصل كيف اصاب بدل اشتمال من تفاوت اي يطلعك على تفاوت
كلامهم على كيفيته اصابته والضمير في قوله وهو راجع الى ما حكيه جل وعلا وان شكر ان الحكي امنا
وانا معكم الا انه ادخل ما في الحكاية في الحكي تغليبا وبهذا الاعتبار صح ان يكون فيما يحكيه طرفا
التفاوت كلام المصنف المنافقين بلا تكلف تجريد وقوله نفيا ونا مصدر للقصد والكلمة متعلق
بالاول على الاظهر والثاني للخاصر والثالث للمكي ولذا اضاف اليهم ثم لكلمة الكون في المراد والثاني
فنا رواج المؤمنين التعليقية لانهم يدعون احداث الايمان وجرزوها عن التاكيد لان انفسهم
لا تساعدهم على هذا الكلام ومع شياطينهم الاسمية لانهم يدعون الثبات على اليهودية اكدوها
لانهم لا تساعدهم في ذكرهم على صدق رغبتهم ووفور نشاط ونصب سلاما بتقدير الفعل الدال على
التجدد ورفعه على انه مبتدا الخبر وفي الجزاء عليكم فيدل على ثبوت السلام بل على دوامه بحسب اقتضاء
المقام فيكون تحيته عليه السلام احسن من تحيتهم قوله فستنتقع عليهما في موضعها اي في الحالات المقتضية
لتقييد الفعل بالشروط المختلفة وانما عدل الى المقتضية كمن ناظر فيه اراد اقتصار الفعلية
لا اراد اعمال التجدد والثبوت لان الكلام في الجملة الواقعة جزاء والظرف لا يكون حله للا بتقدير
الفعل وقوله بل استقر نصب على الحال اي مبتدا من استقر وعلى الاولى اختار ابن حال عن ضمير مبتدا اي

كانا عليه

كانا عليه وعلى ما تقدم حال من ضمير كانا فهذه احوال متداخلة قوله ونظيره كمن هذا الكمين كون القصر
اختصار الفعلية مع ما تقدم من الشرطية لكن ضربه متبرع بتقييد بخصوص سوالينا الا مرجع
الجمل الاربع المشهورة الى ستين لان الظرفية رجعت الى الفعلية والشرطية الى الجملة التي وقعت جزاء هي
اما فعلية او اسمية قال واما الحالة المقتضية لتاخير المسند عدل عن ضمير المسند الى المظهر نظرا
الى الحال الفاصل اعني فاصل الجمل مع رعاية حسن الاجتماع بين لفظي المسند والمسند اليه
وقد يتوهم الوصف في اسنادنا خبر المسند الا مقتضيات تقديم المسند اليه وتبيين بعض الكوفيين
ان كون الحكم على المسند اليه مطلوبا يوجب صدر الكلام اذ لابد ان يعقل المحكوم عليه اولا حتى يحكم
الحكم على متحقق وبذلك يجب تاخير المسند ايضا فلا حاجة الى ذكره في تقديم المسند اليه فرد بقوله و
اياك ان تظن ان له تظن استيجاب صدر الكلام للمسند اليه حاصل بكون الحكم عليه مطلوبا اذ ليس
الاستيجاب كون الحكم عليه مطلوبا هناك اي في مرتبة استيجاب الصدر لحكم به واعتباره لا يعود في
مرتبة اي احد اوليس الاستيجاب في مرتبة كون الحكم عليه مطلوبا بل في مرتبة اعلى في قوله فلا نعقل
اشارة الى ان هذا الظن منشاؤه الغفلة فان الحكم لما يتوقف على تعقل المحكوم عليه يتوقف على تعقل
المحكوم به فلو تحقق هذه الجهة تقدم احدهما على الاخر في التعقل على ان التقدم في التعقل لا يستلزم
التقديم في التلفظ بيع ما كان المسند اليه فان يتعلق الحكم بالوصف الذي هو المسند لا بد ان يتقدمه
عليه تعقله وذكرا ولما وجب تقديم عليه لذلك فكذا الاخرى الى وجب تاخيره في الجملة الفعلية
وجوازه في الاسمية قال واما الحالة المقتضية لتقديمه فقد يتعلق به اما لتاخير المسند اليه على
ما يقتضي تقديم المسند فلا بد له من اهتمام بتعقل من هذه الحالة قوله والقانون الثالث من ضبع قرين
اي تقرير كون تضمن الاستفهام مقتضيا للتقديم قوله اذ كان بكون المراد تخصيصه بالمسند اليه
الاصل في لفظ التخصيص والاختصاص والتخصص ان يستعمل بادخال الباء على المقصور عليه
اعني ماله الخاصة فيقال مثلا خص المال بزيد اي المال له دون غيره الا ان المشهور في الاستعمال
ادخال الباء على المقصور اعني الخاصة كقولك خص زيد بالمال بناء على تضمين معنى التمييز والافراد
وذكر ان التخصيص شيء بآخر في غير الاخر بعد كما لو قلت خص زيد بالمال عن غيره ومن هذا
الاستعمال الخصوصية فلانا بالذكر وخصك بالعبادة واخص نواد نخص برحمته من يشاء
وكذا هنا قوله تخصيصه بالمسند اليه اي تمييز المسند وافراده من بين الاشياء الصالحة لان
يجعل مسندا اثباته للمسند اليه وهذا معنى قصر المسند اليه على المسند ومن الاستعمال الاصلي

ولا هنا من غير ان تخصصه باصلها وقوله في ضمير الفصل اذا كان المراد تخصيصه بالمسند
بالمسند اليه كامر ومعنى قوله لكم دينكم ولي دين ان دينكم مقصور على الحصول لكم لا يتجاوزه
الى الحصول لي وديني مقصور على الحصول لي لا يتجاوزه الى الحصول لكم فالقصر للافراد والمقصود
المتاركة وقد نسخت بآية القتال وكونه اللام الجارة في لكم منبئة للاختصاص بمعنى الحصر
سلم بناء على ان التقديم عليه ظاهر اجماع الادلة على ما لوا وهم لو فيه بين النحاة
والمقصود اشارة الى انه فيه فهو قبيح وان كان لا عقل داخلا في الافراد قوله وارد حصر
المبتدا الذي سوف تجمع قوله عليها اي على كونه جوابا للمورد ويكون حصر المثالين قصر القلب
بان يعتقد السامع كون زيد قاعدا وكون المتكلم قبيحا ولما جعلها لقطع الشركة فلا تنافي
بين الوصفين وسيأتي كرم هذا المعنى في القصر المستفاد من التقديم قوله كغولها المعول
الغائلة وهي ام تابط شرا قالت بعد موته تبكيه وتثني عليه فسئلت عن سبب شجاعته فذكرت
كما هو مشهور من جملتها وقد حملت به في ليلة مظلمة شديدة وحزني النطاق تحت رأسي
وعلى ابيه درع اشارت بذلك الى ما تزعم العرب من ان المرأة اذا افزعت وطئت انجبت
بالولد شجاعا والحبك جمع الحباك وهو الطريقة في الرمل ونحوه والنطاق شقة تلبس لها
تجرح كله بلا فيه وله ساقان ثم تأتزر المرأة بها فتشد وسطها وترسل اعلاها على اسفلها الى
الركبة والاسفل ينجر على الارض فقد تقبل تحت رأسي سرجا من جلد بلا فراش فالطاهر قال
ان يرتفع على الظرف لا مبتدا فلا يكون مما نحن فيه فكانه مثل به على الاحتمال المرجوح اعني
كونه اسمية وقيد حالا بالضمير وصح مجيئها بعد استثناء وقوله منهم من ابيات حسان
امدح النبي صلى الله عليه وسلم وقبله له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى اجل من الدهر
والنكرة ههنا في قوله لها حلف منه موصوفة تصلح ان تقع مبتدأ فلا يجب تقديم الظرف
عليها كما في قوله او واجب سيجيء عن على ما سيصرح بها الآن الاكثر في الاستعمال تقديم الظرف
على النكرة الموصوفة قال الله تعالى في ثوب جديد وكما في نفس وعبد كثير وفي كل انه لو اخر
لاحتمال ان يكون وصفا آخر فكانه تنبيه بايراد الامثلة من النكرة موصوفة وغير موصوفة
على ان تقديم الظرف للتنبيه المذكور قسمان واجب واولى وان لم يتقدم في واجب سيجيء الان
المعنى وفي اجل سيجيء عنه تحقيقا لشأن السامع وله بعد ان يجعل التقديم لهم للتخصيص
قوله لها اي للريح فانها مؤنث سماعي والحلق جمع حلقة وضيق مصدر وصونه و

وضيقه

الوضين المنسوج من وضنت الشيء نسجته وتذكير الضمير المجرور في وضيقه للنظر الى
الضيق والهاجس الخاطر بالبال وغير اتى سنتنا وينقطع ان يكنني والبيت للسهيل قاله
عبد النزع والاغر الكريم الشريف واصله الابيض الجبهة من الفرس واراد به الصبح من
الصبح اضاءه واشرق يأتي اي يغشى والمدلة جمع هالة والعلم الجبل المرتفع وقد استعمل
حلة اسمية وقعت صفة وجاز ان يكون نارا فاعل الظرف لاعتماده على الموصوف فلا يكون
مما نحن فيه قوله وما شاكل ذلك اي المذكور من الامثلة وقوله فلا النعت متعلق بقوله لا تحتمل
لا التقديم نقال جاءني راكبا رجل فيه نظر على انه حال وكونه تنكير انه لو اخر لكان نعتا فنوعا فلو
مشى تقديم النعت لو رفع مقدما وتقدما جائز لان اجب تقديم الحال اذا كان ذو الحال
نكرة لئلا يلتبس بالنعت فيما اذا كان صاحبها منصوبا ولو جاز تقديم النعت لم يكن ممنوعا
الا لالتباس في صورة النصب اصلا قوله لان الظرف مرادا به هذا التنبيه انما يصار اليه فيما اذا
كان المبتدا نكرة والخبر ظرفا انه لو اخر الظرف لكان محمولا على الوصف اولى ولما قال عن المنكر لان
التنكير المعرف لا يصطلح ان يكون وصفا له اذا قدر بالفعل او باسم الفاعل المنكر والضمير في منه
للظرف ولفظا بالحال يطلقان يتعلقان بأول لان الاول باعتبار الغاضبين والثاني باعتبار
المضولين كقولك زيد بالكريم اجدر منه بالاهانة وتخصيص معناه ان احدا زيد
بالكلام على جلالته بالاهانة وقوله الامرين تعليل للاولوية وذكر اشارة الى الحمل على الوصف
وقوله استدعاء ما عطف عليه بل من امرين وما سبق في الفن الثاني هو ما ذكره في الوقف
المسند اليه من ان طريق الحكم بما اراد وخصوصا ان احد الحكم بعد الفعوي الغائب في الاعلام
به ولذلك كان المصير الى التنبيه بالتقديم لتعاضد الامرين في الحمل على الوصف
اذا لم يكن موصوفا فلا يثبت لكل الاولوية فلا يجب التقديم الظرف حيث لا يتعاضدان كما اذا كان
المنكر موصوفا قال المنكر لا يستدعي الوصف استدعاء اذا لم يكن موصوفا فلا يثبت تلك
الاولوية فلا يجب التقديم فان قلت اولوية الحمل على الوصف اذا اقر انما يقتضي اولوية التقديم لا
وجوبه قلت يكمل الاولوية الثابتة على باعثه على التزام التقديم فاذا نقضت صار بباعثه
على وجوبه كما عرفت قوله وان هذا التقديم لا حكم بان الظرف اذا وقع خبرا عن المنكر وجب تقديمه
واورد عليه بان المنكر اذا كان موصوفا لم يجب ذلك التقديم كان المتبادر من كلامه وجوب التقديم مطلقا
اذا لم يكن المنكر موصوفا فاشار الى ان هناك تفصيلا وهو ان الظرف الواقع خبرا ان لم يكن

له حق لحوق التاخر عن ذكر المنكر موصوفا ما ندر الحال ان هناك تنبيها وسواه الطرق
قبل صيرورته مبتدا فانه يجب تقديمه عليه كما مر وان كان له حق التاخر عنه لم يجب محافظة
على حق التقديم وفرقا بين القسمين لا يقال هناك صورة اخرى لا يجب التقديم فيها ايضا
مثل رجل لما اصرف الدار وارصح الدار لانا نقول نعرفها بالقايسة على المنكر الموصوف
ولا ان الوصف مخصص فيفوت تلك الاولوية معه كذلك حرف النفي والاستفهام يوجبان تخصيصا
فلا يبقى تلك الاولوية معهما ايضا ومثل للمصدر النائب عن الفعل كسلام عليكم وبالافعل الكون بقوله
فلا اى فلا يلزم وفرقا علة لنفي الالتزام وقوله عن مبتدائيه ذلك اى عن مبتدائية المنكر الذى
ليس موصوفا قوله وذكرا اى الامر الكلى بعد بعد مبتدا والظرف حقه التاخر عنه قوله سلام
عليك قوله منزلة فعل صار من سلمنا عليك لان اللفظ المحكى مرفوع وكذا مفعول الحال عنه لذلك اى
لكونه منزلا منزلة اسم عليك وقوله تنزيله منزلة اشارة الى وجوب حذف الفعل وقيام
المصدر مقامه فيكون هو العامل في عليك ويطرح حق التاخر عنه والقياس في ويل لك قبل صيرورته
مبتدا ان يقال ويلا لك بالنصب ويتعلق الظرف لانه بمعنى هلاك الا ان الشايع في الاستعمال
ويل بالرفع فافهم واعاد لفظ بين لطول العهد قوله ليس له وكما اى حق في التاخر وانما قال
قبل صيرورته مبتدا لانه بعد ما صار مبتدا كان حق الكل ان يتاخر عنه قوله قد هلك
ضحكه له شكر ان كل احد ينتظر هلاك صحبه فهو المهم عنده ولولا ذكر الهلاك لم يحسن ذكر الظرف
قوله او لانه نص لما عطف على ما تقدم بحسب المعنى كانه قيل واما تقدم المسند فلكونه متضمنا الاستفهام
او لانه صالح للتفاؤل اى سعيد بن بن فخر او لانه اهم عند القائل لا تشتمل المذكورة قوله
ما يستحقه اى من جلائل النعم او من شدايد النقم فان عذاب الرحمن انما يكون لموجب قوى
فيكون شديدا وقدم المسند الى الاهتمام بالوقوع عليه قوله او كقولك عطف البيت الاول
باو تنبيها على التساوى في الاستقلال بصحة التمثيل على طريقة او كحيث او لاحتمال قصد
التخصيص بالتقديم مبالغة في اثبات السلم على المراة التي كانت معه كانها قلقة قوله وعطف
البيت الثاني في سكر الاول بالواو لاشتراكهما في النظم وتشوين مطر الاول المقرون وتقدم عليك
لان الاهم بالنفي تعلق اللام بالمخاطب وتقديم جرى لهن ولم يهل اعنى تعظيم من الفلوع
للاهمية ايضا والمعنى اذا لم يكن قلبه لمحبوبة موزعا وبل لم يتيسر بلقاءه مطالبه وصار
ويل وحيث لان التفاؤل والاهتمام القابل قريبين من عقد قلب السامع واهتمامه قريبهما

به وفيه ترك الاسلوب فيهما عاد الى اسلوبه فقال او لان يكون المراد بتقديمه قوله ثلثة في تقديم
هذا المسند مع تنكيره للابهام ووصفه بالاجلة بهيم الناس بمعرفته تشويق تام الى
ذكر المسند اليه والدنيا قال تشرق اى تضئ ببهجة هذه الثلثة وقد يجعل الدنيا مفعول تشرق
على انه متعد اما بنفسه او بتضمن معنى الانارة وفاعله ضمير الثلثة وفيه عدول عن الاستعمال
الشايع الى النادر وعدول عن المعنى القوى الى الضعيف ولعل جعل الدنيا ظرفا للاشراق الثلثة
من قبيل مسيرة الكلام وقد يقال الاحسن ان يجعل ثلثة مبتدا حذف خبره اى لنا ثلثة موصوفة
بكذا فيكون شمس الضحى وما عطف عليه بدلا او بيانا ويكون المثال خارجا عما نحن فيه قوله
وكان الناس يحوش قدم كالنار على الحمق ومن زاد على اوازها للتشويق اى من جنس الرماد
او آخر الحبق او ابا دخان اى موس من نفسه والمراد بيان وجه الشبه يعنى ان زمان الصبى فيه
ظلمات الجهل وكدورات الهوى بمنزلة الدخان وزمان الشيخوخة فيه ضعف القوى و
استيلاء البرد واليبس بمنزلة الرماد وقبله وعيشى الشباب وليس منها صبائى ولا
ذواتى الايمان قوله تطويل الكلام في المسند اذ هناك يزداد التشويق الى ذكر المسند اليه
فيتمكن زيادة تمكن كما في ثلثة تشرق الدنيا دون كالنار ومن زاد قوله او يكون عطف
على ما يعد له من قوله ان يكون اى اذا اريد بالجملة افادة التجدد جعل مسندها فعلا لانه الموضوع
لافادته وقدم البنيه على المسند اليه الذى هو فاعل فكما ان افادة التجدد يقتضى كون المسند
المود فعلا كما مر كذلك كونه متقدما على المسند اليه وكيف لا وكونه فعلا يستلزم تقدمه على فاعله
قوله اصطلاحا برد بنيه قال وتقدم البنيه على ما يسند اليه بلا تقييد بقوله في الروضة الاولى لورد
عليه نحو انا عرفت فان الفعل فيه قد اسند الى المبتدا ولم يتقدم عليه فلما قيد به لم يرد واراد
بنحو انا عرفت الجملة الاسمية التى مسندها جملة فعلية يكون المسند اليه فيها ضميرا عائدا الى المبتدا
وقد علم من هاهنا التقييد ايضا ان افادة التجدد انما يقتضى وجوب تقديم المسند الذى
هو الفعل على ما يسند اليه في الروضة الاولى لا على ما يسند اليه مطلقا فلا يلزم من ذلك ان
الكلية في نحو انا عرفت لا تفيد التجدد بالقياس الى المبتدا بل الثبوت فانه توهم فاسد لان الضمير
وما يرجع اليه شئ واحد فكيف يتصف ثبوت المسند وتجدده لهما وقد يسمى الجملة
الفعلية اذا وقعت مسندا افادة تجدده للمسند اليه فلا تغفل قال واذا سلكت هذه
الطريقة في اسناد الفعل الى ما بعده من الضمير ابتداء ثم بواسطة عوده الى ما قبله فيستند

اليه الفعل في الدرجة الثانية قوله وهو ان انا مبتدأ اي من اول الامر بلا اعتبار تقديم وتاخير قوله او كونه يقدر بالنصب عطف على الخبر قوله في هذا الاعتبار بين قوله عارف وزيد عرفا انهما متعينان لذلك الاعتبار قوله الا في اللفظ اي يقدر تقديم وتاخير اللفظ على معنى ان هناك تقديما وتاخيرا صوريا بحسب اللفظ حقيقيا بحسب المعنى فلا يمكن ان يكون في المثال عين ما هو لا فيهما بل هو ثابت في محله وكلمة اللهم تستعمل فيما اذا قصد الاستثناء امر نادر مستبعد كانه يستعان بالله في تحصيله قوله ثم قال فيه اي انا يعني وصل مبتدأ لانه تحقيقا كليا على ما هو حقه يكون انا عرفت محله فعلية كما نقل بعضهم عن المص فان امتناع تقدم التوابع في الشعر مشهور فيما بينهم وسبيا في كلامه ما يرجع عليه وتسميتها بالتوابع وتعرفها بكل ثان يشهد بذلك ايضا قوله بقيد ان تقوى الحكم اي انه يفيد التخصيص اذ ليس هناك تقديم معنوي يستفاد منه التخصيص ويرد عليه انه يجوز استفادته من التقديم اللفظي كما ذهب اليه صاحب الكشاف في قوله الله يبسط الرزق لمن يشاء قوله وسبب تقوية صرح اولا بان الفعل في انا عرفت يسند الى ما هو من الضمير ابتداء ثم بواسطة عوده الى المبتدأ يسند اليه في الدرجة الثانية وثانيا بان المبتدأ احتاج بجعل ما يصلح ان يسند اليه صرفه للمبتدأ الى نفسه فيتحقق بينهما حكم مع قطع النظر عن الضمير وعدمه ثم ان كان هناك ضمير صرفه كما الضمير الى المبتدأ ثانيا وظهر من كلامه معا ان في نحو انا عرفت ثلاثة اسانيد الاول الاسناد الى المبتدأ لما صرفه ما يرجع الى نفسه الثاني اسناد الفعل الى الضمير الثالث اسناده الى المبتدأ بتوسط عود الضمير اليه وهذا الثالث مذكور في المواضع وفيه كلام بناظره وليس في الشرح الا ما يفيد الثلاثة وهو تحقيق جيد لانه اي نظر الى المعنى فليس هناك الا اسناد واحد هو اسناد العرفان الى المتكلم نفسه وان نظر الى ظاهر هناك اسنادان اسناد الفعل الى الضمير واسناد الجملة الى المبتدأ ومنهم من قال الاسناد الفعل الى الضمير واسناده الى المبتدأ بتوسط عود الضمير متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار اذ هناك اسناد الفعل الى الضمير اصطلاحا فان اعتبر الضمير في نفسه سمي ذلك الاسناد اسناد الفعل اليه وان اعتبر كونه عائدا الى ما قبله وعبارة عنه سمي ذلك الاسناد اسناد الفعل الى المبتدأ بتوسط العود ولا شك ان اعتبار الضمير في نفسه متقدم على اعتبار عوده الى ما قبله فلذلك قال اسناد الفعل الى الضمير في الدرجة الاولى واسناده الى المبتدأ بواسطة عوده اليه في الدرجة

الثانية فان صرح به اوله لبس الاسناد واحدا باعتبار ان احدهما متقدم على الاخر وانما الاسناد الى المبتدأ بصرفه ما يرجع الى نفسه هو اسناد ثم مغاير بالذات للاسناد المذكور اوله وسوط ومتقدم في الاعتبار على الاسناد الاول باعتبار به وذلك لان المقتضي لهذا الاسناد هو المبتدأ المتقدم مع مطلق صلاحيته ما يذكر بعده ومن حيث هذا المطلق متفرعة على اعتبار اشتماله على الضمير وعوده الى المبتدأ الا انه اشار الى تقدمه على الاعتبار الثاني من الاسناد الاول حيث قال ثم اذا كان متضمنا لضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ وثانيا وانما اقتصر ههنا على ذكر اعتبار الثاني لانه داخل في سبب التقوي ولما الاعتبار الاول فهو سبب الى ما هو داخل فيه وهذا القول هو الصواب فان في انا عرفت حملتان صغرى وكبرى اتفاقا وفي كل واحد منهما اسناد واحد في الصغرى اسناد الفعل الى الضمير وفي الكبرى اسناد الجملة الفعلية الى المبتدأ لكن المقام زاد في اسناد الفعل الى الضمير اعتبارا او سماه اسناد الفعل الى المبتدأ فظن قوم انه اسناد مغاير بالذات لاسناد الفعل الى الضمير واسناد الجملة الى المبتدأ فوقعوا في التشتت قوله او زيد عرف عطف على انه لا يحتمل التخصيص كما يحتمله اذا انه المشاركة في الحكم التقوي ثم اي ظاهر ما ذكره في تعليل التقوي يقتضي تقوي الحكم في مثل زيد مررت به وربما يوهم منطوق فان الشرح ورد انه جعل المسند السببي فيسمى كما يراد به التقوي وان حصل الضمير المذكور في التعليل ما يسند اليه الفعل اولا كان تقييد الاول دليلا واضحا بان الامثلة المذكورة هنا مما تقدم ولم الفعل يسند الى الضمير ابتداء بل لان على هذا التقييد وفيه بحث سيرد عليك قوله كما اذا قلت متعلق بقوله بقيد ان تقوى الحكم الى قوله اجري هو بعطي الجزيل على ظاهره لوقوعه في مقام له مناسب التخصيص افاد التقوي فقط وعليه اي وعلى ان اعتبار الاول المقيد للتقوي فقط ورد صدر الايات اذ ليس معنى التخصيص ملائما لذلك الاية الاولى هكذا واتخذوا من دونه الهة لا يخلقون وهم يخلقون فان المراد بقوله وهم يخلقون تحقيق توبيخهم لا حصر فيه اذ غيره تعالى ثم معنى لا يرعون تحبسون وقد يجمعون الى حبس او الى بلهم ليلحقهم آخرهم وذلك لكثرتهم والمقصود تحقيق المنع لا ان غيرهم لا يوزعون وان يقول وهم قد خرجوا به تحقيق خروجهم ملتبسين بالكفر ودلالته على انتفاء ما يتحلون من احداث الايمان بعد الدخول لا قصر الخروج بالكفر عليهم ومحل قد دخلوا وما عطف عليه نصب على الحال من فاعل

قال قوله وكذلك اذا قلت عطف على فاذا قلت وفصله لانه مثال من النفي بين ان التقوى
لا يختلف بكون خبر المبتدأ المقدم منفيا لان سبب التقوى موجود مثبتا كان الخبر او
منفيا قوله من غير شبهة اذ ليس في لا تكذب يا بعيد تاكيد اصلا وفي كونه اقوى من لا تكذب انت
شبهة لكنها تزول بان انت هنا لتاكيد المسند اليه لا لتاكيد الحكم وتقويته فان تقوى الحكم انما هو
بتكرر الاسناد المترتب على كون انت مبتدأ والباء في قوله بانه متعلق بقوله غير متعلق بالتاكيد
والمعنى ان الحكم منصوص اليه نفيه لم يعد اليه البتة غير مجوز او سهوا او نسيانا لا لان
نفي الكذب ثابت له دون غيره ليكون تخصيصا فتدبر فيما سبق من ان فائدة تاكيد
المسند اليه تقرير ودفع ما يتوهم من التجوز والسهو والنسيان ومن ان سبب تقوى الحكم
تكرر الاسناد ليتضح لك الفرق بين انت لا تكذب وانت لا تكذب انت وعليك بالتامل وعلى
تقوى الحكم بالخبر المنفي ورد هذه الامثلة من التنزيل لان معنى التخصيص لا يناسبها لان
قصد في الاول تخصيص عدم الشرك بهم لا تخصيصه بهم سواء اريد بهم طائفة مخصوصة
او مطلق المؤمنين وفي الثاني تخصيص عدم ايمان اكثر اهل مكة وفي الثالث تخصيص عدم
نسيان الاصل الجزئي وفي الرابع تخصيص عدم علم الكفار ومعنى حق القول ثبت الحكم وسبق
العلم بانهم لا يؤمنون ومعنى عميت استترت عليهم طرق الاخبار فلا يتساءلون عما
يجيبون به بل يسكتون حيرة وانقطاعا اوله بسال بعضهم بعضا كما كان دابهم في الخوض في الدنيا
قوله ولذلك وذلك لاستناد عارف الى ضمير عائد الى زيد فيتكرر الاسناد ويفيد زيد
عارف تقوى الحكم دون التخصيص على قياس زيد عرف فقيل واما هو عارف فيفيد
من هو عرف في التقوى ويساويه به في التخصيص لجواز ان يقدر هو مؤخرا على
انه تاكيد للمستتر في عارف وفيه تامل والضمير في قوله لانه راجع الى عارف وتعليل السر في
عدم تفاوت عارف حكاية وخطابا وغيبة هو ان المعنى على تعدد موضوع الى انا عارف
رجل عارف وانت رجل عارف وهو رجل عارف ولعدم تفاوته اشبه الخالي عن الضمير من
الجوامد كحيوان مثلا فيضعف التقوى فلا يكون نظيرا بل قريبا وكذلك اي ولشبهه
بالخالي وصيرورته بهذا الشبه في حكم كلمة واحدة لم يحكم على عارف مع ضميره بانه جملة ولو
عومل معاملة الجملة في البناء والذي يدل على ان عارفا مع ضميره ليس مبنيا انا نعلم
ان الخبر في مثل زيد عارف هو عارف مع ضميره كما ان الخبر في زيد عرف هو عرف مع ضميره

ونعلم ايضا ان الاعراب الجاري على عارف هو الذي استحقه المجموع بسبب كونه خبرا لكن
لما امتنع اجراؤه على الجزء الثاني اجري على الجزء الاول قوله فيشكل اي ما اجري عليه اعرابه
الذي استحقه لكونه مبنيا وليس لعارف وصح استحقاق الاعراب الذي اجري عليه
حتى يقال لا يلزم من اعراب الجزء الاول ان يكون المجموع معربا كما في نحو زيد يضرب فان
المضارع محله اعراب في نفسه واذا وقع مع فاعله خبرا للمبتدأ كان للمجموع اعراب اخر
محلي يختلف بحسب عوامل المبتدأ دون اعرابه في نفسه وكذا اذا وقع صفة تغير اعرابه
المحلي بحسب اعراب الموصوف دون اعرابه الاول واما عارف فانه يتغير اعرابه الجاري عليه
بحسب عوامل المبتدأ او بحسب اعراب موصوفه فدل على انه الاعراب الذي استحقه المجموع
بكونه خبرا او صفة قوله وانه كانه قيل عارف اذا كان مسندا الى ضمير اشبه الخالي
لعدم التفاوت فكان كلمة واحدة فلا يجعل جملة حتى يكون مبني واما اذا كان مسندا
الى الظاهر فليس فيه هذا الشبه فينبغي ان يكون جملة ومبنيا فاجاب بان المسند
الى الظاهر حمل تابعا للمسند الى الضمير في الافراد وعدم البناء فمعنى قوله انه محمول
على عارف وفاعله هو عارف ابوه الا انه تسامح فقال نحو زيد عارف ابوه وليعلم ان الوصف
في نحو مررت برجل عارف ابوه هو المجموع المركب من اسم الفاعل مع فاعله على قياس عرف ابوه
الا انه اجري اعراب الوصف على الجزء الاول لما ذكر من الاتباع ولان الجزء الثاني له اعراب
في نفسه وان المشهور عند النحاة ان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة لعدم اشتماله على نسبة
اصلية الا انه اذا وقع صفة كان مفردا بالفعل وجملة وفي الاعراب الجاري عليه اشكال
واما في قائم الزيدان جملة وكلام ايضا لاشتماله على نسبة اصلية منصوص بالرفع قوله وبما
لاعتبار الثاني اي في نظم الكلام بالاعتبار الثاني يفيد التخصيص وقد مر ان ترك صيغة
الحصر في افادة التخصيص اشعار بكونه مفيدا للتقوى ايضا لانعقاد سببه وان لم
يكن مقصودا اصليا بناء على ان اصل الفعل مقرر عند السامع فلا حاجة الى التاكيد لكنه
لازم قطعا فيقصد اليه تبعا الا يرى ان صاحب الكشاف جمع بينهما في قوله تعالى الله نزل
احسن الحديث حيث قال في ايقاع اسم الله مبتدأ وبناء نزل عليه تاكيد الاسناد
احسن الحديث الى الله وانه من عنده وان مثله لا يجوز ان يصدر الا عنه قوله مردوا
القوم مردوا على النفاق اي تمهروا فيه وتعودوا به والتمرد ابتداء جبلة العلوق في
القلب

وسبا نكر بيانه لان بيان ان نظم الكلام باعتبار الثاني يفيد التخصيص وهو اشارة الى
قوله في ذكر الفصل فالى الا المقتضية للنوع الاولى واما كان اعتبار الابتداء في زيد
عرفت او عرفته قطعيا لانه لو فرض انه كان مؤخرا ثم قدم لم يكن لرفعه وجه كما
ان زيدا عرفت لو حمل على الابتداء لم يكن لنصبه وجه وفي الرفع يفيد كونه ما عرفت
زيدا ابدا على ان ذكر ما ذكر في تعليل التقوى يحمل على اطلاقه فيفيد ههنا زيد صرفا الى
نفسه ما بعده وهو وقوع العرفان عليه لما نقض الخبر انما هو العرفان على ضميره كتضعيفا
او تقوية الحكم باعتبار الوقوع اليه وتقوى الحكم وقس على كل نظائره وفي هذا هو البحث
الذي وعدناه وقد عرفت باب التاكيد اي باب التاكيد بالتكرير فان المقرر السابق انه في حكم اللفظ
هناك تكرير ضمني يفيد تاكيدا او انه يتاخر فيما امتناع اجتماع المفسر والمفسر حرفا كما انهم قوله فليس
الا التخصيص اي فليس يحتمل الا التخصيص بمعنى ان المنصوب على شريطة التفسير اذا كان
مصدرا باما كلام في الابتداء لم يحتمل بتقدير فيه المفسر الا مؤخرا لان تقديره مقدما يؤدي الى
حرف الشرط والجزاء كما ذكر وانه ممتنع فلا يفيد الا التخصيص ولعترض عليه بان المعاينة
المذكورة اعني الايلاء على ما يوصل الى الفاء ليست مخصوصة بمحمود ولعجب بان المخصوص هو
المذكور فمولعطف عليها من اشتجارهم على الذي والصواب ان تقدير الكلام مهما يكن
من شيء فمرسلا لوصف فوضع كلمة اما موضع حرف الشرط وفعله وقدم شيء على جزاء الفاء اعني
ثمود عليها ليكون فاصلا بين الحرفين ولما نعوض من الشرط المحذوف وليدل على ان المقصود
بيان حال الاسم الواقع بعد اما اعني ثمود مثله والتقديم ههنا انما هو لتوابد القصد التخصيص
الذي لا يلائم الابتداء وما ذكر من الاعتذار تكلف ونؤيد ما ذكرناه ان قولك اما فحدث اني زيد
وعمرو فتبعيهما فاما فعلت بهما تقول اما زيدا فضربت واما عمرا فاكرمت بان قصد التخصيص
في قراءة النصب تاكيد اثبات المعاني لهم وكتبيه بالتكرير وكلمة اما واما على قراءة الرفع
فيفيد الحكم بتكرير الاسناد وبناكيد في اما من الدلالة على اللزوم والتحقيق قال
واما نحو زيد عرف ورجل عرف فلسان فبيان هو عرف في احتمال الاعتبارين لما الاجراء على الظاهر
وتقدير التقديم وبين المراد ان ايضا بوجه تقوي الحكم ووجه التخصيص وفي قوله على
السواء اشارة الى نحو زيد عرف تحمل اعتبار التخصيص مرجوحا الا لدى المعنى من باب الاهتمام
فلا يحمل قوله لو آلله اذن لكم على التقديم فليس المراد ان الاذن بتكرم الله دون غيره و

وتوهم كونه اشارة ايضا الى انكار نحو رجل عرف فيحتمل التقوى مرجوحا فيما اذا كان المنكر
الموصوف فالخبر واجل منه عنوه الى حصر عليه مردود بان كل ما هو في منكر لا يكون موصوفا
كما يدل عليه قوله ولما لم يكن عند المنكر لفوات شرط المبتدا فنحو رجل عرف له يتناول المنكر
الموصوف وفي قوله بل حذف الموصوف اي الاول والاثني خالصه في نحو استعار بذلك الاحتمال ايضا
واما في نحو المنكر فلا اشكال اذ قد يتبين ان كل ما هو منكر لا يصلح للابتداء الا بنية التقديم
فحمله على وجه التخصيص يكون واجبا قوله لان ضمير الا فيه الضمير بانفصال لان انفصال
الضمير مطلقا لا يسلم لجرانه فاعل الفعل يغري به قوله الا اذا جرى الفعل وفاعل في
موضع الالتباس نحو زيد عمرو ضربه هو اعتبارا نحو هند زيد ضربته اذ له ينفصل
فاعل ضربته لارتفاع الالتباس بلحوق التاء واما الصفة الجارية على غير من هي
له فلا يشترط في انفصال ضميرها الالتباس نحو هند زيد ضاربته هي حصر الانفصال في هذه
السبيل انما يصح اذا كان الفعل مذكورا فان حذف يقتضي الانفصال ايضا كقوله
لو انتم تملكون قوله واما لم يكن فاعله احتمل التقديم على الفعل ان اراد تقديم عليه بانقيادا
على اسمه ورسمه فاصل اياه ثم فان كونه تاكيدا او بدلا له يصح نقل الفاعل الى
فاعل بنفسه ولو اراد تقديمه عليه باخراجه كونه تابعا وجعله مبتدا فذلك جائز في
الفاعل ايضا واجيب عن ذلك ثانيا بان المقصود خالف لجماع النحاة في تجويز تقديم
التوابع في السعة كما خالف علماء البيان في الكلام الى المقصود وفيما فيه ما تبذكره من
ان نحو علمكم ورحمة الله السلام يلزم ان يكون عديم النظر وان لا يسوغه الا بنية التقديم
والناظر والمحرى بان فسخ التوابع واجراء التبعية واقع كما جر قطيفة والمؤمن
العائذات الطير دونه فسخ الفاعل وايضا الذي عندنا فسخ نالت الحملة وبقي الفعل
بلا فاعل قوله يرد عليه ان الفسخ لبس امرا محتفلا باعتباره عكس اعتباره في زيد قلم كما في
جرد قطيفة وهو عرف فيما بين الاشتاع ونفيا النعل بلا فاعل بل يرفع باعتبار الضمير
عازيا لا اعتبار الفسخ قوله يرفعها بحرف اي على انه فاعل لا على انه بدل من الضمير المستتر
لان جعل الضمير المرفوع المبهم فاعل الفعل ثم ابدال الاسم المظهر منه كما قيل في واسروا
النجوى قليل في كلام العرب فلا وجه لحمل زيد عرف من كثرة استعماله على انه مقتصر بذلك
القليل فان قلت كيف له يحمل عليه بطريق الاحتمال مع ورود مثله في افصح كلام قلت

في الآية وصح لو سوى الابدال ان يكون الواو حرفا دالا على كون الفاعل جمعا كما في اكلوني
البراغيث وان يكون الذين ظلموا نصبا على الذم او رفعا عليه او على انه مبتدأ تقدم عليه
ضمير اذا الباس كما في زيد قام وعلى تقدير الابدال في الاية لا التباس فيها بالفاعل لابراز
الضمير كله فعرف زيد فان الحمل فيه على البدل يوصل الى اللبس بالفاعل قوله الا يذكر الوجه
البعيد سوى ان يجعل زيد بدلا من الضمير المبهم قوله لفوات الشرط يعني فوات ما على التقديم
من الشروط فهو نص عام له بتركيبه ذكر الوجه البعيد لوضوح سقوطه ابتداء قوله اذ لم يمنع
متعلق بقوله ولنا ان تركيبه قوله كما اذا قلت رجل جاءني لمن لا مانع فيه واذ بها السامع متعلق بقوله
ليصح وتنبيه على ان صحة ارادة تخصيص الجنس ههنا ظاهر لم يصح ان يكون سامعا بل شبهه
به على ان امتناع ارادة الجنسية ثم امر ذا ناب كالكرمة كما ان هر بالكلب صوته عند نابه فو
لجزع على نوم فيه قال في الصحاح موصوفة دون انثى من قولك صبر على البرد فالامر اد
لا يكون الامن الشر فقال المعنى ان الذي اهر من قبيل الشر لا من جنس الخير فقد وهم قوله
الا اذا علقت متعلق بقوله دون قولهم اي في قولهم مانع من ارادة التخصيص الا اذا علقت
التخصيص على وصف فهو التخصيص النوعي اذ ليس فيه ذكر المانع الذي كان في نفس
الكلام قوله بها ان التكثير يعني ان مقامات مثل هذا التركيب كجعل رجل جاء لاني هذا التركيب
بعينه ولذلك قدم عليه والاستبعاد المستفاد من لفظ البهم الدال على التدرج واضع الحمل
التخصيص على هذا الوجه في هذا التركيب بعينه في مواضع استعماله بيانا في كلام الكتب قوله
ويحل اهر ذا ناب اللتزان عطف على قوله رجل جاء لا رجلان ولما كان نائبا عن مظان استعماله
لانهم يستعملونه في مقام تعظيم الشر وتفظيعه لا في بيان افراده قوله واذ صرح الامام بتخصيصه
اي بالحصر فيه حيث ثانيا ولو بما تعلل لا بتخصيص النكرة بما يصحح وقوعها مبتدأ حتى يقال
تخصيص النكرة الواقعة مبتدأ واجب صرح به لماذا قوله فالوجه جواب اذا اي قد صرح
بتخصيصه مع تحقق ما بيناه من امتناع التخصيص الجنسي وتقرر التخصيص النوعي لزم حمله
وجه ابهم تعظيم شان الشر بحمل تنكيره على التهويل والتعظيم ليكون التخصيص نوعيا اذ له
ما نوعه اي شر عظيم اهر ذا ناب لا شر صغير قوله هو محصن التفظيع تحرزا يا قولي به من
اصحاب الحد وطبق المتصل وقد اورد ان المنكر موصوف فيصح الابتداء به كالمظهر الموت
فلا يركب فيه ايضا التقديم والتاخير فلا يستفاد التخصيص واجيب بانه يستفاد من

طرف

طرف آخر هو مفهوم الصفة كما يقول ضربت اكبر اخوتي اي الاصغر هي وهو معتبر في اللغة كما
سيصرح به من بعد قوله ما ضربت اكبر اخوتي تقييد بعد بل الخطاب يكون ضاربا الاصغر قوله
والمعرف اسنادا الفعل على المبتدأ اقوى اي اشد تقوية للحكم فاقوى افعل تفضيل مبني من المزيد
او اشد فوع لان ذلك الحكم والشرطية اعني اذا استعمل الايكادون ثاني مفعولي تزعم اي
البلغاء ووجه الكناية في مثلك لا يبخل الخ انه اذا نفي عمن يكون على اخص اوصافه و
بستر بستره فقد نفي عنه قطعا وفي غيرك لا يجود ان الجود لا بد له من محل فاذا نفي عن غيره
فقد اثبت له بالكناية قوله من غير متعلق باستعمل وكلمة غير بمعنى لا اي استعمالا اشتباه
من عدم ارادة التعريض اي لم يشتبه ارادته وعلى انسانين متعلق بالتعريض على انه تضمين
معنى الاطلاق في على انسانين معينين يقصد اليهما بلفظي المثل والغير كان يراد بمثله
ان زيدا المشتهر بما يليق المخاطب او بما يريد لا يبخل او لا يجود فليس في الكلام كناية حقيقية لان
ما قصد به من الحكم على زيد بعدم البخل او الجود فقد صرح به وليس فيه ايضا تعريض اصطلاحي
اعني امالة الكلام الى عرض يدل على جانب منه لان الكلام سوق كله بذكر الانسانين وصيغ لهما
بطريق الاستعانة بل فيه نوع عرض العدم التصريح بخصوصيتهما وحكي عن خاتمها عما اشتهرا به
من الحالة والغايتين فكانه عرض بهما قوله لكونه نعلل النفي في اله يكادون و اعون من
الاعانة واخذ فاكل ظرف للمراد اي المعنى الذي اريد بلفظي المثل والغير اذ ذاك الاستعمال الذي
هو بطريق الكناية بلا تعريض ونحصل الانتحو على صيغة المبني للمفعول من تحقيقه اذا علمت حقيقته
وهنا اشارة الى كون التقديم اعون اي يستعمل هنا كان الكناية فيهما من قبيل الكناية في الحكم و
ان المقصود بالكناية فيه تقويته فيعلم ح علمنا ان تقديمهما اعون لما اريد بهما في انهما اذا
قصد بهما الى الانسانين فليس يلتزم تقديمهما لنفوات نكر العلة المقتضية لا عني كونه اعون
على المراد بهما قال فصل واعلم هذا هو الفصل الذي وعد في الحالة المقتضية لتقييد الفعل
انه يذكره في آخر هذا الفن وقد اعاد ههنا ذكر هذه الاعتبارات
اعني الترك والاضمار مع كونها مذكورة هناك لبعد العهد وليبني عليها تفاصيلها ولم يرد ان كل
واحد من هذه الاعتبارات جار في كل واحد من الفعل وما يتعلق به من الفاعل وغيره فان الاضمار
مثلا لا يجري في الفعل والحال والتمييز بل ارادانها جارية في الكل اي في الفعل ومتعلقاته واما
خص علم جريان الترك في الفاعل بالنعرض ليشير الى ان جريانه في غير الفاعل بتصريح

انضاما ظاهرا الا فيما ذكره وقوله على الخصوص حال من التكلم او في موضع المصدر له
اى تكلما كائنا على الخصوص قوله لا فاعله اى فاعل الفعل فانه لا يحذف وصح وان كان لا
يحذف مع فعله بخلاف فاعل المصدر فانه يحذف وحده وتجويز الكسائي حذف فاعل الفعل
في تنازع العاملين مردود ونزلت على ضرب واكرمني الا انا عمرو لم يوجد معتبر في كلام
العرب فلم نعتد به وان حمل الجمهور على حذف الفاعل قوله الا نفس الفعل اى يحذف وحده كما يحذف
مع فاعله ايضا وكانه اشار بلفظ النفس ههنا الى ان الفاعل لا يتوهم حذفه الى نفسه
ولو عكس وذكر النفس في الفاعل لكان اظهر في المراد قوله الا في المفعول به وذلك لانه داخل
في معقولية الفعل المتعدي فاذا لم يذكر انساق الذهن انسياقا بسهولة الى انه
متروك وتطلب معرفة حاله هل هو منسي او منوي بحسب القراين فلذلك اكتفى حاله
في الترك اكتفاء تاما وبقي لترك مقتضيات خلاف غيره مما له مدخل في معقولية
الفعل فان الترك له يتضح فيه كذلك ويعلم حاله في الترك مما ذكر في ترك المفعول به على طريق
المشابهة قوله ان تعني في ابن الا [illegible] بسابع اللفظية والمعنوية وجمعها
نظرا الى سواء ضمن الفعل لان الكلام في تركه والا فلان الواحد يكفيها قرينة واصح
واقتصر من مرجحات الترك على ذكر الاقتصار وانباع الاستعمال لان مقصوده ههنا بيان
القراين فاعتنى بتقصير مرجحات ترك الفعل على ما تقدم في ترك المسند وقد فصلنا كلها
اتباع الاستعمال وان الاستعمال الوارد على ترك نحو بتناول القنا يقى ايضا كما يظهر من مثلهم
بهذا بين الكلبين فاحذف الفعل منهما فباسى فطعى وحظية المراة عند زوجها صار ذكرها حظوة
والبتة من الاباي لو اذا فعل واصله ان رجلا كان لا يحظى عند امراة فلا نزوجه بعد ما اجتهد
في ان يحظى عنده فلم ينفع وطلقها فقالت ذكر اي ان لم تحب لكن في النساء حظية فانا غير
البتة وقد يروى بنصب الاسمين اى ان لم اكن حظية فلم اكن ابية فصار مثلا يضرب لكل
قضية كان الانسان اهلا لها مجتهدا فيها لكنها امتنعت عليه لعارض لا من جهته وقصة
حاتم في قوله لو ذات سوار لطمتني مشهورة وجوابه محذوف اى لما كان على وقيل هي بمعنى التمني
فلا حاجة الى الجواب لكنه لا يتعين مثالا لان لو بمعنى التمني له يستلزم الفعل وقوله او غير
ذكر بالجر عطف على قولهم لكما اذا ارض ضرب المثل بعد ذكر المذكور الامثال الوارد على
حذف الفعل قوله كما اذا قلت ان زيد جاء ولو عمرو ذهب يعنى اذا لم يكن هذا الكلام مسموعا بعينه

اذ لو كان مسموعا لجاز ان يتصرف فيه اتباع الاستعمال الوارد على تركه قوله وكل القراين الى التي تفصح
عن ذكر الفعل فيحذف اما جوازا واما وجوبا واما وصل او مع فاعله كثيرة واما اضبط اى
اجمع كلما من القراين في هذا المقام ما تستعين به على دركها عسى يشتمل عن نحو ما نفيه
عليه وكلمة عسى تحقيق او تقدير القول لان الحذف الا بنشأته لا ينفع مثله المحصول فوائد
دونه ان يحصل الكلام فايده الا شعار بان الشذوذ على الضبط تحمل الاخطر قوله منها ان
يكون اى الفعل مفسرا فيحذف وجوبا لان المقصود الابهام ثم التفسير فلو ذكر لم يتصور
تفسيره بهذا المعنى والاسم المرفوع بعده قوله ولو فعله محمول على انه فاعل الفعل محذوف لا مبتدأ
لاختصاص هذه الكلمات بالافعال وكذا ما بعد اذا الشرطية على الاكثر ولما همزة الاستفهام
فقد فصل ما بعدها مبتدأ لجواز دخولها على الاسماء والافعال وقد دخلوا عليه كما اختار لان الاولى
بالفعل اولى فلا يترك الا لنكتة والتنبيه على الفرق اعاد لفظ نحو وذكر الاستفهام امثلة ثلثة لان
المفسر اما ان يوافق المفسر لفظا ومعنى كما في ازيد ذهب او معنى كما في ازيدا ضربته اى ذهب واما
ان يناسبه كما في ازيدا ضربت ابوه قوله ونحو ولاي فارهبون اعاد لفظ نحو لان المحذوف
هنا الفعل مع الفاعل والمذكور منصوب وفيما سبق كان المحذوف مجرد الفعل والمذكور مرفوعا
وسياق الكلام في فاذا فارهبون قوله كما سبق التوصل اى لكون الفعل محذوفا مفسرا على الوجه
المذكور فانه ذكر في المفصل ان الفعل يضمر بشريطة ان يفسر لما ينطق ومعناه واما بمعناه
او بلازمه وعلله حروف الشرط والتحضيض منع دخولها على غير الافعال والا فقد الاستفهام
واذا على الفعل او فيه وقد دخلت الماضي على الفعل وصح بقوله ان ذو لوثة لانا قوله
ومنها التكرير هنالك اى في موضع حذف الفعل حرف اضافة اى حرف جر قوله لو ضعها على ان تفضى معاني
الافعال على ان توصلها الى الاسماء ونصبها وتنسبها اليها ولذلك سميت حروف الاضافة
فهذه الحروف لا تنفك عن معاني الافعال لكنها لا تدل على خصوصية فعل بل على الفعل المطلق فاذا
اريد تقييد ذلك المطلق بخصوصية احتيج الى دلالة اخرى ثم تلك الدلالة الاخرى تتفاوت فتارة
يكون الشروع فيما هو الفعل الذي يضمر اللفظ الدال عليه قوله فانه اى فان الشروع في القراءة
يفيد ان المراد بسم الله اقرأ والباء في بسم الله اما للالصاق على معنى ملتبسا ومتبركا باقراء
واما للاستعانة اى مستعانا باسمها فعلى الاول اخص وقد قدر اقرأ دون ابتدأ القراءة لتفيد
تلبس القراءة كلها باسمه وادخل فصلا الى الاختصاص ان ناسب المقام والا فالى مجرد

للاهتمام قوله فانه يفيد ذكر الما فات الشروع يفيد تقدير الفعل الذي شرع فيه موضعا عن
اسم الله تعالى قوله لكون الاقتران معنى ان يقترن الفعل بالقول الذي يقتضي تقدير الفعل لا
ان يقترن به مجرد الشروع فيه كما في بسم الله والرفاء والموافقة والالتئام وهذا دعاء الجاهلية
للعروس وقد ورد النهي عنه والاخبار فاعل يقوض والبكر ظرف لغو وله يقوم ان يجعل الاخبار
مبتدا والبكر خبره لان الظرف الواقع خبرا لا يكون الا مستقرا ولا ان يكون البكر هنا مستقرا
لامتناع الاكتفاء بتقدير المعنى العام والحذف في هذه الصورة جائز وكذا تارة تكون اي تلك الدلالة
الاخرى عموم الاستعمال اي كثرة استعمال الجار والمجرور مقصودا به معنى ذكر الفعل المقدر او كثرة
استعمال ذلك المعنى لوجوده في ضمن جميع الافعال قوله لا يراد الا معنى الحصول لان المعنى العام الذي
يقصد به في الظرف اذا لم يكن هناك قرينة مخصصة وانما قال معنى الحصول تنبيها على جواز تقدير
الكون والثبوت وغير ذلك مما هو بمعناه ثم ان مفهوم الحصول مع عمومه للافعال له خصوصية
بها ممتاز عن سائرها كالقيام والقعود فلا منافاة بين عمومه وكونه فعلا مقيدا في
الحذف في هذه الصور واجب قوله من متعلقات الافعال اي من الاحوال المعينة للفعل المطلق الذي
دل عليه حرف الاضافة وذكر مثال الشيوخ ذكر الفعل كضربته اليوم وللتاديب او ينبغي
ما يدل عليه كيجيء اي فعل ما فعل قوله فتكون الحال معينة دالة على انه اراد الحال مع المقال لان
المعنى هنا قول السائل من يبكيه وقد يقال جعل القرينة كونه جوابا للسؤال لا نفس السؤال فيكون
قرينة حالية ولو اعتبر مثل هذا التاويل لم يثبت قرينة لفظية اصلا قوله وعليه اي على ترك
الفعل حال لكون الكلام جواب السؤال واقع قوله ولئن سالتهم وذكر لان السؤال وذكر السؤال
نفسه واقع في الاية بين اي حاصل مذكور فيهما الا ان كون السؤال سؤالا مفروض مقدر فيهما و
ذلك لا يقدح في وقوع ذات السؤال في الايتين كالمثال الذي ذكره اولا في الاشتمال على سؤال
واقع وان امتاز عنهما بان السؤال فيه متصف بالسؤالية تحقيقا وقد عرفت السر في اختيار
كون زيد جواب من قام فاعلا لا مبتدا قوله سؤال تحقق اي ذات السؤال مقدر غير مذكور
قوله ضارع لخصومة اي ذليل لاجل خصومة وهو فاعل لمحذوف اي يبكيه ضارع وقيل اي
ليبكيه والثاني اليق بالمعنى والاول انسب لسؤال المقدر ومختبط مما تطيح الطوائح اي
سائل من اجل اطاحة المطيحات اي اهلاك المهلكات ماله والمقصود ان يزيد كان معاونا
للاذلاء مراعيا للفقراء ونظم الاية هكذا وكذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك الله العزيز

فعلا

الحكيم فقوله يوحى البكر ذكر من يوحيه وفي هذا وفي قسم النحو ايضا قوله ومن البناء على السؤال المقدر
فصله عما قبله لان السؤال المقدر هنا قرينة للمبتدا المحذوف لا للفعل كانه لما قيل نعم الرجل
سأل سائل من الرجل فاجيب زيد اي هو زيد والمطابقة المعنوية بين السؤال والجواب رعاية
هنا اذا جعل كلمة من خبرا لما بعدها اعني الرجل على عكس ما تقدم في زيد جوابا لقولكم من الغائب
فليس في ذلك على ذكر كلكم قوله ابطال العامل باب نعم وبئس قال وان هذا التركيب الذي بني
فيه الفعل للمفعول وذكر الفاعل في غير وامتطى مصارعة الكبشين يفرونها والسماك
كوكب من الثوابت خص بالذكر لدلالة اسمه على السمو اي العلو والارتفاع وانتصاب الكلام
ارتجالا والله قائلين نحو افتنان نحو فنون يعني النوع وهاتي معانيه وسطه وحقيقته و
خصوص المعنى المختار انه مستفاد من فضل الخاتم ومستتبعات التركيب ما فيه من اللطائف
التي هي زائدة على معناه الذي هو المقصود الاصلي منه قوله قال جوهر الكلام تعليل لكون
موقعه اللائق به ان يصل بليغ كامل المثل وقيمة سنتها اي طرفيها المساومة وفي طلب البيعة
ولا يتبع ذكره لما ذكر من التوقيف والتلقي عن علم منه اي علم عظيم تام من المتكلم وقوله فان
السامع تعليل لقوله ولا يتبع ذكره بينه اي بين الكلام البليغ ومن ما هو به انكره لعله
يقبله ولم يعتد به منزلا بليغ به اي بكل المتكلم الذي اسلفه اعتقاده قوله ومما يشهد لك
بهذا اي بان السامع اذا ساء بالمتكلم اعتقاده وفيه رد على ما في الكشاف من ان قراءة علي رضي الله عنه
يتوفون بلفظ المبني للفاعل تناقض ما روي عنه من تخطئة القائل من المتوفي بلفظ اسم الفاعل ووجه
ما في الكتاب ان التوفي بمعنى الاستيفاء واخذ الحق كملا لكنه صار حقيقة عرفية في اخذ الروح واستيفائها
فيكون فاعله بالمعنى المتعارف هو الله او الملك وجاز ان يراد به استيفاء مدة العمر ويجعل كناية عن
الموت فيكون فاعله الميت وهذا وجه القراءة المنسوبة اليه كرم الله وجهه الا ان هذه الكناية
فيها دقة علمية لم يبلغ عنه حال ذلك السائل فنزل كلامه على المتعارف واجابه بما يناسبه قوله تخطئا
اباه قوله هو اول من وضع النحو اراد ابا الاسود فاخذ فيه اي في استخراج النحو وتمهيد قواعده بعد
ما امر به علي رضي الله عنه والسبب الحامل عليه ما روي ان قارئا قرأ ان الله بريء من المشركين
ورسوله بجر رسوله ومنها ان بنتا لابي الاسود قالت يا ابت ما احسنُ السماءِ برفع احسن وجر السماء
فقال ابوها نجومها فقالت اردت التعجب فقال فكيف تقولين ما احسنَ السماءَ ونقل الى علي رضي الله عنه
فقال هذا من مخالطة العجم قال ابو سعيد السيرافي اكثر الناس على ان اول من رسم النحو ابو الاسود

الاولى قوله واذ قد عرفت هذا اي ما ذكرناه من ان موقعه ان يحصل له اذا تجوزنا اي تجوزنا
بها اي بكلمة الجهات والمزايا قوله الجملة المدلول عليها بزيد جعل زيد كالآتي بالسؤال الذي لولاه
لم يحدد سؤال الالان الدال على خصوصية السؤال هو يحسب القرائن قوله فحاله في متعلق بنا بل بناب
الكلام مناسب للحال التي نشأ كله في الكلام لذا قيل قوله متى كان احمح للنطق بذلك برؤيته الا انه ليس
مقصودا اصلا والتقريب وهو تطبيق الدليل على المدعى اعني سوق المقدمات على وجه
يفيد المطلوب هينا هو ان الكلام اذا طوى عن الفضلة كان كبيانه امكم بتبيانه ذكر بتذكار كانه فيكون
افضل مما يشتمل على فضلة قوله كلاه في ايكله في الكلام اي النظم الآخر الذي بني فيه الفعل للفاعل
فلان قال له طمع فان قلت لا شك ان الحاصل من بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب فيعارض
ما ذكرتم قلت لا معارضة لان المرزوق من حيث لا يحتسب الذ وميل النفس اليه اكثر ملاحظة
على ان النظم الآخر الذي فيه البناء للفاعل يكون كالمتناقض من حيث الظاهر طول المقتضى
شوقا وطلبا لنفيه عنه قوله ان الكلام على ذكر النظم اي النظم الآخر الذي فيه البناء للفاعل
يكون كالمتناقض من حيث الظاهر اذ النظر الظاهر كان هناك تنافي يشبه التناقض ولذا
قال مع حقيقته ان لا ذكر له الفاعل عمدة والمفعول فضلة انما هو بالنظر الى حصول اصل الكلام
لا بالنظر الى اداء المعنى المقصود والتقديم انما يدل على الاعتناء بشأنه في الذكر وادا ما قصد
الكلام وقد يكون تعلق الفعل بالمفعول هو المقصود الاصلي من الكلام مع ان حصول حصول
اصل الكلام لا بالنظر يتوقف عليه فليس هناك ما يشبه التناقض ولعل النظر الذي احال على
الحال على سوق الكلام الحق من التناقض من محسنات الكلام على ما ذكره في وجه حسن نظم الكلام
زيد كاتب لا الاطناب وقيل هو انه يلزم من هذا الوجه ان يكون التشبيه ابلغ من الاستعارة
سيما المرشحة اذ بين دعوى الاتحاد ونصب القرينة المانعة شبه تناقض وقيل هو ان تقديم
المفعول على الفاعل حاصل في النظم الاول ايضا اذ تقديره يكتبه زيد ورد بان هذا التقديم
لضرورة الاتصال فلا يدل على مزيد الاعتناء قوله آ غالبا اي الاسناد الفعلي في موضعين
اي يكتبه وفي يكتبه ولا شك ان تكرير الاسناد اكد وابلغ وايضا ذكر الشيء مجملا اولا ثم
مفصلا اوقع في قلب السامع وذكره مفصلا ابتداء قوله ومن قبيل ما نحن بصدده جملة قوله
لا اشتراكهما في حذف الفعل بناء على السؤال المقدر وان تغايرا بان المحذوف فيما نحن بصدده
رافع للفاعل المذكور وههنا ناصب للمفعول قوله وجعلوا لله شركاء الجن

ظاهر

لبس

مفعول اول لجعلوا وشركاء مفعول الثاني ولله ظرف لغو متعلق بشركاء قدم على المفعولين
كما ان محل شركاء بعد الجن الا انه لما كان سوق الكلام لانكار اثبات الشركاء لله قدم ما هو
اهم في الانكار فانه لم يرض به المقر لان المقصود الذي سيق له الكلام انكار اتخاذ
الشريك لله مطلقا جنيا كان او غيره ولا ينتفي هذا المعنى من تقديم لله شركاء على الجن
لا يخلو عن ضعف والمختار ان لله شركاء مفعولا جعلوا الا انه قدم المفعول الثاني لانه محل الانكار
ولان المفعول الاول منكر يستحق التأخير وجعل الجن منصوبا بفعل مضمر دل عليه السؤال المقدر
الناشي من جعلوا لله شركاء وفائدة الجملة زيادة التوبيخ حيث اثبتوا شركاء اذ لا يمكن
ان يكون له شريك واحد وقد يقال الجن عطف بيان لشركاء او بدل منه وليس الجن لا منه
يحكم الساقط عند تمام الكلام بخصوصه الى قولنا وجعلوا لله الجن وليس بمرضي ايضا لما عرفته
قوله فاستعمال المقام على جهة من جهات المسند عليه لا شك ان المقتضى بالذات لاثبات الفعل هو
تلك الجهة الا انه استدلالا فتضامي الى اشتمال المقام بواسطتها وعطف التلفظ به اي بالفعل المسند على
المسند اليه اي للفعل على طريقة اعجبني زيد وكرمه لان المراد الجهات المقتضية لكونه مذكورا
ملفوظا به كعدم القرينة وصالة الذكر وبسط الكلام وزيادة التقرير والتعريض بغباوة
السامع الى غير ذلك والجهات المسند عليه للفعل اي المقتضية لكونه المسند جملة مفردا وفعلية
فعلية كما ان التجدد والتخصيص باحد الازمنة على اخصر وجه وتقوي الحكم فانها مقتضية
لذات الفعل مثبتا كان او محذوفا وقد فرغ عن بيانها قوله غير مرة اي اكثر من مرة وموضع
وذلك ذكر انما الصور الجهات من عن الاثبات المسند اليه والاخرى في اثبات المسند مطلقا
وانما قال علما منا بها اما التحقيق بها واما الاكثر ما تجست على اعيانها على ما نايلنا **قال**
واما الحالة المقتضية لترك مفعوله فهي القصد الى التعميم اذا قصد تعميم المفعول
مع الاختصار بترك لم يذكر مفعول خاص وآله لفات الاختصار والتعميم لان السامع ربما
يقصر الفعل على ما ذكر معه ولو ذكر ايضا مفعول عام والالفات الاختصار ايضا قوله قلت
لا بد هناك من قرينة تدل على المفعول العام المتروك لان الحذف لمجرد الاختصار والعموم
مستفاد من ذكر المقدر قلت اي ان تعميم المفعول يصح حذفه على وجهين احدهما ان يدل
قرينة على مفعول عام ان يذكر في الكلام مثله كل احد بخلاف قد كان يسكن ما يقول لهم اي كل احد
فالحذف ههنا لمجرد الاختصار والعموم مستفاد من المقدر وثانيهما ان لا يكون هناك قرينة

عليهما

الاول

عند الحذف بل على تعيين امر خاص او عام من العمومات فحصل بعدم ذكر المفعول في المقام
الخطابي الى تقدير عام بناء على ان تقدير خاص دون آخر ترجيح بلا مرجح فالحذف على هذا
الوجه مرجح لتقدير عام دون صرفه على الوجه الاول فلذلك قالوا قد يحذف المفعول للقصد
الى التعميم مع الاختصار وقد يحذف للقصد المجرد الاختصار ومن لم يتميز عنده احد الوجهين
عن الآخر اشكل الامر عليه وانت خبير بان العام المقدر على الوجه الاول يتعين لفظه ومعناه وعلى
الثاني يتعين معناه فقط ويتساوى تقدير جميع الالفاظ الدالة على ذلك المعنى قوله والامتناع يروى
بالرفع عطفا على القصد وبالجر عطفا على التعميم والمراد بالامتناع على الاول امتناع المتكلم وعلى
الثاني امتناع الفعل قوله وانه اى ترك المفعول لقصد التعميم مع الاختصار احد انواع سحر الكلام
قوله بمعنى اذا كان ما يصلح ان يعطى ويعطى بعد الكل [illegible] وقس البواقي عليهما قوله ذهابا الى ان الفعل
بمنزلة اللازم لكونه متروكا وايهاما تعليل لذهابا والمعنى الحمل على تعميم افراد الحقيقة في المقام
الخطابي كانه قيل يفعل كل اعطاء والطريق المذكور هو ايهام ان القصد الى فرد منها دون آخر
يفضي الى الترجيح بلا مرجح والنكتة في ذلك انه اذا قصد نفس الفعل كان بمنزلة ان يعرف مصدره
بلام الحقيقة كما اشار اليه بقوله يفعل الاعطاء ويوجد حقيقته فيجري فيه ما جرى في المعرف
بلام الجنس فيقصد تارة الى التعميم كما في قولك فلان يعطي واخرى الى نفس الحقيقة بلا تعميم كما في قوله
وانتم تعلمون اى وانتم من اهل العلم والمعرفة مع ان ما انتم عليه في امر ديانتكم من جعل الاصنام
لله اندادا هو غاية الجهل ونهاية سخافة العقل قوله وعليه اى على القصد الى نفس الفعل
قوله عز وعلا فلا تجعلوا لله [illegible] وانما اورده على صيغة الحصر لانه يجوز فيه تقدير المفعول كما سيأتي
تنبيها على انه الاولى كانه متعين قوله او القصد المجرد الاختصار اشار بذكر المجرد
الى ان الاختصار لازم لترك المفعول مطلقا الا انه قد يقصد مع امر آخر كالتعميم في تركه
وقد يقصد الاختصار وحده قوله اذ ليس يتعلق الغرض بما يستفاد من قوله كقوله عز وعلا
اى ترك فيه المفعول لقصد مجرد الاختصار [illegible] الله [illegible] وكذا الحال
[illegible] اعني قوله لا نتضاحه [illegible] نصب [illegible] لظهور [illegible] هذه العبارات [illegible] على [illegible] ضمير
المفعول [illegible] الموصول اياه [illegible] الكلام وتقديره [illegible] انظر [illegible]
وتقدير المفعول [illegible] الاربعة اعني يسقون [illegible] لغاية الوضوح [illegible]
لاحتمالها القصد الى نفس الفعل كما ذهب اليه الشيخان عبد القاهر وجار الله وذكر بعضها

بتنزيل

مرجح

لانها اعتبار ان المفعول هو الابل والغنم مثلا ولعلها بقابل الاول فلو قدر المفعول فقيل يسقون
ابلهم وتذودان غنمهما لافهم ان ترحم موسى عليه السلام كان من اجل ان سقيهم سقي ابل
ومذودهما غنم وليس كذلك فانه لو كانتا تذودان ابلهما وكانوا يسقون غنما لهم لكان هو
الترحم بافتائه الحال وانما اعتبار المفعول هو الغنم المضافة اليهما وللمواشي المضافة اليهم
والتفاوت بينهما باعتبار المضاف اليه فلو لم يقدر المفعول لفسد المعنى الا يرى انهما لو كانتا
تذودان مواشيهم وكانوا يسقون غنمهما لم يكن هناك ترحم فلا يصح ان يقال ان ترحمه
كان لاجل انهما كانتا على الذود والناس على السقي وهذا ادق نظرا واصح معنى فلا تكن [illegible]
لانصباب الكلام قوله لتطهر ان المراد لو شاء هدايتكم لهداكم قد اشتهر حذف مفعول المشيئة وما
في معناها اذا وقعت شرطا وكان مفعولها مضمون الجزاء ولم يكن في تعلق المشيئة به غرابة
كما في قوله فلو شئت ان ابكي دما لبكيته فان تعلق المشيئة ببكاء الدم غريب فذكر المفعول
ليتقرر تعلق الفعل به ولئلا يتوهم ان المفعول غير ذلك كقوله [illegible] استشهاد
معنوي للوصال لاطراد فيه تعذر خلافه في الاولين والمراد بالاصلحي لبس القصد الى نفس الفعل
والقصد المجرد الاختصار وانما قال واكثر في اصل القرآن لان بعض الفواصل يتعين فيه
القصد الى نفس الفعل كقوله تعالى [illegible] بينهما يوم يعملون وبعضها يتعين فيه القصد
المجرد الاختصار كقوله تعالى فتمتعوا فسوف تعلمون اي مآل امركم وعاقبته والابيات الثلاثة
من قبيل لو شاء لهداكم ولما ذكر بينهما اعني قوله وكم ان [illegible] فيما بين
امثلة المشيئة على ان حذف المفعول في الفواصل مطرد كحذف مفعول المشيئة وفاعل شاء في قوله اذا
شاء ضمير الصريع المذكور في البيت السابق فلو ان من حتفه ناجيا لكان هو الصريع الاهيما
والصريع بالفتحتين [illegible] والاهيم هو الذي في [illegible] شجيرة اي
[illegible] صفة لجميع او ترك والنبع شجر يتخذ منه القسي والساسم شجر اسود وقيل هو الابنوس
والاول [illegible] الضرب منه الاسراع والملوي المفتول و[illegible] جلد غير مدبوغ والحصد
المحكم نصف ناقة بحسن الخلق [illegible] مخافة من العرض قوله لو قيل على صيغة الحكاية في بعض النسخ
وبلد [illegible] نزع الخافض اى الى بلاد ولا يجوز ان يكون [illegible] مفعول شئت اذ يلزم
[illegible] الجزاء بين اجزاء الشرط [illegible] قوله او الرعاية الانسب
الى [illegible] مضاف اى قصد الرعاية لتناسب ما تقدم وما تأخر كونه باعثا على الترك

لانها اعتبر

منقوشا عليه فان رعاية الفاصلة غاية ما نشاء من الترك فوكد من الاعتبارات المناسبة للترك كعدم العلم به واخفاء امره وتطهير اللسان عنه وعكسه واختبار تنبه السامع ومقدار تنبهه الى غير ذلك مما ذكر في ترك المسند او المسند اليه **قال واما الحالة المقتضية**

لاثباته اى اثبات المفعول فوراء الكلام اى خلوه عما ذكر من مقتضيات ترك المفعول فيذكر رعاية للاصل مع عدم الداعي الى خلافه او القصد اى فيذكر المفعول لوجود ما يقتضي اثباته كالقصد الى زيادة تقريره والى بسط الكلام بذكره وكالرعاية على الفاصلة وما شاكل ذلك كالتسجيل في القضية والتنبيه على الغباوة والاستلذاذ والتبرك والتعظيم والاهانة وغير ذلك مما يناسب الاثبات ولما عطف ثالثه بالواو وثانيه باو اشعارا بجواز اجتماع الاولين واستقلال كل منهما **قال واما الحالة المقتضية** لاضمار فاعله لما اعنى بالفعل وما يتعلق به ذكر ترك الفعل واثباته مع انه اهمال ترك المسند واثباته ونعرض لحذف المفعول واثباته لتقابل من عليه سوابق التعظيم كالتنوين والتنكير وغيرها متعلقاته واورد اضمار الفاعل واظهاره مع كونهما مندرجين في اضمار المسند اليه واظهاره تذكيرا لسائر احوال الفاعل كالتنوين والتنكير وغيرهما مما ذكر في المسند اليه وتنبيها على احوال غيره مما يتعلق بالفعل واقتصر الاظهار مع كونه اصلا لتوقف معرفة الحالة المقتضية له على معرفة الحالة المقتضية للاضمار حيث قال فهي كون المقام غير ما ذكر فوله توارت اى الحبيبة فانها في حكم المسبوق بالذكر لكونها نصب العين وورك الملك تبت ظلام الليل بروان عدو وعليها وهو ستر دون السقف عمر فلم البيت ويكنه ما على قلا ذنا ونطاقيها اى شقتها بالنجوم وقد يراد بالنطاق المنطقة التي يشد على الخاصرة وهي انسب بالترصيع كما لبستة البيت بامراة في فحقه الا فتاح اى ابتداء الكلام بلا سبق ذكر الفاعل وان لم يكن مطلع القصيدة والقبل والقال يعني القول مستعملان من الا فعال واكثرنا المحسن والاولى غير انطاق البطي الغائبة والا سماع الشيء في غير ما ذكر اى كالكناية والكتابة وتعلم الذكر حقيقة او حكما وفي وضع اسم الاشارة موصوفا بالمظهر اعني ذكر الرجل موضع المضمر زيادة تعيين وتمييز فوله او مستدعيا للالتفات اى من المضمر الى المظهر **قال واما اعتبار التقديم** والتاخير مع الفعل اضافة الاعتبار الى ما يتعلق بيانية اذ كل يراد به معناه المصدري بل الامر الذي يعتبر وبين الحالة لانه تتصل لما فوله والعلم بالفعل ولما يتعلق به اعتبار الجموع عما اصول له

الترك والاثبات او معنى كونه مع الفعل ان يكون مصاحبا له سواء كان بينه وبين ما يتعلق به او كان بين متعلقاته وفاعل اى بتعو راجع الى اعتبار التقديم والتاخير وفوله فاعل مخ احترازا عن الفاعل اللفظي فانه لا يقدم ولم يمثل بنحو رجل عرف لقلته كالحاف العمار ومثل للنوع الثاني بالمتعدى الى واحد والى اثنين بنفسه دون المتعدي الى الثلثة لقلته ورجوعه الى ذينك القسمين اذ واحد مغاير واثنان متحدان ثم ان المفعولين سواء تغايرا او اتحدا اما ان يقع ما بعد الفعل او يقدم عليه اولهما او ثانيهما فالاقسام ستة الا انه اكتفى بذكر اثنين منها واورد في النوع الثالث التقديم بين الفاعل والمفعول وبين المفعولين متحدين ومتغايرين فوله ان يكون هناك وجود فعل الى كل ذلك بحسب زعم المتكلم طابق الواقع او لا والخطاء في الفاعل بغيره غير مع ذكره في قصر القلب والخطاء في تعيينه ان يعتقد شركة غيره معه وذلك في قصر الافراد واما قصر التعيين الداخل عنده في الافراد فلا خطاء فيه بل المقصود به ازالة تردد المخاطب ومن قال الشاك حاكم بتساوي الطرفين في الوقوع بحسب نفس الامر وهو خطاء فقد اخطاء لان الشك تساوي بما عنده يعني تردده بينهما وان كان جازما بان الواقع في الواقع احدهما بعينه لكنه لا يعلم فوله ترديد دعوى الانفراد بذكر ما ذكره السي والمعنى به وهذه العبارة ظاهرة في قصر الافراد الا انه اراد ما يتناول ح فيه القلب ايضا لانك اذا دعت انك منفرد بالفعل ومستبد به فقد ادعيت انه صدر منك لا من غيرك ولا مشاركة وقد يقال اشار الى ان تراد الى الافراد وبالاستبداد الى القلب وان كان يخالف لما تقدم وما تاخر تعريف القلب على الافراد واما حصر التاكيد في الوجه الاول نحو لاعمرو لانه صريح فيما قصد هنا من نفي الغير وخص في الوجه الثاني نحو وحدي لانه ايضا صريح فيما قصد به من قطع الشركة فيكون التاكيد لكل منهما مصيبا لحز الشبهة التي خالجته قوله شاهد صدق على ما ذكر لغيره اى تقديم الفاعل المعنوي لنفي الانفراد الغير او مشاركته عند من له ذوق سليم لان انكار التعليم الما يقع موقعه اذا كان المتكلم متوهما الحرج متعلقا به اذ لو شاركه المخاطب فيه او انفرد به جاز ان يكون اعلم منه كالضبط فله يمكن تعليمه اياه وهذا المثل يحتمل كلا من القلب والافراد فيتمثل به لمن يحب الكلام ويضرب لمن تصدى لتعليم من هو اعلم فوله وليس كل اى اذا لم يكن في الكلام فاعل معنوي او كان ولم يتقدم لم يكن هناك تخصيص ورد خطاء فيعلم بذلك ان التخصيص فيما ذكر مستفاد من تقديم الفاعل المعنوي

الثاني م

وانه بين ضمير الشان واذا قلت ظرف له وبجعله ولنا في الوجه هنا اشارة الى وجه
فيما اذا قدم قوله فيقصد عطف على ان يكون والضمير اذا قلته لمثال اعني سعيت انا في
حاجتك لانه الذي يرفع به شابهة التجوز او السهو او النسيان كامر بخلاف سعيت في حاجتك
اذ ليس فيه ذلك الدفع اصلا وتحقق البيان بالثاني لانه الذي يلتبس بانا سعيت في
حاجتك لا شتما لها على الحكم العنوي وقوله غير مسطور على ان السبق قبل وفيه سماحة
لان انتفاء الشوب بهذه الامور هيئة للتاكيد الذي هو الموكد لا للسبق قوله منه اي مما قصد فيه
الحصر بتوسع التاكيد العنوي وما انت علينا بعزيز اذ قصد فيه نفي العزة عن شعيب عليه السلام
واثباتها لرهط فيكون تخصيصا للعزة بهم ويلزمه تخصيص على انها به الا ان المتبادر
كما يشهد به الذوق السليم هو الفصل الاول وكانه انما فصله بقوله ومنه لان كلا منه
في الفعل ومتعلقاته والموجود هنا شبه الفعل اعني الصفة المشبهة والدليل على انه قصد به
التخصيص انه لولاه لم يكن كلامه عليه السلام في جوابهم مطابقا لمقالتهم واعترض على ذلك
بانه من باب انا عارف فلا يفيد الاختصاص اتفاقا لاشتراط افادته بكون الخبر فعلا و
التمسك بان قوله ارهطي اعز عليكم جواب له فوجب مطابقته اياه ضعيف لجواز ان لا يكون
جوابا بل التوليم ولولا رهطك لرجمناك اذ فهم منه بمعونة المقام ان امتناعهم عن رجمه
كان لعزة رهطه عليهم لا خوفهم منهم واعلم ان صاحب الكشاف صرح بالتخصيص في قوله كلمه
هو قائلها فكيف يقال بان انا عارف لا يفيد الاختصاص اتفاقا وان حمله جواب لما انت علينا
بعزيز هو الظاهر بان يجعل التنوين للتعظيم فيدل على ثبوت اصل العزة له عليه السلام والاحالة
للتوليم ولولا رهطك لرجمناك على اشتراك العزة فلا يلائمه ارهطي اعز عليكم فان قيل شرط التخصيص
عنده ان يكون المقدم بحيث لو اخر كان فاعلا معنويا ولا يتصور ذلك فيما نحن فيه قلنا ان
الصفة بعد النفي يستتر فيه فاعلها كالفعل فكما انه يقال ما عزيز انت على ان يكون انت تاكيدا للمستتر
ثم يقدم ويبرز الضمير على عزيز تقديم انت وجعله مبتدا وكذلك في قوله وما انا بطارد الذين آمنوا
وما انت عليهم بوكيل على ان الضمير حرف النفي ولا ان الخبر صفة ولما صورة الاثبات نحو انا عارف فلا
يجري فيها ذلك فلا يفيد عنده تخصيصا وان كان يفيد اياه عند من لم يشترط ذلك كما نقلناه
قوله ادمي بقي الله احق رهط التقدير لان كلامهم انما وقع في شعيب رهطه وانهم الاعزة دونه
فلا يطابقه اعز من الله ان يقدر ذلك وقد يقال الاحاجة في المطابقة الى التقدير لان نهاهم

بنفي الله نهاوني بالله فمن عز عليهم رهطه دونه كان رهط اعز عليهم من الله قوله ولذلك
اي ولان التقديم يفيد الاختصاص وثبوت اصل الفعل مثبتا كان الكلام او منفيا نهي ان
يقال ذلك لان منطوق الثاني يناقض مفهوم الاول وقوله عند التقديم اشارة الى انه اذا لم يقدر
تقديم لم يكن منهيا فكلمة لا انت في الموضعين من قبيل التاكيد التناقض انما هي لبيان تمام المعنى
قوله وكذلك اذا اكرت اي لا ينبغي هنا ايضا اذا احالته التاكيد للدلالة على ثبوت اصل الفعل فلا تناقض
اصلا قوله ولذلك ايضا اي ولان تقديم الفاعل المعنوي يفيد التخصيص وثبوت اصل الفعل و
بلا خصوص النفي على ان السامع اعتقد ثبوت ذلك المقدم استهجن قوله لاستلزامه ان يكون قد
اعتقد الكنية ذات رؤية شخص واحد لكل احد من الرسنا اظهر في الاستحالة فلا يعتقدها معتقد
فضلا ولا يتوجه منكر تسليم وجودها ونفيها عنك وادعاء ثبوتها لغيرك واعلم انه في الاولى انتهى لان
الفساد فيه اعني التناقض نفس مدلول وفي الثانية سيجيء بشيء لان الفساد فيه الفساد
فيه باعتبار تحقق مدلوله في الخارج وايضا يمكن تصحيحه بالحمل على الاستغراق العرفي الا ان المتبادر
هو الحقيقي فيكون مستهجنا لاستهجانه واعترض بان المتعين في ما انا رايت احدا من الرواية الواقعة
على احد من الناس الا الواقعة على كل احد منهم ولما لم يقع النكرة في سياقه فلا عموم لها فلا
يلزم الا ان يعتقد منكر ما معتقدا انك رايت احدا من الناس فتنفي انت تلك الرؤية عنك وتثبتها
لغيرك وانه محذور في ذلك واجيب قوله بان المراد كل احد الا ان لفظ كل سقط عن القلم وضعف
وثانيا بان لفظ احد لما لم يكن مستعملا في الاثبات الا مع لفظ كل وهذا على تقدير
صحته ضعيف ايضا لان الكتب جارية في غير ما انا قلت شعرا وما انا رايت رجلا على ما صرح به
الشيخ عبد القاهر والحق فيه التزام كلية الاثبات وما انك ان الفعل الذي هو وضع في الكلام
انتهى الكل بكون ثابتا لغيرك انما على نفيك نفي الرؤية عن المتكلم بالنسبة الى كل احد كانه
قيل ما انا رايت زيدا ولا عمرا ولا بكرا الى غير ذلك من اهل الكل واحد منهم بيان ذلك
انه لو ادعي نفي الرؤية عنه بالنسبة الى معين كزيد مثلا لوجب ان يقال ما انا رايت رجلا
ولو اريد نفيها بالنسبة الى واحد لا بعينه وقد وقع النزاع في رؤيته لكانه ادعى عليك انك رايت
احدا من الناس واردت ان تنفيها عنك وتثبتها لغيرك لكان المناسبة ان يقال ما انا رايت الاحد
من الناس المعهود باعتبار تعلق الرؤية به ولا لا تتعرض لنفي الرؤية بالنسبة الى ابا في
الاحاد لكونه لغوا ولما تعرض لجميعها ان الرؤية التي نفيتها تكون فاعلها ثابتا و

على كل احد من الناس فيلزم المحذور بخلاف ما اذا قلت انا ما رأيت احدا فانه يحسن اذ لا يلزم
منه الا ان يعتقد معه معتقدك هناك شخصا لم ير احدا من الناس وانه غيرك فنفيته
واثبت لك النقض بعدم رؤيته دونه ولا محذور فيه قوله ويحتمل لحنا لفظ الا احترازا الا التناقض
الذي الزمه انما يتم في صورة واحدة يقتضي ان يكون هناك ضرب واحد متعلق بمفعول واحد وقد
وقع النزاع في ذلك الضرب فاذا قلت ما انا ضربت فقد نفيت عنك ذلك الضرب واذا قلت الا زيدا
فقد اثبته لك المفروض ان الضرب واحد فيتم ما قال الشيخ ان تقديم ضميرك وايلاءه اي جعله
تحت حرف النفي وتبعه بلا فصل يقتضي نفي ان يكون ضربته انما يقتضي ذلك اذا كان بمستثنى
على ما هو في باب الاستثناء، ان المراد في نحو قولك ما ضربت الا زيدا هو مثل قوله بالعرض الذي
ذكرناه وزعم بعضهم ان الاولى ان يقال لكن ان النفي منتقض بالا حتى يقتضي ان يكون ضربت
زيدا وذلك لانه ليس مستثنى من النفي بل من الاثبات لان النفي ههنا لفاعليته لا للمفعول فكانه قيل ضربت
كل احد الا زيدا مستثنى عني وثابت لغيري وقد سبق في ذلك اما اولا فلانه لا يصح ما انا رأيت احدا
ان الرؤية منتفية على وجه العموم في المفعول فيجب ان يكون ثابتة للغير كذلك فالكلام يكون الفعل متعلقا
بالقياس الى المفعول وكان النفي مقتصرا على الفاعلية بعد ذكر الاحاد وكان اللازم هناك ثبوت
رؤية احد من الناس لا ثبوت رؤية كل احد منهم فكانه قيل رؤية احد من الناس منتفية عني وثابتة
لغيري واما ثانيا فلان لا الاثبات في ما انا ضربت الا زيدا ليس بعام لان المفرد احد الا يرى انه
يحسن ايضا ان يقال ما انا ضربت احدا الا زيدا فلا يثبت بل زيد فلا يصح ان يستثنى منه الا ان
يقدر معه احد لفظ كل بناء على ان في الاثبات له بشمول الى معه وهو مردود عند هذا الزاعم وقد
يعلل امتناع ما انا ضربت الا زيدا بما ذكر في ما انا رأيت احدا وهو ان النفي هو الضرب بالنسبة الى
كل احد سوى زيد فيستلزم فيقتضي ذلك عنك واثباته لغيرك فان قلت هذا الوجه مبني على وضع الاستثناء
لا الاثبات وقد تبين ما فيه قلت نعم الا ان ههنا وجها لطيفا وهو ان يحمل الاستثناء راجعا الى النفي
فيكون المتكلم قد اثبت لنفسه ضرب زيد ونفى عنها ضرب من عداه والتقديم اثبات ذلك المنفي لغيره و يقتضي
نحوه المثبت لغيره فكانه قال انا ضربت زيدا لا غيري وما انا ضربت من سوى زيد بل ضربه غيري فيكون
هناك من ضرب كل احد سوى زيد وهذا وجه وجيه وانت تعلم ان هذا الكلام من مداحض الاوهام ترى
جماعة فيه قد تاهوا فلم يتثبتوا عليه تحملوا وقاهوا ولقد تشبثت في تبيين شيئا فاثبتناك
من لدنك سلطانا مبينا. **قال والحالة المقتضية للنوع الثاني** يعني اعتبار التقديم و

والمنافي من الفعل وغير الفعل من متعلقاته وتصور هذه الحالة في مثال جزئي من جزئيات
تقديم المفعول به بلا واسطة على سبيل التمثيل واقتصر على قصر القلب لانه اوضح في رد الخطأ
الى الصواب ولذا اورده في المثال فمن التعميم قول تلك في تاكيد زيدا عرفت وصل كاخر في
الفاعل المعنوي قوله بينهم ان يقال مثل هذا في تقديم سائر المعمولات كما في الثنيا اعني منا قصد
منطوق لكن الكلام منهم اولى وكذلك بينهما تضاد فيما اذا قلت زيدا لم اضرب ولكن احدا من الناس
او قلت انا لم اضرب زيدا ولكن احد غيري اعني لا فرق في لزوم التناقض في صورة العطف بين
ما ان يكون المقدم بلا حرف النفي او يكون مقدما عليه المضاف والنهي الواقع في سلب تقديم الفاعل
المعنوي والمفعول في صورة النفي مقصور على الحالة المذكورة وهي ان يقصد بالتقديم تقرير
الصواب ورد الخطأ في الفاعل او المفعول واما اذا لم يقصد به التخصيص فلا نهي كما اذا ظن بك
ظان ظنا فاسدا انك تعتقد في ضرب عمرو او انك تعتقد كون زيد مضروبا للغير فذكر الظان ثم قال
بناء على ظنه الفاسد انا ما ضربت او انا ضربت زيدا فقدم الفاعل والمفعول في كلامه ردا
لخطائك في زعمه فانه يصح منك ان تقول في جوابه ما انا ضربت ولا احد من الناس او ما انت
ضربت زيدا ولا احد سواك فيتقدمهما في كلامك ليوافق كلامه لا ليفيد التخصيص وهذا هو
الفرق الواضح الذي اشار اليه قوله وكذلك امتنع الى ومثل امتناعهم وانتهائهم عن ان
يقال ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس امتنعوا ان يقال ما زيدا ضربت ولكن اكرمته
قوله فيرد بالنصب جواب النفي قوله وكذلك اذا قلت بزيد مررت يريد ان تقديم المفعول به
بواسطة يفيد التخصيص كما افاده تقديم المفعول به الصريح ثم اشار الى تعميم الحكم بقوله
والتخصيص لازم للتقديم اي التخصيص لازم غالبا للتقديم ما صح حقه التاخير سواء كان
فاعلا معنويا او مفعولا به صريحا او غير صريح او ظرفا او حالا او غير ذلك من متعلقات
الفعل وشبه الفعل ولذا قلت غالبا لان التقديم قد لا يكون للتخصيص بل للموافقة لكلام
السابق كما مر آنفا او لمجرد الاهتمام او التيمن والتبرك او الاستلذاذ او رعاية الفاصلة او
غيرها الا ان هذه قليلة فجعل في حكم العدم قوله وفي معنى قوله وبالآخرة هم يوقنون تعريض
الى انه تعريض مساق الكلام لان بني اسرائيل يذهب يقولون انه تعريض لكون حاله في
حيز نسيج معطوفا مع الظرف الذي يتعلق به على قوله يعني اياك نعبد واياك نستعين
يقولون كما علمت في ذلك لانه ليس قول كما ادعى علم المعاني كنظائر لها ما ذهب اليه

الكشاف فصار نظم الكلام مشكلاً ووصلت بجعل جملة يذهب في معنى قوله وبالآخرة
عطفا على شيء اى وانكم تذهبون ان يجعل يقع وقوله لتكونوا شهداء بقولون وقوله الا الى
الله تحشرون بقولون عطفا على شيء ايضا الاعلى قوله معنى اياك نعبد يقولون ربح طور
لئلا يتبع الفصل بالاجنبي قوله فيما يقولون انها لا يرتبط كلمة ما مصدرية وان مكسورة و
الضمير المتصل او للاخرة وكذا ضمير وانها لا تستثنم وضمير فيهما في المواضع الثلثة للآخرة وقوله
في كتبه دل من فيهما او قيد للفعل اعني اوله يبلغ ذوق بعد ما قيد بفيهما وقد يقال الاول يتعلق
بالنفي والثاني بالمنفي اى لا يكون في الآخرة تلاوتهم في كتبه الا بالنسبة الى الاولى الحقيقة ومولد
تثبت بالآخرة جزاك في قوله بان الآخرة وانها انهم بالنصب عطف على اسمها وقوله في غير صبر
ليس ومن الايقان حال منه ان جوز تقديم حال المجرور او صفة لا يعسر على شيء وعند الله
طرف لمضمون الجملة اعني المتصفة بالآخرة عند الله وفي الآية تخصيصان احدهما تقديم بالآخرة
اى المؤمنون يوقنون بالآخرة لا بشيء من غير الآخرة فهذا قصر غير حقيقي فقصر به التوبيض
بان الآخرة التي عليها اهل الكتاب ليست بالحقيقة آخرة والثاني من تقديم هم اى المؤمنون هم
الموقنون بالآخرة لا اهل الكتاب فهذا ايضا قصر غير حقيقي فقصر به التعريض بان ايقان اهل الكتاب
بالآخرة التي هم عليها ليس في الحقيقة ايقانا قوله اثبات شهادتهم على الامم اى بتبليغ الرسل
اليهم رسالات الله وذلك كرامة لهذه الامة وفائدة تقديم ان وسطا وليس للاختصاص ثم لا ثم
يكون على الناس من حيث كونهم كذلك واختصاصهم بكون الرسول شهيدا اى معدلا ومزكيا لهم
فانه كرامة تابعة وعدى شهيدا بعلى لتضمينه معنى الرقيب والمزكى ان نعدله بابا هم من
حقه والطلاع على احوالهم قوله ودان الم عطف على شيء اى ولذلك تراه في علم المعاني قوله لا تعرب
وضميم كما تزعم طائفة من اهل الكتاب قوله لوقوعه في مقابلة كلهم لا لكون الواقع في مقابلة الكل
من البعض المطلق واذا حمل تعريف الناس على العهد ارتديه بعض مخصوص كالعرب مثلا فيقابله
البعض الآخر اعني العجم لا الكل فالظاهر ان يقال لئلا يلزم من الاول اختصاص بذكر البعض المخصوص
فلا يتناول البعض الآخر الذي يقابله الا انه قطع النظر عن خصوصية البعض المعهود وافقه
في مقابلة الكل وكون الجن مقابلا لجنس الانس ظاهر وكله الاختصاصين بطل فانه
رسول الكل الناس لا لبعضهم ولكل الجنسين لا لاحدهما واعلم ان ما ذكره مبني على ان للناس
متعلق برسولا بان يكون اللام متعلقة بمعنى الرسالة فيه فقدم على رسولا فيكون من

تقديم معمول معنى الفعل على عامله اذ لو كان معمولا لارسلنا لكان من تقديم بعض معمولات
الفعل على بعضها فلا يفيد تخصيصا كما سيأتي او لكان في الاصل صفة لرسولا فقدم فصار حالا
فلا يفيد تقديمه ايضا تخصيصا وقد يقال ان تعلقه بارسلنا يحتمل قوله رسولا كبرا والناس يسبقني
اول قوله لا يتبين له الوصف فيفيد التخصيص بمفهوم المخالفة كما ذكره الآن ويتم به المقصود قوله
جواب سؤال عن اعتراض الشارح
والا فاذا قاله مثله التي تعرضت بعد قوله والتخصيص لازم التقديم كما نص عليه الائمة وتقديم التي
شرع يذكرها الا في ساير كتب الله من النفي والاثبات تقديم ما هو التابع التخصيص نرى
ائمة علم المعاني يفرعونه على التقديم الذي يفيد التخصيص ويفرعونه على نفس التخصيص المستفاد من
التقييد بالوصف فكانه جعل التخصيص الحاصل في صورة التقييد بالوصف كمثل ما هو في
متعارف اللغة فلا كذلك ينبغي التفريع عليه لا على التقييد بالوصف الدال عليه وقد يقال الا التخصيص
الوصف بالذكر لا يعني الحصر ويرفعه الحاكم لفظ التقييد عند من له ذوق سليم قوله يذهبون عطف
على قبل واذا المجرور الظرفية والقائم قوله وكم داخلة تقريرا على قوله يذهبون ايضا عطف
على يفرعونه اى يفرعون على التقديم ما يفرعونه على نفس التخصيص فيذهبون ايضا الخ قوله
ما زيدا ضربت لما انه ينبغي ان يكون ضاربا لانسان سواه ذهابا كذهابهم اذا قيل ما عمرو بابا كبر
اخويك فذهبوا الى انه ينبغي ان يكون ضاربا للاصول لانه يتفرع بالوصف الحاكي الاكبر وقد يحمل
لخطاب مفهوم المخالفة وهو شامل لمفهوم الوصف والشرط وغيرهما والحاصل ان ذكر الوصف
في الاثبات يقتضي النفي عن غير المذكور وفي النفي يقتضي الاثبات لئلا يلغو ذكره اذ
الكلام فيما اذا لم يظهر للوصف فائدة اخرى فكذلك التقديم في الاثبات والنفي يقتضيهما كيلا
يكون لغوا قوله ولا كذلك لان التقديم فيما ذكر يدل على انه ضارب لانسان لم يتناول ذلك
لان منطوق لفظه يناقض مفهوم التقديم كما مر غير مرة قوله اذا كان التقديم كالتقييد
بالوصف فكما جاز ان يقال ما عمرو بابا كبر اخويك وله اصغر فيا ينبغي ان يجوز ما زيدا ضربت ولا احدا
من الناس قوله مفهوم الوصف كما اشرنا اليه انما يثبت اذا لم يظهر هناك فائدة اخرى فاذا ذكر معه ما
يقابله كان المقصود التنصيص على كل منهما فلا يثبت لشيء من الوصفين مفهوم وكذلك مفهوم التقديم
انما يثبت اذا لم يظهر له سوى التخصيص فائدة ولما اظهرت خلاف الآية كيف جاز في ذلك
الظان ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس وقد يتوهم ان مفهوم التقديم بمنزلة المنطوق
عندهم فلا يدفع منطوق لو بلا فيها خلاف مفهوم الوصف فانه يدفعه في مقابلة المنطوق

ولیس بشیء الا انه کیف یجعل الوصف افادة التخصیص اصلا وشبهه التقدیم فی افادته قوله ونسیهم
عطف علی قوله نزایع بفرعون وهی لانهما عول الله القول مقصور علی اللاصول فی محو الله فرع لا
یتجاوز الی اللاحق حصول فی محو الدنیا وبعبارة اخری عدم القول مقصور علی الحصول فی محو الحنة
لا یتعداه الی الحصول فی محو الدنیا وقد جعلهما الی ما ذکره بقوله واتی المعنی بالکسر عطفا علی قدم
الظرف والمقصود التعریض بدناءة محو الدنیا وانما موصوفه بهذه النبغضة الکبری والغول ای غایلة
الصداع والاثم او اغتیال العقول لسلبهما من صاحبها ای یدری وینزفون علی صیغة المبنی للمفعول
من نزف الرجل اذا سکر وتقدیم هم علی ینزفون لتقوی الحکم السلبی وتقدیم عنها لرعایة الفاصلة
وله وبقولون فی قوله الم ذلک الکتاب وهو اعنی بقولون من طرفه المؤخر عنه عطف علی بقوله
السابق من طرفه المقدم علیه فلا حاجة الی جعله معطوفا علی نسیهم کما توهم ولو اجری کلامه علی
نظام واحد لقال وفی قوله الم ای بقولون عنه قوله افاد تخصیص نفی الریب بالقرآن حصل معنی کلام لا
اعنی النهی جزئی المسند الیه کما قررناه فی قسمات العصری وحصول المعنی ان جنس الریب منتف عن
القرآن وثابت فیما یقابله من سائر کتب الله وانتفاء الجنس بانتفاء افراده وثبوته ادنی فرد منه
فلذلک قال علی ان ربما بالنکیر للتقلیل وقوله کلیل خطاب نصب علی انه خبر بعد خبر او بقصر
التقدیم لافادة التخصیص بل من نوع دلیل خطابه علی ما ذکره والاثبات من تقدیم خبر المبتدأ علیه
ودعوی بانه عم حکم التقدیم بحیث یتناول ایضا فلابد ان البحث فی تقدیم متعلقات الفعل
علیه قوله هذا متعلق بجوابیتی اعنی افاده وافاد تقدیم الظرف علی عامله الاختصاص علی
قیاس افادة ما ذکر من تقدیم معمولات الفعل علی عامله فان جعل اذا ظرفیه محضه معمولة الوارث
کان الحصر مستفادا من التقدیم وحده وان جعلت شرطیة معمولة الجزاء اعنی فرات کما هو المشهور
کان الحصر مستفادا من التعلیق بالشرط کما فی قولک ان جئتنی قرأت وجاز ان یعتبر التقدیم عونا
للتعلیق علی افادة الحصر وان جعلت معمولة للشرط کما ذهب الیه جمع کان التعلیق مستقلا بافادته
ولما اضمر المثال بهذه الوجوه امرا الیهم وفی تقال اراد ان یشرع فی بیان آخر فقال فانهم ای جمیع
ما قدمناه من الامثلة المفیدة للتخصیص ثم شرع فی بیان وجه افادة التقدیم التخصیص
قوله استدعاء الحکم ای استدعاه التقدیم لحکم وثبوتا ونفیا تمییز والمثال الاول لتقدیم الفاعل
المعنوی والثبوت فیه منطوق والنفی مفهوم والثانی لتقدیم المفعول به والمنطوق فیه
هو النفی والثالث لتقدیم الظرف علی نحو الاول فی المنطوق والمفهوم قوله لما عرفت متعلق

يلزم وجه ان التقديم من الحالة المقتضية له قوله ان ترى سامعك الى وذلك لان تقديم الفاعل او
المفعول او غيرهما يدل على انه المقصود الاصلي فلابد ان يكون اصل الفعل مسلما على الوجه الذي
ذكره والمراد بقوله او غير ذلك من متعلقات الفعل من الظرف وسائر المتعلقات كالحال والمصدر
وغيرهما قوله استدعى المقام غير ذلك اي غير الذي تثبته من الفاعل او المفعول اذ الغرض ان
الفعل واقع فلابد من فاعل يقع منه او مفعول يقع عليه فيحتمل لذلك اي لاستدعاء المقام
غيرما تثبته تخيل الذي هو منطوق كلامك مع الاثبات الذي هو مفهوم باستدعاء المقام
واذا اثبت غير من كان اعتقد انعكس الامر فهو لكونه خطأ او لكون اعتقاده خطاء واعلم
ان ما ذكره من افادة التقديم التخصيص جار في تقديم كل ما حقه التأخر من معمولات الفعل
وخبر المبتدأ وانه قد يكتفى في افادة التخصيص بمجرد التقديم اللفظي كما في قوله تعالى الله يبسط
الرزق لمن يشاء على ما مر وكذا ويفيد التقديم في جميع ذلك اي جميع ما ذكر من الفاعل المعنوي والمفعول
به وغيرهما من معمولات الفعل وراء ما سمعت اي ما بعد ما سمعته من التخصيص نوع اهتمام
واعتناء بشأن المقدم اي بذكره اما للتعظيم او التبرك او الاستلذاذ او كونه نصب العين
قوله فعلى المؤمن تفريع على ما تقدم فان المراد انه اذا كان التقديم يفيد مع التخصيص الاهتمام فعلى
المؤمن ان يقدر الفعل في بسم الله مؤخرا ليفيد مع التخصيص الاهتمام باسم الله تعظيما له و
تبركا به وورد عليه ان السؤال بافرأ باسم ربك غير متوجه وذلك لان اصل القراءة غير معلوم
للمخاطب لان قوله اقرأ اول ما نزل على ما اطلع عليه الصاحب الصحيح والخلاف انما هو
في تمام السورة وكان الامر باصل القراءة هو المناسب للمقام دون تخصيصها المتوقف على
العلم باصلها وايضا المخاطب به هو النبي عليه السلام كما هو الحق ولا يتصور منه تجويز القراءة
بغير اسمه حتى يقصد بالتقديم احد وجوه القصر وان المراد انه اذا كان التقديم مفيدا للاهتمام
فعلى المؤمن ان يقدر الفعل مؤخرا ليفيد الاهتمام باسمه وان لم يقصد تخصيصا توجه ذلك
السؤال وكان جوابه انه الحاكم بتقديم باسم ربك يوهم التخصيص الذي هو نازع عن هذا
المقام وله بعد ذلك كون اسم الله اهم في نفسه كان ان تأخر عن الفعل في قال الله وشكرت
الله ابنا فيه ونما اوضحناه لك انكشف عندك ان الوجه الذي اختاره المصنف لا وجه له
سواء قصد بالتقديم فيه التخصيص او مجرد الاهتمام وان القول بجعل باسم الله متعلقا
باقرأ الاول والاول باسم ربك متعلقا باقرأ الثاني بقطع فيه النزاع والله الهادي الى

الرشاد وقوله مقدم الفعل على المفعول دال على انه جعل باء مع زيد مفعولا فيه لان المفعول به يطلق
على ما يتعلق بالفعل بواسطة حرف الجر كما مر وكذا التعدية يطلق على معنى يتناول غير المفعول به
كما في قوله غير متعدي الى مفعول به بمعنى ان الفعل كما ينزل منزلة اللازم بقطع النظر عن المفعول بلا واسطة
كذلك ينزل منزلته بقطع النظر عما هو بواسطة فلا حاجة الى حمل الباء عن المفعول بواسطة
فقوله على نحو ما تقدم تشبيه لقطع النظر عما هو بواسطة فلا حاجة الى حمل الباء في قوله مزوبه وفي الآية
على الزيادة كما توهم وقوله الا لغرض يعطي ويمنع قصد التعميم في المفعول لا الظرف قال
والثالثة التقديم للنوع الثالث اى تقديم بعض معمولات الفعل على بعض ولفظ ابراز
مرفوع عطفا على محل العناية وجره اظهر والمتبادر من كلامه ان تقديم بعض متعلقات
الفعل على بعضها لمجرد الاهتمام دون التخصيص فقوله علمت منطلقا زيدا يفيد الاهتمام
بشان الانطلاق لا التخصيص بزيد في الكشف من تقديم الخبر على المبتدا فتدبر قوله
بتقديم ما يقدم اراد به ما هو اعم من تقديم بعض معمولات الفعل على بعض تنبيها للقاعدة و
لذلك عرض هذا القبيل عن التقديم لمجرد الاهتمام تقديم المبتدا على الخبر وتقديم العامل
سواء كان فعلا تاما او ناقصا او حرفا او اسما على معموله ومثل ايضا بقوله وصاحب الشيء
من تقديم المفعول على الفعل قوله اصله ان يكون فيه مساهلة لان ما ذكره سبب للعناية
منها وقد يقدر اللام اى اصلها ان يكون وتقييد المبتدا او ذي الحال بالموصوف احتراز عن المنكر
على وجه اصالة تقديمها والعامل يلحق بالموصوف والفاعل عمده وبمنزلة الجزء من الفعل واختار
على الترتيب الذي اورده وقد يختار تقديم المفعول المطلق لما مر في تنبيه الفعل وترك
على اختاره وترك المفعول معه لانه منصوب بالواو وعنده فليس من معمولات الفعل
وان كان من منه كما مر هناك ولا يبعد ان يقال من احكام التوابع ان اصله العطف لكنه غير
عن التبعية تنبيها على المقارنة والمعية وافرد التمييز مثالا ولم يقل عتيلبا غضبا لان الكلام
في معمولات صريح الفعل وايضا فاعل عتيلبا مستتر فلا يظهر ان تقدمه لكونه فاعلا قوله او
في حكم فاعل حكم الفاعل لئلا يتوهم كونه في حكم فاعل الفعل المذكور وليس كذلك بل هو في حكم فاعل
المجرد كما في قوله اعطيت فان زيدا عاط اى اخذ من عطوت اى تناولت او للمزيد كما في كسوت
فان عمرا مكتس وكانه نظر الى هذا الاختلاف فعطف كسوت على اعطيت مع الاستغناء عنه
لان باب اعطيت عبارة عما يتعدى الى مفعولين متغايرين وحق التابع ان يذكر مع المتبوع

اجتمعت

اى لعدم ميل فصل لاتحادهما الا اعتبارا وانه مطلقا وفي الذات غالبا قوله وكذا رايت
انا وفلان في زيدا الى المعطوف مع مغايرته متبوعه في الذات وتعدد عنه تشاركه سائر
التوابع في استحقاق التقديم على غيرها واذا اجتمعت التوابع قدم النعت ثم التاكيد ثم البيان
ثم البدل ثم العطف قوله وغيره ذكر بالجر عطفا على التوابع وذكر كالمفعول الاول من باب اعطيت والاسم
المبهم المميز فان اصله التقديم على التمييز وكالمستثنى منه فان اصله التقديم على المستثنى و
كالتمييز الذي هو في المعنى فاعل فان اصله التقديم على الظرف مثل في نحو طاب زيد نفسا يوم
الجمعة وقوله بالاطلاق متعلق بالاصالة واحترز عن استحقاق الموضع باعتبار عارض
كالمفعول به اذا كان ضميرا متصلا والحال من النكرة والخبر عن المنكر ونظائرها قوله وثانيهما
ان يكون العناية فيه اتم مساهلة الا في نصب عنبكل بضم النون وفتحها اى منصوبا قدامها
وان التقا وقوله بفتح الهمزة عطف على كونه يجري مجرى التفسير وقوله كما مصدرية والتشبيه
بحسب المعنى كانه قيل وثانيهما ان يجري كذا عنايتي بتقديم ما يقدم لكونه نصب عنبكل كما جرى
قوله واي اى سره ولفظ قبل عطف عليه وتقول ثاني مفعولي تجد وقوله فيقدم اى المفعول
على الفعل عطف على تقول تفسيرا الوصف القران يعقب نشره وتقديم وجه الحبيب على الفعل لمجرد
الاهتمام نظرا الى اقتضاء المقام وقد يتوهم انه اريد تقديمه على الفاعل وصح فيلزم من
اتصافه تقديمه على الفعل ايضا فلذلك لم يقيد تخصيصا قوله تنفق شركا الى تنصب فرعا
وتقول له شركاء بتقدير لله عرفت شركاء على معنى الانكار والتوبيخ قوله وجعلوا اى اثبتوا
في زعمهم واعتقادهم وفي الاية والمثال قدم الظرف المتعلق بشركاء اعني لله عليه وقيل قدمهما
المفعول بواسطة على الذي بغير واسطة ولا خاصل لله مفعولا ثانيا لجعلوا لكان تقديمه على
شركاء على طريقة قولك في الدار رجل كما مر في الباب قوله او لعارض عطف على لكونه في نفسه
وذكر اشارة الى كونه نصب العين الذي يورث العناية والاهتمام ثم عقبها
منعرا به التفاصيل الخاطر اليه ثم ان المص اورد للعارض اربعة امثلة من عند نفسه تبين فيها
العارض الذي يورث العناية والاهتمام ثم عقبها باربعة لوني تماثلها من نظم القران على ترتيب
امثلته اعني ان الاولى من الاربعة الاخيرة نظير الاولى من الاربعة الاولى وهكذا قوله مثلت
الخاطر اى مفعولي طلبت وقوله فكما تجد متعلق بلا يتوقف وكذا الكاف في القران
لما لوقوعه بمثال كطلاحه زيدا عمرو اى بمثال تجد وقوله مثلا فيقول متعلق بالاوثب اى

اصدر في الحديث مثل اضحك فيه وقولهم لصاحبكم قوله فتحدث من هذا هو العارض الذي يورث
الاهتمام قوله واعجبني عطف على اعجبني الاول قوله لكما اذا عرفت عطف على لكما اذا اخذت
وهو المثال الثاني من امثلته قوله مما انت تستبعده وقوعه يعني من جهتين مختلفتين
في اقتضاء التقديم وقوله من جهة يتعلق متعلق بالتفاوت والمستتر في بعده للجهة والبارز
للموصوف والمجرور فالمكر وعاد اللفظ ظرف للبعد وضعفا وقوة تمييز عن نسبة التفاوت الى الكلام
ولي بالنسبة اي بالنسبة الى الجهتين وضمير تفاوته للانكار وقوله منه للتفاوت اي التفاوت
الذي هو في الضعف والقوة فتنوع القصد المتنوع على نوع الانكار المترتب على نوع الجهة
في التبعيد امر عارض يوجب زيادة الاعتناء بذكر المنكر وجعله تلو همزة المتكلم وقوله في
الاول متعلق في المعنى بان تقول لا بأوجبت وله بانكرت كما يشهد له قوله وان تقول في الثاني
فتامل في تصحيحه قوله فتذكر عطف على ان تقول واراد بالمرفوع هنا الفاعل وبالذي هو
ما عطف عليه ولما المرفوع الذي قدم عليه المنكر هو التاكيد والمعطوف اذا ابتصور تقديمه
على الفاعل لكونه ضميرا متصلا فان قلت هل يجوز ان ينفصل بتقديم هذا عليه للغرض المذكور فيقال
وما جهلنا انا واخي وصحبي كما في قولك ما ضربك الا انا قلت لا يجوز الا بعد … غرض صحيح للانفصال بل
ذلك مخصوص بالاستعمال قوله او لما اذا عرفت هذا هو الثالث من الامثلة وابرازه تشبيها بصلته
ذلك هو العارض الذي اورث الاهتمام فاقتضى تقديم الحال الذي من مختبرك في الصنعة وقوله
او مثل الذي في قولك لحمد لله عطف على مثل الذي في قولك يابن الكاهنة وهو الرابع من امثلته
والمحافظة على السجع عارض اورث … زيادة الاهتمام بالمجرورين اعني بالحق وبما روى
حتى قدما على المفعول له بواسطة والمناشي مواضع الحدوث والحصول واراد بقوله لطيفا
الطف ان لكل المناشي تتفاوت فبعضها لطيف وبعضها الطف وقيل هما صفة خفاء اي
يتفاوت مراتب الخفاء اي اللطافة والصليب القوي من الصلابة وفي الحر بالعراسية بعلو
اورق على تحت الغبار كناية عن السبق والطالع هو الذي … عبد الى عمر هناك
اي في مضمار المناشي ولله در امر التنزيل تعجب منه ومن كلام تعالى لا يدرك دركه اي
لاكثر خير واصل اللبن ونعدية الاحاطة بعلى لتضمينها معنى الاشتمال ومتشبات
بركة الضاد وكسرها قوله الا ترى شيئا استيناف لبيان ما قبله من ان لطائف
الاعتبارات عليها على لكل المعنى فيه اي في التنزيل وقوله من وجه لطيف متعلق بيراعى

كان من اللطف

كان من اللطف وهو متعلق بمراعى يريد ان كل اعتبار لطيف يراعى في الكلام مع وجه لطيف
فقد روعي ذلك الاعتبار في التنزيل على وجه هو الطف بحيث كل … مجموع من الوجوه والمقصود
ان وجوه الرعاية في التنزيل ازيد في الكيفية اي اللطافة والكمية اي العدد فقوله من الطف وجوه
الرعاية حال من الطف وجه وما نحن فيه هو التقديم لعارض ولعل اجيبت ظرف لتستقصى
وضمير تجدها للامثلة يعني اكثر الخاصيات الاخيلة التي تلقيها اليك … نظرك وانما ملك
اهتديت بضوئها الى معرفة ما عسى يطلع عليك من نظائرها قوله فتقدم اي المجرور على
الفاعل واللام في لما مفتوح مع تشديد الميم او مكسور مع تخفيفه وانهمك في كذا اي جد ولج
والاستمرار اي المبالغة والالحاح وفاعل فكان ضمير الاشتمال الذي دل عليه اشتمل والمكر فيه
لخبر وتردد لتمييز عن النسبة لا عن الضمير الراجع الى تلك الغريبة وكذا استنبات ايما انكار بيرها
واسم حينها قوله الكانت اي مجيئه في فكر من هذا الكلام وفي التعبير عن القرية
بالمدينة تحقير لشانها لحافاتها اي جوانبها واطرافها وههنا ظرف لقوله كان وفاعل يعلم
ضمير مساق الحديث قوله ومنها اي ومن الامثلة ان قال الله في سورة المؤمنين قالوا اءذا
متنا وكنا ترابا وعظاما ءانا لمبعوثون لقد وعدنا نحن وآباؤنا هذا وقال في سورة
النمل وقال الذين كفروا اءذا كنا ترابا وآباؤنا ءانا لمخرجون لقد وعدنا هذا نحن وآباؤنا
والعامل في اذا فعل دل عليه مضمون الاسمية المؤكدة بان واللام اي انبعث اذا متنا في
الجزء اذا كنا ترابا وتكرار همزة الاستفهام مبالغة في الانكار وههنا اشارة الى البعث
والخروج من القبور قوله هناك اشارة الى الاية الاولى وههنا الى هذه الاية قوله
لا جزء هناك اي في الجهة المنظور فيها ههنا والبنى بضم الباء وكسرها جمع بنية بضمها
وكسرها كطريقة وطرق وغرفة وغرف وسدرة وسدر قوله كما تعرف يعني ما تقدم من
ان حق التابع ان يذكر بعد المتبوع بلا فاصل فان قلت جاز ان يكون من قوله
وصفا ايضا بتقدير متعلقه معرفا فلا حاجة في تقديمه الى عارض قلت حذف
الموصول مع بعض صلته مما لا يجوز عند البصرية على ان المقصود الاصلي هو
هو الوصف بالكفر كما في الاية الاولى فتقديم الوصف الاخر ههنا لعارض قوله ان
يكون من صلة الدنيا ويروى بنصب صلة اي لاحتمل المجرور ان يكون كلمة من الداخلة
عليه صلة الدنيا ويروى بجرها فيقبل المعنى لا احتمل ان يكون المجرور بعض الصلة التي

من مجموع الجار والمجرور وقيل معناه لا احتمال ان يكون من جملة ما يشيع صلة الدنيا وان
لم يكن هيهنا منها وفي كلامه نظر وهو ان من فرهم [illegible] ولئن جاز ان يكون متعلقا بالدنيا
من حيث اللفظ لانه اسم تفضيل من الدنو المتعدي بمن الا ان تعلقه به من حيث المعنى غير
معقول اذ لا طائل في ان يقال انه قربنا عادا ونعني بها القبيلة التي دنت من قوم نوح الا بابعد
بعيد وهو ان المراد دنت من صيحة قوم نوح الى الهلاك قريبة منها في الزمان او شبيهة
بها في الهلاك قوله قطع على الاصل اي على الفاصلة الا انه في طه فقدم لذلك موسى
وزن ولبس في الشعراء هذا العارض لتأخر موسى فقدم رعاية للاصل مع المحافظة على الفاصلة
الموتية ايضا قوله فكان الغرض اي من ايراده مثله الاجرد التنبيه على التقديم لعارض
يورث الاهتمام وضم فيها النظائر وما نحن فيه حال من المستثنى والمقتصر وهذه الانواع الثلثة
اشارة الى اعتبار التقديم والتاخير بين المعمول وعامله المعنوي واعتباره بين الفعل وغير العامل
المعنوي واعتباره بين متعلقاته قوله فليكس اي ما عرفته فيما سبق على ذكر هكذا لتعلم ذكر الطريق
قد يشبه بعض ما نزل فينزل المفصح الفاعل منزلة المخطي فيقدم وقد يعكس فيترك التقديم و
قد يجعل غير الاهم المتعلق منزلة الاهم فيقدم وقد يعكس فيترك تقديم الاهم كل ذلك لاعتبارات
خطابية مناسبة للمذكر **قال واما الحالات المقتضية** وصف الشروط بما يختلف الاختلافها
في الاستقبال والمضي وفي عموم العقلاء وعدمه وفي كونها حرفا واسما ظرفا وغير ظرف وكم
تعد اذ وحيثما لانهما بدون ما لا يفعلان شرطا وانما ابدان لانها الاصل وحقها باذا الزيادة
مناسبتها اياهما بسائر الظروف والا فقد قال قد عرفت ما تحقق العقلاء وقدم ما على مهما لانه
اصلها وان الى اخواتها وقصر لو باعتبار الكاف لانها الاصل اصل كله واذا فانها قد
تجزم في الشعر كقوله واذا تصبك خصاصة فتجمل ولانها للمعنى وطرفيتها تقديرية ولم يذكر
انما استغنى عنهما بهما وقوله فالذي جلب لها وضمر عنها الحالات وقوله اما ان فهي للشرط في
الاستقبال شروع في تفاصيل ما بين هذه الكلمات في تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون
جملة اخرى في الاستقبال فقوله في الاستقبال ظرف للمعنى المندرج في مفهوم لفظ الشرط اعني حصول
مضمون الجملة الاخرى كما اشرنا اليه ولا يصح جعله ظرفا للتعليق المندرج في مفهومه ايضا لانه
حاصل في الحال وليس الغرض جعله ظرفا لحصول الجملة الاولى كالا يخفى قوله على الجزم بوقوع
الشرط اقتصر على ذلك لان مقصوده ان يذكر ما به يمتاز ان واذا واما الخلو عن الجزم بلا وقوع

الشرط وهو مشترك بينهما وقد يتوهم ان اقتصاره مبني على جواز استعمال ان في الحال ويرشح
ذلك بهم انفقوا على انها للمعاني المشكوكة فالاصل فيها ان لا جزم بشيء من طرفي الشرط وقرينته على
ذكر حيث قال وهو ايهم انكر ايام الله وجب ان لم اكن ابالكم من قبل ما هو خارج عن الاصل
بسبب الجزم ولا شك ان الجزم فيه بلا وقوع الشرط لا بوقوعه فاذا استعملت ان في الحال
كانت خارجة عن اصلها قوله في مقام الجزم اي بوقوع الشرط او لا وقوعه قوله كما يشرع المقام
ابله كما اذا سئل العبد هل سيدك في الدار وهو يعلم انه فيها فتجاهل خوفا منه وقال ان كان
في الدار اخبرك باكرم على الباب وكما اذا استعطف لبيك فقلت اهم تطلع الصبح فاذا علمت انت
جازم بانتفاء عدم طلوعه لكنك تتجاهل ضجرا وتوثيقا قوله ان صرفت لعدم ظهور صدقه فالمتكلم
جازم بظهور صدقه في الاستقبال الا ان المخاطب شاك فيه فاستعمل فيه ان تنبيها على شكه
ولهذا لا لتثبت المتكلم وتمكنه في امره وقد يحمل ان صرفت على التجاهل ايضا فانه مع جوره
جزمه بظهور صدقه في الاستقبال يتجاهل ويرى تشككه فيه لاعتبار مناسب يقتضيه
قوله ولما تنزيل المخاطب منزلة الجاهل قد يكون المخاطب جازما بوقوع الشرط او لا وقوعه
فينزل منزلة الجاهل الشاك فيه لعدم جريه على موجب علمه كقول الاب لابن المؤذي ان كنت
اباك فلا تؤذني والعلم بهمي اكن اباك كيف تراعي حقي وكلمة كيف للانكار الحالة يكون
عليكم رعاية حقي فالابن عالم بوقوع الشرط في الاول وعدم وقوعه في الثاني الا انه لما لم
يعمل بعلمه نزل منزلة الجاهل الشاك توبيخا وتبكيتا قوله لامتناع الجزم تعليل لقوله فلا
يترك المضارع اي في الجزاء وحاصله ان الجزاء معلق تحققه بتحقق الشرط الذي لا تحقق له بعد
فحقه ان يعبر عنه بالمضارع فلا يترك الى الماضي الا لنكتة ونعلم بما ذكر من ثبوت النسبة
في تحقق الشرط ان الاصل فيه ايضا ان يكون مضارعا فانه بعد بعضه الى الماضي الا لنكتة من
وسيأتي تفصيل الكلام في ذلك وانما قال نظرا الى اللفظ لان الماضي بواسطة كلمة الشرط لنكتة
قد انتقل الى معنى الاستقبال الا ان لفظه باعتبار وضعه الاصلي مؤذن بالتحقق قوله مثل ما نرى
شرع لنكتة العدول في الجزاء عن المضارع الى الماضي بقوله تعالى ان يثقفوكم فانه ذكر فيه ثلث
جمل متعاطفة على كل واحد منها استعملت بالجزاء اعني ما يكونوا لكم اعداء اي يظهروا عداوتكم و
يعاملوا بمقتضاها الا ان سنن الموالاة ثابتة غير متوقفة على وصل انهم للمؤمنين وثابتها
يبسطوا ايديهم والسنتهم بالسوء اي بالقتل والضرب والشتم وقد ذكر هاتان الجملتان بصيغة
الكلام

المضارع على ما هو الاصل ولكنها وردوا وقد ذكرت بصيغة الماضي تنبيها على ان لزوم
وداذهم كفر المؤمنين لو صادفوهم اباهم الاجتماع والشبهة بالمتحمل لزوم الوداد وتوسط
الابدي لجواز ان يتشبهوا حال الوجدان بتذكر القرابة والمعارفة السابقة بخلاف الوداد
اذا اصفادهم من كفر المؤمنين فانه اعز الاشياء لهم وانتهى المكفار اذ به يحسم مادة
الى ضرة ويقطع دابر المقاتلة والمشاجرة وانما دل الماضي على تحقق اللزوم لان الجزاء متعلق
بالشرط فعله اذا وقع جزاء تحقق مضمونه جزما على تقدير الشرط قوله حالا ان متعول يحمل
وضمير تقلهما تأنيثه حملا على المعنى فان قلت الوداد حاصل قبل المصادفة فلا يكون معلقة
بها فالاولى ان يجعل ودوا حالا بتقدير قد او عطفا على مجموع الشرطية قلت المراد اظهار
الوداد وما يتفرع عليها من اكثر والاجتهاد في ارتدادهم كما عرفت في العداوة وجعله
حالا او عطفا على مجموع الشرطية عدول عن الظاهر بلا طائل قوله واذا الشرط ان جاز
بذكر كلمات الشرط متصلة اي واحدة بعد واحدة فصدر عهدها بكلمة اما فقال اما ان و
تركها في البواقي التي عطفها عليها ولم يجمع بين ان واذا مع اشتراكهما في انهما للشرط في الاستقبال
احتيالا في الاستدلال على شرطية اذا فقوله قال الله استيناف لبيان شرطيتها بادخال اذا المفاجاة
في الجزاء كما ادخلت في جزاء ان وذلك لعربها من الا لان المفاجاة مصادفة الشيء بغتة
فناسب ترتب الشيء على غيره بلا مهلة واعترض على هذا الاستدلال بجواز ان يكون اذا فيهما
ذكر من المثال ظرفية بمجرد معنى المفاجاة اي ثم فاجاؤا زمان اشراكهم او فاجؤهم
في زمان اذا قتهم منه رحمة فالاولى ان يستدل على قولك اذا جئتني اكرمتك قاصدا معنى
الاستقبال فلولا انها للشرط لم يقلب اكرمتك مستقبلا فان قلت جاز ان يكون القصد
الى اكرام مستقبل لكن يعبر عنه بصيغة الماضي تنبيها على تحقق وقوعه فلا يكون هناك انقلاب
الماضي الى معنى المستقبل بتوسط اذا قلت هذا التاويل لا يطرد في جميع الموارد واما قولك اذا جئتني
اكرمتك فيجوز ان يكون اذا فيه ظرفا مجردا معمولا لاكرمتك وذلك يخفى عليك ان الاستدلال بالاية متمسك
بالظاهر المفيد للظن الغالب الكافي في مباحث الالفاظ فلا يقدح فيه الاحتمالات
البعيدة قوله والاصل فيها اي كلمة اذا القطع اي قطع المتكلم بوقوع الشرط وقد كلمة
استعمال اذا في المقطوعات كغلبة استعمال ان في المشكوكات والمعنى الغالب يستدل
به على الوضع والاصالة اذا لم يكن ثمة معارض قوله فلما جاءتهم الحسنة للوقوف على القطع على الجملة

ملتبسا باعتبار ان تحقق او حاصلا ضرورة ضرباه اشبه او تحقيقا صفة اي قطعا محققا وقوله
باعتبار ما عطف على تحقيقا اي او قطعا ملتبسا باعتبار ما خطابي او حاصلا بسبب اعتبار
والمراد ان القطع على قسمين حقيقي كما في اطلعت الشمس وعرفي فان المظنون قد ينزل
منزلة المقطوع به لاعتبار خطابي كاظهار الوثوق نحو ان اخالني عليك زيد فاكرمه
فجعل انعامه مقطوعا به لكمال الجود وطورا استخفاف المخاطب وطورا لاظهار الشغف
بوقوعه نحو قوله على اذا له فيت تحلوح زيادة ربيت الله كحلة ان حافيا وقد
صحت جماعة رجلاي برجلاي وبنوا عليه خرافات في اعراب البيت حتى قال بعضهم
رجلاي فاعل زيارة وصافيا حال من ضمير المتكلم في رجلاي لانه في معنى زيارتي بيت
الله حافيا ولست خبير بان نسبة زيارة بيت الله الى الرجلين ركيكة جدا وبان
لطافة اذا لم يكن رجلاه لم يكن له مشقة عظيمة وقد ذكر هذا المصحف لحضرة جمع من
ادباء الشام فاخذوا اضحوكة بلتقى بها قوله وهو النكتة اي كون الاصل في اذا الجزم
هو النكتة في تغليب لفظ الماضي مع اذا على المستقبل قوله في الاستعمال متعلق بتغليب ذو قوله
لكون الماضي وفي تغليب متعلقات بمعنى التاثير المستفاد من النكتة وانما قال اقرب الى القطع
من المستقبل في الجملة لان المضارع قد يستعمل في الحال فيدل على القطع فلا يكون الماضي اقرب
الى القطع من المضارع مطلقا بل في الجملة وقوله نظرا الى اللفظ حال من المستتر في اقرب اي منظورا الى اللفظ
او معمول له اي حكم بكونه اقرب لاجل النظر الى اللفظ قوله قال الله فاذا جاءتهم الحسنة استشهد
بالاية على استعمال اذا في المقطوع مع الماضي واستعمال ان في المشكوك مع المضارع
بناء على ان كلامه تعالى على اساليب كلامهم والافليس في علمه تعالى الا القطع اما بالوقوع او باللا
وقوع قوله حيث اريد بالحسنة المطلقة وذلك لان المطلق يجري على الاطلاق اذا لم يكن معه ما
يدل على التقييد واما قوله وان تصبهم حسنة فالمراد بها نوع من الحسنة لعله الخصب والرخاء لان
الاية نزلت في اليهود حين تشاءموا برسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا منذ دخل المدينة
نقصت ثمارها وغلت اسعارها فرد الله عليهم بقوله قل كل من عند الله وكذا المراد بقوله
ولئن اصابكم فضل من الله نوع من الفضل هو الفتح والغنيمة بدلالة سابقه ووقوعه في مقابلة
قوله فان اصابتكم مصيبة اي قتل وهزيمة بشهادة ما قبله اعني يا ايها الذين آمنوا
خذوا حذركم فانفروا ثبات او انفروا جميعا وان منكم لمن ليبطئن وان تنكير النوع

المخصوص اقل وقوعا من المطلق فكان موقعا لان مع المستقبل وانما استعمل الماضي في
لئن اصابكم لان الشرط مع اللام الموطئة يلزمه المضي لفظا واما قوله ايضا الفتح والنصر العظيم
فبذلك شابه التحقق مع قوله بلفظ اذا متعلق بقال وحيث اريد تعليل وقوله لكون
حصول الحسنة المطلقة تعليل لذلك العطف عا معنى اتى وذكر اذا في جانب الحسنة بسبب الاذن
الحسنة المطلقة اما كان لان حصول الحسنة المطلقة مقطوع به وقوله لكثرة وقوعه معمول له
لمقطوعا اي قطع حصولها لكثرة وقوعها واتساعها في الوجود وهذا ما ذكره الكشاف
من ان جنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه في كل نوع من الحسنة بخلاف
نوع الحسنة فانها لا يكثر كثرة جنسها ولذلك اي ولان الحسنة المطلقة كثيرة الوقوع متسعة
في الوجود عرفت تعريفا عهديا للذهاب الى كونها معهودة او تعريف جنس والمراد ان تعريف
مطلق الحسنة اعني جنسها اما تعريف عهدي كما هو اقرب الى الصواب واما تعريف جنس
على مذهب الجمهور اي غير راجع الى عهد لكن اكثر تعريفه على الوجه الاول اوفق بحق البلاغة فانه
بناء على اعتبار ان الحسنة المطلقة لكثرة دورها فيما بينهم فصارت بمنزلة المعهود الحاضر
كانها نصب اعينهم فيكون انسب باستعمال اذا وادخل في اللوم على دعوى الاختصاص
وترك الشكر وتعريف الجنس على مذهبهم خال عن هذا الاعتبار وبما لخصناه لك اندفع عنك
المرام في هذا المقال ثم اندفع بانه هو مثال الاكمال الفاتح وهكذا للامر الجسيم وتحذير في
خوض بلا هدي قوله ولفظ ان في جانب السيئة عطف على قوله بلفظ اذا يريد ان
السيئة محمولة على الجنس كالحسنة الا ان وقوع جنس السيئة نادر بالنسبة الى وقوع
جنس الحسنة بعمومه الافات فجئ بلفظ ان في جانب السيئة ونكرت لانها اذا وقعت
لم يقع الا شيء قليل منها بالقلة في الحسنة فان الواقع منها انواع غير منحصرة ولذلك اي و
لان السيئة النوع الاول النادرة اي شيء قليل من الزمان قيل قد علمت قوله ومنه اي ومما
استعمل فيه اذا مع الماضي في جانب الحسنة وان مع المضارع في جانب السيئة الا ان الحسنة
ههنا اعني الرحمة منكرة كالسيئة فاشار الى وجه تنكيرها بان القصد منها الى نوع
يريد نوع التقليل النظر الى لفظ الاذاقة فانه بحسب اصل وضعه ينبئ عن معنى القلة و
ان كان ههنا مستعارا للاتصال لان اذا اذقنا الناس رحمة فرحوا بها وطغوا
وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم فقنطوا وشكوا وكان جنس الحسنة بالقياس الى جنس

المطابق له

السيئة مقطوع به كذلك فقليل منها بالقياس الى قليل من السيئة قوله وهو المطابق اي القصد
الى نوع التقليل نظرا الى لفظ الاذاقة هو المطابق للبلاغة لدلالته على قلة ثباتهم وتمكنهم في
الامور وعدم صبرهم وتحملهم فيها حيث يطيشون لادنى نعمة ويجزعون بادنى مضرة
وقد يقال المراد غاية القلة العزة وغاية الكثرة لجنس فالاولى هنا النوع المتوسط
بينهما جمعا بين اذا ولفظ الاذاقة والجمع بين المتنافيين بتوفير حق كل منهما بقدر
الامكان وهو المطابق للبلاغة ولعا قوله وان كنتم في ريب الخطاب في الاثنين للمرتابين
في حقية القرآن وفي صحة منزلة الاجساد فقد استعمل ان فيهما مع قطعي وقوع ارتياب واقع
وذلك مناف لما تقدم من ان الاصل فيها عدم الجزم فاشار الى ان استعمال ان فيهما للقصد
الى توبيخ المخاطبين على الريبة وتصوير ان المقام لا يصلح الا لفرض الارتياب و
ذلك لاشتماله على ما يقلع الريبة عن اصلها وهو الاعجاز الذي نبه عليه بقوله فاتوا بسورة
من مثله وابتداء الخلق الذي اشير اليه بقوله فانا خلقناكم من تراب ثم من نطفة فمثل
هذا المقام لا يصلح لان ينسب فيه الارتياب الى العاقل الا على سبيل الفرض كما يفرض
المحالات لاغراض تتعلق ببعضها كتبكيت الخصم وابطال المط بابطال نقيضه و
المبالغة في ثبوت شيء كقوله ولو سمعوا اذ فرض فيه سماع الاصنام لغرض التبكيت
والالزام وعبر عنها بالواو التي هي ضمير العقلاء بناء على اعتقاد المخاطبين فيها
الالوهية التي لا تعقل الا الذي العلم ثم الاصل في فرض المحال كما نبه عليه بالمثال كلمة لو دون
ان لان المحال مقطوع بلا وقوعه الا ان ههنا جعل الارتياب بالواقع بمنزلة المحال لاصل القالع
ثم جعل بمنزلة ما لا قطع بعدمه على طريقة المساهلة وارخاء العنان قصدا الى التبكيت
والالزام فاستعمل فيه ان فان قلت في الكشاف فان آمنوا بمثل ما آمنتم به من باب التبكيت
لان دين الحق واحد لا يوجد له مثل فجئ بكلمة الشك على سبيل الفرض والتقدير ومثله
قوله قل ان كان للرحمن ولد وقوله ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا فانه حقية
عند ذلك القائل امر محال ونظائره كثيرة وقد تقرر ان كلمة ان تستعمل في المحال اصالة
اصالة قوله وتنبيها اي المقام عطف على لا يصلح فذلك لانها المحل الحق للارتياب المحال
بتصوير تنزيله منزلة المقطوع بحصوله منزلة المشكوك للغرض المذكور ومثله اي ومثل
ان كنتم في ريب قوله ان كنتم قوما مسرفين فيمن قرأ بالكسر وذلك لان اسرافهم في الكفر

يعني لو فرضنا انهم يسمعون ما استجابوا لكم

بهذه المحالة عليه والتبكيت كالتعنيف واللوم

وطغيانهم في الكفر كان واقعا فاستعمل فيه ان لقصد التوبيخ والتصوير بناء على
اشتمال المقام على ما يقلع الارتياب من اصله ولا يبقى الا لغرض ومعنى افنضرب عنكم انهملكم
فنضرب فنذود عنكم الذكر اي القران وما فيه من المواعظ صفحا نصب على المصدر اي اعراضا
وصرفا او مفعول له او حال اي للاعراض او معرضين فاذا قرأ ان بالفتح كان تعليلا اي لان
كنتم قوما مسرفين فان قيل الشرط مع الارتياب والاسراف في الاستقبال وذكر على الجزم بوقوعه
ولا بعدمه فلا حاجة الى ما ذكر من اعتبار الظاهر حال المرتاب في المرتاب بحاله ومثل
هذا لعله في العرف جري والصواب انه ليس المراد بالارتياب والاسراف المستقبل بل الماضي
المحقق في الحال ومن ثم قال الكوفيون ان ان ههنا بمعنى اذ وعند المبرد والزجاج ان كلمة
ان لا تقلب كان الى معنى الاستقبال لمحض الزمان مع كثرة استعماله وذهب كثير من النحاة
الى انه اذا اريد بها الماضي على معناه مع ان جعل شرطها لفظ كان كقوله تعالى ان كنت قلته و
وان كان قميصه قد من قبل قال في الكشاف ان كان الشيطان ينسيك قبل النهي قرع
مجالسة المستهزئين فلا تقعد معهم بعد ان ذكرنا فحيث اراد ان يفسر شرطا ان بالماضي
قرره بكان قوله ومنه اي ومما استعمل فيه ان في مقام القطع توبيخا وتجهيلا قول العامل
عند التقاضي الآن القطع ههنا بعدم الشرط الذي هو كونه لم تعمل وفيما سبق كان القطع
بوجوده فلا يكون مثل ومثله والكلام بالنظم اي العمل والنسوة المتاخر للمرتبة اي تغيير وكشف
ومعمول قوله المحذوف ان فقوله لم تعمل واقع مضارع مجزوم وجوابا للامر قوله منزلة
من لا يعتقد انه عمل اي ما يشكر فانه عمل فلا يكون اعتقاد ولو يجد عمله بعد قوله ولقد
قال ان اعتقد ان اي انه لم اعمل الا انه بيان لمعنى قوله ان كنت لم اعمل فلا يصح ان قال ان لم
تعتقد وانه في علمه ما نوهم والحق انه قياس تنزيلهم منزلة من لا يعتقد انه عمل فانما
دونك وبلكود عام من العامل عليهم قوله ولما التغليب عطف على قوله فاما لقصد التوبيخ
على الرويه اشارة الى ان الوصل لو كان استعمال ان في الارتياب مع تحققه ومواته كان فهم من
لا يرتاب بل يعلمه مع كونه عالما بالحقيقة فغلب في هذا غير المرتاب على المرتاب في بيه على هذا
الوجه انه اذا اخذ المرتاب بحكم من لا ارتياب له كان عدم الشرط مقطوعا به فلا يكون
ايضا موقعا ان وقد ذكرنا ان المراد به تغليب من لا قطع بارتيابه على من قطع بارتيابه
ولما ما قال من انه لما كان بعضهم مرتابا قطعا وبعضهم غير مرتاب قطعا نزلوا جميعا

منزلة من لا قطع بارتيابه ولما كان بوجود ارتيابه ولا بعدمه فهو نكتة اخرى لاستعمال ان في
الاية لا تعلق لها بالتغليب قوله وباب التغليب باب واسع يجري في كل فن بيته بذلك على
انه يجري في فنون كثيرة لا يختص على ذكر في انواعه ان يغلب الاكثر على من جنس على الاقل فيجب
الى الجمع ما هو منسوب الى الاكثر كما في قصة شعيب عليه السلام لما غلب عليه اتباعه
في نسبة العود كما غلبهم عليهم في الخطاب في قوله او لتعودن في ملتنا قوله والا فما كان
اي فان لم يعتبر حكم التغليب لم يصح نسبة العود اذا لم يكن في ملتهم حتى يتصور عوده اليها
قوله صغر فيها اي في تغيره كمرقة فعل والتطبيق بحبه وقد اشار الى مذهبه كما بين في
موضعه ومنها تغليب المذكر على المؤنث في صفة مشتركة بينهما تطلق على كل منهما بصيغة
تمتاز عن الصيغة الاخرى بعلامة فاذا اريد معا اي بصيغة المذكر كقوله تعالى كانت امراته
الا امرأته لوط من الغابرين اي الباقين في القرية والعذاب اي الهلاك وقوله وكانت اي
مريم من القانتين اي المطيعين قوله عدت الانثى من الذكور اي جعلت بعضهم لم
في التعبير بلفظ مختص به الذكور وضعا ومنها تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من جنس
آخر مغمور فيما بين تلك الافراد بان نطلق اسم ذلك الجنس متناولا لذلك الفرد ايضا كقوله تعالى واذ قلنا
للملائكة اسجدوا لآدم فان ابليس داخل فيها اذا اريد بلفظ الملائكة ولذلك تناوله الامر بالسجود
وكان استثناؤه من قوله فسجدوا متصلا على ما هو الاصل في الاستثناء وقوله عد الانثى من
الذكور اشارة الى انه يشبه تغليب المذكر على المؤنث في كون اللفظ متناولا لغير ما وضع له
انها مع زمر الطبقة الاخرى وكانها ومنها تغليب الخطاب على الغيبة وهو ان يجتمع في
لفظ واحد جهتان خطاب وغيبة فيعامل معه بالنظر الى جهة الخطاب كما في قوله تعالى بل
انتم قوم تجهلون فان لفظ قوم اسم ظاهر والاسم الظاهر غيبة وقد حمل على انتم فصار
عبارة عن المخاطب فوصف بتجهلون بالتاء دون الياء فغلب جانب خطابه المستفاد
من حمله على انتم على جانب غيبته الثابتة له في نفسه لان الخطاب اشرف واصل وهو بالحقيقة
تغليب جهة المعنى على جهة اللفظ فان الغيبة في قوم بحسب لفظه ومعناه المخاطب ومنها
تغليب المخاطب على الغائب بان يعبر عنهما معا بصيغة موضوعة للمخاطب كقوله تعالى وما ربك بغافل عما
تعملون فيمن قرأ بالخطاب فانه لا يجوز ههنا اعتبار خطاب من سواه عليه السلام بلا تغليب
لامتناع الخطاب في كلام واحد لاثنين او اكثر من غير عطف او تثنية او جمع فكانه قيل انتم

انت باجمعهم وبالعقلاء جميع المكلفين وغيرهم واما على قراءة الغيبة فلا يحمل على تغليب غير عليه السلام
اذ لم يعهد في كلامهم تغليب الغائب وان كان اكثر على انه طب ولا تغليب احد على المتكلم وله
يجعله محل تغليب العقلاء على غيرهم بان يراد بالواو الجمع وفيها تغليب العقلاء على غيرهم
بان يعبر عن الجمع بصيغة تختص العقلاء كقولك خلق الله الناس والانعام ورزقهم ولما قال جعل
لكم فقد اجتمع تغليبان لان المعنى جعل لكم اي خلق لكم ايها الناس من انفسكم اي من جنسكم
ازواجا اي حلائل او في كونكم ذكرانا واناثا وخلق الانعام من جنسها ازواجا يذرؤكم اي يكثركم و
يكثركم ايها الناس والانعام فيه اي في هذا الجعل الذي هو منبع التكثير بالتوالد والتناسل ففي
لفظ يذرؤكم غلب المخاطبون اعني الناس على الغيب اعني الانعام والاصل يذرؤكم واياهن
وغلب فيه ايضا العقلاء على غيرهم والاصل يذرؤكم واياكن ولقد احسن من قال التغليب
المخاطبين على الغيب جئ بالكاف لا بالهاء ولتغليب العقلاء على غيرهم جئ بالميم لا بالنون
ومنها تغليب احد المتناسبين على الاخر بان يطلق اسمه على الاخر ويثنى بهذا الاعتبار
قصد التسامح المغير معول اسم الفضيلة ان يكون الاثقل مذكرا كالقمرين فان قلت هو دلالة
الاسم على الاخر لا يكفي في التثنية كما في المشترك لان المراد الاشتراك في معنى ليصيرا من جنس واحد قلت
هو مختلف فيه فقد جوز بعضهم ان يقال قرآن لطهر وحيض وعينان للجارية والباصرة و
ايضا جاز ان يجعل الاخر مسمى باسم احدهما ثم يثنى او الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم متناولا لهما
فيثنى باعتباره كما قيل في العلم فيكون معنى القمرين المسمين بالقمر ولحاف هو المفرد من مخنق
النجم اذا غاب قبل المشرق لانه يخفى من الكواكب الطالع وانما فصله عما قبله بقوله ومنه لان من
هذا الباب لحد عن الانواع المتقدمة المتقاربة المذكورة بعد قوله ومن هذا الباب
قال والماقول واذا مس الناس ضر بلفظ اذا والحال المعرابي ولعل الحال بادر كالسيئة
فقد سلوا ذاك الشكوك فبنا على ما تقدم من ان الاصل في اذا الجزم بالوقوع واجاب عن ذكر بان
هناك امورا ثلثة تعارضت في اقتضاء كون الضر مقطوعا به فان لفظ المس ينبئ عن
القلة في معنى الاصابة وتنكير الضر في المقام التوبيخ يدل على تقليله وقد جعل مفعول المس
الناس فهم لتماديهم في عصيانهم مستحقون لان يلحق بجنسهم ويحار بهم كل ضر فبنا سؤال
اذا بنيه على ان مس قدر يسير من الضر لامثال هؤلاء حقه ان يكون في حكم المقطوع به واز
الاية على ما في الروم دعوا ربهم منيبين اليه وقد وقع صدر في بعض نسخ المتن لفظ دعانا

ولم يوجد في النسخ المعتبرة فلا اشكال عليها

في قوله

فالصواب ج واذا مس الانسان ضر على ما في الزمر فكذا فهو ولنا واذا مس الشر بدل ان
الشر هنا كالضر هناك وفرقا بين تلك الامور الثلثة واحد منها اعني تنكير الشر ثابت
فيه شيء اخر هو ان الضمير راجع الى الانسان المعرض المتكبر على ما يقتضيه السياق لا
الى مطلق الانسان المذكور في قوله واذا انعمنا على الانسان على ما يتبادر اليه الوهم فيكون
استعمال اذا تنبيها على ان مثله يجب ان يكون ابتلاؤه بالشر مقطوعا به فقال ناى بجانبه
اي نفسه كان الجانب مجاز والمعنى ابعد نفسه وذهب بها عن محلها وثنى عطفه تكبرا وتعظما
قال وعند البعض ان اذ في ادخال المناسب للاتصال السابق في تعداد كلمات الشرط
تقديم اذا ما على اذا لكنه عكس لمزيد اهتمام به حيث كان اذ بالزمان الماضي تخرج
عن الشرطية مضافا اليها بعده من الجملة وبادخال ما الابهامية التي هي للاضافة فيه
انتقل الى معنى الشرطية في الاستقبال وكانهم لم يجعلوا اذ ما كلمة برأسها كما زعم بعضهم فيما شاع
على الخلاف من اذ ما ومهما وايما ولما قال في باب الشرط لان اذا قد يكون لمجرد الظرفية بخلاف
اذ ما وقال من حيث المعنى اذ بينهما فرق من حيث ان الجزم باذا ما مع كونه نادرا ايضا اقرب
الى السعة فان اذا ما خبيث يراد انهم تقدير قوله الا في الابهام في الاستقبال فان قولك آتيك اذا
طلعت الشمس لخالم يكن معه قرينة محمول على طلوع الغد فيستحق العتاب بتركه الاتيان
فيه كله وقولك اذا ما طلعت فانه لا يخص به وقد يقال المراد ان اذا محمول على وقت ما بسبب وجود
الشرط فيجوز في تركه الاتيان بعذر بالطرف واذا ما يتناوله وغيره فلا يعذر في قوله ومهما
اعم اي اشد واقوى عموما لانه اكثر افرادا لان متى شامل لجميع الازمنة الاستقبالية فيعم
الحكم المعلق بكل وقت من اوقات وقوع شرط متى اذا قال متى خرجت الدار فانت طالق طلقت
في اي وقت خرجت من ليل او نهار لكنه ربما يختص ببعض الاحيان بحالة بينهما فيكون اقوى
عموما وليس في شيء منها تكرار الطلاق بتكرار الدخول على ما توهم انما ذلك في كلما وعطف الاحيان
على الامكنة اما تفسير او تنبيه على ان المكان ما يعتمد عليه كالارض للسرير والحيز هو الفراغ
المتوهم الذي يشغله المتمكن بحجمه واعمه انما في الامكنة على قياس متى في الازمنة وقوله
وحيثما نظرا انها اي فانه لتعميم الامكنة ايضا وكلمة من وضعها تختص بذوي العلم
ويعمهم في الشرط وفي الاستفهام ايضا مراعيا اي بما جرى ابراهيم بسلوكه اليه في عين اي
البهيم الذكر والموات ويلصق انواع بالرغام وما لتعميم الاشياء اي في الشرط وكذا

واما

الاستفهام فاذا رايت شبحا من بعيد قلت ما هو واذا عرفت انه انسان قلت من هو
وقد يطلق كلمة ما على اولي العلم كما في قولهم من لا يعقل وسبحان ما سخركن لنا كقوله ما
زائدة قوله وهما اعم على قياس ما مر في مثيلتها فيهما ولكل شيء من الاشباه بحسب الخصوص كما في
ما فانه قد يختص وجه كونه اعم اذا ذكر اصلها ما عامل لان الاولى شرطية والثانية مزيدة
لزيادة التعميم كما في متيما واينما واذا اصلها كلمة برأسها فوجه كونها اعم وضعها لكل زمان سببه
زيادة البناء لزيادة المعنى واذا قيل اصلها ما بمعنى اي كيف تضمنت الها الشرطية فهم زيادة
التعميم فيها من الضرب بالكيف عن كل شيء قوله وغير ذلك يعني من الحالات والصفات الراجعة
الى الذات كالتوسط بين الحسن والطهر كالحرية والشر والطيب والكراهة قوله المطلوب بمع
الحيثيات اي الفائدة المطلوبة من هذه الكلمات المبنية للعموم في الازمنة او الامكنة او غيرها
ترك التفصيل الى الاجمال في هذه الامور اما وضعا كما اذا قصد عدم التعرض بالذكر واما
الاحتراز عن تطويل لا يفي بالاحصاء او يفي لكنه يعز وانه فيقتصر ما صلحة الكل قوله الاعداد
خاص من العموم يعني ان بابي زيد ايا فذكر هذا القول فاعتبار الاعداد تعذر استيعابه
ما ذكر لانه تقييد قوله من يأتني يعز استيعابا بعدد قطعا وان فرض ثبوتكم ثبت
زيد مثلا لم يتعذر قوله مع قيام الاحتمال اما في صورة التعذر فالاحتمال لازم واما في غيرها
فقد يكون احتمالا بسبب الكثرة وقد لا يكون فيقصد به الاقتصار وترك التفصيل الى الاجمال
ولقد احسن من طبق اي بين على ما نقله من المعنى وصلا فيه التعليل عالما واطرافه جميع حفارة
الطالب في نظم الاية على ما نقله انه بينا لخير كله من الغاير واما ذكرها لكن نظر الى ان عموم
الافراد يفيد شمول الحكم للجميع قال واعلم ان الجزاء قيد على الشرط لانه المعلق والشرط قيد له
ولهذا تقديمه هو المناسب لقوله لما كان تعليق حصول امر يعني مضمون الجزاء بحصول ما ليس
بحاصل يعني مضمون الشرط والقدر بالفرض حين جعل الجزاء والشرط نفس التعليق واراد ان
مضمونهما من حيث انهما جزاء وشرط ذكر التعليق والمقصود ان الاصل في الشرط والجزاء ان
يكونا جملتين فعليتين مضارعتين فلذلك اخره لولا ان الاصل فيه جملتهما الماضي كالاستبدال
والحصول المعلق هو تحقيق نسبة خبرية ايجابية او سلبية او تحقيق نسبة انشائية فان الجزاء
قد يكون انشائيا والحصول المعلق تحقق نسبة خبرية في الاستقبال ايجابا كانت او سلبا
ولا يجوز ان يكون حصول نسبة انشائية لان الشرط مفروض الصدق اي التحقق في الاستقبال

وذكر لا يتصور في الانشاء قوله يستلزم ذكر اي كونهما تعليق حصول امر امتناع الثبوت اي
ثبوت مضمون احدهما في الحال اما الشرط فلانه بمعنى الشرط في الحال بل هو مفروض الحصول
في الاستقبال واما الجزاء فلتوقف حصوله على حصول الشرط وقوله فامتنع ان يكونا
اسميتين او احدهما لم يرد به ان امتناع بالكلية بل اراد ان الاصل مطابقة اللفظ
للمعنى بحسب الظاهر فامتنع في الكلام البليغ العدول عنها الا لنكتة كما سيصرح به وقوله و
كذا امتناع المضي بالنصب اي وكذا يستلزم ذكر امتناع المضي اي امتناع ثبوت
مضمونهما في المضي فامتنع باعتبار رعاية المطابقة ايضا ان يكون الفعلان في جملتيهما ماضيين
او احدهما في بعض النسخ لم يوجد لفظ فامتنع بعد لفظ المضي فقلنا ان نقدرا وتحمل ان يكون
بدلا من المضي فقيل العدول الى المضي لنكتة امثلة متقلبة الى معنى الاستقبال ثم اعاد لفظ كذا
للعدول الى الاسمية في الجزاء وصرح لان الاسمية لا تقع شرطا لاختصاص كلماته بالفعل واعاده
ثانيا للعدول الى الماضي الباقي على معناه فالمحوج الى التاويل الذي سيذكره الا ان نعتبره
الماضي الاول بالآن رد على من جعل الماضي بمعنى الحال فلو قال ان يكرمني الان الكان اظهر في
التقييد وافيد قوله مما الموجب لكونه مضارعا معربا بيانا لقوله كما في المواضع الثلثة
اي من الصور التي لا يكون فيها ما يوجب كون الفعل مضارعا اذ مع الموجب لا يجوز العدول
اصلا وان كان فيه نكتة كثيرة وكقيام ان اذا اكد عاد وجب تاكيده شرطا بالنون لئلا يخطئ
المقصود عن رتبة الاداة والنون المؤكدة مخصوصة بالمضارع واذا كان الجزاء مصدرا
بالسين او سوف او بكلمة لن وجب كونه مضارعا في لا اليها الا مجرد تقوله ان كم
اعتبارا عن الكلام لان غير البليغ منه لا يطلب فيه نكتة العدول قوله مثل توفي اولاد للمصبر له
غير الاصل لنكتة من الاول طلب ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل كما في الله تبيه طلب ابراز المقدر
في معرض المتحقق وتبين ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اسبابا اشتم ثم اشار الى اسباب
اخرجها لا ابتدا وما شاكل ذلك قوله لان ما هو للوقوع كالواقع اي ما هو محقق الوقوع
في الاستقبال كالواقع في كتبي الوقوع وعليه اي وعلى جعل ما هو للوقوع كالواقع و
التعبير عنه بلفظ الماضي وان لم يكن في الشرط والجزاء قوله ونادى فانه عبر عن الاحوال
المترقبة المحققة الوقوع في الدار الآخرة بالفاظ ماضية وذلك كثير في القران قوله وكذا
اي ومثل نادى انا فتحنا اذا اراد به فتح مكة لنزولها قبل زمان المراجعة من صلح

الحد بينهم والمغفرين انزل الله أخرى فتح خيبر وفتح الروم وفتح ما فتحها الله من البلدان ق
الدعوة الى دين الاسلام بالحجة والسيف فانه فتح منطوى فيه كل الفتوح وقيل هو من
الفتاحة وهي الحكومة اي فقضينا لك قضاء بينا على اهل مكة ان تدخلها انت واصحابك
من قابل قوله ولما التعريض هذا من السبب الثالث من الاسباب الخمسة قال الله ولئن اتبعت
اهواءهم بعد الذي جاءك من العلم مالك من الله من ولي ولا نصير فابراز اتباع النبي عليه السلام
اهواء اليهود والنصارى في معرض الحاصل اعني صيغة الماضي مع القطع بانه لا يتبع منه تعريضا
بصدوره عن اتباعها وتعلق الجزاء بهم اعني كونهم لا ولي لهم من الله ولا نصير وكذا ابراز شركه
في قوله لئن اشركت ليحبطن عملك في معرض الحاصل تعريضا عن اشركوا وحبط عملهم وكذا ابراز زلة
المخاطبين في معرضه تعريضا عن زللوا والخوف في الوعيد العظيم بهم اعني ما دل عليه قوله
فاعلموا ان الله عزيز حكيم فان قيل التعريض فيما ذكر من الايات انما نشأ من اسناد الفعل
الى الفاعل يمتنع منه ذلك الفعل لا من صيغة الماضي قلنا الاسناد الفرضي يكفيه الامكان الذاتي
فلا تعريض من جهة الاسناد وان سلم فالتعريض في المضارع انما يكون عن تخصيص الاتباع
والاشراك والزلل في المستقبل ولا طائل تحته لا يقال اللام الموطئة توجب كون الشرط
ماضيا فلا مدخل للتعريض في كون الشرط ماضيا في لئن اتبعت ولئن اشركت لانا نقول قد
عرفت انه لا تنافي بين المقتضيات لجواز تعددها على انه قد يقال المقصود من الاتيان
باللام والتزام المضي في الشرط هو التعريض قوله ونظيره اي ونظير ولئن اتبعت في كونه
تعريضا وانكم يشاركه في كونه شرطا وتعبيرا بالماضي عما ليس بحاصل والتنبيه عليه بان الحال
المراد ما لكم لا تعبدون فيكون تعريضا قوله ولذلك وكونه للتعريض قيل اني آمنت بربكم
دون بربي مع انه المناسب لولا قصد التعريض واتبعه الى قوله ترجعون فاسمعون حثا لهم على
الاصغاء اليه لينتفعوا بما اراد من التعريض فيمتنعوا مما هم عليه قوله هذا التعريض اشارة
الى التعريض المذكور في التطلع اعني ابي وما لي لا اعبد او اتخذ واما التعريض في الآيات السابعة
فلا يخفى حسن موقعه قوله طالبي دم المشعوف اي قاصدي قتله ومنوي ذلك الوجه ترك المواجهة
بالتضليل والتصريح وفي هذا التعريض نكتة اخرى هي الاعانة على قبول الحق الذي هو وجوب عبادة
الله وفيه عبادة الاصنام حيث دل على محض النصيحة اذ لا يريد لهم الا ما اراد
لنفسه قوله ومن هذا الاسلوب المخاطبين اسلوب ابهام الحق على وجه لا يورث مزيد غضب

في شيء في الانساء لون عما اجرمنا حيث اسند الاجرام الى نفسه وتابعيه والعمل الى المخاطبين وكذا
من هذا الاسلوب ما قبله اعني قوله وانا او اياكم حيث ردد كلا من الفريقين بين الهدى والضلال لا
ولم يصرح بتضليل المخاطبين فان قلت ما فائدة او الاولى وهلا قيل وانا واياكم قلت لان المتبادر
ح كون الفريقين معا اما على هدى واما في ضلال وليس مرادا ولو ترك او الثانية مع ترك الاولى
يتبادر من الكلام انه تشريع ترتيب اللف وخرج عن كونه كلاما منصفا وترك الثانية و
حدها ما يشوش المعنى وعلم انه لا تعريض في ترديد كل من الفريقين بين الهدى والضلال
بل فيه ترك التصريح بالتضليل ولما قيل لا اجرمنا ففيه تعريض باجرام المخاطبين فشاركه
ذكر الايات السابقة فاستحق ان يقدم على ما قبله وايضا هو اقوى في الانصاف من الترديد
فكان اولى بالتقديم قوله وهذا النوع من الكلام اي المشتمل على اسماع الحق على وجه لا
يورث مزيد غضب سواء كان فيه تعريض ام لا يسمى المنصف وصفا له بوصف صاحبه حيث
لم يصل لنفسه من تعديه مخاطبه ولان كل من سمعه قال لمن خوطب به قد انصفك صاحبك قوله
ان ظهرت على صيغة الحكاية مثال لاظهار الرغبة وقد يجعل مثالا للتفاؤل ايضا وان
ورد على صيغة الخطاب كان مثالا لهما وعليهما اي وعلى اظهار الرغبة قوله ان اردن
تحصنا اظهار للرغبة في ارادتهن التحصن وفائدة تقييد النهي بالشرط التنبيه على
انهن مع قصور عقلهن اذا اردن التحصن والتعفف كان المولى احق بذلك وايضا نزلت
الاية فيمن كن يردن ويكرههن المولى على الزنا وايضا الظلم يردن ترك الزنا لم يتكرر قوله الزنا
فلا يتصور اكراههن عليه واذا اعتبر احد هذه الامور لم ينتف مفهوم الشرط اعني جواز
الاكراه اذا لم يردن التحصن قوله ومما شاكل ذكر عطف على ما تقدم نظرا الى المعنى كانه قيل
اسباب ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل ما ذكر وما شاكل كايصال المسرة او المساءة
بابراز ذلك كقولهان اكرمتكر اوان ضربتكر وكالاستلذاذ بوقوعه نحو ان زار الحبيب
وكاظهار الوثوق به نحو ان اعطاني فلان كذا قوله من هذا القبيل اي من ابراز
غير الحاصل في معرض الحاصل فان مقتضى الظاهر ان يقال ليرحم الله ونكتة العدول التفاؤل
واظهار الرغبة وانما فصله لانه ليس بشرط وكلامنا في الشرط قوله ومن هنا اي
من مقام تقريرنا وتفصيلنا نكتة ابراز غير الحاصل في صورة الحاصل تنبيه للنكتة
في ذكر مجيء الحسنة بصيغة الماضي واصابة السيئة بصيغة المضارع وهي اظهار

الرغبة في وقوع الحسنة دون السيئة على ما يقتضيه كمال رأفته بعباده قال قلت قد
صرح فيما مر ان النكتة في تغليب الماضي مع اذا كونه اقرب الى القطع الذي هو الاصل في اذا
ومثل هذه الاية فاني يتصور التنبيه لنكتة تفاوت الشرطين من ههنا قلت ما صرح
فيما مر هو النكتة العامة لاستعمال الماضي مع اذا والتي تنتبه لها من ههنا هي النكتة الخاصة
ببعض موارده كالاية التي ذكرها فحاصل ما عرف من النكتة العامة والخاصة في الالتفات
قوله وابراز المقدر في معرض الملفوظ يعطف على ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل و
هذا الابراز هو النكتة الثانية من نكتي المعبر اليها في الاصل في الشرط والجزاء و
معرض الملفوظ به هو كونه معلقا ومعلقا به بتوسط كلمة الشرط وكذا ابرز المقدر في
المثال المذكور في هذا المعرض لانسياق الكلام الى معناه بشهادة كل فطرة سليمة
قوله فاعتد هو على صيغة الامر فيكون طلب الاعتداد باكرام المتكلم معلقا لحصول اعتداد
المخاطب باكرامه فلا حاجة في الانشائية الواقعة جزاء الى التاويل بالخبرية وفي امتناع
وقوع الانشائية طرفا شرطا قال واما كلمة لو فهي كانت لتعليق ما امتنع بامتناع
غيره جعل اولا المعلق ما امتنع والمعلق به امتناع غيره وعكس ثانيا فقال معلقا
لامتناع الاكرام على امتناع المجيء فالخاطر فظهر من كلامه انه اراد تعليق الامتناع
بالامتناع اما على تقدير المضاف اي لتعليق امتناع ما امتنع بامتناع غيره ومعلقا
لامتناع الاكرام بامتناع ما امتنع واما على اعتبار حيثية الممتنع على امتناعه الا انه
عدل عن العبارة الظاهرة الى ما امتنع تاركا في الجزاء وتاركا في الشرط تنبيها على اعتبار
المضي فيهما ويحصل ما ذكره انها تدل على معنى قولنا لما انتفى الشرط انتفى الجزاء بانتفائه هذا
هو المشهور من انها لانتفاء الثاني لانتفاء الاول في هذا اللازم معناها فانها موضوعة
لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر آخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان
منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني
لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول المجيء مقدر فيه فيلزم انتفاؤهما
معا وكون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واعتبر الجمهور هذا المعنى
هو الكثير المتعارف وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل
به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا نزل

انتفاء

على لزوم الفساد اي خروج العالم عن نظامه الموجود لتعدد الالهة وعلى ان الفساد منتف
كما قيل وما فسرناه يجمع بين كل انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم بعضهم ان لو لانتفاء
الاول لانتفاء الثاني وخطأ وعكس المشهور ولم يدر ان ما ذكره حق بقصد اليه في مقام
الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان مدعى المشهور بيان
سببية احد انتفائين معلومين للآخر بحسب الواقع فلا يتصور هناك استدلال فاذا
قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا
الانتفائين معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء ولها استعمال
ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء فيربط ذلك الشيء بابعد النقيضين عنه كقوله
انعامي لا اكرمته وقول عمر رضي الله عنه لو لم يخف الله لم يعصه وقول علي رضي الله عنه لو كشف
الغطاء ما ازددت يقينا قوله على سبيل القطع متعلق بامتناع غيره وفيه اشعار
بان الشرط مقدر الوقوع في الماضي حتى يكون امتناعه اي انتفاؤه مقطوعا به وقوله امتنعت
جواب صحيح لتنزيلها منزلة لما واذا امتنعت جملتاها عن الثبوت امتنع ان يكون جملتاها
او احديهما اسمية ولزم ان تكونا فعليتين ولو قال والفعل ماضيا لكان اظهر فانه
ذكر ايضا لازم من قوله لتعليق ما امتنع وقوله بصيغة الماضي كما عرفنا انه جعلها حالا
فيكون داخلة تحت اللزوم قوله واستلزم عطف على لزم وفاعله ضمير مصدر اي استلزم
لزوم كونهما فعليتين مع كون الفعل ماضيا فان قلت اذا كان معطوفا على لزم وجب
ان يكون المعطوف لازما فرع في حين كانت ان كان المعطوف عليه كذلك قلت نعم الا
انه لازم للشرط بتوسط اللازم الاول الخفي بكلمة كذا لزم ان يكون الفرع على نهجها ماضيا
واستلزم لزوم كونه فيهما ماضيا تنزيل المستقبل في الآيات المذكورة منزلة الماضي المعلوم
ومعنى وتعرضوا على النار اوقفوا حتى يشاهدوها او اطلعوا عليها كاينة تحتهم او دخلوها
تعرف فعل مقدر على ما سبق وقفتهم على كذا اي عرفته اياه وجواب لو في هذه الآيات المذكورة
محذوف اي لرأيت امرا هائلا عجيبا تقصر العبارة عن تصويره وهذه امور انما تقع في
الآخرة لكنها لتحقق وقوعها نزلت منزلة الماضي المقطوع به فاستعمل فيها اذ ولو المختصان
بالماضي فكانه قيل هذه حال قد تحققت وانقضت وانت ما رأيتها وكان المناسب ان
يقال ولو ترى لكنه عدل الى صيغة المستقبل تنبيها على نكتة لطيفة وهي ان اللفظ المستقبل الصادر

على الاختلاف في اخباره بمنزلة اللفظ الماضي المعلوم تحقق معناه وتمكن ان يقال لكن الفعل ماضية تاويلا
ومستقبلية تحقيقا فروعي الجانبان فتامل قوله تنزيل مفعول لمستلزم ونظيرها على التنزيل
ولواحقها عن ظرف التنزيل اعني قوله منزلة الماضي المعلوم تبع التغليب بين اجزاء المعلل لكان اولى
قوله منزلة ودوده كما في ربما يود الذين كفروا فيه لكونها دالة على تقليل المحقق حتى ان تدخل على فعل
ماض وله لشكران وحالة الكافرين كونهم مسلمين امر مستقبل الا انه نزل منزلة الماضي
في تحقق الوقوع فاستعمل فيه ربما ثم عبر عنه بلفظ المستقبل لما عرفت من احدى النكتتين
والقول الآخر للبصريين ان ما نكرة بمعنى شيء موصوفة بيود وما تعلق به رب
محذوف اي تحقق وعند الكوفيين ان التقدير ربما كان يود فلا حاجة الى تنزيل المضارع
منزلة الماضي ومعنى تقليل الوداد انهم يشغلهم العذاب عن هو يشون فان كانت منهم
افاقة ما تمنوا كونهم مسلمين وقيل المراد تكثير الوداد قوله واستلزم في مثل قوله عطف على مستلزم
في مثل وله عن اسمه فاعل ضمير ذكر اللزوم ايضا مفعول المفسر قوله لاستمرار الامتناع
قيل عليه ان كلمة لو تدل على الامتناع وقد دخلت على المضارع الدال على الاستمرار فينبغي ح
امتناع الاستمرار لا استمرار الامتناع واجيب عنه بانه كما ان الجملة الاسمية تدل بمعونة
المقام على دوام الثبوت فاذا دخل عليها حرف النفي دلت على دوام الانتفاء لا على انتفاء
الدوام كذلك المضارع الخالي عن حرف الامتناع يدل على استمرار الثبوت فاذا دخل عليه
حرف الامتناع دل على استمرار الامتناع وله نحو ذلك الا يرى ان قولك ما زيدا ضربت
دل على اختصاص النفي لا على نفي الاختصاص فمعنى قولك لو يحسن الي لشكرت ان انتفاء
الشكر بسبب استمرار انتفاء الاحسان لا انه بسبب انتفاء استمرار الاحسان فان الشكر
يتوقف على وجود الاحسان لا على استمراره وقوله فيما مضى اشارة الى ان لو على معناها وان
المضارع الواقع موقع الماضي اي دام استمراره حصول في انتفاء الفعل فيما مضى وانما قال
وقتا فوقتا لان الاحسان يوجد هكذا عرفا فيلاحظ انتفاؤه في كل وقت وجود له
استمرار انتفائه في جميع الاوقات فيكون المضارع المنفي كالمثبت في ان الاستمرار
المستفاد منه تجددي لا ثبوتي قوله على ما حال من المفسر وانما قال بعد قوله انا معكم
انما نحن مستهزئون ليطابق مقتضى الظاهر ان يقال الله مستهزئ فعدل الى يستهزئ قصدا
الى استمرار استهزاء الله تعالى بهم وقتا فوقتا ومواتر البلاء [illegible] عليهم والاحوال

الهوان فيهم على تجدد الازمنة قوله ويمدهم عطف على يستهزئ ولولا انه فصل لاستمرار الا ان
لقيل بما كسبوا كما قال بما كسبت وانما فصل قوله لو يطيعكم ولم يعطف على قوله لو يحسن
الا انما لانه لا يحتمل استحضار الصورة كما يحتمله قوله لو يحسن واما ان صاحب الكشاف حمله على
امتناع الاستمرار ولعله اظهر مما اختاره الشارح وبالغ فيه حيث حكم بانه وارد عليه لان عنتهم
اي وقوعهم في المشقة والهلاك انما يلزم من استمراره عليه السلام على اطاعتهم فيما يعن لهم
ويستصوبونه اذ فيه اختلال امر الايالة وانقلاب الرئيس مرؤوسا واما اطاعته عليه السلام
اياهم في بعض ما يرونه ففيها استمالتهم واستجلاب قلوبهم بلا عنت قوله وكذا ان نزع العوض من
لفظ ترى ويود ولو يحسن هذا وجه ثان في هذه الامثلة ومعناه انه قصد بصيغة المضارع
فيها الى استحضار الصورة فان المضارع دال على الزمان الحاضر الذي شأنه ان يشاهد
ما هو واقع فيه فقصد به الى احضار الصورة في الحال وجعلها مشاهدة ثم انه جعل
الاستحضار في تحقيقها على صورة الوداد وصحة في لو يحسن الصورة مع
الاشكال على قياس ما مر من القصد بلو يحسن الى استمرار امتناع الاحسان الا انه اختار ههنا
لفظ المنع على الامتناع لزيادة التنبيه وذكر في ترى استحضار صورة المرئي المستتبع
لاستحضار صورة الرؤية تنبيها على ان المقصود من استحضار صورة الرؤية استحضار صورة تلك
الحالات المرئية فان قلت لما كان لو يحسن لاستحضار صورة انتفاء الاحسان كان لو ترى لاستحضار
صورة انتفاء الرؤية لا لاستحضار صورة الرؤية قلت يجوز ان يعتبر لو اولا انضمام لو الى
المضارع ثم يقصد استحضار الصورة فيكون راجعا الى الانتفاء ويجوز ان يقطع النظر
عنه ويقصد الاستحضار بالمضارع وحده ولما يتعين هذه المعاني باقتضاء المقام
كان تعين استمرار الامتناع وعكسه انما هو بحسبه ولا شك انه لا معنى لاستحضار صورة
انتفاء الرؤية في لو ترى كما لا طائل تحت استحضار صورة الاحسان في لو يحسن فقد برده
تلتفت الى ما قيل انه جعل لو في لو ترى للتمني دون الامتناع لان لو التمني لا يختص بالماضي
فلا حاجة الى التاويل قوله فاسمعنا يعني قولهم ربنا ابصرنا وسمعنا فارجعنا
نعمل صالحا وقوله مثلا وليس بذلك الخطاب الا شأن القول بل هو يرجع بعضهم الى بعض القول
يقول الذين استضعفوا للذين استكبروا لولا انتم لكنا مؤمنين وكأنه اكتفى بذكر
استحضار صورتي المجرمين والظالمين عن التعرض لاستحضار صورة الموقوفين

على النار فائلين يا ليتنا نرد ولا نكذب فانه كما في قوله تعالى ونادى اصحاب الاعراف اي كان لاستحضار الصورة فيه فان قوله تثير بمعنى اثارت بدليل فسقناه لان الماضي لا يكون متأخرا عن المستقبل و القزع بفتحتين جمع قزعة وهي قطعة من السحاب رقيقة والمذروف المضروب بالمذرفة ومعناه النادفين تنضام اي تنضم بعض تلك القزع الى البعض ولفظه ثم في ثم فقام سام ثانيا اخرى اي تكون اولا عن قزع تبدو وتنضام ثانيا بعد ذلك اي تصير ركاما اي سحابا متراكما اي متراكبا ركب بعضه بعضا قوله وانه اي العدول عن الماضي الى المضارع لاستحضار الصورة وهو المسمى عند النحاة بحكاية حال الماضية قوله عن الاقيف عند رحى بطان وهو موضع والغول من اهصاله قوله باتي قوله بتلك الاقيف في البيت السابق وهو الاتي شبيهة فتيان فهم قالوا لا تقف عند رحى بطان وهو موضع والغول المعالى بكل مهلك تسمع عند الورعوت اي ذي تشرع كانما تنزل و تسقط والسهب القلادة والصحيفة الورقة من الطاس والصحصحان المستوى فخر ي اي سقطت تعال صرعه اي القاه على الارض وله له الملك وهم لم يثبت ضرعا لانه بمعنى المفعول والحران مقدم عنق البعير من مذبحه الى منخره واللام في اليدين للاختصاص او بمعنى على وبين هذين البيتين بيتان اخران فقلت لها كلانا نضوا رض اخو سفر فخلي ما كان في فشدت شدة نحوي فاهوت لها كفي بمصقول يماني الفصون لهيروا والثنى الى الجملة الصولة واهوت كفي بالسيف اي او مادت به فاضربها اي ضربتها والضمير المنصوب للغول والتعيين مرجعه او ردا البيت الاول فكذا من هذا القبيل من العدول الى المضارع لاستحضار الصورة قوله واستلزم عطف على لزم اي استلزم الاول والثاني وفاعله ايضا ضمير اللزوم اي واستلزم لزوم كون جملتيها فعليتين ان يحمل انتم على انه فاعل فعل محذوف لا مبتدا اخبره فلكون تكون لو داخلة على جملة فعلية قوله لغا نوع التاكيد فيه بحث لانه لو كان من قبيل التكرير للتاكيد فكان الحذف لمجرد الاختصار كما ذكره بل يلزم الحذف فيحتج وان اصر المشركين استغاث كذا فالصواب ما عليه الجمهور من ان المقصود الابهام بالحذف ثم التفسير فلا يجوز اجتماعهما وقوله لدلالة ضمير عليه مردود بان كلمة الشرط تدل على الفعل المطلق وقوله تكون دالا على خصوصه ولا مدخل في ذلك للضمير الذي هو انتم على فعل او فعلت سوا لطفني الا ان يقال لولا انتم ما احتيج الى التفسير فليتدبر لانه ما على محذوف قوله منفصلا حال من المستتر في المبدل الراجح

الضمير او منفعولا ثان على تقدير الا بدلا من العموم وقد تقدم الحاجة الى تكلف الانفصال بل الصلة لو تمكون انتم تمكون فحذفت الاولى الاولى باسرها وبقي تاكيد فاعلها مع مفسرها وتجاه بالذي فيه التزام كثرة الحذف بلا ضرورة وكان العدول الى المضارع اعني تمكون لاستحضار الصورة وذهب المبرد الى ان لو قد تستعمل في المستقبل نحو ان كما في اطلبوا العلم ولو بالصين وكفى اتى يكرم الاسم يوم القيمة ولو بالسقط وعلى هذا جاز ان يحمل هنا على الاستقبال فان تملكوا بمعنى لو خشيتم الفاقة وذهب صاحب الكشاف الى انه لما حذف الفعل هنا ابرز الكلام في صورة المبتدا والخبر فافاد الاختصاص كما يفيد صريح المبتدا والخبر في مثل انا سعيت في حاجتك والمعنى ان الناس هم المختصون بالشح المتبالغ قال ولمثال هذه اللطائف اي المذكورة في مباحث تقييد الفعل بالشرط المختلفة تقال تغلغل الماء في الشجر اذا دخل في خلاويفه وعروقه والراكض هو الراكض من ركضت المهر اذا علمته السير وكففته عن الذهاب الى هنا وهناك وكانه اراد بالراكض الذين ان نقول الى جهة تعليم الغير كاصحاب علم المعاني واللام في قوله وليعلم متعلق بلا يتم يريد ان مسائل علم المعاني باسرها مما لا يحيط به الا علم بوجوه الكلام بها مستخرجة من تتبع جزئيات التراكيب وتتبعها لطائف النكت مقصود على وجه يحصل به قاعدة كلية هي مسئلة من علم المعاني ولا شك ان اعاد التراكيب غير منحصرة فلا يمكن لبشر ان يطلع على عليها و يتوقف على لطائفها حتى يستخرج جميع القواعد المتفرقة بجميع نكتها فكثير من مسائل علم المعاني بعد بالنوع لم يصل اذهان الراضة اليها ولا الى اللطائف الجزئية التي تستخرج هي منها بل علم الله يحيط بجميع مسائله وبتفاصيل لطائف التراكيب التي تبنى تلك المسائل بلا تتبع قوله كما لا يحيط كنه بلاغة القرآن الا علم الشامل يعني كان علم المعاني لا يحيط به الا علام الغيوب كذلك ما هو المقصود الاصلي منه اعني العلم ببلاغة القرآن ليس حاصلا بتمامه الا له قوله هذا الفن اي الفن الثالث وانه سيراً طلق الورى وهو خروجه النار من الزند ولا تضع الى المستودعات والراكض هو من ركض الدابة اذا استحثها العدو وقوله الامد اي الغاية اي البعد غاية متعلق بالركض وكذا البادرة با سترواغ طوف الطاقة والمتفوق اي المتضع من تفوق الفصيل اذا شرب اللبن فواقا فواقا وهو زمان ما بين الحلبتين لحلبتين فان الناقة تحلب ثم تترك زمانا قليلا يرضعها الفصيل

لنزرت والأفاويق جمع افواق جمع فوق فيفتح بكسر الفاء وهي اللبن المجتمع فيما بين
الحلبتين وقوله بفوح نهم متعلق بتنشق وهو صفة من الكض كنوكع وشوس و
طامح والصقابا جمع صقبة وهي المجنا نحو جنان القلوب سوّد الوانها وقيم عليها
راجع الى ما يؤثرها بغلا خطيب مصقع اى بليغ مجهر والخبايا جمع خبيئة وهي المخبوء
قوله بذلك اى بما ذكر من الركض وما يعقبه من الصفات تأتي في كل الاذان امل فيه ما سيق منها
منتقلة اى منتقلة في الانتقال من العلم الاجمالي الى العلم التفصيلي فان المعجز المتحدي به التنزيل
عن ان يأتوا بسورة من مثله دل اجمالا على انه معجز وبعلم المعاني والبيان يتوصل الى التفصيل
ذكر ان الجاحظ يعلم ان المجاز لما فيه من النكت واللطائف الخارجة عن طوق البشر وقاصر حكم
ما ذكر ان ما اودعناه في النداهما الذي لا ينبغي من انضاهما ولا ينقاد لا ينبغي الا الذكي
طبع نقاد وخاطر وقاد يستفرغ طاقته في سعيه لتحصيلها الاولى باعث على تحمل المشاق
وهو الطمع في السعادة العظمى واللذة الكبرى المطلوب لذاتها قوله والفوز بالجنة وقد يروى
بالنصب عطفا على محل المثوبة الحسنى **قال الفن الرابع** قوله مركوز خبر مبتدأ اى ان ليس
بين الاتحاد والمباينة
بممتنع في العقول ان عدم امتناع الاتحادي والمباينة والتوسط بين شوهي جملتين
مغروز مثبت في ذهنك ان وصلا سبيل كرايل انكاره وقوله لاتجد اسما صفة لم يكون اوصال مين
المستتر فيه او ضرتاه وفي تعليس اما ضمير راجع الى الاتحاد على التنازع ولما ضمير الشان
وانما ذكر تحيث الامتناع دون الامكان لئلا يتوهم الامكان اى من فقرح عنه ما
كان واجبا ان هذه الاقسام نحو ان أتى زيد وعمرو واذا اخذ كل منهما صاحبه اخالق
الارتباط ههنا مصدر للمعنى المفعول يقال ارتبط وربط كلاهما بمعنى والمستحكم
بكسر الكاف من استحكم الشيء صار محكما والاواخي جمع آخية بتشديد الياء هيما قطعة
حبل يدفن طرفاها ويظهر منها عروة تشد اليها الدابة والمراد بالاواخي جهات الارتباط
قوله ان بيان عطف على اتحاد والوشائج الوسائل جمع وشيجة وهي عروق الشجرة وتطلق
على القرابة المشتبكة ولا ان يكونا اى منهما جملتين بين بين اى بين الاتحاد والمباينة
التامة ما عطفك على غيرك من رحم او معروف وغيرهما وهنالك اشارة الى بين الجملتين
قوله فيتوسط بالنصب عطفا على ان يكون نائبين الاولى اى بين الحالة الاولى التي هي الاتحاد
والحالة الثالثة التي هي المباينة لذلك اى لما بينهما من اقتضاء التم والاتصال بوجه

امام
ما في خصوص كلامه لرس منهى اى الجملتين فرضا او كمال الاتصال او كمال الانقطاع او التوسط
بينهما قوله وهو ترك العاطف لم يذكر افراد الضمير الراجع الى الفصل والوصل لانهما صارا بمنزلة
اسم واحد للباب بخصوصه وقدم الفصل الذي هو ترك العطف لانه الاصل ولان مداره على
الجهتين من تلك الجهات الثلث اعني الاتحاد والمباينة ومدار الوصل على جهة واحدة
هي التوسط قوله بقدر في الملاحة المختلف على سبيل التنزل او الفلية كالوصل لدفع الايهام
مع المباينة والفصل للاحتياط مع التوسط قوله وكلما لحم اعا عن البين ولاحظها
يعني ان من لها ايضا ما هذه الجهات فان الغالب انه اذا كان بين الجمل من الاتحاد و من بعض
التناسب ما يعلم بواسطة بعضها اتصال الحطي الجمل والا فلا وحد ان الملارعا وصد الرتبة
وفصله الانفصال وما يترتب عليه من النكت وعددها لاعلى الجهات المذكورة الجمع في
الايجاز طي جنس الجمل واحدة كانت او اكثر وقد قصر بحذف المفردات ايضا وقوله
عن البين توضيح اختصاص طي الجمل بانشاء الكلام قوله وانها اى هذه الجهات الثلث لمحك
البلاغة اى ما يمتحن به بلاغة المتكلم فان طبق فيها المفصل ظهر كمال البلاغة واصله
الحجر الذي يحك به الذهب فيعرف جودته من رداءته ومنتقد البصيرة اى الموضع الذي
ينتقد فيه البصائر ويعرف جيادها من نقودها والمتناضل موضع تناضل الكتاب
بعضها على بعض والمعيار الميزان يعرف به العيار والمسبار آلة يعرف بها غور الجرح
ومقدار عمقه والمنهج المظهر نجم النبت اى ظهر والمنهج موضع النجم من عجمت العود اذا عضضته
لتعرف صلابته من رخاوته والمجلى بالكسر مصدر جلوت السيف صقلته والقصد بالفتح
والنفر مصدر صرى الحرب الكرى اى فرح واسوق والقدح السهم قبل ان يراش والمعلى
هو السابع من قداح الميسر والنصيب على وان لكم فيها اخر عطف على القدح والابداع
الاختراع والوشي المنقش قوله كيف وان يذكر اى لاجل تمييز التمييز المذكور مع تساهل في
العبارة والمراد كيف لا نعرف ان الجملة اى موضع يذكر معها عطفها وفي اى موضع تذكر غير متعاطفة
ولما كان تمييز موضع العطف عن غير موضعه سوالة صلح النزال المراد ان المقصد الاعلى منه
مباحث الفصل والوصل لكثرتها ودقتها وهي مبنية على ذلك التمييز المحتاج ظاهرة الى مزيد
اعتناء بشانه ولما مباحث الجملة الحالية والايجاز والاطناب فكالتبع للمقصود بالذات
قوله وانه اى العطف او التمييز ويشهد للاول شيأن الاول قوله التعاطي بالعطف انسب منه

بالتمييز الثاني قوله فيما بعد واما توسيط الواو بين ما له محل للمعطوف عليه من الاعراب فانما
يعني تشاطيه لانها لرجوع الضمير الى العطف يستلزم استدراك قولنا علم ان تمييز موضع
العطف الخ لانا نقول الذا نبين ان العطف في اي موضع يقع وفي اي موضع يجب والكشف عن اوانها
فقد حصل تمييز مواضع العطف عن غيرها فلا استدراك وانما ذكر الفصل في تفسير التمييز والتقييد
حيث قال فيهما معا لان تنحصر العطف فيهما بنا على انه اراد بالعطف الذي حكم عليه بانه نوعان
معنى المصدر المبني للفاعل ولذلك قال يعتمد معرفة اصول ثلثة ولم يقل يعتمد اصول ثلثة ولو
كان العطف بهذا المعنى بعض الفصل فصرح تعالى في ضمنه قوله ان العطف في باب البلاغة
اي العطف المطابق لمقتضى الحال يعتمد معرفة اصول ثلثة واما العطف الذي يتوقف عليه
صحة التركيب ونادية اصل المعنى فلا حاجة فيه الا الى الاصل الثالث اعني وجه كونه مقبولا
قوله الموضع الصالح له حيث الوضع انما اعتبر الوضع لان المرجوح كون الموضع صالحا للعطف
المعاني حروف بحسب الوضع فالموضع الصالح له ان يكون المعطوف بعد المعطوف عليه بلا مهلة
لان الفا موضوعة لذلك والموضع الصالح لثم ان يكون هناك مهلة وهكذا فقس باقي الحروف
وفائدة العطف ما يترتب عليه كون التشريك في الاعراب الا ان شرطا الذي يقتضيه معنى الحرف سواء
تشاركا في معنى اعرابي اوله ووجه كون العطف مقبولا عند البلغاء اما في الواو فان يكون
بين المعطوفين جهة جامعة واما في غير الواو فان يكون بين المعطوفين نسبة مخصوصة
يقتضيها معنى العاطف قوله وانت تعرف معاني الفاء بيان لفرز القسم الاول من الضروب
وهو العطف بغير الواو قوله فاذا عرفت تحصل اي معنى مخصوص في نفسه يستدعي ذكر المعنى
من محل بينا مخصوصا يشتمل ذلك البين على فائدة العطف وكونه مقبولا في ذكر البين
فالاصول الثلثة ممهدة في العطف بغير الواو بمجرد ضبط معانيها الوضعية بخلاف الواو فانه
يدل على معنى مبهم غير مخصص هو مطلق الجمع في معنى المعاني على احتمال المقارنة والتعقيب والمهلة
فليست الاصول الثلثة ممهدة في الواو بمجرد ضبط معناه الوضعي قوله وكذلك اذا تعرفت بيان
لفرز القسم الثاني من الضروب وهو العطف بالواو واذا كان للجملة المعطوف عليها محل من الاعراب
فمجمل ما ذكر في بيان قرينه ان الاعراب صنفان اصلي وتبعي متحصر في خمسة والصنف الاول
ليس موضعا باي حرف كان لفوات شرط العطف فيها اعني تقدم متبوع وكذا اربعة من الصنف الثاني
ليس شيء منها موضعا للعطف لما نعوات ذلك الشرط كما في البدل فان المبدل منه في حكم

الساقط واما الفعلان ما يقتضيه الواو من التغاير بين المعطوفين كما في الوصف والبيان
والتاكيد فتعين ان موضعه هو الخامس من الصنف الثاني وقد تحقق عندك ان كل واحد من وجوه
الاعراب دال على معنى فاذا كان للجملة الاولى محل من الاعراب ظهر فائدة العطف بالواو اعني المشاركة
في ذلك المعنى ثم قد عرفت مما ذكرت ان تلك الاصول الثلثة اصلان معرفة موضعه ومعرفة فائدته ثم
اظهر وفيه ان شرط مقبولية العطف بالواو هي الجهة الجامعة بين المعطوفين فقد مهد كل الاصل
الثالث واستبان امر القرب ولئن وضح الى تفصيل كلامه قوله وانت تعرف ان الصنف الثاني اي
اعراب التبع منحصر في تلك الانواع اي لجموعها الاعراب التبعي الا فيما خلاه حاجة الى جعل الاعراب بمعنى
الموجود الى اخر بمضاف على معنى ان ذا الصنف الثاني منحصر لتكون تلك الانواع اقساما له قوله
واتباع الثاني الاول فيه تسامح لان الاتباع المذكور ليس من تلك الانواع بل هو العطف بالمعنى
المصدري والمعدود من تلك الانواع هو العطف بمعنى المعطوف فكانه عبر عنه للملابسة قوله
فيما يجعل لها موضعا النوع الخامس منزلة ان يقال موضع العطف هو المعطوف دون باقي
التوابع وايضا فيما ذكره دلالة على ان كلمة او حرف عطف وبه اكثر فقال بتوسيط حرف
قوله وعلمت كون المتبوع عطفا على تعرفت قوله وكذلك اذا تعرفت ولما وجد في المعاني السابقة
الاتفاق لكون تلك المعاني متقنة اي محكمة مقررة في علم النحو بلا شبهة ولا حاجة الى البيان وعدل
عنه هنا لان كون المبدل منه في حكم المنحى والموضع عنه لما يعلم مما وقع في عبارة النحاة من ان البدل
في حكم تنحية المبدل منه اي تبعيده وان الشريان كلامهم هذا ليس يجري على ظاهره بدليل صحة
وكلام زيد رايت غلامه رجلا صالحا ولو كان المبدل منه في حكم الساقط بالكلية لخلا الكلام
عن العائد الى المبتدا بل المراد به ان الغرض هو البدل وما تقدم توطئة له فكانه في حكم
الساقط قوله وهو حقيق بتصرح به في قسم الغلط وذلك لجريه الكلام من ان يعد صادرا
بلا رؤية فان المتكلم يرى بتصرحه ان ذكر الاول وقع غلطا لانه اضرب عنه واعرض والتربيب
هنا ان يقال ان لفظ تنحية المبدل معناه بحسب اللغة ما يقوم مقام الشيء وذكر لنا نتصور انما
كان الشيء متروكا اصلا في حكم المتروك فتسميته بالبدل اشعار بسقوط المبدل منه فاذا انضم
اليها نص بعضهم باظهار كلمة الاضراب في القسم الذي ظهر فيه اطراح المتبوع علم ان الكل بحكم الطرح
بتقريره ولما ما يقال من ان اقسام البدل متماثلة فيلزم تساوي معاني الاحكام لمحل نظر قوله
وعلمت ان الوصل عطف على علمت السابق وهذا البحث يحكم بعلم بانا ان هذه التوابع في هل

ان اريد الاتحاد في المفهوم فذلك في بعض صور التأكيد والبيان وان اريد الاتحاد في الذات فهو لا يمنع صحة العطف كما في الصفات التي يعطف بعضها على بعض قبل انا جاز عطف الصفات لانه لم يقصد بها شيء سوى الذات التي هي جهة الاتحاد بل المفهومات المتغايرة بخلاف الموصوف والصفة فان ما به الاتحاد مراد ثمة لا هاهنا وقوله ثم رجعة عطف على النفث وعلمت ان الخارجية بعد النفاثات وعلمك بما تقدم الى ما سلك فتحققت ان معنى الواو اعني الجمع يستدعي التغاير بين المعطوف فيه اذ لا يعقل جمع بين الشيء ونفسه قوله حصل لك جواب الشرط الذي هو اذا النفث الى الاعراب وما عطف عليه قوله ولم يذهب عليك عطف على حصل فما لا ذهب عليه كذا اذا غفل عنه والامثلة الثلثة من قبيل الصنف الاول ضرورة ان زيد فاعل جاء لا عطف على مستتر فيه وان عمرا مفعول عرفت لا عطف على مفعول مقدر وكذا الحال في رأيتها وامالى قوله الا بالجملة من ذلك عرفت عليك ورحمة الله السلام فيشارك الصنف الاول في انتفاء تقدم المتبوع الا ان المتبوع في الصنف الاول متقدم وهاهنا مؤخر والمراد بلزوم عدم التقدم جريان لا يوصل به نظير وان وصل على قلة كقولهم اشتكيت الاشكاك وسكينه فمن يشتكي زلو وقد على فهد ولا يخفى عليك ان كلامه هذا يدل على امتناع تقديم التوابع في السعة وذكر المحققون من النحاة ان تقديم المعطوف جائز بشروط ثلثة الضرورة وعدم التقديم على العامل وكون العاطف احدى الحروف الخمسة اعني الواو والفاء وثم واو ولا وقد يجاز ان يعطف ورحمة الله على ضمير المستتر في الظرف بلا فصل ولا تأكيد على سبيل الشذوذ قوله وامالى قوله عز وجل واياي فارهبون بزيادة ان المعطوف عليه اذا كان مقدرا محذوفا على المعطوف بقرينة لم يصد هنا لكان العطف سايغا شايعا لان المقدر كالملفوظ به فتقول فارهبون دال على عامل اياي اعني ارهبوا ومعترا وانا انتصر ضمير المفعول المتقدم على عامله لاجل التخصيص و عطفا الخبر على المخبر بالفاء ولان المراد كهيئة بعد رهبة وفيه كونه معناه المعطوف عليه باعتبار الاتحاد النوعي وقد يقال المراد الفاء سهاهنا من سبب الا ان المعنى الا يذكر عقيب المعنى كالتفصيل بعد الاجمال في قوله تعالى فتوبوا الى باريكم فاقتلوا انفسكم على ما هو المشهور والواو في واياي لعطف عامله اعني ارهبوا على قوله وافوا بعهدي والذي نعرف له وعلم النحو هو الاضمار على شرط التفسير فقد عدت هذه الآية من قبيل هذا الاضمار واما قوله تعالى او كلما عاهدوا عهدا فالغرض عنكم الذكر معنى ان اذا اما وقع اسم بما وقع بعده همزة الاستفهام على الواو

والفاء وثم فقد قيل عطف على مقدر كما اختاره في قول عطف على ما قبله من الكلام الا انه ادخل الهمزة بين المعطوفين فصلا لمعنى التوبيخ وكونه في المعطوف اصالة باعتبار اجتماعه مع المعطوف عليه او بزيته عليه بالمهلة اوعلى قول المشدي فعلا ميلوله على معناه بعض الحرف الاستفهام يستدعي فعله مطلقا فلا يخص صيغه معناه المحصل من قرينة لوفي في سياق الكلام ولما تقع القراين نظر الى التعدد المورد الذي اشار اليه بلفظ في قوله وسوى كفروا مساهمة لان الفعل الذي حرى مع فاعله هو كفروا الا كفروا والذي عطف على قوله الكفروا هو الفعل العامل في كلما عاهدوا اعني نبذه فريق منهم قوله فيحصل لك ايضا عطف على حصل الاول وليس واحد منها موضعا للعطف بالواو انما قيده بالواو وان شاركه في ذلك الفاء وغيرها لانه المقصود بالبحث في هذا المقام ولان بعض الانواع الاربعة صالح للعطف بأي او بل كقولك اعجبني زيد اي حسنه او بل حسنه وجاني اخوك اي زيد وجاني ابن بل حمار وارادوا بشرط العطف تقدم المتبوع ويشترط معنى العطف بالواو التغاير بين المعطوفين وانما لم يجعل التغاير شرطا لمعنى العطف مطلقا احترازا عن العطف باي قوله انما موضعه النوع الخامس بعني اتباع الثاني الاول في الاعراب بتوسط حرف قوله وامالى في قوله عز اسمه وما اهلكنا اشار به الى جواب نقض يرد على ما ذكره من ان الوصف ليس موضعا للعطف فان قوله الا ولها كتاب جملة ظرفية او اسمية وقعت صفة لقرية مع وجود الواو بينهما وتقرير الجواب ان تلك الجملة حال من قرية لا وصف لها وانما جاز كون ذي الحال نكرة بلا تقديم الحال عليها لانها بسبب وقوعها في سياق النفي في حكم الموصوفة اذ المعنى على قرية من القرى ولعل قوله ولها كتاب حكم على الوصف بجعل الواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف على ما ذكره في الكشاف ليس بشيء اذ لم يثبت واو بهذا المعنى ولعل ابن الحاجب لصاحب الكشاف بان ما ذكره سهو منه ولا عيب فيه لان الانسان لا يخلو عن زلل بادخل بنيه والبطل لاحج عنها انما العيب في الخطأ لمن والاصرار عليه ان تستمر الصورة المنافية للحق فلا تزول بسرعة وقد يقال ذكره في الكشاف يحمل على الوصف مع بسط وتفصيل فالحكم بكونه سهوا سهو ثم الظاهر ان قوله وثامنهم كلبهم صفة لسبعة كما ان رابعهم كلبهم وسادسهم كلبهم وايضا ليس سبعة في حكم الموصوف حتى يصح الحمل على الحال اذ لا شك ان الجمع يناسب معنى اللصوق وباب المجاز مفتوح فليحمل هذه الواو عليه تأكيدا للصوق الصفة بالموصوف فيكون هذه ايضا فرعا للعاطفة كالتي تجيء مع الحالية

والاعتراضية ويؤيده ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال حين وصف الواو انقطعت
العرى لم يبق بعدها عروة عاد يلتفت اليها وحكم ان المبالغة في تحقق هذه الصفة
لموصوفها تدل على ان هذه العروة يلتفت اليها وحكم ان المبالغة من الصواب قوله ويزداد
ما ذكرت وضوحا في آخر هذا الفصل فانه ذكر هناك انه يجوز الحال ان تكون بلا تقديم اذا
كانت مع الواو لعدم الالتباس بالصفة كقولك جاءني رجل وعلى كتفه سيف فاذا كانت النكرة
مستغرقة كما في بعض الاية كان ظهوره ارجح لجواز قوله ثم اذا انتفت ايضا شروع في تمهيد
الاصل الثاني في الواو وفكه اذا ثبت ما تحررها معطوفة على نظيرها في تمهيد الاصل الاول
وقوله موقعه موضعه ومعرفة فاين بدل اشتمال من اصلين لان الاصلين هما الموضع
والغائب له معرفتها هي الاهرى الى قوله والعطف في باب البلاغة يعتمد معرفة اصول ثلثة
احدها الموضع الصالح له قوله فاذا عرفت شروع في تمهيد الاصل الثالث في الواو وانما
اختار عرفت على انتفت وعلم تفننا في العبارة وتنبيها على ان ما تقدم اما مشتهر في علم
النحو او معلوم مما ذكر فيه بتامل ولما وصل القبول في العطف بالواو اعني الجهة الجامعة فانما
يعرف في علم المعاني كما سنفصلها وان ورد المثال من المفردات وان كان الكلام في عطف
الجمل اشعارا بان اشتراط الجهة الجامعة في عطف المفردات ايضا وانما قال اوله محدث و
ثانيه محدثة نظرا الى تذكير كل وتانيث كلها وقد يقال كلها بالكبد والمبتدا هو المذكور
السابقة وحد الثانية لان كل فانه مبتدا مذكر قال واما توسط الواو بين جمل
لا محل لها من الاعراب فيما بعد تعاطيه قوله غير محتمل لبيان تلك الاصول
الثلثة غير محتمل هنا بخلافها وكمال فائدة العطف بالواو في جمل لها محل لها من الاعراب
غير ظاهر ولذلك قيل ان الواو فيما بينهما لتزيين اللفظ فقط وقال بعضهم انه لاشتباك
الكلام وارتباطه وكلا موضعه في المعلوم الى انما يظهر في المفردات بلا اشتباه ويظهر
ايضا فيما هو في حكم المفردات من الجمل التي لها محل من الاعراب على طريقة المغايبة بادنى
تامل دون الجمل التي لا محل لها ويقوى عدم كون الاصول هو السر والسبب في ادق
مسلك هذا التوسيط قوله وما قصر عليه اي ولما قصر البلاغة على عرفان الفصل
من الوصل قوله وان احاط الفتح الامر على عطف غموض هذا الفن وجريه مجرى التنبير
ان الغموض كالعقبة العلياء فلا يتجاوزها الا من الفنون الاخرى التي هي كالعقبات

المستقلبات قوله واعلم انه اذا اتت بعد الحصة في الذم وقفا على قرب ضمير مصدر
تاملت والتاء في يحبذا الخبر متعلق بقرب على سعوى الظرفية قوله باذن متعلق به
ايضا على معنى الاستعانة قوله باذن الله متعلق بلا يحيح قوله وسواء ادخل التنبيه
سواء الجملة متى نزلت وتنزيلها منزلة الجملة العارية عن المعطوف عليها اشارة الى فوات
شرط العطف سواء كان بالواو او بغيرها اعني تقدم متبوع على المعطوف اما قوله تا
حقيقيا كما اذا اريد قطع الجملة عما قبلها او حكما كما اذا اريد ابدالها من جملة لاي سابقة
عليها وتنزيل الجملة الثانية من الاولى منزلة نفسها اشارة الى فوات المغاير الذي هي
شرط العطف بالواو ولم يذكر الصفة هنا لان الموصوف كان محكوما عليها عليها بالصفة
حقيقة وحكما انتصور الجملة اصلا فالوضع لما قبلها مجمل بيانا لا وصفا ولما ذكر الصفة
فيما تقدم لاجل البحث هناك متناول لعطف المفردات كما يدل عليه تمثيله الجهة الجامعة
بعطف المفردات على ما نزلنا اليه وانتفا الجهة الجامعة بين الجملتين اشارة الى فوات شرط
كون العطف بالواو مقبولا عند البلغاء قال قلت قوله لكمال الانقطاع بلا ايهام متعلق
بقوله لم يكن بينهما وبين الاولى جهة جامعة فعلى الانتفا الجهة الى معه بكمال الا تنكاها
والامر بالعكس قلت هو متعلق بما بعده اعني قوله لم يكن ايضا موضعا لدخول الواو
قال كيف جعل هنا وصل القبول الا الموضع الصالح الذي هو الاصل
الاول مع انه عين فيما سبق اصلا ثالثا قلت لما قيد الموضع الصالح هناك بكونه من
حيث الوضع لم يتناول وصل القبول لانه من حيث البلاغة واطلق هنا فتناوله ولم يعتمد
في كونه اصلا ثالثا على التفصيل السابق لا يقال كمال الانقطاع قد يكون للخلل في
الجملتين خبرا وطلبا ولم يتعرض هنا اصلا لانا نقول العطف اراد بالجهة الجامعة هنا
المناسبة التي تعم الجامع العقلي والوهمي والخيالي وغيرها فكانه قال ليس بينهما مناسبة
جامعة ولا شك ان الاتفاق خبرا وطلبا من المناسبات الجامعة فيتناول
نفيها كمال الانقطاع بنوعيها قوله وانما يكون اي الجملة موضعا لدخول الواو اذا
توسطت بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع منسبة الى الجملة الاولى وهذا عنده
قوله فيما سبق انما موضعه النوع الخامس واعلم انه لم يتعرض للاصل الثاني اعني فائدة
العطف بالواو هنا الى في جمل لا محل لها من الاعراب لكونه اولى بالتعرض لعدم ظهوره

كلامه فنقول فائدة العطف بالواو فيما له محل من الاعراب هي التشريك والجمع بين
مضموني الجملتين في الحكم بحسب نفس الامر فان قلت اجتماعهما واشتراكهما في حكم
المحكوم معلوم بدون الواو لدلالة الجملتين على تحقق مضمونيهما في الواقع فيجتمعان
فيه قطعا قلت ما ذكرته انما هو بحسب الدلالة العقلية وهاهنا لكن مقصود فبالعطف
يتعين المقصد بيان الاجتماع ويتقوى الدلالة العقلية بالوضعية وقد
يندفع ايضا توهم الاضراب عن الجملة الاولى الى الثانية قوله ولكل من هذه الانواع اي
القطع والابدال وكمال الاتصال بالايضاح او التاكيد وكمال الانقطاع والتوسط
بينهما وضمير ورودها لهذه الانواع والمستتر في طبق وربما راجع الى ورودها و
هناك اشارة الى اقتضاء الاصل وفي البلاغة حال يرجع وجوز تقديرها توسعا و
ضمير يناط للكلام قال ولما كانت الحالة المقتضية للقطع بين اولى الاحوال المقتضية
للانواع المذكورة باسرها وعن صحة بان نتبرع في اكثرها ثم عقب ما طلبته كثير لكل
واحد منها ليكون كل عقد حاصل بهذه الاحوال ومقتضياتها فنكشف كل عنها غطاءها
فكلم لم يخض في هذا الفن ودخل كلامه قوله ان يريد ان تشرك الثاني اي تجعل الثاني شريكا
للكلام السابق في ذلك الحكم والضمير مفعول اي يريد ان تشرك بينهما في المعنى فقدم على الاتصال بالنعل
نقل المركب ذلك عن الاصل صلته شريكا للحمد قوله فتنقطع بالرفع عطفا على لا تريد وله ان يرفعه
جوابا للنفي وكلمة ثم في قوله ثم ان هذا التنزيل في الرتبة فان التفصيل اعلى مرتبة في البيان من
الاجمال وفي محل الكلام ضمير الشان الذي يفسره بوصل وانما قال قبل الكلام السابق لان عنده المتنوع
مانع اذ كان منشأ فراع السابق المشتمل عليه ثم يقطع لان المتبادر من العطف عطفا على ما يلبس فيه
مانع بناء على كونه اقرب وعلى هذا القول فحكم اذا كان لا يوصل معناه ان لا يوجد هناك كلام مخبر
كونه منشأ للسؤال الذي يورده والتقييد بالتحري زيادة توضيح على مانع اقبل الكلام السابق وله
بعد قوله كالمورد موهم على صيغة اسم الفاعل فان الكلام بسبب كونه منشأ للسؤال الذي يورده
والتقييد بالتحري زيادة توضيح قوله فينزل ويجاب بالرفع ايضا ينزل وجاز نصبهما عطفا على
يكون وقوله فتنقطع بالرفع ولا يجوز نصبه اذ ليس من تمام الحالة المقتضية للقطع بل هو
مقتضاها اي فينقطع هذا الثاني عن الكلام السابق لان الكلام الطالب قوله عن جواب السؤال
المنزل منزلة الواقع وقوله بالتحري حال من السؤال او تنزيل السؤال متعلق بالتحري قال ومن نحو التنبيه

السابع

على موقع السؤال انما يكون مع القطع ولما اغنى عن السؤال وعدم سماع شيء منه وعدم
انقطاع كلام متكلم في صلته على تقدير العطف ايضا فكيف يجعل جهات مقتضية
للقطع لحيثيات النكت المذكورة هاهنا جهات مقتضية لتنزيل السؤال بالتحري منزلة الواقع
والقصد الى جعل الثاني جوابا له لا الى ترك العطف فان قلت المحذور لازم ايضا فان ذكر المعاني
الثلثة حاصلة على تقدير عدم التنزيل اعني على تقدير العطف وتوضيحه ان ذكر الثاني عقيب
الكلام السابق سواء كان مقطوعا عنه او معطوفا عليه يترتب عليه تلك المعاني واذا عطف
لم يكن هناك تنزيل قلت الظاهر انه اذا لم ينزل السؤال منزلة الواقع لم يذكر الثاني ولكن سلم
فلعل المراد ان تلك التنزيل انما يجوز تنبيه السامع على موقع السؤال ولما اغنائه بحيث لكن التنبيه
فلا اشكال والتبادر في تقليل اللفظ المعتبر لا المنسبية كما يرشد اليه قوله وسواء تكثير
المعنى بتقليل اللفظ تقدير السؤال وترك العاطف فان تقدير السؤال اشارة الى تكثير المعنى
وترك العاطف اشارة الى تقليل اللفظ وقوله او غير ذلك عطف على تكثير المعنى اي والتقصير
الضمير ما ذكره وقوله ينخرط في هذا السلك ما يترك لاجله السؤال منزلة الواقع وجعل كلا منهما
تنبيه السامع لموضع السؤال وادعاء ظهور السؤال بحيث يستغني عن ذكره والقصد
الى بسط الكلام معه بذكر الجواب المتفرع على تنزيل السؤال منزلة الواقع قوله وسمي النوع
الاول قطعا والثاني استينافا فلم يهمل نوعي الحالة المقتضية للقطع بحيث ان قطعا واستينافا
كانوا اهملوا ظاهر عبارته بل اكثر نوعي القطع لحاصلين من ذينك النوعين مسميان بالقطع و
الاستيناف فتسمية النوع الاول منه تسمية الخاص باسم العام قوله ويراد عطف على ما
المراد يجري مجرى التفسير على طريقة قوله اعجبني زيد وكرمه كانه قيل غير وافي بالمراد
المراد قوله معطوفا اي يراد ان يكون معطوفا بالنظر الى ذاته لا بالنظر الى صفته وكونه مثله في القطع
هو الشيء والتحري في التعجب ما يتعجب لقرابته واضافه ... التطلع ما دق قوله او غير
ذلك عطف على المنصوبات نعم به مثل التعظيم والكبر مما لا يجب استرعاه الله عناء بشان
المراد قوله فيجعل بالنصب عطفا على يكون فهو من تمام الحالة المقتضية له بل لا بد منه
استيناف القصد الى المراد لنظر مجموع القصدين من بين الاعتناء بالشان يتميز تمام
البيان اذ ليس فيه الا مجرد القصد الى ازالة الخفاء قوله فظاهر مثل ان يكون للسامع
غفلة او شبهة او توهم تجوز او سهو او نسيان او غلط في شمول او ارادة زيادة تقرير

قال ولما الحالة المقتضية هنا لكمال الانقطاع ما بين الجملتين فهي ان تختلفا طلبا
وخبرا مع تفصيل يعرف في الحالة المقتضية للتوسط وكذلك التفصيل سوى ان لا يكون المقام
مشتملا على ما يزيل الاختلاف وهي تقتضي الطلب على الخبر او عكسه فان المقام اذا اشتمل عليه
لم يبق بين الجملتين كمال الانقطاع حتى يتوسط لزوال ذلك الاختلاف ولما لم تجر مع تفصيل يأتي في
الحالة المقتضية للتوسط لان المذكور هناك ان يكون المقام مشتملا على ما يزيل الاختلاف وهذا القيد
المعتبر هنا يعرف مما ذكر هناك قوله او ان اتفقتا خبرا فان لا يكون بينهما ما يجمعهما اقتصر على
الخبر ولم يقل او طلبا لان الكلام في القانون الاول والعبارة الظاهرة في هذا المقام ان
يقال او ان لا يكون بينهما ما يجمعهما عطف على ان تختلفا خبرا وطلبا الا انه عدل عنها الى ما
في الكتاب تنبيها على ان عدم الجامع انما يجعل سببا للانقطاع اذا كان مع اتفاق الجملتين
في الخبرية او الطلبية وقد كان اختلافهما خبرا وطلبا سبب مستقل لكمال الانقطاع لم يحتج
اذا جامعه عدم الجامع لم يجعل وله بنا رجح اجتمع هناك للانقطاع سببان جاز ان يجعل مجموعهما
او احدهما فلذلك جعل الاختلاف سببا على الاطلاق وقيد عدم الجامع بتقييد الاتفاق والوجه
في تركيبه ان يقدر بعد فاء الجزاء مبتدأ حتى يكون الجزاء جملة اسمية يجعل الشرطية بأمرها
معطوفة على الاسمية الواقعة بعد فاء الجزاء فيصير التقدير هكذا او فان اتفقتا خبرا
فهي ان لا يكون وقد ينتظم اللفظ مع رعاية ... قوله عند المفكرة ... العقل
المقدر في النفس الناطقة بها تدرك الموهومات ... والخيال قوة لها هي خزانة لصور
المحسوسات والوهم قوة يدرك بها معاني جزئية منتزعة عن المحسوسات والمفكرة قوة
لها يتصرف بها الناطقة في صورها تركيبا وتفصيلا وما يتوهم ... ان اراد
بالجامع العقلي ما يدركه بالعقل الكلي وبالجامع الوهمي ما يدركه الوهم من المعاني الجزئية
وبالجامع الخيالي ما يكون صورة مرتسمة في الخيال فليس ... كل واحد من الاتحاد
والتماثل والتضايف سواء كانت كلية او جزئية جامعا عقليا وجعل كل واحد من شبه التماثل و
التضاد وشبه التضاد ايضا على الاطلاق جامعا وهميا وجعل تقارن الصور في الخيال
جامعا خياليا وليس تقارن الصور صورة مرتسمة في الخيال الا انه يراد بالجامع العقلي
امر بسببه يقتضي العقل اجتماع الجملتين عند المفكرة وبالوهمي امر بسببه يقتضي الوهم
ذلك وبالخيالي امر بسببه يقتضي الخيال ذلك ثم ان العقل لما كان يميز بين الاشياء الملتبسة

ويتيسر به الامور الصحيحة المطابقة للواقع وكان كل واحد من الاتحاد والتماثل والتضايف
وشبهه مناسبة لكل الاسباب المقتضية في نفسها للاجتماع نسب الجمع بها الى الوهم و
لما كان الخيال محلا لتقارن صور المحسوسات التي منها ينتزع صور الموهومات و
المعقولات نسب الجمع بسبب تقارن الصور كلية كانت او جزئية محسوسة او موهومة
الى الخيال والضابط في الجامع ان الجمع اما بسبب التقارن في خزانة الصور اولا فالاول
من الخيالي والثاني اما ان يكون بواسطة امر مناسب للجمع ومقتضيه بحسب نفس الامر فهو
العقلي اولا فهو الوهمي قوله الخ ... في منصور ... قوله مثل الاتحاد
في المخبر عنه او الخبر او في قيد من قيودهما يعني كالظرف والحال والمفعول والصفة وغيرها
قال قيل للمتبادر من كلامه ان الاتحاد في واحد من المخبر عنه او الخبر او قيد من قيودهما
كاف للجمع بين الجملتين وفساده واضح لامتناع ان يقال زيد ... يوم الجمعة و
عمرو ... فيه قلت لانم ذلك الامتناع مطلقا فانه اذا قصد بيان الامور الواقعة في
يوم الجمعة جاز العطف لان المقصود الاصلي هو هذا القيد واذا قصد بيان ... ذكر الامور
الواقعة في يوم الجمعة ... العطف لانه ليس جامعا بل لانه جامع غير ...
اليه كما صرح به في ... قوله او تماثل عطف على اتحاد وهناك اشارة الى تصور
من ... قوله فان العقل تعليل لكون التماثل مما يقتضي العقل بسببه اجتماع الجملتين
عند المفكرة والقائل التشخص في الخارج احترازا عن التشخص في الخارج احترازا عن
التشخص في الذهن فانه لا يرتفع واذا رفع العقل التشخص الخارجي عن المثلين بقيت
الماهية الكلية الواحدة فقد صح التماثل الى الاتحاد واقتضاء التضايف للاجتماع تام
فان التضايف يعني ... سواء كانا حقيقيين كالعلية والمعلولية والسببية والمسببية
او مشهوريين كالعلة والمعلول الشاملين للمعقولات والمحسوسات والسبب ... في العلة
والسبب المعلول فقد يخص العلة ... بالمؤثر والسبب بالغاية ... في الجملة
والسفل والعلو يختصان بالمحسوسات فلذلك عطفهما باو والاقل والاكثر يوصف بهما
الكميات وما يتعلق بها من المعقولات والمحسوسات قوله فالعقل تعليل تنبيه لكون التضايف
جامعا عقليا الى العقل بان انه يجمع المتضايفين في الذهن قوله ولان العقل سلطان
مطاع معارع فرد من ... انه ... مقصود وقد ... ان لا ...

لبيب والاولى بحسب المعنى اى تمم بقولنا وان خلافه لا يستطيع قوله والوهمى بان يكون
بين تصوريهما اى بين متصوريهما فى المخيلتين شبه تماثل واتحاد فى التصورات نظرا الى تعدد
المحال قال لان الجامع الوهمى يجب اعتباره لكل واحد من متصوريهما بل مع قطع النظر عن الجامع
العقلى وقد نبه على ذلك بقوله نحو ان يكون المخبر عنه فى احديهما لون بياض وفى الثانية لون
صفرة قوله فان الوهم يحتال فى ان يبرزهما فى معرض المثلين فكان الوهم يدعى ان الصفرة
بياض زيد فيه شىء يسير لا يخرج عن حقيقته ولكم للوهم من حيل ترويج هذا ايضا مراد وقد
كامر وقد يلحق به كان الوهم منشاؤه ترويج فان الوهم شيطان رجيم قوله وان اى وان
لم نصدق فان الوهم يبرزهما بعد المثلين فى معرضهما فالزم وقد بقوله نعرف
به صدقه فان الوهم هو الذى حسن الجمع بين هذه الثلثة كالمشابهتها الصور الثلثة
بسبب الاشتراك فى ان اشرقت الدنيا ببهجتها اى بحسنها وطراوتها اشراقا حسنا
بالشمس والقمر ومعنويا باى اسحق لافاضته عليها انوار العدل والاحسان وهو الذى
حسن الجمع بين هذه الثلثة الكلمة والسماء وصفات الجمل لاشتراكها فى عدم التوقع منهم
والاستغناء عنهم مع كونها متباعدة متباينة غاية التباين قوله وقد عطف على علبكم
قوله سواء اى سوى الوهم ظرف متعلق بحسن لفظا قدم عليها اهتماما وسوف للمعنى استثناء
من ما الضمير النائب عنها بالذى حسن وانما قال او بقوله اشعارا بان كل واحد
من القولين وافى على هو مقصود ما عن ظهور صدقه فى احتيال الوهم قوله وقد عرفت
حال المثلين فى قوله يحتال فى ان يبرزهما فى معرض المثلين اى وقد عرفت حال المثلين
فى شان الجمع بالرجوع الى الاتحاد بواسطة تجريدهما عن التشخص فاذا تحقق احتيال الوهم
ظهر كون شبه التماثل جامع وهمى قوله او تضاد عطف على شبه تماثل والمتضادان هما
وجوديان لا يكون تعقل احدهما بالقياس الى الاخر ويتعاقبان اى لا يجتمعان على
موضوع واحد وبينهما غاية الخلاف قوله كالسواد والبياض اى كتضاد
السواد والبياض مثل ذلك بالمحسوسات بالذات باحدى الحواس الخمس الظاهرة
ثم اعاد الكاف ومثل بجنسه لقوى زاد الافعال البدنية والنسانية والقلبية وقد
بقال التحرك والسكون من الانفعال والقيام والقعود من الاوضاع والذهاب
والمجى من الحركات المختلفة بالاضافة فان حركة واحدة مجى وذهاب بنسبة الى

تشخصين والايمان والكفر على اذعان الحق وجحوده من الاعراض النفسانية المختصة
بالقلب وانما جعل بعض الاقوال والافعال ايمانا او كفرا لانبائه عنه ولما كان الاقرار
والانكار من خصوصيات اللسان واكثر الجنان ثم اعاد الكاف ثانيا ومثل
بالموصوفات بالمتضادات فى ذاتها وتبعا بايراد مثالين ما خوذين من اول الامثلة
السابقة المتضادين واخرها على ان قوله وكالمتضعات مكرر ما ذكر بعد الجمع واللام
الخفى اى بين السماء والارض شبه تضاد لا تساويهما بوصفين متضادين خارجين
عنهما لازمين لهما اعنى غاية الارتفاع وغاية الانحطاط وانما لم يجعلا كالاسود و
الابيض لان الوصفين المتضادين داخلان فى مفهومى الاسود والابيض وخارجان
عن مفهومى الارض والسماء وكذلك السهل والجبل بينهما لزوما بينا وصفان متضادان
خارجان عنهما اى الملاسة والخشونة واما الاول والثانى فانهما متضايفان وان تضمنا و
صفين متنافيين كالاسود والابيض الا انه ليس بين وصفى الاولية والثانوية
غاية الخلاف فلذلك جعل ما بينهما شبه تضاد قوله فان الوهم ينزلهما لكون التضاد
وشبهه من الجامع الوهمى قوله منزلة المتضايفين وذلك لاشتراكهما فى الضدية التى هى من
الاضافات اللازمة لهما لزوما بينا ولذلك ولتنزيل الوهم المتضادين وما يشبههما منزلة
المتضايفين تجد الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد من سائر المغايرات الابرى ان
السواد اقرب خطورا مع البياض من الحلاوة وكذا الحال بين الاسود والابيض و
بين السماء والارض ونظائرهما وكذلك الوهم دائما فى الاحتيال فان قلت اذا
كان شبه التماثل والتضاد وشبهه بين امور كلية لم يكن مدركه للوهم فكيف يتصور منه
الاحتيال والجمع حتى قلت الادراك فى الحقيقة انما هو للنفس سواء كان المدرك كليا او
جزئيا الا ان الالات تستعمل فى ادراكاتها فالوهم الة بالذات ادراك المعانى الجزئية
المتعلقة بالمحسوسات والنفس تستعمله وتستعين به فى ادراك سائر الحواس الظاهرة ثم
قبل الوهم سلطان القوى الحسية بل ربما يستعمله فى المعقولات المنتزعة عن المحسوسات
بل فى المعقولات الصرفة ولذلك يخطئ فيها ويحكم عليها باحكام المحسوسات فالجامع الوهمى
ربما اقتضى القوة العاقلة الجمع لاجل استعمال الوهم واحتياله فكان الوهم الذى فى
هذا ان قضاء قياس الجمع اليه كما تنسب القطع الى السكين قوله والخيالى بان يكون

اي في الفن الثاني من خزانة الصور المحسوسة كانت هي موهومة او معقولة فان الجامع الخيالي حرم

بين تصورانهما اى بين منصورات هذه الجملة ومنصورات تلك الجملة تقارن في
الخيال ليس يعتبر فيه علة فيه تقتضيه في نفسها الاجتماع او شبهة بها كما في الجامع
العقلي والوهمي بل هو مجرد تقارن بين المتصورات في الخيال بما اتفق على العطف لاسباب
مختلفة مودية الى ذلك التقارن وقوله فان جميع ما يثبت تعليل لما يدل عليه تنكير
تقارن مع اسناده الى اسباب متكثرة اعني تفاوت الصور المتقارن كانه قيل للتصورات
تقارنات مختلفة لان جميع ما يثبت في الخيال مما يصل اليه من الخارج بطرق الحواس تختلف
ثبوتها وتقارنها فيه بحسب التادي اليه والتكرر لديه لاسباب تقتضيه لذلك التادي
والتكرر فاذا تادى اليه صور متعددة معا وتكرر تاديها اليه كذلك تقارنت فيه
واذا تادى اليه صورة واحدة مرارا متكثرة صارت واضحة عنده ولذلك اي ولان
الثبوت في الخيال بحسب التادي والتكرر لما لم يكن الاسباب المودية المكررة على وتيرة و
واحدة اي طريقة معينة فيما بين معشر البشر اختلف الحال في ثبوت الصور في الخيالات
ترتبها اي اجتماعا على كيفية مخصوصة ووضوحا فكم من صور تترتب هي معا تتفق في خيال
الاتفاق الاسباب في حصر وتلك الصور بعينها لا تترتب بعضها بعضا في خيال اخر وهذا
اشارة الى الاختلاف في الصور ترتبا في تخيلات الخيالات وكم من صورة لا تكاد تظهر في خيال و
هي بعينها في خيال اخر كنار على علم اي على جبل مرتفع وفي هذا اشارة الى الاختلاف في الصور
وضوحا وظهورا بحسب الخيالات قوله وان احببت ان تستوضح اي تريد وضوح
ما تلونا عليك تنظر الى ما يلقي البكر من تفاوت الصور في تقارنها ووضوحها فخرق
جواب الشرط بحرف البحر لشروع النظر من جانب اختيار كلي لاجل امتحانك وتلقاه من
تلقاه اي استقبله وبدا من خذق وصل فلو يجد الغار والمعنى تلقى كاتبا يتعاهد بكرا
له الايدي للخيل معروفا انكر بسبع ما يعد فانه ثانيا ان الكاتب هو المتعلق على معنى تلقى
كاتبا اي حذقا فانه تنعهد بكر فيه والعقلية بيرم النجار ويسمى بالفارسية سكنه وله
وآخر وآخر اى وتلقى آخر وآخر والمراد الكثرة لا خصوصية الاثنين والتلاحع الضمير
فقال بما يثبت بسوى اى بتعهد بما يثبت بسوى وهو لا الا المذكورون ارباب صناعات
مخصوصة بمنزلة العرف الخاص ثم استدل لذكر اهل العرف العام فقال قوله لباخاله ان
من اصحاب العرف والرسم فبالغ فيهم ورسم كذا الماء بما يعرفونه وبتعودونه فاذا انصب

عن انه خبر كان وفاعله مستتر راجع الى ما هو مذكور معنى اعني من تعدد ولو قوله فتلقته حلب
ابا وقد تعالى هو منصوب بمضمر يفسره هذا الظاهر اي واتيا وصحت تلقى فتلقته على البغم
فاباى فارهبون قوله فانهم متعلق بتلقى والضمير للمذكورين من الكاتب والنجار
وغيرهما وجعلها حال واللام في المصاد فهم متعلق بلد بتبتين عن العنا اي بعد وغير
ومن تدبرها فانجاع القانون في عالم الامور ولذا غير شيء العقل الى خلاف ما تثبت في
خيالات اصحاب الصناعات الخاصة او العرف العام استبعدوه وانكروه انكارا تاما
قوله وهل التشبيهات فاعل فعل يفسره ما بعده اي هل تتلون تشبيهات اولئك والمقصود هنا بيان
تفاوت الصور في الوضوح بعد استيضاح تفاوتها في التقارن فيما تقدم وتجلو
من جلوت العروس وفيما تحكي حالا من تشبيهات اولئك ايه في جملة الا مع المحكية وتحكي
جملة استينافية وقوله سكر طرب وتركيب الجد من قبيل لجين الماء اعني اضافة
المشبه به الى المشبه والانتظام مستعار للجمع والحمل للثبات على الجد وقد حسنت هاتان الا
الاستعارتان بناء على تشبيه الطريق بالسلك والجد بالمركب قوله انتقاب المحجة بالظلام
جعل الظلام كنقاب يستر به المحجة اي الطريق الواضح وجهها وسوى الاغراء مفعول
ثان لاورث اي امر اسوى الاغراء وفيه مبالغة حيث جعل المانع عن السير باعثا
عليه ولقد احسن حيث عبر عن الجد في السير بلطم خدود المحجة بايدي الرواقص من رقصة
وهي الناقة التي لها نشاط في السير كانها ترقص ونشر الظلام حياكه وطي ايدي روقه
عبارة عن شمول الظلام الهواء وشروع لون الطرف والقاريم العصا كناية عن السير وقوله
فقال بلم عطف عليها استطاع افضل انكشف كل الحوض عن مزيد تخبطهم اي سيرهم على
غير بصيرة قريبا مضاف الى الجملة الاسمية والالف للاشباع وهو ظرف لا تسمع والزبى
بالزاء المعجمة جمع زبية وهي الرابية التي لا يعلوها الماء وتطلق ايضا على حفرة تحفر في
مكان عال لاصطياد الاسد فاذا بلغ السيل الزبية كان غاية في الاجحاف والطبيان
وقد يروى بالراء المهملة جمع ربوة والطبيان للفرس كالثديين للمراة فاذا بلغهما الحزام
سقط السرج وذكر عند الرحيعة عدم التمكن من شد الحزام وكلاهما مثلان يضربان لتناهي
الامر وبلوغه النهاية والشراك وظن تركيب الكتاب وفرجا له منه المستدرك الطرف اعني في
وحيث الظلام والناقة طالب الضيافة المستثنيا منا سالا لانه يتفقدون في مسافات

خبر المبتدأ اعني هم قوله مظلمة بهيم اي خالص لا يخالطه شيء من النور يقال فرس بهيم
اي خالص لا يخالطه لون غير ما يخالفه فلم يهتدوا لكون اي لم يهتدوا سبيلا ولم يعثروا على شيء انفسهم
من ان اتفق عليه كل منهم حال كونه ناظرا تناقض ومادحا سناه بالقصر وهو النور وسناه
بالمد وهو الرفعة والشرطية اعني واذا اشتبه عطف على تحذيه قوله فما اشتبه اي في التشبيه
والعدول الى المضارع لتصوير الكلام الماضية والا ابريز الذهب الخالص قوله او التفاوت
عطف على تشبيهات اي هل التفاوت فيما ذكر يتلو عليك سورة غير ما تلونا او يجلو الدليل
صورة غير ما جلونا ولما عطف باو اعلم ان الاستفهام راجع الى معنى النفي وكلمة او لتقييد
عموم النفي كقوله ولا تطع منهم آثما او كفورا اي لا يتلو شيء منها سوى ما ذكرنا من اختلاف الصور وانما
للتنبيه على ان كل منها كاف لنا فيما هو اصل المقصود اعني الاختلاف وانت تعلم ان التفاوت
في الابراز على الوجه الذي ذكره بل هو اختلاف في الصورة بالآلات تفاوتا وقد صرح ايضا
قوله فيما يحكيه متعلق بالابراز ومن ذوي الحرف حال من الاذكياء قوله احسن الكلام نظما
التولباني فان بك على انه حال من الجوهري وكذا الى في اخواته وتنبت الفكر هو التعمق في
المعاني ونظم الفطنة هو ترتيب الالفاظ لتنسيق المعاني والتنضيد هو ان يجعل بين كل
لولوتين خرزة للتحسين والتزيين شبهت المعاني اللطيفة باللآلي المنفصلة في الحسن
البهاء والسمط هو الخيط ما دام فيه الخرز والزائف الكاسد المردود في الرواج والبهرج
هو الردي الباطل من الشيء وهو معرب نبهره كذا في الصحاح وهو الواقع المسحوج
المصحح من الكتاب وقد يقال النبهرج اقرب الى المعرب يقال احميته اي جعلته حاميا اي
حارا والكير منفخة الحداد من زق او جلد غليظ واما الكور بالواو فهو المبني من الطين
الذي فيه النار وسبكته اذبته وخلصته الحديد والذهب ما ينفي عنهما من الغش وكون
الكلام مركبا في معنى ومتحيرا نركبه لكرم عنق فيلس قوله هذا الكلام في معنى المدح وهو
الوجيز صفة اللفظ وصف به المعنى تبعا والنحو ما يسكون الخاء وقد يفتح نحو نهر ونهر
والافحام مصدر افحمه اي وجده ساكتا والمعنى اضحكت الكلام من عجب وجدانه غير
معيد لحناه منزلة الساكت والتعليس تزيين الشيء هو الطريقة العظيمة واعترض
بان فطبس ان ما قريب على اللام والمراحل جمع مرحل وهو الغزل نحاس ق
الدنان جمع دن والراووق المصفاة وتحت عذوبة الكلام والمفاصل وفيه

شبهه م

في الافكار وصقلته العقول تاثير حسن نظمه ولطافة معناه وجودة مغزاه في نفس السامع
تاثيرا شاملا لظاهره وباطنه حتى يصير كأنه منقوش والرقم النقش والرسم الاثر
استبهم الاثر اشكل واستغلق واللكنة عجمة في اللسان والرمص بفتح الميم الوسخ الحاصل
في موق العين فان لكان بينا لما هو الغمص والبرود ما يبرد به الشيء وبرود العين من
الاكحال جعل الكلام البليغ لمن اعتراه شبهة كالكحل لمن به رمد قال او سلوك
او ايضا معطوف على انها على تشبيهات وقوله قائلا تصريح بالقول المقدر فيما تقدم
وما كان ناشئا قال قد البراي انفرد وتنبتا اي انفرد عن الجمهور قوله اضيق من محبرة الا سيما
التي فيها الثاء وقعت نكرات والتي بعدها وقعت معارف ولعل السر ذكر ان الثناء في
جميع ما وصف فيه او في بعضه اعني قصبة الوصف والافراد فلا يناسب التوقف
لجنسي فيكرر التنوين في الكل رعاية للموافقة قال ولصاحب علم المعاني فضل احتياج عند الحكم
لا سيما النوع الخيالي منه وذلك لان مشكلات الفن الرابع وهي مباحث الفصل والوصل مبنية
على الجامع فلا بد من ان يعتني معرفته ولما كان النوعان الاولان من الجامع اعني العقلي
والوهمي ليس كان تحت الضبط بحكم العقل والوهم دون النوع الخيالي اذ لا انضباط له بل
مبناه على الرسوم والعادات المختلفة وقع بذلك الاعتناء بشأن النوع الخيالي قوله
فمن اسباب اسباب تجمع بين صومعة وهي موضع العبادة وقنديل وقرآن ومن له اسبابا
اسبابا تجمع بين دسكرة وهي موضع الفسق وذلك كبين الخمار دين والابريق والاقداح
والنظر الى هذين النوعين من الاسباب نظهر تباين الاسباب في شأن الجمع بين الصور
في خزانة الخيال تباينا بعيدا ولما كان الامر على ما ذكر من تباين الاسباب واختلافها
فيما بين الامم والاشخاص فقال اظلم توقف صاحب علم المعاني النوع الخيالي حتى من التيقظ
فقال وفاه حقه اي اعطاه اياه وافيا تاما وانه اي والحال ان صاحب المعاني من اهل المدر
الحضرية اي يستخف كلام رب العزة ومن ابن يستجليه وهو متعلق بالظرف وحالا عامل
اذا والمعنى له يستجليه اذا لم يوف الخيال حقه قوله من اهل الوبر متعلق بالكلام وكذا صفة
متعلق بدوا للمنزل في بيته وكا سبحانه او للكلام على الاسناد المجازي وانما جمع
الدلائل لان كل واحد من الامور دليل على الصانع الحكيم وذكر النسق بنص على المصدر في
أفلا ينظرون به اما بدل اسم بتقدير مضاف الى نسق افلا ينظرون وانما مفعول به

فقير احتياجي في هذا الفن اي الفن الرابع الى التنبه والتيقظ لانواع الجامع اي الذي تجمع بين م

يجمع وين كسر الثاني
ب معناه فمن الاسباب م

اي كيف م

لنا سفا بقال نسق الكلام اى عطف بعضه على بعض واللام فى لبعد متعلق بالنفى
المستفاد من انى يستحيل الى التخيل ببعد البعير عرضه لكونه من اهل المدر فى مقام النظر
اى التفكر فى معرفة الصانع وصفاته لما يا النظر الى مصنوعاته وكلهم لم لم ترى الى الجزيرة
فان بعد البعيد ضياء عن السما كثر واقوى من بعد البعير عن ضياله فى ذكر الغنم قوله وذكر اى
بنفظ او تو فيه ضم بتسقط الحصول اذا نظر كان جل مرمى غرضهم الى بعضهم ما يعود اليه
غرضهم نزول المطر لكنه اى حلم وينزل فيه ويجمع اى تدخله فى حوارنا وحفظنا بقال
اجاره من ان بظلم ظالم ولجاه من الله من العذاب منعه الى محتمعه على طالبه لتحكم كلام بزول الوف
اذ هو مشرف على كتب بلا ط والناظر الى المستشهد بالبيت على ان حصونهم الجبال ومن
الاصحاب معاش بذلك اى من تنقل الى بطون المكن فى منزل من عزم له لحوراى معز ومان
الصحو واجبا انما فعند نظره اى نظر المدرى هذا النظر المذكور وعند ظرف لما يدل عليه
اى وهو مبنى للمفعول على صيغة الغيبة مسند الضمير المدرك والمعنى انظر الحفظ عند
نظره هنا ان البدوى اى احتز بنفسه والمراد انكار الظن قوله هنا كلمه فى خزانة الصور
وضميرها لصورة الابل واللام متعلق بخارنة او بتعوله اى البدوى من اعوزه الشى اذا
احتاج اليه ولم يقدر عليه وضمير بعده الصورة الابل والسماء اوانه تنص اى بالرفع من
نصبت الشى رفعته نبلها اى عنقها بعدهن اى بعد صور الابل والسماء والجبال قوله لا
ان لا برى الحفظ البدوى كركم بنا صنوا ولم يجمع ولم يجى باخذ بعضها بعضا قوله على ذكر الوجه
لو على الترتيب الخصوص المذكور فيما بين تلك الصور من النسق يعنى او عطف الظروف الثلاثة
اعنى الى السماء وما بعده على ما قبلها وعطف الاحوال الثلاث اعنى كيف رفعت على ما تقدمها
لا يقال كلا منافى الجامع بين على الحمل لما من الاعراب فلا يصح التمثيل بالاية لانا نقول قد مران
عطف المفردات يعتبر فيه الجامع ايضا كما فى عطف الجمل مطلقا فالتمثيل بالاية ذو كبر لكل قال
واما الحال المقتضية للتوسط اخر بيان التوسط عن بيان كمال الانصال والانقطاع لتوقفه
عليهما وذكر له صورا اختلاف الجملتين خبرا وطلبا لان لما مباحث فيما دفع وغوص
بخلاف ما اذا اتفقتا خبرا ولم يتعرض لصورة اتفاقهما طلبا لانه خروج عرفا نوره الخبر
بالكلية واما تضمن الخبر معنى الطلب فظ فى صورة الاختلاف فليس بمقتضى لذكر
الخروج واما توسط الشرط اعنى قوله ان اختلفتا بين المبتدأ والخبر لان ازالة

سابقه

الاختلاف بمقتضى سابقه الاختلاف وقدم ذكر تضمين الخبر معنى الطلب على عكسه
الذى هو واضح فى القانون اما لمراعاة تقديم الخبر على الطلب فى قوله خبرا او طلبا او لان مباحثه
اكثر واوفى واراد بتضمين احدهما معنى الاخر ما يعم استعمال احدهما فى معنى الاخر وانسياقه الى
تقدير الاخر وفى قوله مشركا يروى مخففا ومشددا وهو عطف على مشتمله ولما فارغ بيان ما
جامعه بصيغة الجمع نظرا الى المواد المكثرة للجملتين المختلفتين خبرا وطلبا الا ان الجهة الجامعة
بحسب اعتبارها فى تحقيق منصوصاتها فانه غير واجب اشرنا اليه وكلمة من فى بما تلبث تحقيقه
لا لبيان المكان تنكير جهات ولا يخفى ان ما ذكره ههنا نفى لسببى كمال الانقطاع ولا بد فى
اثبات التوسط من نفى اسباب كمال الانصال ايضا فكانه اعتمد فى ذكر على ما سبق اذ لم
يكن فى نفى اسباب كمال الانصال بحث بخلاف ازالة الاختلاف بالتضمين فان فيها مباحث
قوله على نحو متعلق بقوله مشتملة ومشركا معا اى اشتماله واشتراكا كائنين على نحو اشتمال المقام و
اشتراكه فى قوله عز وعلا واذ ولا يخفى تعليله لاشتمال المقام فى هذه الاية على ما بين الاختلاف
ان ظاهره ان لا تعبدون بمعنى لا تعبدوا الان مقام اخذ الميثاق يقتضى الامر والنهى و
لذلك عطف عليه قولوا والمعنى على تقدير القول اى واذ اخذنا ميثاق بنى اسرائيل قائلين
لا تعبدوا وقولوا وقيل اخذ الميثاق فى قوة القسم ولا تعبدوا جوابه فلا حاجة الى تقدير
القول وقد يجعل لا تعبدون مؤولا بان المصدرية من بدل الميثاق فلما حذفت ان عاد
الفعل الى الرفع وعلى هذا فيكون قولوا امرا واقعا صلة لان وقوله وبالوالدين احسانا
اما بتقدير وتحسنون نظرا الى السابق او بتقدير احسنوا الى اللاحق قوله فان
المقام مشتمل على تضمين اى اصحاب الجنة معنى الطلب يريد ان قوله ان اصحاب الجنة متضمن
معنى فليعتنوا اى سوء الحال تقرير لا انه خبر مستعمل فى معنى الطلب كاستعمال لا تعبدون
فى معنى لا تعبدوا وبيان تضمنه اياه ان قوله فاليوم لا تظلم نفس شيئا كلام منقول وقف
الكفار لانه عطف بالفاء على قوله ان كانت الا صيحة واحدة الاية فيكون مشاهدا عن
وقوع الصيحة واحضار الخلق لا يقال عطفه بالفاء يدل على ان مضمونه اعنى نفى
الظلم واقع فى ذلك اليوم ومتاخر عن الاحضار لا على ان الاخبار به متاخر عنه ليكون كلاما
وقف الحشر لجواز ان يكون الاخبار به قبل ذكر الوقف لانا نقول لفظ اليوم اذا اطلق
هكذا معرفا يتبادر منه الزمان الحاضر فيجب ان يكون المعنى فيما نحن فيه اليوم

لا تظلم نفس شيئا فهو كلام متعلق بحال عموم الخلق من السعداء والاشقياء لوقوع
النكرة في سياق النفي يقال يوم الحشر لهم على طريق الغيبة فيكون الخطاب الوارد بعده
على سبيل الالتفات ايضا عاما لاهل الحشر ليكون التفاتا ونعيا على معنى واحد
بطريقين ولا شك ان قوله ان اصحاب الجنة الى قوله ايها المجرمون تفصيل لهذا الخطاب العام
الدال على الجزاء اجمالا ولذلك لم يعطف عليه فيكون اعني قوله ان اصحاب الجنة متقبلا
بهذا الخطاب ويكون التقدير ان اصحاب الجنة منكم يا اهل الحشر هذا ثم انه قد جاء في التفسير
ان هذا الكلام اعني ان اصحاب الجنة يقال لاهل الحشر حين يسار باهل الجنة الى الجنة
لا في حال كونهم مستقرين في الجنة فيكون في قوله في شغل كاينون من قبيل تنزيل ما هو
للكون منزلة الكاين مبالغة في التحقيق فقد تحرر ان معنى الاية هو ان اصحاب الجنة
منكم يا اهل الحشر تؤول حالهم الا سعد حال وهذا الخبر في ذلك الحين يفهم منه التفصيل الطلب
الامتياز فاشتمل الكلام على معنى فليمتاز واعنكم الى الجنة فهذا الطلب المقدر بدلالة ذلك الخبر
عطف عليه قوله وامتازوا اليوم فان قيل اذا كان قوله ان اصحاب الجنة مقولا حين يسار
بهم الى الجنة مع انه تفصيل لقوله ولا تجزون المعطوف على قوله فاليوم لا تظلم نفس لزم ان
يكون فاليوم ايضا مقولا في ذلك الحين الذي هو بعد الحساب ضرورة ان التفصيل مع الاجمال
والمعطوف مع المعطوف عليه وهو باطل لان الفاء يقتضي ترتبه بلا مهلة على الاحضار الذي
هو قبل الحساب اجيب بان المعطوف بالواو اعني ولا تجزون لا يجب ان يكون مقارنا للمعطوف عليه
في الزمان لا يقال فليمتاز مسبب عن قوله ان اصحاب الجنة فكيف يعطف عليه امتازوا مع
انه انشاء … عنه لانا نقول يصح … على معنى ان اصحاب النار
ليسوا كذلك فان قلت لا حاجة الى تقدير منكم وتكلف ذلك المنطوق في بيانه بل ما جاء في التفسير
علم ان قيل هذا الكلام يقال لهم حين يسار بهم وافق لما قلنا لا بد من تقديره في
الامر بالامتياز … الوجه الذي ذكرناه اعني فليمتاز واعنكم بل تقول حاله حظ الخطاب
مع الذين نسب اليهم الجزاء بطريق الخطاب بحاله مدخل في طلب الامتياز كما يلوح به الناظر
الصادق هذا تقرير كلامه على الوجه الاتم الابلغ ولا يخفى عليك ما فيه من التعسف
فالوجه في الاية ان يجعل عطف القصة على القصة وهذا عطف لم يذكره السكاكي
ولم يتنبه له الا الحاذقون على ما صرح به في كتابه من عطف المفردات وعطف الجمل فقد ذكر

الجملة في الكشاف حيث قال وقصة المنافقين عن آخرها معطوفة على قصة الذين كفروا
كما يعطف الجملة على الجملة وقال في موضع آخر ليس الذي اعتمد بالعطف هو الامر حتى يطلب
له مشاكل من امر او نهي يعطف عليه انما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين
فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين يعني انه ليس من عطف الجملة على الجملة ليطلب
هناك مناسبة الثانية مع الاولى بل من عطف مجموع مسوق لغرض على مجموع مسوق لغرض
آخر فالمقصود هو المجموع وشرط المناسبة بين مجموعي القصتين فكلما كانت المناسبة
بينهما اقوى كان العطف احسن ولا يشترط المناسبة بين جمل القصتين وقد صرح
بعضهم بانه نظير ما قالوا في عطف المفردات مثل قوله تعالى هو الاول والآخر والظاهر والباطن
من ان الواو الثانية لعطف مجموع الصفتين الاخريين المتقابلتين على مجموع الاوليين
المتقابلتين لا لكل او عطف الظاهر وحده على واحد من الاوليين لم يكن هناك تناسب
فكما صح في المفردات ذلك صح في الجمل ان يكون الواو في قصة اي مجموع جمل عاطفة اخرى اي على
مجموع مثلها بل هذا بالجمل اولى فليكن ذلك اعني عطف القصة على القصة على ذكر منك
فانه يخلصك عن تكلفات باردة في مواضع شتى وقد يقال وامتازوا عطف على
معنى الخبر والجملة وهي سبب في تفصيل الخبر كانه قيل وانتم ايها المجرمون ممتازون
منزوون عن الصالحين الى عذاب الجحيم وقد كان التعبير لكنه عدل عنه الى صيغة
الامر لما فيه من المبالغة واعلم ان قوله وان الخطاب الوارد وقوله ان قوله ان اصحاب الجنة
وقوله وان التقدير كلها بفتح الهمزة معطوفة على قوله ان الذي قبله قوله واما
كونه اي كون المقام مشتركا بين المعطوف والمعطوف عليه فالذي يحتمل ان يصرح من
الاثنين في بيان تحقيقها عند المتكلم فقالوا اما الاية الاولى ففيها الاتحاد بين
المعطوفين في المسند اليه والتناسب في المسند من اعني ترك العبادة لغير الله وقولهم
للناس حسنا والاشتراك في قيد اخذ الميثاق واما الثانية ففيها الاتحاد في المسند
وهو ان … شبه التضاد بين المسند اليهما اعني اصحاب الجنة والمجرمين الذين
هم اصحاب النار وان الاتحاد في قيد الظرف الذي هو اليوم في قوله وكذا قوله لو فلا جاءهما
وهو ما اجتمعا عطفا على قوله نحو قوله عز وجل واذ اخذنا وهذا شروع في تقسيم
الطلب معنى الخبر على عكس ما تقدم فلا … اعاد لفظ نحو ومعنى يوم … في النار

ومن حولها بورك من في مكان النار ومن حول مكانها ومكانها البقعة التي
حصلت فيها اعني البقعة المباركة المذكورة في قوله نودي من شاطئ الوادي الايمن
في البقعة المباركة فالمراد بالمبارك فيها موسى عم لانه كان في مكان النار والملائكة
الحاضرون حول ذلك المكان والظاهر انه عام في كل من كان في تلك البقعة وقد ذكر الواحدي
حوالنهار ارض الشام فان الله جعلها موسومة بالبركات في قوله الى الارض
التي باركنا فيها للعالمين والظاهر ان قوله وسبحان الله بتقدير الامر تنزيه له
عن ان يقام الكلام عن المكان والجهة اي وسبح تسبيحي فالظاهر انه عطفه على نودي كما
ان قوله ضمير انه للشان اي الشان انا الله على انه مبتدأ وخبر او الهاء لما عليه ما قبله اي
ان مكلمك انا والله بيان لانا في قوله لما عرفت تعين لكون المعنى فلما جاءها قيل بورك
من في النار وقيل الق عصاك وتلخيص ما ذكره ان نودي بمعنى قيل لما عرفت
في علم النحو ان النداء هو هذه لان في ان قبيلة فيكون قرينة على ان التفسير وقيل الق لكن لا بد له
من هذا ان الق مفرد بقيل وقيل معطوف على نودي الذي هو بمعنى قيل وفي قوله
الق معطوف على قوله ان بورك مساهلة والمراد انه عطف على نودي ان بورك وفي
الكشاف ان الق معطوف على بورك لان المعنى نودي ان بورك وان الق كلاهما
تفسير لنودي والمعنى قيل له بورك من في النار وقيل له الق عصاك قال والدليل على
ذلك قوله في سورة القصص وان الق عصاك بعد قوله ان يا موسى اني انا الله على
تكرير حرف التفسير كما تقول كتبت اليه ان حج وان اعتمر وان شئت ان حج واعتمر
فان قلت فعلى هذا يكون الق بلا تضمين معطوفا على بورك داخلا معه في حيز
معنى القول قلت لا باس لان الخبر والطلب اذا وقعا في حيز القول كان القصد
منهما الى اللفظ المؤدي للمعنى فتنكسر سورة الاختلاف فيجوز العطف كما تقول
قال زيد نودي للصلاة وصل في المسجد يحكي قوليه معطوفا احدهما على الآخر اي
فالهذين القولين بل تقول اذا كان لها محل من الاعراب مطلقا جاز العطف
بلا تاويل كما سنعرف فان قلت لعل كلام الشيخين واصل الآن التقدير باذكر
الى في المعطوف عليه قلت قوله تضمين والق لان قوله وقيل الق على هذا التقدير
اظهار لعامل المعطوف عليه في المعطوف كاظهار معنى جاء في زيد وعمرو جاءني

جاءني زيد وجاءني عمرو ومثله لا يعد تضمينا اللهم الا ان نختار ان العامل مقدر لفظا
ويجعله تضمينا فيلزمه ان لا يكون وعمرو في المثال المذكور معطوفا على زيد قال
واما قوله وبشر يعني فقد يتوهم ان بشر عطف على اعدت فيضمن احدهما معنى لا يقف
الآخر كما يظهر له قراءة زيد بن علي وبشر على لفظ المبني للمفعول عطفا على اعدت فيكون
مما نحن بصدده وليس كذلك بل هو عند جماعة معطوف على فاتقوا على طريقة فكذلك يا بني
تميم احذروا عقوبة ما جنيتم وبشر يا فلان بني اسد باحساني اليهم واعترض عليه
اولا بان الجهة الجامعة بينهما وان كانت موجودة باعتبار التقابل بين المسندين
والمسند اليهما الا ان العطف بين امرين لمخاطبين من غير تصريح بالنداء كما صرح
في المثال المذكور مستقبح بل غير جائز عند بعضهم وثانيا بان فاتقوا
فاتقوا جزاء لقوله وان لم تفعلوا وليس قوله وبشر مسببا عن ذلك الشرط فلا يصح
عطفه على جزائه واجيب عن الثاني بان المعنى فان لم تفعلوا فاتقوا النار التي
واتقوا ما يغيظكم من حسن حال اعدائكم فافهم وبشر نوعهم لان التبشير مقصود في
نفسه ايضا مع غيظهم وهذا القدر من الربط كاف وقد ذكر العلامة انه من عطف
القصة على القصة لان المعتمد بالعطف هو مجموع وصف ثواب المؤمنين فهو
معطوف على مجموع وصف عقاب الكافرين كما تقول وذهب بعضهم الى انه معطوف
على فاتقوا مقدرا بعد اعدت على طريقة قوله وامتازوا واختار العلامة انه معطوف
على قل مقدرا قبل يا ايها الناس اعبدوا واعترض بان تقدير القول بواسطة انصباب
الكلام الى معناه كثير في القرآن والكلام فيما نحن فيه منصب الى معناه لانه مامور
بتبليغه اليهم على لسان النبي عليه السلام واورد عليه ان قوله وان كنتم في ريب مما
نزلنا على عبدنا ان لم يدخل في حيز القول المقدر اختل نظم الكلام وان دخل كان
عليه السلام مامورا بان يقول وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وفساده
ظ واجيب بانه مامور بها وبمعنى الكلام بعبارة تليق به كانه يقول وان
كنتم في ريب مما نزل علي او مامور بتبليغ هذه العبارة على طريق الحكاية
عن الله فلا اشكال ونظيره قوله قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم اي
ادِّ معنى هذا الكلام بطريق الخطاب وادِّ كلامي هذا اليهم بطريق الحكاية

قوله اى وقلنا او قايلين كلوا اشارة الى تجويز التقديرين فالاول عطف على
انزلنا وقد حذف المعطوف مع العاطف والثانى حال من فاعله قوله ومن
ذلك كرر لفظ من ذكر مبالغة وتقريرها بان كل واحد من هذه الايات مما تقرر فيه القول
بوساطة انصباب الكلام الى معناه وانما قال او قايلا انت يا موسى عليه السلام ليعلم
ان قائلا متعلق باضرب لا بفجر المقدر والا لكان المعنى قايلا … وهو هنا بحث
ومعلوم ان قايلا ان قدر حالا على كلوا لزم الفصل بينه وبين عامله اعنى اضرب بالاجنبى
اضلاله النظم وان قدر متصلا باضرب لزم الفصل بينه وبين معموله اعنى كلوا بالاجنبى
اضلاله ايضا فالوجه تقدير الفعل معطوفا على قلنا او على فضرب المقدر قبل فانفجرت و
لو قدر العاطف الفاء لكان اظهر قوله اى وقلنا الخ ولم يقدر ههنا اسم الفاعل لكان
الواو المانع من تقديره حالا بل اقتصر على تقدير الفعل وان لزم منه حذف المعطوف مع
ابقاء العاطف لكان الواو المانع من تقديره والظاهر انه من عطف الطلب على الخبر اعنى
جعلنا بتضمين الطلب معنى الخبر كما في والق عصاك قوله اى يقولان ربنا اقتصر على
تقدير الفعل المضارع ليوافق قراءة عبد الله المناسبة لكونه حالا … بين
وانما قال على قول اصحابنا اى البصريين لان التقدير عندهم يقولان اى قايلين
وعند الكوفيين ان يا بنى متعلق بوصى لما فيه من معنى القول واعترض بان
التوصية قول خاص فان اريد بها مطلق القول لجاز لم يكن لايراد الصلة اعنى لبا…
الخاص وجه وان اريد بها معناها الخاص لم يتعلق به يا بنى بشهادة المعنى
واجيب بان المراد الخاص المقتضى لذكر الصلة ويتعلق به يا بنى نظرا الى القول المطلق
المندرج تحت الخاص وفيه تكلف فالصواب تقدير القول قوله اى ويقولون
ذوقوا قدر مضارعا معطوفا على نظيره اعنى يضربون لانه اولى وان جاز
تقدير اسم فاعل معطوفا على مضارع وقع حالا والظاهر انه من عطف الطلب على
الخبر بالتضمين كما مر في قوله والق الخ قوله اى فقولوا لهم سيحوا انما احتيج الى تقدير
القول هنا لان عاهدتم خطاب للمؤمنين وقوله فسيحوا خطاب للمشركين فلا ينتظم
الكلام الا بتقدير قولوا بعد الفاء وذلك لانهم عاهدوا مشركى العرب فنكثوا الا اناسا
منهم فامروا بنبذ العهد الى الناكثين وان يقولوا لهم سيحوا في الارض اربعة

اشهر آمنين

اشهر آمنين لا يتعرض لكم فيها فاخرجوا ومعنى الاشهر الحرم والمعنى هذه براءة واصلة من الله
ورسوله الى الذين عاهدتم وانما كانت المعاهدة باذن الله واتفاق رسوله ونسب البراءة
الى الله … لانها برئت مما عاهدتم من المشركين فانبذوا اليهم عهدهم قوله وكذلك
عطف قوله وبشر عطف على قوله وعندى انه معطوف على قل مرادا اى ومثل عطف وبشر
الذين آمنوا على قل مرادا قبل يا ايها الناس وبشر الصابرين على قل مرادا قبل يا ايها الذين
آمنوا وقد تعرض صاحب الكشاف لهذا العطف في الطائفة جعل معطوفا على قوله استعينوا الكائنة قبل
يا ايها المؤمنون استعينوا ويا محمد بشرهم قوله لكونه في معنى آمنوا وكرره لانه دال على النبي
المنجية وتعليم لها وللتعارف في التعليم من الامر والنهى ويرد عليه ان يؤمنون تفسير لتنجيكم
فلا يتضمن … بشرها … في … ذكر التفسير فالصواب تقدير القول
كما اختاره لانه اكثر في قوله ولكن الظاهر ذكر اشارة … مما اختاره آنفا في هذه الاية
فلما عرفته آنفا ولعدم التصريح بالقول ايضا وكذا قوله وبشر الصابرين وبشر الذين آمنوا
فلعدم التصريح بالقول كما هو قوله او ان يتفق لجهلنا ان خبرا عطف على قوله ان يكون المقام
مشتملا على ما يدل الا … كل الالتفات المقتضية للتوسط وعلى الا … الجزية
من الاشتراك في الجهة الجامعة وكان الانسب بعبارته في الحالة الاولى اعنى قوله …
المتعاطفين … ان يكون المقام مشتملا ان يقول ههنا او ان اتفقا خبرا ان يكون
المقام … الاخر … جامع … قوله جهات جامعة
قوله والظاهر انا فالحكم … بعض الجوامع كالعقل اقوى والظهور … مراتب متفاوتة في
الظهور وكذا الحال في الوهمي والخيالي متقدم على الخيالي قوله بهذا التقرير متعلق بقوله وتجتمع
… انا فصلنا الحالات المقتضية للامور المذكورة فيما بين الجمل على وجه كلى مع تنبيه
ما في بعض المواضع فالان تذكر … مما يتجنب … بتفصيل وتحفظ
عن الزلل لانه … شروع … فان بذل الكلام الى الان
وقوله ان عسى بكسر الهمزة في النسخ المعتمد عليها فالشرط … وعسى …
لتشويق معنى الغرض … دون اداة الشرط … عسى شرطا كما لا يخفى وفي
بعض النسخ بفتح الهمزة اى لان عسى وفي بعضها عسى ان بالفتح ايضا وليسا

عن العهد اليهما كما تنسب

عطف

بظاهر لا معنى وله لفظا فالبحث من امثلة القطع للاحتياط وقوله لم يعطف جا
أن لها اي لم يعطف الطاعة على نظن مع الاتفاق في الخبرية وان شرك الجهة للاتحاد
في المسند اعني الظن والتناسب في المسند اليهما اعني المحب والمحبوب مع ان المسند اليه في الاولى
رفع قبلا اي مفعول في الثاني كيلا يتوهم السامع ان أراها معطوف على ابغي لقربه منه و
اشتراكهما في الحكم اعني الاتحاد في المسند اليه والتناسب في المسندين مع الاتحاد في قيدهما
وح يفسد المعنى كما ذكر قوله وليس مستبعدا انهم توقفوا ان يكون من قطع وقوله لا انفصال ليس م
تعليل لنفي الاستبعاد والا لكان مراده متعلق بقوله ايضا في ايراد الاعتبار في السؤال أصالة
للصدر الى مفعولها ابقا للاذكان الكلام السابق متضمنا الى ذكر السؤال وصيانة يكون اه
استينافا لانا نقول ليس يجاب بجواب السؤال المنصب اليه الكلام بمنزلة الواقع حتى يجاب
يجاب عنه قوله ثم يوهم هنا كالمي ليس النص في ذكر المقام وسواء يكون ثبوته لاصل اللفظ
اعني رعاية الوزن بل وهو مقام اعلى وهو رعاية صحة المعنى لان الكلام في تراكيب البلغاء
التي يجب ان يراعى فيها جانب المعنى ومقتضى الحال فلو عدل عنه الى مجرد تحسين الوزن انحط هذا
التركيب عن مرتبة البلاغة ونهاوانخرط في سلك التراكيب التي لا يعتد بها نعم قد يعتبر في البلاغة
مجرد رعاية السجع والقافية والوزن اذا لم يكن بحضرة هناك نكتة معنوية قوله لم يعطف
ايم الله خبر ان يظن بزيد الخ أم الف جملة اسمية خبرها جملة فعلية على الاصح وصح
الاسمية تشارك الفعلية السابقة اعني زعمتم في الجهة الجامعة لان محصولهما سواء كان
دعوى الانتماء اليهم وصانهم انكاره ذكره وتعمم لكنه ترك العطف بينهما لئلا يتوهم عطف
الاسمية على مفعول زعمتم فيفسد معنى البيت لخ بحضرة ام الف وليس لكم الالف داخلة
فيما زعمه المخاطبون فان قلت لا مجال لهذا التوهم لان المفروض مع ما في خبرها منزلة
وقع مفعولا فكيف يصح ان يعطف عليها جملة مستقلة ليس اجزاؤها معمولا لها بجملتها
في المفرد قلت لا يصح ذلك لان زعمتم يتضمن معنى القول فكانه قيل قلتم ان اخوتكم قريش
فالمفروض بمعنى المكسورة فجاز عطف المستقلة عليها وجاز ايضا ان يحمل من العطف على
محل اسم ان على معنى وان لهم الف قوله النحوي لحال الاداب الى الطبع الحائل كما مر اراد اي القول من
الحالية وحكى لان الزعم اشتهر في دعوى الكذب في قيل زعموا مطية الكذب وقال فرتج
ذكر

الى التهم

لكل نحي كتبة وكتبه الكتب نحو قال المرزوقي رد الشاعر على بني اسد في انتسابهم الى قريش
بالقرابة بان لهم ايلافا في رحلة الشتاء في رحلة الصيف الى الشام للتجارة وليس لكم شي
من هذا بين الرحلتين وايضا قريش آمنهم الله من الخوف والجوع وانتم خائفون جائعون
والبه اي الشاعر بقوله ولسكرا ومنوا خوفا وجوعا وقد جاعت بنو اسد وخافوا والالاف
مصدر الف بالفتح والف قال بلا ف مصدر الف يولف والالاف مصدر الف يالف
الفا قوله وكذلك قول الشاعر وحسن انزي ظرف لجيران اعني تفصل وضمير كان للانكار قوله
وابما جملة انا معكم انما نحن مستهزؤن جعلهما جملة واحدة لان الثانية مؤكدة للاولى متفرعة لها
فالعطف على احدهما كالعطف على الاخرى ولما كانت الثانية اقرب مع اشتمالها على ذكر ان
مستهزئا قال لكن لو عطف على انما نحن مستهزؤن لشاركه في حكمه اعني كونه من قولهم وقوله هنا
مفسدة اخرى ليست في عطفه على انا معكم وهي ان يشاركه ايضا في كونه مؤكدا انا معكم قوله
لشاركه في اختصاصه بالظرف المقدم اللطائف لجعل اذا هنا لمجرد الظرفية فيكون تقديمها لافادة
الاختصاص بحسبه ويحتمل ان يريد انها شرطية فرعيت لتضمنها معنى الشرط ولا فان ان
اختصاص ايضا اذ لا منافاة بينهما ولما اشار الى الاختصاص الى التقييد بالشرط متقدما
كان او مؤخرا لم يلتفت اليه واعترض عليه بجواز العطف على قالوا ماخوذا مع قيد
سواء كان جملة فعلية مقيدة بظرف مقدم او جملة شرطية فان الشهبا اذا جعل جزا من المعطوف
عليهم يشاركه المعطوف في ذلك القيد كما في قوله فاذا جا اجلهم لا يستأخرون ساعة
ولا يستقدمون فان الظرف مخصوص بالمعطوف عليه اذ لا معنى لقوله اذا جا اجلهم
لا يستقدمون فيكون قطع الله يستهزئ لئلا يختلط بالمحصور قوله وما سواه اي
رتبت مفعول معه في تنزيلها حال من فاعل خلا وهو متصل ضمير فان استهزا الله
ولو بكل حال ظرف للنفي اي كما نفي استمرار الانقطاع في كل حال وقوله فانهم مفسدون تعليل
لا يستفاد من معنى الكلام وسواء اختصاصه بذلك الظرف المتقدم ليس مراد مثبتا في
ما سبق نظيره قوله قطع الا انهم علل ما تقدم اي لم يعطف الا انهم هم السفهاء على قالوا
لئلا يختص كونهم سفهاء بالظرف المقدم اعني اذا قيل لهم آمنوا وله على انؤمن لئلا بنا
في كونه من قولهم فان قلت انؤمن استفهام فكيف يعطف عليه الخبر قلت فيه تجوز ان
حكاه اخذ او فعل محكي من حيث القول والاعتراض بجواز العطف على قالوا ماخوذ مع قيد

منصوص على هاتين الاثنين ايضا وقد اجيب عنه فى الكل بان قلوا مع الايات الثلث ما هو ضحك مع ظرفه للمقدم عليه معطوف بالواو على يكذبون فى قوله ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون وداخل فيما هو سبب العذاب الاليم فلو يصح ان يعطف الله يستهزئ بهم والا انهم هم المفسدون والا انهم هم السفهاء على حكم المعنى اذا من حظ لشئ منها سببية العذاب وفيه بحث لجواز ان يكون واذا قيل لهم له تفسدوا معطوفا على يقول امنا وان كان مرجوحا وح لا يلزم من العطف على ذلك المعنى ذكر نوع من المحذور رذاله ولى المصير الى الاستيناف على ما اوضحنا ايضا ما فان قلت لما ذا خالف ما يرى الاتى نريبها فى نظم القران قلت لان عطف جملة الله يستهزئ على سابقتها المشتملة على كمال الاستهزاء اظهر با دى الراى من العطف فى الاثنين الاخيرتين والبحث عن ترك العطف الاظهر اهم قوله فى الذى قبلها اى فى الكلام الذى قبل الله يستهزئ قوله لم يكن من البلاغة ان يعرى الكلام عن الجواب فلزم المصير الى الاستيناف ~~لانه يلزم تعيين الكلام~~ يعنى اذا اعتبر تحريك الكلام السابق نحو السوال وتنزل منزلة الواقع لزم المصير الى الاستيناف لا انه يلزم تعيين الاستيناف على ان طله فى قوله عليها ادعو اى على وجه حصرهم فى الصلاح بابلغ وجه. قال ومن امثلة الاستيناف قوله عز وجل عاذلة العذل الاشاره الى ان العواذل جمع عاذلة صفة جماعة لا امراة بشهادة قوله صدقوا والغرض الشرح والا فالجلاد الاكتفاء وكلمة صبين هاهنا لحكم لما وصار جوابها وضمير كان للمعطوف على شرطها راجع الى ابتداء الشكاية قوله فبنى اى الشاعر الكلام عليها اى على هذا السوال قوله على ما عليه اى تاركا العطف على الوجه الذى ثبت عليه ايراد الجواب عقيب السوال فانه يكون بلا عطف اما لمكان الاتفاق طلبا وخبرا او لانه مرتبط بما رتبطا ذاتيا او لان ضمهما يكونا كلامين شخصين فلا مجال للعاطف بينهما وصيغة بعض البلاد روايته الكتاب فى نحو فلجها موضع الاشطر من الجراد الجنوب جمع جنب بمعنى الجانب وحب اسم موضع وهو فى الاصل الارض المطمئنة التى فيها رمل وعربت اى خطى عنها رسمها والاطلال الاخرى والمنا فى موضع الصفة والقادسية موضع قرب من الكوفة لحى اى حدب فى السير وذلك اى الناقة من شرع السير وتعود النزل قوله فصل اى اراد الفصل فلم يعطفه قوله عن النساء العاذلات اشارة الى ان العواذل هاهنا جمع عاذلة صفة لامراة بدلالة قوله الاتى وقل قوله يبكى اى

اكثر البكاء والعذاب بالكسر موضع وببرام بفتح الباء وقيل بكسرها موضع دفن فيه تلك القتلى والمحرق بكسر الرا لقب عمرو بن هند فانه حرق مائة من ال عدا بالنار فضرب المثل بنارح وكرم الا من حظ لكان اسنام يعطف كانوا على طالب الاستيناف قوله كيف الكهم فان قلت الجواب المذكور لا يطابق هذا السوال قلت يطابقه لان المعنى كيف ابكهم اعلم انهم اهم جاهلا ولا للبكاء مع كم فادن وصباك تصنم لى وقيل المعنى كيف اكذبهم واحبهم فكانى صنتهم لى فكان الشاعر قال الاولى قوله كانوا عيال الاعداء ولا يخفى عليك ان الجملة التى قطع عنها كانوا على طالب اف منهم غيران تشابه منها السوال الغنى فولى بكى قوله عفا اى اندرس وعفاه درس يتعدى ولا يتعدى والحنان السحاب المصوت والمسوف الظلوم والوبل القطر والهطال كثير المطر ومن شانه المطر وقوله ماذا عفاه محل اسمية قطعا والتقدير ان يجاب ابما فيقال كل ضان غفاه ومن حل بهم عفاه على طريقة ما عرفت اما اذا قيل فلانه لم ينظر الى خصوصيته عبارة السوال فصار الى بيانهم من بابها من غير الجملة الفعلية على قياس ما تحقيقه فى من قام وله بناتى ذكره فى مايلها اضعف اذ جعلت جملة ضدها فانما قوله عفاه من حل بهم قيل معناه عفاه من حل الابر وسيا بهم اى سبيهم واليهم من الادمين والسابلين تعالى الغرض انه ضجرت وطلب والغرض لم يجرب العهد ادخل عليه اللام لجان جوبا الفاعل وتعنطرف الغرض فافهم عليه توسعا طوى عنه كشحه اى اعرض عنه وجانبه قوله ما المتقين الجامعين بين الايمان بالغيب واخوانهم من العبادة على ان يقول ما المتقين الموصوفين بهذه الصفات المذكورة او الجامعين بينها استعمال هذا النوع تكرار الموصول فى الايمان بهن وتركه فيما عداها وهى ان الايمان بالغيب اصل يتوقع منه انما الصلوة والانفاق والايمان بالكتب المنزلة اصل يترتب عليه الايقان بالاخرة تكرار الموصول فى الاصلين وعطف احدهما على الاخر بالواو الجامع عطف الصفة على الصفة المجرورة او المنصوبة على الاختصاص وتصل كل اصل منهما فى ضمن فرعه لان كل فرع يبتنى على اصله وبعد عليه نحو تضمنه وقوله اختصوا اى المتقين وكنه الشئ غايته ووقت الامر كنهه ايضا ولا يبنى منه فعل وقوله لا يكتنه كنهه الى ابلغونه بانه كلام مولد ولا يبنا حفرو اى لا يعلم قدر فضله ان يغلب وسموله فى صفتهم حال من ضمير اختصوا فان قلت اذا قدر السوال هكذا ما للمتقين اختصوا به وكان سوالا عن السبب فلا يطابقه الجواب ~~او ما بالهم اختصوا كان معناه اى اسباب تاضرت فى شانهم حتى استحقوا تلك البداية~~

واختصوا بها فكان معناه سؤالاً عن السبب الان السامع يتنبه لرتبة عليه اجمالاً باسم
الاشارة الدال على ان المتقين باعتبار تميزهم بتلك الصفات صاروا كالمحسوس المشاهد
والى هذا اشار بقوله فاجيب بان اولئك الموصوفين غير مستبعد ولا مستبدع ان يفوزوا دون
من حالهم استحقوا ثم الاختصاص بالهدى والفلاح لمكان اتصافهم بتلك الصفات التي اختصوا
بها فلم يحتمل الاستبعاد والسؤال فان قلت انما يتجه هذا اذا لم يكن اسم المتقين مجازا بحسب
المآل قلنا لا يخفى ايضا ان الذين يؤمنون الى اخر الصفات لكان ما لم يحكم الاختصاص بان
يستحقاق فان قلت حصر الفلاح مستفاد من تعريف الخبر وتوسيط الفصل ولما حصر الهدى فكيف يفهم
من قوله اولئك على هدى قلت من حيث انه جواب عن السؤال عن سبب اختصاصهم بالهدى المستفاد من
هدى للمتقين وسبيل الاولى كما السبيل التالية فيكون من ترتيب الحكم على الوصف المناسب المختص فيكون
مختصا ايضا قوله فكان تقرير هذا وجه ثان في الاية وهو المختار كما سيأتي قوله منطويا
على بيان الموجب انطواء ظاهرا منفصلا والاول فالاستيناف على الوجه الاول منطو عليه ايضا
ليكون مطابقا للسؤال لكنه انطواء خفي اجمالي كما بيناه قوله وكل اخرج الاية على حسن بصدد
يعني الاستيناف ولفا جعل المنصوب على الاختصاص من التوابع لانه بحسب المعنى وصف وتابع
وكذا الخاص مرفوعا على الاختصاص وكانه بشرط التعميم ولكونه اقرب الى معنى الوصفية
قوله لاحقا به اي بالموصول الثاني مع جنسه التعريض بما لحقه اخراج الموصول الثاني
عن كونه صفة المتقين كالموصول الاول في التعريض باهل الكتاب الذين لم يؤمنوا بنبوة محمد
عليه السلام وهم ظانون انهم على الهدى وطامعون انهم ينالون الفلاح عند الله اي ظنهم ذلك
فاسد وطمعهم خائب فانه حواص الهدى والفلاح في شيء بل هما مختصان بمن آمنوا بالكتب
المنزلة جميعا لا بالتوراة وحدها وايقنوا بالاخرة على وجهها لا كما تزعم اهل الكتاب من انه
لا يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى وان النار لن تمسهم الا اياما معدودات وان
التلذذ في الجنة الا بالنسيم والارواح العبقة دون المطاعم والمشارب والمناكح قوله
جملة حالية من فاعل الموصول الثاني اي جامعا حاله والذين يؤمنون بما انزل اليك
مستتبعات هدى للمتقين على معنى [illegible] جملة معطوفة بالواو على جملة هدى للمتقين
قال فكيف يصح هذا العطف مع ان الجملة الاولى بيان حال الكتاب والثانية ليست
كذلك قلت من حيث ان المراد بالثانية التعريض المذكور فكانه قيل هو هدى للمتقين

هرع الجملة

وليس هدى للمتقين والثانية في حكم صفة الكتاب وقوله الواو للكمال وليس نظامه واذا جعلت [illegible]
ان بينهما مستتبعات وصف الكتاب امتنع عطف ان الذين كفروا على ما قبله في هذا الوجه
ايضا كما في الوجهين السابقين عليها كما سيأتي قوله والفصل في هذه الوجوه لاستيناف الذين
يؤمنون بالغيب ظاهر اما بالنظر الى الوجه الاول فلان الاستيناف بعد اجراء تلك الصفات
الظاهرة في ايجاب الاختصاص ليس فيه مزيد لطف بل هناك نوع غفول عن السبب
كما مر وايضا استيناف الذين يؤمنون بالغيب منطو على بيان الموجب فالحكم به منفصل
دون الاستيناف او اولئك كما عرفته ايضا ولا فصل هنا بين منشا السؤال وبين اجراء تلك
صفات السؤال عنهم كما هناك واما بالنظر الى الوجه الثالث فلان الاستيناف تكثير
تكثير الفائدة بتقليل اللفظ وايضا الموصولان ههنا ينتظمان في سلك واحد من الاعراب
ويختلفان في الوجه الثالث وايضا نصه عطف الموصول الاول ههنا الثاني على ما قبله في
الوجه الثالث يحتاج الى تكلف كما تحققه آنفا ولا تكلف فيه على تقدير الاستيناف واما
بالنظر اليهما معا فلانه لابد من تاويل الهدى بزيادة الهدى والثبات عليه اولا وتاويل المتقين
بالضالين الصائرين الى التقوى وعلى التقديرين يحسن الاستيناف الذين يؤمنون
بالغيب واما استيناف اولئك ولا شك انه بالذين يؤمنون بما انزل اليك فيحتاج على
تقدير الصدر الى تكلف في وصف الضالين بتلك الصفات المحمولة على المتقين قوله فصل
سئل على كل الوفاق لينفع جوابا اعترض عليه بان الجملة الاولى طلبية فترك العطف لاختلاف
طلبا وخبرا لا للاستيناف واجيب بانه لا منافاة في اجتماع اسباب الفصل وكانه
يقول بتقدير ان هذا السبب اعني الاستيناف في غاية الظهور فاسند الحكم اليه مع قطع
النظر عن صلاحية الكلام السابق للعطف عليه وعدمها لان من المعلوم ان الفصل لكونه
جوابا لما ذكر السؤال والا فكان الكلام والا يتم الخبر اللفظ والضيف يطلق على الواحد والجماعة وهو
في الاصل مصدر ضافه وكانوا اثني عشر ملكا ولما جاءهم ضيفا لانهم كانوا في صورة الضيف
او لانهم كانوا اضيافا في حسبان ابراهيم عليه السلام ومعنى المكرمين انهم مكرمون عند
الله قال بل عباد مكرمون او عند ابراهيم حيث خدمهم بنفسه واخدمهم امرأته
واخلوا نصب المكرمين ان حمل على المعنى الثاني والا فهما في ضمن معنى الفعل
او بالفعل لاذكر وهو ان ينصب بحديث والاظهر يراد به معناه المصدري واذا اريد

في خفية

بقوله منكرون انهم ليسوا من معارفه او من جنس الناس الذين عهدهم او كان
هذا سوالا عنهم اى انتم قوم منكرون فعرفوني من انتم فاراغ الى ذهب فجاء بعجل من صيوفه
كما هو للضيف والتمر بانى الاكلون انكار لترك الاكل فاوجس اى اضمر وانما فهم لعلمه انهم
يريدون به سوء حيث لم يتحرموا بطعامه وعن ابن عباس رضى الله عنهما وقع فى
نفسه انهم ملئكة ارسلوا للعذاب بقوله فى القران كثير تقدم فى القران على عاملة لمجرد الاهتمام
دون الحصر لان سلوك هذا الاسلوب كثير فى غيره ايضا قال ومن امثلة البدل قول الشاعر
لا اصل المثال الاول يجرى مجرى بدل الاشتمال لان عدم الاقامة مغاير لله رحال وغير داخل
فيه مع ما بينهما من الملابسة والمثال الثانى والرابع يجوز بان يجرى مجرى بدل الكل والثالث
يجرى مجرى بدل البعض لدخول الثانى فى الاول وقوله كمال اظهار الكراهة لاقامته وكمال
لان اظهار الكراهة اقامته من بصاحبه لمخالفته سره علنه فربما رضى الكراهة رمزا
خفية وربما ارسله فيما لا يعنيه فيفهم منه ذلك فاذا قيل ارحل فقد كمل اظهار الكراهة
لانه يدل عليها ارادة ان يخال المستلزمة لكراهة الاقامة فان اراد بالتضمن المعنى اللغوى
الشامل للالتزام فلا اشكال وان اراد المعنى الاصطلاحى فهو مبنى على ان الامر بالشئ
نهى عن النهى عن ضده بمعنى انه جزوه كما ذهب اليه جمع وعلى ان مدلول النهى هو الكراهة
كما ان مدلول الامر هو الارادة فيكون كراهة الاقامة جزءا لمدلول ارحل وعلى هذا
المذهب يكون دلالة لا تقيم على كراهة الاقامة مطابقة اصطلاحا ايضا واما اذا
قيل النهى يستلزم الكراهة فيهم المطابقة على ما فيه زيادة ظهور بالقياس الى دلالة
ارحل فى مثل ما قال الاول وان اريد به ما نقل عنهم من قولهم الزاسنا كما هو الظاهر كان
مثالا لبدل الكل على ما مر وان اريد ما هو اعم منه كان من قبيل بدل البعض كالمثال الثالث
فلا وجه للحمل على الاشتمال ولم يتعرض للاستيناف فى المثال الرابع لان احتمال الاباء بعيد جدا
ولا يكون الكلام الثانى اوفى بتادية المراد فى المثالين الاخيرين لظهوره واما المثال
الثالث فهو عطف بيان فيه الكلام السابق واوفى بتمام المراد فالاول منه ما يتعلق به قوله لم يعطف
يخادعون على ما قبله لكونه موضحا له ومبينا وذلك لان قولهم آمنا بالله وباليوم الاخر
كلام كاذب يوهم السامعين انهم آمنوا ويحتمل ان يكون على وجه الخداع لاغراضهم فى
ذلك وان لا يكون فازيد هذا الخفاء بيخادعون وتبين انهم قالوا ذلك خداعا وجوز

دلائل

فى الكشاف ان يكون مستأنفا كانه قيل ولم يدعون الايمان كاذبين وما رفعهم فى ذلك فقيل
يخادعون ويحمل على البيان اولى لانه انفصل لما سبق وتصريح بان قولهم هذا لمجرد خداع
وليضا الخداع ليس مطلوبا لذاته فلا يكون الجواب عن السوال شافيا ولذا قال الحكم
المخادعين لان مخادعة الله والمؤمنين محال لا يصح لان علام الغيوب لا يخدع والحكيم
الذى له يفعل القبيح لا يخدع والمؤمنين وان جاز ان يخدعوا لم يجز ان يخدعوا ولذا
قيل كذلك يكون لان صورة صنعهم صنيع من يتظاهرون بالايمان وهم كافرون صورة صنيع
الخادعين وكذا صورة صنيع الله والمؤمنين معهم حيث اجروا عليه احكام المسلمين مع
كونهم عندهم فى عداد شرار الكفرة واهل الدرك الاسفل من النار صورة الخداع ايضا
وقد يقال يخادعون بمعنى يخدعون الا انه اخرج على صيغة المفاعلة للمبالغة لان الفعل
اذا غولب فيه فاعله جاء ابلغ واحكم لزيادة قوة الداعى اليه عند المغالبة ويشهد له قراءة
ابى حيوة يخدعون الله والذين امنوا وعلى هذا قلنا نقول فى حكم الخادعين او خادعون
حقيقة لان من يخدع الله حقيق رسوله لانه الناطق عنه باوامره ونواهيه قوله من وسوس
اليه الشيطان الوسوسة القول الخفى لقصد الاضلال يقال وسوس اليه اى القى الوسوسة اليه
ووسوس له اى فعل الوسوسة لاجله واضافة الشجرة الى الخلد بمعنى ان الاكل منها سبب
خلود الاكل وان لا يموت ابدا او ملكا اى يملكا لا يتطرق اليه نقصان فضلا عن الزوال
لم يعطف لا ريب فيه على ذلك الكتاب ظاهر كلامه هذا مبنى على ما هو المختار فى الكشاف من ان ذلك
الكتاب جملة على حدة ولا ريب فيه جملة اخرى وهدى للمتقين جملة ثالثة محذوفة المبتدا
ولما جاءت هكذا متناسقة بلا حرف نسق لكونها متآخية آخذا بعضها بعنق بعض قوله
حبك له ولذا اى قياسه ونسبته وهو كالاصل منتصر ولان ان موازنة وقد يطلق على
ما يوزن به جعل لا ريب فيه بالقياس الى ذلك الكتاب تابعا بمنزلة التاكيد المعنوى و
اخرى بمنزلة الكل الموكد وبين الاول بقوله لما بالغ وذكر الكل على كونه بمنزلة نفسه فى جانى
الكلمة نفسه لهم حكم بان تقدير كونه حالا مؤكدة ظاهر كما يستطيع عليه والضمير انه
للشأن وكلمة حين هنا مستعملة استعمال الحال وحين ما كان عند السامع ان الكلام
المشتمل على وصف الكتاب بالمبالغة مظنة انه مما يرمى به على سبيل المجازفة والمساهلة فينبغى
السامع فى سلكه ويبلغ مستند القول فى وصف الكتاب وضمير شانه للكلام وكذا المبالغة

مصدر بولغ وصف جعل قيداً للمبالغة وكذا تشبيهاً نه فيه بعد تعقيبه بالقيد الاول و
الاصول مع القواعد التي سبقت من ان اسم الاشارة للبعيد اذا استعمل في القريب افاد كمال العلم
بعد الدرجة وعلو المرتبة وعن ان المسند اذا عرّف بلام الجنس افاد انحصاره في المسند اليه وكذا
لزم الحصر اذا لم يكن المعنى حقيقياً كان مبالغة في كماله اعلى درجات الكتب هو الذي يستحق ان يسمى
كتاباً دون غيره ولكن ان حصر جارف الى الطف الشيء بغير تقدير ومعرفة بكنهه والفعل
في فاتحته مسند اليه ريب فيه اي جعل لا ريب فيه تابعاً لذلك الكتاب تعقيباً لان يكون مظنة
ان يظنه السامع قبل التامل في سلك ما جوز فيه وقد اصيب به اي بذكر الاتباع الحق
واتباع نفس الخليفة مصدر فاتبعه في كما صرح لا ريب فيه لدفع توهم المجازفة في الكلام
كما ان نفيه لدفع توهم التجوز او السهو في الحكم ثم الظاهر مما ذكر ان الضمير المجرور في لا ريب
فيه راجع الى الكلام السابق اعني ذلك الكتاب كانه قيل لا ريب في انه لا مجازفة في هذا الكلام
بل هو صادر عن تحقيق وايقان وجاز ان يعود الى ما اشير اليه بذلك كما يتبادر من نظم الآية
ويكون مع ذلك دافعاً لما في زعم ايضاً لان نفي الريب عن الشيء شهادة ويستجيل بكماله
لانه لا كمال اعلى من الحق واليقين كما لا نقص انقص مما للباطل والشبهة وانما كان تقرير
كونه حالاً مؤكدة ظاهراً لانه يؤكد معنى الكمال المستفاد من الخبر الذي هو الكتاب كما ان
بيتاً يؤكد معنى الخبر الذي هو الحق قوله وكذلك فصل عطف على قوله لم يعطف لا ريب فيه على
ذلك الكتاب واللام في قوله للذي قبله متعلقة بمعنى التقرير والضمير المجرور في هدى
للمتقين وفي قوله حكم الكتاب متبوعاً بلا ريب فيه منطبق به مصدر مكتوباً ثم سوى لان قوله
ذلك الكتاب ولا ريب فيه سوق لوصف التنزيل بكمال كونه هادياً اشارة الى ان ذكر
الكتاب متبوعاً بلا ريب فيه مفيد ايضاً بل لكونه هدى للمتقين بناء على ان دفع توهم
المجازفة من الكلام يتمثل فلا يتجه ان الاولى على ما ذكر ان يعطف هدى للمتقين على لا ريب فيه
لا منزل كما في انهما صفة الكتاب والمذكور في الكشاف ان هدى للمتقين تأكيد لا ريب
فيه كما ان لا ريب فيه تأكيد لذلك الكتاب قوله وان معناه بكسر الهمزة جملة حالية او معطوفة
على جملة تقريرية هو هدى فيكون ايضاً خبر المبتدأ الذي هو قوله هدى للمتقين
وكون نفس الكتاب هداية محضة مستفاد من حمل المصدر عليه وكون تلك الهداية
بالغة درجة لا يكتنه كنهها مستفاد من تنكير هدى قوله ولما بيان اي ولما بيّن ان

ما قبله هدى للمتقين مسوق لما ذكر اي لوصف التنزيل بكمال كونه هادياً فاتزلوا النظم الشاهد
له اي للتنزيل وفي قوله لاحرازه اما بدل اشتمال او عائد الى الجار او اللام في موضع الباء اي الشاهد
للتنزيل باحراز التنزيل قصب السبق في شأن التنزيل اعني ما هو المقصود منه وانزل الاجل و
منه ذكر النظم الشاهد بكمال الشأن وقوله ثم لم تعقبه عطف على بين النظم وانما اورد لفظ ثم
تنبيهاً على الترقي فان تقوية الشاهد وتزكيته متراخية الرتبة عن اصل الشهادة وانما وصف
الشاهد بالبليغ لكون الريب منفياً بلا النافية للجنس قوله واي يعني واي بعد ما عرفت ان
ذلك الشاهد المصدّق شهد باحراز التنزيل قصب السبق فيما هو شأنه والمقصود منه لتعلم
ان شأن الكتب السماوية وما هو المقصود الاصلي منها هو الهداية لا غير وبحسب الهداية
يتفاوت شأن الكتب في درجات الكمال لان كمال الشيء بحصول ما قصد به فاذا ذكر النظم
على شأنه ورفعة مرتبته بحيث اختص الكتاب به كما في فيه ذكر ما كونه هادياً فصار
هدى للمتقين كالتاكيد اللفظي لما قبله بحسب اتحاد معناه في الآل كله ولا ريب فيه فانه كالتاكيد
المعنوي لما قبله كما مر قوله وكذلك قوله ان الذين كفروا عطف على قوله ومن هذا التقرير والتاكيد
يتبين ان ذكر الكتاب لا على قوله وكذلك فصل هدى للمتقين اذ لبس الكلام في فصل ان الذين
كفروا عما قبله فانه لكمال الانقطاع كما سيأتي بل في فصل لا يؤمنون وختم الله فانه لكمال الا
تصال وذلك ان لا يؤمنون مقرر لما افاده قوله سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم من جر
ترك اجابتهم الى الايمان فان المقصود بالتسوية ترك الاجابة فلا يؤمنون بمنزلة التاكيد
اللفظي لما قبله وكذلك ختم الله مقرر ايضاً لما افاده تسوية الانذار وعدمه من انه ليس
لهم قلب يخلص اليه حق ولا يصل اليه خاطئاً ولا سمع يدركون به حجة ولا بصر يبصرون
به عبرة ولما كان انتفاء سلامة تلك المشاعر لازماً للتسوية المذكورة ضارباً عنها كان
ختم الله بمنزلة التاكيد المعنوي فان قلت هلا جعل ختم الله تاكيداً لقوله لا يؤمنون
قلت لعدم دلالة لا يؤمنون على مضمون ختم الله لانهما اذا كانا تاكيدين لعدم التفاوت
بين الانذار وعدمه كان الاولى عطف احد التاكيدين على الاخر لان تقول التاكيد الاول
من تتمة المؤكد والثاني على قياس ما تقدم وقد يقال ختم الله استئناف وليس ببعيد
واما قوله ولهم عذاب عظيم فالظاهر انه عطف على جملة ان الذين اوصل ضرب لا على احد التا
لان بيان العذاب العظيم لا يتبادر منه تقرير التسوية كما في التاكيدين السابقين قوله كما نزل

اى كالتقدير الذى نرى قوله وكذلك قوله انا معكم اى هو ايضا من امثلة التقرير والتاكيد
وقوله لما كان المراد بهما بيان تكون الا بذر هذا القبيل وقوله انا معكم فلو لم يفتح الهمزة
ان المراد هو المعنى وجوز الكسر على الحكاية بحسب المعنى وكذا الحال فى همزة انا لو قيس وضمير
معناه لقوله انا معكم فلو قوله وقع انما نحن مستهزؤن مقررا وهذا التقرير ان ابهام الايمان
يتضمن نفيه والاستهزاء باهله ايضا فكان الثانى مقررا للاول وقد يقال معنى الاول الثبات
على اليهودية ومعنى الثانى رفع الكلام لان المستهزئ بالشى المستخف به دافع له قطعا ودفع
نقيض الشى تاكيد بشانه ومنطوق ما هذا بشرا او كونه منفهوم ان هذا الاملك اعنى نفى
البشرية ومفهوم الاول اثبات الملكية يؤكده منطوق الثانى وانما قال فى حال التعظيم
لان نفى الادميته فى مقام التحقير يفهم منه عرفا اثبات الشيطنة او السبعية
او البهيمية وقوله كان فى اذنيه وقرا اى ثقلا مانعا عن السماع مقرر لقوله كان لم يسمعها
وهو محلة وقعت حالا من ضمير ولى مستكبرا ومن امثلة الانقطاع لاختلافهما خبرا و
طلبا فقدم لانه ادنى قسمى كمال الانقطاع والمراد ان لا يكون هناك ما يزيل ذلك الاختلاف
كهو والرايد هو الذى يتقدم الرفقة لطلب الماء والكلاء من راد يرود اذا جاء وذهب يقال
ارسلنا السفينة الى الغيث مرسانا التقت والمراولة المعالجة والضمير المجرور فى قوله فكل تعليل
للامر بالارسال المراولة والخيف الملاح بحرى تعليل لما يفيد من الله وقيل هو دليل الاخطل
وقال سيبويه والضمير للسفينة وكذلك لم يمار واياها من الاهوال طعوا فى اخذها فامر بعضهم
سيد القوم الملاح بان ارسوا نبا عن وها فان قيل ارسوا جملة لها محل من الاعراب وما
الكلام فى مثل ليس لها محل من منه قلت النظر هنا الى الحكى اعنى كلام الرايد ودون
الحكاية ولا اعراب لها فى الحكى وقد يقال الكلام عام متناول لما له محل ايضا فان الاختلاف
خبرا وطلبا يوجب الفصل بين الجمل مطلقا وليس بشى فان الجمل التى لها محل من الاعراب كما
صرح به بعضهم فى حكم المفردات يكتفى فى كون العطف بالواو بينهما مقبولا بالجهة الجامعة من
غير التفات الى كمال الانقطاع وعدمه الا ترى الى قوله وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فان
هذا العطف فى الحكاية دون المحكى والسر فى ذلك ان الجمل التى لها محل من الاعراب واقعة موقع
المفردات وليست النسب التى بين اجزائها مقصودة بالذات فلا التفات الى اختلاف
تلك النسب بالخبرية والطلبية خصوصا فى الجمل المحكية بعد القول لانها فى حكم المفردات التى

وقعت موقعها لظهور فائدة العطف بينهما بالواو بخلاف ما لا محل لها فان نسبتها
مقصودة بذواتها فيعتبر صفاتها العارضة لها وليس يظهر فائدة العطف بينهما بالواو
الا اذا اشتملا كما مر ويقتضى ان يكون بينهما مزيد مناسبة كما لا يخفى وقد نص العلامة فى سورة
نوح بصحة ذلك قال زيد نودى للصلوة وصل فى المسجد كما ذكرنا سابقا قوله ملكت حبلى
عليك الحبل عيانا على الانقياد والرضى بحسن التصرف التمام والاعراض على غارب اى كاهل عبارة
عن التخلية وعدم الالتفات بالمرة لقلة الرغبة فى مواصلته وفى التصرف فيه وقال انى فى الهوى
كاذب اى قال الكريم دعوى مع انه كاذب الا ان الشاعر حكى معنى كلام حبيبه بعبارة نفسه
وقوله بالرفع فيهما اى فيها بالكلام والجزم وذلك لان الجزم فيهما يجعلهما صالحين للعطف وجعلها
جزاء شرط محذوف فلا ان تكون بالكلام على مذهب الكسائى ولا تمكنها دفع البر الا الجزم فان قلت
لما اسند النهى فى تزاولها وبالكلام وادخل الى الفعل فى دون الاستثناف مع كونه محتملا قلت
لان الاختلاف ظاهر والتحقيق فالاستثناف لولا البراول فان قيل عطف انتهى على الكبر الذى يليه على الاصح ولا
تشاركه فى كونه مفعولا لجيئتك المراد ترك عطفه على قال قوله وقد يقال اسند تركه الى الاختلاف ولانه
الظهر السبب وربما يجعل استئنافا بتقدير قلت اى قلت قولى ومن امثلته اى
امثلة الانقطاع لغير الانقطاع ضد الفصل ويعنى به القسم الثانى من كمال الانقطاع وهو انتفاء
الجامع بعد اتفاقهما خبرا وطلبا على الجزم قوله فى خاطرك يعنى انه فى اثناء الحديث الذى تكون فيه
مثال الاول اى مثال القول هذه القصيدة قوله وان ضاقى هذا عطف على مقدر اى ضاقمك
على ما وصفت وان ضاقى وترك العطف فى قوله ان ضاقى صبرا اى لعدم نكتة قوله فيتنوع ما لكم عن جمع
بين ذكر الخاتم وذكر الخف فيه تنبيه على ان هذا الجامع قد يعتبر فى بعض المقامات كان
يكون مثلا فى تعداد الامور التى تتعلق بكرم بيان احوالها فيتعرض لكم نوح واسع وضاقى
ضيق ونحو ذلك فيتصل لكن معظم اهل المجلس يذكر يتنوع عن ذكر كل منكم مع هلاكه وكذا فى قوله
قبيل هذا وبينهما جامع غير ملتفت استعماله ذكرناه ايضا فان ما لا يحسن ان يكون
جامعا فى شى من المقامات لا يسمى جامعا وقد سبق منا كلام فى تحقيق هذا المطلب فليكن منك
ولا يلتفت الى ما يتوهم من قوله ثم ههنا صرح فى المثال الثانى فى المسند اليه يصلح جامعا بين
الجملتين اصلا بل لابد من الجامع بين المسند اليهما ايضا قوله او يكون فى حديث عطف على
يكون فى حديث وقسيمه لما يشعر به قوله بعينه وقد تقدم قوله قسم ثلثه الاول ان لا يكون ان

بين الجملتين تعلق اصلا الثاني ان يكون بينهما جامع غير ملتفت في ذلك المقام وقد
عرفتهما الثالث ان يكون بينهما تعلق ما لكنه لا يصلح مانعا كما يدل عليه قوله بعد
التعلق وقد فصل عنهما الا انه مغلوب لبيان التفصيل كقوله تعالى ان الذين امنوا والذين كفروا
قوله وكون ما عقيبه الظاهر وكونه الانه وقوع المظهر موضع المضمر فان بين
هذين الجملتين جامع من ذكر العموم والاساس في سياق كل منهما وكذا في الانه اذ
الحاصل انه هدى للمتقين وغير نافع للذين كفروا والا ان نزول المخصوص بيان حال الجهال
مطلقا لا بيان حالهم بالقياس الى الكتاب بسببه وكونه اساسا ولذا اطلق الجمل وقال
وسواء الخ ايهم حالهم ولم يقيد بكتابه ولهما ذكر العلوم ومطلق الاساس فهو
ذكر التعلق البعيد وكذا الحال في الاية اذ المقصود ان لا ينفع فالاندار سواء كان بالقرآن
او غيره قوله [illegible] متعلق باخرج اي اخرجهم من زمرة العقلاء ملتبسا بكلام فصلا اي
اذا ذكر في قوله تعالى اشارة الى ان ذكر هذه الجملة بلا عاطف ليس مستحسنا ايضا
لكن الخطب اهون اذ هناك جمع في الذكر وعدله لانه على الاجتماع في نفس الامر بالواو
وههنا الجمع في الذكر فقط قوله والذي [illegible] لا زعم الحبيبة بين [illegible]
كما حكاه في بيت السابق زعمت هواك عفا الغداة كما عفا عنها طلول باللوى ورسوم و
الخطاب في هواك للنفس [illegible] كالدارس [illegible] ديارها [illegible]
في البيت الذي بعده [illegible] نفسي على [illegible] قوله بين
من زاد النوى وكرم اي لحسن اشارة الى انه من عطف المفرد على المفرد وان الجمل [illegible] فيه
ايضا [illegible] وما يقال من ان كرم اي لحسن [illegible] او ان يراد النوى [illegible] وكرم [illegible]
فما الاخفى ساحته قوله [illegible] هذا مثال التوسط في المفردات لان [illegible]
لا استفهامية الا انه توسط في المفردات باعتبار الجامع بين الجمل الواقعة صلة له قوله
ان الابرار مثال للتوسط في الجمل قوله وغير ذلك [illegible] عطف على ما يتلو ولما يجرور
عطفا على [illegible] والمقام [illegible] التوسط [illegible] الاقل [illegible]
قوله وقد علم ان الوصل والانقطاع يصح العطف بين الجملتين في فحل البلاغة كما مر وان
التناسب يورثه حسنا زائدا على ما يقتضيه اصل البلاغة قوله وما شاكل ذلك يعني
كونهما شرطيتين او ظرفيتين وكون الفعليتين بحيث يكون فعلاهما ماضيين او مضارعين

وكون الخبر في الاسميتين اسما او فعلا ماضيا او مضارعا الى غير ذلك من تناسب احوال
الجمل قوله من غير التعرض معناه من غير ان يقصد التعرض لقيد زائد معين فيصح ما ذكره من
ان [illegible] اذا كان المراد من الاخبار مجرد نسبة الخبر الى المخبر عنه يصح في
نحو قام زيد ان يقيد [illegible] او تخصيص [illegible] يقصد على ثلثة وجوه الاول ان يراد
تجريدها عن الخصوصيات كما في قولك زيد منطلق اذا قيل انه يراد مجرد الانتساب بلا زمان
ولا تجدد ولا استمرار ومعنى كونه للثبوت انه لا يراد التجدد الا انه يراد عدمه او يراد
الاستمرار ومعنى كونه للثبوت الانطلاق ودوامه فانه يستفاد بمعونة المقام كما في الثاني
ان يقصد منها خصوصية معينة فلا يجب رعاية التناسب اذ رعاية يتفق الجملتان
في تلك الخصوصية كانت فههنا يجب رعاية التناسب قوله ان تراعي بصيغة الخطاب في نسخة
معتمد عليها وقد يروى بصيغة الغيبة مبنيا للمفعول والاول انسب بقوله فتقول
قوله فكذا زيد قام وعمرو قعد فصل فصله لان الخبر في الاسميتين فعل وما يقال ان هاتين
الجملتين تحتملان ان يكونا فعليتين ايضا فيجب التعبير [illegible] بين الاسمية و
الفعلية المختلفتين فيهما لا يصح على مذهب الكوفية حيث جوزوا تقديم الفاعل قوله
وان [illegible] عطف على ان تراعي ولو ترك ان وعطف على فتقول لكان اظهر قوله وكذا قام زيد
وعمرو قعد [illegible] ايضا للاختلاف في الاسمية والفعلية وان اشتركتا في
التجدد واتفقتا في ان الثانية تفيد التقوى على ما سلف قوله فاذا رفعت احد الاسمين في
احدى الجملتين في باب الاضمار على شريطة التفسير رفعت الاخر واذا نصبت نصبت
رعاية للتناسب ولا يليق ان يرفع احدهما وينصب في الاخرى ولا دلالة الا اختلاف
في الاسمية والفعلية سواء كان الفعل مشتغلا بضمير ما اضمر عامله كقولك زيد لقيته
وعمرو مررت به او بمتعلقه كقولك زيدا اكرمت اباه وعمرو ضربت غلامه وقد يحمل كلامه
على ان التناسب في الاشتغال بالضمير او المتعلق بمعنى في الجملتين ايضا وقوله امثال
ذلك يريد به ما سبق في علم النحو امثلة الاضمار على شريطة التفسير او اراد امثال ما ذكر
ههنا من الامثلة مطلقا قوله والثبوت في الاخرى اي اراد عدم التجدد في الاخرى وقابلها
لفظ بعد الثبوت المستفاد من [illegible] فقصد [illegible] وقيل [illegible] كون
الجملة حالا وعليه اي وعلى كون المراد باحدهما التجدد وبالاخرى الثبوت وان لم يكن

العطف بالواو وفي قوله تعالى سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون اشعار بان
الامر ولم واقلتان تحسب المعنى على المستويين وقد يقال المستويان ههنا مضمونا الجملتين
كانه قيل الهدى وانتم ادعوتموهم ام صمتكم للطلب ما نسمعين ما علم ثبوته على الابهام قوله اذا حسنتم امرا
الى اصابهم مكروه وضر فانه وقت الدعاء والالتجاء لكشف البلوى قوله اجدكم
بالتخفيف من الجد خلاف اللعب وقد يروى بالتشديد من التجديد والمناسب للمواد
وقوله استبعادا منصوب على المصدر الدال عليه الكلام اي فالواو تم استبعادا قوله وما عظم
كيد الشيطان للمقلدين فيه اشارة الى ما هو المختار عند من علم جواز التقليد في
الاعتقاديات والى انه ينبغي الا التقليد في امور ظاهرة البطلان كما هو الا في
تقليدهم اباهم وقوله في عبادة التماثيل اشارة الى انها قبل الابتداء بمعنى ولم ولا فاذ قال ابراهيم
لابيه وقومه ما هذه التماثيل التي انتم لها عاكفون قالوا وجدنا اباءنا لها عابدين
قال لقد كنتم انتم واباؤكم في ضلال مبين قالوا اجئتنا قوله فما طريق ان تلحق به الكلام
في الحال قوله لمجيئها بيان لوجه مناسبة الحال للفصل والوصل واللام متعلق بالحبر
المتنبك الى لحاق الكلام في الحال بالكلام فيهما متلبس بالحق لمجيئها وهذه الواو
فرع العاطفة كما اشرنا اليه سبحانه بقوله وتطاتان بها اما طرفي او مقصور وقوله مع الواو
حال لمقارنة لها وقوله لانها معطوف على مقدر ولمجيئها الاخرى بحرفي له مع الواو
وصحل لا هذه بمعنى غير حتى الربها حال والاوقفنا بمعنى غير مقارنة بحذفه الا ما
بعدها اعني مع الاضحال بكون صفاتي اليه قوله والكلام في ذلك الى فان كان الحالي
الى موضع يجيء بعده بيانا والاول بينوا حال بالاطلاق فانه اذا اطلق لفظ اي الصرف اليه
وهو الحال المتنقلة الكثيرة الاستعمال فاذا اريد به الحال الاخرى قيد بالمؤكدة والاولى بالاصل
في الكلام ما هو الراجح في الاعتبار كتبت المناسبة وبالترجيح في الاستعمال الوصف الواضح الذي
يجري عليه الاستعمال ومن ثمة قيل الاصل هو الاول الدليل والترجيح يختار الاستعمال وقد يقال
الاصل ما يتعلق بالمعنى والترجيح ما تعلق باللفظ وقاسم لفظ معا انه اولى هاهنا الا انهم
ان الكلام فيها اتجاه والحالكا فيقول في كل دعم اي لكل منهما واذا فهم حققوا وصنع العمر النزيع
بلا شبهة مع كون الاصل متعددا فكيف فاصل النوع الثاني لخدم بيان ان اصل المؤكدة
بعدها الترك في الذكر المعتبر في بيانها الثابت وفي بيان المتنقلة لا الثابت قوله

وصفا ثابتا لانها لا تتغير وفكرا لان الحال المؤكدة ما تقرر مضمون اسم واقع في الجملة السابقة
سواء كانت تلك الجملة اسمية او فعلية فان المؤكدة قد تاتي بعد الفعلية ايضا كقوله
انا انزلناه قرانا عربيا فان عربيا يؤكد مضمون الضمير الراجع الى القران الذي يفهم
منه كونه عربيا وكذلك قائما بالقسط يؤكد مضمون لفظة الله اذ يفهم منه القيام بالقسط
ولا شك ان الوصف انما يؤكد مضمون الاسم اذا كان من الاوصاف اللازمة لمدلوله اعلم
ضمنا فاذا صرح به اكد مضمونه وما قررناه تحقق ان الحال المؤكدة لا يجب كونها مقررة
لمضمون جملة عقدها من اسمين لا عمل لها ولا بعمله بجعل كونهما كذلك شرطا لوجوب حذف
عاملها ولو فسرت الحال المؤكدة بما يقرر مضمون الجملة السابقة مطلقا لزم ان يكون
كل المصدر من قوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين وتبسم ضاحكا فمن حملها بمعنى
المصادر واحاله مؤكدة مع انها ليست صفات لازمة ولما كان يكون وصفا غير ثابت
ذكر لان المقصود من الاولى بيان ان الفعل صدر من الفاعل او وقع على المفعول
متلبسا بتلك الصفة والهيئة والتقييد انما يفيد اذا كان بالصفات المتبدلة لان
كون الفعل صادرا او واقعا على الهيئات والصفات اللازمة امر معلوم ولما كان
الاصل في النوع الثاني من الثبوت وجب ان يعبر عنه بعبارة دالة على الثبوت واللزوم
كالصفة المشبهة نحو بينا وشبيها وحسنا وجلوا او بطلة شجاعا وما ليس بمشتق
كعربيا وكذا قائما انما يقع حالا مؤكدة اذا اقترن به ما يدل على ثبوته كقوله هو قائما
بالقسط ولما كان الاصل في النوع الاول عدم الثبوت وجب ان يعبر عنه بما يدل على
الثبوت لان معنى ذكر انه لا يدل على الحدوث كما يدل عليه الفعل فالثبوت هنا كونه بل
الحدوث والمراد به ههنا اللزوم وقد يكون الحال المتنقلة اسما غير مشتق كرطبا و
بسرا اذ يفهم منه هيئة غير لازمة قوله ويمتنع ان يقال الخ وكذا ظلما بمعنى ان
هذه صفات لازمة لا فائدة في تقييد المجيء بها وان الفاعل الذي اشار اليه قد لا يكون
زيد في سن النمو الى الانحطاط فيجيء طولا او قصر ومثل ان يكون الحال سودا او بياضا بسبب
من الاسباب الطارئة قوله وقد يجيء في الاستعمال انه يا اتيانا عارضا من حرف النفي
وذكر لان المراد من المؤكدة تقرير الصفة التي تضمنها الاسم ومن المتنقلة تقييد الفعل
بهيئة مخصوصة وما دخل عليه حرف النفي انما يدل على نفي الصفة والهيئة فان قيل

والللزوم كاسم الفاعل والمفعول فانهما
لا يدلان على اللزوم معناهما الموصوفيا
ليتعين بهما على الاطلاق الصفات
المشبهة وهذا لا ينافي ما تقدم من
ان الاسم سواء كان وصفا او غيره اصله
ان يدل على الثبوت

الصفة المنفية فيرد له بالكيف وكذا فيما نفي الفعل بها مطلقا قلنا المتصحح من
الحالين نوع من ثبوت الصفة والتقييد بثبوت الهيئة سواء كانت صفتية او عبارية
فان انتفاء الصفات والهيئات مما لا ينضبط ولا يتحصل فلا بد ان يعبر عنها
بما يدل على الثبوت فان قلت فربما يفهم من نفي صفة او هيئة ثبوت اخرى كما يفهم من نفي
الركوب ثبوت المشي وبالعكس وح كان النفي منضبطا ولا يتحصل فلم قلت انه متحصل
قلت ذلك بطريق الالتزام والكناية فرجع الامر الى انه يدل صريحا على ثبوت الصفة او الهيئة
المقصود فلا ينافي ان هذا الترجيح في نفس المسالة وان جاز في الفنية بحسب الحق قوله لان
هذه الواو تعليل لما ذكره من ان النظر الى كون اعرابها غير منعي بنفي عدم دخول
الواو وانما قال اصلها العطف لانها في الحال بحيث ما علقته قال في الكشاف واو الحال
هي واو العطف استعيرت للوصل فان قلت فوجه نفي [illegible] بدل الى فالى امر الحق
وليس كذلك هو عطف وضمير المنصوب في العامل المقدر اعني احضر او اتبعه وعند القيم
بضمير الفاعل فيما اخذ بتقديره في قسم النحو قال [illegible] عليه جعل [illegible] زيد انوك
عطوفا اي عطوفا وفي معنى يرجع بدوا وبينا قلت لما كان ذكر الضم عبارة عن
الحق صح جعل حالا ولكنه ليس موضعا لدخول الواو لانه متحد بالمخبر عنه كالوصف
بالموصوف وقد سبق نوع من المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه في غير
كلمة اي قوله والتحقيق فيما ذكرنا من ان في النوعين ان لا يدخلها الواو قوله
الابعد ان يكون هناك في موضع انتظام الاعراب الجملات تعلق معنوي ينتظم ذلك
التعليق تعلق تلك الجملات وح تكلف الهيئات الاعرابية وضعف حالة [illegible]
ممنوع [illegible] لان الكلم عند ضم بعضها الى بعض [illegible] وصلا الاعراب في
موضع [illegible] الاصالة دون التبعية كان ذلك
دليلا على ان المراد [illegible] الكلم [illegible] تعلقا معنويا [illegible] غيرها من الكلم
المتعلقة معنى بها فلا يحتاج الى تكلف تعلق آخر كالواو مثلا [illegible] الحال [illegible] فان
لها اعرابا اصليا بدليل على كونها هيئة لذي الحال وقيدا لعامله او موكدة لما
دل عليه دون الحال ضعيفة فحقها ان يكون بلا واو مفردة كانت او جملة لان الجملة
الواقعة حالا لها اعراب بالاصالة لا تحلي قطعا قوله لكن النظر اليها اعتذار عن

دخول الواو في الحال اذا كانت جملة بيان ان الجملة من حيث هي مستقلة بافادة
الحكم معنى النسبة التامة بين طرفيها وان كانت غير مستقلة باعتبار ما عرض لها من
وقوعها موقع المفرد وقيدا للغير مثلا فالجملة اي الحالية اذا لم تكن منزلة بالجملة السابقة
عليها اتحادها اذا كانت حالا مؤكدة ولا شك انها غير منقطعة عنها بالكلية لوجود
الجهة الجامعة بينهما نزلت منها منزلة الجملة المتوسطة بين كمال الاتصال والانقطاع
فلا يحسن تركها الواو الدالة على الاجتماع والاتصال لتقاوم استقلالها في
نفسها وترتبطها بما قبلها زيادة ارتباط كما يرتبط بين الجمل المتوسطة بين غايتي
الاتصال والانقطاع ثم انه جعل لا ريب فيه ههنا حالا مؤكدة وجوز فيما تقدم كونها
جملة مؤكدة للجملة التي قبلها ايضا ولا يخفى جريان هذين الوجهين في الاخيرة فيه
وانما قال الجهات جامعة بصيغة الجمع نظرا الى تعدد مواد الحال الظاهر قوله كما في
[illegible] زيد [illegible] الجنائب من يديه فان هذه الجملة ليست متحدة بالاولى ولا منقطعة
عنها لان المجيء يناسب قود الجنائب والضمير في يديه يربطها بالسابقة وكذا الحال في
وسيفه على كتفه وقوله بسط خيرهم فان قلت ما ذكرتم يجري بعينه في الجملة الواقعة
صفة فيلزم ان يجوز دخول الواو فيها قلت لا ان نقول ارتباط الصفة بالموصوف
لا شك انه اقوى فلا يلزم من جواز ههنا جواز هناك وقد سبق تجويز بعضهم ايراد الواو
لتاكيد لصوق الصفة بموصوفها الا انهم يشترطون شبهها بكون الواو للحال وقد نص عليه
[illegible] يكتفى [illegible] مباحث الالفاظ والجملة اذا وقعت حالا فحكمها في دخول الواو
على قياس ان كلام بحسب [illegible] وقد يجب وقد يجوز ما مع التساوي ولها مع
[illegible] فيه فبعد [illegible] في تلخيص [illegible] بطرفها فمن
[illegible] دخول الواو وعدمه في الجملة الواقعة حالا مستقلة اذ قد ظهر [illegible]
الموكدة يمتنع فيها الواو قوله لان الاصل [illegible] دالة على الثبوت لما [illegible] لم يكن
[illegible] جملة فعلية نحو زيد قام فانه [illegible] قام زيد [illegible] المتجدد [illegible] فكانه [illegible] على
ما هو [illegible] الاعلى الا [illegible] والجملة الفعلية [illegible] على اصل الحال بالاطلاق
فاذا كانت على نحوها ايضا ان تكون [illegible] فحكم المنفية [illegible] فعلها مضارع
[illegible] كانت [illegible] في الحالية قريبة من الحال المفردة جدا فالوجه فيها ترك الواو

جريا على موضع الحال لاستغنائها عن دخولها ولهذا قلت البيت في حكم المنفية احتراز
عما اذا كان فعلها ماضيا مثبتا فانه في حكم المنفي كما سياتي ولهذا لم يشترط هنا الا
بالمضارع وقد ينبه بقوله او بعده وقد نبه على ان الحال قد يكون سببا كما يكون فعليا
على طريقة السند والوصف وقوله لا يكاد يشيع اشارة الى ان دخول الواو في المضارع
المثبت كالممتنع اعني الحائز ذا احد بحاله هو واما اذا قد رجع بتنزيل فدخول الواو
جائز وشيوع كثير منه قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون وقولهم قمت واصك
وجهه وقول الشاعر نجوت وارهنهم مالكا قوله وقد كان يكون اسمية في الحال غير
المؤكدة وانما قيد بذلك لان الاسمية وان دلت على اصل الحال المؤكدة وحقق هذا
التقييد بان سمية والجملة فيما سبق وذكر ان يكون فعلية في الحال غير المؤكدة لان
المؤكدة لا تقع اسمية ومفردة ولا تقع فعلية اصلا قوله اصله فالواو الواو وذلك
لان خروجها عن اصل الحال يوهم انها ليست حالا فاحتيج الى رابط دال عليه خصوصا
اذا كانت الاسمية منفية خارجة عن نهج الحال ايضا قوله ما جاء خلافه فهذا لان
صور معروف المحنث بالفوائد قوله فالوصل الواو وبعدها ان المراد به [illegible] دخولها
يجب يكون تركها قريبا من المعدوم كان دخولها من قبيل سنن الذي والتي له
احتمالات فجوز بعضهم ترك الواو في الاسمية مطلقا وبعضهم اذا كانت في تاويل
مفرد نحو فوه الى في اي مشافها وبعضهم ببعض عرقا اي متلابس وبعضهم اذا
كان ضميرا في الحال فحصر المصنف الامثلة المذكورة في الكتاب سوى ما ليس منها
الا غير ذكره ومعنى عودة على بدئه ان رجوعه الى ما ابتدأ على ان البدأ مصدر
بمعنى المفعول ومحصوله انه رجع في الطريق الذي جاء منه وقد يجوز ان عوده
مرفوع على انه فاعل رجع مجازا او بدل اشتمال من المستتر فيها ومنصوب على انه
بمعنى عائدا او على المصدرية او على انه مفعول به بان يحمل على المتعدي والكل
ضعيف وفي اصلاح المنطق كتاب لابن السكيت في تصحيح اللغات والافعال كتاب
لابي علي الفارسي في النحو قال المتنبي على نصف عواصا بنصف النهار
بنصب النهار من نصف الشيء بلوغ نصفه والمراد طول مكثه تحت الماء او الخوض
ورقبته بالغيب لا يدري اي لا يعلم ما ذا حال الغواص وفي القولة تنصف النهار

الماء غامر برفع النهار من نصف الشيء يعني انتصف فالجملة الحالية خالية عن
الضمير ايضا فاحتاج الى ان قدر العائد محذوفا اي طلاء غامر اي سابح [illegible] ان
الليل ظلام وشرح ما ذكر لي ما يصح قوله مضوا [illegible] ابيات يرثي بها الشاعر
بنيه وتذكر سرعة انتقالهم قبله والركوب النزول من المسير اي النهار للنزوح و
بالدار اذا حضر في وقت العشاء او عالم اي اهلكهم والغور بسكون الدال وفتحها ما
فرع الله بعد القضاء قوله لا ارتفاع قبيله مشغول بخلوا والبيت لخالد بن يزيد
بن معاوية والورق البيض الدراهم المضروبة وكان تامرا اي ولقد وصل فيما
مضى حال كونه لا ينسب الى اب وقيل ناقصة والواو داخلة بين اسمها وخبرها
لتاكيد الثبوت كما يراد لتاكيد لصوق الصفة بموصوفها وكذا الكلام في وكنت و
ما يرتمي لو عيب فقال [illegible] الوصال كنفسه وزجرنا فادى ان حرى اي ممكنوا
ولى القتيل [illegible] من آقاد ان يمكنه من القود قوله ان ترك الواو
ارجح متعلق بقوله فالعصمة جاز الامرين معا ولما كان الترك ارجح ترجيحا للاصل
على الترجيح معنا بترك الاصل بان صرح كان ترك الواو قوله والفعل الماضي منفيا ومثبتا
مبتدأ خبره منتظم في سلك المضارع فان قيل ذكر المنفي مستدرك لان دلالة مع
المضارع المنفي فيما ورد على اصل الحال دون نهجها ومشاركته اياه في الحكم ومنه ترك
اولى اجيب بانه مثل فيما سبق الا بالمضارع المثبت فكأنه اراد ان يجمع بين نفي الماضي
وان يفرق بينهما في بيان حكمها قوله لوروده لا على نهج الحال يعني مع وروده على اصلها
الذي هو التجدد قوله والحرف فدوكم لا نفي حكم حرف النفي من صرف ان الفعل الماضي يحتمل
كل جزء من اجزاء الزمان الماضي فاذا حصل عقيبه قد قربه من الحال وانتفى عنه ذلك الاحتمال و
قوله يعني يصلح للحال [illegible] فيه ان كلمة قد تقرب الماضي من الحال بمعنى الزمان الحاضر الذي هو
زمان التكلم لا معنى ما يبين كيفية وقوع الفعل فان الحال بهذا المعنى كما وضحنا فيه على
حسب عاملها قد يكون ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون مستقبلا كما لا يخفى فما ذكره
غلط نشأ من اشتراك لفظ الحال والجواب انه الا فعال اذا وقعت قيود للمالها اختصاص
باحد الازمنة الا كان مضيها او استقبالها وحاليتها بالقياس الى حكم العبد لا الى زمان
التكلم كما اذا وقعت مطلقة مستعملة في معانيها الاصلية ولا استبعاد فيما ذكرناه

فانهم صرحوا بان ما بعد حتى قد يكون مستقبلا بالقياس الى ما قبلها وان كان ماضيا
بالنسبة الى زمان التكلم وعلى هذا فاذا قلت جاءني زيد راكبا فهم منه تقدم الركوب على المجيء
فلا يتقارن الحال وعاملها فاذا قلت قد ركب قربت الى زمان المجيء فيفهم منه مقارنته اياه وكان
ابتداء الركوب وكان متقدما الا انه قارن المجيء في الرواهو اذا قلت جاءني زيد يركب دل على
مقارنتهما وقد يظهر صحة التوهم في هذا المقام وفي وجوب تجريد الجملة من علامة الاستقبال
كالسين وسوف ولن اذ لو صدرت بها تبادر منها كونها مستقبلة بالقياس الى
عاملها وقيل بحاله باول فيه من زمانه بالزمان الذي اعتبر في التكلم في عامل الحال وكان
تقول ان عاملها قد يكون مقترنا بزمان التكلم فاشترط هناك لفظة قد للتقريب وفيما
عداه طرد الباب فلا احتياج الى حمل الذي بل هذا ولما ما يقال من انهم استبشعوا ان يجمع
الماضي الصريح مع هذا المعنى الذي يحصر للتنافي بين الماضي والحال يعني الآن اعني
زمان التكلم فاحتيج الى ادخال قد المقربة الى الحال ليتكسر سورة التنافي فضرورة ذلك
الاستبشاع ثم انه لا يلتفت اليه ذوق سليم والا لما نظام في سلك المضارع معناه جواز الامرين
مع رجحان الترك لاستبعاد وقد ذكر الاستقراء في العلة فدخول الواو على المضارع المنفي
وعلى الماضي مطلقا منزلة المكروه قوله فقد جعل المبرد بفتح الباء اي التعجب ولو قصد في
المشهورة قوله الا ان ترك الواو في النفي وفي الاثبات ارجح متعلق بقوله كان تقول في
هذا الجوع بان لو تابعه الانتظام في سلك المضارع في المضارع النص بترجيح الترك فيهما
دفع لتوهم عدم رجحان مع للماضي المثبت الابتدي الى اعادة حرف الجر في الاثبات قوله
بحسب التقديرين يعني تقدير الفعل كما سبق فيكون الظرف في جملة فعلية قطعا وتقدير
اسم الفاعل الحاصل وقوله ان لم يكن بعدها اسم مظهر يصح ان يرفع به كقولك جاء زيد على فرسه
كان مفردا قطعا وان كان بعده فذلك احتمل ان يكون مفردا بان ينتصب اسم الفاعل على
الحالية فيعمل الظرف فيه لانه عامل وان يكون جملة اسمية قدم خبرها فقوله وان لا يكون
شاملا للافراد وكونه يتعين جملة اسمية ولا شك ان تقدير الاسمية متفرع على تقدير
اسم الفاعل بعضه قوله ونزعه لذلك بين ان يكون واردا على اصل الحال وهو على تقدير الفعلية
والافراد وغير وارد عليه وهو على تقدير الجملة الاسمية ثم يلزم حمل كلامه على خلاف الظاهر
في توزيع الورود وعدمه على التقديرين والتبادر من قوله فجاز الامران انهما متساويان

كالمباح والمشهور ان ترك الواو ارجح قال الشيخ عبد القاهر اذا جعل نحو على كتفه سيف
حالا كثر فيها ترك الواو كقوله خرجت مع البازي على سواد وقد يكون مع الواو كقوله وان امرأ
اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق والترتيب غلبة ترك الواو وامتناع دخوله
على تقدير الافراد ورجحان الترك على تقدير الفعل الماضي ولعله رجحان دخول فعلي تقريب
الا حسبه فقط وكان لم يكن بعد الظرف مظهر كان رجحان الترك ظاهرا كما في قوله وخرج على
قومه في زينته قوله ثم عرف عقيب الكلام بعد الظرف مظهر السابق بهذا البحث التعلقه
بالجملة الحالية بالواو والمعنى وعرفانه السابق في تقديم الحال على النكرة دفع الالتباس
بالصفة نبه لجواز ايقاع الجملة مع الواو حالا من النكرة بلا تقديم اذ لا التباس ههنا
اصلا لامتناع دخول الواو على الصفة كما مر ونبه ايضا لمزيد جوازه اذا كانت النكرة
في سياق النفي فانها تعم بها وكونها موصوفة في المعنى بمنزلة المعرفة فبهذا الاعتبار متمحضا
الى اعتبار انتفاء الالتباس بعرفه مزيد الجواز ونبه ايضا لوجوب الواو في نحو جاءني
رجل وعلى كتفه سيف اذا اريد الحال دفعا للالتباس ولو جيء بتركه فيه اذا اريد الوصف
لامتناع عطف الصفة على موصوفها البتة ولما قال فتأمل ليتوجه به بطلان قول
من ادعى ظهوره وقد سبق منا تحقيقه قوله ولما ليس اقرانه بالذكر اذ ليس له افعال
الدالة على النفي مثل ما كان ولا يكون حتى يكون ترك الواو فيه ارجح ولا من جمل
الافعال المنصرفة المتضمنة للنفي كان في الاستحسان يلزم فيه قد يجيء كون الترك ايضا ارجح
بل سوقها دار كالنفي اكالصريح فلا مجال فيه لقول لكنه لما قام مع ضمن مقام الفعل المنفي
اذ ليس زيد منطلقا في قوة لا ينطلق زيد كثر ذكر الواو وترك ايضا الا ان ذكره ارجح
بحسب الدليل وارد عنه الاستعمال قد ثم لان المجوز للواو هو النفي وهو ليس في قوة الفعل
المنفي بالانطباق تعارض وقد جعل ليس بمنزلة حرف النفي والجملة بعده اسمية في الحقيقة فلذلك
كان ذكره ارجح لكنه تقتضي ان يكون الترك ههنا في صورة معدودة ملحقة بالنوادر لا في
صور كثيرة كما دل عليه كلامه ثم وقوله الخارجي وصف بالجملة دل في الى سقفا بحجته الخارجي
يمكن الرسانا لم يبق في البيرشي من الملاذ هذا وقد قيل ان قوله ليس فيهما مفعول له ك
لحلي لا حال لعصم القبيح كما لا يخفى على قياس قولك تركته ذاكيا مع اي صيرته صريعا
قوله ولما كان الالتفات المتضمنة لطيفي محل عن الكلام ايجاز اوله جهة اطناب اراد

خبره في البيت الثاني

بالكلام الحسن وهو المحل نظرا الى تعدد الموارد فان المطوى فى موضع واحد لا يجب ان
يكون جملة بل قد يكون جملة واحدة وقد يكون جملتين او اكثر وقوله اى الا نظرا
الى اقسام الايجاز والاطناب بحسب مراتبهما وذكر الحالات مجملة لانه احال اجمالها
على علمك بما قد سبق فلا معنى لذكرها مفصلة وخص بالذكر طى الجمل ولم يطوها
لانها العمدة فى وضع هذا الباب وان وجد الايجاز والاطناب بطى المفردات وقد
لا يطويها ايضا فقد يوصل الايجاز بلا طى اصلا ويسمى ايجاز قصر وقوله ايجازا واطنابا
مفعول له وقيل حال بناء على انه قد يجيء مصدرا فان الخبر بالطى واللاطى وانما لم
يتعرض للمساواة لانه لا فضيلة لكلام الاوساط فانه صدر عن البليغ مساو بما
لا يكون فيه نكتة يعتد بها كما سياتى وكلمة هنا فائمة مقام العائد الى المبتدا اعنى
الحالات المقتضية كانه قال استغنى بذلك بالعلم المحيط بما قد سبق عن بسط
الكلام فيها اى فى حكم الحالات تذكر لانه قد ذكر فيما تقدم طرف الايجاز على الحذف
كطى المسند اليه والمسند مفردا او جملة وطى المفعول ونحوه وكطى السؤال الذى هو
نفس جملة فى كثير فى القران وذكر ايضا طرف الاطناب على الاطلاق كتذييل المسند
اليه بالتوابع وتقييد الاسناد بشىء من القيود وذكر متعلقات المسند وكذكر
الجمل المتعلقة قبلها تاكيدا او بيانا او عطفا بدلا فقد سبق الايجاز بطى
المفردات والجمل وسبق ايضا الاطنابات بذكر المفردات والجمل وبين هناك ايضا
حالها المقتضية ابايها فمن ضبطها استغنى عن البسط هنا لانه يعرف
ما على المذكورات بالمقايسة عليه قوله فلكونهما نسبيين لا يتيسر الكلام فيهما يريد
ان الايجاز والاطناب امران نسبيان ضرورة ان الكلام انما يوصف بهما بالنسبة
الى كلام اخر محقق او مقدر ولا شك ان امر النسبى لا يتحدد ولا ينضبط الا بتعيين المنسوب
اليه وليس لنا كلام على مقدار معين بحسب نفس الامر يكون منسوبا اليه لما ان كل كلام
يعرض فانه يحتمل لكل بجعله ايجازا او اطنابا بحسب حكم على هذا الكلام بانه
موجز فان كلا منهما واحدا لو انتسب الى الكثير نقص لا يجاز ثم بعينه اذا نسب الى
ما هو انقص كان اطنابا فعلم ان لا مجال فيهما للضبط والتعيين فبنى على التحقيق
العرف ولا بد من ترك التحقيق والبناء على امر عرفى موضع كلام اوساط الناس

اعنى الذين لا بلاغة لهم ولا فصاحة ولا عى ولا فهاهة منسوبا اليه ومقيسا عليه فانه
وان لم يتعين لذلك بحسب التحقيق الا ان الاوساط لما كانوا اكثر من الطرفين كان
كلامهم على مجرى متعارفهم فى تادية المعانى مشهورا بين الناس وهو امر عرفى
معروف الوصف معلوم الطريق فناسب ان يجعل اصلا يقاس عليه غيره فلا يكون
البناء عليه ردا الى جهالة كما توهم وما قررناه اندفع ايضا ما يقال لم لا يجعل كلام البلغاء نسبيا
لا يقتضى ان لا يتيسر الكلام فيه الا بترك التحقيق فان الاضافيات كثيرا ما تحقق معانيها الا
انه يحتاج فيهما الى التعرض لما اليه الاضافة على الوجه الذى قرر فى علومها قوله مثل حمل
بالجرى على انه يرد اصل البناء وقوله مقيسا عليه ثانى مفعولى جعل وقوله ولا بد من ذلك عراضا بذكر قيد
معترضة اى لا بد للمصنف من ذلك عراضا لوصف كلام الاوساط بالاوصاف لانكار لفوت الاشتهار
فيما بين الناس كما فى شرح البناء عليه وقد قال لا حمد منهم ولا يذم لانه ليس لهم فى ذلك اعلاء
رتبتهم ولا حط لانه بل التكلم فيه لحمدهم لانه وضعيته فلا حمد لهم فيه ولا مذمة
ايضا لكونهم اوسطا من فصحائهم ومن دونهم او دونهم نعم اذا نسب كلامهم الى
مراتب البلاغة عد كاصوات الحيوانات والفاصر منه عن البليغ لدى ضرورة فيه
بجريه على الحكمة المطابقة المقام وذلك تحقق على الاصوات كما سلف تصدر لها الفصل
الاول وفى تسميته متعارف الاوساط تنبيه على ان كلامهم الذى يتكلفون فيه بتقليل او تكثير
وقوله بالفاظ عبارات متعارف الاوساط يتناول الايجاز بالحذف وايجاز القصر الذى لا حذف
فيه وقوله سواء كانت القلة او الكثرة راجعة الى الجمل او الى غير الجمل تصريح بان الايجاز
والاطناب لا يختصان بطى الجمل ولا طيها بل يكونان ايضا بطى المفردات ولا طيها كما ذكرنا
وقد تليت عليك فيما سبق طرف الاقتصار والتطويل فى الفنون الثلاثة ومباحث
الفصل والوصل اذ قد بين فيها طرف اقتصار الكلام باطلاق الاسناد وحذف المسند
اليه والمسند وغيرهما مفردا او جملة وبين فيها ايضا طرف تطويله بتاكيد الاسناد و
تذييل المسند اليه او المسند بما يتعلق به وتعقيب جملة بما هى مؤكدة لها مثله كما اشرنا اليه
آنفا واللام فى لئن فيه توطئة للقسم وفى تنوخى جواب القسم المقدر والمعنى لئن كنت
تنبهت لتلك الطرق كما ينبغى فلا محالة تتوخى كلا من الوجازة والاطناب وتنازيادة
ونقصانا على مراتب لا تكاد تنحصر وتوفى ايضا معنى ما قيل فى وصف البلغاء من

انهم يأتون تارة بالكلام في غاية الاطناب وتارة في نهاية الايجاز كانهم يرمزون
الى المقصود رمزا خفيا لا يدركه الا الاذكياء شبههما برمز مليح خط محبوبه
لمو خبر عنه خوفا من الرقباء وقوله وهي الملاحظ نصب على المصدر اي يوصلون المعنى
بشرطه وكما ثبت على لكن فما سبق لكل الطرق ذكر ثم هنا ايضا مقامات مقتضية ابا ها
فلا يتيسر ذكرها الى المقامات ومقتضياتها اذ لسنا كالاوساط الذين
لا حاجة لهم الى مراعاة ولا يلحق كلامهم تزيين ولا ذم بل ما صادف من اقتصار و
تطويل مع فهم اللابق به محمول في باب البلاغة ومالم يصادفه ذم وبسمي الايجاز
ذلك عيا وتقصيرا لانه يخل بالكلام وقوله اي يجعل قصرا وسمي الاطناب اكثارا او تطويلا
لانه اكثر في كلامه وطول بلا طائل فالتطويل ههنا محمول على المعنى الاصطلاحي وفي قوله طرفي
الاختصار والتطويل وقوله الاختصار والتطويل على المعنى اللغوي قال والعلم في
الايجاز اي المثال المشهور في باب الايجاز قول علي كلمه بقال فلان عالم في هذا المعنى
اي مشتهر به فان قلت الايجاز والتباس الكلام الاوساط فكلامهم ههنا حتى يقاس
هذا عليه قلت ذلك معلوم بحسب نوعه وان لم يكن معلوما بحسب شخصه فانا نعلم قطعا
ان المعاني المنطوية تحت قوله تعالى في القصاص حيوة بحيث لو اداها الاوساط
لادوها بعبارة لطول منه الابد اي لكونه او جزء او جزء كلام عبد بلغائهم في هذا
المعنى قوله ولطافته اي اصابته قوله في القصاص حيوة بحر البلاغة بالايجاز الذي
فيه تظهر فضله وزيادة حسنه على ما هو اوجز كلام عندهم في هذا المعنى اعني قولهم القتل
انفى للقتل وذلك من وجوه الاول قلة الحروف فان الملفوظ في قوله عشرة اذا لم يعتبر التنوين
حرفا على حدة وفي قولهم اربعة عشر الثاني اللطف اذ في كل قصاص حيوة وليس كل قتل
انفى للقتل فان القتل ظلما ادعى للقتل الثالث عدم الاحتياج في قوله الى تقدير بحسب المعنى
فان تقديره متعلق الجار اعني في القصاص محذوف رعاية لقاعدة لفظية فهو من قبيل
ايجاز القصر والاحتياج في قولهم ان يقدر انفى من تركه الرابع ما في تنوين حيوة من التعظيم
او النوعية الخامس صنعة الطباق بين القصاص والحيوة السادس النص
على ما هو المطلوب بالذات اعني الحيوة فان نفي القتل انما يطلب لها لا لذاته السابع
جعل نقيض الشيء منبعا له باداة لفظة في الثامن الخلو عن التكرار مع التقارب فانه

اخرى يناسبها في اقتضاء الاختصار والتطويل فعليكم برعاية المقامات

لا يخلو عن استبشاع فلا يعد في الاكثر رد المجرى على الصدر حتى يكون محسنا التاسع عذوبة
اللفظ وسلاسته حيث لم يكن فيه ما في قولهم من توالي الاسباب الخفيفة اذ السبب في قولهم
حرفان متحركان على التوالي الا في موضع واحد ولا يخفى انه ينقص من سلاسة اللفظ و
جريانه على اللسان والعاشر ان كون القتل انفى للقتل من حيث انه قصاص او من حيث انه
قتل وفيه صرح بهذه الحيثية في قوله بدون قولهم فليس من الايجاز هذا بضاف ايجاز القصر وقوله
ذهابا لما جاء في حسن المستفيد الجزائي في هدى للمتقين كان من الايجاز حال كونه يذهب فيه
الا ان المعنى ما ذكره ولما تعول في المقصود الكلام اي بعض الايجاز لا الاطناب لان المعنى على ان
يكون المراد بالمتقين الصائرين الى التقوى بعد الضلال واحترز به عن المعنى الاول وهو
ان المتقين على حقيقته وهو اثبات الهدى لهم من قبيل قولهم للعزيز المكرم اعزك الله واكرمك
يعني قصد الزيادة والثبات اذ ليس فيه على المعنى الاول الايجاز بعينه وقولهم لان الهدى يجب
كون المعنى ما ذكره وفسر الهدى بالدلالة ليعلم ان المراد به معناه المتعدي اعني الحقيقة الدالة
لا معناه اللازم اعني الاهتداء لانه يصح ان يقال اهتدى للضال الا لمهتدي فلا يصح
هدى الله مهتدى وهدى واهتدى بمعنى وقوله الايجاز المذكور الاية ثلاث اخذها قصر
المجاز المستفيض اي المشهور نوعه وهو وصف الشيء بما يؤول اليه فانه مجاز شايع ومنه قوله
اني اراني اعصر خمرا وله يرى بلا زواله فاجرا كفارا وقوله عليه السلام من قتل قتيلا
فله سلبه وقولهم مرض المريض وفضل الضالة وان لم يكن لحلاف التي على الضال الصائر
الى التقوى مستفيضا بحسب شخصه وثانيهما التوصل بهذا الايجاز الى تصدير اولى الزهراوين
يعني سورة البقرة وسورة آل عمران سميتا بذلك لاشراقهما بنورهما زهرت النار اضاءت بذكر
اسم اولياء الله وهي هذا النصدير يتشوق الى التقوى واشعار بان عنايه كان المتقي
كان مع ما قيل لا يجعل النصدير انه بعد ان كان الضالين الصائرين الى التقوى
اولياء الله قبل ان يتصفوا بالتقوى بالفعل ولسوا لكرم قول اظهر لتحقيق حالهم في
الوجود لانه ايضا من ايجاز القصر ومن جوامع الكلم التي تستقل مع قلتها بالمعاني الجمة
الكثيرة اي غشيتهم من اليم ما لا يعلم كنهه الا الله فهو نائب عن غشيهم عبارات طويلة تحصرها
البيان وكذا قوله ولا ينبئك مثل خبير اظهر لتحقيق حاله في الايجاز نظرا الى انا بعضنا اى
الخبير بالامر بحقيقته هو مثل خبير عالم به يريد ان الخبير بالامر وهو الذي يخبرك

بالحقيقة دون سائر المخبر به والمعنى ان هذا الذي اخبرتكم به من حال الاوثان من
انهم ما يملكون من قطمير ان تدعوهم لا يسمعوا دعائكم ولو سمعوا ما استجابوا لكم ويوم
القيمة يكفرون بشرككم هو الحق لاني خبير بما اخبرت به ومن حمل الله بد على ان المراد نفي
المثل لا لو كان مثله فكذلك في العلم المحيط بالاشياء كلها لا يخبركم العالم لكن الله خبير لا
ينبئك فينتفي وجود المثل فرضا ثم امر عما يقتضيه نظم الاية ولا يشكل من خبير
قوله فانزل عطف على مقدر لا يخفى ما ذكرناه وانظر قال صاحب الكشاف الفاء في قوله فتوبوا
للسببية لا غير لان الظلم سبب للتوبة والامر بها والفاء في فاقتلوا للتعقيب اي
فاعزموا على التوبة فاقتلوا انفسكم على ان الله جعل توبتهم قتل انفسهم ويجوز ان يكون
المعنى فتوبوا فاتبعوا التوبة القتل على ان القتل تمام التوبة تابعة اياه وانما الفاء
في فتاب فمتعلقه محذوف فاما جواب لشرط مقدر اي فان فعلتم فقد تاب عليكم وثم
يكون الخطاب في عليكم جاريا على ظاهره داخلا في مقول موسى عليه السلام واما عطف
على مقدر اي ففعلتم فتاب عليكم ويكون الخطاب من الله على طريقة الالتفات من الغيبة
في قوله واذ قال موسى عليه السلام لقومه وقال ايضا القاضي في قوله فانفجرت متعلقه
محذوف اي فضرب فانفجرت اي فان ضربت فقد انفجرت كما ذكرناه في قوله فتاب عليكم
وهي على هذا فاء فصيحة لا تقع الا في كلام بليغ انتهى كلامه والمصنف اختار في الاثنين
العطف لقلة التقدير ولان الفاء الجزائية لا تدخل على الماضي المتصرف الا مع لفظة
قد واضمارها ضعيف فتوهم من ذلك ان تقدير الشرط بناء في عندهم كون الفاء فصيحة
واتى بعضهم بالنقل عنه ان الصواب خلافه فلا اعلم عندهم في الفصيحة قول الشاعر
قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا خراسانا فهو بتقدير الشرط
اي فان صح ما قالوا من ان القفول بعد ان جئنا خراسان فقد جئنا واول على اقتصاصها
بتقدير الشرط كما توهمه عبارة الكشاف لم يجعله فتدبر لجعل هذا الايهام مدفوع
بقوله كما ذكرناه فانه اشارة الى الوجهين فتوكل وحمل على هذا المراد ان الفاء على
تقدير كونها متعلقه بسبب محذوف شرطا كان او غيره يسمى فاء فصيحة وذلك
اما لافصاحها عن محذوف واما وصفا لها بوصف صاحبها وانما كونها مبلغ
بمعنى بليغا وواقعة موقعا حسنا اما على تقدير الشرط فتح الكشاف في سورة

الزرقان ان هذه المفاجاة لا تصح لا ولو لا لزام حسن ترتيبه وخاصة الا انهم اليها الالتفات و
حذف القول يعني في قوله فقد كذبوكم اذ تقديره فقلنا او فقال الله ان قلتم انهم معبودون والهة فقد
كذبوكم وفي لفظ المفاجاة اشعار بان السامع كان غافلا عن هذا التكذيب والتعجب فيفجأ
به وانما على تقدير العطف في حذف المعطوف عليه في قوله فانفجرت تنبيه على ان الموحى اليه لم يتوقف
على اتباع الامر وكانه لا يحتاج الى ان فصاح به لانتفاء الشك عنه وعلى ان السبب الاصلي
في الانفجار ليس هو ضرب موسى عليه السلام ولا ولا بشر انه لا ينسب الى امثاله من الرفا
غير المالوفة ولي وفي قوله فقلنا اضرب عطف على قوله فتوبوا لا يخفى الا ان الفاء التي يسمى فاء
فصيحة في قوله فقلنا اضرب ومجيئه حال من الفاء كان قول كتبنا افادت كونها فصيحة
وتامل عطف على انظر ولنا قال ذكر لان الفصيحة هنا مقدرة محتاجة الى ما يظهر به
موقعها ولان المحذوف هنا اكثر مما هناك واوضح بدا عليها انسبا في الكلام اليه فالفاء
في فقلنا المقدر داخلة على كلمتين اسقاطا فصيحة يقتضي تقدير فضربوه فحيي ولا تخفى علينا
ان الايجاز مع الفاء الفصيحة ابلغ حذف مطلقا قوله وقدر صاحب الكشاف يعني انه
جعل الاية من قبيل الايجاز بالحذف ولم يجوز ان يكون وقال عطفا على اتينا لان الموقع
الفاء اي انا اعطيناك فاشكر ومنعني فصير فقدر الفاء معطوفا عليه مرتبا بالفاء على
اتيناك كما ذكره وكانه اشار بذلك الى ان تلك النعمة كانت عظيمة جدا فاقتضت من المقتضي
الاضمار الشكر بانواعه فعله وكلما شكر فعلي وعرفا قلبي وقالا لساني وفعلا وجهه
وجيه وجوز المص عطف قال على اتينا بان يفوض ترتيب الحمد على ايتاء العلم وتبيينه
الى فهم السامع بشهادة العقل تفويضا مثل تفويض الترتيب في يدعوكم في المعنى على
السببية اي فانه يدعوكم لكنه ترك الفاء واقتصر فيه على الاستيناف كما اقتصر في الاية العطف
بالواو وتفويضا للترتيب الى فهم معونة المقام وانما جاز ترك الفاء ثم مع كونه سببا
للامر بالقيام بناء على ما مر وترك ذكر السبب مرتبا عليه وذكر سببه وقوله تفويضا نصب على انه
مصدر وعامله مضمون ما تقدم كانه قيل فوض الاستيناف تفويضا ويجوز ان يكون حالا من
فاعل اخبرا وقال او ان يكون مفعولا له لا اصلها لا تتعاف مفعول للتفويض ومثله صفة
له والله اي التفويض قال ومن امثاله الاقتصار فصلها عما تقدمها لعدم ادراجه
ابا هاهنا حين انظرونا مع انه طال الكلام بذكر تقدير الكشاف وابداء ذكر الاحتمال الزائد

لنظالة مثلة تنبيها على ان يجمع للاقتصار امثلة كثيرة والمذكورة ههنا مع كثرتها بعض
منها وابدل لفظ الايجاز بالاقتصار تفننا في العبارة الابرى الى قوله وقد تليت عليكم
فيما سبق طرق الاقتصار والتطويل فليس فهمها لتوقف الوجدان متفاوتة بين
وجيز واوجز والى قوله وقد ذكرت لكل ايضا للاقتصار والتطويل امثلة فلو قال ان
الايجاز والاقتصار متحدان للاعترض قال الصحاح … قوله وتبع الايجاز
لذا ذاك عيبا وقد تخيل البعض ان بينهما عموما من وجه لان مرجع الايجاز الى متعارف
الاوساط كما مر وبناء الاقتصار قد يكون على جملة في دعوة تابع الى المتعارف
ولعله الى كون المقام مطلقا بالبسط مما ذكر فيه ولانه لا يطلق الاقتصار الا اذا كان
في الكلام حذف قوله لدلالة فاء التسبب فكلوا يعني انها تدل على ان الامر بالاكل مسبب
عما تقدم وليس في قوله لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما اخذتم عذاب عظيم ما يصلح
ان يكون سببا له فولت بتضمن ان مساق الكلام على تقدير اخذتم الغنائم وبنحو ان
يقال فيه الفاء فصيحة اتفاقا لان المحذوف سبب غير شرط فكان الاول بيان بنظمه
في سلك قوله فتاب عليكم ومعنى الاية لولا حكم من الله سبق اثباته في اللوح وهو انه لا يعاقب
المخطي في اجتهاده او ان اهل بدر مغفور لهم وانه لا يؤاخذ احد الا بعد تاكيد الحجة بتقدم
النهي لمسكم فيما اخذتم من اسارى بدر من الفداء وما تركتموه الا كان عذاب عظيم
روي انهم امسكوا عن الغنائم ولم يمدوا اليها ايديهم فنزلت فكلوا مما غنمتم اي في
الحرب وقيل المراد اصل القرية المتوعد عليها لانها جملة الغنائم وحلالا حال من
المغنوم او صفة للمصدر اي اكلا حلالا قوله فلم تقتلوهم لما انهزم اهل مكة يوم بدر القبضة
من الحصباء وفخر المؤمنون بقتلهم وما يرون فتفخروا بذلك فكان الرجل يقول
قتلت كذا واسرت كذا فقيل لهم فلم تقتلوهم على انه جواب شرط مقدر في الحقيقة مع
سبب اللهو ابن القيم مقامه اي ان افتخرتم بقتلهم فهو عالة فتنى رأى نجاوزهم لانكم
ما قتلتموهم ولكن الله قتلهم لما جعل الافتخار تشكروا مع كونه واقعا تنبيها على انه
ينبغي ان يكون مفروضا لا محققا واما قوله فلم تقتلوهم انتم باظهار تاكيد ضمير المخاطب
ففيه نوع اشعار بان الكلام في القاتل دون القتل كما يدل عليه ولكن الله قتلهم و
قد يقال انها قال هنا الدالة الفاء دون فاء التسبب اشعارا بانها ليست فصيحة

عند كل الابنة السابقة قوله وكذا اورد امثلة مصرحة بلفظه كذا يعني انها ايضا قبيل ما
الشرط الدالة الفا كقوله فلم تقتلوهم اصرحها قوله نحو فاما من نصرح واصرح فان تقرير
اذا كان ذلك اي البعث فاعلمي البعثة الا نصرحة اي صحيحة ولعنت وهي النفخة الثانية وقيل
من ضميرهم بنفسه حضر وجاز ان يكون الفاء تعليلية اي لانه فستبعثها فانها سهلة هينة
في قدرته ما هي الا صيحة واحدة فاذا هم اي كلهم في كلهم احياء بقدرته ينظرون الثانية قوله
فالله هو الولي اذ تقدير ان ارادوا ولياء بحق فالله هو الولي بالحق فليتخذوه ولياء و
قوله اولياء سواء اشارة الى الحصر المستفاد من تعريف الخبر وتوسيط الفصل قال قدس سره
الهمزة التي يتضمنها ام المنقطعة ام اتخذوا هو للانكار والتوبيخ بمعنى ما كان ينبغي
ان يتخذوا من دونه اولياء فهله جعت الفا وتعليله له حتى تستغني عن تقدير الشرط
قلت لان قوله فالله هو الولي ليس على معنى المضي فلا يصح ان يعلل به ما هو ماض وقد
يقال ايضا الحسن التعليل في صريح النفي والانكار لا في الاستفهام المتضمن لهما كما يشهد به
الذوق السليم ولذلك لم يوصله نظيره في الاستعمال فتامل الثالثة قوله تعالى فاياي فاعبدون
اذا اصله فاعلم … وكذا ان … بالسعة مع طلب الاخلاص في
العبادة تنصب على المعنى الذي ذكره فالفاء في قوله فان لم تتأت جزاء للشرط محذوف في
ايضا اي اذا كانت ارضي واسعة فان لم تتأت ان تخلصوا العبادة لي في ارض فاخلصوها
لي في غيرها والفاء في قوله فاياي جواب الشرط المحذوف وهي للكيفية داخلة على العامل المحذوف
المفسر بالمذكور وثانية الفاء الى فاعبدون فتبين تكرير الفاعل ليطابق المفسر المفسر كل وجه و
قيل عاطفة اي فاعبدون عبادة بعد عبادة وصح كون الثاني مغايرا للاول باعتبار الاتحاد
في النوع وقيل التغاير بين المعطوف عليه والمعطوف من حيث ان الاتصال منصوب
في الاول دون الثاني اذ الغرض منه مجرد تغيير الفعل بلا فصل الى بيان كيفية تعلقه
بالمفعول والناصح بينهما معنى التعقيب لان مرتبة المفسر في الذكر ان يقع بعد المفسر كما قبل
في التفصيل والتبلس الى الاقبال قوله عوض عنه اي المحذوف الشرط فيه المفعول على عامله
في الجزاء لتقع موقع الشرط كأنه عوض منه على طريقة قوله اما اليوم فاني خارج وقد
يقال موقع الشرط قبل الفاء فالمفعول الواقع بعدها لا يكون في موقعه ذكره الكشاف
ثم حذف الشرط وعوض منه في تقديم المفعول مطابقا فان تقديم معنى الاختصاص و

والاختصاص ومنه يظهر انه لا منافاة بين قصد التعويض وافادة التخصيص بتقديم
معنى الاختصاص ولعل قوله كلا تركه هنا لنظر كلا لانه مثال لمجرد الاختصاص ربما بتقدير
شرط وانما لم يجعل كلا معطوفا عليه لانه حرف بل على معنى الردع لا اسم فعل بمعنى ارتدع
وفي قوله فاذهب انت ولغوكما اشعار بان الخطاب في قوله فاذهبا الى موسى عليه السلام
وادخل هارون عليه السلام فيه تغليبا كما دل عليه صدر القصة اعني قول موسى عليه السلام
اني اخاف ان يكذبون ويضيق صدري الخ وكذلك فالاولى ارتدع عن خوف قتلهم فذون ارتدعا
قوله للالاء ابهم على كلمة وسائط علم النحو برهان ابهم بكفل لم تعلم احمد بقتضي محذوفا
ليترتب على ما تقدم وذلك المحذوف يجب ان يكون مناسبا للمعنى ومعلقا عن العمل وقد دل
علم النحو على ان التعليق انما يكون لافعال القلوب والمناسب للمعنى هو العلم لان الخاصم
اقلامهم في النهر كان لذلك وانما قدر النظر اليه لانه وسيلة الى العلم بعد الالقاء وانهم لما ابصروا
ان قلم زكريا ارتفع فوق الماء دون اقلامهم علموا انه احق بها فكفلها في قوله فعل
ما فعل الانسان من اختيار ذات الشوكة لكم مع وعد الله لكم ان غيرها يكون لكم ليحق الحق
اي يثبته ويعليه ويبطل الباطل اي يزهقه ويفنيه ولقد قدر المعلل المحذوف
موخرا تنبيها على قصد معنى الاختصاص اي ما اختص احتمالهم وما نصركم عليها
الا لهذا الغرض الذي هو سبيل الاغراض وقيل الاصرف فيه اللام متعلقة بيقطع وكذا قوله و
لتجعله تعليل معلله محذوف ولنجعله اية للناس فعلنا ذلك فحذف المعلل مع الحاقه
عاطفة داخلة على التعليل القائم مقام المحذوف في دخول العاطف عليه الا يرى الحمة
دخوله عليه مع كون المعلل مذكورا موخرا فكانه من المعطوف وقيل هو عطف على تعليل
مضمر للتبيين به قدرتنا ولنجعله اية فعلنا ذلك فحذف المعلل وكذا قوله ليدخل
الله معلل المحذوف وهو ما دل عليه الاية وسبيل من كف الايدي عن اهل مكة والمنع
من قتلهم وقتلهم صونا لمن بين اظهرهم من المؤمنين ليدخل في رحمته اي توفيقه
لزيادة الخير او ليدخل في الاسلام من رغب فيه من مشركيهم كان الكف والمنع
التعذيب قوله وقوله انا عرضنا الامانة ترك فيه لفظ كلا لانه لا يشارك ما تقدمه في
حذف متعلق الجار بل في مجرد الاختصاص قوله اقام تفسير الحمل بمنع الامانة والغدر
فقد يفسر الحمل في الاية بمنع الامانة والغدر فيها بالامتناع عن اداءها من قولهم

فلان حامل للامانة ومحتمل لها اي لا يوديها الى صاحبها حتى تخرج عن عهدته لان الامانة كانها
عليه ومن لها الاثم ركب الديون ولي عليه حق فمعنى الاية انا عرضنا
الامانة اي الطاعة فانها لازمة الوجود كما ان الامانة لازمة الاداء على هذه الاجرام
العظام فانقادت لنا انقياد مثلها واطاعتنا الطاعة التي تتأتى من الجمادات حيث لم تمتنع
عن مشيئتنا وارادتنا اي دامت وتكونا وتسويتنا على هيئات مختلفة وهيئات متفاوتة واشكال
متنوعة والانسان مع صغر جسمه وكونه حيا عاقلا صالحا للتكليف لم يكن حاله فيما يصح منه و
يليق به من الانقياد لاوامرنا ونواهينا كحال تلك الجمادات فيما يصح منها من الانقياد وعدم
الامتناع بل ابى عن اداء الامانة كحمله اياها وعلى هذا التقرير وصفه على طريق المبالغة
بالظلم لترك اداء الامانة وبالجهل لخطائه ما يسعده مع تمكنه منه وهو اداءها ولو شبه
على تقدير عرض الامانة على الجمادات واباؤها واشفاقها عن ترك اداءها مجاز وقد يفسر
الحمل بحمل التكليف من حملت الشئ على ظهري فمعنى الاية ان كانت ما كلف به الانسان ابلغ
من عظمه وثقل محمله انه لو عرض على اعظم الاجرام المخلوقة واقواها واشدها لحمله
لما ابى اي والاستقلال واشفق منه وقد حمله الانسان على ضعف بنيته ورخاوة قوته
وعلى هذا فلا بد ان يقدر نعم خاس باي غير محل الامانة وضمانه فيها حتى يرتبط به قوله
انه كان ظلوما جهولا فان مجرد محل الامانة الشاقة لا يناسب الوصف بالظلم وبالجهالة
وليس على التفسير الاول هذا الحذف للاختصار فمن هذا الوجه وان اشتركا في
الاختصار بعد عرضناها على الانسان وقد يقال على التفسير الاول ايضا اختصار
مخصوص به لان تصوير عرض الامانة والامتناع من ترك اداءها او من اداءها
تصوير القبول قطعا فالاولى ان لا يجعل قوله انه كان ظلوما الانسان بالاختصار
لانه يوهم الاختصاص بل شرطا جزاؤه كان اصل الكلام قوله مبينا على صيغة المفعول
حال من اصل الكلام فالضمير في عليه له وقيل حال من بناء هذا الكلام والذي
هو صلته يتولى التفسير انه كان ظلوما جهولا وقوله في الغالب متعلق بالظرف
الواقع صلة قوله عليه اي ما ثبت عليه الانسان في الغالب ولاحترز عن الانبياء
ومن يحذو حذوهم وانما ذكر كلمة الاستعلاء فيما عليه تنبيها على كمال الاستيلاء الذي
يدل عليه صيغة المبالغة في نظم الاية قوله تنبيه ذهبت نفسك عليهم حسرة فكلمة

من رح اما موصولة والمقدر ضرها واما شرطية والمقدر جزاؤها قوله فراه عطف على
الصلة او الشرط ولا يجوز ان يكون جزاء لوضوح انه في الماضي بدون قد وايضا لا يصح
للانكار لانه سوء العمل حسنا على تقدير ترتيبه واما اذا كانت بمعنى كمن هداه الله فمن
موصولة والمقدر ضرها وانما قدم الوجه الاول مع تاخيره ... نظم الاية لانه افيد
وقال حسن ثم ذوق حسرات مبالغة في الانكار لما كان ينبغي ان يكون منكرا بحسرات عليهم اذ لا
ينفع ولا يجدي لان الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء وما انت عليهم بوكيل والفاء في
فلا تذهب للسببية فان ما تقدم سبب للنهي عن التحسر واذا قدر كمن هداه كانت الهمزة
لانكار التساوي وكانه عليه السلام اعتقد كل صنف بحسرة على تركهم الاسلام ذكر التحسر ولا يخفى
ما فيه من التكلف وقدر صاحب الكشاف هكذا افمن زين له سوء عمله من هذين
الفريقين كمن لم يزين له وقال فكان رسول الله ... الا افعل الله ... فان الله يضل
الاية ولم يلتفت اليه القاضي مع ظهوره لان في ترتيب ما بعد الفاء عليه نوع خفاء وعليهم
متعلق بتذهب كما يقال هلك عليه حبا ومات عليه حزنا وحسرات مفعول له اي
لا تهلك نفسك للحسرات وفي جمعها ايذان بتضاعف اغتمامه على كثرة مساوي افعالهم
قوله النور مثلا ... لمجاز ... قوله وهي الجنة او الشدائد بكلمة او اشارة
الى ... الموصوف مفردا وجمعا قوله ... على صيغة المبني للمفعول وهذه
الجملة صفة ... وانت الضمير ... في ... لكونه عبارة عن ...
والقطاعة ... بالرفع وفي نسخة ... على انه ... على ما قبله
ونصبه على ... ظاهر ... اي ... بكلمة قوله ومن الاحجار
قوله ... فصله عما تقدم لانه نوع ... ضابط ...
اللازم او ... فصل ... ونفي ملزومه ... قوله ولا علم الله متعلق
به ... مبتدأ وخبر معطوفة على الجملة المنفية المركبة من ... وخبرها قوله نفيا
حال متعلقة بمعنى كلمة ... اي ... قوله ... ولا علم الله متعلق به حال
كونه نافيا للملزوم الذي هو المتنبأ به ... كون الاصنام ... شفعاء لهم عند الله
بنفي لازمه وهو كونه معلوما لله وانما زاد لفظ الوجود مبالغة في اللزوم وتنبيها على انه
... فيه واما قوله العالم الذات فاشارة الى مذهبه مع اشعار بانه يعم علمه ...

للمعبود ... كلها لان نسبته ... الى الكل ... سواء قوله اي اعتبار كان بمعنى ... الثبوت ... لانه
او ... في الماضي او ... والاستقبال والتخصيص للمبالغة في ... قوله ...
الى ان الذين كفروا يعني اليهود كفروا بعيسى ... بعد ايمانهم بموسى عليه السلام
والتوراة ثم ازدادوا كفرا بكفرهم بمحمد عليه السلام والقرآن وقبول التوبة لازم لها لزوما
عقليا على مذهب ... والتنبيه ... واما عند اهل السنة ... لزوم عقلا
بل علم ... ان الله ... بفضله يقبل التوبة عن عباده ... ههنا فلا يكون اي
فلا يقبل ... توبة ... عن ... قبولها ... ولم يقل هنالك فلا علم الله متعلق
به للاتفاق على ان انتفاء علمه بشيء انما يكون لانتفائه في نفسه ... قوله فصل الا
في ... وقوله ... في حكمه اشارة الى ما ذكره ... الحكيم ... ان لا
يقبل توبة التائب عن عباده فلا ... ولا يقبل ... وان كان ...
... على ترك القبول قوله ... ما شركوا ... مصدرية ...
قوله سنلقي في قلوب الذين كفروا الرعب بسبب اشراكهم بالله شركاء لا ثبوت لها اصلا
اي ... شركاء ... ولا انزل الله باشراكها حجة ...
الحجة فصل الى نفي الاصل الذي هو ثبوت الشركاء ايضا وفي الاية ...
سلوك ... بقصد نفي الاصل والفرع معا ... الفرع ... انزال الحجة
فرع ثبوتها في نفسها فنفي الانزال ... نفي الحجة ... ولا انزل ... قوله على اسلوب حال
... على طريقة قوله ... قوله ... بشرى ...
وقوله لا ... الا ... ولا ترى الضب بها ينجحر ...
... الناقة ... الظلام ...
الطريق الواضح والمنار العلم ... الطريق ولا ... في الحجر ...
... الى ان فصل الشاعر ... او ...
... الاية ... ثبوتها ... فرع ثبوت ... الرؤية
... مع نفي الاصل ... قوله نفيا للاصل والفرع في الاية والبيتين ...
... الاصل والفرع ... على ان ... لزوم ...
... بل اللزوم عادي قوله ... على اسلوب القصد الى نفي الاصل

يستدعي الملزوم واللازم

والنزع معا بنفي النزع وصح قولها لم يكن به علم فانه نفي فيها العلم بالذكر وقصد به نفي الذكر والعلم معا فكذا قوله ولا شفيع يطاع اذ نفي فيه الاطاعة لان النفي متوجه الى القيد غالبا عرف و قصد نفي الشفاعة والاطاعة معا وانما قصد لهما معا فقوم هما لان الاصالة والفرعية فيهما قد تجرد تابع اللزوم العقلي والعادي ايضا قوله ومن الايجاز هذا النوع مخصوص من ايجاز الحذف حذف فيه المفعول اما بواسطة او بدونها اعتمادا على اقتضاء الفعل اياه ولان الخلط يستدعي مخلوطا ومخلوطا به وقد ذكر المخلوط وصح فكان المخلوط به مقدرا فان قلت جاز ان يكون من قبيل قولك خلطت الشعير والحنطة على معنى خلطت كلا منهما بالآخر فيكون كل من العمل الصالح والسيء مخلوطا ومخلوطا به فلا يحتاج الى تقدير قلت لا بد هنا ايضا من التقدير اذ المعنى خلطت الشعير بالحنطة وخلطت الحنطة بالشعير فحينئذ يكون تقدير الاية هكذا خلطوا عملا صالحا بآخر سيء والآخر السيء بالصالح ويكون المعنى مكررا واما على ما ذكرنا فلا تكرار في المعنى لان النكرة اذا اعيدت كانت الثانية غير الاولى والى ذلك اشار بقوله اي تارة اطاعوا واحبطوا الطاعة بكبيرة واخرى عصوا وتداركوا المعصية بالتوبة الا ان احباط الطاعة بالكبيرة مذهب طائفة من المعتزلة قوله اصله قل لهم قوله لكن هذا انما حذف فيه المفعول بلا واسطة اعتمادا على اقتضاء الفعل المذكور اياه وقد ذكر الاول قل للذين كفروا امره عليه السلام بخطابهم في الظاهر فلولا ذلك التقدير لكان امرا بان يخاطبهم بصيغة الغيبة فلا يستقيم واذا اعتبر ذلك التقدير استقام الكلام اذ المراد ادِّ اليهم هذا القول المنزل عليك واداء معناه بعبارة الخطاب مثل قوله في قراءة بياء الغيبة انما قال ذلك لانه قرئ ستغلبون بتاء الخطاب وح لا حاجة الى التقدير وكذا لا حاجة اليه لو قرئ قل للذين كفروا ان تنتهوا يغفر لكم بتاء الخطاب والكاف كما في مصحف ابن مسعود ولا شك ان اللام في للذين صلة القول في قراءة الخطاب فكذا على قراءة الغيبة ليتوافقا فالحمل على لام التعليل حمل على ما لا يحتاج الى التقدير وجه مرجوح جدا قال ومن امثلة الاطناب قوله ان في خلق السموات والارض واختلاف الليل والنهار اي اعتقابهما والفلك التي تجري في البحر ملتبسة بما ينفع الناس او موصولة وبث عطف على انزل الله وما بث فيها او على احيى اي وبث به وتصريف الرياح تحويلها في مهابها واحوالها فقد ترك الايجاز الى بيان ما سبق وكون الآية من امثلة الاطناب وهو اي ترك الايجاز الى الاطناب في ترجح ووقع اي

اي ممكن كان على الاوقوعه لآيات اي علامات دالة على وجود الصانع وصفاته لان ترجحه لما لم يكن من ذات الممكن كان مستندا الى فاعل واجب لذاته ومنتهي اليه دفعا للدور و التسلسل وقد تقرر في علم الكلام ان وجوب الوجود يدل على الوحدانية والعلم والقدرة وعلى سائر الصفات السلبية وانما قال لآيات نظرا الى المقصود ومعناه في ترجح ووقع ممكنات آيات وقوله لقوم متعلق بمذكور وله نوع صفة كلاما اي غير كائن من جنس الانس فقط والقرن اهل زمان واحد قوله قرنا فقرنا حال من القرون اي متدرجين في الوجود متعاقبين و الى التراضي متعلق بمعنى التدرج والتعاقب قوله وان فيهم بكسر الهمزة اي والحال ان في القرون التي هذا الكلام يعني تعرف انت ان الآية الوجودين ومن تفريعه اي ان الآية تبين ان في الزمن المستقبل وقوله مرتكبي التقصير بيان لمن واذا كان كذلك في اي مقام الكلام ادعى لترك الايجاز الى الاطناب اي له مقام ادعى للاطناب من هذا المقام فان في ذكرها كلها على سبيل التفصيل زيادة تحريك للسامع على النظر الى كل واحد منها تحريك وتبعيثه عليه بخلاف ذكرها مجملة كيف في ملاحظة التفصيل ما ليس في ملاحظة الاجمال قوله وتنزل الاطناب فيه على الايجاز بيان لكون الآية من امثلة الاطناب وقيل استئناف ولما كان ظرف لا وتنزل وتفريعا منصوب على انه مفعول له ولكونه عطف على تفريعا ووقع عطفه على اوثر والخطاب في قولها للمؤمنين والمقصود امرهم بالثبات عليه انا لو امن كلمة الايمان وتحول بين عامر لكونه هنا بمعنى الجماعة قوله لا تجزي اي لا تقضي والجملة صفة ليوما بتقدير العائد اي لا تجزي فيه وشيئا اما مفعول به او مصدر اي شيئا من الحقوق او قليلا من الجزاء والعدل الفدية لانها تعادل المفدي اشتملت الآية على نفي الخلاص من جميع الوجوه لانه اما بنفسه بان يعطي بدلا او بغيره فاما ان يجزي شيئا او يشفع او بغيره وقد تعرض في نفي النصرة بالجملة الاسمية قوله اذ كان متعلق بلم يؤثر وكذا قوله لئلا يختص متعلق به ايضا وقوله لتنشط متعلق بكلاهما وقوله وفي الامة الجاهل حال قوله لئلا يختص المتكلم منهم اي من الامة وهو انقطاع صوت حلقة اليوم في ضمائرهم بينهم اهل كالعالم والمعترف بالمرشد دون اهل كالجاهل وان لا يكون بحيث يحافظ سامع كالذي هم دون سامع كالبليد وكذا المراد بقوله او يخلص الى ضمير بعض دون بعض نحو الذكي والبليد ولذلك عطف بالواو دون

الواو قال قوله اى فائدة الاطناب بالنسبة الى العام قوله زيادة التقصير وعكس المتقشق واما الفائدة بالنسبة الى الحاضر والمعاشر فالزام الحجة وازالة العلاوة الاعذار قوله اذ ليس احد من حصر فى حملة العرش بريب فى ايمانهم وايضا تسبيحهم بحمد ربهم يدل على ايمانهم به وفائدة صيغة المضارع فى الاية فعال النكتة الدلالة على الاستمرار والدوام ومن عطف يستغفرون للذين امنوا على يؤمنون اعلام بان الاشتراك فى الايمان يوجب النصح والشفقة وان اختلفت الاجناس وتباعدت الاماكن قوله لترك جواب لو اى ترك المستتر فيه اصحال والله يعلم انك لرسوله قوله لم نعتبل الملازمة وقع بين اللازم والملزوم عاطفة الاعتراض بالفاء ولو اخر لكان انسب قوله ولكن ايهام يعنى لو لا الفصل المذكور فى البين لربما توهم ان التكذيب راجع الى نفس الشهادة اى المشهود به وهو انك لرسول الله لا الى دعوى الاخلاص على ما مر وقد نقل عن المصنف انه مر على قوله هذا الفصل خط فقيل لانه صرح عن اطلاق الفصل على شئ من القرآن ورد بانه لا فائدة فيه مع تنبيه قوله تصرف فى البين وقيل لان الموضع موضع الاضمار لتقدم الذكر قوله وما يحكيه مبتدأ ومن باب الاطناب خبره قوله وكذا ما يجيئه اعتراض بينهما ولولا نقطة كذا لجاز ان يكون من باب الاطناب خبرا لما قوله لكن عصاى الاولى ان يقول عصا اخلى عصاى اطناب من وجه واعترض على الامثلة المذكورة للاطناب بانها انما تكون اطنابا ان لو كان متعارف الاوساط اقل منها وعلى ما ذكره من الحال انها بانها انما يكون الحال انشاء ان لو كان اقل من المتعارف واجيب عن الاول بان كون المتعارف اقل من تلك الامثلة معلوم عند المصنف وعن الثانى بانه اراد بالايجاز والاختصار ما هو من امثلة الاطناب وان كان على حد متعارف الاوساط فكانه قال اى لم يرد اطنابه بقبل كذا ومن ثمة يثبت فيهما الاطناب قوله وما يعد هذا اطناب بزيادة ما ليس بجملة اعنى الجار والمجرور وكله فى ما تقدم فلذلك فصله وانما قال بعد لاحتمال ان يقال زيادة تركيب الكرة الثانية مما يوجد فى متعارف الاوساط ايضا وهو الاطناب فى موضعه وذلك لانه قال اولا حين اعترض موسى وانكر عليه خرق السفينة الم اقل انك لن تستطيع معى صبرا فترك لما كان قد قدر به من عدم استطاعة الصبر معه وترغيبا له وحثا على الصبر والثبات وعدم الاعتراض

فلا انه قد غفل عن ذلك وذهب عنه ما هو بصدده واعترض ثانيا بانكار قتل الغلام كان مقتضى المقام مزيد تقرير لذلك المتقدم فاقتضى ان يقول فى الكرة الثانية الم اقل لك بزيادة لك ايماء الى ذلك القول مما خفى بدوله بعدله الى غيره فلا سبيل الى الغفلة والذهاب عنه قوله لاقتضاء المقام متعلق بزيادة لك وقوله لما قد كان متعلق بتقرير ولو قال لما كان قد قدم لكان احسن فان كثيرا من النحاة يمنعون وقوع الماضى بدون قد خبرا لكان قوله وكذا قول موسى اى ومما يعد من الاطناب وهو فى موقعه قوله لا اكتساء متعلق بزيادة لى وقوله وان كان الطلب بفتح الهمزة عطف على الاكتساء وضمير منها للزيادة ومن تأكيد بيان ماله يكون وضمير بدونه للزائد الذى هو لى ولو قال بدونها اى بدون الزيادة لكان اظهر واى اصل انه زيد لى لمجموع امرين احدهما انه يفيد زيادة تأكيد الطلب لانشراح الصدر لان الكلام معه يصير اجمالا وتفصيلا بخلاف قوله اشرح صدرى والثانى ان المقام كان مقام مزيد احتياج الى انشراح الصدر فاقتضى تأكيد طلبه وذلك لان هذا الدعاء كان وقت ارساله الى كفرة مردة طاغين فلا بد من انشراح الصدر لتحمل اعباء ارساله ومكابدة ايذاء الاعداء وضروب مشاق التكليف والتبليغ وقوله لما يؤذن متعلق بمزيد احتياج قوله وارد على هذا اى على هذا الوجه من الاطناب وهو زيادة الجار والمجرور قوله وقول البلغاء مبتدأ خبره فى موقعه ومن الاطناب حال المستتر فى الخبر او بالعكس والاول اوقع بحسب المعنى والثانى بحسب اللفظ ولفظ مثل لا يوجد فى بعض النسخ واذا وجدت فان رفعت كما فى نسخة مصححة كانت بدلا او بيانا لقول البلغاء وان نصبت كانت مفعولا له وعلى التقدير من هى كناية تجيء لشان المضاف اليه وفضله فاصل المقول اعنى لا واصلحك الله وانما جاز عطف الطلب اعنى الدعاء على الخبر الذى دل عليه بكلمة لا دفعا لايهام كونه دعاء عليه فى مقام يجب عليه فيه الاهتمام بدفعه ومن ثم قيل هذه الواو احسن من واوات الاصداغ على وجوه المرد الملاح قال وكذا تعريبات نعم وبئس بعضهم ان اللائق بحال اوساط الناس فى تأدية اصل المعنى المقصود فى هذا الباب ان يقولوا نعم زيد وبئس عمرو لكنه تحكم لا يوضح عبرها ان الحس اذا نظر الى هذا الكلام المفروض للاوساط كان فى هذا الباب اطناب الا انه لم يكن المتعب عليه

بالواضح

هاهنا اعني متعارف الاوساط مختصا كما في سائر الاطنابات ولم يكن ايضا ذكر الاطناب بتصرف من المتكلم فرض علته من ان اطناب البكر ونسبه الى الوضع قوله وان تجعل عطف على ان تقول واختار لفظ الحكم لانها انسب بالوضع من النكتة وتحوها قوله وذكر الى وضع هذا الباب في الاطناب واللام في لا فضا لها متعلقه بنوع وفي لكونهما بالاقتضا والضمير المثنى فيهما لنعم وبئس وضمير تحتهما للمدح والذم العامين والمراد بشيوعهما في كل خصلة ان قولك نعم الرجل لا يفيد كونه محمودا في جميع خصال الرجال وقولك بئس الرجل عمرو يفيد كونه مذموما في جميع خلاف تلك الخصال وكذلك نعم الامير وبئس الامير يفيد ان العموم في جميع خصال الامرا وظهر فيها وعليه فقس والمراد بذكر ان نعم وبئس لما لم يكونا مقيدين بخصلة مخصوصة كقولك كريم ولئيم وحسن وقبيح افادا حال الاطلاق في عمومها بما يناسب المقام دفعا ولا شك ان كون الممدوح او المذموم متصفا بجميع كمال جنسه او نقصانه مستبعد جلا فاحتيج لذلك الاستبعاد الى تقرير الكلام قوله ويجعل عطف على ان يجعل قوله رجلا باللام للجنس دون العهد على المختار لان اللام للجنس الى جنس المفرد كما في المثال المذكور او جنس التثنية والجمع كما في قولك نعم الرجلان الزيدان والرجال الزيدون وليس المراد الجنس حقيقة حتى يمتنع تفسيره بمعين بل الجنس ادعاء فانه يدعي في مقام المبالغة ان زيدا مثلا هو جنس الرجل لكونه جامعا لكمالات هذا الجنس فكانه يدعي هو ولا شك ان هذا ابلغ من جعل اللام للعهد الخارجي المشار به الى معين لفوات ان قال والتوصيل على هذا التقرير حينئذ لفوات المبالغة وان كان هناك تكرير ولذلك نقل به اصحاب الشهود وكذا ابلغ من العهد الذهني المشار به الى واحد من الجنس لا بعينه فانه يفوت فيه المبالغة بادعاء الجنسية وظهر من ذلك ان الفرق بين كون اللام للجنس وكونه للعهد الذهني ليس قليلا على ما توهم فيه لكونه من افراد ذكر الجنس اي تحقيقا وان كان بحال الادعاء عينه حتى جاز تفسيره به قوله واذا قلنا بشرط جزاؤه محذوف يدل عليه ما تقدم اي كيف يتوهم المدح الى زيد اولا على سبيل الاجمال قوله فاضمرته اي اضمرت زيدا والمراد اضمار فاعل نعم يوضع المضمر موضع المظهر كما مر الا انه لما اضمر ذكر الفاعل من غير مرجع ذكر سابق وفسر باسم جنس زيدا اعني رجلا فان المراد به الجنس دون الفرد وفسر ذكر الجنس يزيد كما عرفته كان ذلك الضمير بمنزلة ان عشار لزيد وان لم يكن راجعا

به ويشتمل ايضا افراد في قول نعم رجلا زيد والزيدون قوله وان هذا الباب

اليه حتى تشتهر تفسيره اذ لا ابهام بكسر الهمزة استطراد في اثناء مباحث الاطناب وفيه في موضعه اشارة الى ما ذكرنا من ان مقام المدح والذم العامين يقتضي مزيد التقرير قوله وفيه تقرير السؤال لطلبه ولم يلتفت الى النوع الآخر وبناء المخصوص على السؤال جعله مع مبتدأه المحذوف جوابا له وقد عرفت فيما سبق اي في مباحث الفصل والوصل لطف هذا النوع اي البناء على السؤال المقدر فانه ذكر هناك ان السؤال المحوي لا ينزل منزلة الواقع الا لجهات لطيفة كتنبيه السامع على موقعه واغنائه ان يسال او غير ذلك ولا يخفى حسن موقعه اي موقع الاختصار بترك المبتدأ اذ فيه الاحتراز عن العبث والتباع الاستعمال الوارد على ترك النظائر قوله ولولم يكن فيه اي في هذا الباب كما يدل عليه سوق الحديث لبيان ما يتضمنه هذا الباب من اللطائف الا ابراز الكلام فيه من الاطناب وفيه تقرير السؤال وفيه اختصار ويدل عليه ايضا عود الضمير في جمعه بين الاجمال والتفصيل الى هذا الباب قوله سوى انه اي هذا الباب يبرز الكلام في معرض الاعتدال نظرا الى الاطناب والاختصار ايهاما مثل ابهامه ذلك في جمعه بين الاجمال والتفصيل وانما قال ابهام الجمع بين المتنافيين لان الجهة مختلفة فلا جمع بينهما حقيقة بل ذلك ممتنع قطعا ولا شك ان ذلك الايهام يورث الكلام غرابة ولطفا وفي اسناد ابراز الكلام في معرض الاعتدال الى هذا الباب وان كان على سبيل المجاز ماله يستحسن بل هذا الباب نفسه يبرز في ذلك المعرض فالضمير في فيه وانه وايهامه للاختصار بترك المبتدأ وضمير اطنابه واختصاره وجمعه للكلام وقد يلزم من ذلك انتشار الضمائر مع انه لا خفاء في كون ذلك الاختصار موجبا للاعتدال والايهام على ان قوله نظرا الى الاطناب والاختصار ويقض لكونه اي جعل الاختصار ينبئ بالكلام في معرض الاعتدال كما يشهد به سلامة النظر ولما فيه اسناد الابراز الى هذا الباب فيتم اذا اعتبر خصوصيته هذا الباب فانها تقتضي اتصاف مطلق الكلام في ضمنه بصفة الاعتدال الكلام قوله كن حول اوليكن وقوله فبنوي تعلق الشرطية وتاوضيح انسب والتحى الكلام غرابة ولطافة المؤثرة في القلوب المحولة اياها من حال الى حال كالسحر قوله على امثال كل الامثال ما ذكر من اللطائف قوله وقد اطلعناك عطف على الشرطية اعني لو لم يكن لكفى اي فيه هذه اللطائف التي كل واحد منها كافية شافية وفيه لطائف اخر

لم يعتد بها اكتفاء باطلاعنا اياك في الفنون الاربعة على كيفية استخراج جهات محاسن
الكلام فتفتش فان كان ثبتت عنا ترك هذا الباب مملو الجهات من الحسن مما ذكرنا
او اجملنا به في تفتيشك بعد اطلاعنا اياك على كيفية التعرض لجهات الحسن مثل كون
المسند فعلا دالا على مدح او ذم عام وكون المسند اليه مظهرا معرفا باللام الجنسي او
العهد الذهني او مضمرا مميزا بنكرة ففي ذلك نكت الاظهار والاضمار والابهام في
التمييز وكتعقيب ذكر المسند اليه بمخصوص تعيينا له ففي ذلك تنبيه على ذكر
المخصوص وزيادة تقرير للمدح او الذم وكتقدير السوال وحذف المسند اليه في
الجواب بدون الكلام في معرض الاعتدال واشتماله على الابهام من وجه قوله
وكنت على حد الامر اعني ترعك فيه الى الماضي قصدا الى تحققه قوله في اختيار المختار
اي في اختيار معنى المختار والراجح في نفس الامر وقد اختار بعد ذكر المختار فيما سبق
حيث قال يريد اللام الجنس دون العهد وضيف خالد وفيه تقدير السوال قوله والفعل
مع الذي يليه صفا على المظهر او المضمر ماخوذا مع مميزه خبر مقدما وفي هذا القول
وان كان تقدير السوال وحذف المبتدأ وفيه ايضا جعل الانشائية خبر المبتدأ
مع عدم ظهور تقدير القول قيد لكلامه في اعتبار العائد الى المبتدأ بجعل الجنس
بمنزلة العائد وتعسف في اعتبار الابهام والتفسير الذي عليه مبنى الباب وعمول
تجعل التزام تقديم الخبر في الغالب ابهاما وذكر المبتدأ بعده تفسيرا وقيد ان
الضمير في نعم رجلا زيد وفي الزيدان والزيدون راجعا الى المبتدأ المقدم رتبة
وجب مطابقته اياه ولم يخرج الى تمييز وان صح معنا كان فطلبا لم عاما موجها للاصلاح
الا العابد فعلى ما لا ينبغي ما قررنا من كونه في تقدير اسمية حذف مبتدأها بناء
على السوال المقدر هذا ولما اختار كون اللام للجنس دون العهد فانت خبير بوجهه
مما قررناه كاختيار اياه قال ولعلك ان باب التمييز لا يخلو ان من جملة الحسن
في باب نعم وبئس طريقة الاجمال والتفصيل ذكر ان هذه الطريقة مستحسنة جدا على
انه لا يسلكها الا الماهر في صناعة الكلام كثير الاشتغال على اصله اعني باب التمييز كله
سواء كان عن مفرد اي ذات مذكورة باسم تام بأحد الوجوه المشهورة او عن جملة اي
عن ذات مقدرة في نسبة اما الى فاعل او ما ضاهاها فان قولك طاب زيد علما معناه طاب

شيء زيد ثم فسر ذكر الشيء المبهم بالعلم قوله مناديه ثاني منصوبه لجر والثاني عن ان الاصل
ما ذكر لان للمقادير وما في حكمها من المقاييس منزلة الصفات للاجناس في كونها مبينة
لكميتها لكنها ان تجري عليها والتعرض لطاب زيد نفسا منه ان يسند الى ما هو له
اعني النفس وقوله وطبق الارض عمرا وملء الماء الاناء واشار الى ان الفعل المسند الى المميز
في الاصل قد لا يكون الفعل المذكور بعينه بل ما يلائمه في الاشتقاق كما في التعدي
كما في المثالين المذكورين اوفق اللزوم كما في قوله وفجرنا الارض عيونا اي تفجرت عيونها
فلا حاجة الى اصل المميز هنا منقولا في المعنى قوله ولمصادفه متعلق بقوله نرى ما نرى
تريك مصادفتها المفرح هنا اقوى لان مقام المبالغة اعني اظهار الشكوى يقتضي زيادة
التقرير والمقصود بيان من يدرس لطريقة الاجمال والتفصيل في صورة جزئية من باب
التمييز وصورة لنوع مرغبه ولما كان كلام في التمييز والصورة المشتملة عليه اعني اشتعل
الراس شيبا فالكون هذه الجملة وفيما قبلها لطائف ولم يقل وفي قوله اني وهن العظم
مني وفيما بعد لطائف وايذ كلمة مبتدأ خبره لا تحتوي والمعنى على انكار عدم احتواء كلمة
من كلمات القرآن على لطائف اي ليس لا تحتوي الكلمة عليها فضلا على جملة فضلا عما تجاوز
الجملة والمقصود استبعاد عدم احتواء الكلمة واستحالة عدم احتواء الجملة وزيادة
استحالة عدم احتواء ما تجاوز وفاعل الفعل الناصب لفضلا بمعنى انتفاء عدم الاحتواء
اي يفي انتفاء عدم احتواء الكلمة من عدم احتواء الجملة اي ذهب هذا العدم بالكلية وبقي ذلك
الانتفاء قال ولا ترى كلمة في ما ابهاما يؤكد تنكير التعظيم واللام الجار متعلقة بقلب
اهل الوبر من البدو سكان الخيام واهل المدر سكان الابنية قوله هنالك اي في مقام تلاوة
الاية عليهم والموصوف من السورة والصفة كونها مثل المنزل في الفصاحة والبلاغة
او كونها حاصلة من امي لم يخالط اهل الدراسة وهذا ابلغ من الى ان الظرف مستقر صفة لسورة
لا لغو متعلق بقالوا لان الكلمة المعنى انهم لم يتعرضوا للمعارضة قوله حالهم حال من اعرفوا ما
اعاروا ولا اصدروا وقابضه دفع توهم عدم التفاتهم الى المعارضة قوله بعظائم المفاخر
بفتح الميم جمع مفخرة وهي ما يفتخر به والاضطراب بضم الميم اسم فاعل من فاخره والشطط
تجاوز الحد والامتهان الابتذال قوله ثاني ام العصبية جملة مؤكدة لما تقدم والعضب
السيف القاطع والكهام الكليل والصبب فعيل من صاب المطر اي نزل والمراد هنا

السحاب فاضافته الى المطرات بيانيه ولطرهم السحاب الذى لاماء فيه قوله مفتقر
الى اخذ اصل معنى الكلام ومرتبة الاولى اى اخذ مرتبة الاوطى اللفظ اعنى معارف
الاوساط الدالة على اصل المعنى ثم الى النظر فى التفاوت بين ذلك الماخوذ اعنى اصل المعنى
المرتبة الاولى وبين ما عليه نظم القران من المعنى والعبارة الدالة عليه والى النظر فى ان
اصل الطرفين كم درجة يتصل بالاخر ويرتبط به اخذا كل درجة من تلك الدرجات
نكتة بمزية فقوله وفى كم درجة عطف على قوله فى التفاوت وقوله يتصل صفة لكم وذكره
بتقدير العامل ولى النظر فى كمية درجات يتصل بها اصل الطرفين بالاخر وقد يقال
الجار اعنى فى كم درجة متعلق بيتصل والتقدير والى النظر ليعلم فى كم درجة يتصل الطرف
الادنى الماخوذ بالطرف الاعلى المذكور فى القران على طريقة قوله اذ يلقون اقلامهم ايهم
يكفل قوله فان الشيخوخة مشتمله اى حالة اجمالا على ضعف البدن وشيب الراس
اللذين تعرض لهما فى الاية كدلالة الجملة على اجزائها اجمالا ولم يرد ان كل واحد
منهما داخل فى الشيخوخة لانها كبر السن وهما من روادفه قوله ثم تركت هذا الى ثالثة
الرتبة ولهذا قال لتوخى مزيد التقرير اذا كان فى المرتبة الاولى اعنى الاجمال تقرير
ما حصوصا اذا انضم اليه كلمة قد فانها للترخ عن كبر لكن التفصيل ازيد تقريرا من الاجمال
قوله تركت هذه المرتبة الثانية يعنى فى الجزء الاول اعنى ضعف بدنى ولما كان وهن
العظام من توابع ضعف البدن كان كناية عنه قوله لتحصل انا وهنت عظام بدنى و
فيه تقوى الحكم فان الكنى فى افادة التقوى يطلق الضمير الراجع الى المبتدا فالامر
ظاهر وان اشترط كون ذلك الضمير مسندا اليه فنقول يعنى معنى انا وهنت ولهذا
تقرير التقوى على راى الشيخ عبد القاهر فلا افنا يقوله ثم لطلب تقرير ان الواهن عظام
بدنه بترك النسبة الاسنادية فى انى وهنت عظام بدنى فقد قررت بالبناء على المبتدا
ولكنه ان لم طلب تقرير النسبة الاضافية اعنى نسبة العظام الى بدنه بسلوك طريق الاجمال
والتفصيل قوله وهنت العظام بدل على تلك النسبة اجمالا حيث احتمل ان يكون العظام
من بدن كما احتمل ان يكون من بدن غيره وقوله من بدنى عينها تفصيلا كله وقوله
وهنت عظام بدنى فانه يدل على تلك النسبة تفصيلا ابتداء كما ان قوله اشرح لى صدرى
اجمال وتفصيل واشرح صدرى تفصيل فقط قوله لعهد حصول وهن المجموع بالبعض

دون كل فرد فرد وذلك لان الحكم المنسوب الى المجموع قد يقصد انسابه الى الكل فردا كقولك
جاءنى الرجال وقد لا يقصد كقولك حمل الرجال الخشبة فصح ان يكون وهن العظام من
القبيل الثانى فلا يفهم منه شمول الوهن العظام فردا فردا بخلاف قوله وهن العظم فانه
يدل على شمول الوهن لكل فرد وقد يقال ان اراد ان الجمع المستغرق بتناول الجماعة جماعة
لانها افراد مدلوله الجمع كما ان المفرد المستغرق يتناول كل واحد واحد لانها افراد مدلوله فيخرج
عن الجمع المستغرق الواحد والاثنان والذى قيل الكتاب اكثر من الكتب والملك اكثر من
الملائكة وايضا نسبة الوهن الى الجماعة لا يستلزم نسبة الكل واحد من الاحاد الداخلة
فى تلك الجماعة على قياس ما عرف فى النسبة الى المجموع قال فى الكشاف وانما وحد العظم لان
الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده الى ان هذا الجنس الذى هو عمود البدن و
قوامه واشد ما تركب منه الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع لكان قصدا الى معنى اخر
وهو انه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها يعنى ولكان هناك من يظن عدم الشمول
فرد عليه وهذا مما لا يناسب كلام الشيخ اصلا فانظر الى كلام الشيخين واعتبر ما بينهما
قوله وهكذا تركت الحقيقة عطف على تركت هذه المرتبة الثانية شرع بين
مراتب الاوصاف فى الجزء الثانى اعنى شاب راسى فان حقيقتها انتشار الشيب فى
بياضه فى الراس بسرعة اشتعال النار فكان اشتعل استعارة مصرحة تبعية وان
شبه الشيب بالنار واثبت له الاشتعال تخييلا كان هناك استعارة مكنية وتخييلية
ولا استعارة من حيث انها مجاز ابلغ من الحقيقة ثم تركت هذه المرتبة التى هى
ابلغ الى مرتبة ابلغ منها اعنى طريقة التمييز قوله وكونها ابلغ مشتمل على من جهات قوله
والزرق بين ذلك بشهد به كل ذوق سليم وقد اصاب اللفظ بزيجه وكون التنكير
لافادة التمييز لانها فى قصد التعظيم وافادة المبالغة قوله على نحو وهن العظم منى يعنى
فى سلوك الاجمال والتفصيل فى نسبة الراس الى الضمير فان اشتعل الراس يفيدها اجمالا
ومنى يفيدها تفصيلا قوله لقرينة عطف تعليل للترك وقوله لمزيد مزيد التقرير تعليل
لترك العطف قوله فيحيى زيادة مزيد التقرير لما مر خلاصته تاديته مفهوم من على العقل لقرينة
العطف اذ لا نقط هناك يدل عليه وهى بعض النسخ وسهو انما قال لا يهام لما مر ان العدول
الى تنبيه العقل انما هو على سبيل التخيير دون التحقيق ولا شك ان الايهام اعنى الايقاع

في الوهم نوع من الايهام في ان يكون مقصوداً وهو صبا لمرير يزيد النفور قوله واعلم
ان الذي فتق اي فتح وشق والاكمام جمع كم بالكسر وهو غطاء النور ووعاء الطلع و
الازاهير جمع ازهار جمع زهر وهو نور الشجر وهذه الجملة اشارة الى اللطائف التي بثها
في هاتين الجملتين قبل كما اراد المقدمة لما اقتصرت ذكر الاختصار وصارت مع قلة اللفظ
متضمنة لكثير المعنى فقد دلت على ان الكلام الذي هو اساس لم يشتمل على غاية الاختصار مع
كثرة المعاني واللطائف ولما كان من البين المكشوف ان في هاتين الجملتين لطائف لا تكاد
الى متعارف الاوساط اعني تحقق اشار الى ان الاختصار فيهما بمعنى لغوي ورد ذلك بان
الاختصار في المقدمة بالنسبة الى متعارف الاوساط فكيف يؤذن باختصار ما بعدها
بمعنى لغوي وايضا كيف فتق الكمام بلطائف من ازاهير القبول بل المراد ان اقتصار المقدمة
اذن باختصار ما بعدها ولما ترك اختصار مع حكمه ان ذلك لما بيناه من النكت فيتفتح
لها في القلوب قبول وعلى هذا فقولهم ان الاختصار تذييل لما سبق اله لا يجاوز والاطناب
قوله والذي نفس بصيرته من القبيل الثاني تنبيه على ان هاتين الجملتين توصفان بالاختصار
بهذا المعنى مع كونهما موصوفتين بالاطناب بالمعنى الاول ويرد عليه ان مبنى بعض
تلك اللطائف على الحذف دون الاطناب ويمكن ان يقال اراد ان حسن مطلع الكلام يوجب
اللطائف المنطوية فيه قبوله فانه اذا لم يكن مستحسنا لم يلتفت الى ما بعده فجعل
هذا القول والمقدمة للكلام شروع في بيان وجه حسن وارتباط كثير وهو ان اختصار
المقدمة يؤذن باختصار ما يورد بعدها وهذا الايذان انما يحصل به ههنا لوجود
الاختصار فيما بعدها ولا يبعد ان يكون لغويا لان المعتبر في كلا المعنيين قلة
العبارة وانما يختلفان في المنسوب اليه فالذي اذن به اختصار المقدمة يوجد كل منها
فان قلت اعتبار كون المقام مقتضيا للبسط مما ذكره في الجملة قلت لا يراد البسط بالقياس
الى البلغاء العارفين بمقامات الكلام ومقتضياتها لا يراد البسط في اعتبار متعارف
الاوساط بالقياس الى الكل مما مر لا يقال اذا كان المقام مقتضيا للبسط كان المبسوط
الذي ذكره غير مطابق له لانا نقول مقتضى ظاهر المقام هو البسط لكنه عدل عنه لغرض
كالتنبيه على قصور العبارة مثله عروض اغراض الشباب والمام المشيب فالاولى
ان يخص الكلام في هذا المعنى ولا يبسط كل البسط قوله من اغراض ايام متعلق

باحق ومن المام المشيب عطف عليه وما اصدق صفة ايام بتقدير القول ومن يقول
استحضار لصورة القول استحسانا له والمرصنة شبهه اضيفت الى فاعلها قوله الامر
افعل تفضيل اضيف الى فاعله على طريقة اضافة الصفة المشبهة لا الى المفضل عليه فلا يلزم
الجمع الممنوع بين اللام والاضافة قوله ومن لي اي من يتكفل لي يعني ان المشيب مع كونه
امرا عجيبا اتمنى ان يبقى لي زمنا واتشرف به ولا تعجب لان مغيبه الموت وهو امر
منه قوله فانه لا يكون الا ما تشاء فقد انطقه الله بالحق حيث حصر كون الاشياء في مشيئته
واسند الكل اليه فوزن والله الموفق للصواب واليه المرجع والماب **باب**

فصل اعلم ان القصر في اللغة الحبس وفي الاصطلاح تخصيص احد طرفي النسبة في
الكلام سواء كانت اسنادية او غيرها تخصيصا بالاخر بحيث لا يتجاوز على الاطلاق
او بالاضافة بطرق معهودة قوله كما يجري بين المبتدا والخبر يجري بين الفعل والفاعل
اشعار بانه اراد بالمسند اليه والمسند فيما سبق من قوله القصر كما يكون للمسند اليه على
المسند يكون ايضا للمسند على المسند اليه ثم ليس هو مختصا بهذا البين المبتدأ و
الخبر كما اراد هنا ايضا بالمسند اليه والمسند في مواضع كثيرة من كلامه فيما سبق والمراد
بقصر الفاعل على المفعول قصرا عليه اي قصر الفعل المنسوب الى الفاعل على المفعول وقس
عليه عكسه وما بين المفعولين ومعنى قصر ذي الحال على الحال نحو ما زيد الا راكبا فحال المجيء
مقصور على صفة الركوب ومعنى قصرها على ذي الحال ان المجيء على صفة الركوب مقصور على
زيد قوله ومن كل طرفين اراد به التكثير وذلك كالصفة والموصوف والتمييز وما انتصب
عنه والفاعل وما عدا المفعول في المعطوف عليه قوله وانت اذا تتبعته اراد به الاعتذار
عن تخصيصه بالذكر بيان القصر في امثلة اكثرها من المسند اليه والمسند بل من المبتدأ والخبر
ولذلك قال في الاخر واذ قد ذكرنا القصر فيما بين المسند والمسند اليه بالطرق التي سمعت
فقد حان ان نذكره فيما بين غيرهما كالفاعل والمفعول قوله وهو اصل معنى القصر يريد
ان القصر منحصر في نوعين قصر الموصوف على الصفة اي قصر المنسوب اليه على المنسوب و
قصر الصفة على الموصوف اي قصر المنسوب على المنسوب اليه اذ لابد من اعتبار نسبة بين طرفي
القصر فهناك منسوب ومنسوب اليه يقصر احدهما على الاخر وان كل واحد من هذين
النوعين ينقسم الى قصر افراد وقصر قلب قوله الموصوف عند السامع يشعر بان المراد هو

يعني ان العدول من قال الى يقول للاستحضار فكان المولى حاضر يتكلم

القصر الغير الحقيقي كما يشعر به ايضا قوله لمن يعتقد شاعرا او مفحما الى قوله من غير ترجيح فان الحقيقي لا يعتبر فيه اعتقاد السامع ولا تردده اصلا ولولا هذا لصح الاشعار
حكمنا بان زيدا الحقيقي فيه ايضا قال قوله ثان وانّه يتناول الواحد وما هو اكثر منه
والآخر عن تفسير القصر بعض اقسام غير الحقيقي ايضا وهو ان يكون القصر بالنسبة
الى اوصاف او موصوفات اكثر من اثنين قوله بوصف وارد على الاستعمال الاصلي كما هو
غير صحيح قوله دون ثان في موضع الحال اي متجاوزا وصفا يصدق عليه انه ثان
بالقياس الى الاول واحدا كان او اكثر قوله لمن يتوهم زيدا على احد الوصفين اي يعتقد
متصفا باحد الوصفين مطلقا ويتردد بين الحصوصيتين قوله ويسمى هذا اي هذا
المذكور الشامل للمثالين قادرا قصر التعيين في الافراد ولا مشاحة في الاصطلاح
الا ان في قصر التعيين ازالة الشركة الاحتمالية قوله او بوصف مكان ثان عطف على قوله
بوصف دون ثان ولفظ مكان منصوب على الظرفية اي بوصف واقع في مكان وصف
ثان واحدا كان او اكثر قوله ما زيد منجم بل شاعر وارد على اللغة التميمية لرعاية الموافقة
بين المعطوفين في الاعراب الظاهر وكانه نبه بايراد المثال من الشعر والتنجيم على انه
لا يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين والاظهر المثال المذكور من اقسام القصر
كما انه نبه بايراد المثال الاول من القيام والقعود على انه لا يشترط فيه عدم التنافي
بين الوصفين اذا ادرج فيه قصر التعيين الجاري بين المتنافيين وغيرهما قوله اولى
تخصيص الوصف بموصوف عطف على قوله تخصيص الموصوف عند السامع بوصف
قوله قصر افراد نصب على المصدر وقائم مقام دون موصوف ثان قوله او قصر قلب عطف
عليه وقائم مقام مكان موصوف آخر قوله ما شاعر الا زيد وكذا ما قائم الا زيد كلام
مركب من مبتدا وخبر يطرد فيه عدم ما يتقدم الخبر وبانتقاض النفي بالا ايضا وتقرير
ما شاعر او قائم احد الا زيد فزيد في الحقيقة بدل من المبتدأ الذي هو احد وفي الظاهر مبتدأ
قدم عليه خبره وجاز ان يكون زيد فاعلا ما شاعر او قائم على انه صفة رافعة لظاهر وان
كان الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المقدر ولو قال او قولك ما قائم الا زيد يتوهم ان
هناك قائما لكنه يتردد بين شخصين لكان اظهر اذ قد يكون قد تعرض لنفي الافراد
معا وفي قوله او اكثر دلالة على انه لم يرد بقوله دون ثان امرا واحدا وقوله في صفة

من الجهات معينة بريد به مثل بلد او قرية او ما اشبههما وهذا قيد معتبر في المثالين معا
ليكون القصر صار فاصلا موافقا لاعتقاد السامع قال الشيخ عبد القاهر اذا قلنا ما قائم الا
زيد لم نرد به ان ليس قائم في الدنيا سواه لا سيما انه لا يريد ما قام حيث يحن او بحضرتنا او
ما اشبه ذلك وانت تخبر بانه لا فرق في ذلك بين الشاعر والقائم لا يريد عليه تقييد الشاعر
في مثال الكلمة بقبيلة معينة او طرف معين هذا وقد يقال انه يتحصر فيما ذكر اذا كان السامع يعتقد
كذا او يتردد فيه بل ربما يعتقد المتكلم ان السامع يعتقد انه ما عندك منجما وشاعرا ولا يعتقد
على خلافه فما هو عليه من الشعر والتنجيم او يتردد في امره فيقول ما انت الا شاعر بناء على ظنه
خطاء كان او صوابا ومنه قوله ان انتم الا تكذبون كما سياتي وتجاب عنه بانه لقلته
لم يتعرض له ههنا ولذلك لم يصرح بالقصر الحقيقي فان احد قسميه اعني قصر الصفة على الموصوف
وان كان ممكنا لكنه قليل وسياتي مثاله واما قسمه الآخر اعني قصر الموصوف على الصفة فلا
يكاد يوجد اصلا الا على طريقة الادعاء اعني جعل ما عدا تلك الصفة بمنزلة العدم واعلم ان القصر
الحقيقي على تقدير صحته لا يعتبر فيه الانقسام الى الافراد والقلب كما اشرنا اليه قال وللقصر
طرق يعني بطرق القصر طرقه العامة فلم يذكر ضمير الفصل وتعريف المسند لاختصاصهما بالمبتدأ
والخبر مع تعرضهما ايضا كما في قائم وان تقدم ذكره لكنه عام يجري في امور كثيرة واما
التصريح بلفظ الاختصاص وما في حكمه فلا يعد من طرق القصر اصطلاحا قوله بحسب مقام
السامع اشارة الى ان تعيين ان مثله المذكور للافراد او القلب انما هو بالنظر لحال السامع
واعتقاده واراد بالعطف ان النفي للقصر افرادا او قلبا مبني على مذهب طائفة من النحاة كما مر
واقتصر كذلك من القصر القلب على ما تقدم قوله بان المعنى اعتبارين يعني الافراد والقلب فقد
اشار اسنده القصر بطريق العطف الى التقديم الا ثباتا وتقديم النفي لوني قوله بتقدير لا غير
ذيله فحج يكون من قصر الصفة على الموصوف كما فصل ويجوز ان يقدر لا غير شاعر لكنه يكون
من قصر الموصوف على الصفة وسيصرح باستعمال لا غير في كلام القصر من قوله تبني غيرا بالضم على
كونها والغايات وذلك لكون المضاف اليه منويا كما في قبل وبعد مع المشابهة في الابهام
ولذا بنيت غير ولم تتغير حركته بتغير اعراب المعطوف عليه فتقول رايت زيدا لا غير
ومررت بزيد لا غير واما ذكر ليس غير وليس الا ههنا فعلى سبيل الاستطراد للمناسبة
اذ لا يخفى انهما ليسا من طريق العطف بل من طريق النفي والاستثناء ولذا قدر اسم ليس نكرة

القصر

التقديم

لهم بالنفي ويكون اخراج المذكور من ذلك العام منبئاً للقصر عليه كما ينبئ في قولك ليس [illegible]
خبر زيد او الا زيد قائماً في قولك ليس شاعر الا المذكور يشتمل على تعريف المسند من تنكير المسند اليه
وقد سمع في كلام العرب قوله لسنا في الحقيقة هو المستثنى منه المحذوف اي ليس شاعر احد الا
المذكور قوله فيحمل النفي على البت او لكن شاعر يعتقد فيه على زيد قوله شكر انه يتناول زيداً ايضاً
والا لم يصح استثناؤه منه فكان حصر المذكور على زيد لنفانه على ذلك النفي دون زيد
قوله وناتيها الى وفا في الطرق الاربعة النفي بادوات ليس كليس وما وان المذكور هنا وغيرها
من كلمات النفي والاستثناء بالا او احدى اخواتها ولما كانا مثلا ومن الاثبات كقولك جاء القوم
الا زيدا فهم يعد من طرق القصر فتامل وكذا في الامثلة الصفة الثابتة كالشعر والمنتقلة
كالقيام في صيغتي الاسم والمضارع واورد لقصر الافراد امثلة اربعة من التنزيل ولقصر
القلب مثالا وللتعيين قوله نزل المخاطبون يعني انهم وان لم يعتقدوا لعلهم عن الملك الا
انهم لما استعظموا بعث بيانه انهم نزلوا منزلة المبعدين لهلاكه وجعلوا كانهم يعتقدون
فيه وصفين الرسالة والبعد عن الملك فرد عليهم بانه مقصور على الرسالة لا يتجاوزها
الى البعد عن الملك كما هو من اخراج الكلام له على مقتضى الظاهر قوله شكر ان دعوى البعد عن
الملك والتنزيل منزلة المبعدين لهما انسب بالصفين بدعوى البراءة عنه والتنزيل منزلة
المنكرين كما زعمه بعضهم قوله على الاتصاف بحال زيد اي مقصور على الكون على زيد لا
يتعداه الى الكون على عمرو ولما لم يكن معنى الوصفية في الظرف الواقع خبرا ظاهرا صرح بذكر
الاتصاف بينها على ان الظرف بتقدير متعلق يتصف به المبتدا اعني الحصول والثبوت
على زيد وكان هذا المبالغة منه في توضيح المعنى دفعا لان يتوهم ان المقصود قصر
الحساب على المجرور الذي هو الرب فيكون من قصر الصفة على الموصوف دون عكسه
الذي هو المقصود قوله انا مقصور على النذارة بكسر النون مصدر بمعنى الانذار وهذا ايضا
من اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر لان القوم لم يعتقدوا جامعا بين وصفي الانذار
والطرد ولا ترددوا بينهما لكن نزل طلبهم حرصهم على ذلك منزلة اعتقادهم الجمع
قوله فالمراد لستم تجعلوا لكم للرسالة عندنا بين الصدق والكذب الخفي ان رسل عيسى
كانوا جازمين بصدقهم فقول الكفرة ان انتم الا تكذبون يكون قصر قلب لكنه حمل على
قصر الافراد اعني على قسمة السمع نعم التعيين وهذا مبني على ما ذكرناه من ان المتكلم

اذا اعتقد ان السامع يعتقد تردده كان له ان يسلك معه طريق القصر وبيانه ان قولهم
عندنا ليس طرفا للدعوى اذ لا طائل فيه بل هو ظرف للخبر اعني بين الصدق والكذب
فيكون التردد من المتكلم لا منهم كانه ليس عندنا بين الصدق والكذب والمعنى
لسنا مترددين بين كونكم صادقين وكاذبين بل جازمين بكذبكم وينطبق على ما ذكرناه
غاية الانطباق قوله بل انتم عندنا مقصورون على الكذب واما قوله لا تتجاوزونه الى الصدق
كما تدعونه فمعناه لا يمكن عندنا ان تكونوا على الحق الذي تدعونه حتى نتردد بين صدقكم
وكذبكم ومن زعم ان التردد هنا من المخاطب على معنى انه ينبغي لكم ان تجزموا بصدقكم في نفس
الامر بل غاية امركم ان ترددوا كما هو ظاهر شان المدعي عند المدعى فان اراد تردد المدعي
بين صدقه وكذبه بحسب نفس الامر فهو بعيد اذ ليس ظاهر حاله ذلك وان اراد تردده
بين صدقه وكذبه عند السامع [illegible] انكم مدعون فينبغي ان
كان المعنى ينبغي ان تترددوا بين الصدق والكذب في نفس الامر كما يتردد المدعي
بين صدقه وكذبه وانه ركيك جدا اذ المقصود انكم مدعون فينبغي ان تقتصروا على ما هو
ظاهر حال المدعي وليس لكم ان تقولوا مرادنا ان غاية امركم ان ترددوا بين صدقكم و
كذبكم عندنا حتى يتبين [illegible] لا ابلاغ الحكم بانه لا ينبغي لكم ان تجزموا
بصدقكم فانه بحسب نفس الامر قطعا كما نبهناك عليه هكذا حقق الكلام والله الموفق
للمرام قوله الا الذي [illegible] اي ما قلت لهم الا ما امرتني به وهذا تنويه
لكونه مشغولا في مقام اشتمل على المعنى الذي ذكره وقد مر ان تقدم انت هنا للتقوى والمراد
التقرير فقد جعل عيسى عليه السلام نفسه منزلة من قال للناس غير ما امره الله به وهو دعاؤهم
الى عبادة نفسه وامه ولم يقل لهم ما امره به من دعائهم الى عبادته وهذا توبيخ لاولئك
الناس حيث تركوا عبادة الله واختاروا عبادة غيره كان عيسى عم ما دعاهم الا
اليها وما امرهم الا بها فيكون [illegible] قوله وفي قصر الصفة على الموصوف عطف
على قوله في قصر الموصوف على الصفة على الموصوف واورد هنا لجملة التعيين لجريانه في
الصفة فيما دون قصر الموصوف ولم يذكر مثال الافراد من التردد اكتفاء بما تقدم قوله
لمن يرى ان زيدا ليس بشاعر وان زيدا ليس بجاء يعني ان عمرا شاعر وان عمرا جاء قوله
ويختص وجه القصر في طريق العطف ظاهر مكشوف لان كلا واحد من المثبت و

المنفي مذكور فيه مصرحًا كما هو حقه كله في طريق النفي والاستثناء فان المنفي ليس مذكورا
فيه صريحًا اذا كان الاستثناء مفرغا بعد نفي والكلام ههنا فيه فلذا لم نعرض لتحقيق وجه
القصر فيه وقال والتحقيق وجه القصر في الاول يعني في قصر الموصوف على الصفة قوله بعد
علمك متعلق بمعنى قلت وهذه الشرطية خبر انك وقوله والتحقيق ذلك يطلب من علوم اخر
اي من غير علوم العربية جملة معترضة بين اسم ان وخبرها ثم انه تفرع المقصود ان
نفس الذوات التي يمتنع نفيها هي الاجسام فانها على ما قيل لا يحتمل النقصان لامتناع
الخلاء ولا الزيادة ايضا لامتناع التداخل وهذا مع كونه مبنيا على فاسد كما ترى
لا يجدي نفعا لان القصر الواقع في الاعراض كقولك ما هذا الا عرض وقولك
ما السواد الا قابض للبصر خارج عنه والقول بان الاعراض تقاس على الاجسام
الا على حسب ما له بلتفت اليه لان علة الحكم اعني امتناع النفي ليست مشتركة و
ذكر بعضهم ان المراد بالذوات ههنا هي الاشياء سواء كانت جواهر او اعراضا وهي عند
المعتزلة ثابتة متقررة في انفسها ليست بجعل جاعل فلا يمكن توجه النفي اليها بل انما
ينفى عنها الوجود وما يتبعه من الصفات كما حقق في علم الكلام وهو ايضا باطل لان المقصود
قد صرح في مباحث ههنا بان النفي والاثبات لا يتوجهان الى الذوات وانما يتوجهان الى
الصفات ولا شك ان تحقق الاشياء في انفسها بلا جعل جاعل انما يقتضي استحالة توجه
النفي والاثبات اليها بمعنى جعلها متحققة في الواقع او ثابتة فيه واما بمعنى الحكم
بانتفائها او ثبوتها فلا استحالة فيه نعم يكون الحكم بالانتفاء كاذبا فلا يقصد لذلك
لكن الحكم بالثبوت صادق فالصواب ان يقال المراد بالذات ما يشتغل بالمفهومية
وهو الذي يتوجه اليه ويخبر عنه وبالصفة ما لا يستقل كما مر في مباحث التعقيد ولا شك
ان النفي والاثبات انما يتوجهان الى النسبة الحكمية التي لا يستقل بالمفهومية يعلم ذلك
من علوم يبين فيها احوال السلب والايجاب بل نقول اذا رجع العاقل الى وجدانه
علم ان ذلك فانك اذا تصورت مفردا كالانسان مثلا ولم تتصور معه نسبة شيء من
الوجود او غيره اليه ولا نسبة اليه الى شيء لم يمكن هناك نفي ولا اثبات قطعا فاذا قلت
ما زيد توجه النفي الى الوصف اعني نسبة شيء اليه ولا يمكن ان يكون متوجها الى نسبة
الى شيء كان فان نسبة بعض الاشياء اليه ثابتة لا محالة بل الى نسبة الاشياء التي وقع

النزاع فيها بين المتكلم والمخاطب فاذا اخرج شيء منها بالاستثناء كان ثابتا وما عداه
منفيا وهو معنى القصر فيما قررناه تبين امتناع قصر الموصوف على الصفة قصرا حقيقيا
قوله وحينئذ لا نزاع بمنزلة الشرط وثنا وله جزاء له وعامل فيه قوله والتحقيق وجه
وجه القصر في الثاني اي في قصر الصفة على الموصوف قوله على الوصف المسلم ثبوته وهو
صفة الشمول يرد ان مفهوم الشمول في نفسه وصف فاول النفي لانه يتركه الاعتبار قبيل
الذوات بالغير المذكور بل ارادته من حيث قيامه بالغير ونسبته اليه يطلق عليه
الوصف فان كان الوصف في الحقيقة نسبة الى الكل الغير فان هذه النسبة غير مستقلة
بالمفهومية وقابلة لورود النفي عليها ان المراد بالوصف هنا معنى كما اعني القائم بالغير
وقد سبق منه مثل ذلك في مباحث الصفة واما ما كان فالشمول نفسه لا يقبل نفيا
فاما ان ينفي نسبة الوجود اليه او ينفي نسبته الى الغير لكن الاول ليس بمراد فان ثبوته
في نفسه مسلم فوجب ان يتوجه النفي الى ثبوته للمدعى له اي الذي وقع النزاع بين المتكلم
والمخاطب في ثبوت الشمول له قوله ان عاما اي ان كان المدعى ثبوته له عاما توجه
النفي اليه عاما وان خاصا فخاصا في العام اما مطلق او مقيد بحسب ارادة وفي الاول منهما اشارة
الى القصر الحقيقي فانه ممكن بل واقع في قصر الصفة على الموصوف قوله فيثنا وله عطف على توجه
وقوله لذلك اشارة الى المدعى له وانت خبير بان حاصل ما ذكره مع اطالته مبني على علوم ان سوال
النفي اذا ورد على المحكوم عليه كان متوجها الى نسبة شيء ما اليه واذا ورد على المحكوم
به كان متوجها الى نسبته الى شيء ما ثم ذكر الشيء يتعين لمعونة المقام والقرائن
الاحوال سواء كان عاما او خاصا مثبتا ولا لمتعدد فاذا اخرج منه بعضه كان
مثبتا وما عداه باقيا على النفي وهو معنى القصر وفيما ذكر من التحقيق تصريح بان
الاستثناء من النفي اثبات عند ارباب اللغة بلا خفية قال وثالثها اي ثالث الطرق
الاربعة استعمال انما ذكر الاستعمال ههنا دون سائر الطرق لان الطرق ما يسلك ويشتغل
به لتحصيل المطلوب ولا شك ان العطف والنفي والاستثناء والتقديم معان مصدرية
يشتغل بها المتكلم للوصول الى معنى كلها في لفظة انما فذكر معها معنى مصدريا قوله انما
زيد قائم على صيغة اسم الفاعل ولو قال الحق يتردد بين المجيء والذهاب او براهيم منه
لكان تعريضا بالتقسيم الاول من الافراد ايضا كما صرح بقسيميه مثلا في قصر الصفة على

اعني اعتقاد الذي

الموصوف حيث قال او يراه منهما متهما وذكر الشيخ عبد القاهر ان قولك انما جاءني زيد
كلام مع من زعم ان الجائي عمرو لا من زعم انهما جاءا فان قال ان زعمت ان المعنى
انما جاءني من بين القوم زيد وحده كان يكفيك الان المقام لم يلتفت اليه قوله و
يضيف اليه الذهاب مشترك قطعا والصواب ان يقال بدله ويضيف المجيء الى عمرو
لان الكلام في قصر الصفة لا في قصر الموصوف قوله والسبب في افادة انما لما كان في افادة
انما معنى القصر نوع خفاء حتى تردد فيها جماعة اشار الى ان السبب لكون انما
مفيدا للقصر تضمنه لما معنى ما والا ولما لم يكن ذكر التضمن امرا جليا استشهد عليه
عليه من قول المفسرين وقول النحاة وابرع بالمناسبة المحسنة للتضمين ونبه
ايضا على تضمينه معناهما بجريان بعض احكام ما والا فيه قوله وهو المطابق لي
ما قالوا من ان معناه ما حرم عليكم الا الميتة هو المطابق لقراءة الرفع اي رفع
الميتة مع كون حرم مبنيا للفاعل اي حرم الله عليكم الميتة ولم يرد رفع الميتة مع كون حرم
مبنيا للمفعول والا كان يوهم لتساوله والانتصاب بتعين في كون ما موصوله
متما لها ان يكون كافة كما اختاره الزجاج وان رجح ابو علي كونها موصولة لبقاء
ان على عملها وايضا الحادي في قوله حرم عليكم متبرع بالقسمة في شرح الرواية واما ما توهم
من ان قوله ان الحرم عليكم بنفي البناء للمفعول فجوابه انه بيان المعنى لا التقدير ولا
شك ان المحرم عليكم والذي حرم الله عليكم متساويان في المعنى كما ان المنطلق زيد
الذي ينطلق زيد متساويان في اقتضاء الحصر قوله نرى عطف على شرح وفي اختيار
ترى مبالغة في كثرة سماعه منهم حتى صار مرئيا مشاهدا قوله ويذكرون عطف على
يقولون لذلك يكون لنا الاثبات لما يذكر بعدها ونفي ما سواه مما يقابله وقيل
عطف على قوله والسبب هو تضمنه معنى ما والا فالضمير للنحاة وفيه اشارة الى تضمينه
معناهما والرابع منسوب الى مذهبهم قوله لنا كيد اثبات المسند للمسند اليه فاذا فرض
ان المسند نفي كانت ان لتاكيد ثبوت النفي للمسند اليه كقوله ان الله لا يستحيي قوله
على ما يظنه حال من النافية اي الكائنة على الوجه الذي يظنه وانما قال على الوجه على تضمين
الوقوف معنى الاطلاع والمراد من لا وقوف له علم النحو هو الامام الرازي بناء على ان
ولا النافية معه ما يتعلق به من كلام السكاكي من نحو قوله الاسناد الرابع فانه ذكر

في الحصول ان كلمة ان للاثبات وما للنفي فاذا اجتمعتا لم يتوجها الى واحد للزوم التناقض
فوجب ان يتوجه احدهما الى المذكور والاخرى الى غير المذكور ولما تعين كلمة ان للمذكور
لكونها اسبق وبالحمل اقطع عليها احق لكونها للاثبات الذي هو اشرف لكن يلزم مما ذكره
بطلان صلاح ما وتولك حجة في الاثبات والنفي بل يتعين بما بالسنين فقط وجواز اعمال
ما في انما وكون ذكره فاسد كما ترى بل قد علم في النحو انها كافة قوله ضاعف جواب لو وفاعله مستتر
راجع الى مصدر انصلت وفاعل انصلت مصدر ضاعف بتاويل ان يضاعف او لفظ لما كما
مفعولا على ان يضمن وانما قال ناسب ان يضمن لان التاكيد على التاكيد ليس معنى القصر كلا حتى
يكون القصر مشتملا عليه كما ذكره على انه منظور فيه اذ الموجود في القصر فيما او نحو هو المثال
كما صرح به اثبات صريح سبقت اثبات ضمني فيتاكد الاول بالثاني ولم يكن هناك تاكيد
على تاكيد كما في اثبات انما وقد يتكلف فيقال اذا اعتقد المخاطب الشركة في المثال المذكور
كان الاثبات الاول بعد اعتقاد الثبوت تاكيدا وتكريرا والاثبات الثاني تاكيدا
على تاكيد وانما اما اذا تردد فيه كما ذكر فيحمل نحو السامع ان يكون الواقع هذا
مع ملاحظته لذلك والثاني اليه نوع اثبات لها حتى يكون الاثبات الاول تاكيدا لم
واما في صورة القلب فيحمل الاثبات الاول تاكيدا لاعتقاد ثبوت المجيء في الجملة وهذا
التاويل جار في الكل وايضا ما ذكر من الاثبات الصريح والضمني انما يظهر في صورة
العطف دون غيرها ما سواه الازيد وتمنى انا وقد يجاب عن الصحيح المناسبة يكفيه بعض
الصور وكذا نقول لما ذكره الامام بان المناسبة ايضا تقتضي ان الكلمتين باقيتان
على حالهما وانه لم يكن رعاية المعنى الاصلي بقدر الامكان اولى وان هذه المناسبة اقوى
قوله وبالعكس اي والقصر الكائن بالعكس او بكلمة انما بالعكس قوله تضمنا صفة اثباتا
اي ضمنيا قوله ومما يؤنسه انما كان هذا منبها لان استعمال انفصال الضمير معه دون ولا انه لا
هنا شيء منهما سوى تقدير الفصل لغرض بان يكون انما يضرب انا بمعنى ما يضرب الا انا قوله
سلكه اي مثل انفصال الضمير بعد ما يضرب الا انا قال قلت كيف يسند الفعل الغائب اعني يضرب الى ضمير
المتكلم قلت هو مسند في الحقيقة الى الغائب اعني المستثنى منه المقدر اي ما يضرب احد الا انا
فان قلت اذا اريد حصر الضمير في الفعل المقدم يطولها لما لم يجب انفصاله اوله قلت لانه ذكر
بعد الفعل شيء من متعلقاته ثم فصل انفصاله وتاخيره دفعا للالتباس وان لم

فانها قراءة مذكورة في بعض كتب التفاسير
ويتعين فيها ان يكون ما موصوله
والعايد محذوفا اي ان الذي ... م

وتمام الابتداء بقرينة مثلا
ما يعوضه

نظرا الى اللفظ

الوصل

بذكر اصل الوجوب طرفي الذات وعدم الوجوب بان يجوز الانفصال نظرا الى المعنى و
الاتصال اذ لا فاصل لفظا قوله صحة انفصال الضمير معه الا بمانع الوجوب وعين
الزائد الطارد وفي بعض النسخ ما يتعلق به مما لم نجد له وعنف من جاسد وحزمه
والحسب ما عدمه المرائين مغايرة نفسه وابانه يقال قطر الفارس الفاعل على قطع اجابته
قوله وثالثها التقديم اي تقديم ما حقه التاخير فانه يفيد القصر على ما تقدم سواء
بقي بعد تقديمه على حاله كالخبر المبتدا والمفعول او لا كتوكلنا انا تميمي كما تم انه افتقر
في قصر الموصوف على احد شيئي الافراد اعني صورة التردد وفي قصر الصفة على ضمنه الآخر
اعني صورة الشركة قوله بالاعتبارين يعني الافراد والقلب قوله وكذا زيدا ضربت وضلم
لانه من قصر الفعل على المفعول بتقديمه على الفعل وعليه مثال النحو تنبيها على ان التقديم
فيه يفيد الاختصاص لانه كما يتوهم الا ان الضرب يكون منفيا عن المذكور وثبتا
لغيره وليس بان بل الضرب منفي انما القصر كقولك زيدا لم اضرب لان الاختصاص في الاول
بغيره في الضرب وفي الثاني في عدمه يشهد بذلك الفطرة السليمة قال وهذه الطرق
تتفق من وجه فيستفيد ان المخاطب بالقصر يعتقد القلب حكم مشوب بصواب وخطاء
فصوابه الحكم بثبوت الصفة اصل الموصوف او باتصاف الموصوف باحدى الصفتين
وخطاؤه تعيين احدهما او اصرهما والصواب والخطاء في قصر الافراد الظاهر واما قصر
التعيين فلا خطاء فيه بل المقصود به تقرير الصفة صوابه ونفي تردده قوله فتحقق
في قصر الافراد حكمه بعضه وهو صواب وتنفيه عن البعض وهو خطاؤه انما يصح
في قصر قسيمه دون [illegible] اعني قصر التعيين وقد سلف تحقيقه هذا كله فيما اذا كان الخطاب
ممن يصح عليه الخطاء والتردد والا في مثل [illegible] فقوله وتختلف من وجوه عطف
على تتفق من وجه قوله بواسطة الوضع وحرم العقل اي بسبب ان الواضع وضعها
لمعان تفيد القصر بحيث يحكم العقل بالقصر اذا نظر الى تلك المعاني وقوله التقديم عليه
بواسطة الفحوى اي بسبب فهمه من حيث المعاني وحكم الذوق فان من له ذوق سليم اي قوة
دراكة لدقائق تراكيب البلغاء ولطائف عباراتهم فهما اذا نظر في مفهوم الكلام
المشتمل على التقديم فهم منه التخصيص وان لم يعرف ان هذا النوع فرعا
ايضا مع كمال قوته الادراكية في المعقولات والمنقولات روي عن بعض العلماء انه

اذا سئل عن فاس تقدم في التنزيل فاجاب بانه على المختار [illegible] وقال الشيخ ابن الحاجب
وما يقال انه للحصر فلا دليل عليه قوله والطرق الاخيرة الاصل فيها النص على المثبت دون ما ينفي
كما ترك الاصل المذكور في طريق العطف كراهة الاطناب على ما قرر في الكتاب واوضحه ترك
ترك هذا الاصل في مثل قولك زيدا ضربت وما انا قلت اذا المقصود به قصر الفعل على غير المذكور
لا قصر عدم الفعل على المذكور كما اشرنا اليه فيكون النص هنا على ما ينفي دون ما يثبت قوله
الطرق الاول لا يجامع الثاني هذا هو الوجه الثالث من وجوه الاختلاف وهو ان العطف
بلا لا يجامع الطريق الثاني اعني النفي والاستثناء ويجامع الطريقين الاخيرين اعني انما والتقديم
والسبب في انه لا يجامع الثاني هو ان لا العاطفة وضعت لان ينفى بها ما عدا بعدها ما اوجب
لما قبلها كما في قولك جاءني زيد لا عمرو وهو ظاهر وفي قولك زيد شاعر لا منجم فانه قد نفي به عن
منجم ما اوجب لشاعر وهو كونه مسندا الى زيد فمن شرط منفيها ان لا يكون منفيا قبلها
بغيرها اي بغير لا العاطفة المخصوصة من كلمات النفي اي الكلمات الموضوعة للنفي فيما
وان وما اشبهها واحترز بقوله من كلمات النفي عن ان يكون منفيا بحكم العقل او بفحوى الكلام
او لا او بافعال تقتضي معنى النفي كأبى وامتنع فان النفي بلا يجوز ان يكون منفيا قبلها بهذه
الامور كما سيأتي وقد ورد لتحقق الشرط المذكور مثالا واحدا من قصر الصفة على الموصوف وثلثة
من قصر الموصوف على الصفة بتنافي فيها الوصفان اما بالتضاد كالقيام والقعود او
بالعدم والملكة كالحركة والسكون او بالسلب والايجاب كالوجود والعدم فيكون النفي بلا في جميع
الثلثة منفيا قبلها بحكم العقل قوله يكشف كل الغطاء وذكر لان الكل بيعني في تحقيق وجه القصر
في النفي والاستثناء سواء النفي في قصر الموصوف على الصفة او الصفة على الموصوف يتوجه
الى المتنازع فيه وصفا كان او موصوفا فاذا وقع بعدها لا العاطفة شيء من حكم المتنازع
كان منفيا قبلها باداة النفي فينتفي تحقق شرط منفيها [illegible] معه طريق النفي والاستثناء فلذلك
لم يوجد مجامعتها اياه في كلام العرب العرباء وان كثر في عبارة العلماء ففي الكشاف وفيما
ارسلنا الى التنزيل الحفيظ مهيمنا عليهم وما كان حكم الاختلاف الا حسد بينهم لا شبهة
في الكلام وما هي الا شهوات لا غير واما قلنا بغير لا العاطفة المخصوصة دفعا لما يتوهم
من جواز مثل ما جاءني الرجال الا النساء لا هند قوله وهو يا تي له عمرو وقد يقال هذا المثال
يحتمل التخصيص والتقوي على سواء فكان الاولى ان يمثل بنحو زيدا اضربت لا عمرا قوله

وصح مجامعته لا لانما كان انما بمعنى ما والا كان من المستبعد ان يصح مجامعته لا العاطفة
اصلها دون الا فبين ان الوصف في ذكر مواقع النفي في انما ضمني لا صريحي كما في ما والا فان
في حكم ان فعال المتضمنة للنفي ليس في حكم ادوات النفي ولا العاطفة كما تنفي الضمني دون الصريح
اذ لا شبهة في صحة قولك امتنع عن المجي زيد لا عمرو مع انه يمتنع ما جاء زيد لا عمرو والسبب في
ذلك مع انه اثبت في الاول الامتناع عن المجي لزيد ونفي ذلك الامتناع بلا عما بعدها فقد وجد
هنا بسطر شرطه منفيا ونفي في الثاني المجي عن زيد فلا يتصور نفيه ثم كم الشرط قوله ضمنا لا
صريحا يعني كما ان امتنع عن المجي زيد يتضمن نفي المجي عنه ويجامعه لا العاطفة كذلك انما جاء زيد
يتضمن نفي المجي عن عمرو ويجامعه لا العاطفة بخلاف قولك ما جاء زيد فانه صريح في نفي المجي عن زيد فلا
يجامعه العاطفة وكذا ما جاء الا زيد صريح في نفي المجي عن عمرو فلا يجامعه ايضا فالاشتراك
بين ما جاء الا زيد وما جاء الا زيد في مجرد كون النفي صريحا انما والمتنع في مجرد كون النفي ضمنيا
اما ان ايضا النفي بعدها كما في انما او ولا ما قبلها كما في امتنع وكذلك لا الاشتراك بين ما جاء الا
زيد وما جاء الا زيد في مجرد كون النفي صريحا اما راجع الى ما قبل العاطفة كما في الاول او الى
ما بعدها كما في الثاني واعلم انك اذا قلت انما جاء زيد لا عمرو او زيدا لا عمرا كان الغرض مستندا
الى انما او التقديم لتقدمهما وكانت العاطفة مؤكدة لذلك الغرض واذا قلت انما تميمي انا
كان الغرض مستفادا من انما وتقديم الخبر هنا كتقديمه في قولك تميمي الا انا واذا قلت
انا زيدا ضربت كان الغرض مستفادا من التقديم لعدم احتياجه الى انا ويرجح بكون المقصور
عليه زيدا وكان انا مؤكدا لذلك الغرض نظرا الى ان زيدا مع الجزء الاخير رتبة اذ لا يمكن
تقديم عامل الانا ضمير زيدا لاحق ومن البين في ذلك قوله اسامينا لم تزد معرفة وانما
لذ ذكرناها قوله لكن اسند ذلك من قول وجامع الطرفين الاخيرين وما على جامعة لا
العاطفة صفة لما في قوله انما وقع ما جامعه اجل لما في قوله شرط بريد انه شرط لعده
الجامع كما يصرح به قوله واذا كان لم اختصاص لم يصح فيه استعمال لا العاطفة وقد
صرح الشيخ عبد القاهر بانه شرط لحسن الجامع ولعله اقرب ولذا لم يعتبر في مجامعة لا
العاطفة التقديم هذا الشرط اصلا لا وجوبا ولا استحسانا لكون دلالته على الاختصاص
اضعف من دلالة انما في الامر بسيط ويعقل اشارة الى ان المراد بالسماع في الا بد ما يكون
مقرونا بعقل المسموع كما في قوله انما يكون ... او يكون له تابع الشارح الى ان المراد

بالانذار وهو التخويف مع تبليغ دعوة ما انذرته المختص بمن يخشى الساعة اي عقابها
وهذه الخشية موقوفة على الايمان بالله وبالبعث والقيامة واهوالها لها ولما كان
اختصاص الاستجابة بمن يسمع ويعقل في غاية الظهور جعل معلوما لكل عاقل مطلقا وحيث
لم يكن اختصاص الانذار بمن يخشى كذلك جعل مما لا يخفى على احد ممن له مسكة اي قدر من
العقل يتمسك به ولما كان اختصاص العجلة بمن يخشى الفوت مما هو واضح في نفسه اذ لا يعجل
من لا يخاف الفوت فلذلك جعل مركوزا في العقول ثابتا فيما يحكم العقل هذا مع ان التفنن
في العبارة مطلوب ايضا وهذه الامثلة الثلثة من قصر الصفة على الموصوف اما الاول
والثالث فلاضافتهما ولما الثاني فلان المقصود منه قصر الانذار فيمن يخشاها
كما ذكره وانما يظهر ذلك على قراءة تنوين منذر كما في نسخة الرواية قال قلت اذا كان الوصف
طالبا الاختصاص باحد الصفتين فالظاهر مما ذكره امتناع المجامعة هنا كيف واضافة
بما ليس اشهر بان من التذكير لا التسطير انما انت مذكر لست مسيطر مع انه قد ورد انما انت
مذكر لست عليهم بمسيطر قلت له ان يقول ليس الاختصاص هنا كالاختصاص فيما ذكرنا
او يقول ان هذا الحكم مخصوص بلا العاطفة قال وطريق النفي والاستثناء هذا اصل
الوجه الرابع من وجوه الاختلاف وهو ان طريق النفي والاستثناء يسلك مع مخاطب يعتقد
فيه ايها المتكلم انه مخطي ويصر على خطائه وطريق انما يسلك مع مخاطب يعتقد فيه المتكلم
انه مخطي لا يصر على خطائه او يجب عليه ان لا يصر عليه ذلك على ذكره الشارح مع ظهور المناسبة
فينبغي ان لا يسلك طريق النفي والاستثناء مع المتردد وان جاز ذكره في العبارتين واما العطف
والتقديم فلا يعتبر فيهما الاصرار وله عدة قوله وما قال الكفار ... ان الرسل لم يكونوا
يكونون انهم بشر يكونون بشرا وكان الكفار يعلمون ذلك فكيف خاطبوهم بقولهم ان
انتم الا بشر مثلنا مع انه لا خطاء وله اصرار من المخاطب فاجاب بانه لم يقل الكفار للرسل
هذا الكلام الا وكان الرسل عند الكفار في معرض من يدعي انه منتف ومتنع
عن صفة البشرية ويشبه عنهم حكمها بالكلية وذلك لان الكفار كانوا يعتقدون ان
الرسول يمتنع ان يكون بشرا فاصرار الرسل على دعوى الرسالة منزلة الاصرار على انكار
البشرية عند الكفار فلذلك جعلوهم منكرين للبشرية وخاطبوهم بما خاطبوهم قوله بنا
مفعول له لقضي ما تقدم اوصال الى جعلوا الرسل في ذكر العرض للبناء او يا بين وقوله

ان الرسول يمتنع ان يكون بشرا لو اسمن صلاحهم ولا يجوز ان يكون مفعولا له صلاحهم لفساد
المعنى قوله أو لما يخيلون الا انتبه وما نسبه وقوله في موضع أو مفعول حصر كيف تجد
ما يحكى عنهم هنا كلاهما حكم الوضع وتحتج في منسوله تجد وفاعله ضمير ما يحكى وبين
تقرير بيان لما يتلون وكله هنا صفة لجملة اي صلاتهم الذين يقولون الرسول يمتنع
ان يكون بشرا او مقول لما يحكى عنهم ما انتم الا بشر الابتداء او انه جعله مغيرا لذكر الحصر تقريرا
وافهما لانهم عنوا انكار الرسالة هناك على طريقة الحصر في البشرية بانكار انزال
الرحمن شيئا او تكذيب الرسل تصريحا وعقبوا هنا بقولهم تريدون ان تصدونا عما كان
يعبد اباؤنا فأتونا بسلطان مبين فكان تلك الابنية تقرير ذلك الحصر اقوى من
هذه قوله ولما قول الرسل ان نحن الا بشر ... لما ادعوا منافاة البشرية
للرسالة وقصروا الرسل على البشرية بمعنى انهم لا يتجاوزونها الى ما ينافيها اعني الرسالة
وبالغفهم الرسل على ذلك القصر بقولهم ان نحن الا بشر مثلكم لزم تسليمهم انتفاء الرسالة
عنهم وكونهم مقصورين على البشرية وتقرير بطلان ذلك فلم هنا ... الى الجواب
ارخاء العنان مع الخصم بتسليم بعض مقدماته ... حيث يراد تبكيته
والحامه باظهار بطلان مقدمته الباطلة وفي ذلك استدراج للخصم الا ان يعثر سكتا
لا مشتبت لما صل ومثاله ان تريد ازلاق صاحبك فتما تبتغي في الارض المستوية حتى
اذا وصل الى مزلقة ازلقته فكان الرسل قالوا سلمنا انا بشر فانه حق لكن لا تم انها
لا تجامع الرسالة فان الله يمن على من يشاء من عباده ولذا اورد ولذا سلم البشرية في
صيغة الحصر واللام ع ليعثر متعلقه بالمحاورة وحيث يراد طرف ليعثر وسور العثار
بمعنى الزلة قوله انما يحقيق اذا اخرج الكلام على مقتضى الظاهر كما في مثال الشيخ المرفوع
لكنه بعيد تكلف فقوله ان انتم الا بشر مثلنا فانه من اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر
كقوله عز قائلا انك لست الا نذير او انت نذير لا شيء من على القبول يعني الكفار المصرين
كانهم امواتا في القبور قوله لما كان النبي عليه السلام حريصا ابرز لذلك قوله وما كان
شيئا وعني انهم معطوف على ضمير كان اعني شديد الحرص له على كان وتراخ
جوابه منع وبيان لما والوصل الحزن والكآبة سوء الحال والانكسار من الحزن
وضمير كان دو يرجع للنبي عليه السلام وضمير لما الى ... الوصل التي كان النبي

بنحو اي يهلك نفسه لذلك الوجد وتساقط عطف وتلقي ما ... مفعول له والكلام
لعدم ايمانهم متعلقه يلقي نبال هام في الارض اذ ذهبت متحيرا وتركانت احراء من قوله
وما كانت ولفظ عوده فبرت في بعض النسخ بالنصب وقد رجحته مبنوفي دقوله
عن متعلق بمعنى ما تقدم اي كان يدعوهم الى الله تعالى رجاء ان يسمعوا ويقبلوا اي
يحفظوا لكنه في ذلك في الدعاء وتبيين الايمان والصعب من الاباء ما لم يترك
وقوله لذلك اشارة الى ما ذكره من كونه شديد الحرص وما عطف عليه قوله لست هناك
الا فيما لا نملك غرس الايمان في قلوبهم فقوله ان انت الا نذير قصر افراد خرج
على خلاف مقتضى الظاهر قوله وقوله عز وعلا مثلا خبر منصوب في هذا المثال وقال
قوله ولما انت تسمع من في القبور ان انت الا نذير فكانه عليه السلام بواسطة قربه من
الله واصابته في الامور والاشارة الى المنافع والمضار اعتقد القوم فيه انه يملك لنفسه
نفعا وضرا وانه يعلم الغيب فامر بان يقول لهم لست هناك بل انا مقصور على النذارة
والبشارة لا اتعداهما الى ملك النفع والضر وعلم الغيب وانما قال القوم يؤمنون اي التبشير
والانذار انما يجريان بالقياس اليهم ويؤثران فيهم او اراد نذير للكافرين وبشير
للمؤمنين فحذف للعلم به قوله في مقام صفة يخاطب اي المخاطب كائن في مقام وجملة لا
يصر على خطائه وما عطف عليها صفة مقام بتقدير العائد له يصر فيه وقد اورد
لكل واحد من قصر الموصوف على الصفة وعكسه مثالا فيما يتلقاه المخاطب ولا يصر فيه
على خطائه وقوله انما انا اله واحد مثال من قصر الموصوف على الصفة فيما يجب تلقيه على السامع
واما مثال قصر الصفة على الموصوف فيما يجب تلقيه عليه فقولك انما الخالق الله قوله والا صلح
انما هنا ... الحاسن من وضع الاضداد فخال كون الحكم يحتاج لا بقوتك تحقيقه الى ... سهل
عليك تحقيقه معتبر في استعمال انما بخلاف سائر الطرق فانه لم يعتبر فيه ذلك الا انه اعتبر فيه عدمه
وقد يقال يتوهم ويحقق لما ذكره في طريق الا ان ... سلكه مخاطب في مقام لا يصر على خطائه
مثلا اعوذ الجن اذا احتاج اليه ولم يقدر عليه وترقيق الرجل جعله رقيق القلب شفيقا والحق
من التلطف وقوله انما مولحك من قبيل اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر قطعا كلا في قوله
انما الله اله واحد فانه مع كونه جليا في نفسه بالادلة القاطعة الظاهرة وقع فيه لاصحاب الشرك
خطاؤه واما الامثلة الثلاثة السابقة فالظاهر فيها الاخراج لا على مقتضى الظاهر مع احتمال الاخراج

على مقتضاه قوله ومن الثاني قول الشاعر هو ابن قيس الرقيات يمدح مصعب بن الزبير
قوله شهاب اى كوكب ثاقب في رفعة المحل والاضاءة تجلت اى انكشفت الظلماء عن وجهه
فيهتدى الناس به والجلا بالفتح الوضوح وتعد ليمى اى بلوغى والاقفاء الاخلاط والاوباش
تقال هو من افناء الناس اذا لم يعلم ممن هو عليهم اى على مدحى اياهم والضمير لممدوحيه وما ملكت
اى ما ملكت قوله ابنت في مدحهم الا بالفضائل والمحاسن الكمالات التى علمت بها قبيلة سعد
قوله لا ادعى ذكر الادعاء ليناسب التسليم قوله ان كل امرئ فاعل الظرف الواقع صلة اعنى لديه
هل لا ادعى للممدوح نظير اى ظاهر اندلا نظير له قوله ومايكل عطف على قول الشاعر اى ومن
الثاني ما حكى عنهم في هذه الابيات وهو لغاضى مصطلحين والابيات الثلثة المتوسطة
بينهما استشهادات على ادعائهم الظهور في كل ما يمدحون به ممدوحيهم وقوله ادعوا بيان
لكون الحكى من قبيل الثاني وقوله على مجرى صفة لمصدر اى ادعاء كائنا على مجرى عادتهم
او حال لادعاء من على حكم المجرى قوله ولذلك اى ولانهم ادعوا ذكر الادعاء المشتمل على التاكيد
بابراد الاسمية وبالقصر بانه امر جلى والاضافة في قوله معرفة للجنس ونوسطة الفصل
من اضافة اسم المفعول الى فاعله وتانيثهما باعتبار الضمير العائد منهما الى المحلى الجملة
قوله ولذ قد ذكرنا القصر فيما بين المسند والمسند اليه اكثر الامثلة التى ذكرها
من باب المسند والمسند اليه اعنى من المبتداء والخبر كما نبهنا عليه وفيها امثلة كثيرة من
الفعل والفاعل وقد ذكرنا ايضا مثال قصر الفاعل على المفعول كقوله ما قلت لهم الا ما امرتني
به ولما حرم عليكم الميتة وكقوله زيدا ضربت وما زيدا الا ضربت قوله ونحن نذكر اى القصر
في كلام فيما بين غير المسند والمسند اليه قلنا الى فلطرق النفى والاستثناء ولنا هنا اى
القصر فيما بين غير المسند والمسند اليه بحث باعتبارات كجواز تقديم الفاعل مثلا اذا اريد قصر
المفعول عليه نحو ما ضرب الا عمرا زيد وقد ازيد قوله فتقدم ويؤخر بالنصب عطفا على تقول كانه تفصيل له اى
كان تقدم المستثنى مع الاداة سواء كان فاعلا او مفعولا ويؤخر غيره عنه لان ما يلي
الاستثناء هو المقصور عليه قدم او اخر فلا التباس هنا كما في انما لان هنا التقديم و
التاخير فليس الاورد في الاستعمال المذكر قوله لان الصفة المقصورة على عمرو اه نصر يجان
المراد من قصر الفاعل على المفعول هو قصر الفعل مقيدا بفاعله على المفعول وهذا معنى ما قيل
ان المراد قصر فاعلية عليه ونحوه ايضا بانه من قصر الصفة على الموصوف وذكر لانه له

شك ان ذكر الفعل باعتبار تعلقه بالمفعول صفة له فهو اعنى قصر الفاعل على المفعول يكون
راجعا الى قصر الصفة على الموصوف كانه قيل ما هو مضروب لزيد الا عمرو وقس على
ذلك قصر المفعول على الفاعل وذهب جماعة من النحاة الى امتناع هذا التقديم والتاخير
فلم يجوزوا ما ضرب الا عمرا زيد وما ضرب الا زيد عمرا او على تقدير جوازه تعدد الاستثناء
المفرغ ظاهر اذ يلزم في الحصر في الفاعل والمفعول معا كانه قيل ما ضرب احد احدا الا عمرا
زيد وما ضرب احد احدا الا زيد عمرا واما على تقدير امتناع تقديره وهو الحق فلا ظهور
بل الظاهر ما اختاره المص ونحو قوله وما نريك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي
الراى وقول الشاعر الا انتهى يا قوم الا كارها باب الله بروله ودفع الحاجة قوله
يا اختار الله منكم فارسا وقوله كان لم تمت حى سواك ولم يقم على احد الا عليك النوائح
واخبار التقدير فيها عندنا ارتكبوا اى اتبعوك في بادى الراى اشتهى باب الله مبرو واختار
فارسا وقامت عليك النوائح لا على غيرك قوله ما كسوت زيدا الا جبة هذا ايضا من
قصر الصفة على الموصوف كانه قيل ما مكسو زيد الا جبة وما مكسو جبة الا زيد وكذا ما
ظننت زيدا الا منطلقا اى ما مظنون في زيد الا منطلق وما مظنون منطلقا الا زيد
وقد اشار في هذه الامثلة ايضا الى جواز تقديم المستثنى مع الاداة الاستثناء قوله واذا
اردت قصر ذى الحال على الحال قلت ما جاء زيد الا راكبا هذا من قصر الموصوف على الصفة
اذ معناه لم يكن زيد في زمان المجى الا راكبا وقصر الحال على ذى الحال من قصر الصفة على الموصوف
اذ معناه في المثال المذكور ان المجى على هيئة الركوب مخصوص بالزيد وقد نبه فيهما على جواز
التقديم ايضا قوله والحاصل في جميع ذلك اى جميع ما ذكر هنا من امثلة القصر فيما بين غير
المسند والمسند اليه واما القصر بينهما فقد حققه فيما سبق وانما خص الكلام الناقص
بالذكر لان البحث في الاستثناء المفرغ كما اشرنا اليه ويدل ما سياق كلامه عليه ولم يرد بما
ذكر من الاستلزام ان كلمة الا تكون مستقلة بحيث لا يكون لغيرها مدخل فيه
بل ما هو اعم منه فلا يرد انه علا عموم المستثنى منه بعدم التخصيص وامتناع ترجيح
احد المتساويين فلا يكون الا مستلزمة وصرح بانه اتم العموم في المستثنى منه المقدر يكون
بحسب مناسبة المقام كما نبه عليه بعد هذا بقوله لاقتضاء المقام مخرج شى من الاشياء
قوله ولذلك اى ولاستلزام الا العموم في المستثنى منه المقدر قوله تانيث الضمير الظاهر

الا بتقدير انما نفيت الفعل كما في الكشاف اذ لا ضمير هناك بل الفعل مسند الى ما بعد الا
وقد يقال نظر المص الى ان الفعل بحسب المعنى مسند الى ذلك العام ولم يجوز حذف الفاعل
فاعتبر هناك ضميرا راجعا الى ذلك العام على طريقته قوله اذا كان غير ما بعد الا وجعل المذكور
بعد الا بدلا من ذلك الضمير كما بين في الكلام التام وهو مردود بقول الشارح لان الظاهر
اللفظ اذ على تقدير الا بدلا لم يكن الفعل مسندا في الظاهر الى المؤنث المذكور بعد
الا بعد الا فكيف يؤنث بالنظر اليه وقيل مع علامة التانيث ضمير المجاز وقيل
القول الثاني بالرفع لانه اذا نصب صح اللفظ كانت مسندا الى ضمير العقوبة او الا خمر
واذا نصب مساكنهم كان لفظ ترى مبنيا للفاعل مسندا الى المخاطب وصور ريث
في الرخ طوى النحز والا جرا ما في عروضها بقص التوقف بالا الذين السيوف
المحيط طوى اي الضمر وا هزلها والنحز الضرب الا عقاب وكذ على الضر الا جرا الدخول
في الارض الجرز وهي التي لا نبات لها والغرض بوزن الفلس للرحل كالحزام للسرج وقد
ينقل عن الاجراء على انه جمع جرز والضلوع الجراشع الاضلاع العظيم الشديد
والجرشع من الابل هو العظيم القوي قوله الاصل التذكير وذلك لان الفعل وان كان يجب
الكل لما بعد الا لكنه بحسب الحقيقة لذلك العام المقدر وهو ههنا مذكر لاقتضاء المقام معنى
شيء من الاشياء قوله وثالثها مناسبة المستثنى منه للمستثنى في جنسه لم يرد بكونه مناسبا
له في جنسه مجرد كونه صادقا على المستثنى بل لا بد مع ذلك من مناسبة مخصوصة يقتضيها
المقام رعايتها فلا يقدر في ما جاء في الا زيد شيء ولا جسم ولا حيوان بل يقدر احد وفي
ما كسوته الا جبة يقدر كسوة وملبس وفي ما صليت الا في المسجد يقدر في مكان
وموضع وعلى هذا القياس قوله وهذه المسائل ما خلا الا هي الثلاثة التي استثنيت
كلمة الا في الكلام توجب ان تثبت جميع تلك الاحكام المذكورة في القصر بطريق النفي
والاستثناء فيما بين غير المسند والمسند اليه من الفاعل والمفعول وغيرهما قوله
واستلزام هذا العموم قصر الفاعل على عمرو المفعول ضرورية فقد ظهر منه ان الكلام
الناقص اذا رتب بالتقدير الى التام كان افادته للقصر معلومة بالضرورة
فلا حاجة اذن الى البحث عن افادة التام للقصر فلذلك خص البحث بالمفرغ وايضا
استعمال المفرغ في القصر اكثر من استعمال التام قوله وكذا اذا قلت ما ضرب الا عمرا

المفرغ

زيدا اشارة الى ان القصر التقديري في صورة التقديم كما ذكر في صورة التاخير بلا فرق قوله
فيكون زيد مقصورا على الجبة يعني ان المكسو زيدا مقصور على الجبة وكذا قوله فيكون
الجبة مقصورة على زيد اراد به ان المكسو جبة مقصور على زيد كما حققته قوله واذا
قلت ما اخترت رفيقا الا منكم هذا ايضا من قصر المفعولين على الآخر لان احدهما
ههنا مفعول بواسطة حرف الجر قوله كان التقدير ما اخترت منكم احدا منهضا باي
وصف كان انما قدر هكذا لان المستثنى اعني رفيقا موصوف لانه قيل الا شخصا رفيقا فلا
ان يوصف احد موصوفا على الاطلاق فلا يكون جنسا له مناسبا للمقام قوله وكذا اذا
قلت يعني ان قولك ما اخترت الا رفيقا منكم فرع كقولك ما اخترت منكم الا رفيقا
وفي قولك ما اخترت رفيقا الا منكم كما انك اذا ذكرت احد الاصلين لشيء تعين في الاستعمال
بدل الآخر كان بينهما فرق ولذلك اذا ذكرت احد النوعين في الاستعمال بدل الآخر
لم يعر عن فرق بل كان بينهما ذلك الفرق بعينه ايضا وهو ان القصر فيما اخترت الا رفيقا
منكم انما هو على الرفيق فيمتنع ان تختار من المخاطبين غير الرفيق ولا يمتنع ان تختار
الرفيق من غيرهم والقصر فيما اخترت الا منكم رفيقا انما هو على منكم فيمتنع ان تختار
الرفيق من غيرهم ولا يمتنع ان تختار منهم غير الرفيق وذلك لان النوعين في تقدير
الاصلين فلا تفاوت في المعنى بل في قلة الاستعمال وكثرته وكانه انما قال لم يعر عن فرق
لان ذلك هو الفرق بين نوعي النوعين تحتاج الى تامل بسبب توسط المقصور عليه بين
اجزاء المقصور ولما كان ظاهر هذه العبارة منبئا عن ضعف الفرق وكان ما ذكرناه قويا
زعم بعضهم انه لا حاجة الى لو قلت ما اخترت الا رفيقا منكم بل اما اخترت الا منكم رفيقا بتقديم
رفيقا وصل منكم صفة له بعد ان كان في الاصل مفعولا ثانيا لاخترت كان بينهما فرق
ضعيف لانهما يدلان على قصر اختيار الرفيق على المخاطبين الا ان هذا القصر في الا منكم رفيقا
قصري وفي الا رفيقا منكم ضمني لزم من وصف الرفيق بكونه منهم وذلك لانه لو اختار
من غيرهم رفيقا لم يصدق انه لم يختر الا رفيقا موصوفا بانه منهم وانت تعلم ان مساق
الكلام في هذا المقام يابى ما زعمه على ان الفرق ح [illegible] ايضا اذ يمتنع في الا رفيقا منهم
ان يختار غير الرفيق منهم ولا يمتنع ذلك الصحيح في الا منكم رفيقا بل يصح فيه ان تختار
الرفيق من غيرهم قوله وهذا اي الفرق بين الا منكم رفيقا والا رفيقا منكم يطلعك

على الفرق بين قول السيد الحميري في مدح ابي العباس السفاح ومن قولكم فان الاول
يدل على ان المنبر المختار الفارس اي الخطيب الشجاع منكم يعني انه يغضب رضاه في اختيار الخليفة
عليكم وفي ذكره من المدح ولا طائل تحته والثاني يدل على انه لا يختار منكم الا فارسا
فلا يمتنع ان يختار غيرهم ايضا فيحصل المقصود من المدح قطعا قوله ولهذا عرفت
هنا اي القصر فيما بين غير المسند والمسند اليه فانه المبحوث عنه هاهنا وان كان بعض
الامثلة الآتية في القصر بين المسند والمسند اليه على عكس ما تقدم وقوله لا تقع على صيغة
النهي بيان وتقرير لما عرفه وانما عطف عليه وترك صيغة امر بيان لما ذكره لكن في المراد بالقيد
الاخير من الكلام ما يكون جزءا منه بالذات عمدة او فضلة لا ما يذكر في الغرض فقط
فان الموصول مع صلته المشتملة على قيود متعددة قيد واحد وكذا الموصوف مع صفته
فالمقصور عليه في قولك انما جاءني من اكرمني يوم الجمعة امام الامير هو الفاعل اعني
الموصول مع صلته وفي قولك انما جاءني رجل عالم هو الموصوف مع صفته قوله فيقدر نحو انما
يضرب زيد تقديره ما يضرب الا زيد وذلك التقدير هو ما يضرب احد الا زيد فيحصل الضرب في
زيد وكذا الكلام في التقادير الآخر قوله وكذلك اذا قلت انما زيد يضرب فتقديره تقدير
ما زيد الا يضرب وذلك التقدير هو ما زيد يفعل فعلا الا يضرب وانما فصله لانه من قصر
المسند اليه على المسند قوله ولا نفسه اي ولا نفس انما في حكم الا في جواز التقديم والتاخير
عليه اي على ما والا وتوضيح حيث صيرها باعتبار كونها شقا طرفيها واصل القصر فذكر الا
ما والا اصل في افادة القصر اذ لا حاجة فيهما الى اعتبار تضمن معنى شيء آخر واعتبار مشابهة
معه وايضا يفيد انه بلا احتمال واختلاف بخلاف انما فانه كما تنوزع عليه في تلك
الافادة وانما ثم تقل فرع عليه لان افادته للقصر بالوضع ايضا وما ذكر من حيث
التضمن والمشابهة انما هو لاظهار المعنى الوضعي الذي تطرق اليه خفاء واختلاف ولا شك
ان رتبة الفرع ينبغي ان يكون ادنى من رتبة الاصل وايضا التقديم والتاخير في ما
والا غير ملبس لان المقصور عليه هو ما يلي الا قدم او اخر وفي انما ملبس اذ لا دلالة
لفظا على تعيين المقصور عليه الا بكونه الجزء الاخير فلو جوز تقديمه لالتبس بغيره و
ايضا يعكس الامر في انما لان المقصور مقدم طبعا فقدم وضعا ولذلك كان تقديم
المقصور عليه في ما والا نادرا وقد يقال انما قال يؤخذ اي لا يكاد ولم يقل يلبس

استعمال لان الا لباس فيه قد يتفرع بالنظر الى الاصل المخاطب قوله وكذلك قد لا يقدر انما هذا
لكن تقدير ما هذا الا كريم وانما هذا تقدير ما كان الا هذا تقدير امثال تقدير كريم الا مثله
المذكورة يعني قد لا يقدر انما هذا لاصالة لكن وانما في ما لك شيء الا هذا وكانه فصله
ليبني عليه ضرب الاجتماع مع لا العاطفة قال قلت كون المقصور عليه في انما هو الجزء
الاخير منقوض بقولك انما انا قلت هذا اذ معناه ما قاله الا انا بشهادة التعليل و
بقوله وانما انا ذكرناها لان المراد قصر الذكر على اللازم قلت لا نقض اما بالمثال فلان تقدم
المبتدأ فيه ليس لقصر الخبر عليه حتى يكون معناه ما ذكرته بل القصر على الخبر بانما على طريقة
قولك ما انا الا قلت هذا واما بالبيت فلانه قد تقرر انه يجب فيه اعتبار التاخير الرتبي اذ
لا يمكن تقديره الا بقولك ما ذكرناها الا انا وقس على ما ذكرنا قولك انما شاعر زيد وانما قيسي
انا فانه قدم فيه الخبر ليقصر بانما على المبتدأ على طريقة ما شاعر الا زيد وما قيسي الا انا الا
ترى كيف قدر انما كريم هذا بما كريم الا هذا واذا تحققت ما تلوناه تخلصت من ورطة حيرة
وقعت فيها جماعة قوله ولا تقول ما جاءني غير زيد لا عمرو هذه الرواية في عمرو هو الرفع عطفا
على غير وقياسه على ما جاءني الا زيد لا عمرو ويقتضي جر عطفا على زيد لانه الواقع موقع ما بعد
الا وقيل من قوله تقديرا لانه عند ما بعد الا وجر لضرورة اضافة غير اليه
وانتقال اعرابه الى الغير فقوله لا عمرو عطف على زيد المرفوع تقديرا قال واعلم اني
مررت برجل بالتشديد من مررت الامر سويته واصلحته وبالتخفيف من مررت الفراش
بسطته والشاهد الحاضر العالم قوله بنا قوها اي البناء على تلك القواعد فالاضافة لادنى
ملابسة والكرز بالكسر المهان البحثان بحثت واوضحته وللناهج الطرق الواضحة اخذت
بكرا اي اخذت واندى زائدة للتاكيد يقال اخذ الخطام وللجهل الفلاة التي لا علم فيها والمتعسف
موضع الاخذ على طريق انحرف وتعدى وتبعد تكره الحيا ما يلائم بكرا اي الطريق المستقيم وضرفتك اي تلك
المناهج والآجن الماء المتغير لونه وطعمه والمطروق الذي بوضع الدواب وتخوض والنمير
ضد الآجن والغليل حرارة العطش انجيتها فصيحها والضوال جمع ضالة والمنشودة
المطلوبة فالاصول المذكورة في هذا العلم من حيث انها مبنى واساس لفروعها سميت قواعد
ومن حيث انها مسالك واضحة اليها سميت مناهج ومن حيث انها علامات لها سميت
اعلاما فالمعبر عنه واحد واختلفت العبارات لاختلاف الاعتبارات قوله وحسن شيوع

صيغة الحكاية في نسخة معول عليها اي حصلت لك منها اي من القواعد والمناهج والاعلام
فيل هي صيغة غيبة فاعلها ضمير الاعلام اي حصلت لك من الفضول المنشودة ما ليست عندك
اصل مجموعة وتصدى بيانا في كل منها انسب جروت اي قسمت وفرقت عليها اي على الاعلام مثلث
واثبت عطف على ابنت وفاعله بد الخطل وفاعل تنصرف ضميرها او بالعكس اي اثبت بد
الخطل وامتنعت من ان تتصرف فيما تشتهي اليه عنانك وعلى هذا فالضمير العايد من الجملة
الشرطية الى موصوفها اعنى امثلة انما هو في شرطها اعنى عليها لا في جزائها وقيل فاعل
اثبت ضمير الامثلة اي منعت الامثلة تصرف يد الخطل وهو الفساد والاضطراب في
المنطق نغال خطرة كلامه بالكسر قوله لما اخاكنت اي بعد تمهيد القواعد وبنا تلك
عليها وايضاح المناهج وسلوكك اياها ونصب الاعلام واتباعك لها وتمثيل الامثلة
وصدقك عليها اذا كنت ممن ملك الذوق السليم الحاصل بالتتبع منضما الى الطبع اي
الفطرة المستقيمة ونصفحت كلام رب العزة اي نظرت فيه بتأمل وتفطن ومعاينة اطلعتك
اي تلك القواعد والاعلام والمناهج والامثلة مع ما ملكتها من الذوق والطبع على
ما يورثك هنالك اي في كلام رب العزة من موارد الهزة اي حركة السرور وكشفت اي تلك
القواعد وما عطف عليها وفضلك من ايضا لك ما لا يحيط به ابكار او لتلك المصانع فان
اختيارا ولتلك الواصلين الى نهاياتها لا غير البشر المقارعة على المعارضة حتى
انتهى لحاليهم الى هلاكهم وسبي اولادهم وتب اموالهم بترك اعانة على ان القرآن
معجز لا يمكن لبشر الاتيان بما يوازيه او يدانيه كما بين في علم الكلام قوله فان ملاك
اي ما يشترط مع تلك القواعد واخواتها الذوق والطبع لانهما ملاك الامر في علم المعاني
دون علم سائر العلوم والآلة اي لم نخترع علوما آلية اختار هذا العلم لحظ بطائل اي بفائدة
مما تقدم او تأخر من مسائل هذا العلم او من سعيه وكدّه ولا عثر ومعنى له
عجب والصيح سراي معنى مشرف فسيذكر اي سيذكر على سبيل التفصيل ويبين النكت
فيه وان سبق في مباحث الفصل والوصل اشارة اجمالية الى ان الخبر قد يراد به معنى
الطلب قال القانون الثاني هو قانون الطلب قد تفنن في ذكر القانون بين
فقال هناك القانون الاول فيما يتعلق بالخبر والمناسب لهذا ان يقول ههنا
القانون الثاني فيما يتعلق بالطلب لكنه عدل الى حمل القانون الثاني مبتدأ محذوف

حظ مصنفه اي الطبع

علم المعاني

الخبر او خبرا لمحذوف المبتدا اي القانون الثاني او هذا هو القانون الثاني قوله ويستدعي ما
المقام ودلالة ان بيان احكام اقسام الطلب يتوقف على تلك المقدمة اعنى بيان ما لا بد للطلب
منه وبيان تنوعه والتنبيه على ابوابه الحسن في الكلام والتنبيه على كيفية توليد ابوابه مما سوى
اصلها لكنه وضع لعدم الالتباس على طريقة قوله تعالى بعض بطنكم تعقلوا في المقدمة مقامات
اربعة وهي المقدمة المشتملة على تلك المقامات الاربعة فلفظة تتمة مبتدأ ضمير قوله لان ما
للقول نا فلبس الكلام الى التصنيف لابواب الطلب فالمقام الاول اعنى بيان ما لا بد للطلب منه
هو ان الطلب لا بد له من تصور اما اجمالا اعني كتصور شيء ما او تفصيلا كتصور القيام على
هيئة مخصوصة مثلا لامتناع توجه الطلب نحو المجهول المطلق ولا بد له ايضا من مطلوب
لانه نسبة بين الطالب والمطلوب واما اخره مع ان الانسب تقديمه على التصور ليرتبط به انه
يستدعي في مطلوبه ان لا يكون حاصلا وقت الطلب فذكر عقيبه انه فلا بد يستدعي
امكان حصوله وقد يستدعيه قوله وليكن هذا المعنى اي استدعاء الطلب ان لا يكون مطلقا
حاصلا وقت الطلب فانه سيتفرع على هذا في مواضع شتى منها قوله واستلزم طلب الحاصل الى غير
الحاصل وقوله امتنع ان يكون المطلوب بالاستفهام التصديق بحال زيد واجب ان يكون حاصلا
الى غير ذلك من نظائره مما نوكيد الناسخ وقد تمام الخلاف في الباب الرابع ولا تظنن هذا طلبا
لتحصيل فان الطلب حال وقوعه متوجه الى الاستقبال كما نبه عليه في صدر القانون قوله
والطلب هذا هو المقام الثاني اعنى بيان تنوعه الى نوعيه ولما قدم ما لا يستدعي
امكان المطلوب مع كون مفهومه سلبيا لمزيد الاهتمام بشانه فان الطلب مظنة لكونه
مطلوبه ممكنا وكذلك الحال بالانقسام على التامل وايضا ما لا يستدعي باب واحد وما يستدعي
الابواب اربعة فهو منه كالواحد من العدد قوله اعم لان عدم استدعاء الامكان يجامع استدعاء
اللا امكان اعنى الامتناع ويجامع الامكان ايضا والتمني يجري في المستحيلات والممكنات
المستبعدة وقوع ما قيل ان لا واسطة بين الثبوت والانتفاء فانهما نقيضان
اتفاقا وانما الخلاف في ثبوت الواسطة بين الوجود والعدم على ما قرر في موضعه والحاصل
ان المطلوب اما ثبوت متصور اي مدرك مطلقا واما انتفاؤه منصور للحصر العقلي ولا بد من اعتبار
الحصول معه لان المقصود بالطلب ولما كان الحصول ذهنيا وخارجيا صار الاقسام
اربعة حصول ثبوت او انتفاء في الخارج وحصول ثبوت او انتفاء في الذهن ولا نعني

حصول انتفاء القيام في الخارج الا اتصاف الذات بذلك الانتفاء في الخارج ولا يلزم
منه كون انتفاء القيام موجودا او ثابتا في الخارج قوله ثم اذ لم يرد الحصول في الذهن
على التصور والتصديق اذ لم يرد على حصول المدرك التصوري وحصول المدرك التصديقي
لم يتجاوز اقسام المطلق ستة حصول ثبوت مدرك تصوري او مدرك تصديقي في الذهن و
حصول المدرك التصديقي انتفاء مدرك تصوري او مدرك تصديقي فيه وحصول ثبوت مدرك
تصوري او انتفائه في الخارج ولما قال لم يتجاوز لان المتبادر ان يكون الاقسام ثمانية
حاصلة من ضرب الاربعة الاولى في قسمي التصور والتصديق الا انك تعلم ان المدرك
التصديقي لا يطلب ثبوته ولا انتفاؤه في الخارج بل لا يتصور ذلك كله في المدرك التصوري
كالقيام مثلا فانه يطلب ثبوته او انتفاؤه في الخارج فظهر ان المراد بالمتصور
كما اشرنا اليه هو المدرك مطلقا ولذلك شمل جميع الاقسام وان المراد بالتصور و
التصديق هو المتصور والمصدق به اي ما من شانه ان يتعلق التصديق به
فلا غبار على عبارته قوله وطلب حصول التصور جواب عما يقال كيف يصح طلب حصول
المتصور في الذهن والحال انه متصور حاصل فيه فيلزم طلب تحصيل الحاصل و
تلخيص الجواب ان تصور الشيء على مراتب شتى وشيء في الاجمال والتفصيل فان نسبة
اذا لم يتصور شيئا اصلا لا يمكن منه طلب قطعا فاذا تصوره اما اجمالا بان ادركه
من حيث انه شيء ما او تفصيلا بان ادركه باعتبار مفهوم اخص من مفهوم شيء ما
كالانسان مثلا فيكون تفصيلا بالقياس اليه امكنه ان يطلب حصوله في الذهن
ولم يكن ذلك الطلب متوجها الى الحكم الحاصل من مراتب تصوره بل الى مرتبة غير حاصلة
بتفصيل بما ذكر المجمل او يزداد بها تفصيل ذلك المفصل قوله ووجه دلالة وجه
نوع طلب حصول التصور الى تفصيل المجمل او تفصيل المفصل ولما قال المفصل بالنسبة
لان المفصل من كل وجه لا يطلب تصوره اما النوع الاول من الطلب فهو التمني هذا هو
المقام الثالث وهو التنبيه على ابواب الطلب وللحكم بان التمني لا يستدعي امكان المطلوب
فكان من المستحيل ان يطلب العاقل ما لا يمكن اشار الى جريان التمني في المحال العقلي ككون
غير الواقع في الزمان الماضي واقعا فيه وفي المحال العادي كعود الشباب والى انه
قد يجري في الممكن وحينئذ يكون مستعملا الا انه لا يتوقع ولا طمع فيه فلا التوقع يستعمل

فيه لعل والمطموع فيه عسى والتوقع اقوى من الطمع وكذلك قال ولا لكونه وقوعهما قوله
واما الاستفهام المناسب لما تقدم ان يقال واما النوع الثاني فالاستفهام الى قوله فلم
الا انه عدل عن ذلك لانه لا دليل على انحصار النوع الثاني في هذه الاربعة سوى الاستقراء
الذي لا يفيد غير الظن فاورد الكلام على وجه لا يتطرق اليه منع اذ لا شبهة في ان هذه
الاقسام الاربعة من النوع الثاني ولو سلك هذه الطريقة في التمني لاشعر بعدم
انحصار النوع الاول فيه وقد يقال انه لما علم حال التمني بانه انحصر فيه النوع الاول
بقي ذهن المخاطب في بادي الراي مترددا في سائر الابواب الخمسة المذكورة في
صدر الكتاب ان حالها ماذا فاورد كلمة اما تفصيلا لذلك المجمل وازالة لتردده وكونها
قسيمة لاما الاولى وهذا اولى مع ان الافتنان في ذكر النوعين مقصود ايضا قوله
فالاستفهام لطلب حصول في الذهن الاستفهام هنا ولما اقسام اربعة من الستة
المتحصل فيها اقسام المطلق لان المتصور اما تصور مدرك ثبوتي كالقيام واما تصور انتفائه
كاللاقيام وكذلك التصديق اما بثبوت مدرك وهو التصديق الايجابي واما بانتفائه
وهو التصديق السلبي وايضا ان التصديق هو الحكم وهو كما هو مذهب الاوائل وقدمه
في التقسيم لان مفهومه وجودي ولامتناع انفكاك التصديق من تصور طرفيه ظاهر
لامتناع الحكم على شيء او بشيء من غير ان يتصور بوجه ما قوله ثم المحكوم به اشارة الى ما هو
المشهور من ان كل واحد من الوجود والعدم قد يجعل محمولا كقولك زيد موجود او معدوم
وقد يجعل رابطة كقولك زيد يوجد له الكتابة او يعدم عنه فالقسم الاول يسمى تصديقا
بسيطا ويسمى كلمة هل الطالبة له بسيطة والقسم الثاني يسمى تصديقا مركبا ويسمى
هل الطالبة له مركبة وفي قوله ثابت او منتف او موجود كيف شئت تنبيه على انها
الفاظ مترادفة خلافا للمعلة جمهور المعتزلة وفصل المحكوم به في ما الانطلاق ثابتا
الانتفاء مطلقا لانه يعني قولك الا انطلاق منتف وفي ليس الانطلاق بثبوت الانتفاء
القدر لانه يعني قولك الانطلاق منتف عنه الغرض قوله لا مزيد للتصديق على هذين النوعين
وذلك لان التصديق يتعلق بالثبوت والانتفاء قطعا فاما ان يتعلق بثبوت شيء
وانتفائه في نفسه واما ان يتعلق بثبوته وانتفائه عن غيره قوله لا يحتمل الطلب الا في
التصديق لان التصديق بوجود شيء او بعدمه فلا يكون حاصلا فيطلب بهل البسيطة

اشار بقوله الا انه قد يكون حاصلا وكذا لك [illegible] فينبغي بعض هذا النوع من الطلب بالكلية كما اشرنا اليه [illegible]

ولما المسند اليه لانه قد لا يكون متصورا فيطلب تصوره ولما المسند في هذا النوع وهو
الثبوت والانتفاء على الاطلاق فمتصوره من حيث حاصل لكل عاقل فلا يطلب اصلا والنوع
الثاني يحتمل الطلب في التصديق وطرفيه بمعنى انه يجوز فيه ذلك بمعنى ان كل فرد
منه كذلك اذ ربما كان التصديق مع طرفيه في هذا النوع ايضا بديهيا فيستغني عن
الطلب بالكلية كوقوله الواحد نصف الاثنين قوله ولما الامر والنهي والنداء هذه الثلثة
من القسمين الباقيين من تلك الستة اعني الحصولين المنسوبين الى الخارج وقدم حصول
الانتفاء في الخارج لانه لا يختلف فيه وما اختاره مذهب ابي هاشم وذهب غيره الى ان
المطلوب في النهي هو كف النفس عن الفعل لا حصول انتفاء الفعل في الخارج وقد عرفت جوابه
وقد يقال قدم النهي لتذكر الامر والنداء معا لانهما لطلب حصول ثبوت متصور في الخارج كما ذكر
ولما مثل للنهي بقولك لا تتحرك لانه اظهر وان جاز ان يقال للساكن له لا تتحرك قصدا الى
استمرار سكونه كما سيأتي تحقيقه قوله فالفرق بين الطلب في الاستفهام فقد تبين ان الاستفهام
لطلب الحصول الذهني وان الامر والنهي والنداء لطلب الحصول الخارجي فاراد مزيد توضيح
للفرق بين الطلبين فقال الحق في الاستفهام تطلب ما هو في الخارج اي تجعل طلبك متعلقا بما
هو ثابت في الخارج كالانسان وكقيام زيد مثلا ليحصل في ذهنك نقش له مطابق
اي صورة تصورية او تصديقية مطابقة لذلك المتصور او المصدق به الثابت في الخارج
فنقش الذهن في الاستفهام تابع لما هو في الخارج وفيما سوى الاستفهام متبوع لا انك
تنقش في ذهنك مطلوبك من ثبوت او انتفاء خارجي ثم تطلب حصوله في الخارج فيحصل
فيه ولا خفاء في هذا الفرق اذا كان متعلق الاستفهام والمطلوب بالامر واخويه
حاصلين في الخارج ولما اذا لم يوجد كقولك ما العنقاء وقولك اضرب لمن لم يضرب فهو
كون ما في الخارج متبوعا في الاول وتابعا في الثاني فرضا وقال كلمة نحو علمني وفهمني
معنى الانسان او كونه قائما لطلب حصول النقش الذهني لما هو في الخارج وليس باستفهام
قلت الطلب الحقيقي في الاستفهام كقولك ازيد قائم مثلا هو العلم والفهم ولما التعليم والتفهيم
فهو وسيلة الى ذلك الطلب فيكون مطلوبا تبعا والطلب الحقيقي في نحو علمني هو التعليم وهو امر
خارجي لا النقش الذهني ولما العلم فهو مترتب عليه تابع له في الحصول قال قلت ماذا تقول
في نحو اعلم وافهم قلنا الاستفهام طلب حصول النقش في ذهن الطالب وما ذكرت طلب

حصول النقش في خارج ذهنه اعني ذهن المخاطب فلا اشكال ومن زعم ان المطلوب بالاستفهام
الشيء في ذهنك وهو غير حاصل وبهذا اعلم ان يوجد الشيء في ذهن المخاطب وهو حاصل فقد
ابعد عن الصواب قوله وتوقيفه هذه المعاني يريد بها انتقاش الاشياء في الذهن وكون تلك
النقوش مطابقة لما في الخارج بمعنى انه يحاذي الماهية او بمعنى الوضع الى التصور والتصديق
بالتجريد والاستدلال المبني عليها قوله ولعله قد عرفت غرض هذا
من المقام الرابع من الاربعة وهو التنبيه على كيفية توليد تلك الابواب الخمسة لما سوى الطلب
والطلب اذ يعول المنهي جزئيا اعني فلطوي ان نبين والمعنى بليق بنا ان نبين اذ قد
عرفت اي الطلب وما يتفرع عليه عبارة عن الامور الثلثة التي بينها ما يتفرع فاعل كيف تتفرع
وعلى سبيل الجملة متعلق بنبين واذا لابد تفسير لقوله فلطوي وضمير منه التبيين الاعلى
قوله ثم التصول يعني انا نبين ههنا اجمالا انه اذا امتنع اجراء هذه الابواب على معانيها
الحقيقية حملت بمعونة المقام على معان اخر تناسب تلك المعاني ونوضح لذلك امثلة ولا
نتعرض ان افادتها لهذه المعاني على سبيل المجاز او الكناية بل ذلك يعلم من القواعد
البيانية المشتملة على اقسام المجاز المرسل والمستعار الاصلي والتبعي والتمثيل من فاصل
وعلى بيان اقسام الكناية فاذا رجع الى تلك القواعد واستخرج منها اصول هذه
الجزئيات المندرجة فيها حصل البيان تفصيلا ومن ههنا يظهر ان المطلوع على الخواص
سياق الكلام في الطلبين حتى قال اللام في لنا وفيها متعلقة بنحو وضمير للنصول وما
ترتب عليه متعلق بلافيها وهناك اشارة اما الى علم البيان فيتعلق بالتلاوة او الى
باب كيفية التوزيع فيتعلق بالتفصيل قوله فاذا قلت بسبيل الفرينة الكلية او المفردة الجزئية
علي تمثيل العوارض بالمعروض فلفظ ما كافة وقيل التقدير كما امتنع اجراء التمني اذا قلت
قوله والحال ما ذكر يعني كون قولك خطابا لمن هو كذلك متحرك قصدا الى المحادثة لا الالزام
ولما فيطلب بالتصديق انه حال للشيء الذي تضمنه امتنع ام لم يكن اجراء التمني على اصله
فطلب قوله وولد بمعونة قرينة الحال يعني السؤال كما كر قلت حدثني او هلا تحدثني
الا انك ابرزته في معرض التمني اظهارا للحث على الحديث وكونه مستعملا غير مطموع فيه وابداء
لا الشكوى من صاحبك وقلة انقيادك انها نشأت في قوله في مقام لا يتسع امكان التصديق
بوجود المتمني وذلك بانه يكون هناك التصديق بعدمه وقال ابراز التمني في صورة

الاستفهام اخراج المتمني في معرض ما لا يمكن حصوله اعتناء بشانه قوله وكذا اذا قلت لو يا تيني
زيد فتحدثني بالنصب فالعطف باو الحا الواو وارد فقط كذا بدل كالانه ليس من ابواب الطلب لكنه
ذكره هنا باعتبار ان غير التمني ولو التمني بمعونة قرينة الحال وقال بالنصب اذ لولاه
لامكن اجراؤه على اصله بان يجعل الجواب محذوفا ويحمل لفظ المضارع على التصوير و
غير مما يناسبه على نصب المضارع بعد الفاء في جواب لو وجه ان يراد به معنى اصل الاستثناء
التي تنصب المضارع بعد الفاء في جوابها والذي يليق بالمقام معنى التمني ووجه المناسبة
بين لو والتمني ان لو للتقدير غير الواقع واقعا والتمني طلب ما يستبعد وقوعه
قوله فيما يتعلق لو متعلق بالحصول اعطالبا لحصول الوقوع في تقدير الوقوع قوله وسبب
مثله عن سوغ المرجو وغير الاسلوب لان لعل ايضا ليس من الابواب الخمسة وقال
بالنصب لانه لولاه لم يحمل على التمني فالنصب مع القرينة وبعد المرجو عن الحصول مع المكانة
المقتضية فان بعد المرجو عن الاحالة او الاستبعاد في التمني قوله او كما اذا قلت هل
من جملة امثلة ابواب الطلب فلذلك عدل فيه الى الاسلوب المتروك في لو ولعل قوله لمن
تراه لا ينزل اي تعلم منه ذلك بقرائن الاحوال قوله امتنع لامتناع ان يكون مطلوبا بالاستفهام
في الا تنزل نصر بحال النزول صاحبك وجودا او عدما لكون النصر بحال النزول من حيث
العدم حاصلا لك فرضا والتكلف وتوجه بمعونة قرينة الحال الحكم الى الحث لينظر معنى
العرض اذ ليس المقصود حقيقة عرض النزول بل عرض محبة النزول قوله لعلمك بحاله اي
بحال الابتداء ومع انه واقع والصواب ان يقال وتوجه الى ما يليه به كما في الانعيم لا ذكر
الاستحسان مجهول الحال الاستفهام على حقيقته الا انه يستعمل الفعل على الابتداء في تحت
مجاز او انما اعتبر هنا مع الاستحسان ليكون الانكار اللوم والزجر اقوى قوله فيراد
تحسين هذا الفعل والحث على فعله ولم يعتبر به في انه لان تقسيم جاوا الوجه في
الانكار والتوبيخ عليه ظاهر كله في الابتداء قوله هل تنجي نفسك او غير نفسك اي هل
تنجي غير نفسك فيما مثاله ظاهر هاطلب التصديق بان تنجي الاحد سواء هي نفس الانسان
او غيره فيكون تنجي الغير لكن التصديق بانه تنجي نفسه حاصل قطعا فوجب الحمل على ما يناسب
المقام من الانكار والتوبيخ قوله امتنع ان تطلب العلم بنادي بكر قبل التناسب بعدم
نادي بكر والامر هنا بين لانه اذا استفهم عن طرفي النقيض مثل اما قام زيد كان الكلام

اهتمام

العلم بقيامه اثباتا او نفيا لكن يذكر احد طرفيه لزيادة الاهتمام به والا فنسب في كلامه
ان يقول في توضيحه مثل قولك اتيت تاديبي فلانا وتولد منه الوعيد والزجر قوله امتنع
الذهاب عن توجه الاستفهام اليه لكونه معلوم الحال يعني ان الذهاب معلوم الانتفاء
قطعا فيمتنع ان يتوجه اليه الاستفهام اثباتا او نفيا قوله واستعمل في اشياء مجهول الحال
فيه ما قد عرفت من ان اعتبارها في مجهول الحال يقتضي اجراء الاستفهام على اصله قوله امتنع
من فكر به عن الاستفهام اي امتنع ان تستفهم عن وقوعها او لا وقوعها لانها معلومة الوقوع
ولما كان التعجب لا اعرف لانه لما كان تصلفه يحضر المتكلم مع عزوانه به كان علامة لظنه
انه غير عارف به والا لم يتصلف بحضرته كان الاقدام على الاساءة علامة على نسيان الناس
ديب
والا لما اساء قوله امتنع المجيء على الاستفهام للعلم بحصوله ولا بمعونة القرينة التقرير اي
تقرير المجيء وانه في موقعه وقد يستعمل لانكار المجيء ايضا قوله وتوجه الى مطلوب لا مقصود
المتكلم ممكن الحصول مثل بيان عجز المدعي وتولد منه التعجيز اي نسبته الى العجز وحمله له
والتحدي اي الله نبي الى التسليم وهو في اللغة المباراة والمنازعة في الغلبة قوله الم اكن اعرف لازم
لهذا الشيم اي تذكره ولا تنسه وليس المراد التذكر والوفاة بل التهديد قوله وتوجه الى غير
حاصل يوعد عليه مثل ما تقدم من انه يقتضي لو التمني على ظاهره ولما قدر معنى الاكثار اي المبالغة
في التهديد ان عدم المبالاة ما مع القبح من عدم امتثاله قوله وتوجه الى غير حاصل مثل زيادة
الشكوى ذكر غير الحاصل هنا واقع موقعه يتجه عليه ما تقدم ثم ان هذه المعاني المتولدة
المبنية على المناسبات العرفية والعلاقات الظنية بينها وبين المعاني الاصلية للابواب
الخمسة فهمها من له ذوق سليم وطبع مستقيم فلا يلتفت الى انكار من يجحدها متمسكا بالقواعد
العقلية طالبا للبراهين القطعية فكل علم له مرتبة لا يتجاوز بعدها والا لبطلت العلوم
الظنية باسرها فكان يستعمل التوليد والتولد في هذه المعاني اشارة الى ان هناك علاقة
لطيفة وان كانت خفية في بعض المواضع قوله ولنقتصر ذكر من المتولدات التمني واصلا
والاستفهام عشرة وللامر اثنين ولكل واحد من النهي والنداء واصلها اشارة الى ان ما ذكره من
بيان المتولدات كاف للمسترشدين فان من له يستغني بهذا المقدار من البيان لا يستغني
ايضا بالكثير منه كما دل عليه المثل من لم يستغن بمصباح لم يستغن باصباح قال الباب الاول
في التمني شرع في تفصيل احكام ابواب الخمسة وقدم التمني لعمومه وجريانه في الممكن والممتنع

وعقبه بالاستفهام لكثرة مباحثه ثم بالامر لاقتضائه الوضوح ثم بالنهي لمناسبة الامر في
احكامه قوله منها ليت وحدها فانه اشتهر في كلامهم ان من بينها موضوعة للابتداء ولم يريدوا
بذلك انها موضوعة للمعنى الذي وضع لفظ الابتداء بازائه حتى يكونا مترادفين بل
المراد انها موضوعة لكل انشاء خاص متعلق بشيئين مخصوصين من حيث انه حالة اما
رابطة لاحدهما بالآخر وعلى هذا القياس ليس معنى قوله ليت موضوعة للتمني انها مرادفة
له بل معناها انها موضوعة لكل تمن مخصوص عارض لمتمن مخصوص وسيأتي تحقيق ذلك
عليها بتبيين في مباحث البيان ان شاء الله تعالى قوله واما لو وهل فكانه قيل ايضا يفيدان
بالوضع معنى التمني فلا يصح دعوى كون ليت وحدها موضوعة له فاجاب بان الوجه في
افادتهما معنى التمني ما سبق والخ فاذا امتنع حملها على معناها الحقيقي تولد منها بمعونة المقام
معنى التمني فليستا موضوعتين للتمني كليت قوله وكان الحروف [illegible] لفظة كان لعدم الجزم
عا ذكر من التركيب لجواز ان يكون كل منها كلمة براسها فان التصرف في الحروف بعيد جدا
قوله ماخوذتين منهما اي من هل ولو المستعملتين لافادة التمني وفي قوله مركبتين [illegible] ان
لكان تساهلا [illegible] مركبتين حال من ضمير منهما او بدل او تركيبه منهما ومن
لا وما قوله مطلوبا حالا من ضمير مركبة والعائد محذوف اي بالتزام التركيب فيهما والحاصل
ان هلا ولولا كانتا مفردتين [illegible] معنى التمني على سبيل المجاز اذا ركبتا مع لا
وما الزمنا معنى التمني لا لافادته بل ليتولد معنى التنديم في الماضي ومعنى التحضيض في
المستقبل والغالب حمل التزام التركيب لافادتنا التحضيض والتنديم ابتداء و[illegible] معنى
التمني رعاية للمناسبة بين المعاني وفيما ذكره تنبيه على ان التحضيض من فروع التمني المتولد
من الاستفهام والشرط لا باب براسه كما يتوهم قال للاستفهام كلمات موضوعة وهي
الهمزة فقدم الهمزة لاصالتها في باب الاستفهام وجريانها في التصور والتصديق وعموم تصرفها
وقرن بها ام لانها قرينتها لكن معنى الاستفهام انما يظهر فيها اذا كانت منقطعة بعد الخبر
كقولك انها لابل ام شاة فان المراد هنا على الاستفهام سواء لا غير ومن لم يعدها من كلمات
الاستفهام جعلها تابعة الى الهمزة داخلة في حكمها ولذلك لم يتعرض لها المص في تفصيل كلمات
الاستفهام [illegible] هل لانها حرف مثلها [illegible] قال [illegible] ان يكون اصلها اى او ان لان
لزوم حذف الهمزة اولا [illegible] بابي [illegible] وقلب الواو ياء وادغامها في الياء [illegible] يكون

الهم غير متمكن فاذا ذكر الاصل فالكسر بتوهم ذكر الالف والانه [illegible] في مقام التخفيف وقد يقال لعل
الكسر عوض عن الباء المحذوفة واختلف في ايان انه فقال من ابن او فعلان من اين فيختلف
كما لطالب الحاصل [illegible] قوله [illegible] الخ اى لا يختص طلب شئ من حصول التصور والتصديق بل
يعمهما ولما تفرع على التخصيص باحدهما ان [illegible] ثم عاد في التفصيل الى ترتيب الاجمال
اعني عد الكلمات قوله وموطن تعيين [illegible] مقام التردد وقد ذكر [illegible] ان [illegible] بين
ظهر عندك ان السائل يعلم قطعا وقوع احد طرفي النقيض ولذا يسأل عن التعيين واشارة
هنا الى ما سبق من التنبيه على ان التصور [illegible] بالتصديق ولذا لم يذكر التصديق فيما
سبق لانه اراد هناك الجواب عن اشكال المختص بالتصور [illegible] اوله من ان
الطلب لا يصح بلا تصور اجمالا او تفصيلا قوله يقول في طلب التصديق [illegible] على طلب التصور
لان طلب تصور المسند اليه او المسند من حيث انه مسند اليه ومسند [illegible] عن التصديق بالاسناد
بينهما واورد للتصديق مثالين احدهما تصديق بسيط في صورة جملة فعلية والآخر مركب
في صورة جملة اسمية وجعل الظرف مسندا بناء على انه نفس [illegible] الذي هو المسند في الحقيقة
ثم ان قوله ادبس في الاناء ام عسل لطلب تصور المسند اليه او المسند او غيرهما مبني على الظاهر
[illegible] الا يرى ان تصور الدبس والعسل حاصل للسائل قبل [illegible]
لم [illegible] الجواب في تصورهما شيء والتحقيق ان المطلوب هو التصديق فان قلت [illegible] حاصل فكيف يطلب
قلت الحاصل هو التصديق بان احدهما لا بعينه في الاناء والمطلوب هو التصديق بان احدهما
بعينه فيه وهذان التصديقان مختلفان بلا اشتباه الا انه لما كان الاختلاف بينهما باعتبار
تعيين المسند اليه في احدهما وعدم تعيينه في الآخر وكان اصل التصديق حاصلا [illegible] الحكم
بان التصديق حاصل والمطلوب هو تصور المسند اليه اي من حيث انه مسند اليه كما نبهناك عليه و
[illegible] اشارة الى حكم التصديق المطلوب فتامل وقس على هذا نظائره قوله هل حصل الانطلاق
وهل زيد منطلق اشارة الى قسمي التصديق في صورتين مختلفتين كما في الهمزة وله تعلق
بقوله ام المتصلة لانها لتعيين احد الامرين بعد حصول اصل التصديق فتنافيها هل الطالبة
للتصديق وضعا قوله باتصال ام اعترض عليه بانه لا سبيل الى اتصالها في قوله هل عندك عمرو
ام بشر وان وقعت الهمزة موقع هل لان شرط المتصلة ان يليها احد المستويين والآخر
الهمزة واجيب بان المتصلة اذا وليها مفرد فالاولى ان يلي الهمزة فيها مثل ما وليها ويجوز

المخالفة بين وليها نحو اعندك زيد ام عمرو وازيد عندك ام في الدار والقيت زيدا ام عمرا
جوازا حسنا كما قال سيبويه لكن المعادلة احسن فاذكر ما اهتم من قبيل الحسن دون الاحسن
فلا اشكال ويحتمل ان يقال هي ام المنقطعة لانها اضراب عما سبق وطلب لحكم آخر فلا مساواة
بينهما فظهر ان ام في الاتصال لطلب التصور وفي الانقطاع لطلب التصديق فهي كالهمزة
قوله دون ام عندك بشر بالانقطاع عنها فان قيل المنقطعة لابد ان تكون بعدها جملة كقولك
ام شاء فيصح ان يقال هل عندك عمرو ام بشر على الانقطاع فلا حاجة الى اعادة الخبر قلنا
ذلك ليس بشرط بل يكون المنقطعة بعد الخبر اذ لا لبس بالمتصلة ولما عقب الاستفهام
فيجب ان يكون الواقع بعدها جملة فلذلك اعاد الخبر قوله وقبح عطف على امتنع اي ولاختصاصها
هل بالتصديق قبح هل زيد عرف لما سبق من ان نحو زيد عرف يفيد التخصيص فيدل
على حصول التصديق باصل الفعل وان الكلام في نفس الفاعل او عدمه فالاستفهام فيه انما
يكون لتعيين الفاعل وهو تصور فيتنافى وبين هل التنافي وانما لم يمتنع لجواز ان يجعل زيد
فاعل فعل محذوف يفسره هذا المذكور فلا يكون هناك تخصيص وتنافي لكنه لبعده
يستقبح وكذا الحال في هل زيدا عرفت اذ المتبادر منه التخصيص وان احتمل ان يجعل
التقديم لغرض آخر او يجعل زيدا منصوبا لمحذوف مقدم وان لم يكن الفعل بعده مشتغلا عنه
لكن كل واحد من الاحتمالين بعيد فيقبح قوله دون هل زيدا عرفته فانه غير قبيح لان
المحذوف المقدر جاز ان يقدر بعد زيد لانه علل فاصل التقديم على سبيل الوجوب ولما لم يقبح
ازيدا عرفت بلا عرفته لان الهمزة قد تكون لطلب التصور وتعيين الفاعل او المفعول
فلا تنافي بينها وبين التقديم وقوله لما سبق متعلق بقبح قوله واذا استحضرت
ما سبق لك من التفاصيل في صور التقديم يعني قد سبق ان المسند اليه المقدم في الذكر
على المسند اذا كان منكرا كان تقديمه للتخصيص قطعا واذا كان معرفا مظهرا كان تقديمه
للتقوي فقط واذا كان مضمرا احتمل تقديمه التخصيص والتقوي على سواء وان
المفعول سواء كان بواسطة او بدونها وسائر متعلقات الفعل كالحال والظرف اذا
قدمت عليه افادت التخصيص اما دائما او غالبا فاذا استحضرت ذلك عرفت قبح هل
بزيد مررت وهل يوم الجمعة خرجت وهل راكبا جئت وهل في المسجد صليت وعرفت
عدم قبح هل زيد عرف وهل هو عرف وهل انت عرفت واعترض بانها قبيحة

ايضا اتفاقا واجيب بانه اراد انه لا قبح من جهة التنافي ولا يلزم منه ان لا يقبح من جهة
اخرى وهي ان هل في الاصل بمعنى قد المقتضي للفعل فلا تفارقه في الاغلب اذا وجد في الكلام كما
فيما نحن بصدده واذا لم يجد كما في هل زيد قائم تسلت عنه ذاهلة وعرفت ايضا انه
لا قبح في شيء من هذه الصور المذكورة مع الهمزة لكونها صالحة لطلب التصور فلا تنافي وليس
فيها ايضا جهة اخرى مقتضية للقبح فلا قبح ولما كان ... تنبيها للذكر بعد
استحضار كما سبق يحتاج في استخراجه الى مطول ذكره الى ... قوله ولا بد لبيان ان تخصيص
الفعل المضارع بالاستقبال هذا الحكم ثابت لها بحسب الوضع كما في السين وسوف فكان الاولى
ان يقول وهل تخصص المضارع بالاستقبال فان قوله لابد يوهم ان لها معنى يقتضي ذلك
التخصيص وليس هناك شيء سوى طلب التصديق وهو جار في الامور الواقعة في الماضي و
الحال والاستقبال على سواء قوله فلا يصح اي لا يصح ان يراد بالمضارع الداخل عليه هل معنى
الحال سواء قصد بالاستفهام حقيقته كقولك هل تضرب زيدا اي الآن او قصد به الانكار كما
في المثال المذكور في الكتاب والتقييد بالجملة الحالية اعني وهو اخوك لتعليل الانكار و
قرينة لطيفة على قصد معنى الحال بالمضارع لان مضمون تلك الجملة واقع في الحال و
مقارن لعامله قوله اي ان يكون متعلق بقوله على الحال اي لا يصح ان يقال هل تضرب
زيدا كائنا على ان الضرب زيدا ان يكون الضرب واقعا في الحال قوله ولكون هل [illegible]
عطف عليه اعني ولاستدعائه متعلق بيستلزم والمقصود بيان ان هل ادعى
للفعل واشد ارتباطا به من الهمزة وان اشتركا في ان الاستفهام بالفعل اولى كما مر
وكونه ادعى له وجهين احدهما ان هل لطلب التصديق اي الحكم بالثبوت او الانتفاء وقد
نبهت عليه فيما سبق ان الاثبات والنفي انما يتوجهان الى الصفات اي النسب دون الذوات
اي المفهومات المستقلة بالمفهومية ولا شك ان النسب الصالحة للنفي والاثبات داخلة
في مفهومات الافعال دون الاسماء فلذلك كان لها مزيد اختصاص اي ارتباط وتعلق بالافعال
دون الهمزة والثاني ان هل يستدعي بحكم الوضع التخصيص بالاستقبال الحكم لانه يتصور
فيما يحتمل الاستقبال وانت خبير بانك اذا اعتبرت من هو معتبر النسبة كزيد مثلا لم يكن له في
نفسه اتصال بزمان واذا اعتبرت معه نسبة الوجود او غيرها اليه جاء الاتصال والتعلق
والاختصاص بزمان فالذوات من حيث هي ذوات ليس فيها احتمال اختصاص

بالاستقبال وله بغير ح انما ذكر في النسب والافعال تقتضي نسبا تحتمل والاستقبال
فتكون هل ادعى لها واقوى تعلقا بها وكان يكفيه من الوجه الثاني ان يقول هل تخصص
المضارع بالاستقبال كما صرح به اولا فيكون ادعى للفعل قوله استلزم ذلك يعني استلزم
بهما فلا معنى لاسناده اليهما اذ هو نظير قولك لتفضل زيد استوجب الفضل لزيد الاكرام
ويجاب عنه بانه اراد اعادة التعليل بطول العهد الا انه اعاد بطريق الاسناد وهو
ركيك جدا وقيل لا ايضا ذلك اشارة الى هل اى للامرين استلزم هل مزيد اختصاص له
الا انه وضع لهل مكان له كما وضع ذلك مكان ضمير هل قوله اظهر ضمير يكون وانما كان كون
الفعل زمانيا اظهر لدخول الزمان في مدلوله وضعا ودلالة بعض الاسماء المشتقة على
الزمان بطريق العروض دون الوضع قوله ولذلك اى قوله لمل مزيد اختصاص بالفعل
قوله عن طلب الشكر اى طلب حصوله في الخارج لانه المراد دون حقيقة الاستفهام له
متناعها من علام الغيوب قوله وهل انتم شكرون كذلك اى مفيد للتجدد ايضا سواء
جعل انتم فاعل فعل محذوف يفسره المذكور كما هو المختار او جعل مبتدا فان الجملة الاسمية
اذا كان خبرها فعلا دلت على التجدد كما مر والفرق هو ان في هل انتم شكرون زيادة
تاكيدا اما بالتكرير اذا جعل فعلية واما بتقوى الحكم ان جعل اسمية وليس في هل تشكرون
شى من ذلك قوله فترك الفعل معه ادخل وذلك لان ترك الشى مع ما يقتضيه اقتضاء اقوى يكون
ادل على ان هناك ما يستدعي ترك فترك الفعل مع هل يكون ادخل في الانباء عن
استدعاء المقام عدم التجدد وعن كمال العناية بافادة الثبات والدوام قوله
الا من البليغ لانه الذي يعلم ان هل ادعى للفعل ويعلم نكتة العدول عن الفعل الى الاسم
ويراعى مقتضيات المقامات فلا يقول هل زيد منطلق الا لداع يدعو اليه
ونكتة تربى بقصدها واما غيره فهو بمعزل عن ذلك فلا يحسن منه هذا التركيب
لا لحسن التركيب المشتمل على بناء الفعل المنقول واسناده اليه مع ذكر الفاعل
مرفوعا مقدرا من كل احد بل من يعرف تلك النكتة المطوية فيه على ما سبق ذكره
قوله واخطب مع الهمزة في هل زيد منطلق اهون لان استدعاءها للفعل ليس
في تلك المرتبة من القوة فاذا تركت مع الاسم فكانه لم يعدل بها عن اصلها فاذا
صدر مثل ذلك عن غير البليغ لم ينقص حسن التقضاء الكامل فاذا قلت

اذا دخل هل على الجملة الاسمية وقصد بالاستفهام طلب الفعل كما في قوله تعالى فهل انتم شاكرون
عقيب قوله تعالى وعلمناه صنعة لبوس لكم لتحصنكم دل على الاعتناء بحصول الفعل ودوامه
واذا قصد بالاستفهام الانكار دل على زيادة التوبيخ بانه وقع على سبيل الثبوت والدوام
ما كان ينبغي ان لا يقع على سبيل التجدد والحدوث فاذا قصد بالاستفهام حقيقته فاذا
يكون فائدة العدول قلت فائدته التنبيه على ان ذكر الفعل كالانطلاق مثلا في هل زيد منطلق
نظنة للاستمرار والدوام قوله طلب حصول التصور بيان للنوع الاول على معنى والحق طلب
حصول التصور وقوله على تفصيل حال المستتر فقول في النوع الاول لبحث منكر تطبيقها الى
تطبيق تلك الكلمات في الكلام على ما يستوجب اى يستوجبها والمعنى تطبيق تلك الكلمات على
الحال الذي يستوجب ذلك الشى تلك الكلمات فالمستتر في يستوجب لما وضمير المفعول المحذوف للكلمات
وقيل اى يستوجبه اى على الوجه الذي يستوجب الكلام ذكر الوجه باقتضاء المقام قوله
ما عندك يعني اى اجناس الاشياء عندك يعني انك قد عرفت ان عندك جنسا من اجناس
الاشياء على الاجمال فتسال عن خصوصيته تلك الجنس فاذا قال مثلا انسان فقد
اقادك تصورا لم يكن حاصلا عندك وعرفت ايضا ان الكائن عند المخاطب انسان و
هذا تصديق او غير اصل التصديق الذي كان حاصلا لك قبل الجواب وهو ان جنسا ما
من الاجناس كائن عنده قوله وكذلك تقول ما الكلمة فصل عما تقدمه بوجهين الاول ان
هذا سؤال عن مفهوم اعتباري اصطلاحي وما تقدمه سؤال عن موجود خارجي الثاني ان
الاول سؤال عن مفهوم مطلقا والثاني سؤال عن ما هو تعيين في الجملة لانه قبل مدلول
هذه اللفظة اى جنس من اجناس المفهومات هو فيجاب بما يرادف تلك اللفظة ان وجد
والا فبمركب يعين مفهومها ولا يكون التفصيل الموجود في ذلك المركب مقصودا بل
المقصود مجرد تعيين خصوصية مفهومها وقس على ذلك قولك ما الغضنفر سائلا عن مدلوله
فانه يجاب بأسد مثلا ويسمى مثل ذلك اعنى تعيين مدلول اللفظ حدا لفظيا واما قولك ما
الانسان سائلا عن تحرير ماهيته الحقيقية بعد العلم عن مدلوله الوضعي على الخصوص وقولك
ما الكلمة طالبا لحدها الاسمي الذي يفصل مدلولها الاصطلاحي بعد معرفة خصوصيته
اجمالا لكي يجاب بنحو حيوان ناطق ولفظة وضعت لمعنى مفرد فهو بالعلوم انسب اذ يطلب
فيها تفاصيل الحقائق الموجودة والمفهومات الاصطلاحية ولعل اهل اللغة والعرف

فانهم يقنعون بالموقف الى غاية قوله أي من بين الوجوه تنوعونه في العبارات اراد ان
جنس من اجناس الموجودات تنوعونه فيها كما يقتضيه مساق كلامه وقد صرح فيما
بعد بان من الاستفهامية للسوال عن الجنس من ذوي العلم ويعلم منه جواز استعمالها في الموصول
لطلب من ذوي العلم ومن غيرهم ايضا بطريق التغليب قوله وعن الوصف استعمالها في
السوال عن وصف اولي العلم او غيرهم كثير في اللغة مثل قولهم وما المفردون يا رسول الله
قال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات وكذا يستعمل ما الموصولة بكثرة في ذوي العلم فصلا
الى الصفة كقوله سبحانه والسماء وما بناها اي والقادر الذي بناها قوله وتكون ما للسوال عن
الجنس وللسوال عن الوصف وقع بين فرعون وبين موسى ما وقع لو وقع هذه الواقعة
بينهما وجوه ثلثة مذكورة في الكشاف الاول ان يكون فرعون قد اراد بالسوال ان اي
شيء هو من الاشياء التي شوهدت وعرفت اجناسها فاجاب موسى بما يستدل به
عليه من افعاله الخاصة ليعرفه انه ليس بشيء مما شوهد وعرف من الاجرام والاعراض
ولم يختر هذا الوجه الا انه تصرف فيه باخراجه عن ان يكون السوال مبنيا على ظهور
ان رب العالمين له بكونه موجودا مستقلا اي قائما بذاته لا بغيره فقال لما كان فرعون
جاهلا بالله لانه لم ينظر في موجودات الاشياء كان معتقدا ان لا موجود مستقلا سوى اجناس
الاجسام كما هو اعتقاد كل جاهل لا نظر له فيكون معنى قوله وما رب العالمين اي جنس الاجسام
هو فلما كان موسى عليه السلام عالما بالله اجاب عن الوصف اي عن سوال الوصف فقال
رب السموات والارض وما بينهما ان كنتم موقنين فذكر وصفه بربوبيته انه ليس من
اجناس الاجسام بل حقيقته ممتازة عن حقائق الممكنات واشار الى ان ذكر الاعتقاد
فرعون ليس من الايقان وحيث ما ذكره النظر المودي الى العلم اليقيني بذاته وصفاته
فلما لم يتطابق السوال والجواب عند فرعون الجاهل عجب الجهلة الحاضرين عنده فعدل
موسى عليه السلام الى الوصف الاظهر الدال على وجود الصانع ووصفه لانه من الايات المتعلقة
بالانفس وما تقدم من الايات المتعلقة بالافاق فقال ربكم ورب اباءكم الاولين ف
لما راى فرعون استمرار موسى ثابتا على جواب المطابق سواله استهزا به وجننه بان
ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون فجعل موسى عليه السلام وصفا ثالثا اظهر من
الاولين لان الامور المتجددة ادل على صانع لحدوثها مما له نوع استمرار وعرض بكون

فرعون واشياعه بقوله ان كنتم تعقلون تغليظا عليهم حيث لم يتفطنوا لما نبههم عليه من
من فساد مسائلهم تلبيسهم الحجة وحكمة جوابه الكريم ولقائل ان يقول لا مدخل في هذا الوجه لكون
ما للسوال عن الوصف كما زعمه المص بل مبناه على عدم مطابقة الجواب للسوال فلو فرض انه
للسوال عن الجنس فقط كانت هذه التفصيلة باقية على حالها لانه يقال ان جوابه بالوصف مبني
على انه علم ان الجنس ما هي السوال عن الوصف لانا نقول بل مبناه على التخطية في السوال والتنبيه
على النظر الموصل الى العلم بحقيقته الممتازة عن حقائق الممكنات كما ذكره الوجه الثاني ان يكون
فرعون قد سال عن خصوصية ذاته هو كانه قال اي شي هو على الاطلاق تفتيشا عن حقيقته
الخاصة ما هي فاجاب موسى عليه السلام بالوصف تنبيها على ان خصوصية تلك الحقيقة محجوبة
عن عقول البشر لا سبيل الى معرفتها الا الذي الى سبيل هو معرفته بصفاته استدلالا بافعاله
وعدم التطابق بين السوال والجواب على هذا الوجه الذي لم يتعرض له المص ظاهر ايضا ولا يخفى
ان جعل هذا الوجه مبنيا على اشتراك ما بين معنييه اولى الوجه الثالث ما اشار اليه بقوله
ويحتمل ان يريد وما رب العالمين حيث قال والذي يليق بحال فرعون ويدل عليه دعاه للربوبية
ويدل عليه الكلام ايضا ان يكون سواله هذا انكارا لان يكون للعالمين رب سواه فلما
نسب موسى عليه السلام الربوبية الى غيره عجب قومه من جوابه فلما ثنى بتقرير قوله جننه الى قومه
وطنز به حيث سماه رسولهم فلما ثلث بتقرير آخر غضب والتهب فقال لئن اتخذت الها غيري
قال الفهيل ويدل على صحة هذا الوجه الاخير قوله ان يكون فرعون قد سال عنه على الوصف لما كان
مقصوده ان يعترف موسى عليه السلام بربوبيته كان سواله على الوصف ليذكر موسى عليه السلام
وصفا من اوصافه المخصوصة به لا من على الجنس ولا لكون رب العالمين عنده مشتركا في
ذكر الالهة من عاداتهم الربوبية لنفسه كان معترفا بربوبيته هو والهته بذ هي الامر على زعم
الخصم وتسليم قوله والظاهر انما سيق لطلاق رب العالمين في قول موسى عليه السلام على غيره
سائل عن وصف رب العالمين طامعا في تعيين موسى عليه السلام اياه ولا حاجة في ذلك الى ثبوت
الاشتراك عنده حقيقة او تسليما قوله طهلة متعلق بكونه عنده مشتركا والتسويل
التزيين ونفخ الشيطان في خيشومه اي في اقصى انفه الكناية الباطل في دماغه وتصويره
في خياله والباء في بتسليم متعلق بالتنفخ وضمير له لفرعون واباها الربوبية والادعاء
سواه تقياد وله اعتراف بذلك بكونه ربا الى ان يعلم بقولهم انه يذكروا عقيبه اي عقيب

قولهم آمنا برب العالمين قوله رب موسى وهرون قوله وان يكون ذكر السؤال من فرعون
عطف على قوله ان يكون فرعون قد سال والطاعنين بتخفيف الباء من الطعن والضمير
في جوابه وحاضريه ووجهه لفرعون وفي بدله لموسى عليه السلام وهو منصوب على انه ظرف
تعدير يعني مكانه على ما سلف قوله فيجعل بالنصب عطف على يجري اي فيجعل موسى عم
فرعون مخلص جوابه ومنتهاه بان يذكر وصفا مختصا به وقبل يجعل فرعون
جوابه موسى عليه السلام اذا جرى على ذكر حاضريه مخلصا له من طعن الطاعنين قوله جهله
متعلق بطاعنين اذ كان متعلق جهله وضمير فيه لذكر المقام الذي حكم عليه بانه اول
مقام وقع فيه اضاعه به يعني بعد غيبته وهربه منه قوله لم يكن اي لم يكن المخلص
فرعون كاطلع وقيل اي لم يكن المخلص جواب موسى عليه السلام عن ذكر الحاضرين او لم يكن
المخلص يقال تنبيهم في كلامه اي توسع وملاءة فاه قوله من المسيح نبين اي من الذين عرف
حالهم انه يحيي كان يبقيهم في سواد لا يرى فيها نورا وله يسمع صوتا الى ان تموتوا قال
واما من فللسؤال عن الجنس المشهور ان السؤال عن العارض المشخص لذوي العلم فاذا قيل
من جبريل مثلا كان المراد تعينه وتشخصه بانه ملك كذا وكذا واذا قيل من جاء كان المعنى
ابن يد مثلا او زيد وقد يستعمل على ورود السؤال عن الجنس بقوله من انتم حيث وقع الجن في جوابه
وفيه كتاب الكافي ان الشاعر ظنهم اناسا فسالهم عما يشخصهم فردوا عليه بانا من الجن لا من
الانس الذي ظننتنا منه قوله ومنه فصله عما تقدم لان الاستفهام فيه للانكار لا على حقيقته
قوله الى معنى الكاذب سول يعني على طريق الانكار لمن لكما ربا سواي وعلى هذا
لو قال من ربنا لكان او قوله خلقه اول مفعولي اعطى وكل شيء ثانيهما اي اعطى خليقته
كل شيء يحتاجون اليه ويرتفقون به وقد جاز ان يكون خلقه ثاني المفعولين فالمعنى اعطى
كل شيء صورته وشكله المطابق للمنفعة المنوطة به كما اعطى العين الهيئة التي تطابق
الابصار والاذن الشكل الذي يوافق له سماع وهكذا الحال في سائر الاعضاء قوله ثم هدى
اي عرفه كيف يرتفق بما اعطى يعني ان معقود او ان الكيفية استعمالا لان ذكر تحصيل كمالات
وما احسن هذا الجواب كافيا شافيا وما اخصر قوله وتعريض اباه على ما فرز بدلا على ان جعل
خلقه مفعولا ثانيا لاعطى قوله والنبوة عطف على سكت فبراي وذكر الطريق او السلوك
والجريب من الدليل الماهر الحاذق ولم يكن جوابا اذا سكت بكونه اي بكون ذكر الصانع

الذي وصفه والوصف في لزوم الاعتراف بكونه ربا ان النظر والاستدلال بالمصنوعات
والحاليا يوحى الى العلم بوجود صانع قديم متصف بصفات الكمال منزه عن سمات
النقصان متوحد في ذاته متفرد في صفاته فوجب ان يكون هو الرب وحده وان يكون
العبادة من الكل خالصا له دون غيره قوله وصف العقل بالهمز بالمادي عن الضلال تنبيه
على ان الضلال انما تنشأ من اتباع التقليد وشوائب الاوهام قوله احد المتشاركين
الكنى فيه باقل ما يتصور منه التشارك يعني الاثنين واراد احد الشيئين المتشاركين او
الاشياء المتشاركة في امر هو مضمون ما اضيف اليه اي ولما وصف الامر بعموم المتشاركين
تاكيدا للتشارك وزيادة في الايضاح لقوله فيطلب منه اي من تكلم القائل وصفا يميزها الى تميز
تلك الثياب عن ثوبين شاركها في الثوبية وحكم الوصف المميز لكونها كتانا او قطنا او
حريرا الى غير ذلك من الاوصاف المميزة في متعارف الناس قوله ايكم يا بني هذا سؤال
عما يميز احد المتشاركين في الحضور والخطاب ولما كان المخاطبون هناك منحصرين في الثقلين
آل معنى السؤال الصادق بقوله اي اله سنكم الجني ام برد ان ابا سوال عن في العلم كيف
الابري كيف نكر الجنس في تعبيره وذكر فيه انه جنس الثلاثة فقال المعنى ابشر هو ام ملك
ام جني وعرفه في تعبيره اي هنا واقتصر على ذكر صنفين من ذلك البلد على ان ما فرع
به اقل من معنى اي يرفع توهم هذه الاداة قوله فلا تكر فلبثا اعشرون ام ثلثون فيه اشارة
الى ان كم الاستفهامية محمولة على العدد الوسط في نصب المميز وافراده وهذا تغيير المثال
الاول الى المناسب للثاني اعشرين ام ثلثين قوله وتقول كم درهم الى تنبيه على ان مميز كم بجوز ذكرا
وبقدرما يناسب المقام وقوله قال عز وجل قال قائل منهم كم لبثتم يعني ذلك وذكر في قصة اصحاب
الكهف والمميز محذوف على ما قرره وقوله وقال كم لبثتم في الارض عدد سنين هذا
في حق اهل النار في سورة المؤمنين والمميز هنا مذكور اعني عدد سنين والقائل كلمة قال
هذه من كلام الملك عطفا على قال عز وجل ويحتمل ان يكون من كلامه عطفا على قال قائل
فان الآية في مصاحف الكوفة قال كم لبثتم والمشترى قال السدي اوللماموريسوالهم من الملائكة
وفي مصاحف الحرمين والبصرة والشام قل كم لبثتم والخطاب للملك او لبعض رؤساء
اهل النار وهكذا الخلاف فيما بعدها اعني قوله قال ان لبثتم الا قليلا قوله سل بني
اسرائيل كم آتيناهم هذا السؤال للتقريع والاستفهام للتقرير ومميز كم محذوف اذا فصل

بين كم وممیزه بفعل متعد لئلا یلتبس ممیزه لفظه من وقع الالتباس بالمفعول به ولم یسمع
زیادتها فی غیر مواضع هذا الفصل قوله فبمن روی بنصب الممیز یعنی بنصب ممیزه اذ حینئذ
یتعین ان کم استفهامیة من فوعة المحل علی الابتداء وعلی روایة جر ممیزه یکون خبریة
مرفوعة المحل علی الابتداء ایضا واما علی روایة رفع ممیزه فکم اما استفهامیة او خبریة
ای کم مرة او کم حلبة بالنصب او بالجر وعمة مبتدأ لکونها نکرة موصوفة وکلمة کم اما
ظرف او مصدر معمول الخبر المبتدأ اعنی حلبت قدم علی المبتدأ والخبر معا علی طریقة
قولک عمت الجمعة او ضربا شدیدا زید ضرب وشرط کم للتعدد فصلا بین العامل و
معمول باله جنبیة قوله وخالة هی تابعة لعمة فی احوالها الثلث بقال رجل افدع ای
معوج الرسغ من الید او الرجل وامرأة فدعاء قوله واما کیف فللسؤال عن الحال ای عن وصف
الشیء وهیئته التی یکون علیها فان کیف فی حکم الظرف یعنی فی ای حال فتارة یکون فی
محل الرفع علی الخبر کما فی قولک کیف زید واخری فی محل النصب علی الحالیة کما فی قولک کیف جئت
قوله او شبهه هو فعل من تنحی یعلی وزن تحزن ومعناه والجدلان من الجذل یعنی الفرح قوله
ینتظم الحال کلها ای لا تختص ببعض دون بعض بل یعمها جمیعا وقد یراد کیف یسأل
بها عن الاحوال والصفات التی لها نوع استمرار قوله قال الله تعالی فأتوا حرثکم انی شئتم کانت
الیهود یزعمون ان من جامع امرأته وهی مجبیة من دبرها فی قبلها کان الولد احول
فنزلت الآیة ردا لهم ای فأتوا حرثکم کیف شئتم وعلی ای وضع اردتم بعد ان یکون المأتی
موضع الحرث وهو القبل قوله من این لک هذا فقیل بعضهم الی ان کلمة انی وحدها بمعنی من این
واخرون الی انها بمعنی این ومن مقدرة قبله قوله ولقوله انی وتستعمل اخری بمعنی این یتناول
المذهبین وهی بمعنی ایان یوم القیامة ایان یوم الدین ایان وقوعه فان ظرف الزمان
لا یقع خبرا عن غیر الحدث قال واعلم ان هذه الکلمات یراد بها هذه الکلمات المتضمنة
معنی الاستفهام کثیرا ما یتولد منها بمعونة قرائن الاحوال المقامیة ما سبق من المعانی المتولدة
من کلمة الاستفهام اعنی الهمزة وهل وقد ذکر اذا امتنع اجراؤها ایضا علی حقیقة الاستفهام
فیحمل علی معنی یناسب المقام قوله فیفعل ما هذا ومن هذا لمجرد الاستخفاف و
التحقیر لا یخفی علیک ان کون التحقیر مستفادا من اسم الاشارة فیما ذکر من المثال الاول انما
استفادته من الاستفهام ایضا وما لی لا اری الهدهد یفید التعجب من حیث انه کان علی

وصف یتشبه معه عدم رؤیته للهدهد وفی الکشاف انه قال ما لی لا اراه علی معنی انه لا
یراه وهو حاضر لساتر ستره او غیر ذلک ثم لاح له انه غائب فاضرب عن ذلک واخذ بقول اهو غائب
کانه یسأل عن صحة ما لاح له ونظیره ما ذکر انه حمل ما لی علی حقیقة الاستفهام وام کلمة ام فهی
منقطعة علی الوجه من معا قوله وکیف تؤفکون الانکار الابتداء والنهی لهم من ازلکابه و
التوبیخ الی الفاعله قوله وعلیه ای وعلی ما ذکر من الانکار والتعجب والتوبیخ وقوله یعنی التعجب
ملتبسا یعنی التعجب حال من المستتر فی علیه الراجع الی المبتدأ او من المفعول وانما افرد التعجب
بالذکر بحاله منفعا عنه لانه الاصل الذی یتولد منه الانکار والتوبیخ فان ما یتعجب منه لکونه
مستبعدا مستقبحا جعل کان الانکار به منکرا وفاعله موبخا ولانه المحتاج الی التاویل
بالنسبة الی العباد لا تستحیل التعجب منه قوله ووجه تحقیق ذلک ای تحقیق ورود قوله تعالی
کیف تکفرون علی ما ذکر من المعانی وملخص ما حققه ان کیف للسؤال عن الحال مطلقا الا
انه اذا دخل علی فعل کان سؤالا عن الاحوال التی تکون لذلک الفعل من بین اختصاص بها کقولک
کیف جئت ای راکبا ام ماشیا وله شک ان للکفر مزید اختصاص وتعلق بالعلم بالصانع و
بالجهل به الابدی انه ینقسم باعتبارهما فیقال کافر معاند کافر جاهل فاذا قیل کیف تکفرون
بالله کان المعنی افی حال العلم بالله تکفرون ام فی حال الجهل به ثم لما قید تکفرون بالله
بقوله وکنتم امواتا علی معنی کیف تکفرون وانتم عالمون بقصتکم هذه انتفی حال الجهل بالله ایضا
وتعین حال العلم به لان العلم بهذه القصة یستلزم العلم بصانع موصوف بصفات
الکمال منزه عن النقصان وصار المعنی فی ای حال تکفرون حال کونکم عالمین بهذا الصانع
الجامع للعظمة والجلال وله شک ان هذا العلم صارف قوی للعاقل عن الکفر بالصانع وصدور
الفعل عن القادر مع الصارف القوی مظنة تعجب والتعجب والانکار والتوبیخ فصحت قوله
کیف تکفرون لها الآیة وارد علی ما ذکر من المعانی قوله حین صدور الکفر ظرف لمعنی النفی فی
لا بد ولما عالمین بدل من الظرف الواقع خبرا ان یکون تنزلا وقوله انساق جواب فاذا فقیل
ای انساق السؤال الی ذکر احوالکم انتم اما عالمین بالله او جاهلین به قوله فالحال
حال علم بهذه القصة اشار الی ان قوله وکنتم فی موضع الحال ولیست هذه الواو داخلة
علی کنتم امواتا حتی یحتاج تقدیر قد بل علی المجموع ما ذکر الی ان حصول ای کیف تکفرون بالله و
قصتکم انکم کنتم امواتا ای حتی تقدیر نطفا فی اصلاب آبائکم فجعلکم احیاء ثم یمیتکم بعد
الحیوة ثم یحییکم بعد الموت ثم یحاسبکم وما کان بعض هذه القصة ماضیا وبعضها مستقبلا

وصف لهذا وبل بالعلم بها لانه المقارن لعامل الحال اعني تكفرون ولانما جعل الاحيا الثاني و
الرجوع الى الحساب معلوما مع انهم بناءوا على تمكنهم من العلم بهما بالنظر في الادلة الواضحة
الموصلة اليهما قوله صبر الكفر حال اذا قيد والمستتر فيه عايد الى المصدر فتدبره قوله موان
هذه الحالة اى حالة العلم بهذه القصة قوله عن سواه اى عن غيره قوله تعجبا وتعجيبا ذكر التعجب
هنا لانه مما يتولد منه التعجب ايضا فان قلت كيف للسؤال عن الحال فاذا استعمل في الانكار
كان انكارا للحال لا للفعل الذى هو الكفر مثلا قلت حال الكفر يدفعه ويتبعه فاذا انكر كان
انكارا للذات على الكفر على طريق الكناية وذلك اقوى لانكار قوله للتوبيخ والتقريع و
الانكار الذى به الانكار يعني التي اى له صفة قوله حال تذليل المخاطب اى اهانته تطرف
لبيا قوله لكونه سؤالا يعنى ان قوله ابن شركائى الذين كنتم تزعمون كان توبيخا لهم وتعجيبين
وتفريقا لهم لكونه سؤالا في وقت الحاجة الى الاغاثة عمن كان يزعم انه يغيث اى
سوالا واستهزاما عنه على سبيل الانكار لمكان فيلزم منه انكاره على وجه برهاني
وقد يتوهم ان قوله عمن كان متعلق بالاغاثة قوله انى تعتمد هو على صيغة الخطاب اى
كيف تعتمد او من ابن تعتمد فانى تؤفكون اى تصرفون يقال افكه يافكه افكا بفتح
الهمزة اى صرفه انى لهم الذكرى اى من ابن لهم الذكرى او كيف يتذكرون ويتعظون
بهذه الحالة وهي الدخان وكيف يتوقعون ويعدون من الايمان عند كشفه وقد جاءهم
ما هو اعظم من كشف الدخان وهو الرسول المبين بالايات والمعجزات قيل وقع على
قريش دخان من السماء حتى اخذوا بانفسهم بدعائه عم فكان الرجل يكلم الرجل
ولا يراه فشكوا الى الله وارحم واعدوا ان يؤمنوا اذا كشف عنهم ثم لم يفوا
وقيل هو دخان يأتي من السماء قبل يوم القيامة وهو من اشراط الساعة وحينئذ
فلت هذا مجرد للقول في الحال انه بانكار زمانه فيكون الكلام في بينة قوله وقد عرفت
الطريق اى طريق استعمال كلمات الاستفهام في معانيها الحقيقية وصرفها عنها بمعونة
القرائن الى ما يتولد منها من المعاني المناسبة للمقام فراجع نفسك في ذلك فان امكن
حملها على حقائقها فذاك والا فاحملها على ما يتولد منها ولذا سلكت تلك الطريق فاسلكها
على الكل التيقظ لما قلت اى لا تغترنك قرفتهم قوله وقوعا او غيره وتمييز لحال نفس
الفعل واما قال حال نفس الفعل لان حال تعليق الفعل غير معلوم واعترض بان
قوله او غيره وقوع مستدرك لان التقديم يقتضي العلم بوقوع الفعل كما مر واجيب بانه

فصل بكلمة ما ههنا الوصف و اه
لكلمة من اولى

اشار به الى صورة النفي كقولك انا ما ضربت زيدا فان المتنازع فيه ههنا هو عدم الفعل
الذي هو الشتم ولان هذا العدم منسوب الى ما فاذا المعلوم من النفي فهو عدم وقوعه
وقد يجاب ايضا بان العلم باحد طرفي النقيض يستلزم العلم بالطرف الاخر فاذا علم
مثلا ان وقوع الفعل حاصل علم ان لا وقوعه ليس بحاصل فيجاز ان يحمل كلامه على التاكيد
اذا جعل كلمة او بمعنى الواو قوله ازيدا ضربت مفعول له لتجوز وسايلا حال من فاعله قوله
عن حال وقوع الضرب اى عن انه وقع ام لا والغانى عن ذكر التجويز لان التقديم يشعر
العلم بوقوع الفعل والسؤال عن وقوعه يشعر عدم العلم به فيتنافيان قوله وله
انت ضربت زيدا بنية التقديم اى لا يجوز هذا ايضا سائلا عن وقوع الفعل
لان علة النهي مشتركة بينهما وانما قال بنية التقديم احترازا عن اجرائه على الظاهر اذ لا
تخصيص ح فلا تدافع ولم يعتبر في المفعول ان لا يكون تقديمه لمجرد الاهتمام لانه قليل
غير ملتفت اليه بخلاف اجراء انا عرفت على ظاهره فانه كثير يساوي اعتبار التخصيص
قوله وله ترضى ازيدا ضربت ام لا وجه ذلك ان محصلة ان المعنى لم لا ضربت زيدا ام لم
لا ضربت اصلا كان الشك في نفس الفعل فيدافع التقديم قطعا مع فوات المعادلة بين ام
والهمزة وان حمل على ان المعنى ام لا زيدا ضربت بل غيره كان ركيكا في الاستعمال بعيدا عن
الافهام وكذا الحال في قولك انت ضربت زيدا ام لا فانه ان حمل على ام لا ضربته او ام لا
ضربه احد وقع التدافع وعدم المعادلة وان حمل على ام لا انت ضربته بل غيرك لزم
الركاكة والبعد وانما قال ههنا ايضا بنية التقديم لانه اذا اجرى على ظاهره جاز اذ لا
تخصيص هناك فلا تدافع فان قلت هناك فوات المعادلة قلت اذا دخلت الهمزة
وام على الجملتين جاز ان يكون احدهما اسمية والاخرى فعلية على انك قد عرفت ان
المعادلة احسن وان تركها حسن قوله وان اردت بالاستفهام التقرير اراد بالتقرير
معنى التحقيق والتثبيت ولذلك قال حال تقرير الفعل وحال تقرير انه الضارب ولو
اراد بالتقرير معنى الحمل على الاقرار لكان شايعا في الاستعمال لقال التقرير بالفعل والتقرير
بانه الضارب قوله فاحقق امر حدوث الفعل بالفعل وعداه بعلى لتضمنه معنى النبا
والبناء قوله على مثال الاثبات يعني اثبات الفعل او قيد من قيوده كالفاعل و
المفعول مثله وذلك لان التقرير هو الاثبات بطريق المبالغة فلا بد ان يكون محذوا

على مثاله فكما اذا اردت اثبات الفعل قلت ضربت زيدا كذلك اذا اردت تقريره قلت
أضربت زيدا واذا اردت اثبات الفاعل قلت انت ضربت زيدا واذا اردت تقريره
قلت أانت ضربت زيدا وقس على ذلك حال المفعول وغيره قوله فانه يجيء على معنى النفي
فكذلك حال الانكار اي النفي فكما ان اداة النفي تدخل على ما اريد نفيه كذلك تدخل ايضا
على ما اريد انكاره من الفعل ومتعلقاته قوله او قال ازيدا ضربت ام عمرا المثال الاول
اعني اضربت زيدا صريح في انكار الفعل وهذا المثال كناية عنه فانك اذا انكرت من
يردد المخاطب محل الضرب بينهما بالاتفاق فاذا انكرتهما لم يبق له محل اصلا وانتفاء
اللازم الذي هو المحل يستلزم انتفاء ملزومه الذي هو الضرب ومن هذا القبيل
قوله تعالى قل آلذكرين حرم ام الانثيين اي لو كان مراد الله تعالى تحريم لكان متعلقا اما
بالذكرين من جنسي الضان والمعز واما بالانثيين منهما واما بما اشتملت عليه ارحام
الانثيين وكذا الحال في الذكرين من جنسي الابل والبقر والانثيين منهما وما اشتملت
ارحامهما والمقصود انه لم يحرم شيئا منها كما كانوا يزعمونه فانهم كانوا تارة يحرمون
ذكور الانعام واخرى اناثها واخرى اولادها كيف كانت ذكورا او اناثا او مختلطة
وينسبون ذلك التحريم الى الله تعالى فرد عليهم بانكار محل التحريم ومعنى قوله أغير الله اتخذ
وليا انكار اتخاذ غيره واثبات اتخاذه وليا كما ان معنى قوله أغير الله تدعون انكار
دعائهم غيره عند اصابة الضر واثبات دعائهم اياه عندها كما هو صريح بدلالة قوله بل اياه
تدعون قوله ومنه ايضا فصل عما قبله لاحتمال ان يقدر الفعل المحذوف مقدما فيكون
انكار الفعل لا المفعول الا ان سياق الكلام دل على انهم انكروا ان يتبعوا واحدا من
جنسهم وطلبوا ان يكون متبوعهم من جنس الملائكة فوجب ان يقدر الفعل مؤخرا ليتوجه
الانكار الى المفعول فانما قالوا منا لان الاتباع منهم ابعد وقالوا واحدا استبعادا
لاتباع الامة الكثيرين واحدا او الجماعة واحدا فانهم ليس بافضلهم قوله فتذكر
متعلق بما قبله على قول ابشرا منا اشارة الى ذكر الاحتمال دخوله ولا تغفل متعلق
بما بعده والمقصود التنبيه على تفاوت الانكار فانه قد يكون الانكار للتوبيخ على معنى
لم كان هذا الشيء في الزمان الماضي اي ما كان ينبغي ان يقع كقولك اعصيت ربك او على معنى
لم يكون في الحال او الاستقبال اي لا ينبغي ان يكون او ان يقع كقولك اتعصي ربك وقد يكون

الانكار للتكذيب على معنى لم يكن في الماضي كقوله تعالى افاصفاكم ربكم بالبنين وقوله اصطفى
اي لم يكن الاصفاء والاصطفاء او على معنى ليس في الحال او لا يكون في الاستقبال كقوله تعالى
انلزمكموها اي لا نلزمكم ولا نقسركم على قبول البينة والحال انتم لها كارهون
قوله واياك ان تزاع عن خاطرك التفصيل الذي سبق لا يخفى عليك ان ذكر التفصيل يقتضي
ان يحمل ازيدا ضربت على انكار الفاعل فقط وكذلك انت ضربت على انكار الفعل ثانيا وعلى انكار
الفاعل لقوي وكذا ازيدا ضربت على انكار الفعل فقط ثم ان قوله فلا يحمل قوله آلله اذن
لكم الا يدل على انه يجوز اعتبار التقديم في قوله آلله اذن لكم الا انه لا يناسب المقام اذ ليس المراد ان
ينكر من الله تعالى دون غيره وذلك لما تقدم من انه لا يجوز ان يعرف ... ان يحمل على وصف تقوى
الحكم دون التخصيص واعترض على ذلك تارة بانه اراد ان في الاية ما نفاه الا سوى ما تقدم
واخرى بانه بنى كلامه هنا على مذهب من يجوز اعتبار التقديم وافادة الاختصاص في
اللفظ المعرف ايضا كالشيخ عبد القاهر وجار الله فهو بالحقيقة اعتراض على ما في الكتاب
من ان هذه الاية من قبيل اغير الله اتخذ وليا في كون الانكار راجعا الى ما يلي الهمزة لا الى
الفعل قوله مرارا كما سيجيء ... الراجع الى الجزاء آلله اذن لكم وفي قوله هم تقوية لحكم
الانكار لا انكار التأكيد كما ان مثل قوله وما هم بمؤمنين لتأكيد النفي لا لنفي التأكيد قوله
وانتظم في هذا السلك نحو قوله آلله اذن وهو الحمل على الابتداء لتقوية حكم الانكار دون
التقديم وهذا كما هو في قوله افانت تكره الناس افانت تسمع الصم اذ المقصود
منهما انكار صدور الفعل من النبي عليه السلام لا انكار كونه هو الفاعل مع تقرير اصل الفعل واما
قوله تعالى اهم يقسمون فالظاهر منه قصد التخصيص رد التوهم لولا نزل هذا القرآن
على رجل من القريتين عظيم والانكار لان يكونوا هم المدبرين لامر النبوة والمتولين لقسمة
رحمة الله الابدي كيف عقبه بقوله نحن قسمنا بينهم فكان المقصود نظرا الى ان المخاطب
لم يعتقد انهم مختصون بقسمة رحمة الله تعالى حتى يرد عليه فتامل واعلم ان امثال ذلك
مما يختلف باقتضاء المقام وتفاوت الافهام ولا حرج فيها اذا لم تخرج عن سنن
القواعد وان ما يقتضيه ذوق طائفة لا يتم حجة على الاخرين قال قلت تقوية حكم
الانكار او التقرير ام مفعول فاعل نعت تقوى الحكم في حقيقة الاستفهام نحو كان انت ضربت
محمول على انه بناء قلت كان المتكلم يخاطب الضرب فاستفهم عن تحققه وتقريره الابدي الى

تنبيه على ان الكلام المشتمل على التقوية اذا دخل عليه حرف الانكار افاد تأكيد الانكار

كثرة التاكيد لانه قوله انكر لانتفاء يوسف لظهور العلامات المخيلة كما يرشد اليه جوابه
بقوله انا يوسف وهذا اخي قوله وانت قد عرفت هذا بيان لما وعد من بحث تقديم المسند اليه
من ان نص الاستفهام يقتضي صدر الكلام الخ ان ما ذكره لا يتم لما وعد لانه يدل على ان
المستفهم الذي هو المتكلم لا على ان الطلب ... يقتضي ان يتقدم المط على اداة الاستفهام فان
قلت المط بالطلب والطلب بالاداة فيجب تقديمها ... الاسم الواقع بعد ... موقوفات المطلوب
لاصقة كونه مطلوبا لا الفعل نحو نقول ان الطلب اعم من عدمه والفهم بصدر عنه قطعا فكذا
اجزاءه قلنا نقول هذا منقوض بالاضافة لذلك بدان يكون الفهم عدمه والفهم بصدر عنه
فظهر كما ان ما ذكره المص منقوض بالامر والنهي والتمني فان الاستفهام للحصول الخارجي
الذهني فهو اشتغال الشرط لا جزاء وانتفاء شيء بالصورة الادراكية بخلاف الامر والنهي
فانهما للحصول الخارجي فيستدعي تكمل الخرينة من الاهمية ماله يلتفت اليه في الاصول العرفيه
فان الحصولات الخارجية المط بالامر والنهي ... يتعارف اهل اللغة قوله فلا
يجيء توقفا على لزوم كلمات الاستفهام صدر الكلام اي لصوقها بصدر الكلام وعدم مفارقتها
اياه والصواب الاستدلال بتمسك على الشهرة فكلامهم من ان كلمات الاستفهام تغير
الكلام من نوع الى نوع فوجب تقديمها ليعلم من اول الامر نوعه ويتنوع ذهن السامع
لنفهم قوله ووجوب التقديم عطف على لزوم بحيث يجري التفسير وخص ما ذكر هذه الظروف
المقرونة بالجملة على الوجه ليدل بتوهيم ان صدارتها في جملتها كافية فلا يجب تقديمها على ما وقعت
خبرا عنه ولنا وجب ذلك لانها صور المفردات وكذا الحال في اني وايان لانهما في معناها
ومعمولها ولعل السر في وجوب تقديمها ان الاستفهام في مثل اين زيد منصوص الى النسبة بين
زيد والحصول في مكان مخصوص على الاطلاق سواء قدر الظرف بالاسم او بالفعل فوجب ان
يقع اين في صدر هذا الكلام المشتمل على هذه النسبة التي توجه اليها الاستفهام كانه قيل
اي المكان زيد ام في السوق ... الاستفهام هاهنا عن النسبة التي في
الجملة الواقعة خبرا عن زيد فيحتاج هاهنا الى تقرير القول لان الجملة الطلبية وقعت
خبرا للمبتدا فلا بد ان يلاحظ فيها ما يجعلها دالة على الحكم ...
اليه في مثل اين زيد لان الاستفهام فيه عن نسبة الحصول في المكان الى زيد فلم يقع
فيه جملة طلبية خبرا للمبتدا حقيقة فتامل ولا تغفل قوله وما شاكل ذلك ...

ذلك يتناول سائر كلمات الاستفهام لكونها حروفا كانت او اسماء فان قلت قد يدخل الجار
والمضاف على كلمات الاستفهام كقولك عمن مررت وغلام من ضربت فيبطل صدارتها
قلت لا يبطل وذلك لشدة الاتصال بين الجار والمجرور وبين المضاف والمضاف اليه كانهما
شيء واحد ولذلك يقدر الاستفهام مقدما على الجار والمضاف واما ما روي عن بعض الثقات
انه قال فعل ماذا ويكون ماذا فقد قيل ان ماذا فيه متعلق ... يغتفر ما لا يغتفر في غيره
قال للامر حرف واحد وهو اللام ... في امر الغائب ... ويستعمل نادرا في
امر ... قوله وصيغتها اي ضبط الصيغة اشارة الى ان تلك الصيغ المخصوصة مضبوطة
بقواعد في علم الصرف واما الاسماء المذكورة في علم النحو فسماعية ... فانه ضابط
لها الا ما نسب الى سيبويه من ان فعال من الثلاثي ... قياسي قوله والمراد يعني
به هذا اللفظ المركب من ا م ر وقيل يقول في لغة العرب لان الامر في عرف النحاة عبارة عن
الصيغة المخصوصة كاضرب مثلا واما في اللغة فهو عبارة عما ذكره ... المعنى يشتق
منه فيقال امر يامر فهو امر وذاك مامور ... قيل من ان الامر طلب الفعل بالقول
على سبيل الاستعلاء ... الفعل ... على سبيل الاستعلاء لا يسمى امرا حقيقة
وارد من اسماء الله فعال ... قياسي ...
الاستعلاء كما هو مذهب الحسين دون العلو الذي اعتبره جمهور المعتزلة لان الادنى ...
مستعملا ... في عرف اللغة ... للادب ... ان معنى لفظ الامر بحسب اللغة
ايضا فقال ولما ان هذه الصور الفاظ المذكورة والتي من قبيلها يعني اخواتها
التي لم يذكرها هنا هل هي موضوعة في اللغة ليستعمل في الطلب على سبيل الاستعلاء ام لا
فانه مما اختلف فيه على اقوال ... في كتب اصول الفقه ثم اختار ان الاظهر كونها موضوعة
لذلك وانها حقيقة فيه اي في الطلب على سبيل الاستعلاء واستدل على ما اختاره بالتبادر
الى الفهم حال الاطلاق بلا قرينة فانه من علامات الحقيقة قوله الى جانب الامر
الطلب الاستعلائي اذ قد عرفنا انه المعنى الذي ... ويدل على ما ذكرنا
قوله ونوقع ما سواه من الدعاء فان هذه المعاني مقابلة للطلب الاستعلائي لا
للاستعمال فيه ولو حمل لفظ الامر هنا على الاستعمال وجعل الضمير المذكور فيما سبق في
فيستلحق اليه ايضا ... السابق لكان ركيكا ... فان المراد اللغة
على اصناف الصيغة والمثال واللام ... ما عداه من المعاني التي يستعمل في

كلامه م

فيما تقوله المستدل اولا بناء على ان المتبادر من اضافة الالفاظ الى المعاني كونها
موضوعة لها لانها اخص النسب التي بينهما واقواها قلنا لم يجعله دليلا بل اسند الاحتمال
ان يكون المراد بالامر في هذه الاضافات نفس الصيغة على العرف النحوي فيكون
الاضافة بيانية لكن هذا الاحتمال ضعيف لان المتبادر من لفظ الامر هنا هو المعنى
اللغوي الذي هو كيفية الاصلية وهذا القدر كاف في المراد على ان يكون الاضافة
الامر بيانية مستبعد جدا وقد يقال تسمية النحاة الصيغة بالامر دون الافعال مثلا
يصحح الاسناد ايضا واعلم ان قوله هل هي موضوعة جملة وقعت خبرا لقوله ان هذه الصيغ
وكلمة ان مع اسمها وخبرها مبتدأ خبره قوله فالاظهر انها موضوعة والعائد محذوف اي
فالاظهر فيه قوله ولا شبهة في ان طلب المقصود على سبيل الاستعلاء يورث ايجاب الاتيان به
قد عرفت ان تلك الصور والتي من قبيلها موضوعة لان يستعمل في طلب المقصود على سبيل
الاستعلاء ولا شبهة في ان هذا الطلب يورث ايجاب الاتيان بذلك المقصود على المطلوب
منه وهو المأمور اي يقتضي قصد الزام الفعل عليه وجعله بحيث لا يكون له رخصة في تركه
قوله يقول يورث على ان الايجاب ليس معنى هذه الصور لكنه لازم لمعناها ويتفرع عليه
ونعم قد ذكر ان الطلب على سبيل الاستعلاء ليس قدرا مشتركا بين الايجاب والندب كما ذهب اليه
بعضهم قوله يستتبع ايجابه وجوب الفعل وذلك لان الفعل حينئذ يجب بحيث يكون تركه مظنة
لتوقع مكروه وهو معنى الوجوب قوله بحسب جهات مختلفة متعلق بوجوب الفعل اي يجب
الفعل بحسب جهات مختلفة كتوقع الايلام او الاستخفاف او الملامة الى غير ذلك مما يتصور
افضله انما تحصل من هو اعلى رتبة واحوال المأمور ومناسبة المقام وقيل معناه يجب
الفعل بحسب اعتبارات مختلفة من الشرع والعقل والعرف قوله والا لم يستتبع اي وان
لم يكن الاستعلاء ممن هو اعلى رتبة لم يستتبع ايجابه وجوب الفعل اصلا فان قلت تحقق الايجاب
له وجوبه تحقق الكسر بلا انكسار وانه غير معقول قلت قد اشرنا الى ان المراد بالايجاب
قصد الالزام لا الالزام حتى يصح ان يكون متفرعا على الطلب الاستعلائي ولم يرد به حقيقة
الالزام وتصيير الفعل بحيث لا يكون له رخصة في تركه فلا اشكال قوله فاذا صادفت متفرع
على ما سبق وهذا اشارة الى الفاظ الامر واصل استعمالها ان يستعمل في الطلب استعلاء
والشرط المذكور هو كون الاستعلاء ممن هو اعلى رتبة قوله والا اي وان لم تصادف هذه
الالفاظ اصل الاستعمال بالشرط المذكور وذلك اما بان يكون الاستعلاء من غير الاعلى

فيفيد الايجاب بلا استتباع وجوب كما مر واما بان لا يكون هناك استعلاء مع استعمالها في الطلب
فيفيد طلب الفعل مجردا عن الوجوب والايجاب وقد علمت بان لا يستعمل في طلب الفعل اصلا
فيفيد معنى اخر كالتهديد والاباحة قوله ان استعملت بيان لقوله بحسب ما يناسب المقام
والدعاء هو الطلب على سبيل التضرع والالتماس هو الطلب على سبيل التلطف والتساوي
واما الاباحة فظاهر انها ليست طلبا لانها تسوية للطرفين ولا رجحان في الطلب من
ترجيح والتهديد اولى بان لا يكون طلبا للفعل وكلامه مشعر بان فيهما طلبا
للفعل وقد يتعسف فيقال هناك طلب يقصد به الى تسوية الطرفين او التهديد على
الفعل وكان الاولى بالمصنف ان يقول وان استعملت في مقام طلب الترك فقد افاد الندب
قال الباب الرابع في النهي فرع فيه الخلاف في ان المطلوب بالنهي كف
النفس عن الفعل او ترك الفعل قوله يحذو به حذو الامر محمول على التقرير اي يذهب به
مذهب الامر ولو لا تضمنه معنى الذهاب لقيل يحذو به حذوه وقد مر تفصيله والمناسب لما تقدم
في الامر ان يقول فان اصل استعماله ان يستعمل على سبيل الاستعلاء فان صادف ذلك
لا تفعل ذلك الاصل بالشرط المذكور افاد الوجوب اي وجوب الترك قوله قلنا المناسب ما ذكرناه
لان ليس كون الاستعلاء من الاعلى معتبرا في اصل استعمال الامر بل المعتبر فيه مطلق الاستعلاء
واما كونه ممن هو اعلى رتبة فهو شرط لافادة الوجوب وخارج عن اصل استعماله فكذا الحال
في النهي وربما يجاب بان قوله بالشرط متعلق بحسب المعنى بقوله اصل استعمال لا تفعل على معنى
هو مثل الامر في اصل الاستعمال مشتمل باعتبار الشرط المذكور في الجملة فلا يكون داخلا في
الاصل ولا يجب ايضا بان حال الاستعلاء مشترك بينهما حقيقة والعلو فيهما غالب فيكون
داخلا في الاستعمال فلا بعد في ادخاله في اصل الاستعمال ههنا الا باعتبار قوله والا اي وان
لم يصادف لا تفعل ذلك الاصل بالشرط المذكور افاد طلب الترك بحسب ما يرد من وجوب الترك و
تفصيل الكلام ههنا على قياس ما عرفته في الامر قوله وان استعمل في حق المساوي قال
وان استعمل على سبيل التساوي لكان اوفق بما سبق ولم يصرح المحشي بالاستعلاء ولم يرد علينا
انه يجب في التضرع ايضا وكذا كونه قال وان استعمل في مقام الاذن بل قوله في حق المستاذن
لكان اظهر فيما هو المراد قلت ما الفرق بين امر الاباحة ونهيها قلت هو ان
الاول للمستأذن في الفعل فيكون الاذن في الفعل مقصودا اصالة وفي الترك تبعا

بالعكس

الناقي واعلم انه اطلق الدعاء واخواته في مباحث الامر على المعاني وفي مباحث النهي على
الالفاظ تنبيهاً على انها يطلق عليهما واعلم ايضا انه قد يستعمل لا تفعل في مقام طلب الافضل
فيفيد ترجيح الترك وكراهة الفعل تنزيهاً قوله الامر والنهي منهما الفور يعني انهما اذا
تجردا عن القراين اقتضيا الاتيان بالفعل والترك في اقرب اوقات الامكان عقيب ورودهما
وما اضافه من مذهب طايفة في الامر والاكثرون على انه اذا تجرد عن القراين لم يدل على فور ولا
على تراخ بل يستفاد كل واحد من الفور والتراخي من دليل خارجي ومذهب كثير من في النهي
على التراخي عندهم يقتضي التكرار واستغراق الازمنة بخلاف الامر فانه لا يقتضي تكرارا و
استغراقا بل يقتضي المرة او المطلق الذي يتحقق في ضمن المرة قوله والتراخي اي جواز التراخي
موقوف على قراين الاحوال لفظية كانت او معنوية ولتنظم بوقف صفة بمحول ماخوذ من
التوقف بمعنى جعل الشيء موقوفا وقوله عند الله تضاف فيه لما قيل ان مطلق الطلب
لا يستدعي تعجيله ولا يجوز تاخيره بل كل ذلك مفوض الى القراين قوله والنظر متلاحض
نصبته ولذا جعله مثبتا الا دليلا اما لانه يدعى بداهة المدعى او لانه يحترز عن القياس
في اللغة ولا نزاع لاحد في ان الاستفهام والنداء يستدعيان الفور والظاهر ان هذا
الاشتراك انما هو لاقتضاء مطلق الطلب تعجيل المطلوب وان احتمل ان يكون ذلك لخصوص
هذين الطلبين قوله وهما ينبه على ذلك اي على ان الامر والنهي منهما الفور قوله الى ان
المولى متعلق بتبادر الفهم وقوله دون تقدير حال من الفهم او من مجرور الى والمعنى
تبادر الفهم الى التغيير متجاوزا عن تقدير المولى الجمع بين القيام والاضطجاع اي الامر اي الطلب
وقوله وارد مجرور معطوف على الجمع اي تبادر الفهم الى ان المولى غير امره بالقيام لا الى انه قدر
الجمع بينهما في الطلب مع الارادة التراخي بالقيام وانما قصد القيام ما بين التراخي لان الامر
بالاضطجاع مقيد بالاستمرار الى المساء ولو لم يكن فيه دلالة لاحتمل سبق التراخي ايضا
كالقيام وكذا الكلام فيما اذا قال المولى لعبده ولا تتحرك ثم قال الا تسكن الى المساء فانه يتبادر
الفهم الى تغيير النهي عن الحركة دون تقدير الجمع وارادة التراخي في ترك الحركة وكذا استحسان
العقلاء وكذا انما يثبت علاقة مضمونها الفور استحسان العقلاء الى وكذلك ما يثبت علاقة
ذم العبد اذا لم يتبادر الى ما امر به مولاه وانما يتم هذا التنبيه اذا لم يكن هناك مع
الامر قرينة الفور اصلا قوله واما الكلام في ان الامر اصل في المرة فقدم في الامر المرة

لانها انسب بان يكون هناك مع الامر قرينة الفور اصلا قوله واما الكلام في ان الامر اصل في المرة
مرادة بالامر من الاستمرار وذكر اما لان الامر يدل على خصوص المرة كما ذهب اليه طايفة واما
لان الامر يدل على طلب الماهية مطلقا كما ذهب اليه الجمهور وماهية الفعل تتحقق بمرة واحدة وهذان
المذهبان مشهوران ولكن الحق الواضح لوجب الجزم بخروج الامر المطلق ولنا الخلاف
في التخريج وفرع على النهي ان استمرار لانه انسب بان يكون مرادا بالنهي في التخريج للتضح واقتضاء
ماهية الفعل والمتبادر ذلك اتفاقا في جميع الاوقات ثم ذهب اليه كثيرون وافتنا
القصر في الامر والنهي المنفصل بناء على الاشبه الذي لا يخفى وجهه على ذي سلامة فطرة قوله ولا تطلق
المقول قبل صيرورته حالا اعتراض يتوسط بين المعطوف عليه اعني كنو كلمة الامر وبين
المعطوف اعني قوله في النهي وقوله كانه نبهت عليه صدر القانون اشار الى قوله هناك
ان الطلب يستدعي فيما هو مطلوبه ان لا يكون حاصلا وقت الطلب فانه اذا كان الطلب
مستحيلا لما ذكر فلا بد ان يكون الطلب حالا وقوعه متوجها الى المطلوب يكون حصوله
في زمان الاستقبال بالنسبة الى زمان وقوع الطلب ولا شك انه لا وجود للمطلوب في الاستقبال
قبل الاستقبال قبل صيرورته الاستقبال حالا فلا يكون في المقام ان يكون الحركة حاصلا في الحال
فلا يكون قوله تحرك طلبا للحاصل وقوله فالانسب الاستمرار جزاء للقول وان كان الطلب بهما
راجعا الى اتصال الوقوع قوله ثم ترك في الاعانة على تقدير الشرط بعدها يعني انها
تصلح قرينة لتقدير الشرط بعدها وذلك لانها تدل على الطلب والغالب في المطلوب ان يكون
مطلوبا لغيره وسيلة الى حصوله فاذا ذكر بعد الطلب ما يصلح توقفه على المطلوب وترتبه عليه فهم ان
المطلوب سبب لذلك المذكور وان ذلك المذكور مسبب له وهذا هو معنى الشرطية فيستغني عن ذكر الشرط
ولهذا يؤتى بالمضارع مجزوما على انه جزاء لذلك الشرط المقدر كقولك زرني اكرمك فان معناه زرني
ان تزرني اكرمك وقس عليه ما عداه قوله واما الوصف اعتراض يتوسط بين المعطوفين دفعا
لما يقال ان ارسال الجواب المعينة على تقدير الشرط فحسنه مشهور في كلام النحاة قوله على الصلح اي على
انواع ما ليس بل هو حاصل في الاستفهام لانه يسئل ولا انه دخل الدعاء في الله ارفع قوله فهب لي من
لدنك وليا يرثني الاكرم وقوله الا ان يكون الاشتراط قرينة له تنزل الامر والنهي في الانكار
فان كان النهي ايجابا فيتوافق الشرط المقدر منفيا قرينة كما هو المعتبر عند الجمهور ولا في قولك
لا تدن من الاسد ياكلك يا كلك على مذهب الكسائي اذ لا توافق هناك بينهما قوله واما قراءة

مثنياء

الرفع المضارع بعد هذه الا بوان يجزم اذا قصد السببية وقدر الشرط ولما اذا لم يقصد كان
المضارع باقيا على رفعه اما حالا كقوله تعالى فذرهم في خوضهم يلعبون واما وصفا كقولك اكرم رجلا
يجيئك واما استينافا كقولك اكرمني اكرمك بالرفع ثم الجمهور على ان يرثني بالرفع صفة ولما ورد
الحكم بانه يلزم منه ان زكريا بامرهم لم يوهب له وصف ابنه لان يحيى قتل قبل ابيه وذكر باطل لا انا قيل بين
انه لا بد ان يكون كل دعاء من النبي مستجابا فانه ضعيف بل لانه يلزم الخلف في كلامه حيث قال
في سورة الانبياء فاستجبنا له فانه يدل على انه اعطى زكريا ما سأله مطلقا من غير تفرقة
بين اصل المسؤول ووصفه وقد اجيب عن ذلك بان الروايات متعارضة والاكثر على ان
زكريا قبل يحيى عليه السلام قال في الكشاف في تفسير قوله لتفسدن في الارض مرتين اولهما
قتل زكريا وحبس ارمياء حين انذرهم بسخط الله تعالى والآخرة قتل يحيى بن زكريا
لا يقال الا شبه في اخبار جازم بانه يرثه فيلزم الكذب في كلامه عليه السلام فلا يجوز
الحمل عليه لانا نقول المقصود التعليل لا الاخبار كانه قال لم تطلبه فقال لانه يرثني ولا غضاضة
عليه في عدم ترتب عرضه على ما طلبه لاجله فان قلت لا محيص عن الاخبار الكاذب على تقدير
الجزم قلت لعله بنى الاخبار على ظنه كانه قال انك تهب لي ولدا يرثني في ظني ولا كذب في ذلك
وبهذا التاويل يندفع الاشكال عن قوله تعالى ... فهذا البين من وجوه النحو
قوله وقال الله تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلوة اي ان تقل لهم اقيموا الصلوة
ان تقل يقيموا الصلوة وينفقوا فجعل فعلهم مترتبا على مجرد قوله مع اشارة الى ان العباد
المشرفين بالاضافة الى الله والايمان ان يكونوا بحيث يترتب امتثال امره على مجرد امره عليه السلام
كان ذلك ان تصلة صحة تصلوة اشارة الى ان الطهارة من الحدث في صحة الصلوة حتى
كانها مترتبة على الطهارة وحدها ومن لم يدرك هذه النكتة اختار اضمار الجازم اي ليقيموا
على طريقة قول الشاعر محمد تفد نفسك كل نفس اي لتفد واختار ايضا الاقتدار القول اي قل
لهم قولي لكم ليقيموا ولكن ان اضمار الجازم نظير اضمار الجار في مثل قوله رؤبة خير والحمد في جواب
من قال كيف اصبحت فان الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء ولا شك في ان اضمار
الجار ضعيف فكيف يحمل نظم القرآن على ما هو نظير الضعيف قوله فانظر اي تفكر في نبيين ما بخاله
ما اخترناه قوله وتقدير الشرط الكلام استطرادي وفيه تنبيه على ان تقدير الشرط كثير جار
في غير هذه الابواب ايضا فلا يترك الا اضمار الجازم النادر فيما من افصح كلام وابلغ نظام قوله

الاربعة

تمامه
اذا ما خفت من امر بلا

يا مثاله كثير في القرآن كقوله تعالى فاياي فاعبدون وقوله اذن لذهب كل اله بما خلق اي لو كان
الهة اذن لذهب وقوله فاياي فارهبون اي ان كنتم ترهبون شيئا فارهبوني وقوله ترهبوا
غيري قوله وكذا تقدير الجزاء لما اي لغرابة الا حوال كقوله كثير في القرآن منه ما قد تقرر من قوله
ولو ترى اذ وقفوا على النار ونظائره ومنه قوله تعالى ان كان اي القرآن من عند الله منزلا
من عنده وكفرتم به اي انكرتم كونه حقا وشهد شاهد من بني اسرائيل يعني عبد الله بن سلام
على مثله اي على مثل القرآن وكونه حقا في الحكم للفظ مثل ثم حجم للقرآن كما ان في تنكير شاهد
تعظيما له فآمن اي شهد فآمن به واستكبرتم عن الايمان فههنا فيه الشرط والجزاء المحذوف
تقديره الستم ظالمين وهذه الهمزة للانكار النفي وتقرير المنفي والمعنى كنتم ظالمين قطعا
وقرينة الجزاء ما ذكره على ان ما تضمنه الشرط المذكور ينبئ عن هذا الجزاء انشاءا بناء
قال الباب الخامس في النداء قوله سبق النوص لذلك في علم النحو فانه
قال هناك القدر الذي ينصب الاسماء ايضا وهي ستة احرف يا وايا وهيا للنداء البعيد
حقيقة كيحيى يا عبد الله اذا كان بعيدا عنك او تعديلا لتبعيد نفسك عنه هضما لكحى
يا اله الخلق او ما هو بمنزلة البعيد من نائم او ساه تنبيها او بالتنبيه الى حد الامر الذي
ينادي له كنداء الله تعالى كنيته بيا ولي والهمزة للنداء القريب وقد ينطم اي في حالة بادو وا
للندبة خاصة واعلم انه اراد بتقدير البعد في يا اله الخلق اذا تصور نفسك فيكانها
في مكان بعيد عن تلك الحضرة تحلو في النائم والساهي اذا نه تبصور هناك بعدا الى الحل كل واحد
من النوم والسهو بمنزلة البعد في اقتضاء اعلاء الصوت قوله ولكن ههنا نوع من الكلام
صورته صورة النداء وليس بنداء بل يقول نوع من الكلام على ان هذا مع كونه منقولا
عن النداء باب من اسلوب امثلة كثيرة على قياس باب التعجب المنقول عن الاخبار او الا يجاب
او الاعرابي باب التشويق المنقول عن الاستفهام وقد التزموا في هذا النوع حذف حرف النداء
لكراهتهم التصريح باداة النداء فيما يخرج به معنى النداء اصلا كله وكم قولك يا مظلوم
ويا لله للمسلمين ويا للماء ويا لها الطلا ويا نافة حذى كمو يا عين تجلى أخوتهم شابه النداء
ولو تقديرا قوله على معنى انا افعل كذا متخصصا بذلك من بين الرجال اشارة الى ان كون
قولك ايها الرجل مع كونه في صورة النداء وكحكمه في الاعراب والبناء منصوب المحل على
الحالية والذي يكشف لك عن هذا ان اصل النداء تخصيص المنادي بطلب اقباله ثم جرد

عطف على يا ذكر ... او ما
عطف عليه

عن طلب الاقبال الى تخصيص ما اريد بلفظ المنادى من بين امثاله مما نسب اليه فاذا قلت
انا افعل ايها الرجل تقصد بقولك ايها الرجل مخاطبا ليكون نداء بل قصدت به ما دللت
عليه بقولك انا وقصدت اختصاصه بما نسب اليه اعني قرى الضيفان فصار معنى المجموع
اقول انا اقرى متخصصا بذلك من بين الرجال وقس على ذلك سائر الامثلة المذكورة ولما
قال نعم انا معاشر الانبياء لا نورث فيحتمل ان يكون بتقدير يا فيصير الى الاختصاص
على التحقيق وان يكون منصوبا بتقدير اعني او اخص بخلاف نحو قولهم نحن العرب اقرى الناس
فانه بتقدير الفعل الناصب قطعا وقد يتوهم ان قولنا ايها الرجل خطاب لغير بطلب به
الاقبال منه على ذلك الفعل تنبيها على انه امر معتنى به لا ينبغي ان يكون متهاونا فيه ولا يخفى
امتناع هذا التوهم في مثل قولنا اللهم اغفر لنا ايتها العصابة قال ولعلم ان الطلب كثيرا
ما يخرج لا على مقتضى الظاهر كما ذكر ان النداء وهو طلب قد استعمل في غير ما ... بان كل واحد
من الطلب والخبر يذكر في موضع الآخر وراعى بذلك عادته في تعقيب الفنون السابقة
بذكر اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر فيما يتعلق بها اي بتعلق بتلك الفنون من الابواب
المذكورة اي ما ان في نوعنا هذا يعني علم البلاغة والعض بضرس قاطع كناية عن الجد
في الامر والبلوغ الى الكمال فيه كانه اخذ ما اخذ باسنانه ليتمكن منه لو قطعه بها مضى ووصل
الى غاية ولا ادرك ما فيه من الطعم اللذيذ يقال عض به وعض عليه وفي الحديث
عضوا عليها بالنواجذ قوله ولا يعض فيه من قبيل يجرح في عراقيبها وليها الباء في قوله بضرس
فللاستعانة قوله ما يعثر في تحقيقها الانواع الخارجة عنها من المحسنات البديعية اللفظية
والمعنوية قوله افترك اي كشف وابدى لك ذكر النكات على السحر الحلال ما سيبنا منه
اي نهاية ما يمكن فان العاقل لا يرضى من امثال ذلك الا بما هو الغاية والمنتهى قوله ان نظم
اي معان نظم الكلام فيكون بيانا لقوله ما قد سبق وهو اشارة الى ما ذكره في مباحث
ضبط الفوائد من وجه بلاغته ان يستحسن الكلام الواحد من متكلم دون متكلم آخر مع ان
المقام لان صحة كون الكلام الواحد مقبولا في مقام دون آخر مع اتحاد المتكلم امر محقق
عندك اشبه لكن فيه صالحة مع ضرب من مراد اختلاف المتكلمين كاختلاف المخاطبين فاذا
سلمنا اختلاف حال الكلام في الحسن والقبول بحسب اختلاف الثاني اعني اختلاف
المقام فسلم بحسب الاختلاف الاول اعني اختلاف المتكلم انه نظيره قوله فلا بد

لحسن الكلام من انطباقه لدى علمها لاجله سياق تفريع على صحة اختلاف النظم مقبولا وغير
مقبول عند اختلاف المقام كما ان قوله ورب صاحبه عراف اى وله بدله اختلاف ذكره تفريع
على امكان استحسانه من متكلم دون آخر واراد بقوله لما لاجله سياق النكت والخواص
المناسبة للمقام التي سياق لاجلها الكلام قوله والا لم يمتنع اى وان لم يكن للكلام صاحب
عراف فصار الحسن غير متحظ اياها لم يمتنع حمل الكلام الذي وضع على غير صاحب الحسن
ومع بنوى الكلام عن الحسن لذهاب كسوته اعني قصد الانطباق على مقتضى الحال ونزل منزلة
اصوات الحيوانات قوله بعض ما يتوهم فيه من الخواص المناسبة للمقام لان المعتبر من لطائف
المعنى انما المعاني المقصودة للمتكلم لا يمكن استخراجه من الكلام مع عدم قصد اليه فان امثال
ذلك انما قيل انه بلتفت اليها كما من قوله وله بدع فكل اى وله بدع ما ذكر من الانطباق
على ما لاجله سياق والصاحب العراف من السابع الحاذق والاصمعة جمع جمع الصماخ وضمير
غيرها للافتنانات والشرطية اعني قوله اذا اتصل سمحه بيان لما تقدم بها من الاقبح
العظمى والبلية الكبرى من تكلم الاصمعة وضمير حوزتها للاصمعة قوله الذي به الدر اى له
نزل الدر الحسن بدله ولا تعالمه بل تفضله على الدر وسمحا مصدر سمحه ويوقع
مسندا والعائد محذوف اى بفوق الكلام بسببه والمنتخب بفتح الخاء وسكون النون
وفتح الخاء المعجمة من اذنه الحرز واقلها قيمة قوله والامر في تحقيق القرآن بجر الامر تفخيما وله
كان معجبا معلوما صح من ان يقال ولهذا اى ولان تفاوت حال السامع يوجب تفاوت في
حال الكلام نجد القرآن تتفاوت القدرات ارتفاعا وانحطاطا بين هاتين الطائفتين فان
علماء المعاني والبيان ادركوا ان القرآن من بلاغته واشتماله على اللطائف والاصل الى
حد الاعجاز والجهلة ينسوى بكلام الناس ولكنهم فيه بصحة اللفظ واستقامة المعنى
الاصلي بل من الجهلة التمرد بين من طعن فيه من جهة اللغة كما في فصل ذكر في فن ودفعه
الطاعن قوله والجهات المحسنة لاستعمال الخبرية موضع الطلب يكثر ان ابا يستعمل الخبرية موضع
الطلب استعماله في معناه الاصلي بانه يجعل فيما جرت مثل رحمه الله طلبا يمتنع عطفه على الخبر الذي قبله
انشاءات او نحوه وجعل مثل لا والاحد مع عطف الطلب على الخبر دفعا للايهام خلاف المقصود
وقد توهم بعضهم ان الخبر المستعمل في موضع الطلب باق على معناه وضربته وذلك بان نجعل
ما هو منوع الحصول بمنزلة الحاصل فيخبر عنه وافقا قوله ثالث يكون بيان لما تقدم اى ثالث نكون

والمنتخب بتقديم الخاء لغة فيه

قد يقرر الخبر المستعمل في موضع الطلب والخبر المستعمل في معنى الطلب بان الاول باق على معناه دون الثاني وهي اي الاول اعم من الثاني كما يشير اليه

الحمد المحسنة لاستعمال الخبر في معنى الطلب قصد التفاؤل بالوقوع وقوله للبناء وصيغة
المبني للمفعول تعليل لقوله اذا قيل لك رحمه الله بلفظ الماضي دون ان يقول يرحمه لانه حكم الماضي
اشعار بان ذكر اللفظ مستعمل في معنى الطلب قوله وانه اي التفاؤل نوع مستحسن الاعتبار في
الكلام قوله لما صح اعتبارها مما بعد بين التفاؤل بلفظ المعنى وقوله لا يبعد مثل ابا و
الكتاب عاد كركيه بنوسم منه بالتصحيف ابر مستقيم وما هو ابعد من هذا الابعد مثل اباء
اهل الكتاب القرقرة اي اهل الكتابة مع لطافة الطبع اهداء السفرجل كيله بتوسم الطرشجين
اسمه ولعله الغريب والمعروف عن عباد الاغبياء في قصة هرون الرشيد خامس الخلفاء
العباسية دفع لتوهم التطير ولما ذكر الوفاء في قصة غيره فغيبه احتراز عن التطير بلفظ
الخلاف وتفاؤل بلفظ الخلوص الوفاء اذ هل طلع غير هرون وحين خرج له الا انعم بجمع
الاغبياء شجرة الخلاف قوله اشترى لك ان تغفر فيقيض اي طلع هرون وغير كان الامير عبد على
الثناء والله صار انه عن التطير قوله حين غضب ظاهر اغضبه وحين رضي برأسه والداعي العلوي هو
الحسن بن زيد بن محمد الحسني او الحسن بن زيد بن علي وهو استولى على طبرستان وما يليها من بلاد
المشتغلين بالله وشرح بالداعي الكبير وشاعر ابو مقاتل الرازي وقدم الى الامير بعث اخوه محمد بن زيد
الحال قبل بجرجان قوله غير معنى التفاؤل الى التطير اذ قد عرفت ان التفاؤل يجيء بمعنى التطير ولو
التطير ايضا قوله وهو نسبة العرب يعني لما ذكر تفاؤلا من واضع اللغة او من اهل
العرف العام لا من المتكلم قوله وتارة لاظهار الحرص في وقوعه اي الفاعل ان يترك اللام في هذه
المعطوفات ويقال هكذا او تارة لاظهار الحرص وتارة لقصد الكناية وتارة لحمل المخاطب
المعطوف عليها على قوله تارة تكون لقصد التفاؤل الا انه لا حظ في عطفه جانب المعنى فان قوله
الحمد المحسنة لاستعمال الخبر في موضع الطلب تكون كذا معناه ان استعمال الخبر في موضع
الطلب يكون كذا قوله غلط اي غلط الطالب الحسن للحكم كله وما يحتاج اليه تارة وا ستخرج
الطالب للحكم الحسن بحمله تارة اخرى وقيل اي على ما ذكر ولي الطالب بنيل الخير جرحه ثم وشيخ
الغرغ وهي دوبار بكر ابو العلاء احمد صاحب السقط الشرى هو السير بالليل والتاويب
السير بالنهار وهي في موضع الحال عن المصدر بمعنى اسم الفاعل الذي هو عجيج ساريا ومؤوبا
او في موضع الظرف بتقدير مضاف اي وقت سري ووقت تأويب قوله وتارة لقصد
الكناية كقول العبد للمولى وذلك ان حصول النظر اليه من المولى في الاستقبال لازم

لطلب النظر منه فصرح باللازم عن الملزوم كما هو طريق الكناية التي لها حسن في نفسها
وقد انضم اليها هاهنا نكتة اخرى تزيد في حسنها وهي رعاية الادب مع المولى بترك
صورة الامر قوله وتارة لحمل المخاطب على المطلوب اي على المطلوب الذي ذكر فعلا كان او
تركا وكون الاخبار حملا للمخاطب على المطلوب يحمل من حيث انه يدل على تحقق الامتثال حتى
صح الاخبار عنه من حيث الصورة واما كونه بالطف وجه فمن حيث انه يدل على ان الطالب
بحث الظاهر قوله كما اذا سمعت من لا يحب ان ينسب الى الكذب يقول لك تأتيني غدا او لا
اولا تأتيني بمعنى فهذا من كرر الاتيان بما امرت والانتهاء عما نهيته كيلا ينسب المخاطب
الى الكذب في الظاهر ولعل الخبر هاهنا باق على معناه لكنه مستعمل في موضع الطلب لا ينبغي
حمل بالطف وجه لكان في غاية الظهور قوله وتارة مناسبات اي الرواية برفع
مناسبات على معنى وتارة تقصد مناسبات غير ما ذكر ولو عطف على قوله لقصد التفاؤل
لنصب مناسبات او على قوله لاظهار الحرص وما بعده لقيل وتارة لمناسبات
اخر وتلك المناسبات كان يقصد الاحتراز عن نسبة المخاطب الى ما يكره من عدم انقياده
بالتقوى مثلا كما اذا قلت اللهم وفقه للتقوى بخلاف ما اذا قلت وفقك الله للتقوى اذ
ليس فيه هذه النسبة نظرا الى ظاهر اللفظ او ان يقصد اظهار انقياد الاسباب كقولك
اشتريت لي كذا بدله اشتر او اظهار حسن اعتقاد المتكلم بكمال جود المخاطب كقولك
اعطيتني في موضع اعطني او ان يقصد ادخال السرور في قلبه كقولك اعطاك ربك مع كمال
ليعطيك لا غير ذلك مما يهتدي اليه بالتأمل في المناسبات قوله ان ابلغ كلمة من اي
لاستغراق النفي وانه مبتدأ ومن اي القران وارد صفتان لها والجملة الواقعة بعد
الا خبره وهذا السلوك اشارة الى استعمال الخبر في موضع الطلب والدليل على ان
تعبدون وله تسفكون وتؤمنون ونحوها وردت بمعنى الطلب هو ان اخذ الميثاق والاولى
على طريقة النهاية لما يكونان في متعارف الناس بالامر والنهي دون الاخبار والنكتة
في العدول الى الخبر اظهار الرغبة في وقوع المطلوب وحمل المخاطب عليه بالطف وجه
ووصفه بتحقق الامتثال حتى صح الاخبار بوقوعه ولو في الاستقبال قوله فانظر اي فتفكر حتى
يتبين لك ان ما ذكرناه من ان هذه الاخبار في موضع الطلب اصح وابلغ من حمل لا تعبدون
ولا تسفكون وتؤمنون على انه كلام مستأنف مناسب في النزول بناء على ما روى

على حذف ان الناصبة ورجوع المضارع
الى الرفع على معنى بان لا تعبدوا
وبان لا تسفكوا صح صح

من انهم كانوا يقولون لو نعلم احب الله تعالى الى لعملناها فنزلت الاية السابقة فمكثوا
ما شاء الله يقولون لبثنا نعلم ما هي فدلهم الله عليها بقوله تؤمنون وههنا بحث وهو ان
تؤمنون سواء كان مغايرا في المعنى لاو ومناظرا في معنى الطلب بيانا لما سبق سواء فرض
هناك سؤال او لا فلا يكون محمولا على الشاهد وهما لم يجز ان لا يستعمل في موضع الطلب فتدبر
قوله وذو هذا القبيل اي من قبيل الخبر المستعمل في موضع الطلب قوله من البلغاء اشارة الى ان هذا
او مما اقتصر عن غير البليغ لم يحمل على نكتة وليس ما تقدم من قوله اعانك الله الشبه
وعصمك من الحيرة ونحوه للتقوى بغيتنا عما ذكر ههنا لان ذا كرها للدعاء بلفظ الخبر
من عند نفسه وهذا استشهاد لذلك بقول البلغاء الدائر فيما بينهم والنكتة في رحمه الله
التفاؤل او اظهار الرغبة قوله حرص في وقوع المرجو او لانه نباه عن استحقاقها وقوله رحمه الله
اصدق ما ذكرهان كانت في صيغة الماضي اظهر قوله ومن المجاهدات المحسنة لايراد الطلب في
مقام الخبر ذكر لايراد الطلب في مقام الخبر نكتتين ثم عمم بقوله وثانيهما مناسبات لطرق وقوله
اظهارا الى درجة اي اظهار للمعنى الرضاء الى درجة كان المرضي في تلك الدرجة فان ذلك
سوق الرضاء كما لا يخفى قال كثير مخاطبا لعزة اسيئي بنا او احسني لا ملومة لدينا
ولا مقلية ان تقلت اي لا ملومة ابت لدينا ولا مقلية اي مبغوضة من قلاه اذا ابغضه
وقوله ان تقلت التفات من الخطاب الى الغيبة احترازا عن نسبة القلي الى المعشوقة
بطريق المخاطبة قوله فذكر لفظ الامر بان ساواه ثم عطف عليه بلفظ او الامر بصيغة الاساءة
يريد ان المعنى على الاخبار اي بانا راضون بما تفعلين في حقنا لا نلومك اسأت او احسنت
ولا نبغضك وان ابغضت فوله تنبيها لا يلائمه بعطف الامر بصيغة الاساءة بلفظ او على الامر
بالاساءة على ان ليس المراد بالامر الايجاب كذلك لان الامر بالشيء على وجه الايجاب مانع
من الترك سيما الامر بضده معطوف لا يدل على الايجاب والمنتقضية للتخيير حالا بتصور
دون الكون المراد منه الاباحة لا نبالي كون الامر بمعنى الخبر بل هو نفوذ للمعنى الخبري
وتبعيد عن معنى الالزام الذي لا يناسب هذا المقام وقوله فاعلا وكل ذلك حال من قوله
ذكر لفظ الامر مع ما في حيزه وقوله مزيد الرضا المبالغ الى درجة مطلوبية المرضي كما
مضى وقوله او نوع اظهار بيان بتفاوت جوابه عطف على قوله لنوع اظهار مزيد الرضا
لكن نكتة تنوى لايراد الطلب في مقام الخبر ليست حاصلة في النكتة الاولى اعني اظهار الرضا

بوقوع الراضي بحث لفظ الطلب كان فهم من حق المعطوف والمعطوف عليه تفصيل للنكتة
الاولى والمراد ان كلام كثير محمول على نوع اظهار معنى الرضاء الى درجة المطلوبية واما على
نوع اظهار بيان ان تفاوت جواب الراضي بحث لفظ الطلب الامر بنفيها وثباتا اي تفاوت
ذكر الراضي وقوعها كانها اساءة وعدم وقوعها كانها احسنت فذكر الجواب الذي له
تفاوت معوانا لا نلومك ولا نبغضك بل نثبت على محبتك فكانه يطلب منها اي تسيئ وتنظر
في حاله اولا وتنظر في حاله حتى يتبين لها ثباته على محبتها لحبه لا يتغير وكل اصلا
وجعل ضمير نفاوت ذا راجعا الى ما رضا رحمه الله وصله وقوله لا يتحول بعضها الى النكتة
الثانية وصدرها لكان في البيت فانه دائر بين النكتتين كما عرفت قوله ليتبين
ثباتك على الصبابة صام معاملتهم بهم تصريح بان اظهار الثبات نكتة مستقلة برأسها ليست
داخلة في اظهار معنى الرضاء بحق بوقوع الراضي بحث لفظ الطلب فلا تكون في كلام ذكر وجه
قوله وعليه اي وعلى نوع اظهار بيان تفاوت الجواب وهو ههنا ان الله لا يغفر لهم قطعا
يتفاوت الراضي بحث لفظ الطلب وهو الاستغفار وقوعا وعدم وقوع وكذا الحال في عدم
تقبل نفقاتهم سواء وصاله انفاق طوعا او كرها وله لا يخفى على ذي مسكة انه لا معنى لاعتبار
اظهار معنى الرضا في هاتين الايتين فكن فيما حققناه على بصيرة قوله من لطائف الاعتبارات
يعني مثل كون الراضي بحث لفظ الطلب محبوبا او مرغوبا فيه او عجيبا او مستغربا فينبه على الاول
حصول بلفظ الطلب قوله لا مرشدا حسن مندرجا الامر في باب التعجب مندرج وهذا
السلك في سلك ايراد الطلب في مقام الخبر والنكتة فيه بعض ما اشير اليه بلطائف الاعتبارات
كالمستوفي وهذا الاندراج انما هو على قول من يقول ان اكرم بزيد معناه بحسب اصله اكرم زيد
اي صار ذا كرم فزيدت الباء في الفاعل ثم عدل الى صيغة الامر تنبيها على ان ذلك الفعل اعني الكرم
مثله مما ينبغي ان يطلب فيتعجب منه واما على القول بان الاصل ان يعني ان يجعل اكرم بزيد
امرا من اكرمه والباء زائدة في المفعول او يجعل امرا اكرم زيد صار ذا كرم على ان الباء للتعدية
فليس الامر فيه بمعنى الخبر بل هو على معناه كانه قيل صيره ذا كرم اي صفه بالكرم واعتقد انه
كذلك كما استعمل في معنى التعجب قوله اذ ما يقتضي كلام ظاهري تعليل لكون اساليب اخراج
الكلام لا على مقتضى الظاهر مشتملة على كثير متنوعة جدا كان اساليب الاخراج على مقتضى
الظاهر لكثرتها لا تحصى كما لا يخفى فاذا كان للاخراج عاملا في مقتضاه مخرج الكلام اخرى مثلها

كثير ثم

كانت اساليبها ايضا كذلك قوله تارة بالتصريح كما في اواخر فنون الاسناد والمسند اليه والمسند
وكما في اثنا بعض الحالات الماضية وتارات بالتحري كما في ابواب امثلة من حاله ومقتضى الظاهر
بلا تصريح بانها من جملة في المقتضى قوله عروق البلاغة يشبه اساليب الاصلية لا على مقتضى الظ
باشجار رطيبة لها عروق راسخة في ارض البلاغة تشترب تلك العروق من مواد ونسجها
البلاغة الا انها اغرب في الكلام فهو عزيز للوارد ما لا فاين اى الشعب المتكثرة فكانه جعل
الوقوف مثمرا من الفضل على حاله فما من المعتاد ومن توهم ان ذلك منه مخالفا لقد بينها
اذ لبست العروق الا فاين ههنا منسوبة الى شى واحد كما ترى قوله كان اسلوب الحكيم
اى والحال انه لا اسلوب في تلك الاساليب مثل الاسلوب الحكيم اى هو افضلها والا فهو اعرقها و
اكثرها تشربا وهذا الاسلوب نوعان احدهما تلقى المخاطب بغير ما يترقب وثانيهما تلقى
السائل بغير ما يتطلب في الاول ما ذكره من قول الشاعر فانه افتخر فيه بسلوك هذا الاسلوب
اى اتت المرء مشتكية عندي مشاق نزول الغزى ومعالجة الاطعمة للضيفان والحال
انها فوات الضيفان يقصدون منزلي وكانت متوقعة منى ان اجوز لها المساهلة في
ذلك فتلقيتها بخلاف ما ترقبته وامرتها بزيادة الجد والتجمير فقوله تشتكى حال من ضمير اتت
وقد رايت حال من ضمير تشتكى وكلاهما حال من ضمير قلت والضيف في الاصل مصدر يطلق على
الواحد والكثير ومن الثاني اعنى تلقى السائل بغير ما يتطلبه بسؤاله قوله تعالى يسالونك عن الاهلة
فان الصحابة انهم سالوا عن السبب الفاعلي للتشكلات النورية في الهلال فاجيبوا بما ترى
من السبب الغائي تنبيها على ان السؤال عن الغاية والفائدة هو الاليق بحالهم لان ادراك الاسباب
الفاعلية لتلك التشكلات بعيد عن اذهانهم هذا والاحسن ما ذهب اليه صاحب الكشاف من ان هذا
السؤال كان عن الحكمة حيث قال كانه قيل لهم عند السؤال عن الاهلة والحكمة في نقصانها وتمامها
معلوم ان كل ما يفعله الله سبحانه يكون عالما بالحكمة ومصلحة لعباده فدعوا السؤال عنه وانظروا
في واحدة تفعلونها انتم مما ليس من البر في شىء وانتم تحسبونها برا انتهى وعلى ما ذهب اليه يكون في الاية
اخراج الجواب على خلاف مقتضى الظاهر ولكن يشكل ان هذا انسب بما روى من ان السائل معاذ بن
جبل وثعلبة بن غنم الانصارى وقالا يا رسول الله ما بال الهلال يبدو دقيقا ثم فالظاهر السؤال عن
السبب الفاعلي لا عن السبب الغائي ايضا ومن الثاني ايضا قوله تعالى يسالونك
ماذا ينفقون فانهم سالوا عما ينفقونه فاجيبوا ببيان المصرف تنبيها على ان السؤال عن المصرف

اهم لهم فان النفقة لا يعتد بها الا اذا اصابت موقعها على انه قد اندرج في الجواب بيان المنفق
حيث قيل من خير اى مال الذي يكون فيه خير ومنفعة قوله تنزيلا لسؤال السائل منزلة صيغة المجهول
بيان لكيفية تلقى السائل بغير ما يتطلب فقوله اى بسبب السؤال غير اصيل البتى فالجملة خبر
ومن قال بالمجموع صفة موضع لا صفة سؤال بنا وعلى انه نعني السؤال عنه وان صفة بما تبعه
فانه مستبعد جدا قوله البتى حاله اى كان السائل كان في الابتداء او لعله اولى بالسؤال كما في الابتداء انه
قوله وان هذا الاسلوب الحكيم اشارة الى الجنس هذا الاسلوب له معين منه طريقة قوله عليه
السلام يكون فيهم في اخر الزمان يحشرون بهذا السواد ومثله قبله في الافعال و نظير من
ان يقال هذا الحيوان الناطق اشارة الى نوع الانسان ولو قال هذا الاسلوب واشار
به الى الاسلوب الحكيم الظهر لكان اظهر وقد حصل الحكم منه لهذا بعد ما وصف بانه سلوب فيه جمع
الكلام الذكور الظاهر فتامل قوله لزبا صادف المنام اى طابقه مطابقة تامة وقوله من نشاط الساع
بيان لما سلبه فلم عليه وليست كلمة من ههنا تبعيضية كما في قولك هززت عطفه وحركت الساكن
من نشاطه الا بان يتكلف كون ما سلبه بركة ما المفعول الذي هو من نشاط والوفور الحلم
الرزين والمتحرش الرزين في السحر لجملة متحرزا طابقا والتشكيم في الاصل هو الحديد
المعترضة في فم الفرس يقال فلان شديد الشكيمة اذا كان قوى النفس ابيا وفلان لين
الشكيمة اذا كان كذلك في كلمه و الحارث هو القبعثرى كان من الذين خرجوا على كرم الله
وجهه حين رضى بالتحكيم والتحيل الصفة الحسنى والفعلة اعنى الان وتنازعا
في الفاعل اعنى قبل ان سحره والادهم القيد والفرس الاسود والاشهب الفرس الابيض
من الشهبة وهى البياض الذي غلب على السواد متعقبا بها اى مظهرا من تلقى الغبا وغ
مبرزا اى محرقا وهما حالان من فاعل قال ترك العطف بينهما لان التلقى باعتبار ما تقدم
على قالت قول الحجاج والابراز باعتبار ما اخر عنه من قول الحارث ولا تشارك بين هذين من
القولين فناسب ترك العطف بين الحالين وقوله مثل ما حال ثالثة معطوفة على المجموع
الحالين والسابقتين اى ومتوصلا عما ذكر من التلقى والابراز الى ترك الجهاد والاحمر
بالكسر الامارة يقال اصفده اى اعطاه من الصفد بالتحريك وهو العطاء وصفده اى قيده من الصفاد
بالكسر وهو ما يوثق به والوعد عام فان قوبل بالايعاد فالتخصيص بالشر نفسى للحمير قوله ولكن
عطف على مقدر اى خذ ما ذكرناه ولكن ومتمثلين حال من ضمير كلمناه وقوله منه بيان لماء

اوثقه اى شرع بالوثاق

هذا حال مقررة له

تحل فيكون حالا من المجرور وقد قدم عليه اي لخا قضينا الوطر من ايراد ما الحق منضبوطا
ونصرح بانه من علم البيان وشيئا فيه الا ضيق النوم المعانين مو نعرض لخصوص مقام
المقامات ولذلك قد ضم الكلام في علم المعاني بالان وقد فرغنا بحمد الله من شرح فوائد البلغ
بيان ومن الله التوفيق وعليه التكلان في تيسير الكشف عن علم البيان فانه الموفق
والمستعان

قال الفصل الثالث في علم البيان

الفصل في ضبط معاقد علم البيان والكلام فيه على قياس ما ذكر في علم فصل علم المعاني الا انه
اختصر العبارة هنا تعويلا على ما سلف منه كما اشرنا اليه في صدر الفصل الاول قوله والغرض فيه
انه في علم البيان يستدعي تمهيد قاعدة لينضبط بها الجهة المعتبرة في موضوع هذا العلم عن
التراكيب الخبرية والطلبية فانها من حيث اختلافها في وضوح الدلالة على ما يفادها من
المعاني موضوع لعلم البيان على ما سبق للفرقة وقد توهم بعضهم ان موضوعه الدلالات المختلفة
في مراتب الوضوح لنظم كونه معاقد مضبوطة في فصله كضبط معاقد علم المعاني في فصله
وليس بشيء لان علوم الادب باحثة عن احوال الالفاظ العربية كما تبين ذلك فيما اوردناه
وجمهور القسم الثالث من تعريفها الى اقسامها المشهورة فيما بينهم ولان حاله يكون مغايرا
موضوعات العلوم بالذوات بل ربما يكتفي في تغايرها بالحيثيات وايضا علم البيان يبحث
من احوال المجاز والكناية ولا شك انهما من قبيل الالفاظ دون الدلالات وان ادعى ان التشبيه
من مباحث حقيقة كان بحثه عن احواله بل ربما في التشبيه من الالفاظ قوله ومعنى ان نحاوله
ايراد المعنى الواحد بتركيب المعنى الواحد معنى واصل امر كيفا روعي فيه مطابقة مقتضى الحال
اما اعتبار تركيب المعنى فلما عرفت من انهم يجوزون ان الالفاظ المترادفة مبنية للسامع
معانيها الافرادية حذرا من لزوم الدور كما هو المشهور واما اعتبار رعاية المطابقة
فلما مر ان علم المعاني البيان شعبة من علم المعاني لانه باحث على وجه كلي عن كيفية افادة
التراكيب لخواصها يبحث في علم المعاني عن افادتها اياها والحاصل في قوله بطرق متعلقة بايراد
المعنى وفي قوله بالزيادة متعلقة بمختلفة واقتصر على ذكر مراتب الوضوح زيادة ونقصانا
لان مقصد البيان هو الخارج عن هذه المراتب مردود قطعا والباء في قوله بالدلالات
اما ان يتعلق بايراد المعنى ايضا فيكون الايراد المقيد بالطرف الاول اعني قوله بطرق
عاملا في الطرف الثاني اعني بالدلالات على طريقة قوله كلت من ستائر من العقبات الكثر

المشهور من البستان ابتداء من العقبات فله يكون مما يمتنع اعني تعلق حرف جر بمعنى واحد بعامل
واحد بلا اتباع كقولك مررت بزيد بعمرو واما ان يتعلق بما يمكن فان قوله بطرق بمعنى
لا يمكن فكانه لا اضافة ولهذا جاز انا زيدا غير ضارب واما لم يجز انا زيدا مثل ضارب لامتناع
عمل المضاف اليه فيما تقدم على المضاف ويؤيد هذا الوجه بحسب المعنى وان اختلف الجار
في ما بعد وانما يكون في الدلالات العقلية وقد يجعل قوله بالدلالات ظرفا مستقرا
حالا من ايراد المعنى ولما ترك التاسيس في غير محل مع كونه ضرا على الحي ولا اما الان المقصود
كون الايراد المذكور غير ممكن الا انه الحج لفظ المحاولة مبالغة في تنبيهه على ان طلب المعنى
الحق من العاقل كالمحال ولما كان تابت المصادر فذلك يليق اليه لكونها ما ولا ثبات مع الفعل
ولما لانه جعل اللفظ مكرر في على ان له سماء قوله فانك اذا اردت تشبيه الخد بلون غير
ممكن فان قلت المثال الجزئي لا يثبت قاعدة كلية قلت هل الا على بن يثبت بها عليها
بالمثال لو صح لها وايضا اشار بقوله مثلا جزئيتها جزئيا به قوله امتنع ان يكون الخطاب
الى ان الحال في جميع الاشياء كذلك ولذا من حال مثال الجزئي وعلم جريانه في جميع الامثلة
على سواء ثبتت القاعدة الكلية بلا شبهة وان كانت نظرية ومثل هذا يسمى في النظريات
تصوير البرهان الكلي في مثال جزئي ثابتا به قوله امتنع ان يكون كلامك ارادة بالكلام
المركب مطلقا لان قوله خد يشبه الورد في الحمرة تركيب بمعنى له اسنادي وجاز ان يحمل
على مصطلح النحاة بان يقدر مثبتك او حسن اي هذا خد او الخد قوله كالجملة منصوب
على انه خبر يكون وضمير منه للقول لمعنى خد يشبه الورد وقوله فانك اذا اقمت تعليل لامتناع
اي اذا اقمت مقام كل كلمة منها اي من كلمات الكلام السابق ما يرادفها اي يراد فيكون
الكلمة فالسامع ان كان عالما بكونه المراد فات كلها موضوعة لتلك المفهومات كان فهمه
الى فهم السامع لهذا المعنى من المراد فات كفهمه اياه من تلك الكلمات بلا تفاوت في وضوح
الدلالة عليه فان قلت جاز ان يكون الذي السامع ببعض الالفاظ المترادفة اكثر
فينتقل ذهنه منه الى المعنى اسرع فيتفاوت الدلالات الوضعية في الوضوح قلت هذا
التفاوت انما هو لاجل التفاوت في تذكر الوضع والمراد ان الدلالات الوضعية بعد
التساوي في العلم بالوضع لا يتفاوت في انفسها لا انه لا جاز ان يكون بعض الالفاظ
مشتركا دون بعض فيقع هناك تفاوت في الدلالة مع التساوي في العلم بالوضع

لانا نقول لا تفاوت هناك ايضا في نفس الدلالة بل هناك مراتب مختلفة في دفعه الى قرينة فاذا
دفع ظهر تساوي الدلالة لتبين ان انفسهما قوله والا اي وان لم يكن السامع عالما بكون المراد منها
باسرها موضوعة لتلك المفهومات لم يفهم السامع شيئا هو معنى ذلك الكلام اصلا اي لم يفهم
ذلك المعنى بالكلية لا واضحا ولا اوضح ولا خفيا ولا اخفى لما انه اذا لم يعلم وضع شيء والمراد كذا
فالامر ظاهر ولما اذا علم وضع بعض دون بعض فلانه لم يفهم تمام ما هو معنى ذلك الكلام
لان الكل ينتفي بانتفاء جزئه فلم يفهم ذلك المعنى بشيء من مراتب الوضوح ولا بشيء من مراتب
الخفاء ايضا وفعله المعنى قوله اصلا وهو نفي للمصدر به اما تتفق فيهم انتفاء الكلية
ووجه المناسبة ان الشيء اذا اخذ مع اصله كان الكل وكذا الحكم كله رأسا وقد يقال اراد
انه ان علم السامع وضع كل منها فهم المعنى بلا تفاوت والا اي وان لم يعلم وضع شيء منها
فلا فهم للمعنى اصلا لا كلا ولا بعضا فلا تفاوت ونظيره ما ذكره انه ان علم وضع بعض
دون بعض لم يكن ايضا تفاوت في فهم ذلك البعض قوله والا يكون ذكر الشارح بلفظ ذلك كان
بنقضه مساق كلامه الى ايرده المذكور فانه الحكم عليه حقيقة فيما سبق بعدم امكانه
بالدلالات الوضعية لان التفاوت في الوضوح ولا الى المحاولة وقوله في الدلالات العقلية
متعلق بيمكن ولما عدل عن عبارة البيان المناسبة لما تقدم من قوله بالدلالات الوضعية الى
كلمة في مبالغة وتنبيها على ان الدلالات العقلية محيطة بامكان ذكر الايراد فلا يتعداها
الى الدلالات الوضعية وقوله مثلا ان يكون نص على انحصار بكل ادوار الدلالات
العقلية او نصبه بتقدير اعني ولو يحال يكون المثل بصوغها اضيف اليه لفظ المثل لكنه
ما يكون مستغرقا عما في حيز كانه قيل مثلا يمكن احكاما مثل الامكان الذي هو في هذه
الصورة قوله ولشان عطف على لشيء اي يكون لشان يتعلق به كل الاخر ويكون لها ايضا
تعلق به قوله فاذا اريد التوصل له يجب عليك ان لو صح فكلم اذا جمع شرطها واقتصر على الجملة
الشرطية التي جعلها جواب لما اعني قوله في تفاوتت لها الاستقام الكلام وارتفع المرام
اذ بتفاوت تلك المعاني وضوح التعلق وخفائه يصح التفاوت نظرا الى انه لم يذكر
المتعلق به اعني المعنى الاخر الذي تعلقت به الاشياء الثلثة وعلى تقدير ذكره اذا كان الاول
به اولى يقول فاذا اريد التوصل بها او فاذا اريد التوصل لكل واحد منها الا ان التفاوت
بطرفيه فان المتعلق به انما يثبت اذا توصل اليه بمتعدد وكذا صحة التفاوت فيه انما

يظهر بذلك لانا التوصل اليه بواحد منها وقد يقال انه اراد فاذا توصل بواحد منها ثبت طرق واحد
واذا ثبت الطريق لم يمكن هناك ظهر صحة التفاوت في طريق افادة ذكر المعنى المتعلق
به قوله وخفائه والخفاء اراد به نقصان الوضوح اعتمادا على ما مر من اقتصاره على مراتب
وضوح الدلالة وتخصيصها قريب في امكان ذكر الايراد في الدلالات العقلية بعوانه لا
خفاء في ان المعنى الواحد يتعلق بها اشياء متعددة تتفاوت تعلقها به في مراتب الوضوح
بان يكون بعضها بلا واسطة وبعضها بواسطة واحدة او اكثر او يكون بعض التعلقات اقوى
واوضح في نفسه من بعض لو كان فاذا توصل بتلك الاشياء الى ذلك المعنى الواحد كان طرقه
مختلفة في وضوح الدلالة عليه فان كان ذلك المعنى الواحد مركبا فذلك وان كان
مفردا ثبت التفاوت في طرق افادة معنى واحد مركب من ذلك المعنى مع غيره ضرورة ان
التفاوت في بعض اجزاء الكلام يوجب التفاوت في نفس ذلك الكلام فقد ظهر امكان
ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في مراتب الوضوح في الدلالات انما يمكن في الدلالات العقلية
دون الوضعية عرفت ان صاحب علم البيان لم فضل احتياج الى التعرض لانواع دلالات
الكلام ليتميز عنده ما يمكن فيه ان فضلا عن ملكة الانواع عما لا يمكن فيه ذلك فينضبط عنده
موضوع هذا العلم بانضباط ما هو فيه اعني الدلالات المختلفة ولما قال فضل احتياج لان
صاحب علم المعاني مثلا يبحث عن خواص تستفاد من التراكيب بدلالات مختلفة فلم حاجة
ما الى معرفة انواعها التي وقع فيها ما هو بصدده لكنه لا حاجة به اليها في ضبط ما هو موضوع
لعلمه وصاحب البيان يحتاج اليها فيهما معا وقوله فنقول شروع في التعرض لبيان انواع
دلالات الكلام واعتبار الوصف في اللفظ اشارة الى ان الوضع عنده انما هو للمفردات فيكون
وضع المركبات راجعا اليه حتى اذا قسم دلالتها الى الانواع الثلثة كان ذلك في الحقيقة راجعا
الى دلالة مفرداتها وترك تقييد مطلق دلالة اللفظ اعتمادا على الشهرة وانسياق الذهن
الا انما كون اللفظ بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء اخر وكانه قال المفهوم ولم يقل المعنى اشعارا
بان الوضع يتوقف على كون المعنى مفهوما للواضع ولما كونه معنى فهو باعتبار ملاحظة الوضع
واقتصر على ذكر امكان الدلالة لا حيث قال امكن ان يدل لان مجرد الوضع لا يحققها بالفعل بل لا
بد معه من استعمال المتكلم وعلم السامع بالوضع وقوله تامل يشرفه وقوله من غير زيادة
لا نقصان اشارة الى انه اذا اعتبر زيادة لازم معه ذلك المفهوم او نقصان جزء من اجزائه

منهم بكون الدلالة مطابقة لعدم تطابق اللفظ والمعنى على الوجه الذي اعتبر في الوضع و
قوله بحكم الوضع متعلق بيدل و المراد ان المقتضي لهذه الدلالة هو الوضع من غير احتياج
الى امر يتعلق بالعقل ولذلك سميت وضعية وفي تقييدها بحكم الوضع تنبيه على اعتبار قيد
الحيثية في تفسيرها كانه قال المطابقة دلالة اللفظ على تمام المعنى الموضوع له من حيث
انه كذلك فلا ينتقض حدها بدلالتي التضمن والالتزام فيما اذا كان اللفظ مشتركا
بين الكل والجزء وبين الملزوم واللازم كما هو المشهور وانما سمي المعنى الموضوع له اصليا
لانه المقصود بالوضع اصالة وما عداه من الجزء او الخارج تابع له في ذلك قوله بحكم العقل
متعلق بيدل ومشير الى قيد الحيثية في حدي الدلالتين على قياس ما مر في المطابقة في
معنى كون الدلالة بحكم العقل ان للعقل مدخلا فيهما لا انه مستقل باقتضائهما فان الدلالة
على الجزء تتوقف على الوضع للكل وعلى امر اخر يتعلق بالعقل وهو استلزام فهم الكل فهم
جزئه وكذلك الدلالة على الخارج اللازم تتوقف على الوضع للملزوم وعلى امر اخر عقلي هو ان
فهمه يستلزم فهم لازمه ومن ههنا ترى جماعة يسمون هذه الدلالات الثلث وضعية
ويخصون الدلالة العقلية بما لا مدخل للوضع فيه ولا للطبع كدلالة المسموع من وراء
الجدار على وجود اللافظ وذكر لفظة ايضا في تسمية كل واحد من الاخيرين بالعقلية
دون تسمية الاول بالوضعية بناء على ان العقل ليس كافيا فيهما فليس تسميتهما
بالعقلية كتسميتهما بالتضمن والالتزام بل ادون منها كما ان الاولى ان الوضع كاف
في اقتضائها فتسميتها بالوضعية كتسميتها بالمطابقة على سواء ولم يرد بتسمية كل منها
بالعقلية ان اطلاقها عليهما بالاشتراك اللفظي بل اراد ان ذلك على الاشتراك المعنوي
كما يقال ان الانسان والفرس يسمى كل منهما حيوانا اي يطلق عليه الحيوان قوله ولا يجب في ذلك
التعلق اي التعلق الذي بين المفهوم الاصلي ومفهوم الخارج ان يكون مما يثبته العقل
الا ان يكون لزوما عقليا بحيث يمتنع ان يدرك المفهوم الاصلي بدون المفهوم الاخر كما في دلالة
التضمن مطلقا وفي بعض الالتزامات كدلالة الاعدام على الملكات وانما تعرض لبيان حال
التعلق دفعا لان يتوهم من تسمية دلالة الالتزام بالعقلية كونها مشروطة باللزوم العقلي
كما ذهب اليه جماعة وذلك لانهم اعتبروا في الدلالة الكلية حيث قالوا دلالة اللفظ على معناه بالوضع
كونه بحيث كلما اطلق فهم منه معناه بعد العلم بالوضع فاضطروا في الالتزام الى اشتراط اللزوم

العقلي ولذلك تراهم خرجوا اكثر المجازات المستعملة في متعارف اللغة عن الدلالات الثلث فالتزموا
ذلك وقالوا الدلالة للفظ ... على الرجل الشجاع بل الدال عليه هو المجموع المركب
من القرينة المنضمة اليه واما علماء العربية فقد اكتفوا في الدلالة بالجزئية وقالوا هي كون
اللفظ بحيث اذا اطلق فهم معناه بعد العلم بالوضع فلم يجب عندهم في ذلك التعلق المقتضي
لفهم المعنى الاخر ان يكون عقليا بل يكفي هناك ان يكون مما يثبته اعتقاد المخاطب اما لعرف
عام اي امر معروف فيما بين الجمهور كما بين الاسد والجرأة او بغير عرف عام سواء كان عرفا
خاصا كما بين الحجامة التسلسل والبطلان عند المتكلمين او لم يكن عرفا خاصا كما بين
... زيد على ... بل وجران وبين الحجامة ... وكما بين البحر والحوت في علم التعليم
والتهكم ... ذكر من التعلقات المتفاوتة والضابط ان يعتقد المخاطب ...
ارتباطا يصح به انتقال ذهنه من احدهما الى الاخر سواء كان ذلك الارتباط مستندا الى العقل
او الوضع او غيرهما اذ حينئذ امكن المتكلم ... مخاطبه ذكرا في مخاطبه الذي
يعتقد ذلك التعلق المصحح للانتقال مطابقا كان اعتقاده للواقع او غير مطابق قال
امكنني الشيء اي قدرت عليه قوله فاذا عرفت ان ايراد المعنى الواحد على صور مختلفة اي
على تراكيب متفاوتة في وضوح الدلالة عليه جعل التركيب كالمركوب ... فادخل فيها كلمة على و
اطلق عليها الصور بناء على ان نظم الكلام كالصياغة والمعنى ما يقع فيه الصياغة
من الذهب والفضة فكما ان حسن المصوغ يظهر بصورته كذلك حسن المعنى يظهر بنظم
تركيبه ولم يعرف الصور مع تقديمها ... هناك عبارة اخرى اعني لفظ طرق
فكانها غير مذكورة ومن زعم ان المراد بالصور ههنا هو المعاني الاول التي يتوصل بها الى
المعاني الثواني التي هي ... المقاصد والاغراض مع ان المراد بالطرق فيما سبق هو التراكيب
اللفظية قطعا فقد ابعد عن رعاية الملائمة مع قوله ولما عرفت ... تنتقل الى
الدلالة العقلية لانها الانتقال من معنى الى معنى وجوز عود الضمير الى الدلالات العقلية
بناء على ان الانتقال مصدر يتناول القليل والكثير وان لفظ معنى في الاصل مصدر فيجوز
اطلاقه على متعدد فكانه قيل من اجل انه انتقال ... من معان الى معان فان قيل المقصود ههنا
هو الدلالة العقلية للالفاظ وما ذكر في تفسيرها قد يتحقق من غير ان يكون هناك لفظ
اصلا اجيب بان المراد انها الانتقال من معنى الى معنى باللفظ فلا اشكال واعلم انه قد

يفسر الدلالة اللفظية بالانتقال من اللفظ الى المعنى ويفسر ايضا بفهم المعنى من اللفظ وبفهم السامع
منه المعنى وكل ذلك من المساهلات التي لا تخل بالمقصود وذلك لانه لا شبهة في ان تلك الدلالة صفة
اللفظ قائمة به متعلقة بمعناه كالابوة القائمة بالاب المتعلقة بالابن واذا فسرت بالانتقال
او بالفهم فهي بحسب الظاهر صفة للسامع او ان الانتقال وفهم السامع ومعنى به المعنى ليست
صفة قائمة باللفظ لكنها منبئة انباء ظاهرا عن حال اللفظ به هي كونه بحيث يترتب عليها ما ذكر
فمن لزوم احدهما للآخر هذا الكاف يجمع طرفي المعنى على طريقتي ما قبال العقل اما خفيف مطلق
كالنار اذ قصد الدال العلاقة بين المعنيين وهي لزوم احدهما للآخر بوجه من الوجوه له
سواء كان لزوما عقليا او عرفيا اعتقاديا او وضعيا او اعتقاديا محضا كما عرف في تنكير علاقة
اشارة الى هذا التعميم ايضا كما ان قيل بسببه قد مر الكلام قاو لو حمل الكلام على التعبير وحمل اللازم
احقق حمل العلة فهم بترتبه الجزاء الذي هو قوله ظهر كون علم البيان مرجعه اعتبار الملازمات
على الشرط الذي رتب عليه وهو قوله واذا عرفت هو ما في كخشن قال او بالملازمات بين المعاني
اللزومات بينها بشهد بذلك انه قسم اللزوم عقيبه الى ما يكون من الطرفين او من جانب واحد
ولعله في الملازمة والملازمة ايضا مع معنى اللزوم كثير منهما قيل بين هذين الشيئين ملازمة
متعاكسة او غير متعاكسة ولما كان ان الكل حقيقة وان لم يسم لازما اصطلاحا لما
كان التصور له لتزامها طرفين فضابطة اعتبار الملازمات بين المعاني وان كان
اختلاف الملزومات في التزام ظهر قال الذي عرفته فيما سبق من ان ايراد المعنى الواحد
على صور مختلفة لا يتأتى في الدلالات الوضعية بل في العقلية واللازم من هذا ان لا يعتبر الوضعية
في مرادها لكنه جاز اعتبارها مع العقلية بان يكون من اجزاء تشبيه من حيث انه للوضعي فيم
نظرت ان مرجع البيان اعتبار الملازمات بين المعاني قلت فسيتضح لك ان التراكيب التي
يدل على معانيها الوضعية فقط فمنزلة اصول الجملة فلا اعتداد بالوضعية لا وحدها
ولا مع غيرها وقد مر منا اشارة الى ذلك في صدر علم البيان فتذكر **قال** ثم اذا عرفت المرجع وتحقق
ما هو قبيل موضوع البيان اعني الدلالات المختلفة في الوضوح وهي الدلالة العقلية بنوعيها
شرع في ضبط جمله من اصول هذا الفن يزداد بصيرة الطالب في تحصيله كما فعل ذلك
في اوائل الفصل الاول فقوله لذلك من الكلام ما هو الحق بحكم العقل اراد العقل الحكم بان حال
احدى هاتين الجهتين من الاجسام كانت لو جهة الاخرى قطعا ولم يرد ان تعقل كون

شيء امام آخر يستلزم تعقل كون الآخر خلفه فانه بطريق قطعا الا ترى ان الشخصين المتواجهين
كل منهما امام الآخر ثم تعقل كون الشيء متقدما على غيره يستلزم تعقل كون ذلك الغير متأخرا عنه لما
متضايفان فمال زمان وجوديا او تعقلا ولما كان الامام بمعنى الجهة فانه متضايف لان الامام
لا المخلف الذي يلازمه وجودا فقط واستقلال الذهن من الامام الى الخلف كما ... السواد
الى البياض فلم يحكم الا اعتقادا اي لحكم الاعتقاد الناشئ من العرف والعادة اذ من عادة الجمهور
وتعورف فيما بينهم ان طويل القامة اذا كان له نجاد اي علاقة سيف كان طويلها وبالعكس
والعلم يستلزم الجود استقراء اي كليا بحكم العقل دون العكس والجهد يستلزم الجراءة
استقراء كليا بحكم الاعتقاد الناشئ من تعارف الناس بلا عكس قوله ظهر كون ان
مرجع البيان اعتبارها بين الجهتين متوقف لقوله ثم اذا عرفت عليه انه له مدخل
لمعرفة انقسام اللزوم الى قسمية في هذا الظهور اذ يكفيه ان يقال اذا تصور لزوم بين
شيئين كان احدهما ملزوما والآخر لازما فالانتقال اما من الملزوم الى اللازم او من
اللازم الى الملزوم فظهر ان مرجع البيان اعتبارها بين الجهتين وقد يجاب بان الانتقال
من اللازم انما يمكن اذا كان ملزوما ايضا كما سيذكره فكأنه قال هنا وجه الانتقال من
لازم هو ملزوم الى ملزومه فيثبت لذلك التقسيم مدخلية ما في هذا الظهور قوله يريك
المشهور في النسخ المعول عليها ضم الياء من اراءه بمعنى رايته اي اوقعه في رؤية وشكره وقد
يروى بفتحها ايضا والمقصود ان النظر الظاهر الانتقال من احد لازمي الشيء الى الآخر كما في
المثال المذكور يوهم ان هناك جهة ثالثة فلا ينحصر مرجع البيان في تينك الجهتين لكنك
اذا تأملت عرفت ان مرجع هذا الانتقال الى ما ذكر من الانتقالين لتركبه منهما فانه اذا
اذا سمع لفظ الباس مطلق تبادر الفهم الى كمال الاباعد فينتقل منه الى ملزومه الذي هو كمال
اعني الطلة التي ثم ينتقل منه الى لازمه الآخر اعني البرودة فليس للانتقال الواحد محلا
في سوى ما ذكرناه ولقائل ان يقول اذا صح هذا ان الانتقال في لفظ واحد مرة الطالب
فصل لزم ان يكون مجازا وكناية معا فان التجاوز الى ... ولم يريد في احدهما فقط ... فقدم
ذكر التأويل ... فان قوله ... ما ذكر تعليل للنفي ... اي
لا ... لان مرجعه ما ذكر قوله وقد سبق ... لان يتوهم ان ... ليس لازما للعيب
... لزمه ... في ارادته بلفظ ... وان

لم يكن لازما للزوم ما عنينا وما كان المثال المذكور اعني قوله رعينا غيثا يوضح القاعدة القائلة
بان الانتقال في المجاز انما هو من الملزوم الى اللازم صح اقول ثم اشار اليه فهو ما يرد على القاعدة
بقوله ولما كان نحو امطرت السماء نباتا اى غيثا واراد بقوله وقصر توجيه المجاز الكلام
المشتمل على بيان توجيه المجاز في الحقيقة والكناية على التصريح ولكن لم يكن مغنيا بالتفصيل
محصولها ما يطلعك عليه ذلك التفصيل وكيفية انه لخروا سوان الانتقال من اللازم الى الملزوم
معتبر بتعيينه مساو وانما ياه اذا يتصور الانتقال من العام باقيا على عمومه الى الخاص بل
لا بد له بعد ما يصير به مساويا له وعند التساوي يكون ان مثله ... يكون الانتقال
من اللازم الى الملزوم بمنزلة الانتقال من الملزوم الى اللازم فينخرط بهذا الطريق نحو امطرت
السماء نباتا في سلك رعينا الغيث اى جعله نحو امطرت السماء نباتا من المجازات المنتقل
فيها من اللازم الى الملزوم لا من المجازات التي ينتقل فيها من الملزوم الى اللازم تنبيه على
انه يريد بالملزوم المتبوع وباللازم التابع وباللزوم التبعية اذ لو اريد باللزوم امتناع
الانفكاك بوجه من الوجوه السابقة كان النبات ملزوما عرفيا للغيث كما انه لازم له ايضا
كذلك فلم يتجه السؤال ولهذا ضم اليها اعترف بانه تكلف ركيك ربما ينضبط بان الانتقال
في المجاز من الملزوم الى اللازم وفي الكناية بالعكس ولو اعتبر اللزوم بمعنى امتناع الانفكاك
في الجملة وحكم بان الانتقال مطلقا من الملزوم الى اللازم واقتصر في الفرق بين المجاز والكناية
بان المجاز ينافي ارادة المعنى الاصلي دون الكناية لا فعلم ... لكان اقرب قوله وان الكناية
بكسر الهمزة عطف على قوله فان المجاز قوله فلا يضار بان لكون طول القامة ملزوما لطول
النجاد وفيه ايضا تنبيه على ان الملزوم واللازم هو المتبوع والتابع الا يرى ان طول النجاد
اولى بان يكون ملزوما لطول القامة من عكسه اذا اريد باللزوم امتناع الانفكاك في الجملة
قوله فلا علينا ... كان انصبا علم البيان الى التعرض للمجاز والكناية المتمايزين بان
الانتقال في احدهما من الملزوم وفي الاخر من اللازم فلا باس علينا ان نتخذ كلا منهما اصلا على
حدة ... التمايز والبحث ... التعليم قوله واذ لم ... جوابه فلا عتب بالتاء
الفوقانية اي لا عتاب ولا لوم ... وجه تقديم المجاز على الكناية تقرير مباحثها
مباحثها وجعل الكناية نازلة من المجاز منزلة المركب من المفرد ... ان الانتقال في المجاز
من الملزوم الى اللازم وهذا طريق واضح بنفسه لا يحتاج فيه الى ان يعتبر معه امر زائد على ذلك
اللزوم الذي باعتباره كان الملزوم ملزوما واللازم لازما وان الانتقال في الكناية من اللازم الى الملزوم وهذا طريق

غير واضح بنفسه بل يحتاج فيه الى ان يعتبر معه امر زائد على ذلك
اللزوم الذي ... ذكر اللازم مساويا للملزوم او اخص منه حتى يصح كونه ملزوما للملزوم لان
اللازم العام ما بقي عاما لا يتصور منه الانتقال الى خاص معين قوله ومع العلم بكون اللازم
مساويا مسامحة لان المعتبر هناك هو المساواة او الخصوصية لا العلم بان ...
اللازم مساويا او اخص بناء على ما مر من ان المراد باللازم هو التابع وقد يكون اخص من متبوعه
ولهذا لم يكتف بذكر كونه لازما بوجه من الوجوه المعتبرة عند ارباب المعقول بل قال اذا كان اللازم
اخص كان الملزوم اعم فلا يكون طريق الانتقال في المجاز واضحا بنفسه بل يحتاج فيه ايضا
الى اعتبار امر زائد يجعل الملزوم مساويا او اخص لان تعقل المتبوع هو الاصل فاذا حصل في
الذهن فالظاهر الغالب ان لا يحفظ معه تابعه وان كان اخص منه ... فاما التابع فانه من فروعه
فهو قد لا يخطر معه متبوعه فيحتاج الى ... اذا كان مساويا له يذكر المتبوع او اخص منه
فان قلت قد يكون الانتقال في المجاز من التابع كما في امطرت السماء نباتا فلا يكون ... واضحا
بنفسه قلت قد عرفت انه تكلف ... في حكم ما هو متبوع هنا او قد قيل
كون اللازم اخص انما هو في اللزومات الجزئية دون الكلية ورد بانه لم يعتبر اللزوم الجزئي
فيما تقدم حيث لم يحمل العلم ... المحبوب فتامل والاصوب ان يتمسك في تقديم المجاز على الكناية
بانه ينافي ارادة المعنى الاصلي دونها فتنزل منها منزلة المفرد من المركب قوله ثم ان المجاز ...
به ان يبين ان التشبيه اصل ... هذا العلم ... على ... الاعجز
ولما كان احد الامرين المذكورين من المجاز هو الاستعارة وكان المبني على التشبيه ...
الاستعارة ... المجاز مطلقا ... الكلام ... المجاز ... بانه الادنى الى الاستعارة
فالضمير في قوله ... المجاز ... الاستعارة قوله من فروع التشبيه خبر انها
وقوله يتحقق بها ثاني الخبر ... او بيان الخبر الاول وقوله يستدعي ثاني الخبر
ايضا ... قوله من حيث ... على معلمه وانه ظهر ان ...
يستدعي تقديم التشبيه على الاستعارة وحدها وعلى المجاز مطلقا استحسانا ...
الفصل بين انواع المجاز واما ... اصلا ثالثا فلا يستدعي اصله ...
يجعل مقصودا ... عن ... هذا الفن ... ما قيل ... دلالة التشبيه
... تشبيها ... لاعتبارها ... وان كان في الحقيقة
مقصودة ... لكثرة مباحثه واقسامه ... وتشعب

فروعه كما اشار اليه بقوله من فروع التشبيه وفي تعقيبه في المطالب البيانية كما سيشير اليه
ان نبه على ان يحصر مقدمة فلهذه الفروع الخ اصلا ادعائيا لا حقيقيا او انه يذهب على
ان هذا تكلف بارد اراد المصنف ترويجه بالمبالغة في العبارة حيث قال ههنا فلا بد
من ان نافرغ اصولنا للمطالب فانه الاصلين الحقيقيين فلا علينا ان نتخذها والصور
في هذا المقام ما حققه بعض مشايخنا وهو ان اللفظ بتوسط الوضع انما يفيد المعنى
الموضوع له اما او ما له علاقة معه بحيث ينتقل الذهن من الموضوع له الى المعنى الجملة وهو المسمى
عندهم باللازم فاللفظ ان استعمل في الموضوع له كان حقيقة وان استعمل في لازمه
فاما ان يكون علاقته المشابهة او غيرها فعلى الاول ان كان معه قرينة تنافي ارادة
المعنى الموضوع له كان استعارة وان لم يكن كان تشبيها وعلى الثاني ايضا ان كان
معه تلك القرينة المانعة كان مجازا مرسلا وان لم يكن كان كناية فاصول علم البيان اربعة
فاذا ضم الاستعارة الى المجاز المرسل لاشتراكهما في مطلق المجاز صارت ثلثة وظهر ان هذا
ان التشبيه اصل حقيقي من اصول هذا الفن الا ترى ان له مراتب متفاوتة في الوضوح وان
فيه من النكت واللطائف البيانية ما لا يحصى كما يشهد له قوله فهو الذي اذا مهر فيه ملك
زمام التدرب في فنون السحر البياني وما يقال من ان المقصود الاصلي من التشبيهات هو المعاني
الوضعية فتوطئة لتبين بطلان فان في ذكر وصف لا يبرهن له بل يريد به ما هو منه وجه وضعفا
بل يريد ان ذكر الوصف في غاية الحسن ونهاية اللطافة لكن اراد هنا المعنى لا ينافي ارادة
المفهوم الوضعي ولا شك ان التشبيه مع كونه اصلا حقيقيا مقدمة للاستعارة ايضا
فاسمي التفريع قطعا **قال الاصل الاول** قد ذكر آنفا ان كلا من المجاز والكناية
والتشبيه اصل من علم البيان ومقتضى ذلك ان يقول ههنا الاصل الاول من علم البيان هو
التشبيه او يقول البحث عن الاصل الاول هو الكلام في التشبيه لكنه لما حصر مقاصد الفصل الثاني
اصوله الثلثة جعل ايضا عبارته سوى المقدمة اصولا ثلثة بمنزلة الفصول والابواب في الكتب
اطلق فالاسم المذكور في الدال على ما سبق منه في الفنون الاربعة وفي نحو الحكم
فلذلك قال الاصل الاول من علم البيان اي من فصله في الكلام في التشبيه قوله واشتراكا عطف
على الطرفين وقوله بالنصب صفة لاشتراكا ما خوذا مع قوله وافتراقا قوله او بالعكس
اي او ان يكون الامر بعكس ما ذكر وهو ان يشتركا في الصفة ويختلفا في الحقيقة الخ

فاما كالطويلين جسم وخط او في بعضها كالطويلين انسان وفرس واقتصر على ذكر الثاني لانه
يعلم منه الاول ان بعد الاشتراك في الحقيقة وليس فيما ذكره على سبيل التمثيل وعلى الحصر
حتى ينتقض بالاشتراك في بعض الذاتيات والافتراق في الحقيقة وقوله صفة تمييز
وطوله بدل منه او نصب بتقدير اعني وكذا الحال في حقيقة وانسانا قوله والا اي وان
لم يكن بين الطرفين اشتراك من وجه وافتراق من آخر لم يصح التشبيه لانه ضرب عابر على
عدم صحته وهو ان ارتفاع الاختلاف ثم انه قدم في البيان التشبيه بطلان عدم
الافتراق وقياسه على بطلان عدم الاشتراك لان الاشتراك داخل في مفهوم التشبيه فبطلان
عدمه اظهر وبطلان عدم الافتراق الذي هو لازم للتشبيه خارج عن مفهومه وقد حصل
ما قررته ان ارتفاع الاختلاف بين الطرفين من جميع الوجوه حتى التعين الذي هو لازم لما
يأتي التعدد والظاهر يكون تعدد لم يكن هناك الا شيء واحد وحينئذ يبطل التشبيه الذي هو
صفة الشيء مشاركة المشبه في امر لان الشيء الواحد لا يتصف بنفسه اي بمشاركته نفسه
في امر ضرورة ان المشاركة في امر لا تعقل الا بين شيئين متغايرين يتغاير ان يحكم الامر ايضا
وان ارتفاع الاشتراك بينهما يقتضي ان يكون التشبيه طلبا لوصف الشيء بالمشاركة حيث
لا يجا الوصف بها اصلا فيكون باطلا ايضا قوله وان التشبيه عطف على قوله ان الاول كي اعني
قوله ان التشبيه مستدع وكذا وان ما عطف عليه ايضا وفي هذا القدر الجمل ان يحوج
جملة مفرع القول له كي فرع ربما ينبني عليه قوله انما احتاج منه الى توضيحه كامر لكن تفصيل
مضمون ما علاه الافتراق يحوج الى الاستقلال الرقيقة وتحول ذلك المضمون طرفا
التشبيه وما عطف عليه ولما قال او غريبا بدل او بعيد التشبيه عادة ان يعد التشبيه بحسب
غرابته كما ان قريب بحسب ابتذاله وشهرته وجعل النظر في كل واحد من المطالب الاربعة
نوعا على حدة وعده التعليم **قال النوع الاول** النظر
في طرفي التشبيه قدم هنا النظر على النظر الثلثة الباقية لان المشبه والمشبه به هما
العمدة في التشبيه فان وجه التشبيه يكون امرا مشتركا بينهما والغرض منه يعود اليهما
وقال التشبيه صفة لما هو متفرع عليهما وحصرهما في اقسام اربعة آ ان يكونا مستندين
الى الحس لهما مدركين باحدى الحواس الخمس الظاهرة المشهورة واولها امثلة بعدد
الحواس فقوله كالخد عند التشبيه بالورد للبصر كالخد والورد عند تشبيه الاول

بالثاني وقس على هذا سائر الامثلة والاطيط صوت القتب والغرائز جمع غريزة بالشد
قوله بالعنبري بالطيب العنبر والكافوري وكطعم الريق عند التشبيه بطعم الخمر وكالجلد
وكلين الجلد الناعم عند التشبيه بلين الحرير فقد يتسامح في العبارات لظهور المراد و
مآل ذلك تقابل بين الكلام على ما تعورف بين الناس من قولهم شممت العنبر وذقت
طعم ريقه والخمر ولمست جلده والحرير فقد غلب شمول الاجسام محسوسة بالشم و
اللمس والذوق مع المحسوس بما حاصل فيها والكيفيات قوله واما بشسف الخيال
ليستند الى الخيال وهو المعدوم الذي تركيبه المتخيلة من المحسوسات المتادية من الحس
الظاهر الى الخيال فهو وان لم يكن محسوسا بنفسه الا ان كل من اجزائه التي تركب هو منها
محسوس كاعلام ياقوت منشرة على رماح من زبرجد فانها ليست محسوسة بذواتها بل
بموادها ولما الشقيق فهو منصر حقيقة فليس الكاف في قوله كالشقيق داخلة على الممثل
به وانما ذكره اشارة الى البيت الذي سياتي والنزر بفتح القاف والراء بشرته بجهان
ان والمنثور المشدود من الوشي والصنعة واما كون الخيالات في حصر
فتر الحسي عما يدرك هو او مادته باحدى الحواس الظاهرة وانما اورد كلمة اما لان ما ذكر
الحسي وكان المستند الى الخيال قريبا منه كان مظنة ان يتردد فيه السامع ان حالها
نوع ذاهل تحقيقا براسه اوله وقد يتبين هناك فيها سبق على مثله عن مرع ب ان يكونا مستندين
الى العقل اي مدركين بالعقل واورد له مثالا ولحال ج ان يكون المشبه معقولا والمشبه به
محسوسا واورد له امثلة ثلثة استعارة لكثرة تشبيه المعقولات الخفية بالمحسوسات
الظاهرة د عكسه والمقتصر فيه على مثال واحد تنبيها على قلته نظرا الى الظاهر اصله قوله ولما
الوهميات اراد بالوهمي ما لم يتحقق به ولا بمادته ووصفه بكونه محضا اعلاما بانه صورة
تخترعها الوهم من عند نفسه باستعمال المتخيلة من غير ان تركيبها من المحسوسات
كما في الخياليات فان المنية حيث كانت مهلكة بلا توقف عن نفاع وضرار شبهت
في ذكرها بالسبع فاخترع لها الوهم صورة يكون آلة الاهلاك هذا الاهلاك شبيهة بالمخلب
او الناب المختص بالسبع وكذا الحال تبين الاشياء وتدل عليها كالانسان فيخترع
لها الوهم صورة هي آلة لها في ذلك شبيهة باللسان وهذا احسن من قال الوهمي ما لم
يدرك هو ولا مادته بالحس الظاهر مع انه لو ادرك لم يدرك الا بها اخذا بتمثيل بذلك

عن العقل المحض وعن الوجداني وبينه بالحاس الظاهر مع انه لو ادرك لم يدرك الا بها
ايضا على انه ليس المراد بالوهميات المعاني الجزئية المدركة بالوهم كما انه ليس المراد بالخياليات
الصور المرتسمة في الخيال ولما كان الحق الوهميات مع والوجدانيات المدركة بالقوى
الباطنة بالعقليات فسر العقلي بما لا يكون هو ولا مادته مدركا بالحس الظاهر فيقابل
الحسي المفسر بما مر ويقتسمان المدركات باسرها فيظهر انحصار الطرفين في تلك الاقسام
الاربعة قوله فاعرفه اي فاعرف كون الوهميات والوجدانيات ملحقة بالعقليات كما عرفت
كون الخياليات ملحقة في قرن الحسيات والفائدة في ذكر تقليل الاقسام وتسهيل
امر الضبط مع التفاضي عما عليه المرام قال النوع الثاني النظر في وجه الشبه قدمه على النظر
في الغرض لان وجه الشبه داخل في مفهوم التشبيه كالطرفين دون الغرض واشار قبل الشروع
في تقسيمه الى مقدمة بانه يتمهد ان وجه الشبه يحتمل تفاوتا كثيرا ويمهد هذه المقدمة ان وجه
الشبه اما حقيقة لطرفيه سواء كان تماما او بعضا منها واما صفة لها والصفة اما حسية
اي مستندة الى الحواس الظاهرة واما عقلية مستندة الى الحسية او العقلية اما حقيقية اي
موجودة في الخارج واما اعتبارية اي لا وجود لها فيه والحقيقة اما ملتئمة من اجزاء مختلفة
واما بسيطة ليست كذلك والصفة ايضا اما منحصرة في امر واحد او كثرة وليس ترجع الى تفصيلها
فنقول قوله الاخص التشبيه جار مجرى الشرط وجوابه ما سنعرف وضمير الخص معنى تردد فلذلك
قال بين ان يكون الاشتراك بالحقيقة وبين ان يكون الاشتراك بالصفة بتكرير لفظة
كال لفظ بين وادعى انحصار التشبيه في الاشتراك بالحقيقة والاشتراك بالصفة بناء على
انه اراد بالحقيقة ههنا معنى الذاتي مطلقا اعني ما لا يكون خارجا فيقابل الصفة فطلقا ولذا مثل
بجسمين ابيض واسود على الاطلاق فرحان الجسمية بعض من تمام حقايق الاجسام
وان شرك في الحقيقة المذكورة وحصر الاشتراك لما اراد الاشتراك في تمامها فلذلك مثل
هناك بالانسان والفرس المختلفين في الحقيقة ولفظ مثل نص على انه حال من
ما عدا ان يكون اي مثل اشتراك جسمين في الجسمية وافتراقهما في السواد والبياض
قوله وكذا مثل انف وفرس سنا كان مشتركا في حقيقة واحدة نوع صار فصلة وبين
ان حقيقتهما هي العضو المخصوص الذي هو طريق الشم وافتراقهما بوصفين اعني
الاختصاص بالانسان والاختصاص بالمرسونات اي الحيوانات التي يجعل

الرسن أتوفها وصرح بلفظ الاتصاف تنبيهاً على ان الاختصاص ههنا خارج عن
حقيقتها المذكورة لانها قد علم مما ذكر في فصل المجاز الذي لا يقبله كالانف والمشفر
والرجل يطلق بتناول الانسان وغيره وان المرسن والجحفلة والحافر مختصة بغيره
من الدواب فالصواب ان يقال ولفا يعترفان بالاختصاص بالمرسونات وعليه لانا
نقول ما ذكر هناك من الاطلاق انما هو بحسب اصل الوضع وما ذكره هنا من الاختصاص
بالانسان انما هو بحسب عرف الاستعمال الطاري على اصل الوضع فلا منافاة وفي تنبيه
للافتراق بالحقيقة بوجه وعرض له بشرط كان في شيء من الذاتيات اعني الجسم ولحظ تاييد
لما ذكرناه من انه اراد بها الحقيقة ههنا معنى الذات مطلقاً قوله والوصف ابتداء بتقسيم الوصف
مع تاخره في الذكر لكونه اوفر اقساماً واكثر وقوعاً في وجه الشبه وفي هذا الكلام حذف
تقديره وهو اما تمام الوصف فحذف ودل عليه ما ذكره بعد الوصف اعني قوله حين
اخر وكذا الحال في قوله والعقلي ايضاً لما اخر الحسي وطى اخر العقلي فيهما شرطان معطوفان
على الشرط الاول اعني قوله لما اخر التشبيه وجواب الكل واحد اعني قوله ظهر لك فلا اشكال في
عبارة اصلاً قوله كالكيفيات الجسمانية اراد بها الاوصاف الجسمية لا المصطلح عليها على
ما هو من مقولة الكيف ولذلك عد منها ما ليس من تلك المقولة قطعاً كالمقادير والحركات
ولفظ مثل مجرور عطفاً على الكيفيات وقيل منصوب على انه حال منها وذكر لفظ الاتصاف
تصريحاً بانها اوصاف وقدمت الالوان لكونها ابين ما ابصر البصر مثلاً وقدم الالوان
لكونها ابصر من الذات كالاضواء وهكذا جعلها داخلة في الالوان كما زعمه بعضهم فلم
يعترض بها وذكر الاشكال والمقادير والحركات غير بعيد قريباً في الابصار من المبصرات
بالذات والشكل هيئة تعرض المقدار من جهة انه محاط بحد واحد او اكثر والمقدار ما ينقسم اما
في جهة ويسمى خطاً او في جهتين ويسمى سطحاً او في ثلث ويسمى جسماً والاخير انواع
اما الكون والاول فان الخط اعني النقطة لا يتصور احاطته به قوله وما يتصل بها اي
بالمذكورات من الحسن والقبح التابعين للخلقة المركبة من الالوان والاشكال وغيرهما كالاستقامة
والانحناء والاستدارة العارضة للمقادير وكالسرعة والبطء والتوسط العارضة
للحركات قوله من الاصوات الضعيفة وصف الاصوات بعوارض متقابلة اشعاراً بانها
حقيقة واصلة بحقيقة امور خارجة عن ماهيتها وذكر لفظ الانواع في الطعوم ومن الروائح

اشارة الى ان كلا منهما حقائق متنوعة والكثير فيها انواعها بالشهرة عند الجمهور وقوله
في الملموسات الكيفيات الاربع المسماة اوائل الملموسات اعني الحرارة والبرودة
المسماتين بالفاعلتين والرطوبة واليبوسة المسماتين بالمنفعلتين واعاد لفظة
من في قوله ومن الخفة والثقل لكان الاختلاف فاخذ بعفران بلا انفع الصاعد والمواضع
الهابطة كما في الزق المنفوخ فيه اذا اسكن تحت الماء وفي الحجر المسكن في الهواء وهي كانا ملموسات
وقد يغران بعبك هاتين المدافعتين فيقع الاشتباه في حملهما على الاصابة فيضاف
الى الملموسات المذكورة مثل اللطافة والكثافة واللزوجة والهشاشة ولين ويبس ان يكون
مستنداً الى العقل بوسيلة ان لا يكون الوصف مستنداً الى الحس كما عرفته فيكون انحصار الوصف
في الحسي والعقلي ظاهراً قوله والعقلي ايضاً يعني كما ان مطلق الوصف ينقسم الى الحسي والعقلي كذلك
الوصف العقلي ينقسم الى حقيقي اي موجود في الخارج واعتباري لا وجود له فيه ولفظ مثل بالجر
بدلاً من الكيفيات والمرغبة ادراك متعلق بالموجود والعلم ادراك متعلق بالنسبة التامة الخبرية
والكرم ايثار الغير بالخير والسخي افادة ما ينبغي لا لعوض والغريزة ما جبل عليه الانسان
من الاوصاف والخلق ملكة تصدر عنها الافعال بسهولة ولما كان اكثر الاوصاف الاعتبارية
نسبية لان النسب في الاضافات باسرها لا وجود لها في الخارج عندهم عطف النسبي على الاعتباري
عطفاً قريباً من العطف التفسيري واورد للنسبي امثلة اربعة فان كون الشيء مطلوب الوجود
او مطلوب العدم عند النفس وكونه مطموعاً فيه او بعيداً عن الطمع امور نسبية لا وجود لها فيها
وصف بانه مثال للاعتباري الذي ليس نسبياً بقوله او بشيء تصوري محض ومن عطف
على قوله بكونه مطلوب الوجود وذلك مثل اتصاف السنة وكل ما هو علم ما يتجلى فيها من البياض
والاشراق واتصاف البدعة وكل ما هو جهل ما يتجلى فيها من السواد والاظلام وبهذا التمثيل
ظهر ان العقلي في وجه الشبه يتناول الوهمي كما يتناول في الطرفين على ما مر قوله ومن المعلوم
عندك هذه الجملة ابتدائية ليست الواو فيها للعطف لان ما تقدم جزاء كلام اعني الشرط
وجوابه فكيف يعطف عليه كلام تام بل هي للحال فقيل من قوله والعقلي ايضاً لما اخر والا والحال
يكون حالاً من قوله لما اخر التشبيه وما عطف عليه اي لما اخر التشبيه الحقيقة والوصف
ولحظ الوصف مطلقاً في الحسي والعقلي واخر الوصف العقلي في الحقيقي والاعتباري والحال
ان من المعلوم عندك ان الحقائق منقسمة الى البسائط وذوات الاجزاء المختلفة وان الصفات

ايضا كذلك وكان ان نسب سبا ذكله مدان بقوله والحنايا حين انحصر بين كذا وكذا
الا انه يحتمل ان فتنان في العبارة قوله وذوات اجزاء مختلفة بل طالما انه لم يرد بالبسيط
ما لا اجزاء له اصلا بل ما ليس له اجزاء متخالفة الماهية سواء لم يكن له جزء اصلا او كان له اجزاء
متفقة الحقيقة وفيما ذكر قوله عما ذكرنا ان التحقيق ان الحصارات السابقة في نفس الامر لا يستلزم
ان يظهر للمخاطب اختصاص وجه الشبه للتفاوت بين السهل بما ذكر فيما ذكر قوله فتنقول مترع
في التقسيم بعد التنبيه على اشمال التفاوت عما له انقسام قوله وجه التشبيه اما ان يكون امرا واحدا
لم يرد بكونه واحدا ان لا يكون له جزء اصلا بل اراد كونه بحيث يعد في متعارف اللغة امرا واحدا
سواء كان حقيقة لا جزء لها كمفهوم الوجود مثلا او لها جزء لكن اعتبر اجزاءها منضما بعضها الى بعض ووضع
بازاء المجموع لفظ مفرد فانها بهذا الاعتبار تعد امرا واحدا كمفهوم الجسم والحيوان والانسان او كان
وصفا واحدا على احد هذين الوجهين قوله اما حقيقة ملتئمة اي حقيقة للطرفين ملتئمة من كثرة
التئاما بحسب اعتبار المتكلم انضمام بعضها الى بعض وقصد الى المجموع عما حتى يصير كالشيء
بالاخرة كلي واحد وقد صرح بهذا المعنى في الوصف حيث قال واما اوصاف مقصود من مجموعها
الهيئة والوصف ولهذا جعلنا التئام الحقيقة على ما ذكرناه لانه اذا شبه زيد بعمرو في الانسانية
مثلا كان وجه الشبه امرا واحدا لا حكم الواحد كما انه اذا شبه الكتب بالوصف في المجموع عنقود اطبق
وصفا واحدا لطابع تركيبه من جنس وفصل والظاهر انه اراد بكونه حقيقة بسيطة او ذوات اجزاء مختلفة
ويكون مرجع الوصف ان واحدا او كثيرا على ما ذكر اوله ما فصلنا ههنا من معنى الوصف
وان التئام الكثرة يظهر ان نيلطا او التقسيم باخر المفردة فهذه حصار وجه الشبه في
هذه الثلاثة ظاهر لانه اما واحد او كثير والكثير اما ان يقصد اشتراك الطرفين في مجموعه من
حيث هو كل واحد او يقصد اشتراكهما في كل واحد وقد قسم القسم الاول منها الى اربعة اقسام لان
الواحد اما حسي وطرفاه حسيان قطعا واما عقلي وطرفاه اربعة اقسام والقسم الثاني الى قسمين
لانه في حكم الواحد اما حسي واما عقلي والقسم الثالث الى ثلاثة اقسام لان المفردات اما كلها
حسية او كلها عقلية واما بعضها حسي وبعضها عقلي فالاقسام التي ذكرها عشرة قال اما الاول
قوله الامتناع ادراك الحس من غير المحسوس اذ لا يخلو وجه الشبه سواء كان حقيقة او صفة
هذا الحكم بين فان ما لا يحس بنفسه لا يحس بشيء في جواها العقل فانه يدرك من المعقولات
والمحسوسات معا ومعقول وجه الشبه العقلي يعم انواع الطرفين الاربعة المذكورة فيما

سبق على كونهما حسيين او عقليين او كون المشبه عقليا والمشبه به حسيا او بالعكس وهذا
بمعنى قوله عليه وهذا الى التشبيه بالوجه العقلي اعم اي اعم وجودا او تناولا فتبين الباء في قوله
بالوجه صلة للتشبيه بمعنى كملة التشبيه والطرفان في موضع الحال فالعامل فيهما اعم اي التشبيه
كائنا بالوجه العقلي اعم منه كائنا بالوجه الحسي قوله فالحسي فيكثر لوجه الشبه الحسي
واحد كما من الحسي الظاهر والمعنى كالطرب اذا شبه الخد بالورد فيهما وكذا الحال في سائر
الامثلة والهمس هو الصوت الخفي وهمس الاقدام اخفى ما يكون من صوت القدم والمراد بالحفاة
ما يقابل الطرب فيكون مسموعا مثله في قوله على نعم النوم اي الولعين بشرب ما خرج لما
يقال ان طعم الخمر مكروه قوله وههنا نكتة النكتة هي اللطيفة المستخرجة بالفكر والمؤثرة
في النفس من نكت الارض نكتا اذا اثر فيها بنحو قضيب والتحقيق ترجع الشيء الى حقيقته
بحيث لا يتوجه شبهة قوله بالحي ان يكون غير عقلي اي لا يتأتى ان يكون حسيا لما ذكر
من ان وجه الشبه لا بد ان يكون امرا مشتركا بين طرفيه فلا يكون مدركا الا بالعقل
لان الادراك بالحس مشروط بكون المدرك جزئيا ماديا حاضرا عند الحاس بالضرورة قوله وذلك انه
متى كان حسيا او وجه تخفيفه على طريقة البرهان الخلفي فيفرض كون وجه الشبه حسيا ثم يبين انه
على ذلك التقدير يجب ان يكون عقليا لا حسيا فيظهر الخلف قوله وقد عرفت اشارة الى ما سبق من
ان تشبيه الشيء لا يكون الا وصفا له بمشاركة المشبه به اذ يجب ان يكون موصوفا في الطرفين
قوله كل موجود اي كل موجود محسوس لان تمام الكلام فيه فلا مزيد لقوله الامتناع حصول المحسوس
المتعين فلم يعين اي يتشخص هذا زائد على جميع ما عداه وبهذا بحيث يمتنع فرض اشتراكه
وشرط هذا التعين الموجود في شيء سواء كان هذا التعين جوهرا او عرضا يمتنع ان يكون
هو بعينه موجودا في شيء آخر بحكم ضرورة العقل فانه مضطر الى هذا الحكم لانه لا انفكاك كبديهة
ويحكم التشبيه على هذا الامتناع ان شئت ان تنبه عليه لنوع خفاء فيه بالقياس الى العقول
وانت خبير بان الاعتراض على التشبيهات عالة يجري نفعا فلا انجاء في ما اشار من ان الحال
كون الحمرة المتعينة موجودة معدومة معا في حد ذاتها وليس هذا لازما لما ذكره لان الذي
يلزم منه ان يكون الحمرة المتعينة موجودة في محل معدومة عن آخر ولا استحالة فيه قوله و
هكذا في اخواتها اي اخوات الحمرة كالسواد في تشبيه شيء بفحمة الغراب والبياض في تشبيه
ثوب بالثلج الى غير ذلك قوله بل يكون مثله متعلق بقوله فيمتنع ان يكون ملونا بعينه

موصوفًا مع المشبه به اي بل يكون مثل وجه الشبه الموصوف في المشبه موصوفا مع المشبه به فلو
ان يجرد هذا المثال عن التعيين حتى يحصل امر واحد كلي مشترك بين الطرفين وهو وجه
الشبه بينهما ولا شيء من الكليات بمحسوس فوجه الشبه الذي فرضناه حسيا لم يكن حسيا
بل عقليا هف وان عن قوله وكل موصوف فلم يتعين على اطلاقه فان الحكم بذلك ليس بان كل
موصوف لم يتعين مانع عن وصف اشتراكه بل اخفيا جليا ومستلزما الامتناع وجود الكلي
الطبيعي في الخارج وحالا عن ان وجه الشبه يجب ان لا يكون موصوفا فانه يصح ذكره عما له
السمع تحقيق يمكن تصريحه قوله ويتبع اي ابطال الحجة بطلان هذا النوع جعله ممتنعا
واتى بالفاء في قوله فالمراد اشعارا بترتبه على ما سبق اي اذا تحقق ان تعين الحاصل من وجه
الشبه المحسوس في طرفيه المتلبس فنحن نقول مراد القوم بوجه الشبه الحسي حصول
المثلين في الطرفين وهذا الكلام هو كبرى جدلا لانه ان اراد به ان وجه الشبه هو المثلان المحسوسان
الحاصلان في الطرفين فقد تبين بطلانه بما مر وان وجه الشبه شيء واحد مشترك والمثلين
ليسا كذلك وان اراد ان وجه الشبه حصولهما فليس حصول المحسوس امرا محسوسا و
لئن سلم ذلك فليس حصول المثلين نفاده حصول احدهما بعينه مشتركا بل المشترك حصول احدهما
لا بعينه وهذا ايضا امر كلي قطعا فيكون عقليا لا حسيا والظاهر ان يعترض هاهنا
عما ذكره بعين وان المراد بكون وجه الشبه محسوسا او معقولا كون افراده كذلك ويجاب
عنه بانه تسامح واعتراف بان التحقيق ان وجه الشبه هو الذي عقلي لا حسي قوله فان المثلين
متشابهان وقد كان المثلين هي المتشاركان في امر واحد صار ابهم متشابهين في المثلين
الحاصلين في الطرفين وجه الشبه قطعا فلو كان عقليا امر واحد كليا مشتركا
بين المثلين المحسوسين كان المجموع وجه الشبه الذي جعلناه حسيا هو العقل
لي الا انه ظهر كان عقليا لا حسيا لان ذلك الامر الواحد الكلي هو الذي كان مشتركا بين
الطرفين في الحقيقة دون المثلين ولو كان هو المثلين لا وليس مثلان افرادا محسوسا
ايضا فعلينا الكلام ايضا فيلزم ان التشبيه الامور للموصوف المحسوس ولما انه بينهما
الا امر واحد كلي مشترك هو وجه الشبه في الحقيقة بين الكل وتمام التحقيق موضع علوم
اخريين فيها انه بطلان التسلسل مطلقا سواء كانت الامور المتسلسلة مترتبة او غير
مترتبة وبجملته موضع علوم اخريين في الوجود او متعاقبة وسواء كان التسلسل

مظنتها من جانب العلة او المعلول قوله والعقلي كوجود الشيء عطف على قوله فالحسي كالخد وقد
عرفت حال الثلاثة هناك وقد مثل لكل واحد من اقسام الاربعة لحسن طرفيه مثالين وتبعه
باقل الا مثله علاقة تشبيه الموصوف بالعدم في قوله وجود [illegible] تشبيه حقيقي لا كما
بزعم الشيخ عبد القاهر من ان المقصود بنفي وجوده [illegible] هو ليس بشيء هو معدوم
فلا يعتد من التشبيه الا بحسب الظاهر واراد بالعلم الملكة التي يتوصل بها الى ادراك تفاصيل
المعلومات فانها جهة وطريق الى ادراك الله وذلك على وجه المبالغة في الجملة كما ان الحجة
طريق البر على وجه الشرطية واذا فسر العلم بنفس الادراك لم يكن لكونه جهة ادراك معنى
واشار بقوله مطلقا الى ان هذا [illegible] بذلك الاعتبار [illegible] الاهتداء بالصحاري والنجوم لا ان [illegible] به
الاهتداء باضافتها الى الطريق الشرعي وبالنظر الى الطريق الحسي لكونهما متشاركين في
مطلق الاهتداء المشترك بين الاهتدائين والقسطاس في قوله يستعمل لمعرفة المقدار
وقد يستعمل للاحتراز عن الزيادة والنقصان والعدل يشبه به في الثاني فلذلك صرح
والمراد بالسنن الطرائق المسلوكة في الدين لا احاديث الرسول عم حتى يكون المحسوس
والحاشية المحسوس بالمعقول فقد ادعى ان المعقول بمنزلة المحسوس المشاهد وصار
اوضح مشاهد فصح لذلك تشبيه المحسوس به فظاهر ما قرره [illegible] بمنزلته جعل الاصل
فرعا وبالعكس قوله وفي اكثر هذه الامثلة اي امثلة وجه الشبه الواحد قوله في معنى وجه [illegible]
اما بالذات [illegible] او متعلق بقوله تسامح [illegible] لثبوت نوع من التركيب في الواحد الغائب
وفي كونها جهتي ادراك في تحصيل ما بين الزيادة والنقصان وفي استطابة النفس و
في عدم الخفاء وكذا فيما سبق في الحسي من طيب الرائحة ولذة الطعم ولين الملمس شائبة
تركيب بخلاف الحمرة والخفاء والجراءة [illegible] والعذاب فانها واحد حقيقة لكونها مدلول
الالفاظ مفردة يفهم معنى منها واما ذلك الامثلة فانا عرفت من مثل الواحد لانه لم يقصد في شيء منها
الى الهيئة منتزعة من تعيين المعدود فاعرف ذلك قال ولما القسم الثاني فقد سبق ان ما هو
كم الواحد لما حقيقة للطرفين ملتئمة من كثرة ولما اوصاف لهما قصد مجموعها الى الهيئة
والحق فيذكر هاهنا اقسامه [illegible] او انه اما ان يكون مستندا الى الحس او الى العقل
وفي تنبيه في تمثيل الحسي ما يكون اوصافا عرف قصد مجموعها الى الهيئة واحدة عقيب
عما يكون حقيقة ملتئمة وصار الكاف في ذلك كسقط النار ما عرفته غير مرة والمتوالي قال

من معاني عدة بل قصد كل منها
المعنى واحد لكنه قيل لمعنى
آخر حصل تابعا ونتيجة له على قياس
ما ذكر في طرق التشبيه

من نورها الشجرة تفتح نورها اى زهرها واراد بالهيئة الحاصلة من تقارن الصور البيض الكثيرة
من صفاتها المذكورة اعنى البياض والاستدارة وصغر المقادير وتقارنها كالهيئة على كيفية
مخصوصة فيما بينها الاتصاف بتلك صفة ولا متفرقة تفرقا متباعدا بل [illegible] بتلك الكيفية
المخصوصة المقدار مخصوص بالمجموع فى الطول والعرض واما قال المصنف لان كون كواكب
الثريا كبار المقادير فى انفسها والتاء فى الشاة للوحدة المفارقة بين الواحد والجنس
فيطلق على الذكر والانثى ويفرق بالصفة فيقال شاة ذكر وشاة حبلى على قياس قولهم
حمامة ذكر وحمامة انثى والمراد هيهنا الذكر والابتر المقطوع الذنب والغضا شجر معروف
ولم يذكر هيهنا وجه الشبه لظهوره مما ذكر من صفات المشبه به فكانه قال شبه
حمارا كذلك فى الهيئة الحاصلة من كونه ابتر مشقوق الشفة نابتا على راسه شجرا غضا واراد
بالاشل المرتعش اخفى كفه تؤدى المرآة الهيئة المقصودة ولهذا قال مع الاشراق دون ان [illegible]
تعرضها باعتبار الاجتماعية اذ بذلك يظهر صحة وقوع قوله مع الاستدارة مع [illegible]
بيانا للقول الهيئة التى تؤدى بها قوله واما انها عطفه باو اشعارا بان تشبيه الشمس
بكل واحد من المرآة والبوتقة مما لا يخفى فيه على احد ولو اعاد ذكر الشمس لعطف الواحد
هكذا كالشمس اذا شبهتها بالبوتقة والمراد وصل المناد بمعنى العمل يقال [illegible] بين رجليه
اذا قام [illegible] على الاخرى فكان المتحرك [illegible] بين الانبساط والانقباض
قوله وحكاية [illegible] التشبيه فى الهيئة لان البوتقة [illegible] وقوله بل الحركة العجيبة مصدر تحرك
قوله كانه بيان لتلك الحركة العجيبة والتموج اللين والتلاطم من الاشتغال [illegible] اى [illegible]
ويظهر [illegible] الراى المعلوم بدلالة المقام والواو
فى قوله والبوتقة [illegible] ذكر [illegible] الحركة العجيبة بين الانبساط والانقباض
الحار [illegible] لان البوتقة [illegible] اذا احمى [illegible] الهيئة المذكورة
قوله فان الشمس [illegible] معنى الكلام اى تشبيه الشمس بالمرآة والبوتقة فيما ذكر من الهيئتين
الحاصلتين فيهما لان الشمس [illegible] الهيئتين ايضا [illegible] قوله
وكوجه الشبه هيهنا [illegible] يكون [illegible] فان المشبه والمشبه به فيما ذكره
هيهنا هيئتان مخصوصتان حاصلتان من امور عدة مخصوصة ووجه الشبه بينهما هو الهيئة
المشتركة التى هى [illegible] ذكر هذه الكيفية المشتركة التى هى [illegible]

هيهنا على لفظ الوجه الدال عليها اجمالا لان الطرفين المذكورين يدلان على تفصيلها فقوله
تكوجه الشبه عطف على قوله كسقط النار نظرا الى ان معناه كوجه الشبه فى سقط النار وقوله
كان مثار النقع النقع الغبار والمثار المرفوع من ثار الغبار ارتفع واثاره غيره و
اسيافنا متعلق بمثار على انه مفعول معه ويجوز ان يكون عطفا عليه وتهاوى كواكبه
اى تساقطت ولهذا اعتبر فى الكواكب التساقط لان المشابهة [illegible] قوله فلبس المراد تحليل
لمعنى الكلام او وجه الشبه هيهنا مركب فليس مراد الشاعر تشبيه النقع بالليل فى السواد
وتشبيه السيوف بالكواكب فى البياض من غير التفات الى [illegible] تشبيه الهيئة الحاصلة من
النقع الاسود والسيوف البيض متفرقة فيه اى فى النقع بالهيئة الاخرى الحاصلة من
الليل المظلم والكواكب المشرقة فى جوانب منه فوجه الشبه هو الهيئة التى هى مشتركة بينهما
[illegible] لما تشتمل من امور متعددة [illegible] على انه لم يرد تشبيها متفرقا ان قوله [illegible]
كواكبه حال وقعت صفة للبرق الكواكب [illegible] على وجه يبنى عن اعتبار الانضمام دون الافتراق
وانه سيظهر [illegible] يكون المنزلة ان يقابل [illegible] كواكب فلذلك كان الاولى ان يجعل واسيافنا
مفعولا معه لينبنى على اعتبار الانضمام ايضا ولذلك كان تشبيه الهيئة المركبة من النقع المرفوع
فوق الرؤوس ومن السيوف المتحركة فى جوانب منه حركات مختلفة متلاطمة ومضطربة متصادمة
بهيئة الليل والكواكب المتساقطة فيه على انحاء شتى ووجوه متفاوتة فيه من البهجة والروعة
ما لم يحصل فى تشبيه الموزون بالموزون وان كان صحيحا ايضا فلهذا [illegible] والعامل فيها
[illegible] والمثل [illegible] من تلالا [illegible] السماء [illegible] والثريا صفة للمسمى [illegible]
السماء التى [illegible] وقوله دون شى اى متعلق بقوله بساط [illegible]
بساط ازرق [illegible] للزرقة [illegible] ولذا قال ذلك لان الاستطراق انما
[illegible] بساط لا [illegible] والمشترى قراءة [illegible] وقت حاله
والعامل فيهما [illegible] وتشبيه الرفع [illegible] الرفع حال [illegible] والراجع اليه
المشترى والمراد رفعته فى المنظر بان يكون مثلا فى النصف الشرقى ويكون المريخ اقرب
الى المشرق [illegible] المنصرف قال الفزارى [illegible] من كلام المولدين
والقصر فيهما [illegible] من البيت انه لا يصح تشبيه المريخ بالمنصرف [illegible] تشبيه المشترى
بالشمعة [illegible] هيهنا فى اعتبار الهيئة [illegible] بالتوهى [illegible]

بل اقتصر على ان قال فاقلب اجزاء بين النبت قوله سرى الشيء حال من المضمر في وتغني
دونه من فعلهن في مكان قريب منه قوله وفي نحو امثال ما ذكر من الابيات يعني الابيات المذكورة
بعد قوله وكون الشيء لا يحتاج الى بيان قوله والشمس كالمرآة من شرط هذا قريب الى
ليس في كل هذه الابيات واما حيث تشبيه المركب بالمركب [illegible] بين كل واحد من المشبه والمشبه به
فيهما هيئة مركبة منتزعة كما ان وجه الشبه فيهما ايضا مركب والمذكور قبل هذه الابيات
يبين تشبيه المفرد بالمفرد لان كل واحد من طرفي التشبيه فيه مفرد وان كان بعض تلك
المفردات مقيدا او بعضها غير مقيد ووجه في الكل مركب كما فصله هناك ثم ان سقط النار
وعين الديك مفردان وان صار فيه تعيين المراد والثريا مفرد به شبه والعنقود
مفرد مقيد بتقييد نوره قال ان الجلي تعيين المراد لا تقيد وان الكوكب في يد الاشل
قيد المرآة وان ما ذكر من الحار والبورق قيدا له لما وقف بطن انهما مركبان فبعد
التشبيه بهما من تشبيه المفرد بالمركب فيكون هذا قسما ثالثا كما ان عكسه قسم رابع من
الاقسام الاربعة الحاصلة من اعتبار التركيب والافراد في طرفي التشبيه واعلم ان التركيب
في الطرفين او الواحد مما يستلزم التركيب في وجه الشبه بل عكس كما قوله وهذا الى تشبيه
المفرد بالمفرد والمركب بالمركب فمن لم فصل احتياج الى سلامة الطبع عن الآفات وصفاء
الذوق عن الكدورات اذ لا حاكم في تمييز احد البابين عن الآخر اذا وقع الالتباس سوى
ما ذكر من السلامة والصفاء فاذا التبس التشبيه بالتركيب فان كان هناك امر واحد
هو الاصل فيما قصد من المشبه او المشبه به وكان ما عداه تبعا وتتمة له فالاعتبار كان
مفردا مقيدا وان كان مركبا واذا التبس التركيب بالتفريق اي تشبيه الاجزاء بالاجزاء
فان لم يصح التشبيه في بعض الاجزاء كما في قوله كانما المريخ [illegible] تعين التركيب وان
لم يحصل من اعتبار الاجتماع هيئة مستحسنة كما في قوله كان قلوب الطير تعين التفريق وان
صح الحمل على كل منهما رجحان التركيب كما في قوله كان مثار النقع وكان اجرام النجوم قوله
ومن تشبيه المفرد بالمفرد قوله كان قلوب الطير رطبا ويابسا يصف عقابا بكثرة
اصطيادها للطيور والقاء لها قلوبها لدى وكرها اذ يقال انها لا تاكل قلب الطائر
الطائر فشبه الرطب الطري من قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف
الى اردأ التمر وانما اورد هذا البيت ليكون مثالا يحتذى به في التمييز

الى العاس

من التركيب والتفريق فاذا شبه على هذا سكوت انه ليس لاعتبار الاجتماع فيه هيئة يعتد بها
ويقصد تشبيهها انما التفضيل في هذا البيت من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب فيه
واما ان يكون مستندا الى العقل عطف على اما ان يكون مستندا الى الحس وهو الثاني من
نوعي ما يكون في حكم الواحد ومثاله ثلثة امثلة الاول منها ما ضرح من قوله به اعمالهم كسراب
بقيعة والثاني من قوله عليه السلام اياكم وخضراء الدمن قالوا وما خضراء الدمن قال المرأة
الحسناء في منبت السوء والثالث من قول من قال في قوم شاكسنه في خصال الكمال
هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها قيل هو قول من وصف بني المهلب للحجاج وقيل
قول الانمارية فاطمة بنت الخرشب في بنيها حين سئلت ايهم افضل واشار بلفظة
في المثال الثاني الى اعتبار التركيب في وجه الشبه واستغنى عنهما في المثال الثالث
لظهور التركيب فيه بقوله المنبعث لكن لاجل التناسب في الخصال والمنظر ما يقع عليه
النظر من الظاهر والمطعم من الطعام وفي الطبع فالمخبر ما يعلم من الباطن بالخبرة
والموس ما ليس او بعضر في الباطن ومنبت السوء مولاه صل واضافته كاضافة
حمار سوء ورجل صدق في افادة المبالغة وخضراء الدمن ما ينبت على المزابل والدمنة
[illegible] والدار واضافة الخضراء اضافة الصفة الى المنعول [illegible] واثمرت الشجرة كذا
ذلك او الجماعة بالرفع عطفا على الحسناء وما ذكرها هنا عارض وكما اذا [illegible] اختار العطف
باو تنبيها على ان كلا منهما على حدته [illegible] يغني عن الاخر لان كل حسن منظر الحسناء والخضراء
محسوس قطعا لكن [illegible] عقليا لانا نقول لما كان حسن الحسناء عقليا كان المجموع المركب
منه ومن حسن المنظر عقليا فان المركب الحسي لا بد ان يكون كل جزء منه محسوسا [illegible] المركب
العقلي اذ لا يلزم ان يكون كل جزء منه عقليا [illegible] ما هو في حكم الواحد في هذين النوعين
اعني الحسي والعقلي واعتبار تركيب وجه الشبه في المثال الثالث من حيث انه اعتبر فيه تناسب
الاجزاء مع امتناع الطرفين وتفاوت فيما بينها وما وصف كلا من طرفي التشبيه في هذا المثال
[illegible] على وجه الشبه يحتاج الى التصريح به وقد يتوهم ان مثال الحسناء من تشبيه المركب بالمركب
العقلي ولكن انه تشبيه مفرد مقيد بامر متعلق قال واما القسم الثالث قوله ان يكون
[illegible] الامور التي [illegible] قوله ان لا يكون وجه الشبه امرا واحدا او منزلة
الواحد وانما كان كل واحد منهما [illegible] من الطرفين على حدة اعتبر كونه [illegible] او

عنقها فصارت الاقسام ثلثة بلا شبهة كما في المطول فانه منحصر في قسمين كما عرفت و
السناد نزر الكرم على انه بنى ولم يبرح كرم في الغرائب فقيل انه مخففه وقيل ليس له اله المطاعم في
كلامه عناية وحسن الطلعة خيره ونباهة الشان وعلو المرتبة عقباه قوله وكم ان بين
ملتزم فيما بين اصحاب علم البيان اي فيما بين ارباب البلاغة المكتسبة التابعين في موارد الكلام
ومصادره لارباب البلاغة السليقية ان يطلقوا التصريح بوجه التشبيه كما ناط الوجه الذي هو
ملتبس به بل قد يذكرون على سبيل التسامح والتوسع مكان وجه الشبه ما يكون مستتبعا
له مشتملا عليه على طريقة ايراد الملزوم وارادة اللازم فانه مجاز مستفيض ولما كان ما
يكون وجه الشبه فيما كان المستتبع المذكور وجه الشبه في ظاهر الحال والتابع المتروك وجه
التشبيه في الحقيقة والمآل قوله فلا يتوهمن التنبيه عليه اي على ما يذكر مكان وجه التشبيه شائعا
فاورد له مثلين قوله اذا وجوههم لا تتقى بريبها اخا وجوهها فصيحة الالسنة عبر عن فصاحتها
بالسلامة عما يخل بالفصاحة قوله ولا تكلن عطف تفسيري لقوله لا تتقى اي ولا تجوب اللسان
بتنافر حروفها كما في الجعجع والمستشزرات ولا بتكررها كما في قوله وليس قرب قبر حرب قبر
وقوله شادو مشيد تطول لكنكثير تقول قوله ولا تكون غريبة اي ولا يكون بحيث يحتاج في
معرفة معناها الى التتبع عن الكتب المبسوطة كقوله تكاكاتم اي اجتمعتم والطخ اي لظلم وجنحاه
نجرت او الى التخريج بعيد التعذر كقوله وفاحما ومرسنا مسرجا وقوله تستكس لكونها غير مألوفة
صفة كاشفة لغريبة وحشية وغيرها ولعله على الكراهة في السمع داخل تحت الغرابة المفسرة
بالوحشية قوله ولا ثقالة بشبه معانيها في التعقيد اللفظي والمعنوي فيقصد بالتنصيص على انجوار
النعت فتنبو اي تتقبض عطف عليه ضمير عنها للالفاظ كما ان ضمير عليها للمعاني قوله من هذا العسر
متعلق للنوابع تعلو به ان حلاوة المفردات اما ضرورية واما استدلالية بقيت التالية بان
يكون تاليها مما يفيد اليقين كالقياس لا مما يفيد الظن كالاستقراء والتمثيل فعينية الاستلزام
بان يكون مشتملة على شرائط الانتاج قوله فيذكرون متعلق بقوله في الالفاظ وصاليهم في الحجة
نحو تقصير اما قوله على لمر وصه شبه في المآل اي في الحقيقة التي يؤل اليها الظاهر هنالك اي فيما ذكر
من تشبيه الالفاظ وتشبيه الحجة على غيرها اي غير الحلاوة وما عطف عليها وهو لازم ذلك الغير
لازم الحلاوة ولازم السلاسة والرقة في تشبيه الالفاظ بالعسل والماء والنسيم ولازم الظهور
في تشبيه الحجة والفاه ان النفس من اضافة المصدر الى المفعول الاول ونشاطا هو المفعول الثاني

والقائل

والقائل عن المذكور مع كل واحد من السلاسة والرقة قوله فشأن النفس بيان لحصول اللازم الحلاوة
ولازم السلاسة والرقة في الالفاظ الموصوفة بتلك الصفات تلذذ كونها صفة للفعل على مع
رفع ظمأه هو الرواية لكن المشهور هو المتعدي قوله بكر في الطعم بالكسر اللذ وصدقه لتزيد فيه بان
اي يفيد الماء الذي يستساغ وينحدر بسلاسته والنسيم الذي يتخلل برقته قوله ولازم الظهور عطف
على لازم الحلاوة وضمير كونهما وحالهما للبصيرة والبصر وفي نحو الشبهة والظلمة لانها معطى
الظهور معنى مشترك بين الشمس والحجة قطعا فلا حاجة الى الجعل من قبيل التسامح لانا نقول وان
كان مشتركا بينهما لكن لم يقصد بتشبيه الحجة بالشمس ظهورها في نفسها بل قصد ظهور المطلق
بها كظهور المحسوسات بالشمس وهذا معنى ازالة الحجاب التي هي لازم وتابعة الظهور في
نحو ذاتها غاية الظهور قوله كان النزاع فيه فان ازالة الحجاب امر اعتباري لا تحقق له
في ذات الحجة ولا في ذات الشمس وكذا كون الشمس بحيث تنشرح عنه الصدور وتستقبله
منه النفس نشاطا وكونه بحيث يميل الطبع اليه وتحبه وتعطف عليه من الاعتبارات
التي لا تحقق لها في نفسها فالواو لعل السر في تخصيص الشارح بالاعتباري مع انه يلزم بكل
امر ظاهر اذ ادعا مكانه بامر موجود مستتبع قوله ولكن الاشبه ان يكون تركهم اي ترك
اصحاب علم البيان التحقيق في وجه التشبيه مع انهم لم يحصروه في العقل كما تنصب
على ما نص عليه وكونه امرا كليا مشتركا على ما سبق التنبيه عليه بل قسموه الى الحسي والعقلي
من تسامحهم هنا اي من قبيل تسامحهم بذكر مستتبع وجه الشبه مكانه وذلك انهم جعلوا
هناك وجه الشبه بين الخد والورد الحمرة المحسوسة وهي جزئية مستتبعة مستلزمة لما هو
وجه الشبه بينهما في الحقيقة اعني الحمرة الكلية المشتركة التي هي معقولة قطعا كما جعلوا
ههنا وجه الشبه بين الالفاظ والعسل الحلاوة المستتبعة المستلزمة لما هو وجه الشبه في
الحقيقة الا ان التابع هناك محمول على مستتبعه وليس امرا اعتباريا والتابع ههنا غير محمول
على متبوعه وامر اعتباري وانما قال الاشبه احتمالا انهم لم يتنبهوا التحقيق الذي ذكره فيقولوا الكلام
على ما هو المتعارف بين الجمهور من الطعم والسواد والبياض مثلا امور محسوسة بلا تفرقة بين
ما هو جزئي محسوس وما هو كلي معقول قوله قد جاريناهم كي اي وافقنا وسرنا معهم في ذلك
اي في تركهم التحقيق حيث قسمنا وجه الشبه الواحد وما هو في حكم الواحد الى الحسي والعقلي والمتعدد
الى الحسي والعقلي اما كلها او بعضه قوله واعلم هذا وان كان معلوما مما سبق من تشبيه الشيء

لبس الاوصاف اعتبار كونه المشبه في امر لكنه اراد ان ينبه هٰهنا على انه قد يشبه لحال
في بعض المواضع فيجعل وجه الشبه غير ما ليس في الحقيقة مشتركا بين طرفيه قوله واذا
صادف غير الخاصاد في التشبيه حتى صح كما ذكره فان مطلق الصلاح بالاشتغال والفساد
بالاهمال اعم من ان يكون حسيا او عقليا مشترك الملح والنحو كما ان مطلق الاضداد مشترك بين
النحو واصحاب النحو قوله فلم يرفعها الى ان تفصيل لعدم استعمال النحو في الكلام والعقل الوضع
في امر شاق والتعنت ان يتكلف كل الوضع وتصحيح قول المتعنتين ان تبار التشبيه
النحو ان يقتصر في الكلام على استعمال الوضع اللغوي الظاهرة التي يفهم بها العارفون باحوال اللغة
المعاني المقصودة بلا تكلف والتكثير فيه ان يرتكب استعمال الوضوع الغريبة وعلله قوله
الضعيفة التي لا يفهم ما قصد بالكلام واما تكثير قواعد النحو في انفسها فلا يجري نفعا ههنا الى
الكلام في الاستعمال في معرفة القواعد النحوية قوله ليس مما نحن فيه الآن بل المهم لنا ان نصحح ههنا
لطائف لنا ان ما قصدناه من كون وجه الشبه غير شامل لطرفيه ولتعلم ان الطرفين اعني قوله في الكلام
وفي الطعام حالان علمهما من المشابهة المستفاد من الكلام اي النحو كما في الكلام وستوله فيه
بتشبيه الملح كما في الطعام **قال النوع الثالث** النظر في الغرض من التشبيه فتقع على التقدير
في احوال التشبيه ان الغرض منه ولما كان التشبيه بمنزلة القياس في ابتناء شيء على آخر كان الوجه
ان يكون الغرض منه عائدا الى المشبه الذي هو كالمقيس فلذلك كان عوده اليه اغلب واكثر
لكنه قد تتغلب النقيضة في التشبيه فيعود الغرض منه الى المشبه به وحينئذ كان هذا مقلوبا
مكثورا بالاول اشار بلفظ ثم الى تراخيه رتبة عنه وليس المستقر في بكون قوله فاما ان يكون
لبيان حاله راجعا الى الغرض كالمتبادر الى الوهم من سياق كلامه لان الغرض هو نفس بيان
حاله وكذا الكلام في اخواته بل هو من احوال التشبيه كما دل عليه قوله فيشيع التشبيه لبيان
امكانه ولا يذهب عليك ان قوله ما لون عمامتك سؤال عن لونها يشوف كونه بياضا او خضرة
او صفرة فتقول كلون هذه محولا الى ظاهره والمقصود تشبيه الكون بالكون لا تشبيه العمامة
بالعمامة في اللون والغرض بيان حال الكون المشبه اعني كونه من الالوان المخصوص بتشبيه
ما هيئة قوله لبيان مقدار حاله يعني ان حاله معلومة فاريد بيان مقدارها في القوة والضعف
والقلة والكثرة والتغير وكذلك قوله كحلك الغراب اي سواد مسلحة اذ المراد كالغراب عادتكم
قوله في سواده حيث جعل المشبه فاني الشيء وجعل السواد وجه الشبه الا انه لحم لفظ الحلك

ليزداد الكشف فيحول اسود الحضر في الشرح قوله لبيان امكانه وجوده اي بيان امكان
وجود المشبه امكانا ظاهرا ان يتعلق به شائبة ان يمتنع اصلا قوله اي الحرج يوهم اي يوهم
دعوى امرا مخرجا كما للواحد من جنس البشرية مثله الى نوع آخر جنس اشرف من البشر والقمر
في انه راجع الى ما دل عليه معنى الكلام اي وظاهر الكلام وضعه كما للواحد في التفضيل و
تكمل الكمال الى حد يوهم اخراجه عن جنس نوع الشبه الممتنع شائبة ظاهرة في كونه مستبعدا
غاية الاستبعاد فاشتمل كما التفضيل الذي زعمته من غرائب الامر كالممتنع فتشبيه كما الله …
التشبيه بثبت تحقق ازالة كالاستبعاد واظهار الامكان ثم كيف يلائم حول شائبة الامتناع
فالمراد هاهنا الكلام السابق اي حال كما للواحد وهو وصوله الى حد يوهم اخراجه من الجرح ادعى
كما المسك وهو وصوله الى حد يوهم اخراجه كما هو المشهور فهذا الكشف بهذا التشبيه
امكان وجود المشبه الذي هو حال كما للواحد انكشاف بلا شبهة قوله لتقوية شأنه
اي شأن المشبه لعدم اشتماله على فارغ في المثال المذكور وزيادة تقريره اي لشأنه عند السامع
قوله اي في نفس سامعه … قوله فاكرم تشبيه هل
من التقرير ما لاكن فان تصوير المعقول بصورة المحسوس يقرر شأنه في ذهن السامع تقريرا
كاملا خصوصا اذا اخص ذلك المحسوس حتى يشاهد … هذه جعلت السامع
لكون سعيه غير مشتمل على فارغ قوله ابرازه اي ابراز المشبه الى السامع وارادته شكل …
مثل الترغيب والترهيب والتعظيم والله هاهنا … قوله ابتغاء
ترغيبه اي تزيين الوجه وهو تعليل لاقراعا او المشبهة بعد تعليله باقراعا في المجرور
هو المرئي احبابه والمثلث … بكسر الدال وفتح الياء جمع دبر … قال
في صورة شوهاء الانه تركيب وصفي لا اضافي فلانه جعل الشوه افعل تفضيل من العيوب
المشوه كابيض واسود من الالوان في قوله كانت ابيضهم سربال طباخ وقوله لانت اسود
في عيني من الظلم وابرازها تعليل لاظهارها او لتشويهها فيكون ابتغاء وقوله تقلها اي المجم فيه تحريم
موقوف على صحة الوقوع المتباعد عادة … بصورة البحر المذكور الممتنع عادة لا عقلا
لامكان … زاد بان المسك مع كثرته جدا … بعد طريقه …
قوله وجه الشبه غير … صحة الوقوع المتباعد الى انه ممتنع العادي قوله كالذي كان
فيه بروز البحر المذكور فاذا اصغي الى المشبه به علم الذهن استطرف …

ايضا لافتراقه بامر نادر هو بروزه في صورته وتقليل الاستطراف الواصل الى المشبه هو المنزع
عن التشبيه وهو الغرض منه دون استطراف المشبه به فتقسيمه كما ذكر في تشبيه الفحم بالبحر يستطرف
المشبه من وجهين قوله واما مع حضور المشبه عطف على اما في نفس الامر وضمير فيه للاستطراف
مع حضور المشبه الذي هو الفحم وان يكون بحرا من المسك قوله فلا مثل حضور وحضور المعنى اي
واما ان يكون نادر الحضور في الذهن مع حضور المشبه فهو نوع مثل نوع حضور النار
والكبريت مع حضور البنفسج قوله ولازوردية بكسر الزاي من العطاء والتابعة نسبة الرواية
والمراد بالبنفسج نسبة الى الجو الموردي تحته على قوله تزهو اي تتكبر من زهاء اذا تكبر
وافتخر وحمر اليواقيت شقائق النعمان في الحمرة اثنا عشر ساقات البنفسج قوله فانها
احتراقا باشعال النار باطراف الكبريت اخضار من انبوب التام الذي هو بنيتها استطراف
المشبه بتشابه عناق اي تعانق بين صورتين متباعدتين في الغاية وفي بعض
النسخ اخضار مع المشبه اي البنفسج وهو ظاهر لا يقال الاستطراف لاجل المعانقة المذكورة
بين الطرفين مثلا لانا نقول لما كان الكلام المشتمل على التشبيه سوق المشبه كان المعتد
به ههنا استطرافه قال الشيخ عبد القاهر والاستطراف في تشبيه البنفسج باوائل النار
الكبريت وصف لقوله قول الشاعر اشبه البنان غض طرفي برق واوائل رطبة
من لهب نار في جسم مستوا علمه الجنس وهي الطباع وموضع الجبلة على ان
افاطيس سلكا لم يعهد طرون منه كانت صبابة النفوس به اكثر والشغف به
اجدر قوله الا ان بعض ما نحن فيه يعني الاستطراف الناشي من كون المشبه نادر الحضور
في الذهن مع حضور المشبه وتمام البيت للطف قوله من بعد ما جمل البلى ابلادها اي عرف
هذا الرسم واراد نفسه بالله حيث عرفه بتوهم او مثلها الا حتيبنا لا انه لبسها ونحول
البلى ابلادها اي مواضعها جمع بلد فاعتبار الدار اي اخذها عادة عائدة لحوق الشاعر
تزتج اي شوق الطيبة والذا اغرد في صوته غنة قلت قوله فوقع اي عرى في مفضلة
ما عساه اي اي شيء عسى عرى ان يقول ويعرف لبتشبيه به هذا المشبه الذي ذكر مع
بعض ابرة زرقاء الاعرى الحال ان عريا اعرابي جلف جاف اي غليظ الطبع بعيد
عن ادراك المناسبات الدقيقة فكيف تسبق اليه ما يصلح ان يكون شبيها به لما ذكر اذ
ليس يظهر له نظير يصلح ان يشبه به فلذلك يعجم ولا راه اي نادر حضوره مع

حضور ذكر المشبه واصاب حيث جاء بما قرب صفة من البعد موصوف وظهر الاستطراف
انتهى له الرحمة حسنا قوله واما الغرض العائد الى المشبه به فهو ضرب من الغرض العائد
الى المشبه به الى الايهام كونه اتم من المشبه في وجه التشبيه لان هذا الايهام هو الكثير الشائع
فيه وغيره نادر كما سبق بالبدر وغرة الصباح او دابر وس بياضه وفي قوله حين يمتدح
دالا على كمال الممدوح في كرمه ومعرفته حق المادح في مرضاته حيث تلقاه بالبشر
الطلاقة قوله وكان النجوم بين دجاها مع كونه دجنة وعلى الظلمة والقمر للبلدة او النجوم
والظلام ان نقال سنن لاح بينهن ابتداع اي بين اصالته بدع الا ان الشاعر قلب
تنبيها على كثرة السنن وقلة البدع والبين من تشبيه المركب بالمركب بل عليه ذكر لفظ
بين في الطرفين قوله حين له شرط جوابه فقصد في تشبيه هذا والمراد بالسنن اصول
الدين او بالشريعة فروعه وخص السنن بالذكر لان الكلام وقع فيها ثم عم بقوله وكل
ما هو علم وقد تحمل الهدى على ما يعم الله هنا كان شبهها بالمشتهى في النور والاستضاءة
به قوله حيل صاحبها اي لجعلها صاحبها والمختبط السلوك المزلق فيعاثر العثور بمعنى السقوط
على الوجه وهو منصوب على انه جواب النفي تقال ثم ذكر في البرايا سقط فيها والمهواة موضع
الهوى اي السقوط والضلالة نقابل الهدى فيحمل على العقايد الباطلة او على المعنى المصدري
والبدعة تقابل السنة وقد طوى ذكرها يقابل الشريعة اعني الطريقة الباطلة والظلام
الظلمة ثم يرد بقوله نقصد السنن في الوضوح على النجوم وتنزيل البدع في الاظلام فوق
القياس كانه دس الليل كانه مجموع دجاه في البيت من التشبيه المزوق بل اراد ان ننفصل البيت
على الابيض في هذا المثال راجع الى تفصيل الاجزاء على الاجزاء قوله وصفت بالسواد اي على سهل
التوسع المشهور وارد بقوله اعرف واشهر بالسواد من الظلام ان الاعرفية والاشهرية
باعتبار الاغلبية فيكون هذا مثال الايهام كون المشبه به اتم في وجه الشبه وكذا ان يجعل معنى
كونه اتم في وجه الشبه لم يكن انه اقوى فيه لحسنه هنا والبيضا كونه اعرف واشهر ثم عطف على يوم
النوى موادم لعشق اظهارا للطرافة فان الغرل بكسر الزاي وهو المائل الى النساء بدعي فساق
قلب الا بوق العشق قوله شرك القاضي بوصف يشرخ السواد كانه حجا اسود في الغاية فنظم
الشاعر القول القاسي في سكر يوم النوى واكهم انه ابضا اتم في السواد من الطلع قوله كان انتضاء
البرايا السلاح وفي الصحاح نضا سيفه وانتضاه اي سله والنجيا بالمد الكحل ص والباساه

الشرع والا لحسن الانكشاف قال صريحا كمي من ذرائعي الى كشف ولا شك ان انتضاء الورد
تحت غمه انتقال من حالة غير طيبة الى حالة ملائمة وكذلك النجاة من الباساء فوجه الشبه
بينهما حاصل فيهما اذ كل منهما انتقال مخصوص والا نتضاء مشكور على الحسن لما فيكون اعرف
واشهر في نفسه وبما فيه من الانتقال المذكور فاذا قلب التشبيه كان ايهام ان فيه النجاة في نفسه
وبما فيه من ذلك الانتقال ظاهر ولما ايهام كونه اتم بما فيه من ذلك الانتقال اعني وجه الشبه انما
يظهر اذا كان الانتضاء اتم في نفسه الا من حيث النجاة اذ ذكر الانتقال او جعل الاتم على ما ذكرنا من
الاتم قوله فشبه هذه الصورة الانتضاء بشكل اي بصورة النجاة قوله وقد جعل الليل السماك
لما كان لمعان الكواكب في الليالي المظلمة اوفي جعل الظلام كانه يحلي اعينها فابصرت و
اشرقت ولما وصف الاخلاق بالضيق والسعة في متعارف الناس على سبيل الاستعارة تشبيها
لها بالاماكن الضيقة والواسعة جعل الشاعر ان اخلاق الكرام مما لم يسعه وجعلها اصلا
في السعة فشبه بها الارض الواسعة قوله ومن الاشتلة لما كان عود الغرض من التشبيه الى
المشبه به مما يرى مستعملا في اخرى امثلة الابيات مما مثله من الابيات وبالغ في كون الابيات من
هذا القبيل بان كررها الثانية بلفظ من الامثلة وحكم على الثالثة بكونها مصبوبة في هذا
القالب قوله لان الكلام في الربوا اي في حله لا في البيع فانما سبب الى تمثيل انما الربوا مثل
البيع كما يقال انما النبيذ مثل الخمر وفيها مفعول الى التوهم وانما عدوا كون الربوا اقوى
ولعروفة بحلبنا على ان الزيادة التي هي المقصودة من المبادلة تحققه فيه دون البيع
قوله لمزيد التوبيخ متعلق يقال وضمير فيه راجع الى الغير خلوقهم لا يخلق وانما كان التوبيخ
فيه ازيد لدلالته على انهم جعلوا غير الخالق اقوى وانهم استحقاق الالوهية والعبادة وقوله
لكونه متعلق بلاقتضاء المقام بظاهره اياه والضمير راجع الى الغير لا يخلق كمن يخلق اي
هذا الكلام الزام اولئك الذين عبدوا الاوثان ولا شك ان المقصود في هذا المقام
الزامهم فهذا الكلام مقتضى المقام بظاهره وقوله تشبيها بالله اي تشبيها للاصنام به في
استحقاق العبادة واسم الالوهية بالخلق فانما عبر عن الاصنام بمن لا يخلق واما التشكل
من يخلق ولما لانهم عبدوها وهي المعبودات بكونه من اولي العلم قوله وعندي ان الذي
يقتضيه البلاغة القرآنية وطولان يكون وجه الامعنى يكون من باب قياس حنيفة و
يكون انكار تشبيه الاصنام بالله على ابلغ وجه واكده فانه الزم بهم تشبيه الحي العالم

القادر

القادر من الخلق به تعالى فكيف يصح تشبيه الحادث العاجز بمن ليس الصفات من هو عز ذكره علوا
كبيرا فيكون الانكار في اشتراط التوبيخ اكثر وبضم الى ذلك حسن التعريض ايضا ولا يخفى جريان
ما ذكرنا في اصل التشبيه المذكور قبله وقوله تعريضا فيقيل لكون الانكار متوجها الى ما
ذكر وضمير به للانكار الموضح وكلمة عن متعلقة بتعريضا على تقدير في الكشف فيكون عطف
على ان يكون وعنى يقول تشبيه توبيخ تشبيها فصل به التوبيخ وعلى مكان متعلق تشبيه
وفي اخبار راجعة بذكر ونحوه على افلا يعقلون اشعار بان كون تشبيه الحادث منكرا اذا
كان تشبيه الحي العالم القادر منكرا امر معلوم غير محتاج الى الفكر بل الى التذكر ومع لا
يتذكرون قوله منصوب خبر مبتدأ قوله عز وعلا ولما غير الاسلوب لانه على
طريقة ارسال سدد فهل هي عن التشبيه اعني اتخذ والمعنى جعل هله مثل اله اي
من مطواع لهواه النفس يتبعه ما تدعو اليه فكانه يعبده كما يعبد الرجل اله وهذا
القالب اشارة الى عود الغرض الى المشبه به اعني ان ايهام كونه اتم في وجه الشبه والخاء
احسنت التامل عرفت ان تقديم المفعول الثاني الذي هو المشبه به وجعله مشبها بالمفعول
الاول افضل اصابه هو فهمه جريا على انهم جعلوا الهوى اتم واقوى فيما هو وجه الشبه في
الطاعة والانقياد فيصير الانكار اكد والتوبيخ اشد ولفظ نحو جزوم على انه جواب الامر
وقد يتوهم انه لا تشبيه في هذه الاية اذ ليس المعنى انهم شبهوا معالجهم بالله وسموه الهنا
بل المعنى انهم جعلوا هواهم الها اي معبودا يعبدونه فيه الهنا يكون مفعولا ثانيا
لكنه جعل مفعولا اول على طريقة القلب بين اجزاء الكلام بلا تشبيه بينهما قوله فهذا القالب
اشارة الى مطلق القلب المذكور في ضمن التشبيهات المقلوبة السابقة وليس بشيء لان لفظ
اله ان قصد به مفهومه اعني مفهوم معبودهم يصح ان يجعل مفعولا اول ويحكم عليه
بالهوى اصلا وان قصد به الاشكال الكلام على التشبيه قطعا ولا يجوز ان يكون المشبه به
ما هو خلافا عنبار كونه خصوصيته ذاته بل يكفي هناك مطلق معبود الرجل ولا يجب
ان يكون المشبه ساخرا باعتبار كونه ايضا كون التشبيه قريبا بل يكفينا كونه فعلينا فافهم
تشبيه معنى قوله هو ما ذكرنا بعض ايهام كون المشبه به اتم في وجه الشبه من المشبه ولا لان
المشبه به ادعيه جنسية للكلام صحة لما ستعرفه في بعض النسخ والخص به اي الغرض التشبيه
على ما وبل الوجه ولم يذكر هنا بيان ان الغرض مرسان المقدار وقد ذكرها سابقا فيما مر وفيما

الرافع في الكل التشبيه واقعا بينهما

سيأتي ايضا وقوله اراد تعليل لقوله شبهه بسلخه واعتبر الزيادة في الاستقباح دون
الاستحسان بخلاف الوجه الاسود فان المعتبر فيه تقرير اصل الاستحسان وقوله لامتناع
تعليل لقوله لم يصح ثم ان امتناع تعريف الشيء بما يساويه التعريف لا يبلغ بخصوص ما اذا
اريد بالتشبيه التعريف فيحتمل ان يكون قوله لامتناع تعريف المجهول بالمجهول متناولا لما على التعريف
مما ذكره والاظهر ان يتناول ايضا التشبيه نظيره مما علله في سلك التركيب معا ولذا عرفت ذلك
ظهر لك انه انما ادعي كون المشبه به اخص بوجه الشبه واقوى حال معه فيما اذا قصد بالتشبيه
التقرير لا في جميع ما ذكره مع برده عليه انه لا يفصل كلامه حيث صرح فيما بعد بانه يجب في بيان
المقدار كون المشبه به على حد مقدار المشبه في وجه الشبه لا ازيد ولا انقص وظهر ايضا
انه اخص الاعرفية اما في جميع ما ذكر او فيما عدا التقرير منه وقد صرح فيما سيأتي بان
الاعرفية معتبرة في بيان الحال والمقدار وكذا في بيان الامكان وفي التزيين والتشويه
ولم اره لم يصرح باعتبار على التقرير لكنه ظاهر اشتراك الاعتبارية هناك فان قلت ما وجه
اقتضاء التزيين والتشويه كون المشبه به اعرف بوجه الشبه او ان كون المشبه به مستقبحا
او مستحسنا كافيا هناك قلت وجهه ان ثبات الحسن وجه الشبه بين الوجه الاسود ومقلة
الظبي مطلق السواد والا فلا تزيين بل السواد المخصوص اللطيف الذي شانه ان يظهر
الطبع اليه ولا شك ان مقلة الظبي بهذا اعرف واشهر وكذا الحسن وجه الشبه بين الوجه
المجدور والسلحة المنقورة مطلق الهيئة المشتركة والا فلا تشويه بل لا بد ان يكون مع ما
خصوصية منفرة فيكون السلحة اعرف بها فقوله او مرض الاستطراف عطف على مرض
التقرير بمعنى قوله لا بد انه في معرض الاستطراف والمعنى ولم يصح ايضا ان يذكر المشبه به
لابراز المشبه في معرض الاستطراف وقوله لئلا تعليل لقوله شبهه به وقوله لامتناع معمول له
لئلا واللام دعامة وقوله يستطرف تعليل لنقل الامتناع وقوله او للوجه الاخر معطوف
على الامتناع اي او لئلا يلزم الوجه الاخر الذي للاستطراف في التشبيه المذكور كما تقدم وهو
نزاع حضور المشبه به في الذهن مطلقا فانه قال او نقلا لندرة الحضور والبحر المذكور
الى اخر الخ لا يستطرف فلا وكذا الاستطراف الناشي من ندرة حضور المشبه به مع المشبه
كما وجد بالتشبيه المشكل فلا نقل فيه اصلا لا الصورة الممتنعة الى الواقع ولا الصورة
النادرة الى كثير الوقوع فلا تعرض له هنا واما قوله لئلا يلزم ما ذكر فقيل تعليل لنقل الوجه

الاخر والفرع بازاء لا يستطرف فيكون المعنى ان نقل الوجه الاخر لا يستطرف فاستطراف النوادر
كما ان نقل الامتناع لا يستطرف استطراف الممتنعات العادية ورد بانه يلزم ح ان يكون
عدم صحة الابراز في معرض الاستطراف خاليا عن التعليل وان لا يقع شيء بازاء قوله لامتناع
تعريف المجهول بالمجهول وايضا لا يحسن بحسب اللفظ في قوله لا يستطرف تقييد بكونه لنقل الامتناع
بل هو مطلق لفظا فالتعبير عن استطراف النادرة بانه مثل ما ذكر من الاستطراف الاخر عن شناعة
وقيل تعليل لصحة الابراز في معرض الاستطراف والمراد مثل ما ذكر امتناع تعريف المجهول
بالمجهول وتعريف الشيء بما يساويه فالمعنى لم يصح الابراز في معرض الاستطراف لامتناع بيان استطراف
الشيء بان يكون اعرف منه بالاستطراف واقوى فيه واخص به ويرد عليه ان الاستطراف غرض
من التشبيه كما مر والكلام في وجه الشبه وكون المشبه به اعرف واقوى فيه اقتضاء الاستطراف الذي هو
مترتب على ابراز الواقع في صورة الممتنع او الكثير الوقوع في صورة النادر فيكون مختصا
بالمشبه فلا يتصور كون المشبه به اقوى فيه ولئن قيل انه لما ذهب الى ان المراد مما ذكر هو امتناع تعريف
المجهول بالمجهول على ان نقط المثل لم يظهر لنا نعم لنقل ان يكون المشبه به في التشبيه الاستطرافي في
ما اعرف بوجه الشبه او اقوى فيه وكيف لا يتم وذكر وجه المشبه به كما كان ابرز حضورا في الذهن
كان الاستطراف اقوى الا ان قال جاز ان يكون ابرز حضورا في المشبه مع كونه اعرف منه بوجه الشبه
او اقوى فيه الا ان تقول من المعلوم ان الحسن البحر المذكور اعرف في الهيئة المشتركة ولا اقوى فيها
من الفحم فيه جمر موقد فان قلت فنحكم بانا جعلنا الغرض العايد للمشبه به ايهام كونه اتم
بناء على ان حقه ان يكون اعرف بوجه الشبه واخص به واقوى حالا معه وهذا انما يتم
اذا وجب كل مشبه به ان يكون اقوى في وجه الشبه بحسب ما ليصح توهم من التشبيه المقلوب
كون المشبه به فيه اتم ولبس الامر كذلك لما نبهناك عليه قلت ايضا على ان تقدير الاتم عاما لم
الاعرف ولم لم يكتف في ذكر الايهام بكون المشبه اقوى بضابطة الاستعمال والافهام لا ههنا شيء وهو
ان مساق كلامه يقتضي كون المشبه به في التشبيه الاستطرافي اعرف او اقوى في وجه الشبه لا ان
قوله او معرض الاستطراف عطف على ما تقدم لم يصح الواقع حينئذ الانتفاء كون المشبه به اعرف واخص
واقوى وهذا الاقتضاء لا ما اختلف باختلاف في تفسير قوله مثل ما ذكر ولعل انه فيما
بعد من التقرير وتنزيل الناقص منزلة الكامل اقتضاء كون المشبه به اتم في وجه الشبه فلو ذكر
ههنا ان المتبادر من التشبيه الحاق الناقص بالكامل لكفاه في حكم الايهام مع قلة المؤنة

بتركيب التفريق لتلك الاقسام التي ذكرها هاهنا بحيث يتهيأ الى تفاصيل اصولها قوله وربما كان اشار
بلفظ ربما الى قلة هذا النوع كما اشار بالكثرة الغرض الاول الى ما علم من جميع النوع انها العايد الا
المشبه به كالمرة قوله عند المشبه بكسر الباء وهو فاعل التشبيه قوله يشبه ما قد سبق انه وجه
مفعول به للثاني لكون الاول دالا عليه والتثني هو التبختر والتبسم قال سناه اذا ابتسم و
الصاحب هو اسمعيل بن عباد صحب ابن العميد ووزر وتولاها بعده ولقب بالصاحب
الكافي توفي سنة خمس وثمانين وثلثمائة قوله واحدا بعد واحد اي متعاقبين فيبين اشتهار
التشبيه … قوله لكون كل واحد تعليل لاعتبار
الحكم بالتشابه فانك اذا قلت هما متشابهان او تشابها كان كل منهما بالنظر الى المعنى مشبها
ومشبها به بالقياس الى الاخر قوله تعليلا تعليل للحكم قوله فالاحسن ترك التشبيه اي ينبغي ان
يترك تجنبا واحترازا عن ترجيح احد المتساويين على الاخر بجعل احدهما بعينه مشبها والاخر بعينه
مشبها به مع تساويهما في استحقاق هاتين الصفتين ويظهر من هذا ان مراده بكون كل واحد من
الطرفين في باب التشابه مشبها ومشبها به حيث المعنى فان قلت كيف يقع التشبيه في هذا الباب
مع استلزامه ما ذكر من الترجيح المحال قلت ذلك الاستلزام من حيث النظر الى التساوي في وجه
الشبه وقد يعرض هناك ما يرجح جعل احدهما مشبها لكون الكلام مسوقا لبيان حاله كما
اذا … فقلت … كالصبح او طلع الفجر فقلت … كغرة الفرس قوله … في العكس
من غير ان يعد تشبيها مقلوبا ولهذا كاشارة الى وقوع التشبيه في التشابه بقوله غير ما في
عليك يعني به ما بين ان … يكون اعرف بوجه الشبه واخص واقوى فاذا قلت لون هذا
كلون … حال المشبه او مقداره حتى يكون المشبه اعرف بل اردت الحكم بالتشابه
فانه امر … الا انكر لوروده في صورة التشبيه قوله متى كان طرفان … يعني انه اذا
جعل وجه الشبه هذا المعنى فقط كان الطرفان متساويين فيه وجاز العكس واما اذا نظر
معه الى شوب البياض والسواد كان الصبح اولى فحكم وكذا … الشمس والمرآة والدينار
فانه اذا … في وجه التشبيه بينهما على ما ذكر … مع فوق الاشراق … كانت الشمس
اولى بجعلها مشبها والمراد بالخصوص في اللون خصوصية الصفرة المستحسنة قوله لكون وجه
التشبيه تعليل لقوله … لون … في صنع ومعنى … اختصاص
وجه التشبيه باحد طرفيه ان يكون له مزيد تعلق وانتساب الى احدهما كما للجرادة بالغبار …

مختص

الى الكسر قال واعلم ان التشبيه متى كان وجهه قد اشتهر اطلاق لفظ التمثيل على مطلق التشبيه على ما في
الكشاف وغيره الا انه قد يخص بقسم من التشبيه وهو ما كان وجهه وصفا غير حقيقي اي غير متحقق
… عقلا … منتزعا من عدة امور … في طرفيه …
مركب منهما فعلى ما ذكرنا يكون كل واحد من طرفي التشبيه التمثيلي مركبا كما ان وجه التشبيه فيه
ايضا مركب وتوهم بعضهم ان المراد بالانتزاع وجه الشبه من عدة امور … اجزاءه ثم الكنى والتمثيل
مركب وجه الشبه … تشبيه الثريا بالعنقود وتوسل بعض المتعسفين بذلك الى تجويز
افراد الطرفين في الاستعارة التمثيلية بناء على ان كل تشبيه تمثيلي اذا ترك فيه التشبيه الى الاستعارة
صار استعارة تمثيلية فاذا كان الطرفان هناك مفردين كانا هاهنا ايضا كذلك … هذا
التجويز مناف لما سيأتي من تصريح المفتاح بانحصار الاستعارة التمثيلية فيما هو مركب الطرفين
ثم ان قيد كون الوصف غير حقيقي مطلقا مما تفرد به المص واما الشيخ عبد القاهر فقد اكتفى بان لا يكون
الوصف متحققا حسيا حيث قال التمثيل هو التشبيه المنتزع من امور واذا لم يكن التشبيه عقليا يقال
انه تشبيه … ولا يقال … فيه تمثيل … وان كان عقليا جاز اطلاق اسم التمثيل عليه
وان يقال ضرب الاسم مثلا قوله ومعنى قوله خص باسم التمثيل انه تميز بهذا الاسم عن غيره من اقسام
التشبيه حيث اطلق عليه وحده … المصيبة قوله فان تشبيه الحسود هذا تشبيه
ضمني … الكلام وقد اعتبر في كل من طرفيه امور عدة اما في جانب المشبه فالحسود مفضية
وتطلبه المغالبة ليوصل بها الى التشفي عن وجع باطنه … المغاولة مع …
يتطلبه اياها واما في جانب المشبه به فالنار المتضيقة بطبعها الالتهاب وعدم امدادها بالحطب
واسراع الفناء فيها بسبب ذلك فالمشبه حالة مخصوصة للحسود مركبة من امور والمشبه به حالة
مخصوصة للنار مركبة ايضا من امور … والحالة المشتركة بين هاتين الحالتين
منتزعة من عدة امور وانها امر وهمي فان تلك الحالة … يمنع …
فيهما الفناء … للحسود … في اذهانها … طرفيه محض … والمقصود …
صريح … بالتعب قوله من قبلهم … ما يتوهم فقد تعرض لوجه الشبه في
المشبه دون المشبه به لظهوره فيه وقد اشار الى تركيب المشبه به في قوله … فال
بالعود المسمى … الموتوق باوراقه ونضرته يعني … الذي ابصرت من نبتة …
ركب المشبه هناك حيث ذكر كون … مع كونه اوله …

وإلى تركيب وجه الشبه في المشبه حيث قال من تمام المثل اي من كونه كحيث مال اليه ميلا
تاما ويتحسن حاله استحسانا كاملا من جهة كونه على تلك الصفات بعد كونه على خلافها
ويسكت عن بيان وجه الشبه في المشبه به لظهوره فيه قوله وكالذي اي وكوجه التشبيه الذي
في الذي عزمن قائل مثلهم اي حال المنافقين وقصتهم العجيبة الشان المذكورة فيما سبق
كمثل الذي اي كحال الحج(؟) الغريب الذي استوقد نارا عظيمة لتطلع فوقها وسطوعها و
ارتفاع لهيبها فلما اضاءت النار ما حول المستوقد من الاماكن والاشيا او اضاءت تلك
الاماكن والاشيا بالنار ذهب الله بنور المستوقدين اي اطفا نورهم واسكن وعطل به
وهو وما يمسك الله فلا مرسل له فبقوا في الجنة(؟) من ان يقال اذهب الله وانما وحد الضمير في استوقد
وجمعه في قوله بنورهم وما بعده نظرا الى جانبي اللفظ والمعنى قوله الى تشبيه مطلوب
لا يبصرون وشهله ويخفى المطلوب ظاهر في المشبه به وكذا اسباب الرؤية وانقلابها واما في
المشبه فالمطلوب الخلاص من النوص(؟) ابهم والفرح فيهم وحظوظهم في علاد المومنين بشاركهم
في حظوظهم واسباب الرؤية الايمان باللسان واتباع المومنين في ظواهر احوالهم و
انقلاب تلك الاسباب لاطلاع الله المومنين على اسرارهم وافتضاحهم بين المومنين
واشتهارهم عندهم بسمة النفاق قوله وكالذي اي وكوجه التشبيه الذي في قوله
ايضا اي هو ايضا مما نحن فيه كالذي في الاية السابقة والعطف باو في قوله او كصيب
تنبيه على ان كلا من القصتين كافية في تخصيل المقصود من التشبيه فبايتهما شبهت
حال المنافقين وقصتهم فقد اصبت وان جمعت بينهما فقد بالغت في توضيح ما قصدت
والصيب فيعل من صاب يصوب اي نزل ويطلق على المطر وعلى السحاب ايضا فان اريد
به السحاب ففيه ظلمات تحته(؟) وظلمة تنضم اليها ظلمة الليل وكون الرعد والبرق في
السحاب ظاهر فان اريد به السحاب ففيه واضح وان اريد به المطر ففيه ظلمة تكاثفه
وانتساجه بتتابع القطر فظلمة اظلال غمامه مع ظلمة الليل واما الرعد والبرق فحيث
كانا في اعلاه ومصبه وملتبسين به في الجملة فهما فيه ايضا فقوله استيناف كانه
قيل كيف حالهم مع ذلك الرعد الهائل فقيل يجعلون اصابعهم في اذانهم مبالغة لخلو عنها
ذكر الانامل من الصواعق متعلق بيجعلون على معنى ان ذلك الجعل من اجل الصواعق
والصاعقة قصفة رعد تنقض معها شقة من نار لا تمر بشيء الا اهلكته وانتصب حذر الموت

لطفه

على انه مفعول له للجعل المعلل قوله ولصل النظم او كمثل ذوي صيب شبهة في ان في ذوي مراد المعنى
وان لم يحسب اللفظ فلولا ان الضمائر في يجعلون اصابعهم في اذانهم تطلب ما يرجع اليه لم يحتج الى
تقدير في نظم الكلام ولما احتيج الى تقدير ليكون المعطوف على وفق المعطوف عليه اعني
كمثل الذي استوقد لا انه لو لم يقدر لكان المشبه به حوادث ذوي الصيب كما تقدم لان المشبه
به اذا كان مركبا لا يجب ان يلي الكاف وكان المعنى داخلا على الهيئة المنتزعة من مجموع الكلام
لا على المفرد الذي يليه الا ترى الى قوله انما مثل الحياة الدنيا كماء انزلناه اذ ليس المقصود
هاهنا تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد اخر يتمحل لتقديره ومن البين فيما ذكرناه قول لبيد
وما الناس الا كالديار واهلها بها يوم حلوها وغدوا بلاقع فانه لم يشبه الناس بالديار
بل شبه وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم عنها بحلول اهل الديار فيها وسرعة ارتحالهم
عنها وتركها خالية خاوية وقوله لذلك يحتمل ان يكون تعليلا لقوله ولصل النظم او كمثل ذوي صيب
باعتبار اشتماله على تقدير مثل او تعليلا لقوله دل عليه والمراد بقوله ان التشبيه تشبيه حال
المنافقين والمعنى اذ لذلك يحتمل ان المراد تشبيه حال المنافقين كما انها وحالهم قبله اي بين
مثل المستوقدين وبين ذوات ذوي الصيب فلو لم يقدر لفظ مثل لزم ان يكون قصة
المنافقين دائرة بين كونها شبيهة بقصة المستوقدين وبين كونها شبيهة بذوات
ذوي الصيب وقد عرفت انت بطلان هذا اللزوم قوله انما التشبيه اي تشبيه حال المنافقين
دائرة بين صفة اولئك المستوقدين وصفة هولاء اي ذوات ذوي الصيب لا انها شبيهة تارة
بصفة اولئك واخرى بصفة هولاء بالترديد على سبيل التنويع فلا بد من تقدير لفظ مثل
فتامل قوله وهو وصفهم العجيبة الشان اشارة الى ان لفظ المثل استعير من القول السائر
الممثل مضربه بمورده قوله اي في اهلية للتشبيه قوله فيه غرابة من بعض الوجوه قوله
ونظيره اي ونظير قوله او كصيب في ان تشبيه المشبه دائر بين شيئين وصلح المشبه
به هاهنا في الظاهر شيء او في الحقيقة شيء اخر مقدر على صورة المضاف والمضاف اليه ومعنى
من انصاري الى الله من جنودي متوجها الى نصرة الله فالاضافة في انصاري اضافة احد المشاركين
الى الاخر كانه قيل من انصاري الذين يختصون بي ويكونون معي في نصرة الله ولو كان معناه
من ينصرني مع الله لم يطابقه الجواب حيث قيل نحن انصار الله اي نحن الذين ينصرون الله ثم
الاان يقدر هاهنا مضاف اي نحن انصار نبي الله قوله فاوقع تعليل لكونه نظيرا لقوله

او كصيب هو نظيره لانه نوع او فوق التشبيه اي تشبيه كون المؤمنين انصار الله دائما بين
كون الحواريين وهم اصفياء عيسى عم وخلصاؤه انصار الله لا يشهد بها سياق المعنى
وبيان نحن انصار الله من قول عيسى للحواريين من انصاري الى الله لا يقتضيه ظاهر النظم لكن
المراد هو التشبيه بالاول رعاية لما يقتضيه سياق المعنى وانت خبير بان هذا الوجه اللايق
الاولى كان لا اقتضاه ظاهر النظم وصح معناه في الجملة وليس الامر كذلك ومن ثم قال بعضهم لفظ بين
ههنا داخل على المشبه والمشبه به على طريقة فيكرع زيد كالاسد هذا التشبيه بين زيد
وبين الاسد لا داخل على امرين زيد تشبيه شيء ثالث بينهما كما في قوله اذ لا يخفى ان التشبيه
ليس بين مثل المستوقدين و ويبنى على ما قال ان لفظ الحواريين في عبارة الكشاف اما سهو من
القلم او اريد به المؤمنون لانهم حواريو محمد عليه السلام كما ورد في حق الزبير انه ابن عمتي و
حواريي من امتي ولا يخفى حينئذ ان غير لفظ الحواريين في بعض النسخ بلفظ المؤمنين
وعلى هذا القول يكون ملخص فيه نظر لقوله او كصيب في انه شبه فيه شيء باخر في الظاهر
ان المراد تشبيه مقدرا على صورة المضاف والمضاف اليه لا في دوران التشبيه بين
شبه بهما المشبه كما في قوله او كصيب وفي كل يستعمل صفة مشتركة وسند للمسافة فيكون
العائد الى الموصوف معنويا اذ المعنى يستعمل هو موضع لفظ قال الآتي افتتم فا وفيه ما قال
فاعل المستعمل وتقدم الجار يروى بالنصب على الحكاية وهو مصدر وقع ظرفا بتقدير
الزمان اي زمن فتنة الحاج ويجوز ان يجعل مقدم الحاج اسم للزمان فلا يحتاج الى تقدير
الزمان فكان الاول ان مثل ما قال عيسى بحو ابك خفوق النجم قوله ثم نظير المذكور اي نظير الحكي
ما ذكر من ان يثنين ولقطعتم للتراخي في الرتبة ولو قال ثم نظيره لنبا درينه نظرا وكصيب
كما يشهد به ذوقه ونظيره عند كل ذي فطنة ولا تكرار البيتين بيتان لان الابيات فيها
ذكر من حذف المضاف والمضاف اليه ولا يقدح في ذكر ان المضاف اليه المقدر في ان بيت الاول
والبيتين يكون مضافا الى ما هو مذكور فيهما اما في الاول وفي ... فالى المجرور الكاف في
الصيب واما في البيتين فالى الاصبع وضمير البرق فكان في الابيات الثانية احتاج فيها الى
تقدير امرين مضاف المجرور الكاف عن الوقت الذي اصبعه ما قال وصور الابيات الاول
الاتى تعطى ترك برق شريف ... اضاء الصبح بجهة برق شريف سحابة عاية عنى انه
غص به لكثرته كسيلا البحار بكسر الباء ويروى بفتحها وهو اسم موضع بنجد فانحى اي

الى شرنبوه

قصد للعقيق وهو موضع يجري اليه مياه نجد وصدر البيت الثاني فادركن ايقاء العراد ظلوعها
العراد اسم فرس وهي في الاصل الجرادة الانثى والنوى العقيق المحر ... تعطي عرقه بتمامه
لم يبق منه شيء الوقت الحاجة والظلوع الغمز في المشي لضعف الرجل اي اصاب ايقاء العراد بحيث
عدوها عمر ... ويثبها وقال الهوى انها قد جعلتني من كريمة بن طارق بفتح الطاء المهملة
وكسر الراء ... ساقته فرسه حلا ... ادركهم ... فرارا هذان القولان نظران
للمذكور في حذف المضاف والمضاف اليه كائنين على الوجه الذي قرره الشيخ الامام ابو علي
الفارسي وقول من اسال بيان لما قرره لما اسند التقدير اليه ... بقوله كيلا تتوهم
الشعر في الاولى اية محل على التجوز في اسناد الاسالة الى البرق وفي الثاني في جعل الاصبع
مجازا على المسافة القريبة في المقدار اي اصبع فلا يحتاج الحال الا الى تقدير لفظة فا
وكان الشيخ الفارسي لم يلتفت الى ذلك لبعده والسقيا اسم من سقاه الله الغيث واسقاه
اي اسال سقيها سحابة اي سحاب البرق فحذف المضاف الاول فصار اسال سحابه ثم حذف
المضاف الثاني فانقلب الضمير المجرور مرفوعا مستكنا وكذا لما حذف لفظتا ذا في مسافة
تزيدها انتصب اصبع على انه مفعول ثان لجعل ثم انه لما في البيتين بحذف المضافات من
الكلام قلعا لتوهم الاستبعاد فقال هو سائغ اي جائز في الكلام مثل قوله فكان
قاب قوسين اذ فيه حذف ثلاثة مضافات متتالية اي فكان مقدار مسافة قرب جبريل
وحذف مضاف لكن على صنف اعني مثل وكذا ان ضمير كان لجبريل وليس هو فاعل قوسين اي مقدار
قوسين بل اصل الكلام ما ذكره فحذف لفظ مثل من ضر كان وحذفت المضافات الثلاث على
الترتيب ... واسمها فانقلب الضمير المجرور الراجع الى جبريل مرفوعا مستكنا في كان قوله وان
ثلي او كصيب فقد يروى بفتح الهمزة عطفا على ان التشبيه فيكون المعنى ولا يخفى ان قوله او كصيب
... التمثيل ... النظم ... منتزع ... وليس ... والصواب
الرواية بالكسر عطفا على قوله واصل النظم او مثل ذوي الصيب ... حققوا اصله شرع في تحقيق
ما هو بصدده ... منتزع ... والضمير في بينهم
لذوي الصيب في انهم اما هم والمنافقين اولما ... والغمام المطبع للمنافقين هو انهم
ظاهرا وانباعهم المؤمنين صورة ومنافاتهم الا هو الافتضاح بنزول الوحي الكاشف
على اسرارهم وما انطوى عليه من ضمائرهم ووقوعهم بذكر ... وتخاوف هائلة وكذا الذي في

قوله عز وعلا مساق كلامه يقتضي ان يقال وكالذي في قوله عطفا على ما تقدم من نظائر
لكنه عدل عنه واورد بمثله بين مثيلين من الموصول مع صلته وضمير من لفظ الكاف فوصل
يعطفه على مقدر كانه قال الوصوع في تلك التشبيهات السابقة كما بينا اوصاف غير
حقيقية ومنتزع من امور عدة وكذا الذي في قوله عز وعلا مثل الذين حملوا الآية ولا يجوز
عطفه على قوله وانه كما ترى مما نحن بصدده اي غير حقيقي منتزع من امور لانه من تتمة بيان
الآية السابقة اعني او كصيب ومعنى حملوا التورية انهم كلفوا علمها والعمل بما فيها ثم
لم يحملوها ولم يعملوا فكانهم لم يحملوها اسفارا اي كتبا كبارا من كتب العلم فهو يمشي بها
ولا يدري منها الا ما يمر بجنبيه وظهره من الكد والتعب قوله فان وجه التشبيه تعليل
لكون الاية من قبيل التمثيل والرواية في لفظ الحمار النصب على انه مفعول الحامل والباء
في بالاية متعلق بالخلو على تضمين معنى اجلا وضمير كونه راجع الى الحرمان الماخوذ
مع ما قيد به وقد يتوهم من قوله مركبا من عدة معان ان تركيب وجه الشبه وحده كاف
في التمثيل وليس بشيء فان وجه الشبه ههنا مع كونه مركبا منتزع من عدة امور في طرفيه
الا انه تغنى في العبارة فذكر فيما سبق الانتزاع من امور عدة متعددة في الطرفين
واكتفى ههنا بالتركيب لظهور كونه منتزعا من امور عدة وقوله غير الحقيقي صفة للوصف
اما على انه بمعنى النكرة كالجار واللئيم واما لان غير الحقيقي تعرف ههنا بالاضافة لاشتهار
الوصف الذي تحقق فيه بمغايرة الحقيقي وجاز ان يكون بدلا منه وقد منع النحاة من تعريف غير
باللام مع كونه مضافا وان كان نكرة ولم يوجد كذا ايضا في كلام العرب العرباء وفي
عبارة بعض العلماء كانهم جعلوه بمعنى المغايرة والرواية في نافذ بالفاء والذال المعجمة
وقد يوجد في بعض النسخ بالقاف والدال المهملة قوله لالتباسه اي لالتباس الذي يحتمل
بصرف من الوصف غير الحقيقي في كثير من المواضع بالوصف العقلي الحقيقي اذ التبس لشيء
منهما لخفي حتى فقد يكون للعقلي الحقيقي نوع خفاء في كشفه فيظن انه وهمي وقد يكون
للوهمي نوع ظهور لوضوح الاسباب الباعثة على توهمه فيظن انه وهمي عقلي حقيقي فالتمييز
بين كون الوصف العقلي التشبيه المنتزع من عدة امور وهميا حتى يكون التشبيه تمثيلا او
عقليا حتى يكون التشبيه غير تمثيلي يحتاج غاية الاحتياج الى تامل صادق ونظر ذكي
حتى يزول الالتباس الناشئ في تلك المواضع ولا يورث ارتباط قوله لالتباسه بما قبله من

تاويل ومعان نقال انه بعد ما ذكر الالتباس في الوصف الوهمي بالعقلي الحقيقي كانه قال فيه قد يشتبه الامر في
بعض هذه الجهة ومن ههنا نواله سيما في المعاني التي ينتزع من منها فربما انتزع الوصف من
ثلثة معان فاورث ذلك الانتزاع الخطاء لوجود انتزاعه من اكثر وله كحني على من ستكم
انه صرح في هذا المقام بانتزاع وجه الشبه من معان متعددة من اجزاء المشبه به لا اجزاء
وجه الشبه فكن من ذكر علي ثنته فيما حققناه لك في تعريف التمثيل من ان انتزاع وجه الشبه
فيه انما هو من عدة امور في طرفيه نقال ابرقت السماء صارت ذات برق وقوله نصب منزوع
الخافض اي لنعوم اقشعت اي توقف نقال قشعت الريح السحاب فاقشع اي صار ذا
قشع نقال كبه فاكب اي صار ذا كب وتجلت انكشفت وتجزاه اي تفصيل قوله يوجد انتزاع
وجه الشبه من مجموع البيت وذلك لان المنتزع من المصراع الاول هو الابتداء المطمع وصح
واما الانتهاء المويس فمنتزع من المصراع الثاني قوله متى فشا اي شاع واشتهر استعماله
على سبيل الاستعارة بمعنى ان يذكر اللفظ الدال على هيئة مركبة من امور متعددة اخرى مثلها
مشبهة بها كما سياتي واراد بقوله لا غير انه صار كذلك لا يستعمل على سبيل التشبيه اصلا
وذكر مثل قولهم لو ذات سوار لطمتني ودون ذلك خرط القتاد وبالصيف ضيعت اللبن
قوله لا يغير الفاظها عما وردت هي عليه في اصلها من تذكير وتانيث او افراد او تثنية او جمع
لا غير لاجل الاستعارة كما ستعرفها ان يذكر اللفظ الذي هو بازاء المشبه به ويراد به
المشبه فلو غير لفظ المثل لم يكن واردا على طريق الاستعارة فاذا اردت التمثيل بقولك بالصيف
ضيعت اللبن في المذكر لم تغير كسرة التاء وان عبر بما لم يكن مثلا او ما خوطب به حال عليه
وعلل صاحب الكشاف عدم التغيير بان الامثال السائرة لا يكون الا اقوالا فيها غرابة من بعض
الوجوه فحوفظ على تلك الغرابة وحميت الالفاظ عن التغيير

قال النوع الرابع في احوال التشبيه

من كونه قريبا او بعيدا غريبا هذا يشتمل على صنعه وقوله مقبولة
او مردود التقسيم لو وذلك كله اجمالا او مقبولا بل ترك الواو ايضا اشعار بانه مستقل اولى
والكلام فيحكم في بيان احوال التشبيه وههنا اشارة لا النظر في احواله اولى الكلام في
بيانها وضمير منها للاصول وكلمة عسى متضمنة لافادة عدم القطع بالوضع وما وقع بها يصلح
صلة او صفة لما والادراك الشيء مجملا شعوره بانه شيء مثلا يدرك انه زيد حيث انه شيء او انسان بل
تفصيل وادراكه مفصلا شعوره بانه انسان وحده انه جسم نام حساس متحرك بالارادة

اشار بقوله الذي الى انتزاع امور عدة في طرفيه بسبب تركيبه دون العكس منه

ناطق قوله وقد سبق تقريره في باب الفصل والوصل وذكرنا ان بين هناك الجامع بين الجمل
مطلقا لا سيما النوع الخيالي منه فائدة زائدة في تقريره بايراد امثلة وحكايات قوله وعنها ان
استحضار الامر الواحد ايسر هذا الاصل الرابع بمنزلة الاصل الاول لان الكل في ادراك
الامر الواحد المركب لجسد الكاسن وجمع اجمال وتفصيل وهذا في ادراك الامر الواحد والمتعدد
قوله انه منه اي ميل النفس الى العقليات فالجار اعني الى متعلق بمعنى الضمير ولا استبعاد فيه
قوله واعني بالحسيات ذهب العلم الى ما يحتمله الظاهر من انه يمتنع ادراك النفس الناطقة
للجزئيات المادية المكتنفة بعوارض مخصوصة من المقادير المتفاوتة والاوضاع المختلفة
فاضطر فيما ذكر من ميل النفس الى الحسيات اتم من ميلها الى العقليات كما هو المشهور الى
تاويل فلذلك قال المراد بالحسيات هاهنا هو المعقولات التي جردتها النفس من المحسوسات
الجنبية فان ميل النفس الى هذا النوع من المعقولات المسمى بالحسيات ازيد من ميلها الى
المعقولات الصرفة كمفهوم الممتنع والواجب والممكن ثم ذكر لوجهين الاول زيادة تعلق النفس
بهذه الحسيات بسبب تجريد النفس اياها وانتزاعها العقلية عن المشخصات الممتنعة الارتسام
فيها ونظمها اياه الحسيات في سلك سائر الاعيان المعقولة حيث صارت بالتجريد كلية مثلها
ولا شك ان افضل النفس لخاصة تعلقها بشيء كان ميلها اليه اتم واكثر والثاني زيادة الف
النفس بهذه الحسيات ايضا اي مع زيادة تعلقها بها والفها زاد الفها بها لكثرة تاديها
الى النفس بسبب كثرة طرق التادي وله مزية في ازدياد الالفة يقتضي كمال الميل فقوله
وزيادة ميلها معطوف على زيادة تعلقها وقوله ولزيادة الفها عطف على الزيادة
تعلقها واما قوله عليها تنبيه عليه فاشار الى ما ذكره في النكتة التي اوردها في وجه الشبه
من انه اذا كان محسوسا كان جزئيا قطعا واذا جرد حتى صار كليا كان عقليا فتنبيه
ادراك الجزئي بالحس وادراك الكلي بالعقل تنبيه منه على ان النفس الناطقة لا تدرك الجزئيات
الحسية واله كان ادراكهما ايضا منسوبا الى العقل فبنهم منه ان عليه لنكتة في الجملة وان
لم يكن مذكورا هناك هذا ما ذهب اليه وفيما الكلام عليه كمن التحقيق ان المدرك للكليات والجزئيات
هو النفس الا ان صور الجزئيات ترتسم في الة نسبة اليها فتنسب ادراكها الى الالات اعني
الحواس كما ينسب القطع الى السكين وكيفما كان الحكم بالكلي على الجزئي في مثل قولك زيد انسان
وهذا البياض اعمى يقتضي حضور المحكوم عليه والمحكوم به عند الحاكم ولا شك ان يكون الحاكم

احدهما؟

الناطقة؟

قوله

مع الحكم بامتناع ادراكه للكلي وهو النفس فلا بد ان يكون مدركه الجزئي ايضا فلما نقل
ذلك هذا الوجه بناء على ما ذهب اليه من امتناع ادراك النفس للجزئيات ولما علم التحقيق
الذي عرفته فهذا الوجه وجيه لان النفس في مبدا الفطرة خالية عن العلوم كلها
ثم انها تستعمل حواسها فتدرك المحسوسات وتتنبه لمشاركات بينها ومباينات فتنتزع منها
علوما كلية ولا شك ان الالف بالاقدم اكمل فيكون الميل اليه اتم قوله فبعد تقريرهن الغاء
هو ابلغ او هي في الحقيقة حاطة على ضرب ما انقال اعني شيء وبعد ظرف معمول للظرف المستقر الواقع
صفة للشاعر عن معزل وما عطف عليه وعن اي متعلق بمعنى معزل لانه اسم مكان من عزل اذا
وبالف منزل عطف على معزل وعن كذلك متعلق بمعنى البعد المستفاد من كونه بالف
منزل متعلق الرابعة فيكذا نوى كونه مقيد على ذكر الوصف اعني كونه بمعزل وبالف منزل
والمقصود بقوله كما ترى ان اتصافه بذلك الوصف واضح فهو صفة لنوع لشيء متاخره
بحسب المعنى عن ذلك الوصف كما ترى والغاية بالغرض في تزييف هذا القول هو المبالغة لان
المحسوسات التي تتقدم على ادراكها المعقولات ليست مدركة للنفس على ما اخترناه
فلا يتصور ميلها اليها فضلا عن كمال الميل نعم يكون للحواس المدركة اياها الفة بها كاملة
وميل اليها تام قوله المحبة العلم طبعا الابدي ان كل احد يحب الادراك ويميل اليه من غير ان
يكون هناك سبب خارج بحسب البديهة وانه لا يرضى احد بان ينسب الى الجهل ولو في امر خسيس
وانه اذا عرض عليه ما في وسعه ان يدرك اقبل عليه بجامع همته كما تشاهد من العوام
التماس الحكايات والتقاط وحكايات القصاص واذا سمع ما لا يصل اليه فهم كالمسائل
الدقيقة من العلوم الجليلة اشمأزت عنها نفسه واعرض عنها جانبا قوله واكرم من
معاد ان صوبت تعاد كما صرح به في بعض النسخ وهذا المثل دال على ان مشاهدة المعاد
مكروه كما ان المثل الثاني دال على ان تجدد الصور مستلذة وما استفيد من هذين
المثلين معا هو كراهة التكرر ولذة التجدد وافق والحق مما ادعاه قوله لانه تجدد
صورة عندها احب اليها والذ من مشاهدة معاد قوله ولعمري ان النوع قد يتم حكم الالف
وهو كونه موجبا للميل على ما مر في بحث الحسيات من ان زيادة الف النفس بها يقتضي
زيادة ميلها اليها ومن حكم التكرار وهو كونه موجبا للكراهة كما ذكر في هذا الاصل
لا يصح شيء الا التامل فكما لا انه لا منع الشيء ان لا تحصل الا بتكريره فلو كان التكرار

الاقدم؟

مقتضيا للكراهة لكان المألوف أكره شيء ولامتنع ترجح النزاع إلى الاشتياق و
الميل إلى المألوف لكن الوجدان يشهد بكون الألف موجبا للميل والاشتياق إلى
المألوف ويكذب كونه مكروها لا يقال في البيت يوجب أن لا يكون التكرار والإعادة
موجبة للكراهة والتأمل الذي يحرك بتعرضه يظهر صحة اجتماع حكمي الألف والتكرار
وبزوال المنافاة بينهما أن يقال تكرار ما يكون نافيا لمزيد الوصف الألفة
الميل وتكرار ما ليس كذلك يوجب الكراهة وعدم الميل فقولنا إن التكرار والإعادة
توجب الكراهة والنفرة ليس حكما كليا حتى يصح أن يجامع كون الألف موجبا للميل
(قال) فنقول من أسباب قرب التشبيه كثر تركيبه أسبابا ثلاثة فالأول أعني أن يكون
وجه الشبه أمرا واحدا مبني على الأصل ويقرب من هذا السبب بكون وجه الشبه أمرا جليا لا
تفصيل فيه وهو مبني على الأصل الأول الذي بغاير الأصل الرابع ظاهر والسبب الثاني أعني
كون المشبه به مناسبا للمشبه مبني على الأصل الثالث والسبب الثالث أعني كون المشبه به
غالب الحضور في خزانة الصور أي القوة التي يجتمع فيها الصور كالخيال مبني على الأصل الثاني فقد
فرع ههنا على أصول أربعة من تلك الأصول السبعة ثم بين أسباب البعد المقابلة لأسباب القرب
على تلك الأربعة أيضا وتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز لمناسبة الشكل والمقدار وكذا
الحال في تشبيه الجرة المذكورة بالحجر وأما تشبيه العنبة الكبيرة السوداء بالإجاص
في الشكل والمقدار واللون فوجه قربه من الجهات أي من الجهة المقتضية لغلبة الحضور
كالتكرر على الحس في الليل والبدر وكشدة الحاجة في الورد فإن تشبيه نحو قوله كان
مثار النقع فوق رؤوسنا لأنه تشبيه مركب كما سبق كله وتشبيه أحدهما بالآخر والحاجة
إذ بعد التشبيه من جهة التفصيل في السقط وتشبيه الثريا فإن وجه الشبه فيهما مركب فقط
ولما قال قبل تشبيه أحدهما بالآخر الخلاف أو بعد التشبيه في ذلك لا يبعد التشبيه بينهما
وفي المثل الأول من الخفاء يقال إنما كان ... صعب علينا ... إلا ... في وجههما
فإنها لا يوجد وجه فائدة قوله قبل حصول التشبيه بين الطرفين ما عرفنا آنفا قوله لكونه
شيئا وهميا قد سبق أن المراد بالوهمي ما لا تحقق له أصلا ولا هو مأخوذ من أجزاء كل
واحد منها متحقق في نفسه كتاب الغول مثله فإن الإنسان لما سمع أن هناك نوعا
من الحيوان يهلك الناس وسمع الغول اخترع الوهم في اختراع أنه أهلك لذلك الحيوان

على صوب اللبات وصدر البيت أبيتني والشرق مضاجعي يقال سبقت شرق إلى صوب
المشارق ومعنى من في أرض العرب تدنو من الريف والسنونه النصال المحددة و
الريف هو الأرض ... الشقيق شقائق النعمان وفي الصحاح أن الشقائق نطلق على
الجمع والواحد وإنما أضيف إلى النعمان لأنه حمى أرضا فكثر فيها ذكر لها تصوب أي مال إلى
السفل أو تصعد أي مال إلى العلو ومما ذكر من أعلام ياقوت وما أخذ منه مفردات كل
واحد منها موجود محسوس وإن لم يكن المركب المأخوذ منها موجودا أصلا قوله كما في قوله
عزمين فإن الماء مثل الجو فإن المشبه به فيه مركب من عشر حمل تراكب حتى صارت كأنها حلة
واحدة ومعنى اختلط به اشتبك بسببه نبات الأرض مما يأكل الناس والأنعام من
الزرع والبقول والحشائش زخرفها أي ما تزين به والزخرف في الأصل هو الذهب
وازينت أي تزينت وظن أهلها أي أهل النبات وإن ضمير لكنه بدل النابت من
المضاف إليه قادرون عليها أي على حصرها ورفع غلتها فجعلناها أي النبات حصيدا
أي شبيها بما حصد كأن لم تغن بالأمس إلى لم تنبت ولم يكن قبل ذلك في زمان قريب غاية
القرب يقال غنى بالمكان أقام به وجاز أن يكون الضمائر المؤنثة في أهلها وما بعده للأرض
على حذف المضاف فقد شبه في الآية مثل الحياة الدنيا أعني حالها العجيبة الشأن التي
هي تقضيها بالسرعة وانقراض نعيمها بغتة بالكلية بعد ظهور قوتها واغترار الناس بها
واعتمادهم عليها بزوال خضرة النبات فجاءة وذهابه حطاما لم يبق له أثر أصلا بعد
ما كان غضا طريا قد التف بعضها ببعض وزين الأرض بألوانه وطراوته وتقوى
بعد ضعفه بحيث طمع الناس فيه وظنوا أنه سلم من الجوائح قال ... وربما يظن
أن المشبه به ههنا مفرد قلت ذلك ظن فاسد إذ ليس المشبه به مفهوم مثل الحياة الدنيا على
الإطلاق بل حالة مخصوصة مركبة من معان متعددة ملحوظة في ضمن ألفاظ متعددة مراد
كما أشرنا إليها ههنا سواء قلنا إنها متدرجة في نظم الكلام أولا ولما ذكر الظن من حيث
أن مفهوم لفظ المثل إنما يعنى بالقصة المخصوصة المفهومة من ألفاظ لكن إذا ما ذكر مع
معه كما في قوله كمثل الذي استوقد نارا إلى آخره فالآية أو مقدرة أو منوي كما في قوله
شبههم ومثل الحياة الدنيا لكن هذا لا يأتي وإنما هو من حيث الذات لا من حيث المفهوم على
طريقة قوله من كل النجوم وهما يشرك إلى أن المركب لا يكون بعض ألفاظ مذكورة مع كونها

مراد قطعا قوله وما الناس الا كالديار وغيره وعليكم ان شاء الله ومن يرد تفصيل هذا المعنى فليطلبه
خياليا وكونه خياليا كان او عقليا لا يخفى ان المعنى في مثل هذا التركيب على التسوية اى
سواء كونه خياليا وكونه عقليا وقد مر انه يجب فيه تقديم الخبر وتأخير المعطوف عليه وكان
في موقع الحال وقوله من امور صرف كان الاول وضمير حاله للتشبيه وفي البعد متعلق بكان الثاني
كالغصن والبناء والكريب نبه عليه في الطرف قال واما كون التشبيه مقبولا فالاصل
فيه ان يكون المشبه الى التشبيه كما في بعض النسخ صحيحا وقد مر تقديم معنى صحة التشبيه
وهو ان يكون وجه الشبه في التشبيه شاملا لطرفيه وان يتناول الاشهر وذكر ان يكون كثير
الاستعمال فيما بين الجمهور لظهوره وقوله وهو ان يكون مثال لكون التشبيه كاملا في
تحصيل ما تعلق به من الغرض ولما قال محسوسا لان الاصح في المشبه به ان يكون محسوسا سواء
كان المشبه محسوسا او معقولا وقوله لون مخصوص بيان للامر وقوله متعلق ببيان
حال المشبه وقوله فالنفس تقبل لمعنى الكلام اى اذا كان المشبه به مخصوصها محسوسا لعرف
على عامة وجه الشبه في بيان الحال او المقدار كان التشبيه وافيا بالغرض مقبولا لان
النفس الاعرف عندها اميل وهذا مبني على القاعدة السابقة وعلى ان كل شيء ايضا كما ان
الذي يقول لا يجب فيما الغاية به الكمال له مثل المقبول الاعرف فيها التي ميل النفس اليها اكثر و
من المحسوسات والطرف لعلى قوله فيما الغاية الحاصلة للوصول له بها قوله لكن يجب
في الثاني اي في بيان مقدار حال المشبه على ما هو عليه في نفس الامر كون المشبه به مع ما ذكر اي
مع كونه اعرف خاص بمقدار المشبه لا ازيد ولا انقص قوله اتم محسوس في امر حسي معه
وجه الشبه زاد هنا اعتبار كونه وجه الشبه حيث اشار الى ان الاصل فيها ايضا ان يكون
محسوسا وتنزيل المشبه الناقص منزلة الكامل تقريبا والتشبيه المقلوب ايضا الا ان
النقصان والكمال هناك بحسب الادعاء كما في قوله وبدا الصباح كان غرته قوله لكثير بالقوم
والمراد بالتقدم ان يكون النفس لها الى الاعراض اميل ولهذا صادفته اقبل والمراد على ان
النفس الى الاتم الاكمل اميل واقبل قوله مسلم الحكم معروفه كالمسك فان خروجه عن
الوعاء بواسطة التقبيل امر مسلم معروف فاذا شبه بحاله حال من فاق نوعه بحيث جعل
من نوع اشرف كما ذكر التشبيه كاملا فيما قصد به من بيان امكان المشبه قوله او مخالف
التزيين بالنصب عطف على بيان امكان الوجود وقد سبق منا بيان المشبه به في التزيين
لونه

والتشويه باعرف بوجه الشبه واما كونه مسلم الحكم معروفه في التزيين والتشويه على ما توهم فلا يجري
نفعا الا انه من الاغراض والكلام في وجه الشبه وقد سبق مثل هذا التوهم في الاستطراف قوله
ليعد عن التصور هذا بحسب المعنى قائم مقام مطلقا وقوله ثم صح عطف قوله او نادر الحضور فيه
مع الشبه على قوله نادر الحضور في الذهن ولم يكن من عطف الخاص على العام لا نكتة قوله يطلع عليها
اى بطلوع ذلك النادر على النفس لما يتصور لما يتصور النفس لو يتباعد اي الفراق من لزم التجدد
وتمثل اي ولما يتمثل ويتصور النفس من نوى النادر عن كراهة معاد وقد وجد في نسخ بعض
هذان الفعلان اعني يتمثل ويتصور بالتذكير على انهما الازمان مسندان الى ضمير اضاءه وحاصل
المعنى على التقديرين ان النفس تميل الى النادر ولا تنفر عنها لاشتماله على لذة الجدة وتقريره على
كراهة المعادة وهذا نوع على الماعن السابقة قوله هذا اى هذا كما ذكر وضمير مسلكه للقرب
وقوله من القبول صفة للمحذوف اي لخرائطه شيء من القبول وقوله في سلكه اي سلك القبول ان
لك المحذوف قوله تفطنك الاسباب بعد هذا التفطن انما هو لمكان التقابل فاذا عرفت
اسباب القرب عرفت ان اضدادها اسباب البعد والغرابة ولما عرفت اسباب القبول عرفت
ان اضدادها اسباب الرد والرداءة فلذلك طوينا هاهنا ذكر اسباب الرد واعتمدنا في معرفتها
على تفطنك لا بقال فعلى هذا كان ينبغي ان لا يتعرض هناك لاسباب البعد بعد تعرضه لاسباب
القرب لانا نقول كان يمكنه ذلك الا انه ترك بناء على ان البعد والغرابة في التشبيه اهم فالتعرض
لاسبابه اولى ولم يترك اسباب القرب بل تعرض لذكرها هناك ايضا لان التشبيه القريب
صحيح وقد يكون مقبولا ومطلوبا لخلاف المردود فانه لما لم يتعلق لعدم نفعه لا انه يطلب فاختص
ان يفوض معرفة اسبابه الى معرفة ما يقابله قوله ولمن يرعه عكس يعلم ذهب عليه كذا اطا فانه
بسبب الغفلة عنه قوله وجرى التشبيه لا يكون لتفاوت الاسباب القبول او الرد
اقوى لكان نسبتهما الكمال والشدة على قياس تفاوت القرب والبعد في شان فطنه قبوله ورده
على مجرى التشبيه في شأن قربه وبعده يعني انه متى كان اسباب القبول او الرد اقوى كان
سببها الكمال والشدة على قياس تفاوت القرب والبعد نقصانا وكمالا بحسب تفاوت الاسباب
قوة وضعفا قال ولعلم ان ابين من الوجه في التشبيه ذكرها التشبيه عن عدم اداة التشبيه
ها بالكلمة تنبيها على انها قد يكون حرفا وكانه زيدا اسد وقد يكون فعلا كقولك زيد شبه

الاسد وقد يكون اسما لهو زيد مثل الاسد وقد يكون داخلا في بين الاسمية وكحرفين نحو زيد
كالاسد قوله عطف على قوله لان زيد اسد تشبيها مثل التشبيه في قولك كان زيدا اسدا لان كون
الكون زيد اسدا ابلغ اذ فيه حكم فيه نظر الى الظاهر بانه هو هو وحكم ثم بانه يشبه الاسد و
لم يبينهما قوله ولا ذكر المشبه لفظا اي ذكرا لفظيا واما اعتبر هذا القيد لان المشبه المحذوف قد
يكون منويا كما تعرف لا يرى ان استقامة التركيب في اسد يتوقف على تقدير زيد فلا في الحقيقة
المحذوف في زيد اسد فانه يحتاج اليه لتصحيح المعنى دون التركيب قوله ولان اسد معناه
كامل في الاسدية وهو عطف على اسد عطف الخاص على العام وقوله حي حال ابدلنا ان وفاعله مستتر
عايد الى كون المشبه محذوفا حذفا مثل حذفه في قولك اسد والغضر بكسر القاف وفتح الطا
الصاد المهملة مصدر قصر فهو قصير بشرائطه اي بشرائط كونه اعني قيام القرائن الحالية
او المقالية من جهة كانت المحذوف او يجوز له ذلك قوله في نوع الافعال ظرف لكفي اي يكفي ذكر الحرف
الذي هو كمن نحو زيد في نوع لان التشبيه على الوجه الابلغ كما كان الذكر اللفظي يفيد
له كذلك قوله وانما كفى لان مسافة التفاوت في المشبه بين الملفوظ والمحذوف لكثرة فصحوا
فصيرة لا تصل الى نوع بكلها فانه لتجريها والتنزه في كثيرا ما منشأ لكل الفرق فهو
المحمل بالموطاه وهو مشترك بينهما قوله وانما الواجب يعني ان الواجب في التشبيه ليس
الا ان يذكر المشبه ولا يترك ذكره اصلا بل الواجب فيه انه اذا ترك المشبه لم يكن نوعا
عنه اعراضا بالكلية مثل الاعراض عنه في هذه الامثلة المشتملة على المرفوع والمنصوب
والمجرور فان مثل ما ذكر من الامثلة لا يعد تشبيها بل استعارة وسيأتيك بيان حاله
فان قلت ما معنى الاعراض عنه بالكلية قلت معناه ان لا يكون المشبه مقدرا في نظم
الكلام ولا منويا مرادا ايضا وقد عرفت مثال المقدر لتصحيح الكلام واما مثال
المنوي المراد من غير احتياج الى تقديره لتمام الكلام لفظا فهو الذي ذكره في الكشاف
انه مطوي على سنن الاستعارة كقوله تعالى وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ
شرابه وهذا ملح اجاج اذ لم يرد بالبحرين الاسلام والكفر على سبيل الاستعارة بل اريد
البحران حقيقة كما يشهد به سياق الآية لا قوله ومن كل تأكلون... فيه مواضع عند
من له ذوق سليم شهادة قاطعة واريد تشبيه الاسلام والكفر بهما فكأنه قيل الكلام

لنظمها

بحر عذب فرات والكفر ملح اجاج فلفظ المشبه متروك الا انه غير مقدر في نظم الاية
لكونه مغيرا لفظها وفي مثل هذا الموضع يلتبس التشبيه بالاستعارة فيفرق بينهما
بان اسم المشبه به في الاستعارة يكون مستعملا في معنى المشبه بحيث لو اقيم اسم المشبه مقامه
لاستقام الكلام الا انه يفوت المبالغة المستفادة من الاستعارة وفي التشبيه يكون لفظه
مستعملا في معناه الحقيقي ولا يستقيم اقامة المشبه مقامه قطعا وبذلك يعرف كون اسم المشبه
مرادا منويا وان لم يكن مقدرا في نظم الكلام كما في هذه الاية ولذا تحقق ما صورناه انقدح
عندك ما ادعيناه من ان التركيب في طرفي التشبيه قد يكون بالفاظ مقدرة في الكلام
او منوية فيه فتذكر قوله فيه المحذوف المبتدأ اراد به نحو اسد وقوله اسد وانما قال
غير جملة اشارة الى ان الجملة لا تتحد بالمبتدأ قوله استدرك اي انما قال اسد خبر الزيد
ان يكون نحو الخبر الذي هو اسد كونه مثل كون زيد عين الخبر في زيد منطلق يعني
فيما كان الخبر الموقوف فيه صفة وقوله فان الذي طرف يعني انما ذلك ولا لدعوا لم يكن من
اياه كان زيد اسد بحر بحيث يرتبط اسناده منهما وانه استحق استحقاق اعراب اسما
والمقدر خلافه قوله فيلزم يعني لا بد في تصحيح معنى هذا الكلام من اضمار ما جعل
اسم الجنس الذي هو اسد وصفا يعني شجاع وانما حمل على حذف اداة التشبيه والاول
ممتنع فوجب المصير الى الثاني فان قلت لا امتناع لان يستعمل اسد بمعنى شجاع مجازا
قلت لا يشتبه عليك انه اذا استعمل اسد في مفهوم الشجاع كان مجازا مرسلا من باب اطلاق
اسم الواحد على الصفة الحالة فيما يسبب عنه لا استعارة اذ لا يتصور تشبيه مفهوم الشجاع
بذات الاسد واذا حمل اسد بمعنى على زيد لم يتصور ايضا تشبيه لكنا نعلم قطعا ان هناك
قصدا الى التشبيه في الجملة فامتنع جعله وصفا امتناعا عرفيا وانما تعلق الجار به في مثل
قولك اسد عليّ وفي الحروب نعامة فليس لان اسم الجنس اخرج عن معناه الحقيقي واستعمل
في معنى جرئ او جبان على ما يتوهم بل لانه لوحظ مع معناه الحقيقي على سبيل التبع ما هو لازم
ومفهوم منه في الجملة وهذا القدر كاف للاعمال في الجار والظرف اذا قلت رأيت زيدا اسدا
ابوه جاز وكان ابوه مرفوعا بمعنى التشبيه اي مشبها بالاسد ابوه قوله ولذا عرفت ان
ان وجود طرفي التشبيه يمنع عن حمل الكلام على غير التشبيه وقد كان لك لما عرفت ان المشبه ما لم
يكن متروكا بالكلية معرضا عنه صحيحا لم يخرج الكلام عن التشبيه الى الاستعارة لان الكلام

المشبه به

يحتمل ان يكون... ولا يلزم...

الى زيد ابوه

ان توهم ان قولك اسد بمعنى جرئ وقوله نعامة بمعنى جبان...

ثم يشير بالفصل لا باثبات الشابة وهو مناف للمبالغة المطلوبة في الاستعارة بجعل المشبه
عين المشبه به على ما نذكر هناك وعرفت به ان وجود طرفي التشبيه سواء كان وجود المشبه
هناك لفظيا او تقديريا او معنويا يمنع عن حمل الكلام على غير التشبيه اي الاستعارة ولهذا
عرفت هذا فنقول عرفت ان فقد كلمة التشبيه مع وجود الطرفين لا يوجب اخراج الكلام عن
التشبيه الا بحسب الظاهر فبطل ان مثل زيد اسد ليس بتشبيه بل استعارة لخروجه عن الهيئة
الاصلية للتشبيه وعرفت ايضا ان نحو هذه الامثلة المشتملة على وجود الطرفين صريحا
من باب التشبيه دون الاستعارة سواء حمل المشبه به هناك على المشبه او لا فنحو قوله رايت
بفلان اسدا ولقيني منه اسد كلاهما من التجريد ومعناه ان ينتزع من امر ذي صفة
امر آخر مثله في تلك الصفة مبالغة في كمالها في ذلك الصفة موصوفها فكانه تم فيها وفي هذين المثالين
بلغ فلان في الاسدية مرتبة صح معها ان ينتزع منه اسد آخر وقد يخفى تقدير اداة
التشبيه وقد يحمل التجريد على غير التشبيه كقولك لي من فلان صديق حميم اي بلغ من
الصداقة مبلغا صح معها ان يستخلص منه صديق آخر وقوله وهو اسد في صورة انسان
من غير ما حمل فيه على المشبه اسم المشبه به الا انه وصف حاله بلازم المشبه به كقولهم هو بدر
يسكن الارض وشمس لا تغيب وقوله ... فيه تقدير اداة التشبيه الا بتغيير صورة
كان يقال هو كالاسد الا انه في صورة الانسان وهو كالبدر الا انه يسكن الارض وقوله
ولما نظرت اليهم ... اسدا فريسا من هو اسد مع زيادة حصر في الاسدية ولا بعد في
تقدير الاداة كان يقال لم يبق الا مثل اسد دون اسد عرفت ان غاية الاسدية بل غاية لزوم
الاسدية او تقدير الاداة بعيد وقوله ... منه الاسد ... على ذلك اللزوم مع التجريد
وقوله فعليك بفلان يدل على لزوم المشبه به للمشبه كان الامر منحصر فيه وقوله وليس هو
ادونها الا هو اسد ... كقوله انما هو اسد يخرج ان حصره في الاسدية وينازعه
بالتصريح بالمثل وبان المثل في انما هو اسد يحتمل ان يكون شيئا آخر غير الادمي من الحيوانات
التي توصف بالجراة وقوله ... شبهت ... اسمه وقوله ... ان نحو رايت
بفلان اسدا قوله لا فرق اي بين هذه الامثلة وبين قولك زيد الاسد الا في شان المبالغة
فانها ابلغ منه او اراد انه لا فرق بين هذه الامثلة في انفسها الا ان يكون بعضها ابلغ من
بعض وانما تبدل على منافاة الاستعارة لاقتضائها كون المشبه مذكورا في الكلام

مستعملا في غير معناه الحقيقي وليس الامر في شيء من هذه الامثلة كذلك فهي من باب التشبيه
بلا واسطة بينه وبين الاستعارة عنده وان ذهب جماعة الى ان التجريد الواقع في صورة
التشبيه واسطة بينهما وقد نقل الناس من قال الكلام في زيد اسد من قبيل الاستعارة لانه اجرى فيه اسم
المشبه به على المشبه مع حذف كلمة التشبيه وهذا خلاف لفظي راجع الى تفسير الاستعارة
والتشبيه بحسب الاصطلاح قال الشيخ عبد القاهر فان ابيت الا ان تطلق عليه اسم الاستعارة
فان حسن دخول ادوات التشبيه لم يحسن اطلاقه كقولك زيد الاسد وهو شمس النهار
وان حسن دخول بعضها دون بعض هان الخطب في اطلاقه كقولك زيد اسد اذ يحسن
ان يقال زيد كالاسد ويحسن ان يقال كان زيدا اسد وان لم يحسن دخول شيء منها الا
بتغيير صورة الكلام كان ترك اطلاقه اقرب قوله فالخيط الابيض هذا تفريع على ما تقدم
لما كان وجود الطرفين مانعا عن الحمل على غير التشبيه كان الخيط الابيض معدودا من
باب التشبيه لانه شبه اولا ما يبدو من الفجر المعترض في الافق بالخيط الابيض وشبه ما
يمتد معه من غلس الليل بالخيط الاسود وقوله من الفجر بيان للمعترض بالخيط الابيض صريحا
ويعلم منه بيان الخيط الاسود ضمنا لانه قبل الفجر وما يمتد معه من غبش الليل ولولا بيانهما
لكانا من الاستعارة اذ يراد بهما المشبهان على تقدير عدم البيان فان قلت هلا ترك
البيان ولم يقتصر على الاستعارة التي هي ابلغ وادخل في الفصاحة قلت لما في هذه الاستعارة
من نوع خفاء لاحتمال توهم انصراف الى المعنى الحقيقي وان كان موجودا ... صلا
ناهضا الى البيان بيان وحكم هو بين الاحكام التي تختلف اليها كل احد الا ترى الى ما نقل
من اشتباه الحال مع البيان على عدي بن حاتم فانه روي انه عمد الى عقالين ابيض واسود
وجعلهما تحت راسه فكان يقوم بالليل وينظر اليهما واخبر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم
فضحك وقال انك لعريض القفا انما ذاك بياض النهار وسواد الليل وقيل كان ذلك
الاشتباه قبل نزول البيان بقوله من الفجر قوله والحاصل مراتب التشبيه ما ذكر في صدر
الاصل الاول ان التشبيه يستدعي طرفين ووجها واداة وانه لا يتصور الا الوصف فان كان
حاله يتفاوت بين قوي وضعيف ومقبول ومردود ويعلم منه ان الطرفين والوجه اركان لا يتوقف
عليها دون الوصف فان فات الشيء خارج عنه متوقف عليه بحسب الوضوح وكذا حال
التي صفة متاخرة عنه وقد نبه على قربه ان ليس من الواجب في التشبيه ذكر كلمة

ع ظلمة الليل نسخة
غلس معا

التشبيه ولا ذكر المشبه لفظا ويفهم منه ان اداة التشبيه اركانه ايضا وقوله وذلك انه ايضاً
اذا عرف التشبيه بانه الدلالة على مشاركة امر لآخر في معنى بالكاف ونحوه واذا صور
بالمثال حصل بذلك اربعة امور المشبه والمشبه به فصارت اركانه اربعة ولما اشار الماتن في حذف اداة
التشبيه مبالغة الى ان يذكر هنا مراتب التشبيه في القوة والضعف بحسب اركانه الاربعة
ذكرا وحذفا وبنى الكلام على ان ذكر المشبه به لازم قطعا وحينئذ اما ان يكون المشبه مذكورا
او محذوفا وعلى التقديرين اما ان يذكر وجه الشبه او يحذف وصارت الاقسام اربعة
وعلى التقادير اما ان يذكر اداة التشبيه او يحذف صارت الاقسام ثمانية والضابط في
القوة والضعف ان حذف الاداة يفيد قوة من حيث انه جعل المشبه كانه نفس المشبه به
وان حذف وجه الشبه يفيد قوة اخرى من حيث انه يعم المشابهة بحسب الظاهر فالمشتمل على هذين
الحذفين جامع لما بين القوتين كالسابعة والثامنة والمشتمل على حذف الاداة وحده
فيه القوة الاولى كالثالثة والرابعة والمشتمل على حذف الوجه وحده فيه القوة
الثانية كالخامسة والسادسة وما ليس فيه شيء من هذين الحذفين لا قوة له اصلاً
كالاولى والثانية وقد اشار بقوله ويعني ايضا قويا الى ان القوة الحاصلة بحذف الاداة
اكمل من القوة الحاصلة بحذف الوجه ولما قال انه مشترك الاداة منها نوع في بيان لفظ ههنا
نوع لانه يعرف هناك بحيثية القوة فاشار اليها اجمالا بانها نوع من القوة وبين
فالاخرى لعله نوع لانهم اما الى ان هذه القوة افراد القوة الحاصلة بحذف الوجه
فقد يعلم قال قيل حذف المشبه به جائز كما في قولك زيد في جواب قول القائل من يشبه الاسد
فانه تشبيه قطعا اذ معناه يشبه الاسد زيد فلا ينحصر المراتب في تلك الثمانية أجيب الثمانية
بانه ليس بتشبيه اذ لم يقصد به بيان اشتراكهما في امر بل قصد بيان الفاعل جوابا للسائل
وان سلم فالكلام في تشبيهات البلغاء ولم يوجد مثله فيها قوله وعلم ان التشبيه الى
التشابه تارك بينهما شبه اي تشابه وتماثل ولم يوجد ما ذكره انه يجعل التضاد الذي
هو كون الشيئين متنافيين بحسب الحقيقة وحده تشبيهها لاشتراكهما فيه لانه على
تقدير صحته لا تمليح فيه ولا تهكم بل المراد ان الوصفين المتضادين لما اشتركا في صفة
التضاد جاز ان يجعل احدهما عين الآخر بحسب الادعاء فيشبه احد موصوفيهما بالآخر
فصلا الى التمليح اي الاتيان بشيء مليح او الى التهكم اي استهزاء او سخرية مثلا يجعل الجبن
موصوفهما

شجاعة فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد ويجعل البخل سماحة فيقال للبخيل انه حاتم ثان وكل
واحد من المثالين يصلح للتهكم والتمليح بل قد يقصدان معا فقوله ثم ينزل منزلة التناسب
اشارة الى انه جعل احد المتضادين عين الآخر حتى حصل هناك معنى واحد مشترك
بين موصوفي المتضادين على قياس وجه الشبه في صورة التناسب والتماثل وما
نقله توطئة لهذا التنزيل ومعنى قوله انه حاتم ثان فانه واحد كونه مشاركا للاول في الجود حتى
كانه صح كانه وتقدير اداة التشبيه فيه ليس بمحسن اذ لم يرد انه كحاتم ثان
قال الاصل الثاني علم البيان في المجاز ويتضمن
التعرض للحقيقة بريد ان التعرض للحقيقة على سبيل التبعية لما بين مفهوميهما
من شبه التقابل اذ قد اعتبر في مفهوم الحقيقة الاستعمال في الموضوع له وفي مفهوم
المجاز الاستعمال في غير الموضوع له ولا شك ان تعقل غير الموضوع له يتوقف على
تعقل الموضوع له وايضا تحقق المجاز وان لم يتوقف على الحقيقة ولم يستلزمها
ايضا لكنه متوقف على المعنى الحقيقي قطعا فناسب ان يذكر الحقيقة في اصله ضمنا
وو يقدم في الذكر عليه ايضا قوله والكلام في ذلك في بيان المجاز متضمنا لبيان
الحقيقة في اصله مفتقر الى تقدم التعرض لوجه دلالة الكلام على مفهوماتها وفي كل التعرض
هو بيان ان سبب دلالتهما اما هو الوضع او ذوات الكلم ومفتقر الى تقدم التعرض في
الوضع بتفسيره وتكلم الوضع بالاشارة الى انه من هو وان كان ثبت على طريقة التزويد
انما افتقر الكلام في ذلك لما ذكره لما سيأتي من اخذ الوضع والدلالة في تعريف الحقيقة
والمجاز ومن تقسيمهما الى اللغوي والشرعي وغيرهما قوله في تحقيقه اي ثبوت اللفظ لا
في وجوده في نفسه ان الاختصاص لو اعتبار قوله بحكم التشبيه لا بمعنى الحاضر بالمشابهة
اما الزاني اي دلالة اللفظ قوله من يحكي عنه ان الصماد بن سليمان الضبيري واشار بلفظ
يحكي الى ان الاضراب للاول ليس ثابتا يقينا لما سبق ذكره من احتمال التاويل والاكثرون
وكثير من المحققين اختار والثاني والبهشمية الحصاحبنا رواية الثالث قوله لكان
يمتنع نقله اي لكان يمتنع نقل ذلك اللفظ من مسماه الذاتي الى معنى آخر بحيث لا يفهم منه
ذلك المسمى اصلا سواء كان نقله بنصب قرينة على المعنى الثاني كما في المجاز ولما يقتضيه
لكما في العلم المنقول لكن نعلم قطعا انه لا يمتنع النقل الى المجاز والعلم في شيء من الالفاظ

قوله شتى معاني المنسوبة الى اللغة المنسوبة لانها العلم هنا كثرها فقدر في حقها فلذلك
اشتغ حاله فيها ايانا على معانيها لانا نقول لم يكن الدال له على المعنى مستندة الى ذات
اللفظ وصح كون اللفظ على اللافظ قوله لما تفرع على ما اشار اليه ما ذكره من ان الناهل اسم
للريان والطاهي على العطشان من باب التضاد وقوله لا يستلزم ثبوت المعنى مع
انتفائه لم يرد بذلك انه يلزم من قوله فيما يرى صحة ان يكون ذلك المتخصص في نفس الامر
متصفا بثبوت السواد وعدمه معا فان لزومه باطل قطعا اذ لم يقل احد بان تحقق الالفاظ
في انفسها تستلزم تحقق معانيها المفهومة منها كما ان تحقق اللفظ في نفسه يستلزم تحقق
اللافظ بل اراد انه يلزم ان يفهم منه ثبوت السواد له وانتفائه عنه معا لامتناع
انفكاك الدلالة عليهما عن ذات اللفظ كما يمتنع ان ينفك عنه دلالته على وجود اللافظ
فيفهم منه تحققه فيما اذا كانت دلالته على المعنيين المتنافيين بالوضع لجواز
تخلف الدلالة على المقطوع وقد يقال يمتنع دلالة اللفظ بذاته على معنيين متنافيين
لامتناع مناسبة ذاته لهما معا وهذا مع كونه غير قطعي اقرب مما ذكره المص لان من سمع
اللفظ المشترك بين المتنافيين التفت منه ذهنه الى حصول حفظهما مع الجزم بانهما ليسا
مرادين للمتكلم مثلا مثل قوله هل وله شعراء الى ما الدلالة الذاتية من ذات اللفظ عند
القائلين بذلك حتى يفهم المعنى منه له مع كونه مرادا للمتكلم فتدبر قوله ان الحروف خواص الخ
ان القائلين بهذه الخواص انهم اهل الاشتقاق والقائلين بخواص الاوزان انهم علم الصرف وكذا
لنسبتها الى الكل والجهر اشباع الاعتماد في مخرج الحروف ومنع النفس ان يجري
معه والهمس ما يقابله وحقيقته ذلك ان النفس الخارج الذي معه صوت يتم حروفا ان يحتبس
كله بكيفية القوة حتى يحصل صوت قوي كان الحروف مجهورا وان بقي بعضه بلا صوت
جرى مع الحروف كان الحرف مهموسا ويجمع الحروف المهموسة من الحروف قولك ستشحثك
خصفه وما عداها مجهورة هذا هو المشهور واختار المص ان المجهور من الحروف
المجموعة في قولنا قدك اتبع ونطايب وبقي ما عداها مهموسة والشدة ان ينحصر صوت
الحرف في مخرجه انحصارا تاما والتوسط بينهما ان لا يتم الانحصار ولا الجري كما
في حروف لم يروعنا قوله فعبر ذلك يريد به الاستعلاء والانخفاض والاطباق
والانفتاح والقلقلة وغيرها من الصفات المذكورة للحروف في مباحثها وقوله

لم يوضع

وهذا اللازم ممتنع فكذا ملزومه تم

ومكن يظهر عند التلفظ بالتاء واما التاء التي هي من المهموسة فيجري النفس معها تم

فلا يجري كما في حروف أجدك قطبت والرخاوة ان يجري الصوت جريا تاما تم

صفة خواص وضمير بينها ومنها للحروف وضمير بينهما للحروف والمعنى وقوله ان لا يهمل
التناسب دال على انها ملحوظة اي اذا اخذ مثلا ما تراه صفة فضاء وقضى تنتسب اليه ما
بين اي بين الشدة والرخاوة قوله وان للتركيب عطف على ان للحروف وتحريك العين
في الفعلان والفعلى يناسب ان يكون معناها ما فيه حركة كالنزوان وصورى الحجل
والحيدى وصوري الحمار الذي يحيد اي يعبر عن ظله نشاطا وفي الفهم في فعل يناسب ان
يوضع لافعال الطبائع اللازمة ولذا لم يعبر العين في مضارعه لان افعال الطبيعة لازمة
ثابتة والتشديد في فعل يناسب التكثير في معناه قوله ولذلك تؤثر الانفس الكاملة في اختصاصها
بالمعاني ولا يخفى عليك ان اعتبار التناسب بين اللفظ والمعنى بحسب خواص الحروف والتركيب
يتأتى في بعض الكلمات كما ذكره واما اعتباره في جميع كلمات لغة واحدة فالظاهر انه متعذر
فاطلاق باعتباره في كلمات جميع اللغات قوله ولكن يعلمك الحق بعد ما ارشدنا اليه ان النفس
الكاملة باعتبار خواص حروفها واوزانها نوع تأثير في اختصاصها بالمعاني اصل المذهبين
الاخيرين لا المذهب الاول اذ كان النوع من التأثير ليس كافيا في الاختصاص المقتضي
للدلالة كما صرح به باعث على تعيين بعض الالفاظ بازاء المعاني دون بعض وتردد
الحق بين المذهبين الاخيرين منجر الى التوقف لتعارض الادلة من انه نبين
كما بين من وضعه والتوقيف من الله اما بخلق علم ضروري باق هذه الالفاظ وضعت
بازاء تلك المعاني واما بالوحي اليه او الى واحد او جماعة او بالالهام على احد الوجهين وحاصله ان
الالهام اقرب هذه الوجوه اختاره وعطفه على التوقيف كانه تفسير له وصرح بالوضع في
المذهب الثاني لسطوعه عليه الاصطلاح وتنبيها لانه الابتلاء من واحد بل لا بد فيه من توافق
من جماعة ولم يصرح هنا بطريق الاعلام لظهور انه الترديد بالقرائن كما في الاطفال
وصرح به في المذهب الاول لنوع خفاء فيه قوله في الوجهين منضوح الى انه مصدر هو كل نفس
قوله والوضع عبارة اراد به الوضع المتعلق بالكلم لان الكلام في هذا الوضع دون الوضع
الشامل للدوال الاربع واختار اللفظ على اللفظ اشارة الى اختصاص الوضع بالمفردات
عنده وقال يعني بالتشكيل الى معنى كان وتعيين اللفظ بازاء معنى بنفسها لا يكون
الا وضعا جزئيا كتعيين لفظة الفرس بازاء معناها ويسمى وضعا شخصيا وقد يكون
على وجه كلي كاوضاع المشتقات مثل اسم الفاعل والمفعول للصيغ المنسوب وفعل الامر

موضوعه م

موضوعه م

للفعل المبني للمفعول لا يعتبر فيها ما يتعلق بالمبادئ فانها بحسب خصوصياتها بل بنوع ما كلية
كان يقال مثلا اسم الفاعل من كذا على صيغة كذا ويسمى هذا وضعا نوعيا وليس في المجاز وضع
بالتفسير المذكور لا شخصي ولا نوعي لان الواضع لم يعين المجاز بازاء معنى من اعتبار قرينة
لا شخصية وهو ظاهر ولا كلية كما في اعتبار واضع اللغة انواع العلاقات المجازية فانه
لم يكتف باعتبارها وحدها بل اعتبر معها ان يكون هناك قرينة دالة على المعنى المراد
ومن قال ان المجاز موضوع ثانيا لم يعتبر في تعريف الوضع قيد بنفسه واوجب عليه ان يكون اعتبار
الواضع للعلاقات وضعا نوعيا لكنه متفرع على وضع سابق فيكون وضعا ثانيا قوله
اي تعيينه بازاء ما اراد به اي بما اراد به من المعاني اي معنى كان فلا يجب ان يكون تعيينه هذا
على قانون العلاقات المعتبرة في اللغة قوله وان الوضع تعيين الكلمة ابدل هنا اللفظة
بالكلمة اشارة الى ان اللفظة لما ذكر بعد التعيين صار تكملة سواء المذكور في تعريفات الحقيقة
والمجاز هو الكلمة دون اللفظة وما شرع فيه الان تمهيد للشروع في تعريفاتها قوله غير متنبه
وذلك بان يكون بينهما مناسبة مصححة لانتقال الذهن من المعنى الاول الى الثاني
كما نبهت عليه في صدر فصل علم البيان قوله اي مما ذكر من ان الكلمة المستعملة يطلب بها
تارة معناها فيكون حقيقة واخرى معنى معناها فيكون مجازا ولم يذكر الكناية
لدخولها في الحقيقة كما سيصرح به حيث يبين طلاقه اصلي المجاز والكناية ومعنى دخولها
في الحقيقة ان يطلب ارادة المعنى الموضوع له باستعمال اللفظ فيه في الحقيقة اعم من ان يكون
وحدها كما في التصريح او مع ارادة معنى المعنى كما في الكناية ولما اراد معنى المعنى على الانفراد
نفيه المجاز وصار قال فالحقيقة قد سبق توضيح الترديد لها في اصل المجاز وتفرعها
عليه والتاويل في الوضع هو ان لا يكون وضعا حقيقيا بل ادعائيا اذ لا بد ان يكون مبنيا
على تاويل وذكر يعني الوضع التاويلي انما يوجد في الاستعارة بان يستعار المعنى الموضوع
له للغير بطريق الادعاء والمبالغة ثم يطلق عليه اللفظ فيكون مستعملا فيما هو موضوع
له ادعاء لا تحقيقا وسيرد عليك في مباحث الاستعارة تحقيق التاويل الذي هو مبني على
الادعاء وانه لا يقتضي كون المستعار مجازا عقليا وحقيقة لغوية بل هو مجاز لغوي
ثم ان الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة على الاحتمال البعيد في صحة لكن لان لفظ الوضع
وما يشتق منه اذا اطلق يتبادر الفهم الى ما هو بالتحقيق دون التاويل لكنه اراد دفع

الوهم لمكان الاختلاف في الاستعارة هل هي مجاز لغوي او حقيقة لغوية ونظيره في دفع الوهم
الاحتراز في حد الفاعل عن تقييد تقديم الفاعل الفعل عليه عن المبتدأ في باب قام زيد الا حمل
النعت بقيد الاطلاق قوله على اصح القولين له كون انه يتعلق بقوله يعد لان اصح القولين
هو ان الاستعارة مجاز لغوي لا مجاز عقلي هو حقيقة لغوية بناء على حكم الادعاء فيكون هو ان
يعد الاستعارة مستعملة فيما هي موضوعة له على القول الاصح بل هو متعلق بقوله يحترز
اي انما احترز في حد الحقيقة عن الاستعارة على القول الاصح الذي هو انه مجاز لغوي واما على القول
الآخر وهو انه مجاز عقلي وحقيقة لغوية فلا يحتاج الى الاحتراز عنها لكن الانسب ان يتعلق
وليعلم على اصح القولين على قوله في الاستعارة لئلا يقع فاصلا بين يعد وما عطف عليه
اعني ولا نعيمها ولو اعترض على هذا الحد بانه لابد فيه من التقييد باصطلاح التي به
كما هو المشهور في الكتب لئلا ينتقض بلفظ الصلاة مثلا اذا استعمل اللغوي في
الاركان المخصوصة لا مثل الدعاء فانه مجاز قطعا مع دخوله في الحد ودفع
بان الحقيقة مراد بها المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث انها موضوعة له كما يعلم من
المثال الذي ذكره ومن اورد فيه اصطلاح التخاطب في حد الحقيقة اراد به مزيد التوضيح
او دفع توهم ان الحيثية لا يعتبر في الحدود قوله وكذلك تنوله وضع في هذا الحد قوله
ما يدل عليه بنفسه هو صحيح مما هي موضوعة له في الحد السابق بناء على ان الوضع اعني بنفسها
تعيين اللفظ بازاء معنى بنفسه يستلزم دلالته عليه بل هما مثله زمان اذا خصص
الدلالة على الوضع بالوضع مقيد فيها ان وقع ايضا في هذا الحد قوله دلالة ظاهرة
موضع قوله غير تاويل في الوضع في الحد السابق فاحترز به ايضا عن الاستعارة فورد
عليه ان الاستعارة وان فرضناها مستعملة فيما هي موضوعة له بناء على ان الوضع اعم
من التحقيقي والتاويلي ليست مستعملة فيما تدل عليه بنفسها لاحتياجها في الدلالة على ما اريد
بها الى القرينة كما سياتي في بحث الاستعارة وجوابه انه يدعي ان من جعلها مستعملة فيما
وضعت له فقد جعلها مستعملة فيما دلت عليه بنفسها بناء على استلزام الوضع دلالة
اللفظ بنفسه فيكون قرينة الاستعارة عنده كقرينة المشترك بطريق الادعاء
فانها لدفع مزاحمة المعنى الآخر لا لتحصيل الدلالة على المعنى المراد لكن يتجه ان لا يكون
دلالة المشترك المأخوذ مع القرينة دلالة ظاهرة حاصلة بنفس اللفظ كما في الاستعارة

فيخرج المشترك عن الحد ايضا ويمكن ان يدفع بان ذكر في الاستعمال بادعائي وفي المشترك
تحقيقي فلا يلزم من عدم الظهور في الاستعمال عدم الظهور في المشترك قوله او القرء دخول
المشترك في الحد الاول للحقيقة ظاهر لكن دخوله في الحد الثاني فلا لكن نعرض لبيانه فنقول
بعضهم ان معنى قوله او القرء الى قوله منتسبا الى الوضعين ان القرء مثلا لما وضع لكل واحد
من معنييه صريحا لزم ضمنا ان يكون موضوعا للقدر المشترك اعني مفهوم الاصل الدائر
بينهما وكما ان تعيين اللفظ لكل واحد بخصوصه تعيين اللفظ للمطلق لا لمجموع المعنيين
من حيث انه مجموع فانه غير لازم فاذا استعمل لفظ القرء مطلقا اي غير مقيد بالنسبة الى الاصل
وضعه كان مستعملا في الاصل المطلق الدائر بين معنييه فان الاصل المطلق الدائر بين
معنييه معناه الذي يدل عليه بنفسه ما دام منتسبا الى الوضعين فقوله فيه ان لا يتجاوز
اما بناء على حصر معناه او على ... كاستعمال القرء في غير المتجاوز وهو الاصل الدائر ولما
بتقدير مضاف الى ... كاستعماله في ذلك ان لا يتجاوز وهذا كما ترى مردود جدا اما اولا
فبان الوضع لكل واحد منهما بخصوصه لا يستلزم الوضع لمفهوم الاصل المطلق المشترك
بينهما ضمنا ولا مستلزم به ولو صح ذلك لا شك كون اللفظ مشتركا بين معنيين فقط ولو صح
اذا اطلق لفظ القرء ان يتردد بين معان ثلاثة اعني ذلك المفهوم الكلي وفرديه واما ثانيا
فبانا نعلم قطعا انه اذا اطلق لفظ القرء نتردد بين احد معنييه بعينه الا انا لا نعلمه
فكيف يقال انه المتصور به ذلك المفهوم الكلي وان اللفظ مستعمل فيه ولعلنا ان ها هنا بان الحكم
بكونه موضوعا لذلك المفهوم الكلي وان اللفظ مستعمل فيه للقدر المشترك يستلزم كونه متواطئا
بالقياس الى معنييه مع كونه مشتركا بينهما ذكر مما لا يقول به احد ولا يرضى باستلزامه
من له ادنى معرفة باللغة فالصواب ان يقال المراد ان القرء قائم بخصوص كل واحد وصيغته يتبادر
منه الى الذهن ان المراد اما هذا بعينه واما ذاك بعينه فكل واحد من هذين المعنيين وضع
اللفظ لخصوصه فيكون مستعملا فيما دل عليه بنفسه المعرفة بحال الوضع يستلزم دلالة
اللفظ بنفسه ولا شك ان هذين المعنيين متساويان في التبادر الا ان اللفظ
لا يتجاوزهما الى معنى ثالث فيكون حمله على احد المعنيين المراد ظاهرا لانه ليس مرجحا
بالقياس الى الدلالة على المعنيين الا مع كونه راجحا بالقياس الى الدلالة على ذلك المشترك
على معانيه المجازية فقوله فانه لا يتجاوز به ان اللفظ مستعمل في عموم التجاوز بل الا

انه اذ كل الاستعمال لا يتجاوز فلانه مستعمل في عدم التجاوز واشار بقوله غير مجموع بينهما
الا ان المشترك لا يعم استعماله في جميع معانيه اما مطلقا كما ذهب اليه الجمهور واما على الخصوص
اعني اذا كانت المعاني متضادة كما في لفظ القرء ونظائره قوله اما اذا خصصته بواحد
التخصيص في قوله القرء بمعنى الطهر ظاهر في ان في قوله القرء لا بمعنى الحيض فلانه لا ثالث
للمعنيين فنفي الحيض تعيين للطهر قوله كما ان الواضع عينه بازائه يعني ان تعيين
لفظ القرء بازاء الطهر بنفسه يقتضي ان يكون هو دالا عليه بنفسه اذ لا معنى لذلك التعيين
الا جعله بحيث يدل عليه بنفسه وانما احتيج الى المخصص لرفع المزاحم فالقرينة للمشترك لتعيين
الدلالة لا لتحصيلها وفي المجاز لتحصيل الدلالة فهي جزء من مقتضي الدلالة ههنا ولا شك
الا هذه التدقيقات التي اوضحناها فالسر فيه ان ما ذكره من حال المشترك مخصصا باحد
وضعيه وغير مخصص لظنه فضلا تاما من شكر فاحتاط الى استعمال الاحتياط في التاكل
قوله المستعمل في معناها بالتحقيق خرج بقوله معناها ما عدا الاستعمال من المجازات
لان المتبادر من لفظ المعنى اذا اطلق هو وضع اللفظ بازائه وخرج بقيد التحقيق الكنايات
فانها مستعملة فيما هو معناها بالتاويل والكناية داخلة في الحدود الثلثة للحقيقة
كما نبهنا عليه ولا يرد في الحدين الاخيرين ايضا من اعتبار قيد الحيثية او التصريح باصطلاح
التخاطب قوله وهذا المأخذ يريد به ما ذكره من انه مبني تعيين عند صاحب الوضع نسبة الحقيقة
اليه يوقف انه يجعل عارفا بامكان انقسام الحقيقة الى اكثر من تلك العلم وذكر بان تعين
مثلا ان الواضع من النحاة او المتكلمين فيقال حقيقة نحوية او كلامية وقد تسمع امثال هذه
اصطلاحية وعرفية خاصة قال ولما المجاز ذكر هنا كلمة انما اهتماما بشان المجاز لكونه
مقصودا اصليا ولو رد صدرا ثالثة مقابلة لحدود الحقيقة على ترتيبها وقوله بالتحقيق
متعلق بموضوعة اي مستعملة في غير الموضوع له التحقيقي فيتناول الاستعمال المستعمل في
الموضوع له بالتاويل ولم يمكن اعتبار الحيثية ههنا كما اعتبرت في حد الحقيقة اذ لا
معنى للاستعمال في غير الموضوع له من حيث انه مغاير له اصلا لا كما قيل لو بقوم مقام قيد
اصطلاح التخاطب في المشهور فلذلك اعتبر كون المعنى المستعمل فيه غيرا بالنسبة الى نوع
حقيقة تلك الكلمة حتى اذا كان نوع حقيقتها لغويا وجب ان يكون تلك الكلمة مستعملة في
معنى مغاير لما وضعت له في اللغة مطلقا وجاز ان يكون ذلك المعنى المغاير عين معناها

الشرعي او العرفي فمثاله مشترك بين ... لفظ الصلوة في الاركان المخصوصة ولفظ
الغائط في قضاء الحاجة فانهما مجازان داخلان في الحد وانما قلنا مطلقا ليخرج جواز كونه
عين معناها اللغوي فمثاله يستعمل الشارع لفظ الصلوة في الدعاء وقس عليه كما لو كان
نوع حقيقتها عرفيا والباء في قوله بالنسبة متعلقة بالغير فكأنه اعاد لفظ الغير ليظهر
تعلق هذا الجار به ولما ذكر استغنى الا ... التبعية اظهار المتعلق للجار الداخل على الغير و
دل احترازا ان لا يخرج ... حذف اللام دون ... اي احترازا عن ... لئلا يخرج واما محمول
على زيادة كلمة لا ... لئلا يجعل اي احترازا عن ... وقوله نظرا ... لاحتراز ولابد
يعني قوله احترازا على ... تقدير مضاف اي عن خروج ما اذا اتفق وقوله لا
بالنسبة معطوف على محذوف اي فيما يكون موضوعا له بالنسبة الى ... غير نوع حقيقتها
لا بالنسبة الى نوع حقيقتها وانما جعل اطلاق لفظ الدابة في العرف على الحمار بطريق المجاز
بناء على انها في العرف مخصوصة بالفرس والبغل قوله فتخرج الكناية مستعملة في غير ما هي موضوعة
له وذلك لانها ليست موضوعة للمكنى عنه بل للمكنى به وهي مستعملة في المكنى عنه لانه المقصود
الاصلي من الكناية لا المعنى الموضوع له اعني المكنى به فانه مراد على انه وسيلة الى ذلك المقصود
الاصلي وهنا ... وهو ان الموضوع له اذا لم يكن مقصودا اصليا في الكناية لم يكن
مستعملة فيه ... بل يلزم خروج الكناية عن حد الحقيقة اصلا ويكون تقييد فيما
سياتي الحقيقة بالتي ليست بكناية لغوا ويمكن ان يجاب عنه بانه صرح ... في بحث الكناية
بان اللفظ اذا استعمل فاما ان يراد به معناه وحده وهو الحقيقة او يراد به معناه وغير
معناه معا وهو الكناية وعلى هذا فالكناية مستعملة في مجموع المعنيين وذلك ...
ايضا انها مستعملة في كل واحد منهما لكونه داخلا في الغرض الاصلي ولا استحالة في كون
احد جزئي الغرض الاصلي وسيلة الى الجزء الاخر فيمتنع الا اعتبار يظهر الكناية في حد الحقيقة
ويحسن تقييد الحقيقة بالتي ليست بكناية هنا وانت تعلم انه قد لا يقصد بالكناية
معناها الموضوع له اصلا كما في قولك فلان طويل النجاد لمن لا نجاد له ...
ولما ما يقال من انه لا بد في الكناية من ان يتصور المعنى الاصلي ذهن السامع لينتقل
منه الى المكنى عنه فيكون الموضوع له مقصودا في الكناية بحسب التصور دون التصديق
فليس بشيء اذ لا بد في المجاز ايضا من تصور المعنى الحقيقي لينتقل ... المجاز المشتمل على المناسبة

المعنى

الصحيح للاستعمال فدعوى كون الموضوع له مقصودا بالتصور في الكناية دون المجاز تحكم
فالاولى ان يقتصر في الكناية على جواز ارادة المعنى الموضوع له لعدم وجوب القرينة
المانعة عن ارادته في الكناية بخلاف المجاز فان هذه القرينة واجبة فيه ... حمل الكناية
فيما ... قوله في معنى معناها بالتحقيق هذا الظرف اعني قوله بالتحقيق متعلق
بمعناها ... والعامل فيها معنوي كانه قيل المستعملة المستعملة فيما يناسب معناها ملتبسا
بالتحقيق وفائدته ان لا تخرج الاستعارة عن الحد فانها ليست مستعملة في معنى معناها مطلقا
لكونها مستعملة في معناها بالتأويل قوله استغنى ... وكذلك الى معنى معناها والجار اعني
بالنسبة متعلق بمعنى الغايرة وقوله وكذلك النوع متعلق بمعناها اي ما يكون معناها
في ذلك النوع واعترض على حدود المجاز بانه يجب ان يراد فيها قيد يخرج الغلط كقولك
خذ هذا الفرس مشيرا الى الكتاب بدل القيد مثل قولهم لعلاقة بينهما وقولهم على وجه يصح
اجيب بان عبارة الحدود مشعرة بان ذكر العلاقة عن قصد وان قصد في ذكر الغلط
وهو غلط اذ ليس المراد بها ما يكون سهوا من اللسان بل ما يكون خطأ في اللغة صادرا
عن قصد ... والمراد بتحقيق قيد المستعمل الماخوذ في نوعيات الحقيقة والمجاز وهو
كلام حق لان مستتبعات التراكيب ليست مما استعمل فيها الالفاظ ولما كان هذا
التحقيق ... الادراج الكناية في الحقيقة نقل اشار اليه والى ما ... وما عليه قوله ... من
حق الكلمة الحقيقة ... الكناية ... الحقيقة بيان لسبب استغناء الحقيقة
عن القرينة وقيدها بغير الكناية لان الكناية تفتقر في دلالتها على المكنى عنه الى القرينة
وان لم يفتقر اليها في ... على معناها الاصلي والباء في بنفسها متعلقة بان ... تستغني
وقوله تتعين ... لاستغنائه بنفسها عن غيرها فان تعين الكلمة بنفسها للمعنى
حكم الوضع يقتضي ذلك الاستغناء قوله وكما ما ... بالمشترك يعني قد يظن ان المشترك مع
كونه حقيقة غير كناية محتاج الى القرينة فلا يصح الحكم بان الحقيقة غير الكناية على الاطلاق
مستغنية بنفسها عن الغير وذلك ظن فاسد فان المشترك اذا دار بين وضعيه ...
الذهن الى الموضوع له وان لم تعلم بعينه كما لم يذهب الفهم الى غير الموضوع له كان في دلالته
على الموضوع له حالة مستغنيا عن القرينة وانما خصص باحد وضعيه انتصب لبيان ...
دالا بنفسه على معين وذلك التخصيص لدفع المزاحم لا لتحصيل الدلالة واقتصانها ...

الاستعارة عن معنى معناها ...

وذكره

نعيين

ولو اطلقت ... الحقيقة ... ان يراد به غير معناه وهو ...

قوله وصف الكلمة في المجاز بالغوي اصطلاح المجاز اللغوي اللاربية حيث قال وصف المجاز بنزل لفظه من
فكان حقه ان يحصر في عدم الاستغناء عن القرينة وقوله بتعينها على صيغة المضارع فليس العدم
الاستغناء الا يعين ذكر الغير الكلمة لما برا اصنافا لي وجعت الحقيقة صفته وارا بيان المناسبة
بين المعنى الاصطلاحي والمعنى اللغوي قوله الكان التناسب اي الموجود على ان المكان مفعل
بمعنى الكون اي الثبوت والوجود وجاز ان يكون لفظ المكان بمعنى الاصل التحقيق اي لمنزل التناسب قوله
اذا وجب له ثبت ولما افر الواجب بالثابت لكونه يتوهم منه معنى اللازم عقلا او شرعا قوله واجب
لما ذكر ثبوتها في موضعها وقيد به قوله ثابتة في موضعها الاصلي عطفا لما تقدم من قوله فعناها
الواجب فحوله تقوله عندي ان التا يشعر الوصفين اما على الوجه الثاني وهو بمعنى مفعول فيحتاج الى
تكلف كونها فعيلا بمعنى فاعل فظاهر لانها في الاصل صفة للكلمة فلا يدران التانيث واما على الوجه
الاول وهو كونها فعيلا بمعنى مفعول فيحتاج الى التكلف وهو ان يقدر لفظ الحقيقة في الاصل صفة
مؤنثة غير محرادة على موصوفها اعني الكلمة فيجب التانيث كما يقال مررت بقتيلة بني فلان ولما
ارتكب هذا التكلف جريا على ان الاصل في التاء هو التانيث وذهب الجمهور الى ان التاء على
الوجه الاول للنقل من الوصفية الى الاسمية كما في الاكيلة والذبيحة النطيحة قوله لان المجاز
مفعل الاصل مجاز المكان يريد به انه موضوع مصدر ميمي بمعنى اسم الفاعل الجائز بمعنى
المتعدي ثم نقل الى الكلمة التي تعتزم مكانها الاصلي بجازته ولما فسر قوله غير ما هي موضوعة
لم يقول وهو ما لا يدل عليه بنفسه يمنزلة لطهارة نقيت ساعين مكانها الاصلي ولما كان حمل المجاز
مصدرا بمعنى الفاعل مستبعدا ذهب بعضهم الى انه من قولهم جعلت هذا مجازا الى حاجتي اي
طريقا اليها من جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناها وسلك اليه قوله واعتبار
التناسب المذكوران روعي التناسب في تسمية الكلمة بالحقيقة والمجاز ليشتمل الا اعتبار الكتاب
مثلها اقدام الاشتباه الاسم الذي روعي فيه التناسب بالصفة على اقوام بسبب اعتبار المعنى العام
بالفرق كل منهما يعني العرف وان الاشتباه بان اعتبار المعنى في التسمية لترجيح ذكر الاسم
على غيره فاذا سمي انسان احمر باحمر كان المسمى بذلك المخصوص ولان اعتبار الحمرة للترجيح
تسميته بأحمر على تسميته باصفر فيكون الحمرة خارجة عن المسمى اذا زالت الحمرة كان العلم باقيا
على حاله داله على خصوصيته ثم ان لا يصح اطلاقه بهذا الوضع على انسان لزوال حمرة واعتبار
المعنى في الوصف لتصحيح اطلاقه على ما يقوم ذلك المعنى به فلفظ احمر اذا كان وصفا ام يعتبر في

مفهومه خصوصية ذات اصلا بل اعتبر ذات ما مع خصوصية معنى الحمرة فالحمرة داخلة في
مفهوم لفظ احمر وصفا بلا خصوصية ذات فيصح اطلاقه على كل ما قام به الحمرة مطلقا
وكذا الحال في لفظ الحقيقة فانه اذا كان اسم جنس للكلمة المذكورة كان الثبوت اولا تنبأ
خارجا عن مفهومه غير مصحح لاطلاقه في ذلك الوضع على غير تلك الكلمة واذا كان صفة
صح اطلاقه على كل ثابت او مثبت بوضع واصل قال [redacted] ما اذا تقول في كتاب وآلة
انهما من قبيل الاسماء ولم الصفات [redacted] بل هما من قبيل الاسماء الا انه اعتبر في مفهومها
مع خصوصية الذات خصوصية المعنى ايضا وصار عن التسمية كما اذا سمي رجل احمر باحمر
اي جعل علما له والثاني ان يكون داخلا فيه مأخوذا مع خصوصية الذات كمعنى كتاب وآلة
وان اعتبار المعنى في الصفات على وجه وله وهو ان يكون داخلا في المفهوم مأخوذا
مع ذات مبهمة على الاطلاق فالضابط ان ما اعتبر فيه ذات ما مع خصوصية المعنى
فهو صفة يصح اطلاقه على جميع محال ذلك المعنى وما اعتبر فيه خصوصية الذات فهو اسم
سواء لم يعتبر فيه معنى كالفرس والجدار او اعتبر على انه خارج عن المسمى سواء كان اسم
جنس كالحقيقة او علما كاحمر او على انه داخل فيه كالكتاب والآلة والعبارة تمييز
الاسماء التي حصل مفهوماتها المعاني عن الصفات ان يوصف له بوصف بها على عكس
الصفات فيقال شيء اله واحد قديم ولا يقال شيء اله وبقال كتاب كريم ولا يقال
شيء كتاب قوله بجوار ان نزلا مفعول له بتقدير مضاف اي اتقاء التسوية مخافة ان نزل
قوله لصحة الاطلاق فيه على الانسان الذي وصفه بالحمرة قوله عن الوصف متعلق
بما قاس من معنى البعد قوله وان كثر استعمالها اي في التسمية باعتبار المعنى وبين
الوصف قوله لكونه مجاز عن الاشتقاق من كذا اي ماله بالكسر اذا حار واصله وله قوله
لكونه معبودا اشتقاقا من كذا اي ماله بالفتح الاهة اي عبد والمقصود ان لفظه
الله علم لخصوصية ذاته وان احد هذين المعنيين معتبر فيه لترجيح التسمية
به سواء قيل انه خارج عن مدلول العلم كما هو الظاهر في الاعلام او داخل فيه ذا التفاوت
الى الاهنا مجال فان احمر علما لا يجوز زوال الحمرة فيزول العلم ان كانت الحمرة داخلة
في مدلوله قوله فظنوا ان اسماء نا الحسنى جعلنا لفظ الله بسبب هذا الاشتقاق
واعتبار المعنى فيه من قبيل الصفات التي يجب اطرادها فيخرج عن كونه اسما وليلزم

بذكر افراد الصفات من كل او علا
فظهر ان اعتبار المعنى في الاسماء
وحسن احدهما ان يكون ظاهر اهم

ان كونه مجازا عن كونه معبودا او بمشتغل الاهنا

جعل لعله قد علي عينه نو يريموا اى يشتوننا ولطالما موضع السب مكانهم الذين هم
فيه لبله ونهار قوله غفرا اى اغفر لهم غفرا ما صدر عنهم من نسبتنا الى الباطل وسبهم
ابانا قال ويحد الحقيقة والمجاز عند اصحابنا في هذا النوع اي في علم البيان ومن
طرف لاصحابنا وايراد كلمة يخرج الحدود شايع في عبارة الادبا ولان ذلك اقرب الى
افهام المتعلمين واضبط كانه قيل كل كلمة اريد بها كذا فهي حقيقة ولا شك انهم يفهمون
منه المعنى المشترك الصادق على كل فرد من الحقيقة اعني الكلمة التي اريد بها كذا فيحصل
المقصود بالحد مع تقريبه الى الفهم واشار الى الضبط فقوله كل كلمة اريد بها ما وضعت
له في وضع والوضع بمنزلة ان يقال هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له فيخرج عنه المجاز
المستعمل فيما وضع له من غير اصطلاح التخاطب بقيد الحيثية كما هو نص فيخرج الاستعارة
ايضا بقيد الوضع لان المتبادر اطلاقه في الوضع هو الوضع بالتحقيق كما مر فلا حاجة
الى التقييد بعدم التاويل كما ارتكبه في صح وضروحه بان المجاز يخرج بقيد الوضع ظاهر
فقد ساوى صاحبه قوله بيع واضع اللغة لان الاصل والسابق في الاعتبار هو وضعه
وباقي الاوضاع متاخر عنه لان اصحابنا يتقلون الفاظا موضوعة في اللغة لمعان
الى معان اخر قوله ولنا لا يذكرون هنا القيد بقرينة المعنى الاول فان قلت هلا حمله
على الاحتراز عن المجاز مطلقا فان المعنى المجازي يستند وضع اللفظ له الى غير الوضع
اعني العلاقة المصححة لاطلاقه عليه مع استناد الى الوضع لما هو موضوع له قلت
انما لم يحمل عليه لان معنى وضعت له في وضع لما وضعت له فلا يتناول المجاز الا ان المجاز
الذي اخرجناه بقيد الحيثية ولا يمكن اخراجه بعدم الاستناد في الوقوع الى غير الوضع
قوله والذي يقع له الكلمة في غير الوضع موهما بتناول اعقله بواسطة الوضع لا ينافي هذا
تفسير للاعم بالاخص فان الكلمة قد يقع في غير الوضع لما ليس لانه اعقليا بل عاديا
بلانا نقول قد تسامح في العبارة فذكر ما هو المعتبر في الدلالة عند الكل على قصد التمييز
دون الحصر ولا باس عليه في ذلك لانه بصدد بيان ما ذكر تقرير المعنى الاول وذكر
ان تقول اريد بالتناول العقلي ما يعم العادي والاعتقادي ايضا قوله فانها تكون
والعرف لحسن ونحوه ان اراد به وقوع العشرة لكل واحد من الخمسين على الانفراد
فالاولى والدلالة تضمن وان اراد به وقوعها بالمجموع مجموعها كان الامر مبنيا على ما قبل من

عبارته

فيه

لانه يفضي

وضع وحكما لان نكير وابهاما على حكم
انه اريد فاضع ما اتى واضع كل
ولو عرف ليبادر الفهم الى واضع اللغة

او اعتقاديا

لان العدد لا يتركب من الاعداد التي تحته وكانت الدلالة التزاما وقولهم في حد المجاز كل
كلمة اريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعه يتناولان استعمالا لانهما لم يوضعا لما اريد
بها في وضع واضع يخبيثنا ويتناول المجاز المستعمل فيما وضع له لم يوضع له وقولهم ملاحظة
بين الثاني والاول لعله حظ علاقة بينهما يخرج الحقيقة المستعملة في غير ما هي موضوعة
له بوضع اخر ويخرج الغلط ايضا لكن يرد على حدهم الكنايات اذ لم يقيد بالقرينة المانعة
من ارادة الموضوع له كما يرد على حد الغلط فقد تساوي هذان الحدان ايضا ولم يحصل
مقصوده بقوله فتامل فيهما وقولهم فتامل قوله واعلم ان الكلمة حال وضعها اللغوي الكلمة
اسم ان خبرها الجملة الاسمية اعني قوله حينئذ لا تسمى والظرف اعني حال وضعها متعلق
ان لا تسمى بحسب المعنى واللام في لما عرفت متعلق بما في حينئذ من معنى الفعل وجاز ان يتعلق
به ايضا حال وضعها فيفيد الكلام هكذا حينئذ حال وضعها انها لا تسمى لما عرفت قوله لما عرفت من
ان الاستعمال معتبر في حد الحقيقة والمجاز ولا استعمال حال الوضع فلا حقيقة ولا مجاز
وقوله كالجسم حال من المستتر في ان لا تسمى وحال الحدوث ظرف لقوله لا يسمى ساكنا ولا متحركا
وانما لم يسم بذلك لان السكون هو الكون الثاني في المكان الاول والحركة هي الكون الاول في
المكان الثاني والجسم حال الحدوث في كون اول في مكان اول فلا حركة ولا سكون قوله واما
حال الوضعين الاخرين اي الشرعي والعرفي في الكلمة كذلك الا ان تسمى حقيقة ولا مجازا
لكن حينئذ في حال الوضع الاول اعني اللغوي ان لا تسمى بهما على الاطلاق فلا يكون حقيقة
ولا مجازا اصلا وحينئذ في حال الوضعين الاخيرين اي المتاخرين عن الوضع اللغوي
ان لا تسمى بهما مع تقييد الحقيقة بنوعها اي لا يكون حال الوضع الشرعي حقيقة شرعية
ولا مجازا لحقيقة الشرعية ولا يكون في حال الوضع العرفي حقيقة عرفية ولا مجازا
للحقيقة العرفية ولما اكتفى بذكر تقييد الحقيقة بنوعها لانها الاصل ذكر المجاز بطريق
الاضافة الى الحقيقة ولم يقل ولا مجازا شرعيا ولا مجازا عرفيا قوله فان كان
الاطلاق قد يحتمل وذلك بان يفرض نقل الشارع او العرف اللفظ الى معنى اخر بعد
الوضع اللغوي وقبل استعماله في معناه بحسبه فحينئذ لا يكون الكلمة حقيقة ولا مجازا
اصلا ولا حاجة في اثبات هذا الاحتمال الى فرض اختراع الشارع او اهل العرف لفظا
لم يوضع في [illegible] اللغة اصلا قوله في الاصلين اي المجاز والكناية وقد اشار بلفظ

والمقال كان حسب المعنى الشارع الى وجوب التالع
لجسم اللفظ

كانه قيل يلفظ بها وتحكي انها حال وضعها ان لا تسمى لما عرفت

التلخيص الا انه كان في كلامهم انغلاق وتعقيد كما صرح باشتماله على الحشو ايضاً
قوله وان تشوقهم اى تشوق ما عند السلف وحرتنا حال منه وكذا قوله معززا والاوابد
الوحوش تقال ابدت البهيمة تابد وتابد بالضم والكسر اى توحشت والاماطة الازالة
والكنايه ما على النعم من النقاب وقفا عليهن حال من فاعل تشوقهم كما ان متنبهين كذلك قوله
اجروا البناء كتائب افكارهم والنشاء والفانية انا ضوا اى انا خوا بكل البركات الجليلة
فاذا استثنا فما اى ما بروته وما نحن نزاد على الخصوص في خصوصه اى في وسط
ذلك اى في تلك وهو بالفتح الكنف والشرح وبالضم جمع ذروة بضم الذال وكسرها
وهي اعلى الشي عن مستطله مطلعها اى عن طلوع الاطلاع على ضبعه ما بروته وما
نحن نراه قوله اعلم ان المجاز يعنى به ما يطلق عليه لفظ المجاز المجاز المفرد فيما سبق
قائم في المفرد والكلمة فلا يتناول المجاز العقلي الذي هو في الجملة والنسبة قوله اللغوي
فيما لك ان انما اراد به اللغوي الذي فسره بقوله وهو ما تقدم فيتجه ان المجاز
اللغوي غير متناول للمجاز الراجع الى حكم الكلمة وهو معترف ايضا بانه ليس بمجاز بل
ملحق به فيكون هذا التقسيم على راى السلف كالتقسيم الاول لكن يرجح ان حصر
المذكور للمجاز اللغوي لا يناسبه ايضا فالاولى ان يقال اراد بالمجاز اللغوي الذي جعل
قسما ما يطلق عليه المجاز اللغوي واما الاعتراض بان الاستعارة التمثيلية كما عرفت
انكر تقدم رحمه الله وتوجه اخرى لا يندرج في المجاز اللغوي ايضا لاختصاصه بالمفرد
فلا يحتاج في دفعه الى التاويل بما يطلق عليه المجاز اللغوي بل يكفيه ان يقال قسم الشي
قد يكون اعم منه وخص كاله بعض افاضل قسما من الحيوان قوله ولها انقسامات اى
وللاستعارة انقسامات كثيرة ومباحث جمة كما سيرد عليك قوله مجاز لغوي قدم اللغوي
على العقلي لان الاول في المفرد والثاني في الجملة وقدم اللغوي الراجع الى المعنى على الراجع
الى الحكم الكلمة لان الثاني ملحق بالمجاز وقدم من اقسام الراجع الى المعنى غير المقيد
لان المفرد التقابل بمنزلة المركب بالقياس اليه وكذلك النقص للمبالغة في التشبيه بمنزلة
المركب بالقياس الى الخالي عنها مع ان مباحث غير المقيد الخالي عنها وهي اقل من مباحث
الاستعارة فقدم ما كان مباحثه اقل تفريغا للخاطر في التوجه الى الاكثر قوله ويلوح
الكلام اى يلوح المجاز العقلي الكلام في الحقيقة العقلية اى بتبعه في فصله كما سيجيء

عتبه

الراجع الى حكم الكلمة لا يندرج في اللغوي المفسر على ان التقسيم اصله وقد احسن بان القسم كما يجيء مغزى بابن صح

اقول سباحث التقديم

التابع بالقياس الى متبوعه لا في فصل على حدة واما تقديمه الحقيقة اللغوية على مجازها
فلانه اصل لها في حدود قال **الفصل الاول المجاز اللغوي** الراجع
الى معنى الكلمة لكان يجعل قوله المجاز اللغوي خبر الفصل الاول كما يقتضيه عنوان الفصول
الخمسة وكان الظاهر ان يجري في جميع الفصول على سنن واحد الا انه تفنن وعدل
عن حكم في الثلثة الاخيرة كما يستعمل فيها كلمة في بناء على التاويل الذي عرفته في الاصول
والفنون ويمكن ان يجعل الخبر في الفصل الاول والثاني محذوفا لقرب العهد بما يدل عليه
فتقديره هكذا الفصل الاول في المجاز اللغوي الراجع الى معنى الكلمة غير المقيد ويكون
قوله المجاز اللغوي مبتدا خبره ما بعده اعني قوله هو ان يكون الكلمة الى سائقه وفي
حمل ان يكون على ما هو مسامحة شايعة في الكلام ولابد من تقدير مضاف يصح به الحمل اى
هو وان يكون الا ان التصريح بهذا المضاف للكلام مستبشع جدا قوله مع قبول ان يكون
الفرس سوى بل لعل اعتبار هذا القيد في مفهوم مولوح والمرسن اشتقاقه من الرسن حبل ان
نقل ابنه اللغة وتبادر الفهم من موارد الاستعمال يشهد له به وباعتبار قيدي المشفر والجحفلة
في مفهوميهما ايضا وقد سبق منا ان ما دل عليه كلام مصنف في حواشيه ان الانف والشفة والرجل
مطلقة له تخصيص بالانسان لانه لا يتابى فيما ذكره في مباحث وجه الشبه من اختصاصها بالانسان
قوله استعمل الانف من غير زيادة قيد لانه يستعمل في معنى الانف الذي هو معرى عن ذلك
القيد فيعبر مطلقا فصل البيت ومقلة وحاجبا مزججا اى من قطعا مطوله وفاحما
اى شعرا اسود كالفحم واختار انه سرجا ماخوذ من السراج اذ يقال سرج الله وجهه
اى حسنه وبهجه وقيل معناه كالسيف السريجي في الدقة والاستواء وايا
ما كان ففي الكلمة غرابة تخل بفصاحتها والقرينة الدالة على كون المرسن في البيت مطلقا
تشبيه الحاله بالانسان لا يقال فجه قد استعمل مقيدا بغير لقوله المطلق لانا نقول انه يستعمل
معنى في خصوصية عضو الانسان بل في المطلق الموجود في ضمنه على قياس قولك رايت
رجلا فانك لا تريد به خصوصية زيد مثله قوله ومثل المشفر اى مثل ان يستعمل المشفر استعمال
الشفة بان تجرد عن قيد كونه شفة بعير ويكون المراد منه مفهوم الشفة مطلقا
واما احتاج قوله فانه غلط الشارح استعماله في الانسان وان قرينته دالة على
ان المراد هو الشفة مطلقا لا غير لجواز ان يراد به تشبيه شفته بشفة البعير

قوله اشهر

على الغلط فيكون المشترك استعمال المجاز اعتبر تقييد وله مجال المنع الا احتمال في قوله
مرسنا قوله سمي هذا القسم انتهى الكلام لبيان وجه التسمية قوله لاختصاصه بعلاقة
الاصل لكم الموضع الى وضع كان فيكون التصرف فيه في امر وضعي وهو المراد بكونه
لغويا اعني ما يقابل المجاز العقلي الذي يكون اختصاصه بعلاقة الاصل لحكم العقل فيكون
التصرف فيه عقليا قوله عند المصير اي لقيامه مقام المترادفين بمعنى انه اذا نظر لك
ما ارى هذا القسم من المجاز كان قائما مقام احد المترادفين فكما ان احد المترادفين
اذا اقيم مقام الاخر لم يقصد به معنى لم يؤد ذلك المعنى بعينه فلا يعد مفيدا كذلك المشفر
اذا اقيم مقام الشفة لم يقصد به الا تلك الحقيقة اعني العضو المخصوص وذكر القيد الذي
جرت الحقيقة عنه تابع عارض لما كان بمنزلة امر خارج عن مفهوم المشفر فلا يترتب
على قيامه مقام الشفة فائدة بخلاف اطلاق الاصابع على الانامل في يجعلون اصابعهم
في اذانهم فانه يفيد مبالغة وكذا اطلاق البدر على الفرس يفيد تصويرها بصورة ما هو
اعظم لنا وايضا في كل من هذين الاطلاقين اثبات الشيء ببينة كما سيأتي وليس في ذلك
في المشفر الا ان المعنى حقيقة نعم اريد تشبيه انف الانسان وشفته ورجله بمرسن الدواب
ومشفرها وحافرها استعملت هذه الالفاظ في تلك المعاني المشبهة لمعانيها الاصلية
كانت مجازات مفيدة من قبيل الاستعارة ولا استحالة في كون لفظ واحد بالقياس الى معنى
واحد صالحا لان يكون باعتبارين مجازا فيه من نوعين متباينين

قال الفصل الثالث المجاز اللغوي الراجع الى المعنى اي الى معنى الكلمة لا الى حكم لما قوله معنى
الكلمة لم يكتف بهذا التفسير مع تعين هذا القسم عن غير المفيد والاستعارة
اما اعتمادا على ما تقدم في تقسيم المجاز الى اقسامه واما نظرا الى انه لا تعديد في الاستعارة
بناء على ادعاء كون المشبه عين المشبه به كما في غير المفيد ايضا لبقاء ما هو اصل المعنى
واللام في قوله لتعلق النفع بها متعلق بان يراد وما بينهما اعتراض وفي قوله تصدر
عن البد اشارة الى ان اليد بمنزلة السبب الفاعل للنفع واشعار الى ان يعني النعم لا
ينافي كونها في الاصل مجازا لغويا قد صار حقيقة عرفية قوله وكذا اذا اريد
اي بلفظ اليد النوع او القدرة كانه اراد بها معنى واحدا كما يشهد به قوله لان القدرة
والمشهور ان النوع صفة يتمكن بها الحيوان من مزاولة الافعال الشاقة والقدرة

صفة تؤثر على وفق الارادة واستعمال اليد في المعنى المشهور للنوع غير معروف وانشاد
بقوله اكثر ما يظهر سلطانها في اليد الى ان اليد كالسبب المادي للقدرة والقوة الذي بها
يكون البطش فيكون تعليله بظهور سلطان القدرة في اليد لكان اظهر شهادة النظر
السليم قوله ولذلك اي ولان ارادة النعمة او القدرة بلفظ اليد مبنية على تعلق بين
المعنى المراد والمعنى الاصلي تجدهم لا يطلقون لفظ اليد على ما لا ملابسة بينه وبين الجارحة
اذا اريد من العلاقة في المصحح في المجاز المتعدي عن معناه الحقيقي قوله وكما اريد المزادة
بالراوية المزادة ظرف الماء الذي يستقى به على الدابة التي تسمى راوية قال ابو عبيد لا تكون
المزادة الا من جلدين تقام بجلد ثالث بينهما لتتسع وجمعها المزاد والمزايد واما الظرف
الذي يجعل فيه الزاد اي الطعام المتخذ للسفر فهو المزود وجمعه المزاود قوله او ان
يراد بالبعير لم يذكر هاهنا لفظه نحو لغرابته مما تقدم اذ هناك اطلاق اسم الحامل على المحمول و
هاهنا عكسه ولذا عطف باو وقال نحو والحمية المذكورة اي المحمولة التي هي قريبة
من الحاملية والحقص بفتح الحاء المهملة والفاء اسم لاثاث البيت واسقاطه في الكل
ثم اشتهر في البعير الحامل له حتى ظن انه مشترك بينهما كما يشعر به عبارة الصحاح في
الربيئة الطليعة من ربأت القوم اذا كنت طليعة لهم في مكان عال والناظر الطليعة
كغروقة وعلامة ولم يرد بقوله كانها الشخص كلها ان هناك تشبيها حتى يتوهم انه استعارة
الا ترى انه لو حمل على ظاهره الذي هو التشبيه لكان من قبيل اطلاق اسم المشبه على المشبه به حقيقة
الادعاء كما في الاستعارة المكنية بل اراد تحقيق العلاقة وتاكيد الاشارة الى ان اسم الجزء
لا يطلق على الكل الا اذا كان لذلك الجزء مزيد اختصاص وارتباط به حتى كان الكل بعينه قوله
من جهتها اي يكون الغيث سببا للسنام فانه ايضا من اطلاق اسم المسبب على السبب كاطلاق
النبات على الغيث الا ان الغيث سبب قريب للنبات وسبب بعيد للسنام وصدر البيت
اقبل في المشتى من ربابه يصف غيثا نبات السنام الوسن لخارفه بريد وطرهما معا
وعجز برحليه والرباب السحاب الابيض قوله ومن هذا اي ومن اطلاق اسم الاثار على
الغيث او من اطلاق اسم المسبب على السبب البعيد يعرف وجه تفسير من فسر انزال الازواج
بانزال الماء فانه جعل لفظ ثمانية ازواج من الانعام متطلقا على السبب البعيد الذي هو الغيث
وجعل الانزال انزالا على حقيقته ومنهم من عكس فجعل انزل مجازا بمعنى قضى او قسم لان
الثمانية وهي الابل والبقر والضان والمعز

الى ما ورد في الحديث كان وجه ... التعبير الظاهر اذ بالنظر ...

فضاياه وفيهم يوصف بالنزول من السماء وحيث انها كتبت في اللوح قوله لا سيما افاظ
الماء ورد بحسن مجالها اذا نظر اليه نظر ان مولا امرها في معيشتها على انزال الماء من السماء
وبرد طا ما يتوهم من انها قد تعيش بنبات لبس من ماء السماء بل من مياه الارض و
الصخر مثل صخرة بيت المقدس وقيل كل صخرة كبيرة مثل جبل قوله وقيل هذا الى ما ورد
في الكريمة من انزال الماء الى الصخرة ضميمة من معنى قوله الم تر ان الله انزل من السماء ماء
الى الصخرة فسلكه ينابيع في الارض اى عيونا ومسالك كمجارى في الارض كالعروق
في الاجساد يقال سلكت الشئ في الشئ فانسلك فيه قوله ومما نحن فيه اى ومن اطلاق اسم
المسبب على السبب قوله رزقا اى مطرا هو سبب الرزق وكذا رزقكم اى في السماء المطر
الذي هو سبب رزقكم وقال بعضهم يجوز ان يشبه التلبس الذي بين الرزق والسماء بتلبس
الظرفية وكون الرزق في السماء فيكون في مجازا حكميا لا لغويا الا انه لما كان اللغوي
اكثر كان الحمل عليه اجدر وهذا سهو لان ما ذكره مجاز لغوي ايضا الا انه في كلمة في
على طريقة الاستعارة والا يكون ههنا مجاز حكمي ان لو نسبت ظرفية عين السماء
للرزق الى السماء فتدبر قوله ومما نحن فيه فصله عما سبق لانه قد ذكر فيها المجوز في
الفعل اعني في هداه الله واضله الله مع ان خلق في لانهما على صيغتهما عند اهل
السنة وهذا السلك اشارة الى اعتبار علاقة السببية المتناولة لاطلاق اسم المسبب
على السبب كالكثر ان مثله والعكس كما في مثالي الاكل والدم وتعنى الطف الصق به
اللطف يقال لطف بكذا اى بر به فهو متعد بنفسه وفسر الهداية باللطف دون خلق
الاهتداء رعاية لمذهب من استحقاق المكلف الاهتداء [illegible] فلا بد ان يكون فعله
له اختياريا وفسر الاضلال بالخذلان لا بخلق الاضلال [illegible] للاحتراز عن نسبة القبيح
اليه قوله اى العناد المستلزم للنار [illegible] صريح في ان النار المسببة عن العناد اطلق على
سببها اعني العناد وعند صاحب الكشاف ان اتقاء النار كناية عن ترك العناد فلا مجاز ههنا
قوله المستلزم اموال اليتامى الموجب للنار فاكل [illegible] نوع من التكرار [illegible] المستلزم لاكل اموال
اليتامى اياها بيان لفظ اكل اشعار بجهة سببية اكل الاموال للنار واول البيت اني لنا
احمر مجاها فالاحمر جمع حمار [illegible] عن فيلس علة الرعيان وقوله اى علفا بالتمن الكافا
الكاف بيان لعلاقة السببية الا لكلف العلف [illegible] قوله للتعلق [illegible] حكم العلقة بين الاكاف

اياها اى النار [illegible] ان اسم النار اطلق على سببها
اعني اموال اليتامى فيكون المعنى انما ياكلون في بطونهم
اموال اليتامى

اشارة الى علاقة السببية الثابتة للعلف وقد يتوهم ان قول القائل مبتدأ والمتعلق [illegible]
وكذا قولهم مبتدأ والمتعلق بينهما اى المتعلق [illegible] للزوم خبره وعلى هذا
يصح ان نجعل قوله هذا السلك في اطلاق اسم المسبب على السبب لكنه كما ترى بعيد عن سياق
الكلام قوله ومن امثلة المجاز لما كان التعبير بالفعل عن ارادته نوعا كثير الموارد شائع
الاستعمال فصله عما قبله مع انه من اطلاق ما وضع للمسبب على السبب قوله استعملت
على صيغة المبني للمفعول مع التانيث مسندا الى [illegible] اللفظة او الجملة ولما ذكر
المصدر اعني استعمال الظاهر متعلق الجار في قوله بقرينة الفاء وقصة مجازا [illegible]
به كونه مرة استعملت مرة في حينه بيان القول ومن امثلة المجاز قوله فاذا قرأت
القرآن قوله والسنة بالجر عطف على الفاء يعني ان القرينة مجموع الفاء والسنة المستفيضة
ووجه دلالتهما ان الفاء دلت على ان الاستعاذة على المعنى المراد بقرأت والسنة المستفيضة
دلت على تقديم الاستعاذة على نفس القراءة فلا بد ان يجمع بينهما بان يراد بقرأت معنى
غير نفس القراءة وليس شيء يراد به ههنا سوى ارادة القراءة قوله ولا يلتفت [illegible]
القراءة ان قوله الى تاخير الاستعاذة عن القراءة منهم ابو هريرة والنخعي وابن سيرين
وليس ذلك مخالفا للمعقول اذ فيه احتراز عن الوسوسة المؤدية الى العجب بالقراءة والاعتداد
بها لطاعة الا ان الجمهور على التقديم طلبا للحضور [illegible] في حال القراءة فلا يكون [illegible]
الا من يؤخر الاستعاذة وعدنا خبرها من ضيق مجال [illegible] اساليب الكلام وعدم احاطته
بانواع المجازات وقلة اعتداده بالطريقة المشهورة قوله بقرينة فجاءها [illegible] المجاز
ان يكون [illegible] فاقتلوا انفسكم على تقدير كون القتل
نفس التوبة بناء على انه حق التفسير ان يعقب الاجمال في الذكر واذا حمل مجيء البأس على
الاهلاك كان اهلكناها بمعنى اردنا اهلاكها ليصح مجيء البأس بعد ما اريد اهلاكها
وقد قيل انه من باب القلب وانه فسر مجيء البأس بالحكم بمجيئه واشتهاره ولما حمل البيات
على غلبة النوم وغلبة [illegible] لا يصح لان [illegible] بيانا [illegible] كل
الاباء ولما خص [illegible] البيات ووقت القيلولة لمجيء البأس بهما لانهما وقت الغفلة والدعة
فنزول العذاب فيهما اشد وافظع قوله بقرينة انهم لا يرجعون [illegible] على ان
لا [illegible] في المعنى حرام انهم لا يرجعون اى ممتنع رجوعهم عن معاصيهم لخذلان الله اياهم

أو على أن هناك مبتدأ محذوفا أي هم أو علم عليهم ذكر إلى المذكور في الآية السابقة من العمل الصالح
والسعي المشكور لأنهم لا يرجعون عن صاحبهم فيكون اللام محذوفة عن أن حذفا مطردا
وقرئ إن بالكسر فلا بد من حذف المبتدأ وعلى التقادير كلها هو قرينة على أن أهلكناها
بمعنى أردنا إهلاكها لأن الرجوع عن المعصية لا يتصور فيمن أهلكوا حقيقة بل فيمن أراد
الله إهلاكهم قوله ومنه ما أنت بصدد ما قبله أما الحياة فقرينة واحتياجه إلى مزيد بيان وأما
لأن صاحب الكشاف حمله على حقيقته حيث قال إنهم لا يؤمنون بل على أنهم أحق من الذين
اقترحوا على أنبيائهم الآيات وعاهدوا أنهم يؤمنون عندها فلما جاءتهم نكثوا وخالفوا
فأهلكهم الله فلو أعطيناهم ما يقترحون لكانوا أنكث وأنكث إلا أن ما ذكره المصنف
معنى وأبلغ في الوعيد فحمله أن ترتب الكلام إنما هو على ما سبق يقتضي أن يكون الموصوف
بالإهلاك من حصل فيه وذلك بأن حمل الله إهلاكهم على إرادته ويقدر في الكلام الإرادة إهلاكهم
فيكون معنى الآية بحمل قرينة أردنا إهلاكهم [illegible] يؤمنون وأصرح من القرى فهؤلاء يؤمنون و
نحن على أن نهلكهم وقد فصلناه بناء على أصل أصرارهم على عدم الإيمان ومن الوعيد بإرادة
إهلاكهم ما لا يخفى قوله ولما حدث الله مستاع إلى الامتناع من لواحق الاستعانة على ما ذكرت
ومكورة قراءة ابن عامر دون القراءة على ضيق العطف أو ضيق مجال في فنون المجاز ووقوع الوصل
بين كلا الأمرين وللتنزيل على لكة بعد مثل آياته أي أن التجوز بالفعل عن الإرادة منه جري فيما
هو أبعد من قراءة ابن عامر دون القراءة جريا مستفيضا مشهورا بلا كلام أي ذكر الجري المستفيض
قوله من إذا انكم منعولون أن لم يذكر وكلمة إذا تجمع وجاز أن يكون صلة للموصول أو من
يكون لم يذكر إن كلمة ظرفية وكمن صلى لغير قبلة مفعولا لئلا لم أي لكادر لمرتكب المتكلم
نحله فيمكن قال أنا أبين للموضع التي تلقاها أولو العقل بالقبول الأترى أنه لو قلت
أمرت في التركيب ضيقا كان مستنكرا وأجل الخالق غنيا وذلك الاستعمال المشهور المقبول قوله
اليس فكل أصوب أن جريان التجوز بالفعل عن الإرادة فيما هو أبعد جريا مستفيضا
فإن قوله وعليه فقس إشارة إلى أن له نظائر كثيرة لأن كل أحد يقول للبناء وسع
البيت وللخياط ضيق الكم وطول الثوب فاللات ذو الجيم وفتح السين الغير ذكر
ما له هي ولما قال ما يشهد لعقلك مع أن اختصاص الألفاظ بمعانيها إنما هو بحكم
الوضع دون العقل لأن من نوع التضييق بحسب وضعه قبل الخ ضيق وأما اقتضاء هذا

الخطاب

المفهوم أن يكون هناك سعة سابقة فبشرها أي العمل قطعا وأراد بقوله التوسعة معنى السعة
تجوزا قوله فيترك الكل وأصر دبره وي بصيغة المجهول طلبا ضيقا وكذا الحال في ثم باس قوله تجوز
مراده أي مراد المجوز والمعنى بحسب إرادته وهو السعة والحاصل أنه جعل السعة المجوزة
الإرادية كالواقع ثم أمر بتعبيرها فقد تجوز بالتضييق الموضوع لتغيير السعة المحققة
المقدرة هنا كما قيل وليس بشيء إذ لا يكون للمثال من قبيل التجوز بالفعل عن الإرادة أصلا
فلا يظهر كونه أبعد من التجوز في قراءة فالحق أن يقال نزل الإرادة المتوجهة المتعلقة بالسعة
منزلة السعة فعبر عنها بالسعة لأن ما أراده هي العبارة أي ضيق له فوك غير السعة
بمعنى غير إرادة السعة إلى الإرادة عدمها وبهذا ينكشف كونه أبعد من التغيير بالفعل
عن الإرادة المحققة والى ما ذكرنا أشار بقوله لما الذي هناك هو مجرد تجويز أن يريد المختار
التوسعة أي هناك الإرادة مجوزة منوهمة ثم قال فيترك مجوز مراده والمراد به السعة مرادا بها
الإرادة السعة لا معناها الحقيقي كان فيه ذكر المقابل الذي بني عليه كلام مع كونه معترفا بأن ضيق
ثم التركيب من تنزيل الإرادة الشيء منزلته ذكر الطي والتعبير عنها وقد يقال أمر الشيء ضيقا من
توابع التعبير بالسعة معنى التضييق أعني التغيير من السعة إلى الضيق فليستعمل اللفظ فيه
مجازا فإنه أقرب كثيرا ما يكلف للعم قوله أما على ما جرى على معنى كان يكون ذلك التجوز في
الأقرب الذي هو قراءة الجري وأجري ولما كان جريه مع العطف نظرا إلى استفاضة جريانه
في الأبعد كانت في ذلك يكون في الأقرب أولى بالجريان وأكثر استفاضة في الاستعمال قوله في
أمثال ذكره بالرفع عطفا على المرفوع ذا السابقة أي ومن أمثلة المجاز أمثال ما ذكر من الأمثلة
المتقدمة وقوله مما نحوي بيان للأمثال أو لفظ الكلمة مظهر وقع موقع العائد إلى الموصول لأنه
قبل من الكلمة التي تعدي عن معناها الأصلي وقوله لتعلق بينهما يتعدى وقد بالغ في تعميم وجه
التعلق بقوله قويا كان أو لكنه أراد أنه مشروط بأن يكون نوعه معتبرا في اللغة أو ما من
شيئين إلا وبينهما تعلق بوجه ما مع القطع بأنه لا يصح التجوز بين جميع الأشياء قوله و
لتعلق هنا تعليل لقوله تحمل على صيغة المبني للمفعول والمراد أن مذهب الجمهور هو أن كلمة
لا في أن لا تسجد صلة أي زائدة كما في قوله لئلا يعلم وذكر لأنه لا يشتبه على أحد أن
المانع إنما منع إبليس عن السجود لا عن تركه فالمعنى ما منعك عن أن تسجد وعندي أنه يجوز
أن لا تكون كلمة لا زائدة بل تكون قرينة المجاز في منعك وبيان ذلك أن بين المانع الصارف

عن الفعل وبين الداعي الى ترك تعلقا معتبرا يدل الداعي الى الترك يستلزم كونه صارفا
عن الفعل فجاز ان يستعمل منعك بمعنى دعاك ويكون الجار المحذوف كلمة الى دون كلمة عن
انما دعاك الى ان لا تسجد والظاهر ان تقال مرادا به دعاك الى انه تسامح في العبارة فذكر
بدل دعاك ما دعاك لعدم الالتباس ذكروا ان تقال اراد بالضمير به لفظ منعك المعروف
لكلمة ما فكانه قال ما معنى منعك يعني ما دعاك قوله ونظيره ما منعك اذ رايتهم فعند الجمهور
لا مزيدة اي ما منعك الى ان تتبعني وعند من يعني دعاك اي ما دعاك الى عدم اتباعي في الغضب
لله وشدة الزجر عن المعاصي والمقاتلة مع من كفر والحرم طوفي
لتخبرني عما وقع من الفتنة ولم تكون فيما بينهم قوله ومن امثلة المجاز المستثنى
منه فصله بالمكان الاختلاف فيه وكانه باب على حياله وتحقيق الكلام في كونه
مجازا انه مفتقر الى الترص للتناقض وذكر لانه لو كان له على عشرة الا واحدا
كلام متناقض بظاهره لاقتضاء اوله ثبوت الواحد في ضمن العشرة واقتضاء آخره نفيه
وقد افترقوا في التقصي عن هذا الاشكال فرقا فمنهم من زعم ان المستثنى والمستثنى منه
واداة الاستثناء بمنزلة كلمة واحدة منها ان العرب وضعت لمعنى واحد كمن لو النحو
مثلا عبارتين احدهما مختصر من لفظ تسعة والاخرى مطول كعشرة الا واحدا و
ضعفه ظاهر ومنهم من اختار انه اريد بلفظ عشرة مثلا احادها باسرها واخرج باداة الاستثناء
بعضها عن تعلق النسبة الذي يقتضيه العبارة بظاهرها ثم حكم بالثبوت او الانتفاء
فهاهنا العشرة باقية على معناها الحقيقي الذي يدل عليه حال الافراد وقد اخرج
بعض آحادها عن الحكم فلا تناقض اصلا ومنهم من ذهب الى ما ذكره المصنف من كون المستثنى
منه مجازا فيما بقي بعد الاستثناء فالعشرة مثلا مستعملة في التسعة وقرينة المجاز قوله الا واحدا
فيكون من باب اطلاق الكل على الجزء قيل اذا اريد بلفظ العشرة لم يتناول الواحد فيها فلم يكن الا
واحدا اخراجا اذ لا يتصور الاخراج الا بعد الدخول مع اتفاق الادباء على ان الاستثناء المتصل
اخراج الشيء عما دخل فيه غيره قلت فالجواب عنه في فصل الاستثناء بان دخول الواحد في حكم العشرة
ليس مقصودا من قبل المتكلم كما ادعيته والا لما فعل آخر كلامه اولا بل من قبيل السامع ليتناول العشرة
للواحد بحسب الوضع نظرا الى تحقيق كون المستثنى منه مجازا ينبني على لزوم التناقض في الاولى
ان يلاحظ الكلام في الاستثناء الى النزاع عن العلم الباقي عن التناقض من المبادرة والجواب عن

يتوجه عليه من الشبهات قوله كالتقدم يعني ان تسمية هذا النوع من المجاز مجازا التعدية عن معناه
الاصلي ولغويا لاختصاصه بمكانه الاصلي بحكم الوضع العقلي ومعنويا لتعلقه بمعنى الكلمة لا
نحوها قوله وانما تسميته متبدلا فلتضمنه شبه شاهد لتحقق المعنى الذي اريد بها لا سيما في
في المجاز الكناية لرفعته المجاز على الانتقال من اللزوم الى اللازم ولا شك ان تحقق الملزوم
شاهد لتحقق اللازم مثلا اذا كانت النعمة او القدرة من لوازم اليد فاذا ذكر لفظ اليد
فقد اثبت بينة ما اريد به من النعمة او القدرة بمعونة القرينة ولما كان شبه شاهد
لان المعنى الاصلي ليس مرادا حتى يكون شاهدا حقيقة نعم لفظه مذكور فهناك شبه شاهد
ولما كان حقيقة اصل المعنى غير المراد في نحو المستثنى لم يتصور فيه شبه شاهد لتحقق
المعنى الذي اريد به **قال الفصل الثالث في الاستعارة** فسر الاستعارة
بالمعنى المصدري وذكر احد طرفي التشبيه على اطلاقه لتناول المشبه كما في الاستعارة التصريحية
والمشبه كما في الاستعارة بالكناية واراد بالتشبيه التشبيه المعنوي لا يعقل ان لا يصرح
هناك بما اراد ثم جعل احد طرفيه مشبها والاخر مشبها به مع كونه مقصودا قوله وتريد
به الطرف الاخر اراد به الطرف الاخر اما على سبيل التحقيق كما في الاستعارة المصرحة بها حيث ذكر
لفظ المشبه به واريد ما هو للمشبه حقيقة واما على سبيل الادعاء كما في الاستعارة المكنية
عنها حيث ذكر المشبه واريد المشبه به ادعاء لا حقيقة وقوله مدعيا حال من فاعل تريد و
قوله دالا على حال من فاعل الادعاء المذكور حال من فاعل مدعيا والادعاء بخص المشبه بما يخصه
اما مطلقا او بالقياس الى المشبه فيتناول اسم جنسه كما في التصريحية وما يكون من لوازمه
كما في المكنية والمقصود بذكر الحالين اعني مدعيا ودالا على تحقيق ما بني عليه الاستعارة لا
الاحتراز عن شيء قوله بافراده في الذكر يعني بذكر ان اسم المشبه ليس مذكورا اصلا لا لفظا
ولا تقديرا ولا نية على ما مر كتبيه قوله ان المنية انشبت اي علقت اظفارها وهذا المثال
موزون وفيه اشارة الى البيت المشهور لابي ذؤيب قوله بادعاء السبعية لها اي للمنية
تصريح بان المراد من لفظ المنية هو السبع الا دعا اعني المنية المصورة بصورة الا
السبع الحقيقي وقوله برز صاحبك اي ادعيتا في مهون طرفه بترز بعد تقييد الطرف الاول
اعني فيما صارف وقوله نطقا تعليل لتزيين الحكم بمرور نطقا الى الحال الى قوله
طارت معه ذكرى اي طارت المتوجع للجلساء والنار المنبث انما هو نفس السبع مع الخلب

مبنى

منه وهو القاضي ابو بكر الباقلاني

اوالناب فى ان السبع كذلك يتبع وهواه يكون له مخلب اوناب ولفظ كذلك حال من
المستتر فى يتبع وانت خبير بان ما ذكره لا يدل على ثبوت معنى الاستعارة فى لفظ المنية
كما يقتضيه مذهبه فى الاستعارة بالكناية بل يدل على ثبوت معناها فى اثبات المخلب
للمنية وهو المسمى بالاستعارة التخييلية عنده على ما ستعرفه قوله وكذلك الصورة
المتوهمة على شكل المخلب او الناب يشير به الى الاستعارة التخييلية على مذهبه
وسيرد عليك تحقيقه ولما فارغ تسميتها اى [illegible] سماه دون تسميتها لان
البروز لا بسط التوضيح الذى هو بمنزلة اكساء الشجاع اسم الاسد لا بواسطة التسمية
الا ان يجعل مصدرا من المبنى للمفعول وفيه عدم الفرق بالنظر الى الدعوى لانه اذا نظر
الى الحقيقة كان الفرق ظاهرا اذ المتحقق سماه باسم المخلب وصفا دون المتوهمة
قوله ههنا سؤال وجواب وكرره فصل الاستعارة بالكناية ان الاصرار على ادعاء كون
المشبه كالمنية مثلا داخلا فى جنس المشبه به كالاسد ينافى الاعتراف بحقيقة المشبه
كما اعترف بها اقوى من التصريح باسم جنسه فيلزم فيه الجمع بين الانكار البليغ و
الاعتراف الكامل واجاب عنه بالنادريخ اسم المشبه كما ستعرفه قوله وتبيع المشبه به
سوا كان هو المذكور كما فى الاستعارة المصرح بها كالنوك فى الحمام اسد او المتروك كما
فى المكنى عنها كالنوك اظفار المنية مستعار منه ويتبع المشبه به كلفظ الاسد فى المثال الاول
ولفظ السبع فى الثانى مستعار او ههنا اعتراض منه بان المستعار فى اظفار المنية لفظ
لفظ السبع المتروك لا لفظ المنية المذكورة وهو مخالف لما اختاره من ان الاستعارة فى لفظ
المنية لكنه هو الحق الذى لا محيد عنه كما سيأتيك تحقيقه فى مباحث الاستعارة بالكناية
والاول [illegible] ان يقول المشبه مستعار له الا انه راعى لطيفة فعبر عن المشبه
بالمشبه به فصل الالف فى اسم المفعول مستترا راجعا الى الموصول وان الضمير المجرور
فى به راجع الى المشبه به المذكور سابقا ومن المعلوم انه لا يستتر فى السابق بل الجار
والمجرور العائد الى الموصول فاعل الاسم المفعول وقد نقل عن الثقة انه قال الالف واللام
فى قوله المشبه مستعار له اسم موصول بمعنى الذى بخلاف قوله وتبيع المشبه به ولا
حاجة الى ارتكاب ذلك فى توجيه كلامه كما عرفته مع ابتنائه على ان يجعل لفظ المشبه بمعنى
على الاسماء [illegible] فصل الى معنى الفعل كالمؤمن والكافر فيكون الضمير فى به ا ه

راجعا الى الموصوف المقدر كما فى المشكر اعنى اقرام شبه به ويجعل لفظ المشبه المذكور ههنا
بمعنى الوصف دون الاسم او يحمل الاول على مذهب المازنى والثانى على مذهب الجمهور
قوله والذى قوله تمسك من قال ان الاستعارة يعتمد ادخال المستعار له فى جنس المستعار منه
هو السر فى امتناع دخول الاستعارة فى الاعلام وكذلك مبنى الاستعارة على المبالغة فى
حال المشبه بدعوى انه عين المشبه به وذلك انما يحصل اذا كان المشبه به مشتهرا بالوصف ولا شك
ان الاعلام ليست مشهورة باوصاف لما مضى ان اسماءها تنبئ عن اوصاف فيها اشياء ما تكون
الاشخاص فلا تشتهر باوصاف كذلك فلا يقع الاستعارة فى الاعلام الشخصية الا اذا كانا
كما اذا تضمنت نوع وصفية اى دلت عليه التزاما بسبب خارج او عارض فلا يتنزل
عن وضعه [illegible] بتسمية الاعلام فيقال رايت اليوم حاتما او مادرا قوله ومادر رجل [illegible]
يعنى كتضمن سحبان الفصاحة وباقل العى والفهاهة قوله واما عد هذا النوع لغويا
بين اوله الوصف فى تسميته استعارة ولم يتعرض لوصف تسميته مجازا او معنويا وعقليا ومفيدا
للمبالغة فى التشبيه لظهوره مما تقدم بل تعرض لكونه لغويا اذ فيه خلاف قوله احدهما انه لغوى
نظرا الى قال بعضهم انه لغوى نظرا الى ان لفظ الاسد مستعمل فى غير ما وضع له عند التحقيق قوله
فاذا وان ادعينا ان بيان لكونه مستعملا كالكرم والغنا فى قوله فلا تنجاوز رانس لانه خبران
لا حذف واحد ادعينا لكون ان يجعل جزالة فيكون الواو للحال على الشرطية مردية بين المبتدأ
والخبر على قياس ما جرى فى قوله كنت وعاينته نهى الوعيد والصورة اشارة الى الهيئة المجموع
وحيث هو مجموع والمراد بالبنية هيئة بعض اجزائه بالنسبة الى البعض وعبارة المفتى غلط
ومن ساير بيان ما لم ومن الصفات بيان لسائر الحالات وما للاسد بيان [illegible] المذكور من
الصفات الحقيقية التى لا شك ثبوتها للاسد لكونها ظاهرة لحواس الابصار مدركة بها واللام فى ولهذا
كانت ابتدائية لا موطئة وجواب الشرط مقدر يدل عليه قوله لكن اللغة اى وان كانت اسمى عنه
من اشد اوصافه لشدة اختصاصه بل به ومن امكننا ان نقول انا لو تمكنا فيه لم نصر بمجرد ذلك نفس
المعنى الحقيقى للاسد ولما يكون كذلك لو كانت اللغة وضعت اسم الاسد لها لكن اللغة لم تضع
الاسم لها وحدها بل وضعته للشجاعة كائنة فى مثل تلك الجثة الاسدية وقد تسامح فى هذه
العبارة اذ مقصوده ان الاسم موضوع لتلك الجثة الموصوفة فى الواقع بالشجاعة المخصوصة
اولها مع تلك الصورة حتى يدل الاسم عليها مطابقة او تضمنا وكذا قد تسامح فى قوله ولو كانت

لانه موضوع للشجاعة ا ه

وَضَعِيفُهُ لتلك الشجاعة اى الكاملة التى تجوزها اذ مراده انه لو كانت وضعيفه لمفهوم الشجاع
لزم امور اربعة ا ان يكون لفظ الاسد صفة كلفظ الشجاع لا اسما ب ان يكون استعماله
فى الانسان الموصوف بغاية الشجاعة من جهة التحقيق لا من جهة التشبيه لانه ح فرد من
افراد مدلوله والجراءة بالمد وفتح الجيم بمعنى الشجاعة يقال جَرُءَ جراءة فهو جرىء و
المقدام مصدر ميمى من الاقدام ج ان يكون فى اسم الاسد المنطلق على الانسان الشجاع
شائبة استعارة لان الاستعارة مبنية على التشبيه ولا تشبيه على كل التقدير د ان يصير
المطلوب بالقرينة مقلوبا على وجهه اذ كان المطلوب بها منع الكلمة عن حملها على ما وضعت
له وقد صار المطلوب بها الآن ايجاب حملها على ما وضعت له واللوازم كلها منتفية اتفاقا فكذا
الملزوم قوله وكما انهما اى ادعاء الاسدية لغوى لا يدل على مجاز عقلى على معنى ان التصرف فى امر عقلى وذلك ان
المتكلم قد اثبت الاسدية للرجل الشجاع بطريق الادعاء فكان لفظ الاسد باقيا على معناه اللغوى
الا ان ثبوت ذلك المعنى هنا بتصرف من العقل على وجه الاستعارة فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا
قوله ويتفرع فاعله ان يكون اطلاق اسم الاسد ولفظة كذا اشارة الى الرجل ولفظة هذا الى الصبى
وقوله لفرع ذكر الدعوى تعليل للتفرع ولفظة كذا اشارة الى كون الاطلاق على الاعتراف و
قوله الى يكون متعلق بقيل اى قيل لاجل هذا الاستفهام وموضعه التعجب ضمير يكون واسمه لفظ
قوله اى قول ابن العميد وقد عطف على ضمير واسمه مع رعاية ترتيبهما بعاطف واحد حيث قال او
موضع نوع التعجب قوله ولا تعجبوا بنصب موضع ورفع قوله والحاصل انه لا معنى للتعجب من تظليل
انسان حسن الوجه لاخر بل انما يتعجب من تظليل الشمس لحقيقة وكذا لا معنى للنهى عن التعجب من بلى الكتان
على بشرة الانسان الجميل الناهى عن التعجب من بلاه على بشرة القمر فى البدر الحقيقى والغلالة شعار
يلبس تحت الدرع او الثياب فيكون مثل الملاصقة للبدن فقال ازار القميص اخاشرار الى
والمحاكاة بصير بنظر خفيف والمعجر بكسر الميم ما تشد المراة على راسها قوله ومع الاصل يريد قد
ثبت ان المتكلم بالاستعارة يدعى الرجل مثلا معنى الاسد وله يعترف اصلا بانه رجل فهو مصر
على انه اسد على انكاره انه شى غير الاسد ومع هذا الاصرار يمتنع ان يقال لم يستعمل الكلمة فيما
وضعت له بل يجب ان يقال انما استعملت فيه فلا يكون اسم الاسد مجازا لغويا بل عقليا بالمعنى
الذى عرفته وانما عطف قوله وانه شمس وانه قمر بالواو واعتقاد على ظهور المراد مما سبق من العطف
باو حيث قال او اطلاق اسم الشمس والقمر قوله ومدار ترديد الامام هذا مصدر ميمى ومبتدا خبر

على هذين الوجهين ولهيس قوله تارة ولاخرى ظرفا للترديد اذ ليس حاصلا فى كل منهما بل هو ظرف
للمعول المستفاد منه اى تقول تارة انه لغوى واخرى انه عقلى والمراد بهذين الوجهين معنى
النظر الى كونه مستعملا فى غير ما وضع له عند التحقيق والنظر الى الدعوى المذكورة والاصل عليها
قوله لا ما اوانعجيتهما اى ما تركب من الالو وهو التقصير وتقال ما الوك نصحا اى لا امنعك قوله كلمة
اداة وبحث لما بين وجه كل واحد من القولين شرع فى نقض القول الاول اعنى كونه مجازا لغويا
تا شارالى ان بين اصل المستعير على ادعاء الاسدية للرجل وبين نصبه قرينة حالية على انه
ليس الهيكل المخصوص مدافعة ظاهرة فاذا عرفت وجه التوفيق بينهما كشفت لك
الوجه الغطاء عن هذين القولين وارى ان الصواب هو القول الاول لانه تظهر لك الوجه
ان الاسدية المدعاة للرجل راجعة الى غير المتعارف ولا شك ان لفظ الاسد موضوع
للمتعارف فقط فاستعماله فى غير المتعارف انما يكون على سبيل المجاز اللغوى وقوله مصرح
على صيغة المفعول صفة ثانية للقرينة ومعناه مسلم عنده اى عند المستعير وانما اعتبر
التسليم عنده لانه منشا ايهام التنافى والمدافعة قوله على نحو ما ارتكب متعلق بقوله
على ادعاء ان افراد جنس الاسد قسمان بطريق التاويل والمعنى على ان ذلك كما ترتكب
كما بناه على ادعاء انكار المتنبى هذا الادعاء فى حق نفسه واصحابه فى قوله نحن قوم بواسطة
صورة بعيدة غريبة ها يلة منهم وذى عتر جاء الادعاء ان جنس الطير بسبب عنان البر فانه جعل كل
واحد من الجن والطير قسمين متعارفا وغير متعارف الا ترى انه ليس المعنى على تقدير اداة
التشبيه اذ لا يصح ان يقال نحن كقوم من الجن فى زى الناس فوق طير لها شخوص الجمال
وقوله مستشهدا حال من فاعل اى ابنى وقوله تنبيه عطف على صفة والمراد بالمخيلات العرفية
الفضائل التى توقف التقسيم فيها الا ما يتبعه مقبولة فى العرف له بتصرف بها قوله ومن خواصهم
بيان للمخيلات وتنقص الناس وبلادة المناسبة لما ابنى الدعوى على ان الاسد الاهر حتما للزيدب
ولا ان الانسان لا يكون مجالا لها ومما صدق الرواية فانه ليس مستدرج الفرج الى من نحو
حكمهم بانه ليس باسد ولكن الحال انه ليس بانسان ولما هو اسد وقد يرى على وجه
المسد لحال من القبول فى الكل بناء على نقض الحكم بمعنى القول قوله وان تخصص عطف على
ان تبنى يعنى ان وجه التوفيق معرفيا دعوى الاسدية على التقسيم الى المتعارف وغيره
وتخصيص القرينة المصرفة بنفيها المتعارف قوله ومن البناء على هذا التنويع اى تنويع

افراد الشيء الى متعارف وغير متعارف فان الاضطراب على النجيبة بالضرب الوجيع بل الشأن
النجيبة قسمان متعارف كسلام عليكم وحياك الله اى ملكك قال معقوب النجيبات لله معناه
الملك لله وغير متعارف وهو الضرب الوجيع فاول التلاوة اذ له مجال الحمل الكلام على تشبيه النجيبة
بالضرب ولم يرد ايضا كنجيبة بينهم ضرب وجيع واول البيت وخيل قد دلفت لها بخيل
وكذا الاخبار بالسيف عن العتاب بل ادعى انه نوعان متعارف وهو مخاطبة الادلال و
تكلم الموجود وغير متعارف وهو اعمال السيف ولبس المعنى على تقدير اداة التشبيه
في عتابك وتقديرها في السيف باطل قطعا واما قوله عز وعلا الا من اتى الله بقلب سليم فان
على الشأن تقدير الكلام من اتى الله بقلب سليم على الابدال كان مبنيا على ان
افراد المال والبنين نوعان متعارف وغير متعارف فلا ذلك لبس المعنى على قصد التشبيه و
تقدير الاداة اى يوم لا ينفع مال وبنين ... الا من اتى الله بقلب سليم فلا ينفعها ولا يكون عنه لا ينفع
شيء فيصح ابدال السلامة بلا توزيع وكذا ايضا ان تنصب السلامة من الفراغ بحمل الاستثناء
منقطعا وان لا تقديرها اصلا وتجعل من اى منصوب المحل على معنى لا ينفعان احدا الا صاحب
القلب الذي انفق ماله في سبيل الله وجعل ابناءه على طريق الرشاد قوله ومنه قوله وبلدة
فصل للاحتمال ... الادخال المستثنى المستثنى منه هنا الجنس مبنيا على التوزيع
وجوده فنظر بل هو على التعليق بالمحال كما صرح به في الكشاف اى انما يكون فيها انيس ان لو
كان يعتبر الاشياء انيسا ويحمل الآية السابقة على هذا التقدير التعليق مما ياباه نظمها فان
ما بالدار انيس اى احد واليعفور ولد الظبية وولد البقرة الوحشية ... والعيس الابل
البيض يخالط بياضها شيء من الشقرة واحدها اعيس والانثى عيساء اى الشاعر جعل افراد
الانيس قسمين متعارف وغير متعارف والى ربما في قطعها لبس بما ابيس الا هذه
الحضرة والله بل قوله تفارق الدعوى الباطلة اراد الدعوى التي لا يطابق الواقع مع ان
صاحبها يعتقد مطابقتها اذ لا يتصور صاحبها قصد التاويل فضلا عن نصب القرينة
المانعة عن اجراء الكلام على ظاهره واراد بالكذب ما لا يطابق الواقع مع علم القائل بعدم
التطابق مطابقته فانه ايضا لا ينصب فيه القرينة كما ان الدعوى لا ينصبها الا ان الكذب
المذكور ليس بمراد كالمدعي في التبري عن قصد التاويل لانه مقصود ترويج ما دل عليه كلامه
بظاهره ولا يقصد خلافه هذا فصل التاويل بل نصب القرينة فلا كذلك هنا

قطعها

الباطلة الدعوى

بان يعني نصب القرينة وانتفى في الدعوى الباطلة على ذلك التبري ولانه اذا تبرأ عن التاويل كان عن نصب
القرينة اشد تبريا فقد ظهر وجه التخصيص بكل واحد من التبري ونفي نصب القرينة لكان لم فلذلك قوله
بيان وصف الاستعارة اراد بوصف الاستعارة تحقيقها فانه فالاولى اعلم الا لا الجزم وصف
الشيء وصفا مساويا قوله اما حسا واما عقلا اى تحققا حسيا او تحققا عقليا وقد عرفت
معنى الوهمي المحض وهو ان يكون صورة تخترعها المتخيلة باستعمال الوهم اياها كصورة
الناب والمخلب للمنية المشبهة بالسبع قوله ثم تنقسم كل واحد من بعض ان كل واحد من التحقيقية
والتخييلية تنقسم الى قطعية واحتمالية الا ان الاقسام الحاصلة من تقسيمها معا للتخييلة
الاحتمالية المتردد بين كل منهما قسم واحد كالتحقيقية ولا فائدة في ذلك اعتبار والاعتبار فلذلك
قال فحصل اقسام اربعة ولم يجعل خمسة وقد اشار الى اتحاد العدد ايضا بقول الاستعارة المصرح
بها مع الاحتمال للتحقيق والتخييل قال قوله بلا خلاف بعض التحقيق والتخييل الاستعارة
المكنى عنها اما باعتبار المشبه المتروك واما باعتبار المشبه المذكور على قياس اعتباره
في المصرح بها اما بحسب الصورة او بحسب المعنى قوله لانهم لم يقصدوا هذا الانقسام فيما ورد
في استعمال البلغاء من الاستعارات المكنى عنها قوله زعاقية كلمة رب استثناء فلهم
وقوع هذا التقسيم في كلامهم اولى في الفتنة لما هو المختار عنده من رد التبعية الى الاستعارة
بالكناية بقوله والمراد بالاصلية ان يكون معنى التشبيه داخلا في المستعار دخولا اوليا و
ذلك بان يكون المعنى الاصلي للمستعار صالحا للموصوفية كالمصادر في سائر الاسماء الاجناس
واما الافعال والصفات المشتقة منها وما في حكمها من اسماء المكان والزمان والالة والحروف
فلا يصلح معنى التشبيه لانه اما المصادر ها كما في الافعال وما اشتق منها او لما المتعلقات
معانيها كما في الحروف وشبه ذلك كحقيق ذكره في مباحث الاستعارة التبعية قوله وربما
يجعلها اورد كلمة التقليل لان اكثر الاستعارات خالية عن التجريد والترشيح واشار بذكر
الحروف الا انهما انما يعتبران بعد تمام الاستعارة بقرينتها ولم تذكر الاستعارة الخالية عنهما
ولا الجامعة بينهما اذ لم يشتهر تسمية منهما باسم خاص ولا حاجة لشيء منهما الى بيان فلذلك
قال وهي الى الان قسم الحاصل هذه الانقسامات ثمانية وان كانت الانقسامات اربعة
انقسام الاستعارة الى المصرح بها والمكنى عنها وانقسام المصرح بها الى التحقيقية والتخييلية
والاحتمالية وانقسام الاستعارة الى الاصلية والتبعية وانقسامها ايضا الى

حقيقتها

المجرده والمرشحة **القسم الاول في الاستعارة المصرحة**

التحقيقية مع القطع قدمها على سائر الاقسام لانها العمدة في باب الاستعارة فقد يتفق
منا غيره وهي ايراد كلمة في امثال هذه العبارة وقوله اذ وجدت مقول القول لان يدعي
على التوسع في تقديم الظرف على عامله الواقع في صيغته واراد بالحقيقة مايعم الكلية والجزئية
الجزئية فريد وحاتم تحللها في الحقيقة التحقيقية اعني المعينة المخصوصة وعلم بكل الماهر
الوهمية حقيقة لاختصاصها على الكنوز كانت التخييلية خارجة عن الحد المذكور واذا اعتبر
تبوت الحقيقة بطريق القطع كانت الاحتمالية ايضا خارجة عنه قوله عما وهي التسوية بينهما
اي بين الوصلة ضعف والاقوى وقوله ان تدعي ضرلتوليمي ومثل هذه المسامحة لعدم
الالتباس شائعة المراد كثيرة في عباراتهم والضمير بافراده راجع الى اسم ملزوم الاقوى و
توصلة تعليل لتدعي وتركه اشارة الى اطلاق اسمه عليه والمراد هو الاطلاق على وجه التسوية
وفاعله وما بعدها حالان من المستتر في تدعي وحكم اشارة الى الاطلاق المذكور وقوله كيلا
تحل اي النفرد بالذكر وهو اسم المشبه به عليه اي على ما سبق منه والثاوبل المذكور هو جعل افراد
التي قسمين متعارفا وغير متعارف فاللام في الحكم متعلق بيانا ولفظ المتعارف متبين
صفة لدلالة الافراد بالذكر ودلالة القرينة لان كلمة بين الثانية مقحمة والعامل في الدلالتين
واحد فلا يلزم تعدد العامل في الصفة وهي التخالف بين الدلالتين ان الافراد بالذكر مع
قطع النظر عن القرينة تدل على ان المراد باسم الاسد مثلا مدلوله الحقيقي والقرينة تدل على ان المراد
به غير ذلك المدلول واما حصل الاحتراز عن الدعوى الباطلة بالذكر لزيادة قربها من
دعواك فيكون الاحتراز عنها اتم من الاحتراز عن الكذب قوله مثال ذلك اي مثال ماذكرناه
في تفسير هذه الاستعارة التي نحن بصددها وقد اكثر من الامثلة ذوقها لزيادة التوضيح و
تنبيها على ما بينهما من الاختلاف في المستعار منه والمستعار له فان مثلة الثلثة الاول
حسيان الاول وهو المشبه في المثال الاول عقلي متعدد اعني الجلادة والنوع وفي الثاني
حسي متعدد اعني الاشراف والاهتزاز الملبجة وفي الثالث عقلي واحد اعني كثرة المنفعة
والمستعار له في المثال الرابع عقلي والمستعار منه حسي ووجه الشبه عقلي وهو الاباء عن قبول
الزيادة والنقصان وقوله قد نبه على الاسدية بالنصب عطفا على ان يكون لاعلى ان لما في
لفساد المعنى وقوله فتقول بالنصب عطفا على تدعي تجري منه مجرى التفسير وهي الثلثة

اما المتعاطفة مع ما في حيزها خبر واحد للمبتدا الذي هو مثال وقوله اوان يكون عطفه
وهو خبر هذا مع ما عطف عليه اعني قد عيد ما خوذين مع ما تعلق بهما خبرثان لذلك
المبتدا او معطوف على الخبر الاول وقايلة حال من فاعل قد عه وقوله لعالم
العات اشارة الى ان تشبيه العالم بالبحر الكاف كثرة فوائده بكثرة فوائده وانما حسن
لحسن العلمية بناء على ما اشتهر من تشبيه فوائده بفرائد في كونها حسنة مرغوبا فيها
ولولا هذا التشبيه واشتهاره لم يستحسن هذا التشبيه كاستحسان الكامل وقد يقال ان العالم
يعتبر كون الفوائد والزوائد كثيرة لم يحصل هناك وجه مشترك وهو وجه الشبه بين العالم و
البحر وسلوك في ذكر المسلك المعهود وهو مثل ان يقول رايت بحرا يتكلم والقسطلاني
هو الزشطون اعني الثعبان وقوله ومن الامثلة لما فصل الاول نوع من الاستعارة
التي هو بصددها بنى على انتزاع شبه التضاد ولحاقه شبه التناسب فقال النوع
تخصص باسم الاستعارة التهكمية او التمليحية ولم اشتمله كثيرة كقولك رايت حاتما اي بخيلا وطالما
لا حليما وسحبان اي باقلا وغير ذلك ومثل لابنائي كون مثاله لما هو فيه اعني كونه جزئيا
ايضا فيما و قد سركحقيقي انتزاع الجنس من نفس التضاد في اخر مباحث التشبيه الا انه اقتصر
هناك على ذكر الضربين المشاركين في التضاد واراد بهما المتنافيين المتشاركين في
التنافي على الاطلاق وعطف هنا النقيضين على الضربين فاراد بالضربين ما وراء
النقيضين من المتقابلين لكنه اراد بالتضاد هنا ايضا التنافي مطلقا فكانه
ادعاء عطف على بوساطة وشروع في اعتبار الاستعارة بعد اعتبار التشبيه وانما اورد
لفظ ثم لان ادعاء كون اصل الضدين او المتنافيين من جنس الاخر اشد استبعادا من
انتزاع التشبيه من نفس التضاد قوله تولى عليه البشارة اي الانذار قوله رب كلام
معنى واصل الاذى ابطال الامثلة المذكورة يعني بها امر من بعض وفي الكلام وجيه تحكم
والاضافة في مبرانا اميرنا وكذا قوله بغفلة وتهيب عطاله شي اوله دان كل من هذه
من هذه الثلثة قرينة على صحة استعارة البشارة للانذار قوله ربما كانت معاني مربوطا
بعضها بالبعض بريد انه يجوز ان تكون المعاني المربوط بعضها ببعض تكون قرينة واحدة
كانها خاصة مركبة للمستعار له بالقياس الى المستعار منه وهو نكتة يتغلب من كفارتها

الآنا وانى قطعة والبارق بها التمر يذراى نعلها قبس سحابة واله فؤاد حيم قرن بالكسر وهو
الكفوء لحرسه قوله انظر شروع في بيان تركيب القرينة وحسن الاطراف للخاصية مع تقدم
عليه وقد سبق له نظائر وتفريقا بمعنى مفرعة حال من مفعول اراد اعنى استعارة السحاب فان
استعارة قبس سحابا للانامل من الممدوح انما حسنت لما جرى بها العادة من تشبيه الجواد بالسحاب
الهطال المتتابع قطره وبالبحر الفياض الى الكثير مائه والقرينة المركبة في هذا المثال من عدة
معان هي ثبوت الصاعقة وكونها من نصل سيفه وقلب قبس سحابا باجا على الرؤس
اقرانه ومع هذه القرينة المشتملة على تلك المعاني لا يبقى شبهة في استعارة السحاب للانامل و
كانه اورد تقسيم القرينة الى هذين القسمين في القسم الاول من اقسام الثمانية للاستعارة
لظهور تركيب القرينة في هذا المثال الذي هو من القسم الاول من اقسام الاستعارة قوله ومن ذلك اي
استعارة وصف احدى صورتين لصورة من هذا نوع اخر من الاستعارة المقربة التحقيقية مع
القطع لا يكون الا مركبا وهو ان ينتزع صورة من امور متعددة وتشبه بصورة اخرى مثلها
وتدخل الصورة الاولى في جنس الصورة الاخرى ادعاء للمبالغة في التشبيه فيطلق على الصورة
المشبهة اللفظ المركب الدال على الصورة المشبه بها فيكون التجوز في مجموع ذلك اللفظ المركب لا
في شيء من مفرداته بل يكون هي باقية على حالها اما قبل هذا التجوز من كونها حقيقة او مجازا فاذا شبهت
مثلا صورة تردد المفتي بصورة تردد من قام ليذهب وادخلت الصورة المشبهة في جنس
الصورة المشبه بها وقلت اراك ايها المفتي تقدم رجلا وتؤخر اخرى لم يكن تجوز في تقدم وتؤخر
استعارة تبعية ولا في رجلا استعارة اصلية اذ لم يقع بهذا التجوز تصرف في هذه الالفاظ
بل هي باقية على حقائقها التي كانت عليها قبل هذه الاستعارة المتعلقة بمجموعها من حيث هو
مجموع اذا عرفت هذا فنقول اراد بالوصف في قوله استعارة وصف احدى صورتين
اللفظ الدال على الصورة المشبه بها فان المستعار هو لفظ المشبه به ابدا خصوصا في الاستعارة
المصرح بها وانما عبر عنه بالوصف لان اللفظ كوصف يكتسب المعنى ولم يقل اسم احدى صورتين
لان المركب يعم الاسم والفعل مثلا كما في المثال المذكور لا يكون اسما واراد بالوصف في قوله
لوصف الاخرى معنى البيان فكانه قال استعارة لفظ الصورة الاولى لبيان الصورة الاخرى
فيكون اللام في قوله لوصف الاخرى حالا على الغرضية لا صلة للاستعارة ولو ترك لفظ

في الاخرى
الوصف لكان اولى واخرى كما يشهد له قوله فتكسوها اي صورة المشبه وصف المشبه به اي لفظه
واضافة الصورة الى المشبه والمشبه به بيانية كما دل عليه قوله فتشبيها بصورة تردد
انسان ومعنى تقدم رجلا وتؤخر اخرى انه تقدم رجلا تارة وتؤخر اخرى فان هيئة
المتردد في الذهاب هكذا ومنهم من قال المراد بالرجل الخطوة فان المتردد يخطو خطوة الى
قدام وخطوة الى الخلف قوله وهذا هو الذي نسميه التمثيل على سبيل الاستعارة دل هذه
العبارة بصريحها ان الاستعارة التمثيلية منحصرة فيما ذكر من استعارة وصف احدى
صورتين منتزعتين من امور لوصف اخرى ولا يخفى على ذي بصيرة ان الصورة المنتزعة من
امور عديدة لا بد ان يلاحظ فيها كل واحد من تلك الامور على حدة حتى ينتزع منها فالاخرى صورة
واحدة منتزعة منها ولا يشتبه عليها ايضا ان ملاحظة تلك الامور على الوجه المذكور لا
يكون الا بالفاظ متعددة اما مذكورة او مقدرة في نظم الكلام او منوية في الارادة فوجب
ان يكون كل واحد من طرفي الاستعارة التمثيلية مركبا على احد هذه الانحاء وكذا يجب ان يكون
كل من طرفي التشبيه التمثيلي مركبا كذلك لان كل تشبيه تمثيلي جيء به فحيث ما ترك التشبيه الى الاستعارة
كان استعارة تمثيلية فان قلت ماذا تقول في قوله سبحانه مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فانه يعد
تشبيها تمثيليا مع ان طرفيه مفردان قلت اذا جعل هذا تشبيها تمثيليا فلا شك ان المشبه
هو قصة المنافقين المخصوصة المفصلة فيما تقدم من الايات والمشبه به قصة المستوقد
المخصوصة المذكورة عقيبه وليس يخفى ان هاتين القصتين المخصوصتين من حيث ما هو ملحوظتين
الملتبس اما في التشبيه فقط واما في المشبه فلان المعنى شاهد في اظهار الادعاء وابطال الكفر الى
ان فصلتهم تلك الالفاظ منوية في الارادة بل اعادة بعدها [illegible] وفي قوله تكون هذه
الاية من التشبيه المفرد وجعل ذكر الاشياء المشبهة مطويا على سنن الاستعارة كما سلف
تحقيقها لا مزيد عليه ولا شك انه لا فرق بين المفرد والمركب الا بان تلك الاشياء في المفرد
يعتبر كل واحد منها على انفراده ويشبه بما يناسبه فيكون هناك تشبيهات متعددة وفي المركب
يعتبر مجموعها من حيث هو وتشبيهه بمجموع اخر يناسبه فيكون هناك تشبيه واحد ولما كان تلك الاشياء
في المفرد منوية لا محالة كانت ايضا في المركب كذلك فان قلت فعلى ما ذكرت لا يكون الكاف
في قوله كمثل الذي استوقد نارا وكمثل الذي داخلة على المشبه به حقيقة كما يظهر عليه قوله
كما انزلناه من السماء قلت نعم وقال انها في الاية من الاولين داخلة على المشبه به

دون الاية الاضين فقد توسع نظرا الى ان المثل لهم يتجوز بالقصة المخصوصة حيث
اللات تخلف الماء فانه لا يتجوز بقصه اصله قوله وتكون الامثال كلها تمثيلات على سبيل
الاستعارة لم يذكره هنا فقد فشوا الاستعمال اعتمادا على ما سبق في اخر مباحث التشبيه التمثيلي
وقد يخفف هناك السبب في عدم وجدان التغيير اليها سبيله **قال القسم الثاني**
قوله تقديرهما اي تقدير الصورة الوهمية وتذكيرها على صيغة المفعول حال الاول من اسم صورة و
لقد تسامح الشارح في بيان ما يشعر بقوله من كونه سماه شيئا متحققا لان الظاهر ان
يقال من مسماه المتحقق والا غيبا الا هلاك وهي شيء من بغيا بفتح الميم وضم الباء
شيء قريب من الرحمة والشفقة يقول اتعيش على قلة اذا رحمه وشبهها بصور
ان تشبه كانها اي كان المنية قوله فيا ضرب بالنصب عطف على شبه وما يكون عطفه
على ما يلزم ولكن راعى على الخصوص حال من ما يكون الا انها توسطت بينه وبين عاطفه
ومن اله بيان بيان له وقام عطف على قوام تبال قريبة الهم واخترنا اي دق عنقه ومن
الفريسة قوله تطلق بالنصب عطف على قبائل وقوله تنظم ثم اشار الى الخلاف في تفسير لكر
عن اخذ الوهم في التصوير وان اختراع قوله على سبيل الافتراضي افراد اسامي المتخففة
وان يضمها عطف على الافراد قوله ما قوام كلام المتكلم مفعول فعل ولو قال ومن
صورة اللسان بترك لفظ التصوير لكان احسن بحسب المعنى ولو فق لقوله فيما بعد ومن
صورة الزمام ولما صرح بالتشبيه الحقيقية الثلاثة التي اوردها للاستعارة المصرحة
بها التخييلية القطعية فقال التشبيه بالسبع والتشبيه بالمتكلم والتشبيه بالناقة
ليظهر ان الاستعارة في المخلب واللسان والزمام لا في المنية والحال والحكم فيختص
المثال بالتخييلية ويتضح ايضا ان التخييلية وقد توجد عنده بدون الاستعارة بالكناية
لكن يتجه ان يقال هذه الامثلة بالتي صرح فيها بالتشبيه لم يوجد في تراكيب البلغاء
انما الذي وجد فيها قولهم اظفار المنية وانيابها ولسان الحال وزمام الحكم ونظائرها
ولا حاجة في توجيه ذكرها الى ما ارتكبه من اختراع صورة وهمية محضة فانه تعسف
ظاهر كنعيه ما ذهب اليه غيره من ان هذه الالفاظ اعني الالى ظفار واخواتها لم تنقل
عن معانيها الاصلية حتى تندرج في المجاز المفرد بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت
له بل هناك تصرف عقلي هو اثبات معانيها الاصلية للامور المشبهة بالسبع والمتكلم

والناقة وهذا التصرف العقلي هو المسمى بالاستعارة التخييلية على سبيل الاشتراك اللفظي الا انه
ولهذا فرق التخفيف بجعل الشيء الشيء والتخييلية بجعل الشيء للشيء **قال القسم الثالث**
قوله متى كما ذكرنا ان يكون المشبه المتروك قد صرح في ضمن ان يكون خبرا لقوله متى على ما مر
وفي تقدم كما ذكرنا ومن مصدرا ان يكون على عامله وقد يجعل كما ذكرنا خبرا اولا وان
يكون خبرا ثانيا وقوله من وصف متعلق بصالح لا بالتحقيق ولا بالحمل ايضا اي هو صالح
من وصف الحمل على المتحقق ثابت في من وصف لاي للحمل على ما له تحقق له اخرى قوله وتطهير اي
ومثال ما لحق فيه مال الاستعارة المصرحة بها الاحتمالية قول زهير صحا القلب اي افاق
عن سكر هوى سلمى واقصر باطله اي امتنع وعري من عزيمته جعلته عريانا والصبا اما
من قولهم صبا يصبو صبوة يعني الصبي بالكسر كالقمر والصبا بالفتح والمدود من الصبوة بمعنى
الميل الى الجهل والفتوة ويعني التصابي والراحلة ما يركب من الابل ذكرا كان او انثى قوله
ودفع النفس اي قهرها ومنها عن التلبس تكلف العشاكان يرتكبه اوان الصبى وتعرضا
ما من اسكره قوله فيما عطف على الادان ببين ولما اقتصر على ذكر المصراع الثاني لانه
الدال على الاعراض الكلي والمشتمل على الاستعارة المطلوبة والضمير في انها للافراس
والرواحل والادبار والمراد بكونها لا تكلف ما كان يرتكبه اوان الصبى وقائمه ضمير
ضمير يشتبه اي ما يشتبه على صيغة القيام وهي ههنا من الافعال الناقصة وقوله من شيء
بيان لنوع والطرف يعني وطنت محل البدل عليه الكلام اي كعدم بد والالات
اي نوع فرضه متي وطنت النفس على اجتنابه وقوله فيتعلل بترك عما وطنت ما
خرجا يوما عطف عليها اعني رفع وقطع قوله ايراثها اي بالات والادوات و
العير بكسر العين او العبار فيتبع عطف على ما يتعلل بعض الافراس والرواحل لا كل
لاعدم بقاء الزمن الا انها معراة لا الاول له اداة لها قوله فهو قوله اي اذا كان مراده بيانا ان
ما ذكرناه الذي تحققه يليق بقول افراس الصبى ورواحله بعد استعارة تخييلية وذلك
لان التبادر الى الفهم تنزيل الافراس والرواحل منزلة انياب المنية ومخالبها بان يشبه
الصبى بمعنى الصبوة او بشيء ما يركب اوان الصبى من الصفة من التصابي كجهة المسير
المحتاجة الى افراس ورواحل كالحج والتجارة فيخترع له صورة كالافراس والرواحل ويطلق
عليها اسماء الصور المخترعة ثم الاعراض عن التصابي الاعراض الكلي صار لكل الجهات فا
فقضي منها الوطر فاهملت لانها صعب تعطلت بالكلية قوله

اذا قضى منها الوطر فاهملت الانها منقطعة بالكلية قوله وان كان اى وان كان قوله
افراس الصبى ورواحله يحتمل احتمالا بعيدا ان يجعل الافراس والرواحل استعارة
لامر محقق لما علق كدواعى النفوس وشهواتها وقواها او اما صى كالاموال والخدم و
الاعوان والى هذا اشار بقوله او عن الاسباب التى قلما تتاخذ فى تتعاون فى اتباع
الغى وصحبة الجهال وجر اذيال الضلال والبطالة الا انه اوان الصبى واول العمر وعلى
التقدير ين يكون الاستعارة فى الافراس والرواحل تحقيقية لا تخييلية والبطالة
بالكسر عدم الاشتغال بالمهمات قوله وكذا اى وكذا قوله زهير يعنى يحتمل التخييل والتحقيق قوله
ظاهر
ملك كلمة فان الذى من لفظ اللباس عند الاصحاب انه شبه فيه من الجوع على التخييل بان
شبه الجوع فى التاثير بحال من ذا من فى التاثير مبالغ فيه فجعل له ما يخص على هيئة صورة للباس
ويطلق عليه اسم الموضوع على محقق وان كان لفظ اللباس يحتمل عند المصنف ان يحمل على
التحقيق وذكر ان يستعار المحيط بالانسان عند وعرض من انقطاع لونه اى تغيره و
زيادته هيئته فيكون من قبيل استعارة المحسوس للمحسوس هذا وانت خبير بان الحمل على
التخييل لا يلائم بلاغة القرآن لان الجوع اى شبه بالمؤثر القاصر الكامل فيهما ثم لا ه
تناسب ان تخترع لصورة ما يكون الة للتاثير لا صورة اللباس الذى لا مدخل له فيه
ولما التحقيق الذى ذكره فانه يحتمل بنوع الاذاقة على اللباس فالاولى ان يجعل
اللباس مستعارا للامر متحقق معقول هو ما يلحق الانسان من الضرر عند الجوع والخوف
فذلك الضرر من حيث انه مكروه يغشى الانسان ويلازمه كانه محيط به شبه باللباس ثم
فاستعير له اسمه ومن حيث انه يدرك منه طعم المر والبشع فاوقع عليه
الاذاقة المنبئة عن شدة الاصابة لان الادراك بالذائقة يستلزم الادراك باللامسة
من غير عكس فهو اللباس استعارة مصرح بها ومكنى عنها وقد يقال اللباس الجوع من
باب التشبيه كلجين الماء اى الخاتم الجوع الذى هو فى الاحاطة كاللباس والحمد الذائقة
على كسا ها المناسب للمشبه تقوية لمعنى الاصابة **قال القسم الرابع فى**
الاستعارة بالكناية قد اختلف مباحثهم على اقوال اما ذهب اليه الجمهور وهو ان المستعار فى
مثل قولك اظفار المنية نشبت بفلان هو اسم المشبه به المسكوت عنه اعنى لفظ
السبع مثلا وما اثبت للمشبه المذكور الذى هو المنية من لوازم المشبه به اعنى الاظفار

كناية عن لفظ السبع وكونه مستعارا للمنية قال فى الكشاف من اسرار البلاغة ولطائفها ان
يسكتوا عن ذكر الشىء المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شىء من روادفه فينبهوا بتلك الرمزة
على مكانه نحو فاذا قلت شجاع يفترس اقرانه وعالم يغترف منه الناس وقد نبهت
على ان الشجاع اسد والعالم بحر وهذا القول هو الصواب الذى لا ظل فيه لفظا ولا
معنى ب ما ذهب اليه بعضهم وهو انه قد يضمر التشبيه فى النفس فلا يصرح بشىء
من اركانه سوى لفظ المشبه ويدل عليه بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به
فيسمى ذكر التشبيه المضمر استعارة بالكناية وتتجه عليه انه لا استعارة فى تسميته استعارة
المستعار
وعلى القولين لفظ الاظفار فى المثال المذكور باق على حقيقة معناه واثباتها للمنية
استعارة تخييلية كما مر ج ما ذهب اليه المصنف من ان الاستعارة بالكناية هى لفظ
المنية فى السبع مثلا فانه ادعى للمنية السبعية ومع ذلك اطلق عليها اسمها ورد عليه
ان لفظ المنية فى المثال المذكور مستعمل فيما وضع له على سبيل التحقيق فلا يندرج فى
الاستعارة التى هى مجاز مستعمل فى غير ما وضع له على سبيل التحقيق ولما ادعاء السبعية
للمنية فلا يجدى نفعا لان ذلك لا يخرجها عن كونها موضوعا لها لفظ المنية تحقيقا كما ان
ادعاء الاسدية للشجاع فى الاستعارة المصرح بها لا يجعله موضوعا له لفظ
الاسد وعلى ما جاء عن ذلك بان ما ليس بخارج عن الموضوع له اذا اعتبر معه امر خارج
صار خارجا عنه دون العكس فيكون لفظ المنية مستعملا فى غير ما وضع له ولا يكون
لفظ الاسد مستعملا فيما وضع له فتامل ورد عليه ايضا ما مر من انه ينافيه ما قد
صرح به فيما سلف من ان المستعار هو اسم المشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك د
ولهان ان ذكر المشبه هو تفسير للمعنى المصدرى للاستعارة بالكناية وعلم منه قطعا ان
الاستعارة بمعنى المستعار هو اسم المشبه كما علم ذلك ايضا من تحرير مطلق الاستعارة
الشاملة للمصرح بها والمكنى عنها وقوله تنصبها صفة لحكم لقرينة بعد اضافة نصب
اليها وقيل المعنى تنصب القرينة الاستعارة قوله وان تنسب اليه وتخصيصه بالواو
ورى ما وقفا النسبة كما فى مثل قولك رايت شجاعا يفترس اقرانه والاضافة
الثالث
كما فى قولك مخالب المنية ولسان الحال وزمام الحكم وانما وجب ان تطوى هنا فى المثلة تشبيه
المضاف اليه وتترك ذكر المشبه به ليكون مثلا للاستعارة المكنية لان المضاف ايضا

مثال للتخييلية وفي قوله وهو فوقك الشبهة بالسبع وهو فوقك الشيء بالمتكلم
مسامحة ظاهرة لان ضمير هو راجع الى المشبه به فينبغي ان يقال وهو السبع وهو
المتكلم وقد يقال ضمير هو راجع الى ذكر المشبه به ولفظ فوقك محمول على معناه المصدري
قوله لا تنفك عن الاستعارة التخييلية اي لا توجد الاستعارة بالكناية بدون الاستعارة
التخييلية قوله لان الاستعارة المكنية على ما ذكره لا بد لها من ان يثبت للمشبه شيء من
اللوازم المساوية للمشبه به وهذا الاثبات لا يتصور الا بطريق التخييل ولفظ عرض لك
وهيئة تشابه تلك اللوازم وقد يجب لان التخييل عند الاصحاب كما هو المشهور اثبات
تلك اللوازم بعينها للمشبه من غير ان تخترع هناك صور تشبهها ويطلق عليها اسماؤها
فلا يكون التخييل بالمعنى الذي ذكره لازما للمكنية عندهم واما التخييل بمعنى اثبات اللازم
بعينه فستعرف انه ايضا ليس لازما للمكنية عندهم فلا يصح قوله هذا ما عليه مساق كلام
اصحابه عدم انفكاك الاستعارة بالكناية عن الاستعارة التخييلية بمقتضى مساق
كلامهم قوله وستعرف اذا انتهينا الى اخر هذا الفصل يعني به الاصل الثاني الذي هو في
المجاز عند تفصيل هو ما ذكر في قرينة الاستعارة بالكناية فانه ذكر هناك ان قرينتها قد
يكون امرا متخيلا وهميا كانياب المنية وقد يكون امرا محققا كانبات الربيع فيعلم
من هذا انفكاك المكنية عن التخييلية وقد سبق منه انفكاك التخييلية عن المكنية
في نحو مخالب المنية الشبيهة بالسبع فلا لزوم بينهما عنده اصلا ولما عند غيره فالتخييلية
لا تنفك عن المكنية وقد تنفك المكنية عنها كما في قوله ينقضون عهد الله فان العهد
هنا مشبه بالحبل والنقض مستعمل في ابطال العهد كما صرح به في الكشاف فيكون النقض
استعارة تصريحية حيث شبه ابطال العهد بنقض الحبل ثم استعمل لفظ المشبه به
في المشبه على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية فههنا استعارة مكنية في العهد و
ليس معها تخييلية فان قلت اذا كان النقض مستعملا في ابطال العهد لم يدل على ان في
العهد استعارة مكنية قلت يدل على ذلك ويرشد اليه استعارته للابطال انما
ساغت بحسب تشبيه العهد بالحبل ولولا استعارة الحبل للعهد لم يحسن ولم يصح
استعارة النقض للابطال فالضابط في قرينة الاستعارة بالكناية عند غيره
ان يقال انه لم يكن للمشبه المذكور تابع يشبه لازم المشبه به كان ذكر اللازم اذا ثبت

المشبه ما فيا على معناه الحقيقي وكان اثباته له استعارة تخييلية كما في اظفار المنية وان كان
له تابع كذلك كان اسم ذلك اللازم مستعارا لذلك التابع استعارة تصريحية كالنقض
المستعار لابطال العهد وكالافتراس المستعار لبطش الشجاع وقتله وكالاغتراف
المستعار لانتفاع الناس بالعالم فقد ظهر ان المكنية لا تستلزم التخييلية اصلا عندهم
هذا وقد يقال لا حاجة بقوله لا تنفك عن الاستعارة التخييلية ان الاستعارة بالكناية
لازمة للتخييلية لا تفارقها عندهم وبه يصح الحكم ويكون قوله وستعرف اشارة الى
ما ذكره في اخر فصل الاستعارة من ان التخييلية قد توجد بدون المكنية حيث قال ان حسن
التخييلية بحسن المكنية اذا كانت تابعة للمكنية كانياب المنية وقلما تحسن الحسن البليغ
اذا لم يكن تابعة لها كما في الكلام لكن تخريج هذا الوجه ان وجود التخييلية بدون
المكنية قد علم مما سبق من نحو انياب المنية الشبيهة فلا فائدة في هذه الحوالة قوله بالسبع
وكاني بكم شرعتم في السؤال ويكون الجواب المشار اليه في اوائل فصل الاستعارة تقرير
السؤال ان مبنى الاستعارة مصرحة كانت او مكنية على ادعاء ان المستعار له داخل في
جنس المستعار منه دعوى اصرار ولا شك ان مثل هذا الادعاء ينافي الاعتراف
بحقيقة المستعار له بل يوجب انكارها وقد ذكر المستعار له في الاستعارة المكنية باسم
جنسه وهذا اعتراف تام بحقيقته فيلزم الجمع بين انكار حقيقة الشيء ابلغها وبين
الاعتراف بها اعترافا تاما والجواب انا نفعل باسم المشبه في المكنية ما نفعل بما في
التصريحية فان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به كما ينافي في التصريحية نصب القرينة
المانعة عن ارادة حقيقة المشبه به فجمعنا بينهما بان جعلنا قسمي المشبه به فردا غير
متعارف من افراد حقيقة المشبه به ورفعنا منع القرينة الى المتعارف منها كذلك ههنا نافي
ذلك الادعاء في المكنية ذكر اسم المشبه فجمع بينهما بان نجعل اسم المشبه اسما للمشبه به غير
متعارف ونترل منزلة اسمه المتعارف مرادا فالادعاء فلا يكون التصريح باسم المشبه به
اعترافا بحقيقته قوله لما قررت يتعلق بالجنس وهو حال من الكاف اي كائنا ملتبسا
بحالها جنسا او ضمير كونه وادعاء انه كذلك عرفوه على ان يتداوله وكذا قوله والاستعارة
بالكناية وقد يتكلف نصبها عطفا على ان الاستعارة وهو بعيد والوجه في نصب قوله
اعترافا بحقيقته الخ انه شبه بالمضاف بلا ترى اعترافا نعسف وقولهم انا ندعي
وتعلق به

الا المعنى الغير عند من التخييلية ولا اللغوي الا عند غير صاحب الكشاف

قال انما ذلك الادعاء لا الاعتراف بحقيقة المشبه علم بقلم تدرك به

لسبع

تسميتهم

هناك متعلق بقوله نزع ههنا وعلى بالطريق المعهود اشارة الى الطريق النادر المذكور سابقا
ولما كان يضعه اسمين لحقيقة واحدة فان المتنبه اذا ادخلت في جنس السباع كان اسميها
موضوعا لذلك الجنس كلفظ السبع الا انه وضع احدهما لذلك الجنس حقيقة ووضع الاخر
ادعاء فيكونان اسمين متعارف وغير متعارف فيما كالمترادفين قال القسم
الخامس في الاستعارة الاصلية متى كان المستعار اسم جنس اسم
الجنس اراد باسم الجنس اسما دالا على مفهوم كلي غير مشتمل على تعلق معنى بالذات فيخرج
فيه نحو رجل واسد من الاعيان ونحو قيام وقعود من المعاني ويخرج عنه الصفات و
اسماء الزمان والمكان والالة المشتقة من الافعال فقوله والصفة في الموصوفية من الكنايات
الا ان جنس التي هي مدلوله اسماء الاجناس بالمعنى المذكور وذلك لان الحروف والافعال
بمعزل عن الموصوفية واما الصفات فهي بحسب مفهوماتها تقتضي ان يوصف بها فتحتها
الا ان يوصف وسيرد عليك تمام هذا الكلام فان قلت اصالة الاجناس في امر
الموصوفية تقتضي اصالتها في كونها مشبهة لما ذكر من ان المشبه موصوف بمشاركته
المشبه به والمقصود ههنا اصالتها في كونها مشبها بها لتكون استعاراتها استعارات
اصلية قلت وصف المشبه بمشاركته للمشبه به في وجه الشبه يتضمن ملاحظة وصف المشبه به
بمشاركته المشبه في ذلك الوجه فاصالة الاجناس في الموصوفية تقتضي ايضا
اصالتها في كونها مشبها بها فقوله فقهر المسافة اي على القول بعدم المعقولية يرد السؤال
بمنع الملازمة فيحتاج الى ان يجاب بان الثاني فيها وصف لموصوف الاول لا الاول الا
انه لم يحتج تعرضه عليه للحاجة المصير في الاول لعدم الاشتمال على معناه زيادة نوع
وصف للاول واما على القول بالاصالة فلا يرد هذا السؤال لان ... صلوحا بكل
نوعا فوكثيرا قال القسم السادس في الاستعارة التبعية متى ما تبع
غير اسماء الاجناس اراد باسماء الاجناس ما ذكرناه انفا لكن الاعلام المتضمنة
لنوع وصفية ملحقة باسماء الاجناس لا بالاوصاف فالاستعارة الواقعة فيها
اصلية ايضا وكذا الكلام في اسماء الاشارة المستعارة للمعقولات اذ لم يجعل داخلة في
الاسماء الاجناس المذكورة وانما قرن بالافعال الصفات المشتقة منها لان التبعية
في الكل من وجه واحد ولم يذكر اسماء الزمان والمكان والالة لانها في حكم الصفات

واعاد الكاف في الحروف لان التبعية فيها من وجه اخر فقوله والتشبيه يعتمد كون المشبه موصوفا
يعني وتضمن ملاحظة وصف المشبه به كما قررناه فالا ينبغي موصوفا كالافعال والصفات
والحروف لا يتبع تشبيها بذاتها علما مران تشبيه الشيء ليس الا وصفه بمشاركته المشبه
به في امر ولا شك ان ذلك يستلزم وصف المشبه به ويتضمن ملاحظته فيتم به مقصوده فقوله
واما المعنى في الافعال والصفات المشتقة منها مصادرها وفي الحروف متعلقات معانيها
توضيح المقام يتوقف على تحقيق معنى الحرف والفعل وقد بسطنا الكلام فيه في بعض رسائلنا
فلنكتف ههنا باشارة خفيفة هي ان الناظر في المراة قد يجعلها الة لمشاهدة الصور المر
تسمة فيها بحيث يستغرق في مشاهدتها ولا يلتفت الى المراة قصدا فلا يقدر في
هذه الحالة ان يحكم على المراة بشيء مع كونها مبصرة قطعا وربما جعلها منظورا بالذات
ملحوظة قصدا فيتمكن من الملاحظة من الحكم عليها على انما نفسها سنجوهرها
وصفا لوجهها ومما هو على ذلك المعاني المدركة بالبصيرة فان الابتداء مثلا
معنى متعلق بغيره فاذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية
ملحوظا في حد ذاته صالحا لان يحكم عليه وبه ومعبرا عنه بالاعتبار مدلول لفظ الابتداء
واذا لاحظه العقل من حيث انه حالة بين السير والبصرة مثلا وجعله الة لتعرف حالهما
حالهما ارتباط احدهما بالاخر خرج عن الاستقلال بالمفهومية وعن صلاحية لان يحكم عليه
او به وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ من كقولك سرت من البصرة فلفظ الابتداء موضوع
لمطلق الابتداء ولفظة من موضوعة للابتداءات الخصوصة لا بأوضاع متعددة حتى
يلزم كونها مشتركة بل بوضع واحد عام كما تحقق الواضع قال عنيت لفظة من لكل واحد
من الابتداءات المخصوصة وهذا معنى ما قيل ان الحرف وضع باعتبار معنى عام ومعنى نوع
من النسبة كالابتداء مثلا لكل ابتداء معين بخصوصه والنسبة لا تتعين الا بالمنسوب اليه
فما لم يذكر متعلق الحرف لا يتحصل فرد من ذلك النوع هو مدلول الحرف لا في العقل ولا في
الخارج وانما يتحصل بمتعلقه فيتعقل بتعقله فقد ظهر لك مما قررناه وشيدنا اركانه بما
نقلناه ان ذكر متعلق الحرف انما هو لتصور في معناه لامتناع حصوله في الذهن
بدون متعلقه ومن ثم قيل الحرف لا يستقل بالمفهومية وقيل ايضا الحرف ما دل على معنى
في غيره واما ما يقال من ان لفظة من مثلا موضوعة لمعنى لفظ الابتداء الا انه الواضع

اشترط ذكر المتعلق في دلالة من دون دلالة الابتداء فلا ينبغي ان يلتفت اليه اذ لا
لهذا الاشتراط ولا دليل عليه سوى التزام ذكر المتعلق في الاستعمال ووجوب تركيبين
الحروف والاسماء اللازمة الاضافة والفرق بان ما ذكر مع الحرف لتتميم دلالتها وفي
تلك الاسماء لتخصيص معانيها تحكم وايضا يلزم ان يكون معنى من ونحوها صالحا في نفسه لان يحكم
عليه وبه الا انه ليس مفهوما مما ذكر لفظه فاذا ضم اليها ما يتم به دلالته كان صالحا لذلك و
لا يقول به من له ادنى معرفة بحال اللغة هذا واما مفهوم الفعل كالابتداء مثلا فيشتمل على
معنى مستقل بالمفهومية هو معنى الابتداء مطلقا وعلى نسبة مخصوصة من حيث انها حالة
بين طرفيها وآلة لتعرفهما مرتبطا احدهما بالآخر وصار هذه النسبة الداخلة في مفهوم
الفعل كالنسبة التي هي مدلول الحرف في عدم الاستقلال بالمفهومية والاحتياج الى
ذكر المنسوب اليه وقد تبين فيما وضع الافعال بالقياس اليها اعتبر فيها من النسبة وضع
عام وجب ذكر الفاعل كما وجب ذكر متعلق الحروف وظهر ان مجموع معنى الفعل غير مستقل بالمفهومية
فلا يصح ان يقع محكوما به فضلا عن ان يقع موصوفا محكوما عليه ضرورة ان كل واحد
من المحكوم عليه وبه لابد ان يكون ملحوظا بالذات وقصدا حتى يمكن ان يتصور النسبة بينهما
وكذا النسبة الداخلة في مفهوم الفعل لا تصلح للموصوفية واما الحدث المعتبر فيه فهو
وان كان مستقلا الا انه اعتبر في مفهوم الفعل من حيث انه منتسب الى الفاعل فلذلك وجب
كون الفعل باعتبار الحدث الماخوذ في مفهومه مسندا دائما فلا يصح ملاحظته في ضمن
الفعل من حيث انه موصوف بغيره نعم هذا الحدث من حيث انه مدلول المصدر كلفظ القتل
مثلا يصلح ان يكون موصوفا فيشبه الضرب الشديد بالقتل مثلا ويستعار له اسمه ثم
يشتق منه قتل بمعنى ضرب ضربا شديدا واما الصفات المشتقة من الافعال فهي تدل على
ذوات مبهمة باعتبار معان متعينة هي المقصودة منها فقائم مثلا معناه ذات ما له
القيام وهذا معنى اذا لاحظه العقل طلب ما يرتبط به ويحمل به عليه ليتعين عنه
فلذلك كان حقها ان لا تقع موصوفة بل صفة وايضا الذوات المبهمة ليست مما يتميز
عما يصلح ويشتمل الاستعارة فلا يتصور جريانها في الصفات الا باعتبار معانيها المصادر
المتعينة على قياس ما عرفته في الافعال واما اسماء الزمان والمكان والآلة المشتقة من
الافعال فهي وان دلت على ذوات متعينة بوجه ما الا ان المقصود الاصلي منها ايضا

معاني مصادرها الواقعة فيها اولا فيكون الاستعارة فيها ايضا تبعا لها ولو اريد التشبيه
والاستعارة بحسب تلك الذوات المتعينة المعبر عنها بالالفاظ الدالة عليها مطابقة فاذا قيل مثلا للقبر
مرقد فقد شبه الموت بالرقاد لا ذات القبر بذات مكان الرقاد وقوله فيقع الاستعارة هناك
اي في المصادر ومتعلقات معاني الحروف ثم تسري فيها اي في الافعال والصفات والحروف
فلان المصادر تقرير كما اشرنا اليه معانيها شبهت بمعان اخر واستعير لها الفاظ المشبه بها
المعاني المشبهة بها ثم اشتقت منها الافعال والصفات وفي متعلقات معاني الحروف بتقرير
انها شبهت بها معاني اخر واستعير لتلك المعاني الاخر اسماء المتعلقات ثم يسري التشبيه
والاستعارة الى الحروف كما ستعرفه وقوله لان الكلمة اذا سميت اسما سميت بمعنى انه متعين
لها فان الكلمة اذا كان معناها الجنس يصلح لان يحكم عليه وبه سميت اسما ولما كان معناها
بحيث لا يصلح لشيء من ذلك سميت حرفا فالاسمية والحرفية من صفات الكلمات بحسب معانيها
الحسب خصوصيات الفاظها فاذا اتحد معنى لفظين وكان احدهما اسما كان الاخر ايضا
اسما كما نسب ايضا فلو كان معنى من معنى لفظ الابتداء الذي هو اسم قطعا لكان من
اسما ايضا وقس على ذلك حال سائر الحروف وما يفسر بها معانيها قوله ولما كان متعلقات
معانيها قد عرفت ان معنى لفظ الابتداء هو الابتداء مطلقا وان معنى من هو كل واحد
من الابتداءات المخصوصة المقصودة بين اشياء معينة فاذا اريد التعبير عن تلك
عبر عنها بالابتداء المطلق الذي هو مشترك بينها ولازم لها تسهيلا على المتعلمين
فيقال معنى من هو ابتداء الغاية اي المسافة وكذا يقال معنى الى انتهاء الغاية ومعنى كي
الغرضية ومعنى في الظرفية ومعنى اللام الاختصاص ومعنى الباء الالصاق الى غير
ذلك مما ذكر في تفاسير معاني الحروف فمراده بمتعلقات معاني الحروف هي هذه النسب المطلقة
المشتركة بين معانيها الخصوصية المستلزمة لتلك النسب المطلقة والى هذا اشار بقوله
اي ما افادت هذه الحروف معاني رجع اليه معانيها الى هذه اي الى المعاني التي ذكرت في تفسيرها
بنوع استلزام وهو استلزام المقيد للمطلق فظهر ان متعلقات معاني الحروف وما
يعبر عنها عند تفسيرها نقلا الى الالفاظ المذكورة عند التفسير كلفظ الابتداء و
اخواته عبارة عن تلك المتعلقات فتدبر ولا تغلط ولما قال ... فيقع الاستعارة
هناك ثم تسري فيها قوله ولطائف ايضاح حاله لكمال العناية بايضاح تلطف الناظر له

ان وجه التشبيه بين دلالة الحال ونطق الناطق هو ايضاح المعنى وانت تريد ان تلحق
الايضاح في المشبه اعني الدلالة بالايضاح في المشبه به اعني النطق وتجعله مساويا له
محسوسا في عدلك قوله وكذا قوله عز سلطانه فبشرهم هذا مثال للتشبيه التهكمية
من الفعل وما قاله قوم شعيب مثال لها من الصفة فان قوله اصلوتك دلت على انهم
ارادوا بالحليم الرشيد السفيه الغوي قوله وما نحن فيه اي ومن قبيل الاستعارة التبعية
في الصفات بين المتضادين فان الجهد والاعواز متضادان استعير احدهما للاخر
فليحى له تهكما قوله وعلى هذا اي وعلى قياس ما ذكر من انك لا تشبه الفعل والصفة الابعد
تعرف الاستعارة في مصدرهما لا تشبه الحروف ايضا الا بعد تقرير الاستعارة في متعلق
معناه قوله فاذا اردت استعارة لعل لغير معناها الخص ما قرره هنا انك اذا قلت مثلا
خلق الله الخلق لعلهم يعبدونه او لعلهم يتقون لم يكن كلمة لعل فيه محمولة على معناه
الحقيقي الذي هو الترجي المخصوص على الوجه الذي عرفته في معاني الحروف لامتناع الترجي
في علام الغيوب بل استعارة الارادة المخصوصة المتعلقة بفعل المكلف المتمكن من
الفعل وتركه وكما ان المعنى الحقيقي لعل غير مستقل بالمفهومية ولهذا اريد ان يعبر عنه
بالترجي كذلك معناه المجازي المراد بكلمة لعل في المثال المذكور غير مستقل بالمفهومية ولهذا
اريد ان يعبر عنه بالارادة فلا بد من ان تشبه احد هذين المعنيين غير المستقلين
بالمفهومية بالاخر ان تبتدئ وتحكم بان يقرر تشبيه ارادة الفعل من المتمكن بالترجي منه في
ان متعلق كل منهما يجمل بين الاقدام والاحجام مع رجحان ما للاقدام ثم يدخل المشبه في
جنس المشبه به مبالغة حتى كانه صار لفظ الترجي صالحا للارادة وبذلك يصير لكلمة الارادة
المخصوصة منزلة ذكر الترجي المخصوص فيستعار لها منه كلمة لعل قوله كان استعارتها
لا لا اخته مبنية على قواعد ان عين الله وردها واطنب فيها ما هو بسط الكلام الكشاف
ثم ذكر المقصود وافتتح فيه كلاما نصا قوله مثل ان تبنى على اصول المعتزلة يتعرض لذكر
التوصل الى مقصود هو هنا لم يتوقف على اصلهم وتعقيب معنا ان الحكيم وقوله
ان يكون اي على ان يكون قد تنازع فيه هذان الفعلان قوله وما خلق الانسان
خبر ثان لان الصانع وما او فيه عطف على ما خلق وقوله ركب ظرف لما او فيه
فلا قدم الظرف لوسعة على عامله كان العاطف داخلا عليه في التقدير ودعى عطف

على ركب ومضادة الفعل الحكمي الشهوة والغرض الا بمعرفة الانسان على انحلاله قد غلبه
نار عنده اي الانسان ايدي الدواعي النفسانية من الشهوة والنزوع التي تعرض الانسان
والصوارف العقلية توقف تلك الدواعي بالانسان متحيرا حين صار عملها حاصلا لا متقدم
له يقدم الانسان عن موقف الحيرة ولا تاخر له عنه والمقصود تاكيد حيرته وثباتها
وقوله ويحمله الحيرة حال من ضمير به يروي مشددا او مخففا ايضا وما لا يوجد تاني منفعل
محله وقوله اذا اتبع العقل له مقر ومبين لعدم ابرائه الى الغنا اوله تخلص هناك
انه فكل القام معكد لما قبله قوله وكذا فعل ذكره اي اتباعه في ورطة الحيرة وفسر
الاحسان بالتكليف لانه وسيلة الى ذلك التعظيم والتمييز واللام في ليتمكن متعلق بالتكليف
وقوله ما لا يحسن فعله في حقه ابتداء اشارة الى ما ذهب اليه المعتزلة من ان التفضل بالنعم العظيمة
جائز دون التفضل بالتعظيم فلا بد من التكليف ليكتسبوا باختيارهم استحقاق
الثواب الذي هو منفعة دائمة مقرونة بالتعظيم فالعدل عن شوب كل منقص حتى لا يمتان
ولم التعظيم اي من حصول التعظيم العظيم مصاحبا للدوام كما بان في ضمن التمييز على انه
عين رات لا ولا اذن سمعت ولا خطر على بال احد من انواع المتشهيات والمستلذات
في الرواية ولا خطر على قلب بشر وتخلصه صيغة مفعول بالتشديد والتخفيف ايضا
وفعله حال متخلله عين رات او مخففا انواع المشتهيات وقوله فيكتسبه عطف على ليتمكن
والمستتر فيه للانسان والبارز له لا ما لا يحسن فعله وقوله لا بالقسر معطوف على ما دل عليه
ان شاء اعني بالاختيار ولذلك قيل لولا ان الغرض من التكليف هو ان يمكن فيكتسب بالاختيار
وقوله ممكنا مريدا امرها الى من ثلاث اصلا اشتر لفظه في ذلك فيما اراد منه اعني اختيار
لما يتحمل تلك السعادة فجعله على الى العزائم التي يتمكن بها فانه كي نصب
له عقلية ونقلية ووعدا ووعيدا وانطفا على انه يحصى فلم يبق للمكلف عذر اصلا
وصار حاله في رجحان اختياره للطاعة مع تمكنه من المعصية كحال المرجح منه في
رجحان اختياره لما يرجح منه مع تمكنه من خلافه فصار ارادته كلعلا فيها باه
لو اتقائه منه منزلة الترجي على ما حققه قوله فيشبه عطف على ان تبنى ولك ان تقل
ان تنوي فتشبه حال الله المتمكن بحال المرجح على صيغة الفاعل لان المشبه هنا هو المعنى
المجازي لكلمة لعل الذي يعبر عنه بالارادة وهو حال قائم بالله متعلق بالمكلف

بالمزج

والثلث بين معناها الحقيقي الذي يعبر عنه بالترجي ومعنى قائم بالمتكلم متعلق
بالمعنى المترجى منه الآن عدل عن ذكر الظاهر رعاية للادب في ترك التصريح بتشبيه
حاله تعالى بحال عبيده اعني الترجي وذكر تشبيه حال المكلف بحال المرجو على صيغة المفعول ووصف
كلا منهما بما يدل على وجه الشبه بين حاليهما وهو ان كلا منهما مخير بين ان يفعل وبين
ان لا يفعل ومن ان لا يفعل اخذه تشبيه انه نظير التشبيه المذكور ووجهه وذكر التشبيه
المقصود ووجهه اعني تشبيه ارادته تعالى بالترجي فان متعلق كل واحد منهما يترجح
من ان يفعل وان لا يفعل يترجح رجحان جانب الفعل كما اشرنا اليه وقوله العالم الذات
اشارة الى وجهه والمقصود ان شمول العلم ينافي حقيقة الترجي اذ لا يتصور الا ممن
لا يعلم حال الامور المستقبلة قوله وعليه اي وعلى ما ذكر من كون لعل مستعارا للمعنى
الارادي قول رب العزة علام الغيوب فان قوله لعلكم تتقون حال من فاعل خلق
بناء على تلك الاستعارة اي خلقكم مريدا منكم الاتقاء وجعله حالا من مفعول خلق يبتني
لعل على حقيقة الترجي اي خلقكم راجين للتقوى غير سديد اذ لا معنى ههنا لرجاء
العباد فيما يتوقف عليهم اعني التقوى وايضا كونه لا يجعلها حالا مقدرة لان
رجائهم انما يحدث بعد كمال العقل والتكليف وكذا الاقتباس في جعله حالا من فاعل
اعبدوا واي اعبدوا راجين ان تبلغوا على ذروة العبادة اعني التقوى وقد
دفع في عبارته ان معنى لعلكم تتقون لكي تتقوا فتوهم بعضهم ان لعل ههنا
بمعنى كي وليس بشيء بل ما ذكروه بيان للمعنى الحاصل من الكيفية ربط لعل قبله بعد
الاستعارة التي حققناها هنا وقد تخايل لبعضهم ان عبارة الكتاب ان الاستعارة
المذكورة في لعل تمثيلية فبنى على ذلك جواز اجتماع التبعية والتمثيلية وهذا الخيال
فاسد جدا اذ قد صرح المصنف فيما ذكره بان المشبه به والمستعار منه اصالة هو معنى
الترجي وبعلم من كلام صريح بان كلا من المشبه والمستعار له في هو الارادة ثم بسرايته
والاستعارة فيها من معنى لعل حقيقة ومعناه المراد مجازا على ما حققته ولا شك
ان كلا من الترجي والارادة والمعنى الحقيقي والمجازي لكلمة لعل معنى مفرد كمعنى
الانسان ولا سيما لا يكون شيء من طرفي استعارة لعل صورة منتزعة من امور
فلا يكون استعارة تمثيلية لانحصارها فيما بين صورتين منتزعتين من امور عدة

على ما مر ودعوى كون استعارة لعل تبعية تمثيلية ناشئة من سوء الفهم والقصور في
دقائق الصناعة ورعاية قواعدها وكذا الحال في استعارات سائر الحروف كاللام وفي
وعلى وغيرها فان معاني الحروف ومتعلقات معانيها كلها مفردة بلا اشتباه على
ذي مسكة بل اي الحال في استعارة الافعال والصفات ايضا كذلك فان معاني مصادرها
معان مفردة قطعا ولعلك تشتهي الآن مزيد تحقيق وتوضيح لما نحن فيه فنقول و
بالله العصمة لا يراد بالمزج طرفي التشبيه ووجهه ان لا يكون له جزء اصلا
فان الانسان اذا شبه بالاسد في الشجاعة عد تشبيه مفرد بمفرد في معنى واحد
بل يراد بالمفرد ما عبر عنه بلفظ مفرد لا يدل جزء على جزء معناه وهذا مما لا يشك
فيه من له ادنى خبرة بعلم البيان وقد تكون الترجي والغرضية والظرفية في
الاستعلاء والابتداء والانتهاء ونظائرها معان مفردة وكذا جزئياتها المخصوصة
التي هي مدلولات الحروف المشهورة وكذا الحال في الضرب والقتل والعلم وسائر المصادر
فاذا جرى فيها استعارة تبعية كان المستعار منه معنى مفردا لا صورة منتزعة
من امور متعددة فلا يكون تلك الاستعارة تمثيلية واذا حققت ذلك فاعلم ان قوله
اولئك على هدى يحتمل وجوها ثلثة ا ان يشبه الهدى بالمركوب في الايصال الى المقصد
فيثبت له بعض لوازمه فيقول الاستعلاء على طريقة الاستعارة بالكناية وهو الذي
اختار السكاكي حيث رد الاستعارة التبعية الى المكنية ب ان يشبه تمسك المتقين
بالهدى بالاستعلاء الراكب على مركوبه في التمكن والاستقرار فيستعار كلمة على ههنا على
الطريقة التي قررناها في لعل فيكون استعارة تبعية ج ان يشبه صورة منتزعة من
المتقي والهدى وتمسكه به ثابتا مستقرا بصورة منتزعة من الراكب والمركوب واعتلائه
عليه متمكنا منه وعلى هذا ينبغي ان يذكر جميع الالفاظ الدالة على الصورة الثانية
ويراد بها الصورة الاولى فيكون مجموع تلك الالفاظ استعارة تمثيلية ولا يكون
في شيء من مفردات ذلك المجموع تصرف بحسب هذه الاستعارة بل يكون هي باقية على
حالها كما اعترفوا به كلهم ثم نقدم رجله وتؤخر اخرى فلا استعارة ح في كلمة على
حتى يكون تبعية كان استعارة تبعية في نفسه مثل الآية اقتصر من تلك الالفاظ
على ان سائر الالفاظ الدالة على سائر اجزاء هذه الصورة منوية في الارادة

على ذكر كلمة على الدالة على الاعتلاء وهو العمدة في الصورة
المنتزعة من الراكب والمركوب واستقراره
عليه فيكون المعونة قرائن الاحوال ح

فيكون في حكم الملفوظ كما عرفته فيما سلف ولا امتناع ان تجعل الاستعارة في كلمة على او نحوها
من هذه الصورة لان هذه الصورة ليست معنى على ولا متعلق معناها فكيف يستعار
معنى منها وكذا نقول ختم الله على قلوبهم ان قصد فيه الى تشبيه قلوبهم باشياء مختومة في
امتناع نفوذ شيء فيها وجعل اثبات الختم لها تنبيها على ذلك كان من قبيل الاستعارة بالكناية
والحمل على ان المشبه به هو المعنى المصدري الحقيقي للختم والمشبه احداث حالة في قبيل(?)
الاستعارة بالكناية في قلوبهم مانعة عن نفوذ الحق فيها كان طرفا التشبيه ح مفردين
والاستعارة تبعية وان جعل المشبه به فيه صورة منتزعة من الشيء والختم الوارد عليه
ومنعه صاحبه عن الانتفاع به والمشبه صورة منتزعة من القلب والحالة الحادثة فيه و
منعها صاحبها ان ينتفع به في الامور التي خلقت له كان طرفا التشبيه ح مركبين منتزعين
من امور عدة وكانت الاستعارة تمثيلية والمستعار مجموع الالفاظ الدالة على الصورة
المشبه بها الا انه اقتصر منها على لفظ الختم الدال على ما هو العمدة في هذه الصورة فلا يكون
اذن في ختم استعارة تبعية ومن فوائد الاقتصار جواز الحمل تارة على التبعية و
اخرى على التمثيلية وقد ذكر في الكشاف في هذه الآية وجهان وسمى اولهما استعارة والثاني
تمثيلا واراد بالاستعارة ما كان في المفرد وبالتمثيل ما كان على سبيل الاستعارة في المركب
ولذا تحققت ما اوضحناه فاطلع على هذين المثالين ما يشبه فيه الى الحروف والافعال
واخذ من الوصول المذكور ما كان انسب بالمقام وادخل في تحصيل المرام وكن على
على بصيرة ولا تتبع اهواء الذين اذا سمعوا غلطوا واذا فكروا اخبطوا ولو قررت
الاستعارة في معنى الغرض بخصوصه فرب في اللام انها موضوعة لغرضية ما بعدها
لما قبلها اعني الغرضية المخصوصة المتعلقة بهما فاذا قلت احسن العبد ليوخذ بيده لم يكن
اللام باقية على معناها الحقيقي لاستحالة كون الابتلاء غرضا للعاقل من الاحسان بل
يكون مستعارا للترتيب المخصوص الذي بين الابتلاء والاحسان لمعناها المجازي
المراد هنا لمعناها الحقيقي في عدم الاستقلال بالمفهومية فلا يتصور جريان التشبيه
والاستعارة بينهما اصالة وابتداء بل لا بد ان يعتبر اولا ترتب ما ليس مطلوبا من
الفعل عليه بالغرضية في مطلق الترتيب ويدخل المشبه في جنس المشبه به حتى كانه
صار لفظ الغرضية مستعارا للترتيب على ما ليس مطلوبا وغرضا وبذلك يصير الترتيب
المخصوص الذي هو الابتلاء على الاحسان بمنزلة الغرضية المخصوصة فيستعار اللام لذلك الترتيب

من سلم

المخصوص

المخصوص على قياس ما عرفته في استعارة لعل في قوله تشبيه بترتب وجود بين امرين مطلقا
بالاول منهما الثاني اي تشبيه بالغرضية التي هي مطلوبية الثاني بالاول في الترتب الا انه تسامح
في العبارة في قوله ومن ذلك قوله علت كلمته فالتقطه وذلك لانه استعير فيه اللام للغرضية
لترتب العداوة والحزن على الالتقاط في قوله وقد ظهر مما حققناه ان جريان الاستعارة
في الحروف تبعا وفي اسماء الاجناس اصالة مع ما علم من جواز جريان التهكم والتمليح في التبعية
والاصلية معا وانما كان حق كلمة ان تقول استعارة تهكمية من حيث انها استعيرت
للتكثير المنزل منزلة التقليل تهكما بهم وقد ذكر في قسم النحو ان الظاهر عندي ما ذهب اليه الاخفش
من كون رب اسما لا استعماله لازم حرف الجر عنه وهو التعليل وكونه [illegible] بالحكم وعلى هذا
فالمختار عندي ان يجعل استعارة اصلية لا تبعية فاعلم ان مدار قرينة الاستعارة
التبعية انما فصل الاستعارة التبعية بكونها في الافعال وما يتصل بها من الصفات لان قرينة
التبعية في الحروف غير مضبوطة وقال مدار قرينتها على النسبة الى الفاعل وما عطف عليه
لان هذه النسبة هي العمدة في قرينتها وقد يكون القرينة غيرها كما في قوله فتلك زيدا اذا
كان حقا حاضرا اي ضربته ضربا شديدا في قوله اول المفعول الاول اطلق الاول على ما لا
ثاني له بحسب ما يليه يقتلى اول النقل واقتحم ابن المعتز فجوى الحق لنا في امام [illegible]
العدل والانصاف والرافع الى امام قتل البخل اي ازاله وافناه واحيى السماح اعني به وابرزه
فشبه كل من هذين الفعلين المفعول قرينة الاستعارة فيه قوله صبحنا الخزرجية
البيت لكعب بن زهير وصبحنا كان الصبوح وهو ما يشرب بالغداة قبال صبحه
صبحنا والخزرجية القبيلة المنسوبة الى الخزرج بن حارثة ابي قبيلة من اليمن والاوس
اخوه والمرهفات السيوف المحددة الرقيقة فقرينة الاستعارة ايقاع الصبح
على المفعول الثاني اعني المرهفات [illegible] تمام البيت [illegible]
اهلك اصحاب [illegible] المرهفات [illegible] القطامي فهكذا نقريهم لنا
نقريهم ما كان خاط عليهم كل زراد استعار القرى لايصال الاسنة اليهم و
بهم فيقرضه القرينة ايقاع القرى على الهذميات وهي الطعنات المنسوبة الى الهذم
وهو القاطع من الاسنة وهي الاسنة انفسها بان يجعل [illegible] للمبالغة كما في [illegible] و
اجري [illegible] تقطع والزراد [illegible] الزرد بمعنى السرد وهو

قال
ادخل الكل في بعضها في بعض قوله والى المجرور اعلا الثاني المجرور في التبشير مستعار
للانذار والقرينة النسبة المذكورة بعذاب اليم قوله او الى المجمع يعني به الاكثر فان اسناد
التغير الى الرياح بدل على انه مستعار لنبوه كما سياتي وكذا يدل عليه ايقاعه على المنقول
الاول اعني الرياض ومنزهه حال من الرياض نقلا الازهار النبت لغا ظهر زهره واذا
اسرى طرف تنوى في الاجفان متعلق يسري وقد يقال حقيقة السري هو السير
بالليل قيل لكل واحد من اسناده الى النوم وتعليقه بالاجفان على انه مستعار لحرر
الحصول في الليل وعلى هذا كان لفظ المجمع محمولا على حقيقته لان النسبة الى المجرور
قرينة للاستعارة هاهنا ايضا وقس ما ذكر اذا له نحو عادني فطانته ان معنى قوله او
الى المجمع هو ان النسبة اليه يكون قرينة للاستعارة واصله لا الاستعارة ان يتعدد ثم
اختلف عليهم ذلك من الامثلة التي اوردها لكل واحد من الجمع فالاقرب من هذا ما توهم من ان
قوله في الاجفان يتعلق في المعنى بالفعلين على التنازع وان اختلف معناه بحسب
التعلقين قوله في هذا الفصل يعني به قسم الاستعارة التبعية قوله ولو انهم جعلوا
يريد انه يمكن ان يحكم بانتفاء الاستعارة التبعية بالكلية ويحمل ما يتوهم انه منها داخلا في
الاستعارة بالكناية رقوما للضبط بتقليل الاقسام فاوردوا مثلهم من الاستعارة التبعية
في الافعال وبين كيفية ردها الى الاستعارة المكنية بان قلب يحمل قرينة التبعية
استعارة بالكناية ويجعل التبعية قرينة لتلك المكنية وهذا القلب ظاهر الجريان فيما
ذكره وكذا في نحو قوله فبشرهم بعذاب اليم بان يجعل العذاب الاليم استعارة بالكناية عن
النعم المقيم على طريقة التهكم ويجعل نسبة التبشير اليه قرينة لها وكذا في مثل قولهم يكون
لهم عدوا وحزنا بان يجعل العداوة والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية
للالتقاط كالمحبة والتبني ويجعل ادخال اللام قرينة لتلك الاستعارة وكذا في مثل
قوله لاصلبنكم في جذوع النخل بان يجعل الجذوع استعارة بالكناية عن الظروف
ويجعل ادخال في عليها قرينة لها واما في مثل قوله لعلكم تتقون فلا يتصور فيه
ذلك لان القرينة هناك اعني الترجي عليه بل يجعل الاتقاء استعارة بالكناية عن
الموجود ويجعل لعل قرينة لها وكذا الافعال في زيد اسد لان القرينة فيه مناسبة
ما لم يكن الوالد بل يجعل الوالد في الكسر استعارة بالكناية عن المقابلة تهكما

بالكفار

بتقدير نعم
ذكره
بالكفار ويجعل ذكر قرينة لها وكان حق العبارة ان يكتفي بحرف الشرط قوله ولو
انهم جعلوا او بقوله وهكذا جعلوا البخل استعارة وجعلوا ايضا اللهذميات استعارة
لكونها معطوفين على جعلوا وحافظين معه كيفية الرد بالقلب ومن تتمة ذلك الشرط
الذي جوابه قوله لكان اقرب الى الضبط قوله فقد عرفت ان رد التبعية الى
المكنية مطلقا مردود بما ذكره بعض الفضلاء من انه قد يكون التشبيه في مصدر
الفعل مثلا هو المقصود الاصلي والواضح الجلي ويكون التشبيه في متعلقه تابعا
مقصودا بالعرض فيجب ان يكون الاستعارة هناك تبعية لا مكنية في قوله تقرى الرياح
رياض الحزن فان التشبيه من هبوب الرياح عليها وتحريكها الازهار هاهنا تحريكا
موجبا لحصول ما انتفع به ويبين الذي تشبيه حسن في نفسه وليس يحصل التشبيه
ابتداء بين الرياح والمضيف وله بين الرياض والضيف ولا بين الازهار والطعام
نعم يلاحظ التشبيه بين هذه الامور تبعا لذلك التشبيه فلا يصح في مثله رد التبعية
الى المكنية وقد يكون الامر بالعكس كما في ينقضون عهد الله فان تشبيه العهد بالحبل
مقبول مستفيض وتشبيه ابطال العهد بنقض الحبل تبع للتشبيه الاول ففي مثله
يصح الاكتفاء بالمكنية دون التبعية وقد يكون جريان التشبيه في مصدر الفعل وفي
متعلقه على السوية فيجوز اختيار كل من التبعية والمكنية كما في قولك نطقت الحال
بكذا وايضا يرد عليه انه صرح فيما بعد بانه اذا جعل الحال استعارة بالكناية كان
قرينتها اعني نطقت امرا وهميا ومن المعلوم ان العلاقة بين حكم الامر الوهمي و
بين النطق الحقيقي ليست الا المشابهة فيلزم منه القول بثبوت الاستعارة المصرح
بها في الفعل ولا يتصور ذلك الا تبعا للمصدر فيلزم ما لم يرد وقد يجاب عن هذين بان
مقصوده تقليل التبعية لا نفيها بالكلية وليس بشيء لان الا قرينة الى الضبط
انما يحصل بنفي التبعية راسا لا بتقليلها الا يرى كيف اسقط التبعية بالكلية في
ضبط اقسام المجاز على انه كما اسقط هناك المجاز العقلي كذلك قوله حدها عند بعضهم
تعليق العبارة هذا الحد بناء على ان العبارة المفردة والمركبة فيندرج فيه الاستعارة
التمثيلية والاستعارة في الالفاظ المفردة وقوله على جهة النقل للابانة يخرج
ما استعمل في غير ما وضع له في اهل اللغة اذا كان استعمالها فيه لموضع آخر

كالصلوة في الاركان المخصوصة وتخرج المجاز المرسل ايضا اذ لا انابة فيه لان المقصود
بها حصل ما يغاير الموضوع له بحيث يقوم مقامه نايبا مناب باد خاله في جنسه بالتاول
مبالغة في التشبيه وتخرج الكناية عن الحد ايضا اذ ليس فيها الانابة بهذا المعنى
فلا حاجة اذن الى ما زيد بقوله ولو ازيد على الحكاية من وجوب تقييد المغير
بالنسبة الى نوع الحقيقة لتخرج عن الحد مثل لفظ الصلوة مستعملة في معناه الشرعي
بوضعه ومن وجوب اعتبار القرينة المانعة لاخراج الكناية ولما تقييد الوضع
بالتحقيق فقد عرفت انه مستغنى عنه فيصح ايضا ولا شبهة في ان الاستعارة المكنية
على راى هولاء داخلة في حدهم لان لفظ السبع المذكور بطريق الكناية في اظفار المنية
قد علق على غير ما وضع له وليعا صد الاكثر للاستعارة المصرح بها بجعل الشيء الشيء لاجل
المبالغة في التشبيه فقد اورد عليه نحو زيد اسد من التشبيهات التي حذف فيها اللاداة
واورد ايضا على تقسيم التخييلية بجعل الشيء للشيء لاجل المبالغة في التشبيه انه لا يتناول
التخييلية التي لا يكون تابعة للمكنية كقوله ماء الملام اذا لم يقصد تشبيه للملام بشيء له
ماء ولنا يرد هذا عليهم ان لو عدوا مثل ذلك من التخييلية ولما الاعتراض بان هذا
الحد ليس فيه اشعار بان استعمال الموضع في غير الموضوع له فلما يتجه عليهم اذا
ذهبوا في التخييلية الى اختراع الصور الوهمية لكنه من مخترعات السكاكي
فظهران قوله ولو ازيد على الحكاية ليس فيه مزيد فائدة قال القسم السابع
والقسم الثامن انما فرق بين هذين القسمين لجواز اجتماعهما في استعارة
واحدة ولتشاركهما في انهما ذكر ما يلائم احد طرفي الاستعارة وقد تقدم ان قوله اعلم
ان الاستعارة في نحو عندي اسد ... اشعار بانهما انما يجريان في الاستعارة المصرح
بها دون المكني عنها لكن الصواب كما ستعرف ان ما زاد في المكنية على قرينتها اعني
اثبات لازم واحد يعد ترشيحا لها وتنبه بذكر التعقيب واللحوق على ان اعتبار
التجريد والترشيح فيكون ... رأيت ... ونشبت اظفار المنية استعارة مطلقة
لا مجردة ولا مرشحة ولكانه نحو الصفات نظرا الى ...
فالصفة الواحدة كافية قوله اذا عقبت ... بل على ذكر او باضافة الامرين المذكورين
قوله وعلى تعقيب بصفات اراد بصفات ملائمة الا انه اختصر في العبارة اعتمادا

على ما سبق وقد يتوهم ان قوله ملائم للمستعار منه صفة للمعطوف والمعطوف عليه بالتاويل
كانه قيل ومعنى عقيب بوصفين منهما ملائم وشاورت بالشين المعجمة في الموضعين على الرواية
المعول عليها وكذا حاورت بالحاء المهملة فيهما فكل منهما قرينة الاستعارة وملائمها
تجريد في المثالين الاولين وترشيح في الاخيرين ويجوز ان يجعل القرينة حاليه فيصح
ساورت بالمهملة اى واثبت وجاورت بالجيم والشوكة شدة البأس والحدة في السلاح
يقال هو شايك السلاح وشاكي السلاح على القلب وقد يحذف الياء ويجرى الاعراب
على الكاف والصقيل المصقول والقضب السيف القاطع وقوله ما اكثر علو من قبيل
توزيع الكلام في الاطراد وقد يجعل من قبيل الصفات بتقدير القول وقوله لا تبدل الاسلاك صفة
ثانية ... ويجعل من توزيع الكلام التصر الكسر واللبد بالكسر الشعر
المتراكب بين كتفي كتفي الاسد والبراثن للسباع كالاصابع للانسان والمخالب
اظفار البراثن والتزيير صوت الاسد في صدره فتجر لخراي ممتد متنوع حلا
وتلاطم الامواج ضرب بعضها بعضا يقال غاض الماء اى قل وغار في الارض وفاض
الماء فيضا اى كثر حتى سال قوله بل الوصف المعنوي وضح لما تنبهنا على ان الصفة الواحدة
كافية كما اشرنا اليه ولما رعاية لكونه في الاصل ظاهر في الحصر به قوله كيف كان اى
سواء كان وصفا نحويا كما مر او حالا كقولك شاورت الاسد شاكيا سلاحه او فعلا
مسندا اليه كقولك اشتملت ذكرى البحر دررا او موقعا عليه كقولك قد ملاء الاسد ... البحر
بزواهر الزواهر واعلم ان ترشيح الاستعارة باق على حقيقته فلا يعتبر فيه تشبيه واستعارة
ولذلك قال صاحب الكشاف في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله انه يجوز ان يكون الحبل استعارة
للعهد وان الاعتصام استعارة للوثوق بالعهد او ترشيحا لاستعارة الحبل على ما يناسبه
فاوقع الترشيح قسيما للاستعارة هذا وقد اعترض على السكاكي بانه لما اعتبر في نحو اظفار
المنية صورا وهمية شبيهة بالاظفار لزمه ان يعتبر مثلها في ترشيح الاستعارة لان
كل واحد من الاستعارة التخييلية والترشيح فيه اثبات بعض لوازم المشبه به للمشبه
ولا فرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه في التخييلية بلفظ الموضوع له وفي الترشيح
باللفظ الموضوع للمشبه به فذلك لا يجدي فرقا معنويا واجيب بان اللازم في التخييلية
اذا اقترن بلفظ لا يلائمه كالاظفار في المنية امكن اثباته ... وفي الترشيح

وكقولك اظفار المنية الشبيهة بالسبع

فهذا لك

فقد قرنه بلفظ لا له فلم يحتج فيه الى ذلك فهذا القدر من الوقف الناشئ من اللفظ كاف ط
فيما ذهب اليه قوله ومبنى الترشيح على تناسي التشبيه كون الترشيح مبنيا على تناسي التشبيه
لا ينافي اجتماعه مع التجريد المبني على تذكره لجواز ان لا يتناسى التشبيه في بعض
الصفات دون بعض قوله يتأكد على العلو المكاني اي تشتبكه عليه هو معمول لتبني
وجاز ان يكون مصدرا له والمفعول به متروكا قوله ويصعد استعارة الصعود
من الارتفاع المكاني لعلو المرتبة في مدارج المعالي ثم بنى عليه ما يبنى على الارتفاع المكاني
وهو ان يظن الجهول ان له حاجة في السماء وخص هذا الظن بالجهول لان الذي تخفى عليه
حاله فيظن ان له حاجة في السماء ولما عيره فهو يعلم ان الله قد اغناه عما سواه فلا
حاجة له في شيء اصلا فلا يظن به ذلك الظن واللام في لظن لام الابتداء دخلت على
الماضي بتقدير قد في يروى يظن واذا اريد التشبيه اللفظية بصعود الى المكينة فبل
تقدير الكلام ويصعد في المكارم فيجعل المكارم استعارة بالكناية عن الاماكن المرتفعة
ونسبة الصعود اليها قرينة للاستعارة فيها وبنو نوبخت قوم اشراف كانوا ببغداد
ماهرين في علم النجوم وعلما مصدر لعلم بانهم الحساب اي لكن علمهم بالنجوم واحكامها
مستند الى الحساب النظر او لما فيما بين المنجمين بل الى مشاهدة السماء وما فيها من النجوم
وما لها من الحركات والخواص والاحكام فالاستعارة في قوله سموا اي صعودا وهو نصب
على الحال اي سامين صاعدين والباء في قوله بترقية المكرمات الصعاب التي يصعب
الوصول اليها يبلغ الى السماء موضع بلوغ وضمير يبلغها راجع الى ابيها متعلقة بسموا
والترشيح هاهنا من شاهدة السماء واحوال النجوم فانها بمنزلة الظن المذكور في
الاستعارة الصعود وقوله الى السماء مفعول بلوغ وضمير يبلغها راجع الى مبلغ
باعتبار المعنى وتلكم الصحاب اشارة الى المكرمات الصعاب لا عدمتكم الا فقدتكم ولا
تبعدت بعدكم بدلكم ادول ارابت من نجوم نعماكم بعدكم وفي قوله ما سواكم نوع تناول
من سواهم الى الحال اي نسبة الى نفسه اليس كم والاستعارة في رقي من رقيت في السلم
بالكسر والفتح لغة من يقول رقي يرقى وقوله اعلاكم في السماء ترشيح وكذا قوله شافهتم
البدر وهو بيان لكيفية ترقيهم في السمو والترقي من ادنى السيارات اعني
القمر الى اعلاها اعني زحل قوله وتلزم من الالزام عطف على ان تبني قوله مما له

يليق ببيان لغير التعجب اولا وللنهي معا اي الضابط ان يلزم المستعار له ما لا يليق الا بالمستعار
منه وهو في البيت الاول التعجب وفي الثاني النهي عن التعجب وفي الثالث البر اي الزوال
الذهاب عن الفلك وفي الرابع استبعاد للشيخ نحو وتمامه ولم ار قبلي ميتا يتكلم قوله
او ما ترى اي اترتاب في جواز تناسي التشبيه وما يتفرع عليه من البناء والالزام المذكور
وما ترى هؤلاء الشعراء كيف نزلوا ما فعلوه امر التشبيه غير ملتفت اليه وكيف تسواه
حديث الاستعارة بالكناية حتى زعموا ان المستعار له حقيقة المستعار منه فالزموه ما لا
يليق الا به لكنه فيه كانهم جعلوا الاستعارة متهم على بال الحبل فقلبه ولا زالوها
وله طبيخ صار اي ولا راعا طيف خيال منها ولما كان الضمير للشيطان مطلقا لا للولد
الشعراء فقط واراد بالاصل المشبه لانه المقصود في الكلام ظاهرا واليه يعود الغرض غالبا
كما مر وبالفرع المشبه به وذلك لا ينافي كونه اصله وكون المشبه فرعا نظرا الى وجه الشبه
ويتولوا عطف على ان لا يبنوا اي يسوغوه ان تتوغلوا وقوله هي الشمس تشبيه عند
الجمهور وله شك ان وعد البوب استعارة اتفاقا الا ان المقصود بالتمثيل هو البيت
الاخير وانما اورد الاولين لتوقف المعنى عليهما ولان الثانية على ... التشبيه فيه كانه
قيل لا اضا تغيير رسمي فاني بدر وبدر رسم كل بدر ان يطلع ليلا وقوله انا شمس وانما
يطلع الشمس بكرة هو الشاهد على المقصود لكن ظهور معناه يتوقف عليها اورد قبله
وقوله فهم اقرب حالا اذا كانوا مع الله عن اذا كانوا يحملون الى عتراف بالاصل في التشبيه يجوزون
ان لا يبنوا على قضيته الا على النزع كما في الامثلة المذكورة فهم مع تجدد الاصل في الاستعارة
المكونة ان لا يبنوا فيها الا على الفرع اقرب وفي اصل انهم فما التشبيه معترفون بغايته
الشبه للمشبه به ومعنى ذلك يجرون عليه احكام المشبه به في الاستعارة منكرون لغايته
اياه فيكون اجراء تلك الاحكام عليه اولى **قال** وقد عرفت اقسام الاستعارة قوله
والا اي وان لم تصادف الاستعارة تلك الشروط عرضت عن الحسن وربما اكتسبت بفقدان الشروط
فيها وجهات حسن التشبيه ما مر في الفصل الاول من شرائط كونه مقبولا وهي صحة
التشبيه وكاله في تحصيل ما علق به وسلامته من الابتذال والتعقيد عابد وجهات حسن
التشبيه بالاستعارة المصرح بها التحقيقية والاستعارة المكنية لان التخييلية لا ينظر
فيها بحسب نفسها الى تلك الجهات كما سيذكر قوله وان لا تشمها من ان اشمام عطف على

قوله

رعاية اى وان لا يشم انه استعارة وانما قال رعاية جانب اللفظ لان المبنى على التشبيه قطعا
وقال لا لحكم بتنكير الشبه لانه لو دل عليها بان يبين مثل المشبه به المذكور بالمشبه اما
صريحا او ضمنا كما في الخيط الابيض والاسود او بان يذكر وجه الشبه كما في قوله ولاح
من برج البرج نحكما اى من قصور مثل بروج في البعد والعلو بدو هناك استعارة
بل تعد مثلا ذكر تشبيها ولا يبعد ان يقال ان قوله فذر ذرار رادا على التمر فيه اشمام من
رائحة التشبيه فيقل حسن الاستعارة فيه ولا يخرج الى باب التشبيه الذى ذكر المشبه فيه ليس
على وجه يشعر اشعارا بكونه مشبها بل فيه رائحة الاستعارة لكنه قوله ولذلك اى ولان من
شرائط حسن الاستعارة ان لا يشم رائحة التشبيه جانب اللفظ توصى ان يكن واما خص
بهذا النوع هنا الاستعارة التصريحية لان المذكور فيها لفظ المشبه به والمراد هو المشبه
فلذا كان وجه الشبه جليا بنفسه او مشهورا فيما بين الاقوام ظهر قصد التشبيه وارد
معناه والتبس له شئ من خواص المشبه به فلم يذكر على تشبيهه فلا ظهر في خفاء وجه الشبه
هناك يقال عنيت معنى البيت لعنعنة اى الخفية وتبينه المعمى واللغز في كلام اذا على مجراه و
الاسم اللغز على وزن الرطب قوله كما اذا قلت هذان مثالان من الاستعارة التمثيلية
قد ترك فيهما ذكر القرينة ولا يرتضيان كما يقال في الحمام مثلا والاول ماخوذ مما من قول
الشاعر وان على دسته في الصبى والثانى مما ورد من قوله عليه السلام الناس كابل مائة لا تجد
فيها راحلة اى كخيار بهم فليس طالع قوله واما حسن الاستعارة التخييلية فبحسب حسن الاستعارة
بالكناية متى كانت لها يعني انها اذا كانت مصنوعة مخترعة عن تصور المشبه بصورة
المشبه به في الاستعارة المكنية كان حسنها ايضا بتبع حسنها ثم اذا انضم الى التخييلية التابعة
للمكنية المشاكلة وهى ذكر الشئ بلفظ غيره لوقوعه في صحبته ازداد حسن التخييلية و
المراد بانضمام المشاكلة اليها ان يجتمعا في لفظ واحد كما في قوله يد الله فوق ايديهم بعد
قوله انما يبايعون الله فلفظ الله في يد الله استعارة بالكناية عن تشبيهه بالذين يبايعون
بالايدى ولفظ اليد استعارة تخييلية لازم الصورة المخترعة الشبيهة باليد مع ان
ذكر اليد في حقه تعالى لاجتماعه مع ذكر الايدى في حق الناس مشاكلة ازداد حسن التخييلية
قوله وقل ما تحسن البليغة غير تابعة لها حكم بالقلة دون النفى لانها قد تحسن التخييلية
على قلة اذا لم يكن تابعة للمكنية كان جمال اظفار المنية الشبيهة بالسبع ونظائره

على ما مر ذكرها واما قول الطائى اعنى ابا تمام لا تسقنى ماء الملام فاننى صب قد استعذبت ما
بكائى فليست التخييلية فيه تابعة للمكنية ولا هى من ذكر القبيل الذى يستحسن لاجل نظم
الملام بشئ يشتبه ماء مستكره كالحنظل والحوض الآجن ما الى شئ يشبه في تخييل
له صورة شبيهة بالماء فكانه توهم للملام بلا ملاحظة تشبيهه بذى ماء مستكره شيئا
رقيقا يرتوى منه لمراراته في النفس وتاثيره فيها واطلق عليها اسم الماء والرشح هذا الاطلاق في
بذكر السقى وراعى فيه المشاكلة والازدواج لماء البكاء وهو كما ترى لا يحتمل كونه تخييليا التجنيس
فقوله ولذلك اشارة الى ان التخييلية قل ما تحسن غير تابعة لكن لا اقول استحسان ترك التخييلية
من اعتبار قبيحة كونه ماء انها خارجة ايضا عن القبيل الذى يستحسن وهى عارية عن
جهات الحسن كما ان المكنية للقبح كما عرفت وليس قوله واخفض لهما جناح الذل من
قبيل لا تسقنى ماء الملام كما توهمه الطائى على ما نقل عنه انه لان الطائر عند اشتغاله
وتعطفه على اولاده يخفض جناحه ويلقيه على الارض وكذا عند تعبه وتوقفه في
الانسان عند تواضعه تطاطأ من راسه ويخفض من يديه فشبه ذلك وتواضعه
باحدى حالتي الطائر على طريقة الاستعارة بالكناية واضاف الجناح اليه قرينة لما فانه من
الامور الملابسة لحالة المشبه بها على انه يجوز ان يحمل الاية على الاستعارة التمثيلية هذا واما
ما نقل انه ارسل ماء الملام كالجين الماء ففيه ان تشبيه الملام بمطلق الماء مستقبح جدا **قال**
ولما كانت الاستعارة مبناها على التشبيه بريد ان مطلق الاستعارة لكونها مبنية على التشبيه
انقسمت مثل انقسام التشبيه باعتبار حال طرفيها والجامع بينهما في الاتحاد لا اجل
الفعل وكان الاولى ان يقول تتنوع الى ستة انواع الا انه ترك لما فيها عطف وعاه حسبان ان
والجامع بعضه حسى وبعضه عقلى كقولك رايت شمسا في الحمام اى انسانا شبيها بها في
حسن الطلعة ونباهة الشان اما لشرافة وقوعها في الاستعمال وعدم وجدان مثال الحسى في
التنزيل واما الانواع الخمس باعتبار فيها وجه حسى وباعتبار كونهما وجه عقلى ومثل النوع
الاول اعنى استعارة محسوس لمحسوس بوجه حسى بقوله عز اسمه واشتعل الراس شيبا
فانه استعير فيه النار للشيب بطريق الكناية وجعلها سند الاشتعال الذى هو من خواص
النار اى الشيب والجامع بينهما الانبساط مع البياض والاشراق والكل محسوس ثم
الاشتعال مع كونه قرينة للمكنية مستعار لانتشار الشيب بجامع السرعة مع تعذر التلافي

فقد وجدت هنا المكنية بدون التخييلية تمت

فكذلك استعارة تصريحية من محسوسين بجامع عقلي فيكون من قبيل النوع الثاني ومثال النوع الاول من
الخمسة المذكورة ما ذكره بقوله واخرج لهم عجلا جسدا له خوار فانه استعير فيه لفظ العجل من ولد البقرة
للحيوان الذي خلقه الله من حلي القبط بجامع الشكل قوله فالمستعار له الريح يريد انه شبه الريح كالمرأة
عن انشاء المطر والقاح الشجر بالرجل الذي لا يولد له واطلق لفظ المشبه اعني الريح واريد المشبه به
ادعاء على طريقة الاستعارة بالكناية ودل على ذلك بان وصف الريح بالعقيم الذي هو من خواص
المشبه به نظرا الى المشبه اذ يقال رجل عقيم كما يقال امرأة عقيم فالطرفان حسيان والجامع اعني
عدم ظهور النتيجة والاثر عقلي هذا ما ذكره والحسن منه ان يقال ان العقيم استعارة مصرحة لما
تبعية فالمستعار منه ما في المرأة من الصفة التي تمنع من الحبل والمستعار له ما في الريح من الصفة
المانعة من الانشاء والالقاح بجامع المنع المذكور فالطرفان ايضا عقليان فيكون من قبيل
النوع الثالث قوله وكذلك قوله تعالى واية لهم الليل نسلخ منه النهار فهو مثل قوله الريح العقيم
فانه استعارة لمحسوسين بجامع عقلي فان المستعار منه ظهور المسلوخ من جلدته والمستعار له ظهور
النهار من ظلمة الليل والمستعار لفظ السلخ الموضوع للاول فالطرفان حسيان والجامع
ما يعقل من ترتب امر على اخر فان ظهور النهار مترتب على ازالة ظلمة الليل
كما ان ظهور المسلوخ مترتب على كشط الجلد واعترض على ذلك بان سلخ النهار من الليل
لا يناسب ظهور النهار بل ظهور الليل وايضا لو اريد ظهور النهار لقيل فاذا هم مبصرون
لان المترتب على ظهور النهار هو الابصار لا الاظلام اعني الدخول في الظلام والصواب ان
ما اختاره غير واحد ان المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له ازالة الضوء عن
مكان الليل وملقى ظله فان الظلمة هي الاصل والنور طار عليها يسترها بضوئه فاذا
غربت الشمس فقد كشط النهار عن ظلمة الليل فظهرت ظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه
عنه والجامع ما ذكره من ترتب امر على اخر واجيب عنه بان السلخ يستعمل تارة بمعنى النزع
والكشط كقولك سلخت الاهاب عن الشاة اي نزعته منها واخرى بمعنى الاخراج والاظهار
كقولك سلخت الشاة من الاهاب اي اخرجتها منه والمص وافق الشيخ عبد القاهر في حمل الاية
على المعنى الثاني لان كلمة المفاجاة اعني اذا انما تحسن موقعها على هذا المعنى كما يقال اخرجنا
لنا النهار من الليل ففاجانا دخول الليل ولو عكس ان يقال نزعنا عنا ضوء النهار ففاجانا
دخول الظلام لانه عن ان يقال كسرت الكوز ففاجاه الانكسار واما لفظة الفاء

فانها تستعمل للتعقيب الوقتي وذلك مما يختلف بحسب الامور والعادات فربما يطول الزمان
المتوسط بين اخراجه من الليل وبين دخول الظلام لكن لما كان دخول الظلام الشامل
بعد زواله بالكلية بالضوء العام امرا عظيما غطيما ينبغي ان لا يحصل الا بعد اضعاف
ذلك المقدار لم يعتد به ولم يعد مهلة بل جعل دخول الليل مفاجئا عقيب اخراج النهار
بلا تراخ هذا وقد ابتني قولهما بان مفاجاة الظلام بعد ظهور النهار واضاءته العالم
بتمامه على نوع غرابة ويفتقر الى مزيد اقتدار فيكون ادخل في كونها اية من مفاجاة
ظهور الليل بعد انقضاء النهار وبان ظهور النهار المشرق من الليل المظلم اشبه
بظهور المسلوخ الابيض من الجلد الساتر من ظهور الليل كما لا يخفى فقد انكشف ان
ما توهم من حمل عبارة التلخيص في المستعار له على التبادر ظهور ظلمة الليل من ضوء النهار
فليتضح وان الانسب بهما ان يقولا اظهار النهار واظهار المسلوخ بابدال لفظ الظهور
بالاظهار في الموضعين قوله فالمستعار له الارض المزخرفة المتزينة هذه استعارة بالكناية
شبهت الارض المزخرفة المتزينة التي ورد عليها الامور المزيلة لزينتها بالنبات
المونق الناضر الذي ورد عليه ما يزيله ويفنيه واثبت لها الحصيد على انه استعارة
تخييلية وقد عد في الكشاف من باب التشبيه حيث قال فجعلناها فجعلنا زرعها
حصيدا شبيها بما يحصد من الزرع في قطعه واستيصاله كان لم تغن كان لم يغن زرعها
لم يلبث فلا بد من تقدير المضاف في هذه المواضع والا لم يستقم المعنى والامس
مثل في الوقت القريب فكانه قيل كان لم تغن انفا قوله وكذلك قوله حصيدا خامدين فان
ههنا استعارتين بالكناية في لفظ واحد اعني لفظهم في جعلناهم حيث شبهوا بالنبات
وبالنار في الهلاك والزوال واثبت لهم الحصاد المخصوص بالنبات والخمود المخصوص بالنار
وجاز ان يجعل حصيدا من باب التشبيه في الكشاف اي جعلناهم مثل الحصيد كما تقول جعلنا
زيدا اسدا اي مثله ولا يكون ذكره خامدين اذ ليس لنا قوم خامدون حتى يشبه بهم هؤلاء
لكن جاز ان يجعل استعارة التصريحية التبعية في الصفة بان يشبه هلاك القوم بحصاد النبات
وخمود النار في القطع والاستيصال قوله ومن الثالث قوله عز اسمه من بعثنا من
مرقدنا ان جعل المرقد مصدرا اعني الرقاد ففيه استعارة تصريحية اصلية وان
جعل اسم مكان ففيه تصريحية تبعية وقرينة الاستعارة صدور هذا الكلام من

الموتى وليس البعث قرينة لما اذ يقال بعثه من نومه اى ايقظه كما يقال بعث الموتى
اى حشرهم قوله والجامع عدم ظهور الافعال يرد عليه ان هذا الجامع لا يصلح جامعا
لانه في المشبه اعنى الموت اقوى واشهر فالاولى ان يقال الجامع سهولة تاتي البعث فانها
في النوم اظهر واعرف قوله وهو مجيء المسافر بعد مدة هذا القيد جعل القدوم امرا عقليا
والا فالمجيء من قبيل الحركة المحسوسة قوله والجامع وقوع المدح في البين لا اشكال ان هذا
الجامع في قدوم المسافر اشهر وهو به اولى من الاعذار لجزاء بعد الامهال وان
الاستعارة في قدمنا تصريحية تبعية طرفاها والجامع بينهما كلها عقلية ويرد عليه انه
اذا كان قدمنا بمعنى اخذنا في جزاء اعمالهم بعد الامهال فلا معنى لتعديته بالى فالصواب
ان يحمل على قبيل استعارة التمثيلية قال في الكشاف ليس ههنا قدوم ولا ما يشبه
القدوم ولكن مثلت حال هؤلاء واعمالهم التي عملوها في كفرهم من صلة رحم واغاثة
ملهوف وقرى ضيف ومن على اسير وغير ذلك من مكارمهم ومحاسنهم بحال قوم خالفوا
سلطانهم واستعصوا عليه فقدم الى اشيائهم وقصد الى ما تحت ايديهم فافسدها وفرقها
ومزقها كل ممزق ولم يترك لها اثرا ولا عثيرا وقد اشار الى عبارته الا ان [illegible]
التمثيلية لا الاستعارة فيما بينها بل هي باقية على حالها من تشبيه او مجاز وفي آخرها الى
ان القدوم فيه [illegible] الاستعارة مجاز مرسل عن القصد الموصل الى المقصد انه مفرده
القدوم والثقلان الانس والجن سميا بذلك لانهما ثقلا الارض وهي كالحمولة
لهما او لانهما مثقلان بالتكليف واما الرواية الاثم واقترافهم قوله فالفراغ مبدأ
جنس وقع مستعارا والجامع [illegible] الاستقبال بينهما اعتراضيتان لبيان المستعار منه
والقرينة وعن سلطانه اعتراضية اعتراض [illegible] لفظة ذلك اشارة الى الخلاص
عن المهام اى بواسطة عقلي وقد سبق ان الاعذار الجزاء عقلي والطرفان اخفى عقليان
هذا على الرواية بالفاء قوله فالطرفان عقليان كما صحح في النسخ المعتمدة وانما
تقرير رواية الواو فيحمل ذلك اشارة الى الجامع الذي يدل عليه لفظة وصح اعنى
انفراد الفاعل عن المهام الا ضعف امر واحد قال في الكشاف سنفرغ لكم ايها الثقلان
مستعار من قول الرجل لمن يتهدده سافرغ لك يريد ساتجرد للايقاع بك من كل ما
يشغلني حتى لا يكون لي شغل سواه والمراد التوفر على النكاية فيه والانتقام

ع حيث قال ولا ما يشبه القدوم

ونحو ان يراد ستنتهي الدنيا وتبلغ اخرها وتنتهي عند ذلك شئون الخلق التي
ارادها بقوله كل يوم هو في شان فلا يبقى الا شان واحد وهو جزاؤكم فجعل ذلك فراغا
لهم على طريقة المثل قوله فالغيظ والتغيظ مستعاران بل لان جهنم لشدة غليانها
باهلها وقوة تاثيرها فيهم شبهت بالانسان المغتاظ على غيره المبالغ في ايصال الضرر
اليه فتوهم لها صورة كصورة الحالة المحققة الوجدانية اعني الة الغضب الباعثة
على ذلك المبالغة واستعير منها لفظا الغيظ والتغيظ لتلك الحالة المتوهمة فكل منهما
استعارة مصرحة تخييلية تابعة للاستعارة بالكناية يقال فلان يتميز غيظا اى
يتقطع ويتشقق غيظا ومعنى سمعوا لها تغيظا سمعوا لها صوت تغيظ فان الحالة
الغضبية اذا اشتدت اقتضت صوتا قوله فالمستعار منه هو امساك اللسان عن
الكلام الجاري شبه سكون الغضب وانكساره عن الحدة على الانسان بسكوت
اللسان وامساكه عن الكلام والجامع بينهما الانتقال من حالة مشتملة على نوع حركة الى
حالة لا تشتمل على نوع سكون فيكون سكت استعارة مصرحة بها تحقيقية تبعية
وجاز ان يجعل الغضب استعارة بالكناية فيتقلب تحقيقية قرينة للمكنية
وقد تسامح في قوله والجامع هو ان الانسان مع الغضب [illegible] في بيان
الجامع جانب المستعار وصح قوله وهذا الرابع اى من استعارة المحسوس للمعقول
وهي عز وجل بل نقذف فان القذف هو رمي جسم صلب كالحجر مثلا امر محسوس
واستعير للحق على الباطل معقول والجامع هو التاثير الموجب الى الاهلاك وكذلك الدمغ
وهو كسر الراس بحيث يصل الى الدماغ ويشق غشاءه امر محسوس واذهاب
الباطل امر معقول والجامع الاهلاك ومعنى بل نقذف هو الاضراب عن
اتخاذ اللهو وتنزيه ذاته عن اللعب اى ليس من شاننا ذلك بل هذا وهو ان
نغلب بالحق الذي من جملته الجد على الباطل الذي من عداده اللهو فيمحقه ونعيب قوله
فاصل المساس هو [illegible] الشق وهو ان يصل جسم الجسم بحيث لا يكون بينهما
فاصل وهذا امر محسوس شبه به امر معقول هو اصابة الشر [illegible]
الجامع الحصول التام قوله والمستعار له التشبث اى تثبيت الذلة على وجه الاحاطة
بهم كانه قيل اثبتت الذلة محيطة بهم احاطة الخيمة او القبة بصاحبها وقوله

~~ابيت القول محيط بهم احاطة الخيمة او القبة بصاحبها~~ وقيل المستعار منه ضرب
الطين على الحائط فالجامع على القول الاول شمول الاحاطة وعلى الثاني اللزوم
قوله ثم وقع مستعارا لشرع ما نابهم اي وقع مستعارا لازعاجهم ازعاجا
عنيفا الرسالة بمظان الامكان والجامع التاثير التام كانه فصل اعني الامر ابانة
لا تنمحي كما لا يلتئم بسبب شرع ما نابهم واصابهم والجامع الايقاع في الاصول
قوله مستعار لتبليغ الرسالة بين الامكان والجامع التاثير التام كانه قيل ابن
الامر ابانة لا تنمحي كما لا يلتئم صدع الزجاجة قال الفراء اراد فاصدع بالامر اي اظهر
دينك فقال اصدعت بالحق اذا تكلمت به جهارا قوله ثم وقع مستعارا للذكر الايات
اي لذكرها على وجه التكذيب والاستهزاء بها والطعن فيها والجامع التوغل في
التلبس قوله نعم من هذا القبيل اي من استعارة المحسوس للمعقول قوله فالوادي
مستعار للامر الذي يشتغل بالكلام فيه من انواع الامور والجامع كون
كل من الوادي وذكر الامر مظنة الحيرة والهيمان مصدر هام على وجهه ذهب
من العشق او غيره وقد استعير للاشتغال بالامر على سبيل التحير والجامع
بينهما الحيرة وقوله هذه الامثلة اشارة الى الخوض والوادي والهيمان قوله ومن
الخامس اي ومن استعارة المعقول للمحسوس نحو الريح صرصر اي باردة والعتو
تجاوز الحد من ذوي العقول كالطغيان فاستعير العتو لكثرة الريح كما استعير
الطغيان لكثرة الماء وايراد قوله فنبذوه في النوع الخامس سهو ظاهر لانه
من النوع الرابع اعني استعارة المحسوس للمحسوس كما صرح به عبارته قوله ولعل في
البعض نظرا وكذا لان الاستعارة التبعية عنده مردودة الى المكنية وقد اوردت
الهيا فزعام بحق المثال مطابقا للممثل له كما في طغى الماء فانه اذا رد الى المكنية
كان طرفاه محسوسين وايضا جعل ظهور النهار مستعارا للمحسوس بعد العاشر كما
اغرنا اليه فعسى ان تختار ... لازالة ضوء النهار من ظلام الليل كما
ذهب اليه غيره وايضا جعل وقد فيهما اي ... من باب الاستعارة التمثيلية اظهر
من اعتبار الاستعارة في الغرور كما حققه وكذا جعل قوله فنبذوه وراء ظهورهم وقوله
في كل واد يهيمون من باب التمثيل على سبيل الاستعارة اقرب من جعل الغرور الذي

الذي هو محل المخصوص بواسطة فيه امر اعتقاديا مستبعد واظهار الثبات و الاكبار
والقهار امر عقلي متعلق بامور محسوسة وحضور النار وانعدام ضوئها فيكون امرا
عقليا لا حسيا وان شئت مزيد تفصيل فعليك بالتفتيش عن سائر الشروح
قال الفصل الرابع فيه بقوله من فصول المجاز تذكرا لذلك بسبب بعد
العهد لطول فصل الاستعارة وقوله عند السلف حال من المبتدا اعني كلمة
هو والعامل في الحال ثبوت الخبر للمبتدا فانه معنى فعلي يصلح ان يكون عاملا فيها
وجعله ظرفا له اظهر قوله واما الرفع فيها اي حكم مجازي للكلمة وتلك المنزلة
المعنى المجازي في المجاز اللغوي كما ان الجر حكم اصلي لها بمنزلة المعنى الحقيقي
هناك واما المجاز فهو كلمة تغير لمجاورتها حكمها الاصلي الى حكم آخر يدل
على ذلك قوله هو ان تكون الكلمة مستوعبة اه اوله ترى الى قوله المجاز
غير اللغوي هو ان تكون الكلمة موضوعة والى قوله في الحال عن المبالغة
في التشبيه هو ان تعري الكلام عن مفهومها مع ان المجاز في هذين هو الكلمة
بلا اشتباه ويشهد ايضا لما ذكرناه قوله فيما بعد وهو اشتراكهما في النقل
عن الاصل الى غير الاصل قوله فالاصل واسئل اهل القرية وذلك
لان الجماد لا يسأل طلبا للجواب واما اطلاق اسم الجماد والشعر والنجم
فهو ان كان جائزا الا انه في ذلك انما يكون عند خرق العادة اظهارا
للمعجزة او الكرامة وليس بهذا الكلام في هذا المقام قوله فالاصل ليس
مثله شيء اذ المقصود نفي ان يماثله شيء لا نفي ان يماثل مثله شيء فالكاف
زائدة وقد يقال لا زيادة ههنا اصلا بل قصد نفي مثله تعالى بطريق
برهاني بيانه ان الموجود ه تعالى مسلم قطعا فلو كان له مثل لكان
لذلك المثل مثل هو ذاته تعالى فنفي مثله يستلزم ثبوت مثل مثله
فنفي اللازم قصدا الى نفي الملزوم وجاز ان يحمل الكلام على طريق
الكناية فانه اذا نفي المثل عمن يماثله يكون على اخص اوصافه كان
ذلك نفيا للمثل عنه بطريق المبالغة الا ترى انك تقول مثلك لا يبخل
مريدا به نفي البخل عن مخاطبك بلا قصد الى نفي البخل عن مثله

سواء أمكن أو لم يمكن قوله استغناء وانقضى وهو أن لا نظر لنقل الكلمة في كون الكلام مجازا
كالباء في بحسبك زيد وكفى بالله وكالكاف في كمثله شيء وأما الثاني ففي نحو ضرب ليس وما قلنا تأكيد
النفي فلا يعد مثله مجازا أولى ويأتي في هذا النوع كلام ههنا كثير وهو الذي نقله من الكلام
السلف على أن الكلمة المنقولة عن حكمها الأصلي إلى غيره يطلق عليها المجاز لنقلها عن حكم
الحكم الأصلي لها إلى غيره وهذا معنى قوله لكن عند الذي فسر بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت
له فيكون لفظ المجاز عندهم اسما مشتركا بينهما ولما كان المجاز في المعنى الأكثر لأجل المشابهة
في التعدي من أمر أصلي إلى أمر غير أصلي وكان المصنف يذكر حد المجاز شاملا لهذا النوع الآخر
لم يجعله كالسلف مذكورين شاملا له على اختلاف عباراتهم التي نقلنا عنهم فيما
سبق ونبههم المجاز إلى ما هو راجع إلى اللغوي وما هو راجع إلى حكم الكلمة باعتبار
ما وضعت له بإطلاق لفظ المجاز تنبيها إياه إلى اللغوي والعقلي فليس ههنا عند غير
كان بما في السلف سوى إطلاق لفظ المجاز وكذلك قاله بنا فيه أصلا هذا
وقد فهم من كلام بعض الأصوليين أن لفظ القرية بعد حذف الأهل صار مجازا
عنه وأن لفظ كمثل مستعمل بمعنى مثل وأنهم يسمون مثل ذلك مجازا بالنقصان والزيادة

الفصل الخامس في المجاز العقلي

وهو عندي هو الكلام المفاد به أي المركب الذي أفيد به خلاف ما ثبت في اعتقاده بحسب الظاهر ما عند المتكلم من الحكم فيه أي من
النسبة في ذلك الكلام سواء كانت تامة أو غير تامة لضرب من التأويل أي لنوع من النظر في
الموضع الذي يحال ويرجع إليه تلك النسبة من موضعها الأصلي وإفادة ... لفظ كل في
ليظهر تعلق الموضع الذي بالواسطة به وله بعد عن متعلقه وكذا المصدر أعني
إفادة يتعلق به اللام في للخلاف وفي المعنى إفادة لما هو مخالف لما عند المتكلم لا بواسطة
العقل وضع قوله لا بواسطة احتراز عن قول ... من الحدود فيه وذلك لأن
المراد بما عند العقل ما له نسبة عنده وكذلك ما عند العقل ما يمتنع عنده وقد علم
ذلك في قوله فيما بعد فليس في العقل امتناع أن يكسو الخليفة نفسه الكعبة
ولا امتناع أن يهزم الأمير وحده الجند ولا في إثبات الربيع للبقل غير ممتنع عند
العقل كما لا يمتنع عن عاقل قوله بل خرج قول الجاهل في خلاف ما عند العقل كما لم
يخرج في خلاف ما عند المتكلم فلا ينتقض طرده لكونه لأنا نقول الإنبات من الله مع

ممتنع عند العقل بالنظر الصحيح لا بالبداهة فالجاهل بتقصيره في النظر قد
غلط فيه وإلى هذا المعنى أشار بقوله وإن كان الكلام للجاهل بل حكمه بخلاف العقل
في نفس الأمر هذا وقد اعترض بأن قول الجاهل خارج عن الحد بقوله
لضرب من التأويل لأنه إنما يقوله عن اعتقاده عن تأويل فلو فرض خلاف ما عند العقل لم
ينتقض طرده كذبه وأجيب عنه بأن لضرب من التأويل متعلق بقيد جانب ما عند
المتكلم يفيد إخراج قول الجاهل وادعاء الخبر هزم الأمير ولضرب من التأويل يفيد إخراج
قول الجاهل وإخراج الكذب كما سيأتي فعند تعدد كل من هذين القيدين بأن من واشتركا
فإن عن أحدهما إسنادها لكل منهما إلا أن إسناده إلى السابق أولى فلذلك إسناده إليه
ثم ههنا شيء وهو أنه كان حق العبارة أن يقول ليخرج عن الحد قول الدهري بل قوله
لئلا ينتقض طرده فإن امتناع طرده لا يفهم منه المعنى الذي ذكر وهو أصله قوله ولذلك أي
ولأن المعتبر في المجاز خلاف ما عند المتكلم لا خلاف ما عند العقل قوله أو بغلبة الجزم عطف
على تعليل داخل في معنى حيث النفي الذي عم المعطوف والمعطوف عليه كما في قولك ما جاءني
زيد أو عمرو أي ما جاءني واحد منهما والمعنى لا يحملون إسناد الصغير على المجاز زمانا ينبغي العلم
والظن معا بكونه مخالفا لاعتقاد القائل بل يحملونه عليه إذا ثبت ... و
ظنوا أن قائله ما قاله عن اعتقاد فحملوه على المجاز ولذا علموا أو ظنوا أنه قاله عن اعتقاد حملوه
على الحقيقة وإذا لم يعلموا ولم يظنوا شيئا منهما ترددوا بين كونه مجازا صادقا وبين
كونه حقيقة كاذبة قوله كله لم أصنع الظاهر أن ينصب كله لعدم الافتقار إلى تقدير ضمير
المفعول في لم أصنع مع استقامة الوزن إلا أنه يفيد نفي العموم لأن كلمة كل إذا وقعت في حيز
النفي معمولا للفعل المنفي فعدل الشاعر إلى الرفع ليفيد عموم النفي المناسب لغرضه فكأنه قال
لم أصنع شيئا من ذلك الذنب والقنزع وأصل القنازع الشعر حول الرأس وعن في
قوله قنزعا عن قنزع بمعنى بعد كما في قوله طبقا عن طبق أي ميز عن الرأس قنزعا بعد قنزع وجذب الليالي
مضيها واختلافها ... جذب الليالي ... وقوله أبطئي أو أسرعي حال من الليالي
بتقدير القول أي مقولا في حقها ذلك أو يجعل الأمر بمعنى الخبر أي تبطئي أو تسرعي
... خطابا لها على طريقة الالتفات أي أبطئي أو أسرعي أيتها الليالي أو
أسرعي ... بتفاوت الحال ... بعد ذلك قوله حين ... النجم والأحساب

الانكشاف بقيا لحسرته كي عن ذراعي فاتحسر وقوله لكونه مجازا ابدل الاشتمال باعان لكار
من قول لنوال الى النجم والباء في عاانبعه متعلق باستدلوا والمستتر في ابتعه لابي النجم
والبارز عايد الى الموصول والمفعول الثاني محذوف اي اتبعه اياه اي جعله تابعا في كسب
مميز عنه وترعان من قوله بيان لما والضمير في افناه لابي النجم اولشعر اسم ومعنى وارك بذكر
والشاهد صفة لقول المذكور في قوله افناه قيل الله قوله وكذلك لشيء عكسه عطف على
لا لشيء منتسطرد وقوله بقرينة في ذكر الي ولا يخرج انتفاء الامتناع عن كونه كسائر الجمل
الكعبة وعزم الامير الجند من المجاز العقلي قوله ليتحرز به عن الكذب لفظا بقول المتكلم
فاسد لانه صدور الكذب عنه فلا يكون مطابقا للاعتقاد بل مخالفا عند المتكلم الا انه
يصدر الخ ووجه فلا يرتكب فيه تاويله اصلا فيخرج عن حد المجاز بقوله لضرب من التاول
وقد يجوز ان يكون صادقا في الواقع قوله وههنا ادعاء ان انبت موضوع ويرد مانه اذا
ادعى ان انبت موضوع بوانه اذا قدر ان النسبة الى القادر المختار داخل في مفهوم
انبت مثلا بحسب الوضع في اصل اللغة او بحسب وضع اخر طاري على الوضع اللغوي كان
استعمال انبت في غير القادر المختار كما في انبت الربيع لخروجها عن معناه الموضوع
له المعنى اخر فيكون كلمة انبت مجازا لغويا اي بحسب وضعها منسوبا الى الوضع مطلقا
ولم يكن مجازا عقليا وان قولك انبت الربيع يشتمل على حكم الانبات الى الربيع
بتلبسه بالقادر المختار التقدير انه كلام مقاربة خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه
لضرب من التاول وهو تشبيه تلبس الانبات بالربيع بتلبسه بالقادر المختار فيجب
ان يحترز عنه بقيد ومع ان بقيد لحاله فيان كونه خلافا يكون بواسطة العقل لا
بواسطة وضع من الاوضاع قوله او وضع عطف على ادعي اي وضع اذا ادعي ان انبت
موضوع في اصل اللغة لاستعماله في القادر المختار او اذا وضع لذلك الاستعمال في عرف
علم او خاص والتنكير في قوله وضع يفيد شمول الاوضاع كلها لان النكرة في سياق
النفي تعم افرادها ولو عرف باللام لتبادر منه الوضع اللغوي لانه الاصل السابق
على ما عداه ولهذا قال وضع اللغة ان ادعى لان طائفة من الناس قد ذهبوا
اليه وفي وضع غيرها ان ارتكب لانه يجوز ان يرتكب فيه ذلك في الاصطلاحات وان
لم يذهب اليه احد قوله ولاجل هذه الصورة اي ولاجل انه قد يدعى كون انبت مثلا

ولا يتعجب فربه عالا انه يريد بالكلام خلاف ظاهره

موضوعا في اللغة للاستعمال في المختار او قد يرتكب وضعه لذلك بعد وضع اللغة لحاجة
للحكم بكون نحو انبت الربيع مجازا عقليا الى بيان ان التصوير التقييد بالقادر المختار
ليس بمعتبر في شيء من الاوضاع فان قلت لا حاجة في ذكر الحكم الى بيان عدم التقييد
اذ قد ثبت عند العقل ان الانبات لا يصدر الا عن المختار فاذا اسند الى غيره
فقد نقل من مكانه الاصلي بحكم العقل فيكون مجازا عقليا قطعا فان فرض مع ذلك
ان وضعا من الاوضاع قد عينه ايضا للمختار كان مجازا لغويا ايضا عقليا اذ لا
منافاة بينهما قلت ان المجاز انما ينسب الى العقل اذا لم يكن هناك تصرف في امر
لغوي الا ترى انهم جعلوا المجاز العقلي مقابلا للغوي وايضا لا فائدة في اعتبار
المجاز العقلي على ما صرح به والرجوع الى اللغوي قوله فليس بالوضع مفهوما ثابتا في
صفحا نحن ان الذي يتعلق بالوضع هو ان انبت مثلا لاثبات الانبات لا
لاثبات الغرض وانه لاثباته في زمان ماض لا لاثباته في زمان مستقبل او حاضر
واما ان المثبت له قادر او غير قادر فلا تعلق له بالوضع قوله ما نقل عن اهل من زوايا
اللغة خصص اللغة بالذكر لانها العمدة في الوضع والتخاطب مع ان الوضع المذكور
جارية ايضا في سائر الاوضاع بلا خفاء قوله وحكم العقل بان لا بد لحاصل مؤثر
قادر لكان سائلا قال انما العقل حكم بان ان فعل لا بد لحاصل من مؤثر قادر فوجب ان
يكون صيغتها موضوعة للاسناد الى القادر ليكون الوضع مطابقا للعقل والا لم يثبت
الرواية لنشر هذا القيد اعتمادا على شهادة العقل به فاجاب بان حكم العقل بذلك على
تقدير تسليمه يقتضي ان يترك تقييده فعالا في الوضع استغناء عنه بشهادة العقل
فان لم يجعل حكمه بذلك دليلا على ترك التقييد فلا اقل من ان لا يجعل دليلا على وجوده
ولنا قلنا على تقدير تسليمه لانا لا نسلم ان العقل يحكم بما ذكر اذ لا شك في ان العقل
يجوز صدور الافعال عن غير القادر مثل حركة الخاتم بواسطة حركة اليد على ما تقرر
في علم الكلام على مذهب المعتزلة وانما جوز العقل التاثير من غير القادر شيئا فلم يكن
منه استقلاله قوله ومنها ان فعلا لا يثبت عليك ان لفظ فعل جاز له استعماله في جميع
الافعال ثم مصدره يستعمل كثيرا في غير القادر المختار كما اشار اليه فلذلك خصه بالذكر
وذكر ان التفاوت بين الفعل ومصدره بمجرد الاقتران بالزمان فلو كان فعل

بواسطة ... كلا كلا الافعال المتولدة من افعال اخر صدوره عن القادر

موضوعًا للاستعمال في العادة لكان مصدره ايضا كذلك فيلزم ان يكون قولنا ضرب النهار في الملاء الشخص وفعل المادة الحرّ والتبريد وفعل السقمونيا في البدن اسهال الصفراء مجازًا لغويًا معلومًا مجازيته لكل احد من العارفين بوضع اللغة واحكامه لكن ادعاء ذلك موضوع بعيد على ان الانصاف كلاف ادعائه في انبات الربيع واحياء الروية واشباهه كثير الغفلة ونظائرها فانه ليس في ذلك القرينة من البعد عن الانصاف فتامل وقد عرفنا ان لو قلت بعني ان هنا افعالا يحكم العقل بانها لا تصدر عن فاعلها الا بالاختيار وافعالا اخرى يحكم العقل بانها لا تصدر عن فاعلها الا بغير اختيار فلو اعتبر في الوضع انتساب الاولى الى المختار لا اعتبر فيه انتساب الاخرى الى غير المختار لعدم الفرق بينهما في رعاية مطابقة الوضع للعقل لكن اعتبار الانتساب الى غير المختار في مفهوم هذه الافعال مما لم يقل به احد من السلف فلزم ان لا يكون الانتساب الى المختار معتبرا في الافعال الاولى ايضا قوله المتعدى الحكم فيه عن مكانه الاصلي اراد بالحكم الاسناد بمعنى النسبة وفي قوله فالحكم في انبت الربيع اه تسامح لا يخفى اذ الظاهر ان يقال فالحكم في انبت الربيع البقل مكانه الاصلي هو الله عز وعلا وفي هزم الامير الجند عسكره ولما قال ههنا عند العقل ولم يقل عند العقل كما قال في المثال الاول علم سببا انه الى العقل غير كاف في التعيين للمكان الاصلي في هزم الامير كما هو كاف في تعيينه في انبت الربيع وقد ينبه بقوله لا لغويا لعدم رجوعه الى الوضع على ان المراد بالمجاز اللغوي ما ينتسب الى الوضع مطلقا قوله وكثير الى وفي كثير من الازمان يسمى هذا النوع مجازا حكميا لتعلقه بالحكم اي الاسناد بمعنى النسبة وذكر ان المتعدى عن مكانه الاصلي في مثل انبت الربيع هو الاسناد لا شيء من تلك الكلمات ولذلك جعل بعضهم المجاز والحقيقة العقليين صفتين للاسناد دون الكلام قوله ومجاز في الاثبات اي في الاسناد الثبوتي واما نحو فما ربحت تجارتهم وما نام ليلي فانما يعد مجازا لانه بناء على قصد اثبات النفي لا على قصد نفي الاثبات بدليل ما ذكرنا انهم فسروه بانه خسروا وسهر فعلى هذا لو قيل ما نام الليل بل صاحبه او ما ربحت التجارة بل التجار ثم لم يعد مجازا اصلا قوله كما في انبت الربيع البقل فان العقل بنفسه يحكم باستحالة صدور الانبات

عن الربيع وبيان مكانه الاصلي هو الفاعل المختار ولا يتوقف في استقلال العقل بعلم المكان الاصلي ههنا انه ينظر فيما عنده من المقدمات التي يقتضيها العرف كما هو واما في نحو هزم الامير الجند وكسا الخليفة الكعبة فان العقل يجوز صدور الفعل على اسناده اليه فيحتاج في علمه بان مكانه الاصلي هو جند الامير واتباع الخليفة الى الاستعانة بالعادة ولكن ذلك لا يخرج المجاز عن كونه عقليا اذ ليس معنى كونه عقليا انه علم بنفس العقل وحده بل معناه انه ليس متعلقا بالوضع فلا يجوز الاستعانة في ذلك بالوضع وجاز تخصيص نوع اطلاق اسم العقلي على الاول البحث لكونه اقوى في الانتساب الى العقل واطلاق اسم الحكمي اولا ثبت على الثاني البحث لجهة تمييزه عن القسم الاول قوله لا نزاع ورد من ارباب صور الامر لا عليه بيس اورد عليه انه جعل المجاز العقلي صفة للكلام والمحكوم به فيه دون ان يكون جملة كما في قولك زيد صام نهاره او نهاره صائم والجملة لا توصف بنوع لكونها حقيقة وضعية ولا مجازا وضعيا لانه اختلف في نعريفهما الكلمة فلا ينحصر المجاز العقلي باعتبار المحكوم عليه والمحكوم به في تلك الصور الاربع واجيب عنه تارة بانه اراد بالكلمة في تعريف الحقيقة والمجاز اللفظة الواحدة وما في حكمها واخرى بان الحكم الذي يتصف به المجاز العقلي هو اسناد صام الى نهاره او اسناد اسم الفاعل الى ضمير النهار لا اسناد الجملة الفعلية او الاسمية الى زيد ومن ثمه ترى بعضهم يجعلون المسند في المجاز والحقيقة العقليين الفعل وما يشبهه من الصفات والمصادر حتى ان مثل زيد انسان لا يوصف بكونه حقيقة ولا مجازا فان قلت الانحصار في الصور الاربع باطل قطعا لجواز كون طرفي الاسناد او احدهما كناية قلت قد عرفت انها في عداد الحقيقة فلا يبطل الانحصار نعم قوله كثير الوقوع في كلام رب العزة على ما رآه السلف وفيه رد على من انكر وقوع المجاز في القرآن عقليا كان او لغويا وهو تابع لزعم كونه هو تجوزا وفسادا خطا قوله باسناد الافعال هذا اي الجاز يشتمل على الاول اي ما عطف عليه اي فان هذه الافعال حقيقتها باسناد الافعال في هذه الايات كلها الى غير الاشياء التي هذه الافعال لها عند العقل ولما ذكر المفسرون ان المذكور في احد هو المتكلم تنبيها على ان العقل ههنا مستقل بمعرفة المكان الاصلي وما في كل من كاف زلزلة مسند الى الحكم العقلي ومنصوص على انه حال من هو والعائد لاتى الحال ضمير فيها قوله اذ مكانه الاصلي اسناد الربح لا اصحاب التجارة بربح الة

المكان الاصلي لاسناد الربح اثباتا هو اصحاب التجارة وكذا الحال في اسناده نفيا
اذ كان هو لا باطمئنان ظاهر وانما اسند الى التجارة لتلبسها بالفاعل الحقيقي او لكونها
سببا له فيه وفي جعل العلم بالايات فاعلا حقيقيا لزيادة الايمان رعاية لمذهبهم
ولكن ان فاعلها حقيقة هو الله تعالى والايات سبب بعيد والعلم بها سبب قريب
والشجرة لها كالماء لا ينبت الثمر والفاعل الحقيقي هو الله والحركة للعلة الصورية لوضع
اوزارها اي اثقالها من الالات والاسلحة والارض مكان لاخراج اثقالها من
الدفائن والاموات وبالجملة كل ما اسند اليه الفعل في هذه الايات له تلبس بالفاعل
الحقيقي في ملابسة الفعل **قال** ولا يخلص عن ذلك بعض ان المجاز ان كان لغويا
فلا بد من معنى حقيقي اذا استعمل هو فيه كان حقيقة وذلك لان الاستعمال في غير
الموضوع له فرع لتحقق الموضوع له وان كان عقليا فلا بد هنا من شئ اذا اسند اليه
كان حقيقة لان الاسناد الى غير ما هو له فرع لتحقق ما هو له وانما كان تحقق الاستعمال في
الموضوع له فليس بواجب كما اشتهر في اصول الفقه وكذا لا يجب تحقق الاسناد الى ما هو المعنى
له كما اشار اليه بقوله فاعل في التقدير اذا انت اسندت الفعل اليه وجرت الحكم واقعا
في مكانه الاصلي قوله يكون مستغنى عنها هذه الجملة صفة لحقيقة وفي بعض النسخ
يكون مستغنيا عنها اي يكون المجاز مستغنيا عن كون الحقيقة فالجملة ايضا صفة لها الا
انها صفة سببية وقوله فلا تجوزني بصيغة الخطاب من التجويز معطوف على ان
تطلب اي لا تجوز في نحو هذه الامثلة ان لا يكون لكل واحد من هذه الافعال فاعل في
التقدير وقد رد بهذا الكلام على الشيخ عبد القاهر حيث ادعى انه ليس من الواجب ان
يكون للتصرف في المجاز العقلي فاعل في التقدير اذا لا تستطيع في اقدمني بلدك حق لي وفي
صيرني هواك ان تزعم هاهنا فاعلا نقل عنه الفعل واسند الى الحق او الهوى او الوجه النعرة
قوله وفي طيبي هذه الواو حاضرة على المفعول الثاني لصيرني اعني بضرب المثل وخبرها
تاكيد لصوفية الثاني بالاول على قياس ما قيل في الصنعة وكلا ان اعني الباء واللام
متعلقان بضرب اي صيرني هواك لحب بضرب المثل في طيبي اي لاجله كي يجب هواك
ويروى لحسبي فيكون بدلا من في وقبل الواو عاطفة لاحد الظرفين على الاخر الا انه
قدم المعطوف اي بضرب المثل طيبي وفي قوله وكون حكم امر من التحكيم معطوف على لا تجوز

المعنى

اي فيها اي في هذه الامثلة ونظائرها وقوله فاي ما شئت منصوب في نسخ الرواية
على انه مفعول ارتضى ويجوز الرفع على حذف الضمير اي ارتضاه وعلى التقديرين
فالمعنى اي شئ ارتضاه العقل لصحة اسناد هذه الافعال اليه تعالى
فالذي ارتضاه العقل ذاك اي المكان الاصلي **قوله** فاذا ارتضى
تفصيل للمجمل الذي قبله وقوله فقل جواب اذا **قوله** واذا ارتضى
في اقدمني قد عطف عليه قوله واذا ارتضى في صيرني وقوله واذا
ارتضى في يزيدك وجواب الكل قوله فقل فاعل اقدمني ذلك
اي المذكور اولا وهو النفس وفاعل صيرني ويزيد هذا اي المذكور
ثانيا وثالثا وهو الله سبحانه ولقد بالغ العلامة في بذل جهده في تعيين
فاعل اقدمني ولم يات بشئ يعتد به فان نفسك حر في ابنك
بعينك متعارف في اللغة فكيف يكون مقدمة لك حقيقة بل هي
قادمة لاجل الحق واما قولك حملتني نفسي في المجاز اي حملتني خطراتها
وارادتها وكذلك قولك جاشت نفسي حيث جعلتها بمنزلة ستحقق
عند ذلك اللآلي كيف اضطرب حيث فسر معنى اقدمني نفسي
لاجل حق لي على فلان بقولك اي نبعث لذلك وفسر معنى حملتني
نفس على الطاعة بقوله اطعت وحيث قال وحاصله يرجع
الى معنى اقدمني قدرني على القدوم والداعي اليه الخالص اي عن الغرض والارادة
مع ان القدرة والداعي لا يصلح شئ منهما فاعلا حقيقيا الا وهو ولا مع منا
ان الفاعل الحقيقي هو القادر والداعي كما صرح به والصواب ان
يقال ان الواقع هاهنا ليس الا قدوما صادرا عنك بقدرتك
وداعيك لكنك حذفت الفعل من الاقدام واسندته الى
الداعي فان اردت بالقدوم معنى حملني على القدوم كما هو الظاهر كان لفظ
القدم مجازا لغويا ولا مجاز له في الاسناد اصلا وان اردت به معناه
الحقيقي فلا بد من تاويل فاما ان يقال شبه الحق بمقدوم متوهم كما هو اللفظ
ويبالغ فيه حتى ادخل الحق في جنس المقدم وجعل نسبة الاقدام اليه قرينة

ف

لا لكن يكون استعارة بالكناية ولم يكن هناك مجاز عقلي ايضا وبعض
كلام واما ان يقال قصد المبالغة في مدخلية الحق في وجود القدوم فرض
هناك اقدام من فاعل متوهم ثم اسند الى الحق فان يقال يلاحظ هناك
من الفاعل المتوهم الى الفاعل المجازي كنقل الاسناد من الفاعل المحقق
اليه فانهما يفيدان المبالغة في ملابسة الفاعل المجازي للفعل فيكون
المجاز حينئذ في الاسناد لا في الفعل ولا شك ان هذا الفعل ليس له فاعل
اصلي يجوز اسناده اليه حقيقة اذ لا فائدة لاسناده الى الفاعل
المتوهم بخلاف اسناده الى الحق فانه يفيد المبالغة في ملابسة القدوم
المحقق كانه مؤثر فيه وقس الحال على ذلك في سرتني رؤيتك ومراد الشيخ
ان هذه الافعال ليس فيها فاعل يصح ان يسند الفعل اليه لان هذه
الافعال كلها مفرغة من فاعل متوهم للقائل المذكورة اذ المحقق هناك هو
القدوم والسرور وازدياد الحسن مع ما قال مشى به الكلام الذي لم يطلع
على مراده فطعن فيه بان الفعل لا بد له من فاعل وتبعه السكاكي وابدى بان المجاز فرع
فلا بد له من اصل قوله كونهما حقيقتين منصوب على انه مفعول القول واللص نائم فيه
قوله نوعا من العلوم يريد علم الكلام فانه حقق فيه ما يحتاج اليه الفعل من مبادئه
انه لا بد عند المعتزلة في صدوره عن الفاعل من داع يدعو اليه يتصور
كون الداعي اليه فاعلا له حقيقة قوله متى تاملت وثانيا نظر فيه ليس بذلك الله
قال واما الحقيقة العقلية قوله ما عند المتكلم اي ما عنده بحسب اعتقاده نظرا
الى ظاهر حاله سواء اعتقد به في الواقع او لم يعتقد ومعنى قوله انه يفهم من ظاهر حاله انه يعتقد
فيه اخلد في الحكم قوله كقول جاهل لا يعتقد انه لم يجئ اذا قصد به ترويجه
بحسب الظاهر لغرض يكون فيه وكذا يظهر فيه كون الانسان مما ليس الحسن فيه فعله
وله ما معناه فقيل يطلق عليه طرح الكتان شئ له يسمى حقيقة كما لا يسمى مجازا
ايضا وخرج عنه نحو زيد عدل اذا قصد به انه عدل الجسم واما اذا قصد به انه ذو
عدل او عادل فهو داخل في الحد قوله مع كونهما غير مفيدين لما في العقل من الحكم فيهما
وذكر لان العقل بنظره الصحيح كما اشرنا اليه يحكم باستحالة صدور الانبات عن الربيع

محصور الشفاء عن الطبيب قوله استبهت عشات اي اشباه فيجب فيهما ان يقصد بالقوط
في علم التعريف ما له يدل عليه اصلا وفيهما ان ذكر الحكم ليس مما يقبله عقل الدهري او الجاهل
بل هو قبله وهو الذي عرف عقلا او اصلا بمجرد تقليد لغيره وفيهما ان يسمع كل ما يقول
سيطر يعقوله مقبولة عند العقل وان له بنحو ما لزم عند العقلاء قوله ومن حق
هذا المجاز الحكمي تقدم هذا الكلام المتعلق بالمجاز العقلي على تعريف الحقيقة العقلية اولى
الا انه نقل بالبر بطه حيث نظم المجاز العقلي في سلك الله سبحانه بالكناية بعد فراغه
من تحرير الكلام في هذا الفصل على راي الاصمعي قوله فانه اي فان هذا المجاز لا يتركب
الا الذي ان نوع تعلق وشبه بين الفاعل المجازي والحقيقي في ملابسة الفعل بوجه يعتد
به وقد يكون ملابسة للفعل بتوسط حرف كما في الضلال البعيد والاسلوب الحكيم اذ قال
هو بعيد في ضلاله وحكيم في اسلوبه قوله من دونك الاثبات تراكيب قوله من نوع
شبه قوله بانه قوله دونك الفعل اي نحو ذلك وانه نص على المصدرية من المصدر قوله
نسبته الى ما يكون اي من الحافظ فكون بناء على ظهوره لغو محض لا وجه لصحة جعله
وله مجازا الكلمة ما في قوله وما ليس مصدرية والمعنى وكثير في سماعك منهم في المجاز
العقلي انه مجازه الاثبات ايها اوهم سماعك اختصاص المجاز الحكمي بالخبر لان لفظ
الاثبات يتبادر منه الايجاب الذي في النسبة الخبرية لكن لا يختص بالخبر لان المراد
بالاثبات كما مر سابقا هو النسبة الثبوتية سواء كانت تامة خبرية او انشائية
او غير تامة كالنسبة الاضافية في مكر الليل والنهار والنسبة الوصفية في جاءني رجل عدل
والنسبة المفعولية كما هو في قوله يا سارق الليلة اهل الدار وقولك اطعمت امر فلان و
كالنسبة التي بين اسم المشتق وفاعله كقولهم في نهاره صائم وكذا في قوله شرطه كان واضحا
سبيله فان التمييز ههنا فاعل بحسب المعنى قوله بعدما اقتنعت منزلة الشرط
وقوله فليعمل الدهر والليالي من النقارك وقطعني سبق وقوله ان هذه الاوامر
تعمل قوله ولهذا اي لاجل ان المجاز العقلي حيث الحاصل منه علمنا ان يقال الكلي
ان يجعل المجاز العقلي وصفا للاسناد لانه المتعدي عن موضعه الاصلي عند المتكلم وانما
يوصف الكلام بالتعدي تبعا للاسناد وكذا القول في الحقيقة العقلية وايضا انما بها
الا المفرد بلا واسطة قوله والنهي مثاله ان يقول بعدما جرى هذا فلا يمشي الربيع

شبهاء وله بنيم الاسنجار عنرا فان قلت هذا ما قول النهي هو سلاله من كا اوليث النبي بالانبات
فيما نام ليله قلت لا حاجة الى ذكر المعنى بل ما على ان اتى الفعل عمن نهى عنه فيتضمن نفي ذلك
غير موضعها خلاف النبي اذ لا بد عليه فلا بد ان يلاحظ معه ثبوت النفي للمنفي عنه فيرجع
ما نام الى معنى سهر وهكذا يقال معنى ضرب كامر في قولك وبين الوزير وبناء القصر الى وجد
النسبة بين الوزير وبناء القصر في ذلك فيما ذكر من الخبر وما عطف عليه قوله واذا اردوا ان
لم يمكن تقرير الكلام على ان الاصل في الذي ثبت وتقرير عندي ان نظم هذا النوع اى
المجاز العقلي في سلك الاستعارة بالكناية قيل انما نشأ اختيار هذا النظم عبارة
الكشاف حيث قال وقد تبين ان هذه الاشياء على طريق المجاز المسمى استعارة و
ذلك لمضاهاتها الفاعل في ملابسة الفعل ما يلابسه كما يضاهي الرجل الاسد في جراته
فيستعار له اسمه الا ان صاحب الكشاف لم يرد ان هناك استعارة في شيء من
طرفي الاسناد بل اراد تشبيه انتقال الاسناد من محله الاصلي الى المجاز لكونه بالاستعارة لا
صطلاحية فقول المسمى استعارة اراد به استعارة عقلية لا لفظية قال الشيخ
عبد القاهر تشبيه الربيع بالقادر في تعلق وجود الفعل ليس من التشبيه الذي
يفاد بكان والكاف ونحوهما وانما هو عبارة عن الجهة التي راعاها المتكلم حين
اعطى الربيع حكم القادر في اسناد الفعل اليه وهو مثل قولنا شبه ما ليس بفرد
بالاسم ونصب الخبر فقد ظهر من كلامه هذا ان في المجاز العقلي تشبيه
الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي لكنه ليس من التشبيه الذي ينبني عليه الاستعارة
اذ المقصود الاصلي في انبت الربيع مثلا هو الاسناد الى الربيع لا كونه عين القادر
داخلا في جنسه بطريق الادعاء كما زعم ايضا وجعل نسبة الانبات اليه قرينة لذلك
التضاد الادعائي فانه ركيك كما لا يخفى وكذا جعل الامير داخلا في جنس الجند مستبعد
جدا نعم اذا اسند فعل الامير الى بعض خواصه لم يبعد ان يقصد هناك المبالغة
في تشبيهه بالامير حتى كانه هو الا انه اختار رد المجاز العقلي مطلقا الى الاستعارة بالكناية
كما اختار في التبعية ايضا ميلا منه الى تحصيل الضبط بتقليل الاقسام هذا
وقد اعترض عليه هنا بانه ذكر فيما سبق ان المراد من المشبه المذكور في الاستعارة
المكنية هو المشبه به فلا تنتظم المجاز العقلي في سلكها الا ان يكون المراد بحيثيته

ذوقية به ونعني حيث راضية صاحبها وعلى في قوله من مأرب دافق فاعل الدفق وان
لا يصح الاضافة الى نهاره صائم لاستحالة اضافة الشيء الى نفسه وان لا يكون الامر بالايقاد
لهامان في قوله اوقد لي يا هامان وان يتوقف جواز قول انبت الربيع مما يكون القائل
الحقيقي هو الله على الاذن الشرعي واللوازم كلها منتفية اتفاقا واجيب بان المراد من
المشبه في الاستعارة بالكناية هو المشبه به بطريق الادعاء لا حقيقة على ما علم من كلامه صريحا
فالمراد بعيشة حقيقة العيش لكن مصورة بصورة صاحبها داخلة في جنسه ادعاء بطريق
المبالغة ونصب القرينة وكذا الحال في غيرها وعلى هذا فقد اندفع المفاسد كلها
بالحسام ما حدتنا قوله واني خبر للجمل وما عطف عليه اعني وينقسم عنده وبنائه
اما حال ولما مفعول لاجله وايا ما كان فهو متعلق بهما معا اي جعل المجاز كله
لغويا وانقسم هكذا بانا اومبناه ولفظه هذا صفة لقوله واشارة الى نفي المجاز
العقلي بالرد الى المكنية ولفظه ذكر صفة لقوله واشارة الى نفي الاستعارة التبعية
بالرد الى المكنية ايضا ولو قال وقوله فاكرم المجاز الراجع الى حكم الكلمة اشارة الى نفيه
الذي توسط ذكره بين ذكر التقسيمين لكان اصرح ولفظه هكذا نصب على المصدر
والى مفيد بدل منه او بيان له اى انقساما الى مفيد وغير مفيد قوله والمفيد عطف على
المستتر في ينقسم لو قوع الفصل وقد عطف عليه قوله والاستعارة واخواته ولم يتعرض
في هذا التقسيم للمجرد والترشيح لانهما في الحقيقة من اوصاف الاستعارة من اقسامها
لا من اقسامها بالذات وقد مر الاشكال الوارد عليه في تعريف المجاز قوله تحصيل اقسام
ثلثة متعلق بمحذوف اى ينقسم كل من التحقيقية والتخييلية الى قطعية واحتمالية
انقساما ملتبسا بتحصيل اقسام ثلثة لان انقسامهما لا بتحصيل اقسام اربعة كما
يتوهم لان الاحتمالية منهما معا قسم واحد كما عرفت وقوله كتخييلية بالقطع مرفوع
على انه خبر مبتدأ محذوف في الواقع في الحد اعني قولهم على ما هو عليه خبر لان الحكم
اى كان على الوجه الذي هو اى الحكم عليه اي على ذلك الوجه وقد عطف على هذا الخبر
قولهم واقع موقعه وقوله فاختيارهما تنبيه كانه اشارة الى ان منهم الحقيقة عبر
جامع لخروج مثل قول الدهري انبت الربيع البقل وقول الجاهل شفى الطبيب المريض منه
لان الحكم هنا ليس على ما هو عليه في العقل وقد يجاب عنه بان قولهم وواقع موقعه

عطف تفسيري لما سبقه بل عليه فقطك العطف في بعض النسخ ولا شك ان الحكم
فهذين القولين واقع موقعه في زعم القائل وانت خبير بان الاولى ح ان يترك
السابق ويكتفي بالمفسر ويقيد بقولنا عند المتكلم ولعلما يقال المراد اشار الى ايضا الى
ان مثل قول المعتزلي خلق الله تعالى الافعال كلها بناء على انه سبب بعيد للخلق وقول اصل
السنة الكافر بناء على مكنته للشيطان من اضلاله لما حاصل في صل الحقيقة فلا يكون مانعا
خارج عن حد المجاز لان الحكم المفاد به ليس بمخالف عن موضعه اي محله في العقل فلا
يكون جامعا فيتجه عليه ان هذا الايجاد في مذهبه فالاولى ان القائل بالقدر
اذا قال خلق العبد افعاله بناء بان محلهما كان مجازا خارجا عن داخله في حد
الحقيقة على ما زعم المص **قال الاصل الثالث من علم البيان في الكناية**
الكناية من ترك التصريح فسر الكناية بالمعنى المصدري ويعلم منه الكناية بالمعنى
المقابل للمجاز كما فسر الاستعارة ايضا بمعناها المصدري ويعلم منه الاستعارة التي
هي قسم من المجاز واورد في تفسيرها ترك التصريح اشارة الى تقابلهما والى ان الاصل
في الكلام هو التصريح وان في الكناية معنى خفاء وقد مر ان المراد بلازم الشيء
ما يتبعه ويردفه ويلزمه اياه ان يكون له تعلق ما به مصحح للانتقال منه
الى المتبوع سواء كان لزوما عقليا او عاديا او اعتقاديا او ادعائيا والمتبادر
من قوله الى ذكر ما يلزمه لينتقل من المذكور الى المتروك ان اللازم مراد في الكناية
لكنه ليس مقصودا في نفسه بل قصد به ان ينتقل منه الى ملزومه الذي ترك التصريح
بذكره وهذا مناسب لما سيأتي فيما بعد من ان الكناية يراد بها معناها ومعنى معناها
معا ومن ان الكناية من قبيل الحقيقة ويحتمل ان يريد ان اللفظ اللازم المذكور يستعمل
في معنى الملزوم المتروك ولكن صرح بجواز ارادة معنى اللازم ايضا وهذا هو الموافق
لما سبق من ان اللفظ انما يكون مستعملا فيما هو الغرض الاصلي منه ولما سنذكره عن قريب
من ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة وقد سلف منا كلام متعلق بهذا المقام في اوائل
الاصل الثالث قوله لينتقل منه اي من طول النجاد وهو اللفظ المذكور الى طول القامة
ولما خص نساء العرب بالذكر لانه وقع في كلامهم فلان نؤوم الضحى كناية عما ذكر من
كونها مخدومة غير محتاجة الى السعي قال فالاسم نؤوم الضحى تنتطق عن تفضل

اي لم تشد نطاقها للخدمة بل هي مخدومة وربما حمل نؤوم الضحى كلام غيرهم كناية عن
الغفلة والكسالة قوله من اخفاء وجه التصريح اي اخفاء طريق التصريح ولو قال بدل من
اخفاء وجه الدلالة لكان اظهر قوله والمكني عطف على قوله لما فيه وكذا اشارة الى اخفاء وجه
التصريح قوله كيف ما تركبت اشارة الى الوجوه الاربعة الواقعة من التراكيب الستة المتصورة
من تأليف الحروف الثلثة اذ قد اهمل منها اثنان تقديم الباء باتباع الكاف او النون و
الكنية علم صدر باب او ام او ابن او بنت واكثرها طاري على مسميها لم يوضع
لها ابتداء وفيها نوع خفاء وتقابلها الاسم العلم اعني الذي وضع على الصاحب ابتداء بلا خفاء
فاذا ذكر كان تصريحا بذكره فلذلك قال لما فيه من اخفاء وجه التصريح باسمائهم الاعلام واما
اللقب فهو علم يقصد به حال الطلاقة مدح او ذم وقد اشرنا في مباحث التعريف بالعلمية
الى هذه الاقسام الثلثة قوله وصف اي وصف قبيل كثير في العرق والجمع جمع وهو الداهية
المستأصلة فقال جاحم واجتاحه اذا استأصله والحجة النازلة من الكرم بالمكان نزل
به ولتضمنه معنى الاشتمال قال عليا بفتيه اي بني الزمان والمستبطئة على صيغة
المفعول من استبطأت الشيء وظلم المرأة على وزن جمع فرج بها وقيل هو مستعار
لهذا المعنى واصله الخشبة المتقوية التي يجعل الحائك فيها اللحمة حين ينسجه ويقال لها
بالفارسية ككوكه قوله احترازا عن ان يصرح بلفظ فقد احترز منها ايضا عن التصريح
بلفظ حيث عبر عنه بقلوب الكبير قبل الكل قوله ثم ان الكناية يعني ان مطلق الكناية
وان تضمن معنى الخفاء في الجملة كما ذكرنا لكن ليس جميع افرادها في ذلك على سواء بل ربما
اتصف بعضها بالقياس الى بعض بالوضوح كما سينكشف لك ذلك في آخر مباحث
الكناية حيث يتبين وصار تسمية هذه الاقسام باسمائها وان وجب كون الكل من مراتب
الوضوح بالنسبة الى الخفاء المطلوب على ما حققته وكانه اختار لفظ التفاوت واستعمال
بهذا التفاوت وثبوته تضمنه معنى الانقسام حيث عداه بالى قوله اصطلاح الكناية لا تنافي
ارادة المعنى الحقيقي اي انها تنافي ارادة بلفظه اي بلفظ الكناية وهذا الفرق اعني جواز ارادة
المعنى الحقيقي في الكناية دون المجاز هو المعتمد في الفرق بينهما الان بعضهم التزم جواز
ارادته في الجملة وان امتنعت ارادته في المحل الذي استعملت فيه وعلى هذا يكون مراتبه
الرحمن على العرش استوى كناية عن الملك وان لم يتصور هنا قعود على السرير وكذا يكون

ولا ينظر اليهم يوم القيمة كناية عن اهانتهم وترك الانعام عليهم وان لم يكن النظر
منه سبحانه وتعالى وفي الكشاف ان هذا الكلام في حق من يجوز عليه النظر كناية وفي
حق من لا يجوز عليه مجاز على سبيل الكناية فاعتبر في الكناية جواز ارادة المعنى الحقيقي
في محل الاستعمال فاذا لم يجز سمي مجازا متفرعا على الكناية لان المستعمل فيه هذا
اللفظ قد استعمل في المكنى عنه كثيرا من غير توقف على المعنى الحقيقي فاستعمل في محل يمتنع (النظر)
ارادته فيه فصار مجازا لوجود القرينة المانعة عن ارادة المعنى الاصلي كلفظ المجاز
المرسل في نحو رعينا الغيث والمجاز المستعار في نحو رأيت في الحمام اسدا قوله والمجاز
اي وكيف لا ينافي المجاز ارادة المعنى الحقيقي والحال ان المجاز ملزوم لقرينة معاندة
لارادته اي منافية لها وملزوم معاند الشيء معاند لذلك الشيء اي مناف له قوله والثاني
ان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم اراد باللازم التابع والرديف كما
ثم انه الانتقال من اللازم الى الملزوم يحتاج الى جعله مساويا للملزوم او اخص منه
كما سيعرفه الشارح والسيد سيحققه في ترجيح الكناية على التصريح لكنه مع ذلك
لا يخرج عن كونه تابعا ورديفا وقد عرفت ان كون الانتقال في المجاز من الملزوم الى
اللازم مختار لا التكلف الذي ارتكبه في صدر الفصل لا يخرج عن اقسام ثلثة
وكذلك ما يقصد المبني الكلام اما منسوب اليه باي نسبة كانت ولما نسبة فالاول (منسوب اليه)
يسمى موصوفا والثاني صفة والثالث تخصيص الصفة بالموصوف اي اثباتها له و
نسبتها اليه فلهذا يطلب بالكناية الا احد هذه الوجوه الثلثة وكذا ان يذكر لازمه
الذي يرد في ينتقل منه اليه ولفظ الطلب في طلب نفس الموصوف وطلب نفس
الصفة مقحم لان المط بالكناية نفس الموصوف ونفس الصفة لا طلبهما ولهذا تركه
في تفصيل هذين القسمين وفائدة لفظ النفس فيهما ان تخصيص الصفة بالموصوف (ليس)
امر يتعلق بهما معا فكل منهما مط هناك في الجملة لكن المط فيه نفسه والمراد بالوصف هو
المعنوي لا النعت النحوي قال القسم الاول الكناية المط بها نفس الموصوف لا يخفى عليك
ان انقسام المط بالكناية الى اقسام ثلثة في قوة انقسام الكناية الى اقسام ثلثة
يطلب بها تلك الاقسام وان المراد بقوله القسم ١ و٢ و٣ اقسام الكناية وقد
عرفت الوصف في ابراد الكلمة في غير مرة وقوله عارض مرفوع صفة لاختصاص

ولهذا وصفه بالعروض لان الصفة من حيث هي صفة لا بد لحصولها من موصوف معين بل
على موصوف ما والمراد بالاختصاص ما يعم الحقيقي كما في الواجب والقديم وغير الحقيقي كما
اذا اشتهر زيد بالمضيافية مثلا وصار لغلبته كالعلم فيما يحيث له يعتد مضيافا فيه غيره
ولهذا حكم بان الخاصة المفردة يكون كناية قريبة لانها سهل الماخذ غير محتاجة في جعلها
كناية عن موصوفها الى التصرف واعتبار الخلو في الخاصة المركبة الحاصلة في ذلك الى ان
يتكلف اختصاصها فما ذكر من الضم والتلفيق فلا يكون كانت بعيدة وقوله لو منقول
نقض بان نقيم اللازم لانها القول ثم قوله وحوله كل ما علا الى عن حول كل ما على متصور
فيه اي في ذلك المجموع ولا شك ان كل واحد من الحي ومستوي القامة وعريض الاظفار
مشترك بين الانسان وغيره والمجموع مختص به ولم يعتبر في هذا القسم وجود
الواسطة وعدمها بين الموصوف والصفة كما في التصريح والناطق بالقياس الى
الانسان بل اعتبر في القسم الثاني الواسطة وعدمها بين الكناية والمط بها لظهورها
فيه ايضا تقريبا وتبعيدا لقوي بناء على انه مظنة لتردد السامع في قبوله الا
نقسام الى القريبة والبعيدة كالقسم الاول فهكذا القريبة من ان ينتقل الاول بحسب المعنى
ان يراد النظر ينتقل بالبناء على صيغة المبني للمفعول لان المقصود انتقال السامع من
الكناية الواقعة في كلام المتكلم الى مطلوبه لا انتقاله وقد وقع في نسخة مصححة بناء الخطاب قوله
ما اقرب لوازمه اراد بالاقرب ما لا بين بينه وبين ملزومه واسطة اصلا ووصفها لا
قريبة بناء على انه ما مر في الاول لوازم كثيرة ينتقل منها وبتمييز القرب والبعد بعضها بلا واسطة
وبعضها بواسطة واحدة وبعضها بالكثير على درجات مختلفة فقال الرجل مضياف اي
كثير الضيافة حسن القيام بامرها ويلزم به واسطة كثرة الاضياف فلا يلزم طول النجاد
طول القامة لذلك قوله وهو اي ذكر العرض يعوان قولنا طويل النجاد كناية ساذجة اي
خالصة ليس فيها شائبة تصريح لان الطول مسند الى النجاد ظاهرا وحقيقة فليس
فيه ضمير قطعا وقولنا طويل النجاد كناية مشتملة على تصريح ما وذلك لان الصفة لما
اسندت الى ما بعدها ولا بد لها من فاعل يرتفع بها وجاز ان يكون مستترا فالضمير يعود
الى فلان فهذا نوع تصريح بنسبة الطول اليه الا ترى انك اذا قلت هند حسن
وجهها لم تؤنث الصفة لاستنادها الى الفاعل الظاهر المذكور واذا قلت هند حسنة

خادم

وجعلها الوصف المشبه لاستنادها الى ضمير هند وكذلك الحال في تثنية الصفة وجمعها في
قولك هما طويلا النجاد وهم طوال النجاد وتركها في قولك هما طويل نجادهما وهم طويل نجادهم قوله
وباستحضار ما تقدم لعطف على بالبحث وقصد الاستعانة في ادراك ما قاله السكاكي و
الاشتمال على تصريح ما علم لمنع الاية انه تعالى لما كان قوله من الفجر اخرج الخيط الابيض
والخيط الاسود من باب الاستعارة الى باب التشبيه كذلك اعتبار الضمير حال الاضافة
اخرج الكناية المذكورة عن كونها ساذجة الا كونها مشوبة بشئ من التصريح فان قلت
اذا كان في الطويل ضمير يعود الى زيد مثلا كان ذكره تصريحا بطول الكناية عنه و
القياس على الاية يقتضي ذلك ايضا قلت ان اعتبار الضمير فيه مراعاة لحكم لفظي هو
احتياج الصفة الى ما يرتفع بها وهي في المعنى مسندة الى ما اضيفت اليه ومن ثم قيل
المستند الى الضمير هو طول النجاد لا الطول مطلقا فلا تصريح حقيقة بل هناك
شائبة منه ولما البيان في الاية اعني قوله من الفجر فقد اقتضى اول ذكر الطرفين على
وجه ينبئ عن الحمل والتشبيه فلذلك اخرجها عن الاستعارة بالكلية قوله تارة يكون واضحا
وذلك بان ينتقل الذهن من اللازم بلا واسطة الى المطلوب انتقالا بلا تأمل كما في مثال طول
النجاد وكثرة الاضياف وتارة خفيا وذلك بان يحتاج في الانتقال الى نوع تامل وله
تغيير لكل احد لكن في دقة نظر كما في الكناية بعرض القفا عن البلاهة وكما في الكناية بعرض
الوساد عن عرض القفا اذ له واسطة في شرح هذا بين الكنايتين مع قلة الوضوح
ولما اذا كنى بعرض الوساد عن البلاهة فانها تكون كناية بعيدة بواسطتين
فلا يكون مما نحن فيه ولذا كنى الكناية عن الكناية اجل ظان الثانية مشتهى جدا
لمجيئها صراحة كعرض القفا فانه باشتهاره كناية عن البلاهة تنزل منزلة البلاهة
وكذلك كثرة الاضياف فمنزلة منزلة المضياف فيحسن ان يكنى عن كثرة الاضياف
بكثرة الرماد ولا يحسن ان يكنى بكثرة الرماد عن كثرة احراق الحطب تحت القدر
قوله بواسطة لوازم متسلسلة اعتبر في البعيدة توسط لوازم متعددة متسلسلة
مع تحقق البعد بواسطة واحدة ايضا نظرا الى كثرة الامثلة الاستعمالية لا للامثلة التي
اوردها وفيه الثاني كالمثال الذي اشرنا اليه فانه يلزم ان يكون هناك كناية
متوسطة بين القريبة والبعيدة قوله ثم من كثرة الضيفان الى انه مضياف اورد

مانع

حاجب

ان قولك

كلمة في الانتقال من الوسيلة الى المقصود لطول مرتبته ولم يورد ههنا الانتقال من بعض الوسائل
الى بعض قوله متوسطة بلا كجبان الكلب او مهزول الفصيل فان كل واحد منهما كناية عن كون
من اجرى عليه مضيافا قوله وما يكفي من عجب كلمة ما شرطية في محل الرفع على الابتداء وخبرها
الجملة الشرطية مع جزائها الا ان العائد الى المبتدأ في الشرط وضاح ولم يصد موضع الترقب الى
من اراد تحقيق علمه ان المترقب لابد ان يكون الكلب بطول دون الدال والمترصد للكلب
دون نباح من قوله مجشر على الفكر يترجح او مجنون قبل هو ربي صوته للعشق وبيان
صوته للاعلام ولفظة المذكورة بعد لفظ الهزير وبعد قوله طبيخ الضباء وقد كتب في
بعض النسخ على الثانية علامة التصحيح دفعا لتوهم الزيادة سهوا وقوله مشعر باستمرار
التاديب ضمن قوله جبن الكلب ضمير ساحته راجع الى من مر صدقا كذا ضمير وكونه
اي كونه من يتمرض كذلك موصوفا بكون ساحته مقصد الخلق وافاض متسرعا بالكمال
شهرته بحسن القرى قوله صفر والمساحة مظهر موضع الضمير والمثبتات على صيغة الفاعل
النوق التي تبلوها اولادها اي يتبعها من تمكث الناقة اي صار زمان تنتج قوله ينعي ف
الصرف لا الطباخ علة غاية للنحر فيكون داعيا اليه كالتاديب الضرب قوله فهزال
الفصيل صاحب لفعله واذ له عطف على قوله ومن هذا النوع اي ومن البعيدة قوله فما يك
من غير الانفكاك انه سهل من جنب الوصول والضمير للغاية واما حجب يطرد الناس عنه ما هو حق
اي كان اهل وقبل الانتصابا دارا هيلة بها اهلها وعمرت بحلب اقرع عمان قوله عامر
اي معمور كما في عيشة راضية بمعنى مرضية قوله والاتصال لابد به لذي القرب ضمن الاتصال
معنى التوالي ولذا قال بالقرب قوله ذكر انه تنسى اشارة الى الانس الذي هو
فوق انس الام بالابنة الزائرة وهو مصدر انسيت بها ولفظة ذكر نعت انس صفة و
السن باب الاوتاد تنسى مبالغتهم اي بسر مطالبهم وهنالك اشارة الى حسن عبد
العزيز على ما اراده ما ارادوه من قوله احسان عبد العزيز وضمير تراه للكلب وكذا
المستقر بكلب والنازل للضيف وهو اعجم حال هالنية والوجه لمزيد اللطف ان تكلمه
اياه مراحل خيله معهم انه لبس من شأنه الكلام فيعرب عن مستحقه وحاله على ان انس
بالضيف كان ارادها ذكرت قوله ومنها اي ومن هذا النوع البعيد قوله ابن
هرمة لا امتع بالعشه الا قليلا اذا جعله متمتعا به والعوذ جمع عائذ وهي الحديثة

ذكر التخصيص

العهد بالشاح من الابل والجنز والطبار والنصال تجمع نصل وهو حديد الناقم اذا
فصل عن الامر وقريبه الاجل كناية عن سرعة النحر فتنتقع بالنصب على جواب النفي والمنفي
فيه للعوض والباء في بها صلة الانتقاع والضمير للنصال وما تستملح عطف على
ابا ها اي وما تستملحه العوض من حركات النصال لكن بها قوله ويحتمل ان يراد الظ
كون الباء في النصال صلة لا تشبع فيكون عبارة عن نحر النصال الكل ويحتمل الكلام
ان يجعل الباء السببية على معنى لا تبقى العوض بسبب فصالها فيكون عبارة عن نحر
العوض كما قرر قوله نظرا لها الى الفصال وفي بعض النسخ نظرا لفصالها وهي هذه
الجهة اي من جهة سلامتها عن النحر قوله وقد يعني انه لا يبقى بها هذا على الوجه الاول تتمة
لقوله لا يبقى لها فصالها فالضمير في لم يبقها وما بعده للفصال وعلى الوجه الثاني تتمة
لقوله لا تبقى العوض فالضماير للعوض قال القسم الثالث في الكناية المطلوب بها تخصيص
الصفة بالموصوف لم يرد تخصيص الصفة بموصوف ذلك في الثبوت اعني الحصر بل تخصيصها
في الاثبات اعني اثبات الصفة للموصوف وتقييدها به سواء كان هناك قصد الى
حصر او لم يكن وقد سبق نظير هذا في علم المعاني في اثبات المسند اليه اعني ذكره ويشهد
لما ذكرناه انه جعل من جملة الطريق الى تخصيص الصفة بالموصوف بالتصريح نحو قولك
مجد ابن الحشرج وفضل السماحة وابن الحشرج مجد ولا شبهة في انه لا حصر في شيء من
هذه الامثلة قوله فيقول بالنصب على انه جواب النفي والمعنى الان لا يكون تصريح تحت
ان يقول ولو لا يجوز ان يكون منصوبا معطوفا على لا يصرح لفساد المعنى وقوله فان
الطريق تعليل لاقتضاء التصريح بالتخصيص ان يقال السماحة لابن الحشرج والمروة
له والندى له او يقال مثل ذلك مما سبق ذكره ومعنى حصل السماحة هو معنى مجد ذلك
عن رقيق السنا دالابرك ان تقام معنى ضرب فعل الضرب وقوله جعل الصفة المشبهة
وباي حكمها داخلة في معنى انه سقا دان تفهما للضمير بوسطة شانه فيها بالفعل وقوله
قوله بتقدير ضمير ابن الحشرج فيه مجد يعود الى العائد الى الشارح الا ان التصريح المعتبر في
هذا المقام نسبة السماحة الى الضمير لا نسبة الخبر الى المبتدا وقوله كما هو متعلق بقوله
ان لا يصرح واراد بجميع ما تقدم من الامثلة امثلة القسم الثاني من الكناية فان
الوصف في تلك الامثلة مذكور وطريق الكناية الان نسبته الى الموصوف مصرح بها كما

تخصيصها

اوضحه بقول او ما تري وهو لم يتعرض لامثلة القسم الاول لان الصفة هناك كالمجد مصرح بها
ولكنا نسبتها الى موصوفها الا انه عبر عن الموصوف بطريق الكناية فلا اشتباه فيها اصلا
ولم يرد بطول النجاد خصوصية هذه العبارة بل اراد به ما ذكره في الكناية عن طول
القامة مما يدل على طول النجاد ولذلك بين الحال في طويل النجاد وطويل النجاد في الاول الصفة
النجاد الذي نسب اليه الطول لا زيد ذكر بحسب المعنى اضافة لطول النجاد وحسب كان طول النجاد
عبارة عن طول القامة كان نسبة طول القامة اليه مصرحا بها وفي الثاني اسند بحسب المعنى
الى الكلب الذي اضيف اليه عبد العزيز الخاطب فقد اضيف اليه انس الكلب القائم مقام
وفد الاحسان وذلك تصريح بوفور احسانه وقوله لماذا منع جواب عن ارادة ولما لم
يقصد هنا معنى الاستفهام جاز ان يكون من معموله لمنع اي فاته حين اراد ان
لا يصرح بتخصيص السماحة والمروة والندى صنع صنعا عجيبا وقوله حجة بيان
لذلك الصنع العجيب ولا اشتباه في كون الصفات مجموعة في قبة تبعا لموصوفها فلذلك
كان الكلام محمولا على الكناية دون المجاز قوله ان يحلها ذو قبة وفي اكثر النسخ
ان يحلها محل ذو قبة والمقصود الاشعار برفعة شان محل تلك الاوصاف وتحاوله
بذلك الطالبا بكون محلها ذا قبة اختصاص الاوصاف بابن الحشرج لكونه رفيع
الشان ذا قبة ولما لم يتم غرضه بما ذكره جعل القبة مضروبة عليه فانتقل الذهن ح الى
قيام تلك الصفات به قوله فيها اي ومن امثلة القسم الثالث قولهم وهو ايضا لطيف
كالمثال الاول والمجد هو الشرف ويقال هو بالآباء والكرم والحسب للرجل في نفسه
لا شئ الذي في كون الصفة بين الثوبين تبعا لموصوفها كلام ومنشا الظن الذي ذكره
ان قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه مشتمل على ضمير الموصوف ولا شتمال طويل النجاد
عليه وهو ظاهر فاسد لان الوصف اعني المجد والكرم مصرح به في قولهم وكذا عنهم في طويل النجاد
وقد عرفت ايضا ان نسبة طول القامة الى الموصوف مصرح بها في طويل النجاد كما فصله
هنا وليس في قولهم تصريح بنسبة المجد والكرم اليه بل انه ادعم بسند المجد الى ثوبيه
والكرم الى برديه في ضمن اضافة الثوبين والبردين الى الضمير كيف تصريح بنسبتها
اليه كما في طويل النجاد ولو كانت النسبة في قولهم مصرحا بها لخرج قولهم من باب الكناية
بالكلية اذ ليس للثوب مجد يكنى به عن مجد صاحبه كما يكنى بطول النجاد عن طول القامة

طول النجاد الى الضمير زيد كما حققناه فيكون تصريحا
بنسبة طول القامة اليه ايضا لما استند
الانس بحسب المعنى [illegible]

فلا كنا يدرج في الصفة ولا في النسبة ولو صح ان يقال انه ماجد برده لكان اسنادا مجازيا
لاكنايا لا ابن العميد مساعي لان اضافة المساعي وهي المكارم اليه تفهم ضمنا ثبوتها له وايضا
جعلها تظلم عند فقد من حل النظام على المساعي مع اضافتها الى عقيد وكون مناط الحمد
العقد حسنه المجد يعلم من استدعائه الجد دوامه لجبره فانه يفهم منه ثبوته له بطريق الحي
قوله فنبه بذلك على ما ذكر من اثبات المساعي وما يعقبه على اعتنائه بتزيين المجد وتنبيه بتزيينه
اياه على اعتنائه بشانه وعلى محبته فان الانسان لا يزين شيئا الا اذا اعتنى بشانه
واحبه ونبه بذلك على انهما جلال غير الماجد له يعني بشان المجد وله محبة وقيل لان الكلام
مساعيه لا ابن العميد لا المجد غيره قوله ولم يقنعه ذكر ايضا يقنعه ذكر في مرضه بالمجد
اثبات المجد بالطريق المذكور والظاهر من عبارته ان هنالك كنايتين احدهما على اثبات
المجد له كما ذكرها والاخرى عن اختصاصه به وهي انه جعل حقيقة المجد مجموع افرادها
كما يقتضيه المقام الخطابي داعية لان بدوام ذكر العقد تجديدها فنبه بذلك الدعاء على
طلبها دوامها لابن العميد لان نظام العقد ساعيه فلا يتصور دوامه الا بتبعية دوام
بقائه ونبه بطلب دوام بقائه على انحصار تزيينه كان عندنا ببقائه فيه ولا يستغني عنه
بغيره فلم يطلب دوام بقائه قوله حتى الحكم متعلق بقوله حتى جعل المجد المعرف بل حتى
الحكم على ما ذكر من تخصيص المجد بابن العميد تخييل وانما ثبت ذلك وانكر المبالغ تاكيد حيث
حصر فيه بعد تخصيصه به قوله وحاصله يعني ان حاصل معنى البيت وملخصه ما ذكر
وانما قال لان تزيينه في الظاهر بعقد مساعيه نظامه الا انه اذا حقق رجع الى تزيينه
به ولا شك ان تزيينه به بدوام حصوله فصار كناية عنه كما في قولك تزينت الوزارة
بفلان اذا حصل له وهذا الحاصل الذي فرع عليه لكان المقصود الاصلي اثبات المجد
له لا حصره فيه قوله اذا الثبوت بالملازمة كيف فيه قلب اقتضاه جعل شيئا في المصراع
الاول محكوما عليه واصله اذا ما جعلته مثبوت وقد يتوهم ان المذكور في الكناية
من الثبوت لتنحية النجاة من اللوم كناية عن ضيق الصفة واسنادها اليه كما انه
عن تخصيص تلك الصفة بها ففي هذه الجملة كنايتان على طريقة قولك يكثر الرماد في
ساحة عمرو كما سياتي وفي بعضهم انه جعل قوله لم الحجا انما على ان تلك مقصودا اصليا
من الكلام على سبيل الكناية لا على سبيل البر وانه قال الحصر اخصيصا للنجاة عن اللوم بها نظر فيه

ان ليس هنالك كناية الا عن تخصيص الصفة بها وان ما ذكره اوله من عفا فيها اشارة الى معنى
كلام النجاة ولذلك عطف بالواو ساحتها وكما انها على طريقة التفسير فتبصر واستعمل في
ذكر بقوله فصل المفصل النجاة عن اللوم اي في عكس الكناية متعلق بان يبين وقصد وان حصل
الاول وقوله ابن هانئ عطف على قول الكشفي قوله فانما الحان يجمع الجود حتى مثل في البيت كنا
في المصراع الاول كناية عن الوصف اعني اجتماع الجود وعدم توزعه فان هذا الاجتماع يستلزم
الجود ان لا يجوز جود ولا يحل دونه والا لكان متوزعا لا متجمعا فهو من هذا اللازم عن
ملزومه واسنده الى الجود ذلك لازم عدم توزعه وفي المصراع الثاني كناية عن تخصيص الجود
بالممدوح بجعله كانيا في ضمنه من صرحت بتصر الجود حيث تصيرا اي بسير حيث يسير وقيل
ان الاول كناية عن اتصافه بالجود لا الاول جزء ولم تحل في مكان دون مكان لكان معه في
مكان وليس في الثاني كناية عن لزوم الجود ومعنى الاستلزام بذلك دفع توهم المغايرة عنه
في متوزعا بتوهم منه جزء بينا وجزء بذلك هنا بيان لمعنى التوزع الذي نفاه ولا شك
ان ينكر الجود في سياق النفي هو المناسب للمقام لاقتضائه ان لا يجوز عن عرضه فرد من افراده
ولا يحل الصباد دونه وقوله تنبيها لحمل النفي وبذلك اشارة الى ان يجوز عرضه والمعنى لم يجوز
شيء من افراد الجود والا لكان فانما الحجز هنا كناية للحمل ساير الافراد فيلزم التوزع وكذا
لم يحل شيء من افراده دونه مثل ما ذكر فيكون عدم توزعه مستلزما لكل واحد من عدم الحلول
فكنى بمجموع الامرين عن عدم توزعه وتفتيشه وكذا ان تقول عدم توزعه يستلزم انتفاء
المجموع المركب من الجواز والحلول دونه فكنى عنه بنفي هذا المجموع قوله كناية متعلق الى نفي ان
لم يجز عروضه للتنبيه المذكور ونفي ان يحل دونه مثل في التنبيه كناية بذلك الى بما ذكر من التنبيه
ولم تخصصه بالجود من بعد ان بين بعد ان نفى عنه توزعه وقوله بعد ان عرف ظرف ايضا
لتخصيصه ولان الام اللام للاستغراق اي لا يعويه المقام المشتمل على نفي التوزع من افراده
وكل كناية عن ثبوته له اي ثبوته باسره للممدوح وصح قوله ومنها اي ومن تخصيص الصفة بجهة
بجهة تخصيصه بشيء ليكون كناية عن ثبوتها له ومطلق النفي موقعه ومكانه الذي يحل انه
فيه قوله وليس بذلك ليس لمظنون ما الملك ظن اي قسما رابعا اذ الكلام في كناية ولا
وكما اجتمع كنايتان من قسمين في المثال المذكور لصح اقسامها الستة فلا يخفى كثرة
الرماد في ساحة العالم اي زيد الكان من جزاءه قوله والثاني تقييدها اي تقييد كثرة الرماد

بساحة عمرو فانه كناية عن النسبة لا عمرو قوله واعلم ان الكناية في القسم الثاني والثالث
وبعضها بالذكر لان الكناية في القسم الاول القاصر عن الموصوف وصفة تكون مذكورا كما
لا مر كما في قوله فلان يصلي ويزكي من القسم الثاني لموصوف مذكور لانه كني فيه بالتصلية و
التزكية عن الايمان والمقصود ان فلان مؤمن وكذا المسلم الغيار كناية عن اليهود به
مسوقة لموصوف مذكور هو فلان والمراد بالامثلة المذكورة ما تقدم في القسم الثاني
من قوله فلان طويل نجاده وما تقدم في القسم الثالث من قوله ان السماحة والمروءة فانها كلها
مسوقة لموصوفات مذكورة قوله المؤمن هو الذي يصلي ويزكي ولم يؤذ اخاه المسلم لا مدخل
فيه بذكر الايمان لم يكن يصلي وما عطف عليه كناية عن الايمان بل كني ههنا بحصر الايمان في
غير المؤذي عن مطلوبه الذي هو انتفاء الايمان عن المؤذي مطلقا وقصد به التعريض
بموذ معين فهذه كناية من القسم الثالث مسوقة لموصوف غير مذكور ونظيره هذه
للمتقين اذا فسر الغيب بالمعنى المصدري اعني الغيبة عن حضرة النبي عليه السلام او عن جماعة
المسلمين اذ قد كني فيه باختصاص هداية الكتاب بالمتقين الموصوفين عن مطلوبه
الذي هو انتفاء هدايته عن غيرهم مطلقا وقصد به التعريض بالمنافقين واما اذا فسر
الغيب بمعنى الغائب عن الحواس كالصانع وصفاته واحوال المعاد وغيرها فلا تعريض
هناك وان شئت مثالا من القسم الثاني لموصوف غير مذكور قلنا الذي لا يؤذي هو
الذي يصلي ويزكي فاصله بحصر الايمان في الذي لا يؤذي الى نفيه عن المؤذي مطلقا موهما
بموذ معين وانت تعلم ان الموصوف اذا لم يكن مذكورا لم يتصور كون النسبة المصرح
بها مستلزمة في القسم الثاني من الكناية القسم الثالث منها قوله متى كانت الكناية عرضية
اي مسوقة لاجل موصوف غير مذكور على ما عرفت كان اطلاق اسم التعريض عليها مناسبا
لان المقصود منها هو التعريض عالم بذكر قوله وان كانت ذات مسافة قريبة بين اللوازم
والاوسطة فيه وما فيه واسطة واحدة والرمز الاشارة بالشفة او الحاجب والمستشهد
بالبيت لان المخافة تقتضي الاخفاء الدال على قرب المسافة والضمير في اتيتن للعوف و
حسبك كافيك ومالهن لا يبرزن سوى كريم وقوله عنيرضا فضير فانه من خفي بالكسر واما
الخفي نحو خفاه اي اخفاه قوله كان اطلاق اسم الايماء والاشارة اما لانه اظهر يكن
قبيل بما في التلويح والرمز نعم اسم الايماء مطلق الاشارة ولما ان هذا الاسم

او الطلق

او الطلق تبادر منه القرب والظهور وقيل الاول ان تخفى اللازم فيه شائبة الخفاء فيقتضي اسم
الاشارة للبيان وقوله وكقول البحتري عطف على كقول اخر غام مع نخلل الفاصل الاجنبي
اعني جواب الشرط ولا تخفى ان قوله الى اوى من قوله عنيرضا في والبيكر من الغيث ما بافي
بكر ثم نبال المحل البلد اذا انقطع مطره ويبس من الكلاء فهو ماحل قال ابن السكيت
ولم يقولوا ممحل وربما جاء في الشعر وقوله كانك ترى افي في الطهور من قوله ظاهر
في انظر المجيع اي من المجيع وذلك لانه جعل فيه وصول مسلمة فيهم علة لوصول الكرم فيهم
فلذلك انكر خلوهم عنه مع كونه منهم واما في الاول فقد ادعى كرم ابي سعيد بان المنفر
بحرف الاستقبال في الثاني احالة على روية المخاطب واتما بعانه وفي الثالث طلب تسنيته
اشرافي بني حنيفة على طريقة الرعاد في رأى برأى طلبت حلهم من الكرام فوله ولعاقوله انا فصله
عما قبله لان تخصيص الوصف على المخ وصو واكره والا من الظهور بحسب النسبة للجميع اليه
والندى هو العطاء والجود ضد الصحة يقتضي افاضة ما ينبغي لا للعوض فهما متهوان
سعابران فلذلك خوطبا خطاب الاثنين فقال نبذلت الشي باقى اي اخذته بدله
من الآخر والمشهد المحضر والمجلس ويعزى صيغة المتكلم على بناء المنقول من غزاه تحكم
على الغزاء وهو الصبر ومسافة يوم اي مقدار مسافة من المكان ومن يشلو عطف
على انحنا وقوله فيا فانه متعلق من حيث المعنى بالظرف الواقع خبرا بعد الفاء
التي وقعت جوابا لاما اعني قوله ما ترى قال واعلم ان التعريض تارة يكون على سبيل
بقوله واردت المخاطب ومع المخاطب ايضا نالوا ويقول وان لم تردان غير المخاطب انه
هو ان تريد تارة بضمير المخاطب اذ يبني فيستوعب المخاطب وغيره معا فيكون كناية
وتريد به لوى غير المخاطب وصح فيكون مجازا اذ ليس من المخاطب وغيره لزوم فتعتبر
في الكناية او المجاز ان قولك آذيتني فستعرف كلام يدل عرفا على تهديد المخاطب
بسبب الايذاء ويلزمه لزوما عقليا عرفيا تهديد المؤذي مطلقا فان اريد به تهديد
المخاطب مع تهديد موذ اخر كان كناية وان اريد به تهديد غيره فقط كان مجازا
مركبا ولم يتعرض ههنا للقرينة في المجاز لسهولة امرها بل تعرض لها في الكناية حيث
قال معتمدا على قرائن الاحوال لان هذه الصورة ظاهرة طورا تارة في تجرد الكيفية
الحركية اعني تهديد المخاطب وحده فقد ظهر ان التعريض يجامع في الصرف كلا من

الكناية والمجاز الصادق بدون قرينة فبينه وبين كل منهما عموم من وجه هذا ما فهم
من كلامه وان شئت حقيقة الحال فاستمع لما نذكره قال صاحب الكشاف فان قلت
اي فرق بين الكناية والتعريض قلت الكناية ان تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع
له والتعريض ان يذكر شيئا تدل به على شيء لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك
لاسلم عليك وكأنه امالة الكلام الى عرض يدل على الغرض ويسمى التلويح لانه يلوح منه
ما يريده وقال ابن الاثير في المثل السائر الكناية ما دل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة
والمجاز بوصف جامع بينهما وتكون في المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ الدال
على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي او المجازي بل من جهة التلويح والاشارة فيختص
باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة والله اني محتاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم
يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما فهم المعنى من عرض اللفظ اي جانبه هذه عبارتهما
فنقول المقصود مما ذكره في حد الكناية بالمجاز وقد علم من كلامه في الفرق ان الكناية مستعملة
في غير ما وضع له وان اللفظ في التعريض مستعمل في معنى ليدل بذلك المعنى على معنى آخر لم
يذكر فلم يكن اللفظ هناك مستعملا في المعنى الآخر الذي هو المعرض به والا لكان المعنى
الآخر مذكورا بذلك اللفظ المستعمل بل دل على المعنى الآخر بذلك المعنى المذكور بمعونة السياق
ولذلك قال كأنه امالة الكلام الى عرض اي جانب واشار به الى وجه اشتقاق التعريض
ولا شك ان المعنى المستعمل فيه يكون واقعا تلقاء الكلام على طريق الاستقامة لا الى جانب
منه حتى يمال الكلام اليه وكذا كلام ابن الاثير يصرح بان معنى التعريض لم يستعمل
فيه اللفظ بل هو مدلول عليه اشارة وسياقا فاذن الصواب ما لخصه بعض الفضلاء
من ان اللفظ المستعمل فيما وضع له فقط هو الحقيقة المجردة ويقابلها المجاز واما الكناية
فمستعملة فيما لم توضع له اصالة وفي الموضوع له تبعا والتعريض يجامع في الوجوه كلها
من هذه الثلاثة وذلك ان يقصد بنفس اللفظ معناه حقيقة او مجازا او كناية
ويلوح بالمعنى المعرض به فلا يوصف اللفظ بالقياس الى المعنى التعريضي بحقيقة ولا مجاز
ولا كناية لتعذر استعمال اللفظ فيه مع كونه معتبرا في صور هذه الثلاثة فلا يكون
اللفظ بالقياس الى معناه الحقيقي او المجازي او المكني عنه تعريضا بل لا بد ان يكون
هناك معنى آخر فاذا قلت المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه واردت التعريض

في الكشف وهو الفرق بين الكناية والتعريض كما صرح به في السؤال فلا ينتقض بما ذكره

مطلقا

فالمعنى الاصلي اختصاص الاسلام بمن سلم المسلمون منه والمعنى المكني عنه المستلزم للمعنى الاصلي هو
انتفاء الاسلام عن المؤذي وهو المقصود من اللفظ استعمالا واما المعنى المعرض به المقصود
من الكلام سياقا فهو نفي الاسلام عن المؤذي المعين وقس على ذلك حال الحقيقة والمجاز اذا قصد
بهما التعريض ثم ان المجاز قد يصير حقيقة عرفية بكثرة الاستعمال ولا يخرج بذلك عن كونه مجازا
بحسب اصله وكذلك الكناية قد تصير بكثرة الاستعمال في المكني عنه بمنزلة التصريح كأن اللفظ
موضوع بازائه فلا يلاحظ هناك المعنى الاصلي بل يستعمل حيث لا يتصور فيه المعنى
الاصلي اصلا كالاستواء على العرش وبسط اليد اذا استعملا في شانه تعالى ولا يخرج بذلك
عن كونه كناية في اصله وان سمي حينئذ مجازا متفرعا على الكناية وكذلك التعريض قد يصير
بحيث يكون الالتفات فيه الى المعنى المعرض به كأنه المقصود الاصلي الذي يستعمل فيه اللفظ
ولا يخرج بذلك عن كونه تعريضا في اصله كقوله تعالى ولا تكونوا اول كافر به فانه تعريض
بانه كان يجب عليهم ان يؤمنوا به قبل كل احد وهذا المعنى المعرض به هو المقصود الاصلي
هنا دون المعنى الحقيقي واذا حققت ما تلوناه علمت ان قولهم التعريض تارة يكون على سبيل
الكناية واخرى على سبيل المجاز لم يرد به ان اللفظ في المعنى التعريضي قد يكون كناية وقد
يكون مجازا كما توهم ويشعر به ان اللفظ اذا كان مستعملا في معنى مقصود فلا بد ان يكون
حقيقة فيه او مجازا او كناية فان شبهتهم هذا منقوض بتشبيهات التراكيب
المستعملة منها على سبيل التشبيه كما مر ومنقوض ايضا بالمعنى المعرض به فانه وان
كان مقصودا اصالة الا انه مدلول عليه بالسياق لا باستعمال اللفظ فيه كما عرفت بل
اراد ان التعريض قد يكون على طريق الكناية بان يقصد به المعنيان معا وقد يكون
على طريقة المجاز بان يقصد المعنى التعريضي وحده فنقول آذيتني فستعرف واذا
اردت به تهديدهما معا كان على طريقة الكناية الا ان تهديد المخاطب مراد باللفظ
استعمالا وتهديد غيره مراد سياقا وان اردت به تهديد غيره فقط وهو المعنى
المعرض به كان على طريقة المجاز ولا يخرج بذلك عن كونه تعريضا كما حققته
للتنبيه على هذا المعنى المراد لفظ على سبيل في الموضعين فتنبه قولي فتامل اي
تامل المثال الذي اوردناه للتعريض وعلى هذا الذي ذكرناه فيه فقس حال سائر
الامثلة وفرعها عليه وقد نبه على ما هو الاصل من ان التعريض تارة يكون

على سبيل الكناية واخرى على سبيل المجاز **قال واعلم** ان ارباب البلاغة واصحاب
الصناعة للمعاني مطبقون نسبة الاطباق على ما ذكره الى ارباب البلاغة المكتسبة عن
علم البيان ظاهر ولما ارباب البلاغة السليقية فهم ايضا مطبقون على ذلك بحسب
المعنى لانهم كانوا يعلمون هذه المعاني بجملة ويعتبرونها في موارد الكلام وان لم يعلموا
هذه الاصطلاحات وتفاصيلها وابلغ من الحقيقة اى المبالغة لا البلاغة اى المجاز ابلغ واقوى
في الدلالة على ما اريد من الحقيقة على ما اريد بها ومعنى اوقع اشد تمكنا وتاثيرا في
النفس وقوله ذاكر الملازم حاضر في قوله وهو الملزوم الذي هو شاهد وان لم يكن مرادا بحسب
المعنى الا ان لفظه مذكور فاذا قيل رعينا الغيث فكان قيل هناك غيث نشأ به نبات
رعيناه وانما قال باعتبار واصلا لانه اذا انطرح الاعتبار كالعارية والعقل مثلا لم
يكن هناك استحالة بل جاز ان يكون ملزوما بحسب اصلها وغير ملزوم بحسب الاخرى
قوله احدها ان في التصريح بالتشبيه اعترافا بكون المشبه به اكمل يعني ليس في الكناية
هذا الاعتراف بل فيها ادعاء ان المشبه من جنس المشبه به وانكار ان يكون شيئا
غيره فلا يتصور تفاوت وطرف الشبه قوله نظير ما تقدم حكم اولا بان السبب في كون
الكناية ادخل في الافصاح من غيرها ما تقدم في المجاز نظرا الى ان الانتقال في الكناية من
اللازم ثم اضرب عنه بقوله بعينه نظرا الى ما يعقبه به من ان الانتقال فيها ايضا من الملزوم
بنوع تصرف وذلك لان اللازم ما لم يعتبر معه ما يصير به مساويا للملزوم او اخص لم
يتصور منه انتقال اليه لا يستحيل ان الانتقال من العام باقيا على عمومه الى الخاص وقد
سبق تتمة الكلام فيما سلف والواو في قوله ومع الافصاح لعطف قوله مدعى لا بينة
على قوله مدعى ببينة والظرفان اعني معها ومع الافصاح متعلقان بالمعطوف عليه و
المعطوف قوله في هذين الاصلين اى المجاز والكناية وخصها بالذكر لانه قرر فيها
كلام السلف ورتب فيها الانواع وذكر الانواع على ما كان ينبغي مما طبق بعضها بالبعض
وزاد في كل واحد من التقرير والترتيب والتذييل والتطبيق على الوجه الذي يوجبه
مقتضى صناعة البيان ولم يكن امثال هذه التصرفات في اصل التشبيه لان مباحثه
كانت مستوفاة مرتبة على ما ينبغي في كلامهم فاشار الى ما اورده في هذين الاصلين
محض عند ذوي البصائر وصانها ان تنتحل لكن لما ذكر من ابراز ... حلة

نوع استعمالا

نوع استعمالا وفوائد في كلام بعض السلف اى موضوع فرع وطمع فيهم وله فضلا لعلمهم
لانهم كانوا محترمين للحق فتملوا ما يبلغ به القوة البشرية ومهدوا لنا مواقع فوائد
فلزمنا ان نقررها احسن تقرير وترتيبها ابلغ ترتيب ونطبقها افضل تطبيق و
نضيف اليها ما يزداد به حسنها ورونقها فالفضل لهم يعترفون بهم ونعتذرون بان انهم
قوله متى كانوا اظرف لقوله ان يزل من دل عنه الشي الخافية وانما يتبين ذلك اى ان
يزلها هو اشبه ممن زجى عمره اى امضاه على تمهل وكلمة لكن صفة لما بينهم وقوله لم
يبقوا استبعاد واصول الفن ما يبتنى عليه جزئياته وقواعد الاصول ما يبتنى عليه
والضمير في ابوابها وفصولها وقواعدها للاصول وفي امثلتها وفيها للشعار نوع
وصدها او مع الاصول وفي تلفظها وجه قطها للامثلة وفيها للامثلة ايضا او
للاصول فقط وقد تتشقق متعلق بقوله اخترعه وما عطف عليه وضمير تقننها للشعب
او لهذا النوع باعتبار ما وهو حال منه اعني افانين وقوله فضلوا لحسن كانوا مع تعريته
على لفظه فتدوا واخذ الطرف فلنقول وتثنى اى اخذ ذلك الاختراع حاصل قوله لما بعد فان خلاصة
الاصلين هذا ضبط اجمالي لما فصله من مباحث الاصلين وشرادكه بسبعة فذكر عند
الحساب ولم يتعرض ههنا ايضا لحال التشبيه لكونها متضحة مضبوطة وقوله لا
يتعين البتة الا بالوضع اشارة الى الدلالة الوضعية في هذا الاول هو الحقيقة في المفرد
اراد به ما يقابل الحقيقة في الجملة اعني الاسناد وكذا الحال في قوله والثاني هو المجاز في
المفرد قوله ولا يدل ما هي الثالث الذي هو الكناية من حال الالتي اليه ان معنى
معناها مراد ايضا ولذلك ... بعلم الافضل معناها وصح فاذا قلت مثله فلان كثير
الرماد في معرض المدح كان كناية عن كونه مضيافا فالكلام ما اقلته في ... واراد
بالحقيقة في قوله يشترك في كونها حقيقة بين ما بينا والحقيقة التي اريد بها معناها
وحده اعني الحقيقة التصريحية وما يراد بها معناها ومعنى معناها معا اعني الكناية
فانها داخلة في الحقيقة المفسرة بما يراد بها معناها الاصلي بلا تقييد بعدم ارادة غيره
كما اشار اليه في حد الحقيقة وقد صرح ههنا بان المعنى الاصلي مراد في الكناية قطعا و
قد مر فيه كلام والمجاز المرسل هو الخالي عن المبالغة في التشبيه فيكون غير المقيد داخلة
فيه كما سيصرح به وانما ... هو مختص بالمشبه به المشبه في مثل قولك نطقت الحال الخ

بما على الكثرة ونسبة البعد في مثل قولك مخالب المنية قوله دون رأيناه اشارة الى ما اختاره
من رد المجاز العقلي الى الاستعارة بالكناية فليس عنده مجاز عقلي بل المجاز كله عنده
لغوي وقوله على وفق عقلك وعلمك اشارة الى ان المعتبر موافقة ما عند المتكلم ومن
يخالفه كما مر في عبارته اشعار بان الاسناد هو المتصف بالحقيقة والمجاز العقليين
اصالة وقوله بانا نستلزم على صيغة اسم المفعول هو الرواية ومعناه اللازم و
في بعض النسخ على صيغة اسم الفاعل ومعناه الملزوم وكلاهما صحيح بحسب المعنى فان
مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم ومآلها الانتقال من الملزوم الى اللازم
وله اي الحقيقة في الجملة المقرونة بانا نستلزم لازم داخلة في الكناية لانها تكون كناية عن
النسبة فاذا قلت تجنح بنهاه عن اللوم فاصل بها فان تجاوزها عنه كان كناية عن
النسبة واخافت تجنح عن اللوم كان نصرتها فالحقيقة في الجملة على قياس الحقيقة
في المفرد ينقسم الى التصريح والكناية قوله واضح عرفنا فقد يتوهم انه بالتشديد من
التوقيف والصواب انه بالتخفيف من المعرفة كما يشهد له قوله وحصل لنا العلم بتفاوت
التشبيه وقوله وقضينا الوطر على ما طرح بتشديد الطاء وتقصود بهذا
الكلام تمهيد ضبط يتوصل به الى شروعه في تعريف البلاغة كانه قال لما فرغنا عن
معرفة مقاصد علم البيان بعد فراغنا من معرفة خواص التراكيب علم المعاني
حان لنا ان نبين ونوضح البلاغة التي يتوصل بهذين العلمين الى تحصيلها وهي
المقصودة منهما قوله عرفنا فيهما اي الحقيقة في المفرد والحقيقة في الجملة التصريح
والكناية قوله ومن ان الصفة والتبعية على رأي الاصحاب دون رأينا اشارة الى
ما اختاره من رد التبعية الى المكنية وقوله الى الضعف والقوة اشارة الى مراتب
التشبيه المذكورة في مباحثه وانما تعرض للتشبيه في هذا الضبط لكونه مذكورا
في حد البلاغة وليعلم انه من مقاصد علم البيان حقيقة لا ادعاء والتشبيه
المرسل ما ليس تمثيلا والتمثيل الساذج ما ليس على سبيل الاستعارة **قال**
فنقول البلاغة هي بلوغ المتكلم هذا تعريف لبلاغة المتكلم لا لبلاغة الكلام اي
هي بلوغ المتكلم في تادية المعاني بتراكيبه حدا له اختصاص بتوفية خواص
التراكيب المذكورة في علم المعاني حقها وبايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية

المعلومة

المعلومة في علم البيان على وجهها فالمراد بالتراكيب التي اضاف اليها الخواص ههنا ما فسره
في صدر المقدمة بالتراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة بعد اضافة الخواص اليها وليس فيها
قوله هناك وهي تراكيب البلغاء حاجة في تفسيرها بل هو حكم على تلك التراكيب بانه يصدق عليها تراكيب
البلغاء بمعنى انهما متساويان صدقا لا انهما متحدان مفهوما فلا يلزم ان يكون مفهوم البلغاء
ماخوذا في تعريف البلاغة حتى يرد عليها انه تعريف دوري ضرورة ان مفهوم البلغاء يتوقف على
معرفة معرفة البلاغة فيحتاج حينئذ الى التجاوز عنه بان معرفة البلغاء يتوقف على معرفة البلاغة
بوجه ما لا على معرفتها بهذا الوجه وقد يجاب ايضا بان المراد بالتراكيب ههنا تراكيب المتكلم وليس
بلوغه الى ان يعرف لها خواص حتى يضاف اليها الا انه كيف يتصور توفية المتكلم خواص تراكيبه حقها
منها لا نقول لا يريد بها انه يوفيها حقها بحسب اشتمالها على انواعها بل على معنى انه يورد تراكيبه
مشتملة على امثال تلك الخواص الموصوفة في تراكيب غيره اشتمالا على ما هو حقها هناك وكذا الكلام
في ايراد تلك الانواع على وجهها فتراكيب المتكلم منوعة من قوله في تادية المعاني كما اشرنا اليه
من قوله بخواص التراكيب قوله ولها اعني البلاغة بين بهما بلاغة الكلام المنوعة من جزئية
المتكلم اعني كون الكلام بحيث يوفى فيه خواص التراكيب حقها وأورد فيه انواع التشبيه والمجاز و
الكناية على وجهها وعدم تزايل تارك طرفيها عبارة عن غاية البعد بينهما ومتأخر من
التباين بين الطرفين والتفاوت في البلاغة على مراتب بينهما تفوت الحصر انما هو بحسب
التفاوت في معرفة كيفيات الاحوال ومقتضياتها والاقتدار على رعايتها كما هو حقها و
بحسب التفاوت في معرفة انواع التشبيهات والمجازات والكنايات والقدرة على
ايرادها على وجهها وقد اشير فيما سبق الى ان مجرد الاحاطة بقواعد هذين العلمين
لا يفيد ذلك بل لا بد معها من فضل الهي وقريحة سليمة ومع ذلك ايضا فهناك مراتب
من الرعاية والايراد المذكورين لا يفي بها علم البشر اصلا وله طرفان ووسط فطرفها
وهي المسماة بحد الاعجاز المرتبة التي يعجز البشر عن الاتيان بمثلها وهذه المرتبة تشتمل على
شعب بين اصلها الطرف الاعلى من البلاغة اعني ما ينتهي اليه البلاغة ولا يتصور تجاوزه
اياه وثانيهما ما يقرب منه الطرف الاعلى اعني المراتب العلية التي تتقاصر القوى البشرية
عنها ايضا الا ترى ان آيات الكلام المجيد باسرها في مرتبة الاعجاز مع كونها متفاوتة
في طبقات البلاغة ولقد احسن من قال در بيان ودر فصاحت كى بود يكسان سخن

گرچه گوینده بود چون جاحظ و چون اصمعی ● در کلام ایزد بیچون که وحی منزل است
کی بود تبت یدی چون قیل یا ارض ابلعی ● واما الطرف الادنى من البلاغة اعنى قدرًا
من البلاغة اذا انتقص منه شيء التحق الكلام باصوات الحيوانات كما ذكر في صدر الكتاب
فهو ما يقرب منه من المراتب المنازل حاصلة تحت قدرة البشر ثم نظرها فانا نعرف انهم يجدون فيه
الخواص حينئذ بايراد تلك الانواع على وجه لا تو فيه الكفوف باسرها وايراد الوجوه بتمامها
لربما يصرف عليه في الجملة انه تو فيه الى وايراد الوجه قوله يدرك ولا يمكن وصفه يريد
ان الاعجاز مع كونه مدركا لنا لا يمكننا ان نصفه ونعبر عنه بما يدرك به غيرنا سواء
كان بتعبير الخبر او تنبيهه فذلك لغاية لطفه ودقته وشبهه في قصور الوصف عنه
بامرين احدهما وصلاحه اعنى استقامة الوزن في الشعر فانا ندركها ونجدها بلا شبهة
ونقصر عبارتنا عن كشف حقيقتها والثاني حسي اعنى الملاحة فان الحسن يدركها ويعجز
عن وصفها الغير بأن قوله ومدرك الاعجاز عندي هو الذوق ليس الا اي ما يدرك به الاعجاز
هو النوع الذوقية التي يدرك بها دقائق الكلام ووجوه محاسنه اللطيفة لا التحرير
ولا التعبير على وجه التنبيه وله لتر اخر يتوصل به الى الحد الكلام ثم الذوق ان كان
فطريا سليقيا فذاك والا اكتسب في الكتاب الى طول خدمة هذين العلمين ولهذا بد
الفطري بقواعد الاكتساب فهو الغاية مدرك الاعجاز قوله نعم للبلاغة يعني ان
الاعجاز نفسه وان لم يمكن وصفه وكشفه بحيث يدرك به لكن الامر الموجب لان يكون الكلام
معجزا اعنى وجوها من البلاغة فتحصيل علم يمكن بيانها بتيسير كشفها واماطة اللثام عنها
لتتصور بحقيقتها عليك فنهتدي بذلك الى فكر على ما شاهده الاعجاز وقد اشار بهذا الكلام
الى ما اختاره في آخر التكملة من ان وجه الاعجاز هو امر من جنس البلاغة والفصاحة لا كما ذهب
اليه بعضهم من الصرفة اي صرف الله سبحانه دواعي العرب عن معارضته
مع قدرتهم عليها او من وروده على اسلوب مباين لاساليب كلامهم في خطبهم واشعارهم
لا سيما في مطالع السور ومقاطع الآي مثل يؤمنون يعقلون يفقهون او من سلامته من طول
صاحب التناقض ومن اشتماله على الغيوب ثم من اقوال اخر في وجه الاعجاز السادس
لها ولا طائل تحتها ما اختاره كما قررنا هناك قوله واما الفصاحة لما بين البلاغة والفصاحة
والمطرفيها وله التي بينهما كان مظنة لتردد السامع في امر الفصاحة انهما ما فا

ورص
سح
يمكن
قال

فناسب ذكر ان يصير بكلمة اعلم انه قسم ما يطلق عليه الفصاحة بالاشتراك الى
قسمين وفسر كلا منهما على حدة وجعل خلوص اللفظ عن التعقيد راجعًا الى المعنى لانه
بالنظر الى افادته اياه وفي قوله خلوص الكلام اشارة الى ماخذ الاشتقاق والمناسبة بين
المعنى الاصطلاحي واللغوي يقال فصح اللبن اذا اخذت رغوته وذهب لباؤه وفصح
الاعجمي اذا انطلقت عبارته عن اللكنة واللحن وقيد الكلمة في تفسير الفصاحة الراجعة الى
اللفظ بكونها عربية لان الكلام في فصاحة الفاظهم وذكر كونها عربية علامة يعرف بها
واراد بكون الكلمة ادور على السنتهم واكثر استعمالهم كثرة دورانها واستعمالها الا ان
يكون هناك كلمة لغوية بمعناها هي اقل منها دورانا واستعمالا فانه غير واجب وكذا الدخول
اجرى ان الكلمة جارية جريانا تاما على قوانين اللغة سالمة عن مخالفة اللغوي كفك الادغام
في الاجلل مثلا فللمولدين لا يكون عربيا محضا وما احدثه المولدون كالتفرميد والطوب
للآجر الذي هو معرب وما اخطأت فيه العامة كثيرة مشهورة وسلامة الكلمة عن
تنافر الحروف ان لا يثقل على اللسان التلفظ بها متتابعة تلك متناهيا او غير متناه
كمستشزر والهعخع هنا الى الذوق قال الى قرب مخارج الحروف او بعدها وله الى ترتيبها في
الصعود او النزول والسلامة عن تنافر الكلمات معتبر في فصاحة الكلام وقد جعل
الذوق ايضا وهو كالاول ينقسم الى ما هو متناه في الثقل كقوله وليس قرب قبر حرب
قبر وكذا ما غير متناه فيه كقوله كريم متى امدحه امدحه والورى معي فان هذا التكرار مع
الجمع بين الحاء والهاء موجب للتنافر وكذا في قوله فسبحه فوق الحيز صاحبه فكل ان يجمع فكره
عاثر العثارة منصرف في موضع تصرف فكره يشكل طريقه الى الجملة شوك وغير من فكر
ان يجعل موضحها بكثير المعنى وغير الوضع السكاكي بقسم اي صادق الكلام
على معنى فكره ويوزعه ويشتبه طلب عاس مراده لجهة تحرزه التوصل الى المعنى الذي
اراده قوله وما مثله الخ مدح به ابراهيم بن هشام بن المغيرة المخزومي خال هشام بن عبد
الملك بن مروان ومحصل معناه ليس مثل الممدوح في الفضل والكمال الا ابن اخته هشام
الخليفة فمثله اسم ما وفي الناس خبره وحي يقاربه مثله وقد فصل بينهما عا نرى الا مملكا
استثناء من حي قدم عليه فوجب نصبه وابو امه اي ابو ام المملك مبتدا وابوه اي ابو
الممدوح خبر وقد فصل بينهما بحي كما فصل بالخبر بين حي وصفته اعنى يقاربه فبان ضعفه

اصلية ص
الغياس ص
يكون ص
السليم ص
الملك نه

هذه الامور المخالفة للاصول مع جوازها انفا فاذا صار الكلام معقدا لجنب لانهم معذورون
من لا يعلم فصته قوله او كقوله اي علم معنى فما زيد ابا زيد انه بابكر خرجا في زمن
المعتصم بالله فصلبت بابكر بعد صلب ابيه فقال وقد شفى الاحشاء من برحائها اذ
صار بابكر جارا ما زيد بالبه اي مع بعني بابكر ثاني المصلوب الاول في كبد السماء اي جوها
ولم يكن ذلك الثاني كانه ثاني اثنين فحذف المضاف وصل ثاني مردكر المحذوف
فلا يكون من تقديم المضاف اليه على المضاف الا انه صار الكلام معقدا والمراد
بالاثنين هما في الغار النبي صلى الله عليه وسلم وابو بكر رضي الله عنه ولما نبي المماثلة قصدا
الى اثبات التضاد لانهما كانا على تشويه احكام الدين وهذين قد اجتمعا على افساد
امر المسلمين والمعاطف جمع معطف وهو موضع العطف اي للبراع سواء الطريق و
منه معطف الوادي والمنار العلم ينصب على الطريق يقال ثبتت الشيء اي علمته يقينا
والوجه بكسر الواو وصمها الجهة التي يتوجه اليها والطية النية والمنزل الذي يطوى
اليه الطريق يقول نحن لطيتنا اي لنيتنا التي انتويناها ونحن على طيتنا اي المنزل الذي
انتواه قال واذ قد وقفت على البلاغة وعلى الفصاحة المعنوية واللفظية وانا
اذكر لك ان يقال فانا اذكر جواب لاذ قد وقفت على ما في الكثر النحو والانموذج معرب
تونه وقد فصل القصد في هذه الاية ما ذكره صاحب الكشاف مجملة وزاد عليه نكتا
وما عسى مفعول الكشف يبرزها صحة ما اي اكشف لك في هذه الاية الحجة الذي يبسر
وجوه البلاغة والنصاحتين وكلمة عسى فيه اشعار بان كونه لكم الوصف متوقعة
عسكها به ثم يحمله في الجملة لاكن بعد احاطتك بنوع من هذين العلمين ينبغي ان
تجتلي لك الوجوه بلا حجاب قوله ثم ان ساعدك يعني اكثر بعد هذه الوجوه
ان ساعدك الاعانك الذوق ادركت من هذه الاية الاعجاز الذي ادركه من تحدوا
بها وهذا اشارة الى ما سبق من ان البلاغة وجوها يمكن كشف اللثام عنها واما
نفس الاعجاز فلا يدرك الا بالذوق وروى انهم كانوا قد علقوا القصائد السبعة على
باب الكعبة ويقولون لا نثر لها حتى تطلع على ما هو افصح منها وكانوا يعتدونه في
افصح ما نزل طرازا لاقران حتى نزلت هذه الاية فلم يقولوا طربوها الا العناد ولكن
عفوا انها فقوله ما قد ادرك من تحدوا بها اشارة الى هذه الجهة اعني النص قوله

اما الن

واما النظر فيها من جهة علم البيان قدم النظر فيها من هذه الجهة لان ما فيها من اللطائف اتينا
اشرف واحف وللطف دول وما يتصل بها الى المجاز والاستعارة والكناية من القرينة و
الترشيح والتوهين والكنايات عطف عليها بعد من ودخل في بيان كلمة ما وقيل هو عطف
على ما فيها فيلزم ان لا يكون داخلا في حيز من البيانية قوله فنقول ضرب لقوله اما النظر و
ثم تسارح الايضا بالمقصود قوله ان يبين معنى ذكرنا اي معنى هذا الكلام اي قوله فارتد
ابلغ من ان يقال فرددناه وقس على ذلك فقيل فاستوت والطوفان المطر والماء الغالب
يغشى كل شيء يقال غاض الماء اذا قل وغاضه الله يتعدى ولا يتعدى والجودي جبل بالموصل
وقوله ابلعي عطف على اردنا قوله وبقي الكلام جواب لما الحقه على تشبيه المراد منه
اعني الذي اردنا ان يتعلق به فعل وهو ههنا الارض والسماء تحذوي اي وادل القسم
الذي لا يتاتى منه لكمال الخوف من الاثر العصيان وهذا التشبيه هو المصحح لما في قوله
وثم تبيه يكون المراد الذي يلفظ ههنا معناه الظاهر اعني ما ارادته من المراد وهو الذي عبر
عنه بالبلع والاقلاع ولذي الى معنى المراد الموضوعين اعلى الظاهر وهذا التشبيه الثاني
مصحح لايراد صيغة الامر وتتمة للتشبيه الاول كانهما تشبيه واحد لا يبتنيه عليه وقوله ان يكون
المقصود متعلق بالنافذ واشارة الى وجه الشبه وهو تكون المقصود مما تعلق به
مرتعا مع غاية السهولة على القاصد قوله تصوير المعطيل لبناء الكلام على التشبيهين اي
بنى الكلام عليهما لتصوير الاقتدار العظيم وعطف لان السموات والارض عطف على
العالم على السموات والارض لتغاير المفهوم وان كانت الثلاثة متحدة وقوله كانها عقلاء
في موضع الحال من المستتر في تابعة وكتم بذلك المجهود عطف على بوجوب الانقياد وتصور ما
عطف على عن قوى والمغمر في سرادقها المهابة ولله فيه جمع قف والاوان والكاف في كما يلوح
وكما يرى للمقران وقوله الا الحق يكبد وتغرير لما تقدم وقوله لا اشارة لبعض معوله الثلاثي و
الا لوصف بعض على التشبيه بالمضاف بل هو منصوب لا وتغيير يلزم من بناء نظم الكلام عليهما ان
يكون في صحيح ما فقر به قوله اعني قوله فقال الصرف وعلا مبتنيا عليهما بل يكفي بناء البعض عليهما
ان لم يكن الكلام تلبيسا قوله قيل يجاز يرسل عن الارادة كانه قيل ارادنا ان يرتد ما انفجر
من الارض وان ينقطع طوفان السماء وصحح هذا التجوز لان الارادة سبيل وقوع
لوقوع الفعل بجهة وليس هذا الى زمنها عما ذكر من التشبيهين كما الحق وقد نبه على

هذا الى ان يكون المقول لخطاب الجماد اذ يقتضي ان يراد خصوص ما يتعلق بالجماد ولا يصح
ان يقال انه قول في خطاب الارض والسماء بطريق حرف النداء على سبيل الاستعارة بالكناية
مبني على التشبيه الاول اعني تشبيه المراد منه بالمامور الموصوف بتلك الصفة فانه اثبت هٰهنا
للمشبه بعض ما هو من خواص المشبه به اعني الخطاب والنداء وقد يقال اراد ان الاستعارة
المصرحة التبعية في حرف النداء بناء على تشبيه تعلق الارادة بالمراد منه بتعلق النداء
والخطاب بالمنادى المخاطب وليس بشيء اذ لا يحسن هذا التشبيه ابتداء بل بعد التشبيه
الاول فكيف يجعل اصله المتبوع على ان قوله للتشبيه المذكور يدفع حمل كلامه على هذا المعنى وقوله ثم استعار
لغؤور الماء عطف على فقال اي ثم قال ... ثم استعار الماء مبنيا على احد
هذين التشبيهين المذكورين كما ان قوله فقال كذلك ... اذ لا
... ولا يجوز عطفه على ... الكلام ... ولا على ثم ... لان قوله ثم
امر على سبيل الاستعارة للتشبيه المقدم ذكره تتمة لتفسير قوله ثم تفرع على تشبيه بلا شبهة
وجعل البلع مستعارا للنشف للارض الماء كما في الكشاف اولى اذ لا فعل للارض في غؤور
الماء كالتخصص في البلع وانما قيد بقوله في المطعوم لان البلع حقيقة فيه واما قوله يكون
الماء وابتلعت الرفق فمن قبيل المجاز ثم ان هذه الاستعارة على مذهب السلف فيكون
فيكون ابلعي استعارة تصريحية ... قرينة للاستعارة بالكناية
في المال كما هو ... عند الاسد واما عنده فينبغي ان يكون ابلعي باقيا على حقيقته
... في ... الربيع ... او يجعل ... كما في نطقت الحال فيلزم
القول بالاستعارة التبعية كما مر ولما جعل قرينة استعارة الماء للغذاء لفظ ابلعي باعتبار
اصل وضعه لان معناه المراد هٰهنا اعني غؤور الماء او نشفه ليس من خواص المشبه
به اعني الغذاء قوله للتشبيه المقدم ذكره اي التشبيه الثاني وهو تشبيه تكوين المراد
بالامر الجزم النافذ في لفظ ابلعي باعتبار جوهره استعارة لغؤور الماء وباعتبار
صورته اعني كونه صيغة امر استعارة لغوية لتكوين المراد وباعتبار كونه امر خطاب
ترشيح لاستعارة النداء بمعنى الاستعارة المكنية التي في المنادى فان قرينتها النداء
وما زاد على قرينة المكنية يكون ترشيحا لها كما اشرنا اليه واما اصل النداء استعارة تصريحية
تبعية حتى يكون خطاب الامر ترشيحا لها فقد عرفت ما فيه قوله تشبيها لاتصال الماء

بالارض باتصال الملك بالمالك فيه تصريح بان الجامع ... في التبعية ... الاضافة الدالة
على الاختصاص الملكي لا على ... في التشبيه الاضافة ... وانما جعل الخطاب ما وكم
ترشيحا لهذه الاستعارة مع ... الخطاب ... على صلوح الارض ... الا كينة
قوله للتشبيه بينهما في عدم ما كان ... من المطر او الفعل قوله لما تقدم في ابلعي
يريد ان الامر هٰهنا ايضا على سبيل الاستعارة للتشبيه المقدم ذكره وهو تشبيه تكوين المراد
بالامر الجزم النافذ وان الخطاب في الامر ترشيح لاستعارة النداء قوله ثم قال وغيض
الماء يريد ان الفعل اذا تعين لفاعل بعينه ... ذلك ان يترك ذكره ويبنى الفعل
لمفعوله او يذكر ما هو اثر لذلك على صيغة المبني للفاعل ويسند الى المفعول فيكون
كناية عن تخصيص الصفة التي هي الفعل بموصوفها قوله وقال تعالى عطف على سوى
السفينة وقوله سلوكا مفعول له لعدم التصريح اي ترك التصريح بفاعل هذه الافعال
كلها سلوكا وقوله ان تلك الامور بيان لسبيل الكناية او تعليل لسلوكا بتقدير
اللام اي سلك سبيلها لان تلك الامور العظام لا يتاتى الا من فاعل معين فلا مجال
لذهاب الوهم ... قوله او يكون تسويته ... في بعض النسخ اولان يكون وهو عطف
على ان يكون ... وانما غير ... لم يقل ولان تسوى السفينة لان الفعل
هٰهنا كان مبنيا للفاعل بخلاف ما تقدم والاضافة في واقرارها اي جعل السفينة
قارة ساكنة الى المفعول قوله اقرارها الى الفاعل اي الخبر وتم ضم عطف عليه قوله ثم قال
انه عرض بدعاء الهلاك على قوم نوح بان سالكي سبيلهم يستحقون مثل هذا
الاهلاك والدعاء عليهم وانما قال ظلما لانفسهم لا غير لان مضرة التكذيب راجعة
اليهم ... لا يتعداهم الى غيرهم قوله ختم مصدر ختم وانما كان ختم اظهارا
لمكان السخط والحدة استحقاقهم اياه اي السخط لان الدعاء بالهلاك بعد هلاكهم
والوصف بالظلم يدلان على السخط العظيم واستحقاقهم اياه لكونهم ظالمين قوله
ان قبله عطف على مكان السخط اي ولاظهار ان قبله الطوفان وتلك الصورة
الهائلة في اهلاكهم ما كانت الا لظلمهم ... قوله بوصف يناسبه قوله وهو
النظر في ... في الاية والمراد بيان الخواص المستفاد من مفرداتها
باعتبار انها واقعة فيها ... لاختيارها على اخواتها كلها ...

الفلكية م

ما بعد المنادى سبيل لاختبارها على والامر والعزة الهائلة وللجبروت الكبرياء
والقهر وهو على الامر الذى يشعر به مقام اظهار العظمة بجلالها تهاونا ون بى ان يستخف
واضافة الارض الى نفسه يقتضى تشريفا للارض وتكريما لما فيه كما امراه التهاون
ولم يفر بانها الارض مع كثرة فى تزاوج اسماء الاجناس قصدا الى الاختصار والاحتراز
عن تكلف التنبيه المشتهر بالغفلة التى لابنا سبيل العلم ولفظ الارض اخصر وادل على الاستعمال
من الغبراء والمقلة ولفظ السماء من الخضراء والمظلة مع اختيار لفظ السماء رعاية
المطابقة ايضا لانها بهذا الاسم اشتهرت مقابلة للارض ولما كان خط التجانس بين
ابلعى واقلعى او قد لان هنية الوصلان اعتبرت تساويهما فى عدة الحروف والانفرا
فيه بخلاف ابتلعى وله يشتمل على جميع بقواعد البلاغة ان ذكر التجنيس و
المطابقة على سبيل التبعية لنكتة قوله لان لا يستلزم الا ان لا يستلزم قوله نظرا
الى المقام ورود الامر يعنى ان لطائف البلع مع ذكر المفعول فى مقام عظمة الامر يوجب
وكمال الانقياد المأمور يقتضى ان تبتلع الارض كل ما كان عليها من
الجبال وغيرها ولما علم ان المراد بلع الماء وحده علم ان المقصود بالاقلاع هناك
امساك السماء عن ارسال الماء فلم يذكر متعلق اقلعى اختصارا واحترازا عن الحشو
المستغنى عنه قوله وهو اى الاختصار للاحتراز عن الحشو هو السبب فى ترك ذكر
حصول المأمور به بعد الامر لان مقام الكبرياء وكمال الانقياد يغنى عن ذكر الذى
لها اوهم امكان المخالفة قوله والاستغناء بحرف النداء عن ذكر ايها لان اللام يدل من
المضاف اليه كما هو مذهب الكوفية واما لانها تغنى عنا الاضافة فى ان شان
الى المعهود واخبار استوت على سويت مع كونه انسب بحوانب المبنية للمفعول
اعتبارا لكون الفعل المقابل للاستقرار اعنى الجريان منسوبا الى السفينة فى
صيغة المبنى للفاعل فى قوله وهى تجرى بهم مع ان استوت اخصر من سويت و
اخبار المصدر اعنى بعدا على يبعد القوم طلبا للتأكيد معنى الفعل بالمصدر مع الاختصار
فى العبارة وهو نزول بعدا وحده منزلة ليبعدوا بعدا مع فائدة لقوى فى الدلالة
على استحقاق الهلاك بذكر اللام واطلاق الظلم مع تقييد انه فى مقام المبالغة بعيد
بنا ولكن نوع فيه ما فيهم ظلمهم على انفسهم لزيادة التنبيه على فظاعة سوء اختيارهم

علم المعانى م

عن م

اوح

فى التكذيب من حيث ان تكذيبهم للرسل ظلم على انفسهم لان ضرره يعود اليهم قوله جريا
تعبير لقدم النداء وقصد التعبير جريا لقدم مقيدا بالتعبير الاول وذلك اشارة الى
الجرى على مقتضى اللازم فيما كان مأمورا حقيقة والمقصود ترشيح الاستعارة المكنية
فى الارض والسماء حيث شبههما بالمأمور ثم سلك معهما الطريقة التى سلك معه قوله الابتداء
الطوفان منها اى من الارض حيث فار تنورها اوله قوله ثم اتبعهما اى قوله وغيض الماء
تابعا لامر الارض والسماء لاتصال بقصة الماء كما بينه ولما قيد الماء بالنازل من السماء
وان كان فى الاية مطلقا لان ابتلاع الارض ماءها ثم من قوله ابلعى ماءك ثم اتبعه الى قوله
غيض الماء ما هو المقصود الاصلى من القصة ذكر المقصود من حديث السفينة لتأخره عنه
فى الوقوع ثم ختمت القصة بالتعريض الذى سبق تحقيقه قوله من جانبى البلاغة اى علم
المعانى الباحث عن خواص التراكيب وعلم البيان الكاشف عن انواع التشبيه والمجاز
والكناية قوله لمخصصه بتمييزها على صيغة المفعول فى نسخ الروايات فى التوادل اعوجاج
واشاكة الطرق وجعلها ذا شوك والمراد المطلوب من راد الكلام وارتاد اى طلب وقوله
بالفاجرة بين قوله لا تعقيد ولفظ تساوق فى الوضعين بضم الناد هو المطابق للروايات
والروايات المعول عليها وجعله من التساوق بحرف اصرى ياء المضارع وهم وقوله اسبق
لافلك اشارة الى ان المعنى يصل الى القلب قبل استقرار اللفظ فى الاذن قوله غريبة الى
اصلية مستعملة استعمالا كثيرا على السنة فصحائهم ليست مما اخذت المولدون ولحظات فى
فم العامة جارية على قوانين اللغة سليمة عن تنافر الحروف والكلمات بعيدة عن البشاعة
اى الكراهة فى السمع يقال شىء بشيع اى كريه الطعم وعقرب اللسان بالتحريك طرفيه والاسلة
المستدق من اللسان قوله ولله در شان التنزيل تعجب من شانه واشتماله على نكت لا تحصى
ولذلك يختمه بقوله لا يحصى العلم الخ واراد به التنبيه على ان كثرة اللطائف ليست مخصصة
بهذه الآية بل هى عامة لآياته وان الآية المذكورة ليست مقصورة على ما ذكره من النكت
قوله يسع اى يحيط اللطائف بحصر بنصب الحصر ويروى برفعه وتنكير الفعل اى لا يسع الحصر تلك
اللطائف قوله لان المقصود اه لم يذكر جميع ما ادركه من لطائفها لان المقصود لم يكن الا
مجرد الارشاد وكيفية اى كيفية اجتناء ثمرات العلمين والآن لا علم فى باب التفسير
بعد علم اصول الدين اى الكلام ادل بالرمز فى تأويل المتشابهات وردها الى المحكمات

الكناية ى

جملة م

ثم أتبع م

الآية

او

وهو العمدة الكبرى في معرفة معاني القرآن افرادهما اي من هذين العلمين ويروى منه
اي من علم المعاني والبيان والظرفان اعني في باب التفسير وبعد علم الاصول متعلقان
بافتقار على معنى انهما افتقر من علم اعني في باب التفسير بعد علم الاصول وجاز ان يتعلقا بمعنى
النفي المستفاد من لا علم ولفظ افتقار وما عطف عليه يروى مرفوعا على انه خبر لا او صفة
لاسمها محمله والخبر محذوف كما على رواية النصب بالوصفية قوله ولا الكشف للقناع عن
وجه اعجازه اراد به كشف القناع عن وجوه البلاغة القرآنية لتنجلي ويتوصل بها الى ادراك
نفس الاعجاز بالذوق فلا ينافي ما مر من ان الاعجاز لا يمكن وصفه بحيث يدرك به خصوصيته
ويعرف حقيقته قوله وهو الذي وضع الضمير لانه راجع الى علم المعاني فان البيان شعبة
منه او الى علم المعاني والبيان اعني ان تقدر لفظ العلم مع افراد مضاف اليهما كما قررنا في
انفا على رواية منه بدل منهما ونوقشة لكلام من العرب حكمه من البلاغة من حيث انه يعرف
به كونه في اعلى طبقاتها والتاويل صرف اللفظ عن ظاهره لمرجح اقوى والتفسير الكشف عما
يدل عليه اللفظ بظاهره وقيل التاويل هو احد قسمي التفسير الذي هو الكشف عن ظاهره او
باطنه وقيل التفسير ما يتعلق بالرواية والتاويل ما يتعلق بالدراية قوله ورونق السيف
مائه وحسنه ومنه رونق الضحى فرضي عنها الى جرمه ومنعه من ضياعه اي ظلمه
فيه ونقصه واستطلب على صيغة المبني للمفعول من استطلعت الشيء اذا اخرجته منه بغتة قوله
ان وجعله بفتح الجيم اي له ان وقوله او بان وقعت فاحرزوها اي سلكوها في مادة خذ
اي مسلكهم دونه وحملوها على محامل الاحسان غير منصوصة والعويل رفع الصوت
بالبكاء وهو مثل الا انها كلها عويل يقال فلان على من كذا اي يقول اياه لي من
امر كذا اي كان الاباء بسبب ما اخذهم برفع اصواتها بالبكاء وبسبب ما لهم يقولها
ويله من هذه الجهالة قوله ثم مع متعلق به اي ثم مع ما تبين لهذا العلم اي علم البلاغة
التناول للعلمين من الشرف الظاهر والفضل الباهر اي الغالب على كثير من العلوم لان عليه
كشف الغطاء عن وجه الاعجاز للوقوف الى تصديق النبي عليه السلام المثمر عنه سعادة
الدارين الذي على اسم شان منه وحكم لغلبة المعتنين بشانه وكثرة الناهبين من
حولته واركانه والضيم الظلم مع كل اي الجبل وسامه خسفا اي اولاه ذلا وكلفه مشقة
واشار الفاضل بعضي به بقوله ابن الذي يدلي قواعده شيئا هو عليها ورتب له

صرف

شواهد اي امثلة يستشهد عليه بها ويبين له فروعا ورسوما يكتب بها فصولا النظائر
ووضع له اصولا وقوانين يبني عليها مسائل الفرعية وجمع له حججا وبراهين قطعية
يستدل بها على احكامه الكلية واشار الى كثرة تفرقه في ايدي المتفلتين بقوله وتفرق
الرجال صح مع رجل والخيل الفرسان قوله علم اي هو علم وايادي سبا اولاد سبا بن يشجب
بن يعرب بن قحطان ارسل الله عليهم سيل العرم فتفرقوا في البلاد فلحق غسان بالشام
وانمار بيثرب والازد بعمان وصاروا علما في التفرق فيقال ذهبوا ايدي سبا وتفرقوا
ايدي سبا والصبا ريح تهب من مطلع والدبور ما يقابلها قوله بل تصفحوا اي انظر صفحات
اكثر ابواب اصول الفقه من الحقيقة والمجاز والصريح والكناية وغيرها فانها من هذا
العلم وقد تولاها صاحب الاصول وغيرهم على غير ما ذكرنا مرة بعد اخرى فانك تجد كثيرا
من مباحث هذا العلم متفرقة في كتب النحو والتفاسير قوله ولكن الله استدرك على ابتلاء
هذا العلم من الضيم والتفرق لانه لم يوفق الله تعالى لجمع متفرقاته واصلاح شانه احدا قبلي لكنه عسى
ان يوفقني لذلك حيث وفقني لتحرير الكلام فيه فاقوم بهما هو حقه على ما ينبغي واذ قد شرط
جزاء لو عسى والجملة خبر لكن وان يعطى قد صحح في بعض نسخ الرواية على صيغة المبني للمفعول
وفي المثل اعط القوس باريها اي ناحتها ومصلحها يضرب في تفويض الشيء الى من يعرف
ويقوم باصلاحه والجبلة والنوع ايضا قال واذ قد تقرر ان الذي من البلاغة
علم المعاني والبيان وبنوعي الفصاحة المعنوية واللفظية والحلة ازار ورداء ولا تطلق
على ثوب واحد قوله لقصد تحسين الكلام يريد ان تلك الوجوه تفيد الكلام حسنا تابعا
للبلاغة والفصاحة خارجا عما هو حسن ذاتي للكلام البليغ الفصيح نزلها ذكر قوله و
يرفع اعلى درجات التحسين وفي قوله فلا عليها اي لا بأس علينا ولا اذ صريحه هل ان الوجوه
المخصوصة لا مدخل لها في الاحتراز عن الخطا في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره اذ
لو كانت كذلك لوجب عليه ان يفصلها كسائر اجزاء علم البلاغة فلا يجوز ان يجعل الحسنات
من علم المعاني على المحسنات البديعية كما حققناه هناك قد ذكروا للمطابقة والتجنيس في
اثناء نكتة لانه من حيث النظر في علم المعاني على سبيل الاستطراد والتبعية كما اشرنا اليه
قوله وهو ان تجمع بين المتضادين اي متقابلين في الجملة ولما سمي الجمع بينهما مطابقة
فيهن اذ فيه ايقاع توافق وتطابق بينهما من طابقت بين الشيئين اذا جعلت

الشمس ح

المطابقة ع

وقف

أحدهما على طبق الآخر وقعه فبين الإبكاء والإضحاك مطابقة وكذا بين الإماتة و
الإحياء وبين الإيتاء والنزع وبين الإعزاز والإذلال وبين الضحك والبكاء وبين
القلة والكثرة وبين الإيقاظ والرقود قوله أن يجمع بين شيئين متوافقين لم يرد بالتوافق
ههنا التناسب بخلاف التضاد سواء كان هناك تناسب أو لا كما بين الضحك والقلة
وبين البكاء والكثرة مثلا فإنه لا يبعد الكلام من تقرير معطوف يقع في مقابلة أو أكثر
أي وبين ضديهما أو أضدادها قوله ثم إذا شرط هنا أي إذا اعتبر فيما بين المتوافقين
أو أكثر شرطا أي قيدا اعتبر ضده ذلك القيد هناك أي فيما بين ضديهما أو أضدادها وعلى
هذا تخرج عن المقابلة نحو قوله ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتمعا وأقبح الكفر والإفلاس
بالرجل إذ لم يعتبر الكفر والإفلاس في ضد الاجتماع بل المعنى على اعتبار الاجتماع ويدل فيها
كم قوله فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا إذ ليس هناك شرط في شيء من الطرفين فتنبه
مقابلة واضحة بين مجموع الضحك والقلة ومجموع البكاء والكثرة وإن كان فيه مطابقتان
كما عرفت قوله أعطى أي حقوق ماله واتقى الله فلم يعصه وصدق بالملة الحسنى أي بكلمة لا إله إلا الله
أو بالمثوبة الحسنى وهي الجنة فسنيسره أي فسنهيئه لليسرى أي سنلطف به ونوفقه حتى
يكون الطاعة أيسر الأمور عليه قوله واستغنى أي زهد فيما عند الله كأنه مستغن عنه
فلم يتقه أو استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق وبهذا الاعتبار يعني كون
الاستغناء مستلزما لعدم الاتقاء كان الاستغناء ضد الاتقاء فسنيسره للعسرى أي نخذله
حتى يكون الطاعة أعسر شيء عليه أو نسمي طريق الخير باليسرى لأن عاقبتها اليسرى و
طريق الشر بالعسرى لأن عاقبتها العسرى قوله وهو التعبير إشارة إلى أن التيسير للعسرى
تعبير للمعنى قوله وهو أن يذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته فإذا كان بين ذلك
الشيء وغيره علاقة يجوز التجوز بها من العلاقات المشهورة فلا إشكال ويكون المشاكلة
موجبة لرتبة الحسن كما بين السيئة وجزائها وإن لم يكن كما بين الطبخ والخياطة فلا بد
أن يجعل الوقوع في الصحبة علاقة مصححة للمجاز في الجملة وإلا فلا وجه للتعبير به عنه
والاقتراح السؤال ... مجزوم جواب الأمر من أجاد الشيء جعله جيدا اطبخوا
أي خيطوا اعتبر به لوقوعه في صحبة طبخه ولما قوله صبغة الله أي تطهير الله
على أنه مصدر مؤكد لقوله آمنا بالله فقد وقع في صحبة الصبغة تقديرا وذلك لأن

لمزيد

وقف

النصارى كانوا يغمسون أولادهم في ماء أصفر يسمونه المعمودية ويجعلون ذلك تطهيرا لهم
وإذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال الآن صار نصرانيا حقا فقيل للمسلمين قولوا صبغنا
الله بالإيمان صبغة وطهرنا به تطهيرا لا مثل صبغتكم وتطهيركم أيها النصارى وجزاؤكم الاعتداء
عن قطعا فجعلها اعتداء للمشاكلة والمكر الحيلة في إيصال المضرة إلى الغير من حيث لا
يشعر به فلا يطلق على فعله تعالى إلا بطريق المشاكلة وكذا لا يطلق لفظ النفس عليه وإن
أريد به الذات إلا مشاكلة قوله بل يداه مبسوطتان مشاكلة مع قول اليهود يد الله مغلولة
ومع قوله غلت أيديهم لا ذكره لكن التحقيق أن بسط اليدين كناية عن الجود التام ولما لم يكن
هنا المعنى الأصلي كان مجازا متفرعا على الكناية كما مر وحينئذ فلا مشاكلة وإطلاق السيئة
على جزاء السيئة مشاكلة أيضا وقد يقال هو سيئة في اللغة حقيقة لأنه يسوء من نزل به ساءه يسوءه أي
حزنه قوله وهو عبارة عن الجمع بين المتشابهات وذكر على قسمين أحدهما أن يذكر معان
متشابهة بألفاظها كقوله والشمس والقمر بحسبان وقول البحتري في صفة الإبل الإنضاء
كالقسي المعطفات بل الأسهم مبرية بل الأوتار وثانيهما أن يذكر معان غير متشابهة بألفاظ
لمعان لها متشابهة كقول البحتري وحرف أي ناقة ضامر صلبة كنون أي كحوت في الصغر
والنحافة أو كحرف النون في الضمور والانحناء تحت راكبها مع اسم الفاعل من لا إذا ضرب
رئته والدال اسم الفاعل من دأل الناقة رفقت بها وسيرتها سيرا رويدا ويداني أي يقصر
كما لاح الرسم أي أثر الدار أي غيرته الخط النقط أي غيره ما ينقط على الرسوم من المطر
والأولى أن يجعل القسم الثاني إيهام مراعاة النظير لأن هذه الأمور إنما تكون متشابهة
حقيقة إذا أريد بالحرف حروف الهجاء وبالنون والدال الحروف المخصوصة وبلا
للنفط اتباع الخط النقط على الحروف قوله وهي أن تزاوج أي توقع المزاوجة
بين معنيين واقعين في الشرط والجزاء بأن ترتب على كل منهما مثل ما رتب على الآخر كما رتب
البحتري على الشرط أعني نهي الناهي طاح الهوى أي ارعوائه ولزومه وعلى الجزاء أعني
أصاخ إلى الحبيب بحق الواشي أي النمام الذي يشي الحديث ويزينه لجاج الهجر قوله وهو
أن يلف وهو القسم الرابع الأول اللف والنشر لأنهما معا نوع واحد من المحسنات المعنوية
وقال من شك بين الكفاء بالأول لظهور جريان اللف والنشر في الأكثر أيضا كقوله
فعل المدام ولونها ومذاقها • في مقلتيه ووجنتيه وريقه • والذكر ثنا والإجمال

لكونه وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى والتفصيل وقد يكون
النشر مرتبا ترتيب اللف كما في البيت المذكور وفي قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا
فيه ولتبتغوا وقد يكون على عكس ترتيبه كما في قوله كيف اسلو وانت حقف وغصن
وغزال لحظا وقدا وردفا وقد يكون مشوشا وقوله من غير تعيين صفة لمصدر
تتبعها اي اتباعا كائنا بلا تعيين وثقة مفعول له لترك التعيين لا يقال قد تعين
الضمير المجرور لتسكنوا فيه للعود الى الليل فلا يكون الاية من باب اللف والنشر
لانا نقول هذا التعيين انما هو بحسب المعنى دون اللفظ فان ذكر الضمير صالح للعود الى
النهار من حيث اللفظ فلا تعيين لفظا اصلا قوله وهو ان يجمع بين شيئين فصاعدا
في نوع واحد اي في حكم واحد كما يجمعها ورواية الكتاب ان الشباب داع الى اتباع الهوى
والفراغ معاون له والمانع عن ارتكابه والجدة اسباب يتوصل بها اليه فاذا اجتمعت
كانت غاية في الفساد والاية مثال لادخال شيئين اعني المال والبنين في حكم واحد
اعني زينة الحياة الدنيا كما ان البيت مثال لادخال ما هو اكثر في حكم واحد فالتفسير
نشر معكوس قوله فيوقع بينهما كما اوقع الشاعر بين نوال الغمام ونوال الامير وهما
من نوع واحد تباينا بكون الاول قطرة ماء والثاني بدرة عين قوله ثم تضيف اي تنسب
لكل واحد من الجزئين والاية مع التعيين متعلق بعد وهذا القيد لاخراج التقسيم
عن اللف والنشر اذ لا اضافة على التعيين هناك فان قلت من اين التعيين في قوله وهذا
طويل وهذا قصير فان كل واحد منهما يصلح لان يشار به الى كل واحد من جزئي قوله اذ بيان
قلت من حيث ان اصل اسم الاشارة ان يقارنه اشارة حسية معينة لما اريد به فان
اشتبه الحال على السامع علم بقرينة قصد التعيين قوله فانه شبه الصدغ والطائع
السامع علم بقرينة قصد التعيين قوله فانه شبه الصدغ والخال بالمسك فجمع بينهما
وقد جعل وجه الشبه في الاول السواد وفي الثاني الطيب فهذا تفريق بينهما قوله
وهو ان يجمع امور كثيرة تحت حكم اي يجمع ما فوق الواحد من الامور تحت حكم واحد
يشملها ثم يقسم اي يوقع التقسيم في اجزاء تلك الامور الكثيرة بان تضيف الى كل منها
ما هو له عنده والحال المصطاف موضع الاقامة بالصيف والمرتبع موضع الاقامة
في الربيع قوله في كل ما الصفة للممدوح اذ لم يترك ارضهم مصطافا ولا مرتبعا لهم
بكونه

سكناه فيها بلا اخراج انها مع ما فيها تحت تصرفه خالصة له فقد جمع الكل في حكم واحد ثم قسم
في البيت الثاني بان اضاف السبي الى المنكوحات والقتل الى الاولاد والنهب الى الاموال
والاحراق الى الزروع وعبر عن المنكوحات والاولاد بكلمة ما استحقارا لهما او توفيقا
في العبارة بينهما وبين ما جمعوا وما زرعوا قوله فنوعوا اذا حاربوا اضمم في البيت الاول
صفة الممدوحين اي ضرار الاعداء ونفع الاولياء ثم جمعها في البيت الثاني تحت حكم واحد هو
السجية اي الغريزة التي جبل عليها الانسان والخلائق جمع خليقة بمعنى الطبيعة
والخلق والمراد بالبدع مستحدثاتها الفعلة قوله ومنه الجمع مع التفريق والتقسيم
لم يفسر مفهومه لظهوره مما سبق واشار بقوله كما اذا قلت الخ الخطاب الى ان المثال
من اختراعه وقد جمع فيه محيا الحبيب وبالك في التشبيه بالنار وفرق بان وجه
الشبه في الاول الضوء وفي الثاني الحرقة قوله قسم بان اضاف الى المحيا الاختبال الى نكتة الدلالة
واضاف الى البال الضحى قوله وكان تلحق بهذا القبيل اي بالجمع مع التفريق والتقسيم
فان قوله لا تكلم نفس اي لا تتكلم جمع لجميع اهل الموقف لانها لا تتكلم يوم ياتي الله اي امره
ودوامهم شقي وسعيد تفريق وايقاع تباين بينهم الا انه ليس تفريقا باعتبار الجهة
الاتحاد في عدم التكلم فلذلك قال وكان تلحقه بهذا القبيل ولم يقل ومنه وقوله واما الذين
شقوا واما الذين سعدوا تقسيم اذ قد اضيف فيه الى كل فريق من الشقي والسعيد
ماله من عذاب النار ونعيم الجنة والاستثناء بقوله الا ما شاء ربك مجرى على ظاهره في حق
اهل النار لان فساق المومنين يخرجون منها واما في حق اهل الجنة فيحمل على ان لهم نعيما
اعلى فوق نعيم الجنة كلقاء الله ونيل رضوانه فليسوا مقصورين ابدا على نعيمها
ولدفع توهم انقطاع نعيم الجنة باجراء الاستثناء على ظاهره كما في الاول عقبه بقوله
عطاء غير مجذوذ اي غير مقطوع ولا اضطراب في النظم بسبب اختلاف الاستثناءين اذ قد
نصبت القرينة على اجراء الثاني على خلاف ظاهره واما ما قيل ان الثاني ايضا مجرى لان
فساق المومنين الذين سعدوا بالايمان وان شقوا بالمعاصي فقد فارقوا الجنة
ايام العذاب فلا يكون محل تكونهم مخلدين في الجنة من وقت دخول اهل الجنة الجنة
فان الخلود في زمان كما ينتقض باخره ينتقض باوله ايضا فليس بشيء لان خلود
كل شخص في الجنة انما يتصور بعد دخوله فيها فلا يصح استثناء الفاسق من حكم الخلود
الفساق

باعتبار ما مضى من زمان دخول غير مميز فيها وايضا جمع الفساق واطلق فاله شقيا
والسعيد لا باعتبار ظاهر لفظ الابتداء اذ فرق بينهما بين اهل الموقف بالشقاوة و
السعادة وذهب الكشاف الى ان المستثنى الاول كالثاني لان اهل النار لهم عقوبات
لو كالزمهرير ولدغ الحيات والعقارب فليسوا مقصورين على التعذيب بالنار
بل ينقلون من نوع العذاب الى نوع اخر منه قوله وهو ان يكون اللفظ استعماله قريب
وبعيد وصفا له سواء بالقرب والبعد نظرا الى المعنيين بحسب التبادر الى الذهن
سواء كانا حقيقيين او مجازيين او مختلفين قوله فيذكر بالنصب على صيغة المبني
للمفعول اي يذكر ذلك اللفظ لايقاع المعنى القريب وهم السامع في ابتداء الحال الى ان
يظهر له في المآل اما بالتامل او بالقرينة المتأخرة ان المراد باللفظ هو المعنى البعيد كما
في البيت فان الشاعر اوهم باول كلامه انه اراد الجري على الافراس الدهم اي السود
من قولهم ادهم اي اسود وهو ان المراد تقييدهم بالدهم اي القيود من الحديد ووضعها على
ارجلهم ثم بل قوله خلعنا عليهم الى البستان بسبب اطلاعهم [illegible] من الرداء
والمعنى القريب لقوله الرحمن على العرش استوى هو الجلوس او الاستقرار فاذا استويت
انت ومن معك على الفلك لكنه ممتنع في حقه تعالى فيظهر ان المراد انه استولى وهو مجاز كما
يقال استوى عمرو على العراق اي استولى عليه ولنا الكلام على طريقة الكناية والمعنى القريب
لقوله والارض جميعا قبضته وهو ان الارض مقبوضة في كفه وان السموات مطويات
بيمينه ولما لم يكن الجارحة في حقه تعالى وجب ان يحمل القبضة على الشيء القليل المستحقر
واليمين على القدرة الباهرة مجازا او يحمل الكلام من باب التمثيل والتصوير لاقتداره
عليهما وكونهما تحت تصرفه كيف شاء واكثر ضروب متشابهات القرآن كاليد و
الوجه واتيان الرب ومجيئه الى غير ذلك مما يتوهم معناه من هذا القبيل اي من باب
الايهام لتبادر معانيها القريبة الى الفهم مع ان المراد بها معانيها البعيدة التي لا يعلمها
الا الله والراسخون في العلم على الوجه المختار عند جمهور المتأخرين او لا يعلمها الا الله
وحده على رأي اكثر السلف وانما قال واكثر المتشابهات لان بعضها مما يتبادر الى الذهن
الى معناه المراد بلا تكلف جهة بعينه كقوله تعالى بل يداه مبسوطتان قوله ومنه
تاكيد المدح بما يشبه الذم لم يفسره لانه استغنى باسمه عن تفسيره وقوله هو البدر

اثبات لصفة مدح فلما عقبه باداة الاستثناء اوهم السامع قبل ان ينطق بما بعدها انه
يثبت له شيئا من صفات الذم فلما اولها صفة مدح اخرى تاكد المدح بما يشبه الذم تاكدا
تاما كانه اراد ان يثبت له صفة ذم فلم يجد اليه سبيلا وكلمة الا ههنا للانقطاع بمعنى
بمعنى الاستدراك وهو مستعار لها ومكرر فيه وقد يذكر ما يشبه المدح على عكس
ما تقدم كقولك فلان جاهل الا انه فاسق وقد يجري مثل هذا التاكيد فيما ليس مدحا
ولا ذما كقوله ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء الا ما قد سلف فانه يتعلق بالحلال اي
لا يحل لكم ما نكح اباؤكم غير ما سلف فانكم [illegible] ان امكنكم قوله وهو ايراد الكلام محتملا
لوجهين مختلفين اي احتماله على سواء فلا يتناول الايهام وعبر بعضهم كون المعنيين
مختلفين غاية الاختلاف اي كونهما متضادين حتى قال فانه يجب كون احدهما مدحا
والاخر ذما كما روي عن بشار انه قال لخياط اعور يقال له عمرو خاط لي عمرو قباء ليت عينيه سواء قلت بيتا ليس
يدرى امدح ام هجا فان قوله ليت عينيه سواء يحتمل تمني صيرورتها اعني تساوي العينين في
الابصار وتمني [illegible] اعني تساويهما في العمى قوله وللمتشابهات من القرآن مدخل في هذا
النوع باعتبار يعني باعتبار احتمالها معنيين مختلفين وان لم يكونا متساويين في
الاحتمال ولا متضادين يكون احدهما مدحا والاخر ذما قوله ولا احسن تسميته بالتوجيه
[illegible] لوروده في كلامه قوله اذاك اي اخاك الحمار الوحشي الموصوف في الابيات السابقة
[illegible] موشي اكارع اي منقش قوائمه بخطوط الوان مختلفة يقال
وشيت الثوب وشيا اي نقشته والكرع مستدق الساق من الغنم والبقر
وتمامه [illegible] والمسفوع الاسود والغادي الذي يذهب
غدوة والناشط الخارج من ارض الى ارض نشاطا والشبب المسن من ثيران الوحش
الذي انتهى اسنانه وقال بعد عدة ابيات اذاك ام خاضب اي ذكر من النعام اكل
الربيع فاحمر ظنبوباه او اطرافه [illegible] وايتي الارض المسنونة ابو ثلثين اي ذو ثلثين
لها الثعلب الراجع فشبه ذو الرمة ناقته بالاشياء المذكورة واوقع الهمزة ولم يرد
هذه التشبيهات تجاهلا واظهارا للتحير في وصفها بشدة العدو وقد مر الكلام في
قول الخاصية والاشياء المذكورة قال قلت قد سبق في علم المعاني بحث التجاهل وانه والى
البلاغة فكيف يعد من الوجوه المحسنة البديعية الخارجة عن البلاغة وكذا الطارئ [illegible]

والاعتراض ايضا فانه من باب الاطناب قطعا احسب بان اشتراك العلوم في
المسائل جائز بل واقع كما بين في موضعه ولا استحالة في انه اذا قصد بالالتفات
مثلا رعاية مقتضى الحال كان موجبا للكلام حسنا داخلا في البلاغة والاخلال
به في مقام لا يقتضيه ولا يرفعه كان موجبا له حسنا خارجا عن البلاغة قوله ومنه
الاعتراض ثم بذكر الادراك على انه يحتاج ان يكون في اثناء كلام واحد او بين كلامين
متصلين معنى كما يشعر به تسميته بالحشو ايضا وبه باطلاق قوله ما يتم المعنى بدونه
على انه قد يكون جملة سواء كان لها محل من الاعراب ام لا وغير جملة ايضا كالمثال الاول
اعني غير مفسدها وهو حال من ضمير الربيع وهو نزول المطر فيه اعتراض بها بين
الفعل وفاعله دفعا للايهام خلاف المقصود والديمة المطر الذي لا رعد فيه ولا برق
واقل دوامه ان يدوم ثلث النهار او ثلث الليل وقوله وما عمري على بهتين جملة وقعت
معترضة مع الواو بين القسم وجوابه لتأكيد تعظيم المقسم به ای البطل الباطل والاكارع
جمع اكرع جمع كراع وهو اسم لجمع الخيل والمراد ههنا جماعات الناس وقوله لا زال يحيي
اعتراض بين اسم ان وخبرها للدعاء وقوله ولن تفعلوا جملة معترضة بين الشرط
وجزائه للتنبيه على ان فعلهم اعني اتيانهم بمثل القران غير مقدور لهم وقوله وانه لقسم
عظيم جملة معترضة بين القسم وجوابه للدلالة على عظم القسم وقوله لو تعلمون اعتراض
في اعتراض بين الموصوف وصفته للاشعار بعدم علمهم بعظم القسم وتحقق ما اقسم
به عليه وكلمة لا في لا اقسم مزيدة وهو ان مواقع النجوم مساقطها ومغاربها قوله الا ترى
كيف منَّ بالشجاعة على وصف يستتبع منه بكمال السخاء وجلال القدر لان نهبه وذكره
الدساتير ان الناس كلهم يخلون دل على انهم يستفيدون منه مالا ويرتفعون بجلاله
مقدارا والا فلا معنى لتهنئتهم به وقاعل يوضح مستتر راجع الى قوله نهب الغرض
لكما ذكره اذا فسنه الى قوله اذ ليس فيه الا مدح بالشجاعة تم بيانهم به ذكر
الاعمار فيهما دون الاموال لان فاصلا لتلك الاصلاح الناس ونظام احوالهم لا
جمع المقتنيات الفانية قوله مثل با وهبا فانهما متحدان في المعنى مع قلة حروف
با وكذا غاض وغيض على ان الاول متعد والثاني متعد ولو قيل غيض وغيض
على البناء للمفعول فيهما لكان انسب بما تقدم في الاية ولا شك ان تقبيل اللفظ وله
تقبيله اذا صار دافا موقعهما او حسنا في الكلام الا انهما لمحسنات الراجعة
الى اللفظ دون المعنى فذكرها ههنا تعسف قوله ويتفرع عليهما اي على تقبيل اللفظ وله
تقبيله الايجاز والاطناب وقد سبق ان اعتبارها بالاصالة انما هو فيما بين البلاغة وقد
يجريان فيما بين غيرها ايضا قال ومن القسم الثاني اي الراجع الى اللفظ التجنيس و
تسمى بتشابه الكلمتين في اللفظ واراد بالكلمتين معنى اللفظين لجواز تركيب احد
المتجانسين كما سيذكر واراد بتشابههما تناسبهما على وجه مخصوص يعرف بتفصيل
بتعدد انواعه للعبرة فيها التام وذكر بان يتفقا حروفا وحركات وسكنات وانما
يتفاوتان في المعنى فاكر منه الاولى فناء الدار والثانية بمعنى الواسعة ومنها الناقص
وهو ان تختلف المتجانسان في الهيئة الحاصلة من الحركات والسكنات دون الصورة
فقيل المراد الصورة النوعية فان الحروف انواع متميزة بصورها النوعية فللمعنى دون
الحروف وهذا وان كان قريبا بحسب المعنى الا انه بعيد بحسب العبارة بعيد جدا وقيل
المراد الصورة الخطية فان المختلفين في الخط دون الهيئة من قبيل التام كما سنأتي
واذا اختلفا في الهيئة والصورة معا كقولك حاملنا على صيغة الامر ولا جام لنا قبلنا
بتام فان اعتبرنا النافص ان لا يكون فيه اختلاف في الصورة اصلا كما هو الظاهر
من العبارة لم يكن ناقصا ايضا وان قيل المعتبر في الناقص اختلاف في الهيئة دون
الصورة سواء كانت مختلفة اولا كان ناقصا ثم ان الاختلاف في البرد والبرد
بحسب اختلاف في الحركة ضما وفتحا والاختلاف بين الشرك وهو حبالة الصياد و
الشرك بمعنى الاشتراك انما هو بحسب اختلاف في حركة الشين فتحا وكسرا واختلاف في حال
الراء حركة وسكونا والاختلاف بين المفرط من الافراط والمفرط من التفريط بحسب اختلاف
حال الفاء حركة وسكونا واختلاف في حال الراء تخفيفا وتشديدا الا ان الحرف المشدد
لما كان في الصورة الخطية كالمخفف عد حرفا واحدا لا حرفين فلذلك جعل مفرط و
مفرط كالشرك والشرك متفقين في الدلالة مختلفين في الهيئة فاعلم ذلك وحينئذ لا يشكل عليك
الحاجة عد مثل المختلفين في الهيئة فقط ومن ههنا يعرف ان المراد ايضا بالصورة
فيما تقدم هو الخطية لا النوعية قوله وهو ان تختلفا بزيادة حرف وذلك اما في
الاول كقوله ملي كما في اوفي الوسط كقولك جدي جهدي اي حظي وحظي جهدي اي اجتهادي

على الصورة م
لانه الحاصل ههنا الصورة الخطية
لكن الا يخفى ما في ملكة

وسمي وقد عرفت ان المشترك كالمحقق فلا اختلاف بينهما الا بزيادة المادي او في
الاخر نحو كاسٍ وكاسٍ والاول اسم فاعل من كساه يكسوه قوله التجنيس المضارع او المطرف
اي سمي بايهما شئت وقيل المضارع ان يختلفا بحرف والمطرف ان يختلفا بحرفين
وتقارب المخرج معتبر في الكل فالاختلاف بحرف واحد اما في الاول كدامس من [illegible]
وطريق طامس واما في الوسط نحو حُصُّ وهو ما يوس في النار وحُصَّت وهو ما يعد
من المغافر واما في الاخر نحو كتب بمعنى قرب وكتم وهو اما بمعنى الصرف يقال كتمه من
الامر اي صرفه وبمعنى سعة البطن والشبع فالاكتم يطلق على البطين والشبعان
ايضا ولم يعتبر هنا التشبيه في الحرفين بل اورد مثالا من المختلفين بحرفين في
الوسط ومعنى خشنتني حملتني حشيش الحظ او الغرض قوله وهو ان يختلفا لا مع
التفاوت هذه العبارة تتناول الاختلاف في حرف واحد وبحرفين الا انهم مثلوا
الا للاول قوله يسمى تجنيس تصحيف وذلك لانه قد تصحف احدهما بالاخر ويسمى تجنيس خط
ايضا لتساويهما في صورة الخط الا ان التجنيس التصحيفي والخطي وهو ان يتشابه اللفظان
في الكتابة بوجه غير اللاحق ايضا والعابث من العبث وهو الافساد قوله اذا ورد
على نحو قلم اي اذا ورد التجانس بحيث يكون احدهما ضمنا للاخر لضيقه به سمي ذلك التجنيس
مزدوجا ومكررا ومردودا سوا كان بينهما تجنيس تام مثل وجد وجد ولج ولج
او تجنيس لاحق مثل هبنون ولبنون وسبا بنبا او تجنيس مذيل مثل نغم ونعم ودسم
وسم قوله يسمى تجنيسا مشوشا وذلك لانه لما خالف كل من التجانسين صاحبه بحرفين
متقاربي المخرج توهم ان التجنيس مطرف وليس كذلك لعدم كون الحرفين مجتمعين و
حيث كان الحرفان الاخيران منهما اعني الغين والعين متفقين في صورة الخط
تخيل انه تجنيس خطي وليس بل لاختلاف في الحرفين الاولين اعني اللام والراء في صورة
الكتابة وقيل لو كان عينا الكلمتين متحدتين لكان تجنيس تصحيف ولولا فائها لكان
مضارعا فتقن تجاذبه صنفان فلذلك سمي مشوشا قوله يسمى متشابها لتشابه
المتجانسين الجناس التام في الخط وان اختلفا في التركيب والافراد فان الاول
مركب اضافي اي لم يكن صاحب هبة والثاني مفرد اسم فاعل من ذهب وان تخالفا في الخط ايضا
سمي التجنيس مفروقا لافتراقهما في صورة الكتابة فان قيل لما كان قوله جام لنا مركب

كاس م

اذا اشتق وطاس من طمس الطريق درس [illegible]

من اسم لا وخبرها كذلك جاملنا مركب من الفعل والمفعول اجيب تارة بان كون احد
المتجانسين مركبا لا ينافي كون الاخر ايضا مركبا واخرى بان اسمها وخبرها لا يعدان
لفظا واحدا لا حقيقة ولا عرفا بخلاف الفعل والمفعول المتصل به مع استتار فاعله
كجاملنا فانهما يعدان في العرف لفظا واحدا قوله ويلحق بالتجنيس اي يلحق بالتجنيس
شيئان احدهما ان يجمع بين اللفظين تشبيه الاشتقاق وهي ما يشبه الاشتقاق و
ليس به فان قال الجوف او اي من القول والقالين ناقص يائي من قلاه يقليه اذا ابغضه
وكذا الجنى منقوص يائي من جنيت والجنة مضاعف من جنه اي ستره فليس
بين اللفظين في كل واحد من المثالين رجوع الى اصل واحد في الاشتقاق الا انه قد
يتوهم ذلك في بادي الراي والثاني ان يكون اللفظان راجعين في الاشتقاق الى اصل
واحد فالغمام ماخوذ من غام والغيم يتغيم منه والريحان بمعنى النبت الموصوف او الرزق
ماخوذ من الروح والراحة اذ لم يوجد في اللغة تركيب الراء مع الياء والحاء فالريح اصله
الروح ومعنى قوله فروح وريحان رحمة وسعة رزق قوله ومن جهات الحسن غير اسلوب
الكلام في باب الاقسام فتضمنها بجهات الحسن ولم يقل ومن القسم الثاني او ومنه تفننا
في العبارة واراد بالكلمتين المتكررتين ما يتحد معناهما وبالمتجانستين ما يعم اقسامها
وبالملحق بسبب الاشتقاق او بشبهه قوله كما اذا قلت اورد مثالا من عند نفسه
مكررا لوقوع الكلمة الاخرى في مواضع الخمسة وفي بيتنا فيس في عقد الخامس من رد
العجز على الصدر اذ لا صورة لحشو المصراع الثاني والرواية في شعر فتح المدارس
اشتهر الناس بكذا وفي فصاح اشتهر بمعنى وضح وظهر قوله والاحسن في هذا النوع ان
لا يرجع الصدر والعجز الى التكرار اي لا يكون الكلمتان مكررتين بل اما متجانستين
او ملحقتين بهما وانما كان هذا احسن لحصول الافادة في صورة الاعادة قوله ومن
جهات الحسن القلب وهو على ضربين قلب الكل وهو ان يكون حروف احد اللفظين معكوسة
الترتيب بتمامها في اللفظ الاخر كالفتح والحتف وقلب البعض وهو ان يعكس ترتيب
بعض حروفه في الاخر كالعورات جمع عورة بمعنى الفعلة القبيحة والروعات جمع روعة
وهي الخوف ومثال المقلوب المجنح اي الذي جعل كجناحين قول الشاعر لاح انوار الهدى
من كفه في كل حال والمقلوب المستوي وهو ان يكون مجموع كلمتين او اكثر في شعر او مصرع

فعنونها

بالملحقتين ما يعم

احدهم

او غير لحنها اذا عكس ترتيب حروفه حصل ذلك المجموع بعينه ففي غير الشعر كقوله كبر
مليكه وضاء اذا ناح وقوله مودة بكر فكره وفي الشعر اما في بيت كقول الحريري اس
ارمله اذا عرا وارع اذا المرء اسا فانه اذا قلبت حروفه كان الحاصل عينه واما
في مصراع كقوله فلو كبا بك الفرس اس امرؤ ارس اوسنا لا اعطاه والا ثمر من
لا زوجه عن الاحق ولم بك طالبا منك معروفا وارع امر من رعاه حفظ واسا اتا
من اسوت الجرح اي داويته او من اسوت بينهم اي اصلحت وقد يجعل مقصورا من اسيا
او نعيا من اسي بالكسر اذا حزن يقال كبا الوجه يكبو كبوا اذا سقط قوله ومن
صفات الحسن الاسجاع جمع الاسجاع قصدا الى الكلمات التي في اواخر الفقر بمنزلة
القوافي في النظم ولو بدل الاسجاع بالسجع وشبهه بالتقفية لكان انسب لما تقدم
وتأخر ابداع المحسنات البديعية بالمعاني المصدرية والقافية على المذهب الاصح
من آخر حرف في البيت الى اول ساكن يليه مع حركة المتحرك الذي هو قبل ذلك الساكن
وقيل ومع ذلك المتحرك ايضا وقيل هي الكلمة الاخيرة من البيت وقد يطلق
القافية على الروي وهو الحرف الذي يبنى عليه الشعر وينسب اليه فيقال قصيدة
لامية او رائية ولم يطلق الاسجاع على فواصل القرآن تأدبا لان السجع في الاصل هدير
الحمام ونحوه والترصيع في اللغة ان يجعل احدى القرينتين من الالفاظ او اكثرها
فيما يساويه الاوزان موافقة الاعجاز او مقاربة الاوزان والاعجاز لما يقابلها
في القرينة الاخرى مثال المساواة في الوزن والتقفية في جميع الالفاظ قوله ان الينا
ايابهم ثم ان علينا حسابهم وقوله ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم لان حرف
العطف اعني ثم في المثال الاول والواو في الثاني لا اعتبار لها في القرينة الاولى ومثال
تساوي الوزن والعجز في بعض الالفاظ وتقاربهما في بعضها قوله وآتيناهما فان
آتينا يقارب هدينا في الوزن والمستقيم يقارب المستبين في العجز قوله واصل
الحسن في جميع ذلك اي في جميع ما ذكر من المحسنات اللفظية ان يكون الالفاظ توابع
للمعاني وذلك بان يترك المعاني على سجيتها فتكتسي من الالفاظ ما يليق بها فيحسن
اللفظ والمعنى جميعا واما اذا اتي المعاني تابعة للالفاظ بان يقصد الى تحصيل المحسنات
اللفظية ويجعل ذلك مقصودا اصليا جاء الالفاظ متكلفة وتشوشه وضوح

وشبهها بالقوافي

جملته م

المعاني وكانت كقصر من خشب في غمد من ذهب وقد شغف بعض المتأخرين
من الكتاب والشعراء برعاية المحسنات اللفظية البديعية حتى جعل البه اذا تجرد عنها
منها في كلامه فلا باس ان نشيع مقصودا منه في عنايتنا ويوقع سامعه في طلبه في خبط
عشواء وقد بالغ الشارح بقوله جميع ذلك الى جميع ما ذكر من المحسنات المعنوية واللفظية
فان زيادة الاهتمام برعاية المطابقة او المقابلة مثلا قد يذهب ماء الكلام ويورث الخلل
في الانتظام الا ان قوله ان يكون الالفاظ توابع للمعاني عنه يدل على هذا المعنى وكذا
عنهم تفسير لما ذكره اولا بقوله اعني ان لا يكون اي الالفاظ متكلفة اي مأتيا بها مع
كلفة ومشقة وذلك ويورد الاصحاب هنا اي في الفن البديعي انواعا من المحسنات
مثل كون جميع الحروف من الكلام منقوطا كقول الحريري فتنتني فجننتني تجني بتجن يفتن
غب تجني او غير منقوط كخطبة الوروف الحمد لله الممدوح الاسماء المحمود الآلاء
او كون بعضها منقوطا وبعضها غير منقوط وذلك اما بان يكون كل كلمة منقوطة
واخرى غير منقوطة كرسالة الخيفاء الكرم ثبت الله جيش سعودك يزين
واللوم غض الدهر جفن حسودك يشين واما بان يكون حرف منقوطا وآخر
غير منقوط كرسالة الرقطاء اخلاق سيدنا تحب وبعقوته يلب والخيفاء من التحرير
ان يكون احدى عيني الفرس سوداء والاخرى زرقاء والرقطاء ان يكون في الشاة
نقط سود وبيض ولا يخفى ان النقط مدرج راجع الى الكتبة الخط دون اللفظ
وكذا ما يعتبر من اتصال حروف الكلمات ويسمى الموصل كما في قوله فتنتني البيت او
انفصالها ويسمى المنقطع كقول الوطواط واذا كان زرت دار ودود في زاد وزن
وزدا وورد وزنا ولما انتهى الكلام في المحسنات البديعية وفرض استخراجها
البكر ناسبه في ذلك مباحثها مستوفاة في كتبه فعليك بها ان لم تقدر على استخراجها
قوله واخذ تحقيقه اي اذ قد علمت على وجه التحقيق ما ذكره في المقدمة من احدى العلمين
وما ضبط وفصل في الفصلين من معاقدهما ومسائلهما ان علم المعاني هو معرفة
خواص تراكيب الكلام وان علم البيان هو معرفة صياغات المعاني في صور مختلفة
وتأديتها بطرق مختلفة وانما ذكر لفظ العلم المضاف اليهما اشارة الى قوة الارتباط
بينهما وكون البيان شعبة من المعاني ومن غاية العلمين ههنا بقوله ليتوصل بها الى

لان م

٢٤٥

معرفة الخواص تراكيب والصياغات الى توفية مقامات الكلام حقها الى باعتبار ما يقتضيها
من الخواص وما يناسبها من الصياغات بحسب الغاية المذكورة في المقدمة من الاحتراز
عن الخطأ في التطبيق والمطابقة بناءً على ان المقصود الاصلي هو الاتيان بالصواب
اعني التوفية التي ذكرها والاحتراز عن الخطأ وسيلة الى تلك التوفية ولما كانت الوسيلة
اظهر في بادي الراي جعلها غاية هناك ثم ذكر هنا ما هو الحقيقة وقيد التوفية بحسب ما
يفي به قوة ذكائك اشارة الى ان ذلك هو المقدور المطلوب لتحصيل هذين العلمين تذكرة وعندك
علم بجملة حاله ولفظ علم منون وان مقام الاستدلال منقول ويحتمل جواز اضافته في المقصد
ببيان انه يجب عليك ان تشرع في تكميل علم البلاغة وذكر ان من جملة مقامات الكلام مقام
الاستدلال على المطالب التصديقية المتوقفة على تصورات اطرافها المحتاجة الى الحد
فلزم صاحب علم المعاني والبيان معرفة الخواص الاستدلالية ومعرفة تاديتها بالطرق
المتفاوتة في وضوح الاستلزام وانه لم يتصد لافادة هذا العلم وصعب عليه الا بتفصيل
بشيء من جملته فوجب ان نورد كتابة علم الاستدلال المشتمل على علم الحد لانه جزء من
علم البلاغة كما صرح به فيما مر وحققه هاهنا وهذا آخر ما يسر الله تعالى ان ينفع به
المسترشدين وان يجعله ذخرا لنا بيوم الدين وقد تحقق الفراغ من تاليفه
اواسط شوال من سنة ثلث وثمانمائة وحسبنا الله ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير

وقف — وقف — وقف — وقف

حجز الشيء بالكسر يحجز حجزا اي انقضى وفني معا

علمه ولطفه من كشف فوائد هذا العلم ونظم فرائده و نسأل الله سبحانه م م

وقد وقع الفراغ من تحرير الكتاب المسمى المصباح في شرح المفتاح
[illegible] كما في تكملة الكمال وبتاريخ
[illegible] العلم العمداني شريف الحسيني الجرجاني [illegible]
[illegible] بجرجان يوم الجمعة [illegible]
[illegible] على
[illegible] محمد اصلح
[illegible] الحسيني عفا عنهم [illegible]
[illegible] وصلى على سيدنا محمد وآله

فهرست كتب القصار البلاغة اوردت فيها الكثير وجمع عقيب [illegible]
واسامي الكتب المصنفة في هذا الفن [illegible] المفصل

[illegible]

توفي السيد الشريف الجرجاني في بلدة جرجان التي هي الآن استراباد في سنة اربعين وثمانمائة [illegible] شيراز [illegible]

... [illegible] ... لا

من مائة ولاحد العصر كما ذكره ...

الثاني مكمل العلم الهد...

بعونه واكم...

ختم ا...

... في تاريخ ...

... الرعيني في ...

... ربيع الثاني ...